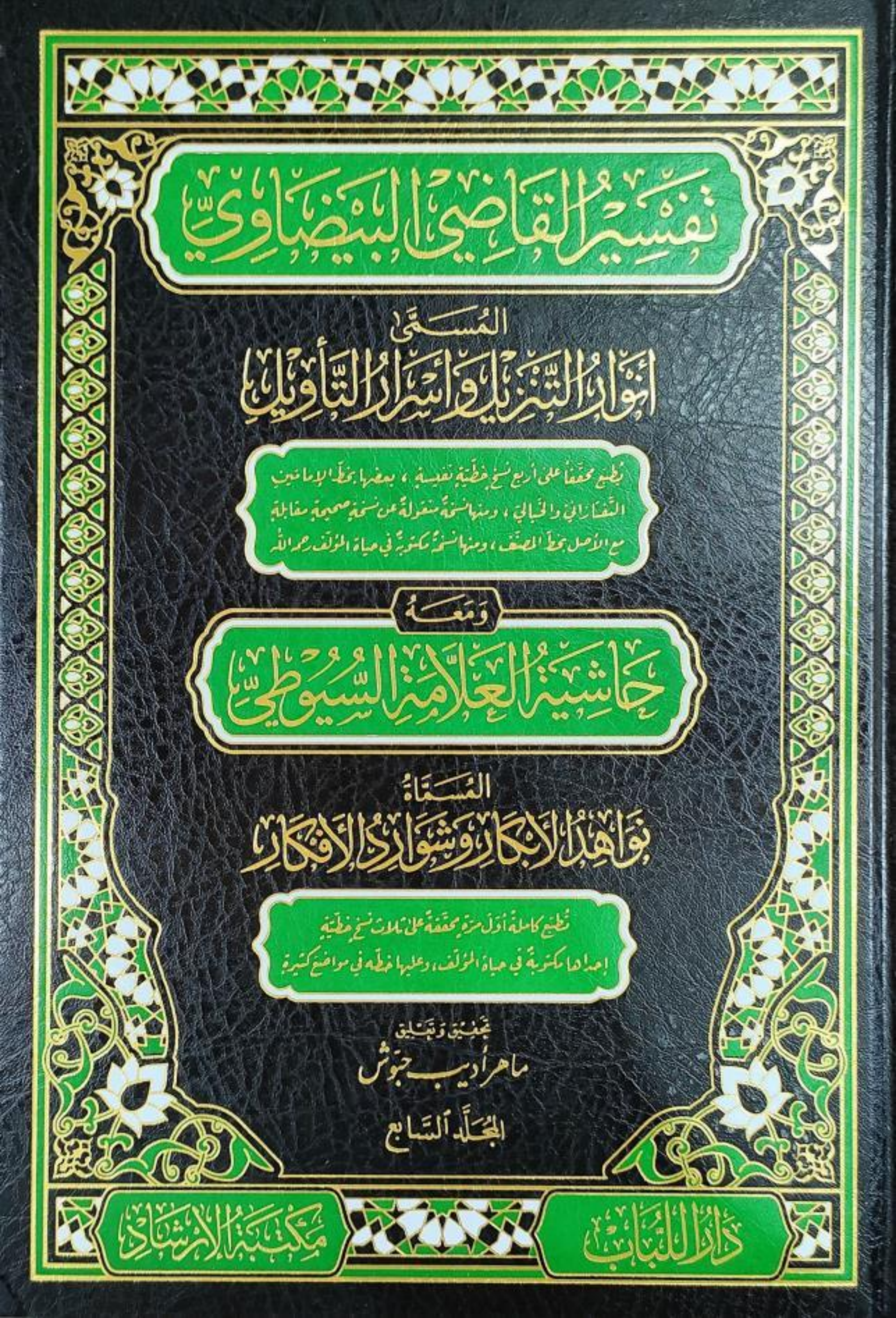
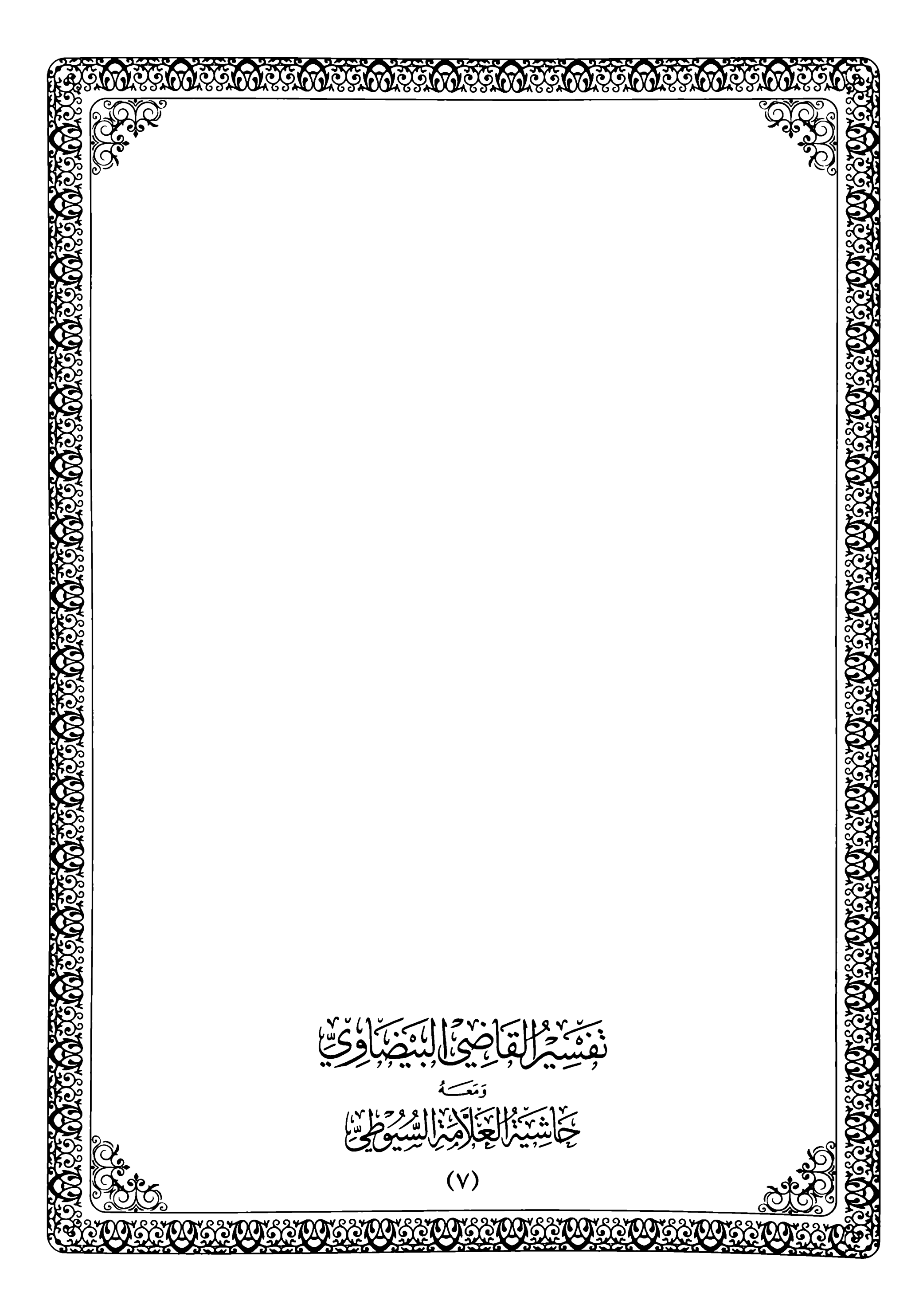


تفسير القاضي البيضاوي
المسمّى
أنوار التنزيل وأسرار التأويل
يُطبع محققاً على أربع نسخ خطية نفيسة، بعضها بخطّ الإمامين
التفتازاني والخيالي، ومنها نسخة منقولة عن نسخة صحيحة مقابلة
مع الأصل بخط المصنف، ومنها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف رحمه الله
ومعه
حاشية العلامة السيوطي
المسمّاة
نواهد الأبكار وشوارد الأفكار
تُطبع كاملة أول مرة محققة على ثلاث نسخ خطية
إحداها مكتوبة في حياة المؤلف، وعليها خطّه في مواضع كثيرة
تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبوش
المجلد السابع
دار اللباب
مكتبة الإرشاد



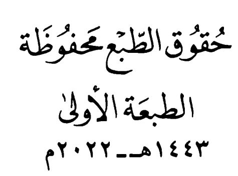
تفسير القاضي البيضاوي

ومعه

حاشية العلامة السيوطي

(٧)

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م



للطباعة والنشر والتوزيع
إسطنبول

لِصَاحِبِهَا مُحَمَّد مَحْفُوظ أُزْدَمِير

هاتف: 08504804773 - 02126381633
iskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük: 1 Fatih/istanbul

 www.irsad.com.tr info@irsad.com.tr  
fb.com /irsadkitabevi @irsadkitabevi

+90 (0) 5309109575


9 789933 935009



للدِّرَاسَاتِ وَتَحْقِيقِ التُّرَاثِ

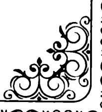
DAR-ALLOBAB
Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

بيروت - لبنان
009615813966
0096170112990

دمشق - سوريا
00963993151546
info@allobab.com
Www.allobab.com

اسطنبول - تركيا
00902125255551
00905454729850





İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)



يُطبع محققاً على أربع نسخ خطّيّة نفيسة، بعضها بخطّ الإمامين
التفتازاني والخيالي، ومنها نسخة منقولة عن نسخة صحيحة مقابلة
مع الأصل بخطّ المصنّف، ومنها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف رحمه الله

وَمَعَهُ

حاشية العلّامة السيوطي

المُسمّاة

نواهد الأبكار وشوارد الأفكار

تُطبع كاملة أوّل مرّة محققة على ثلاث نسخ خطّيّة
إحداها مكتوبة في حياة المؤلّف، وعليها خطّه في مواضع كثيرة

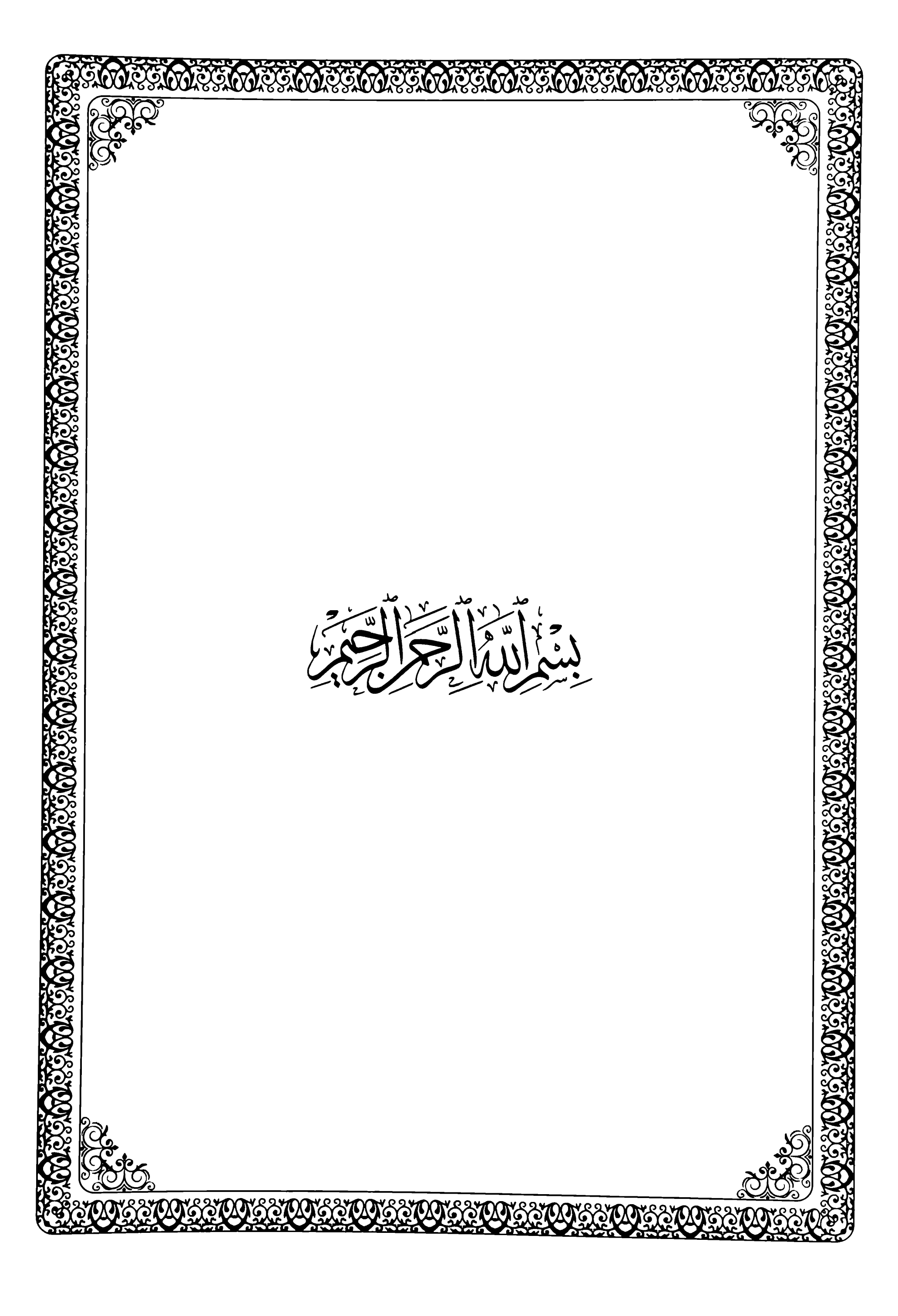
حَقَّقَهُ وعلّقَ عليه

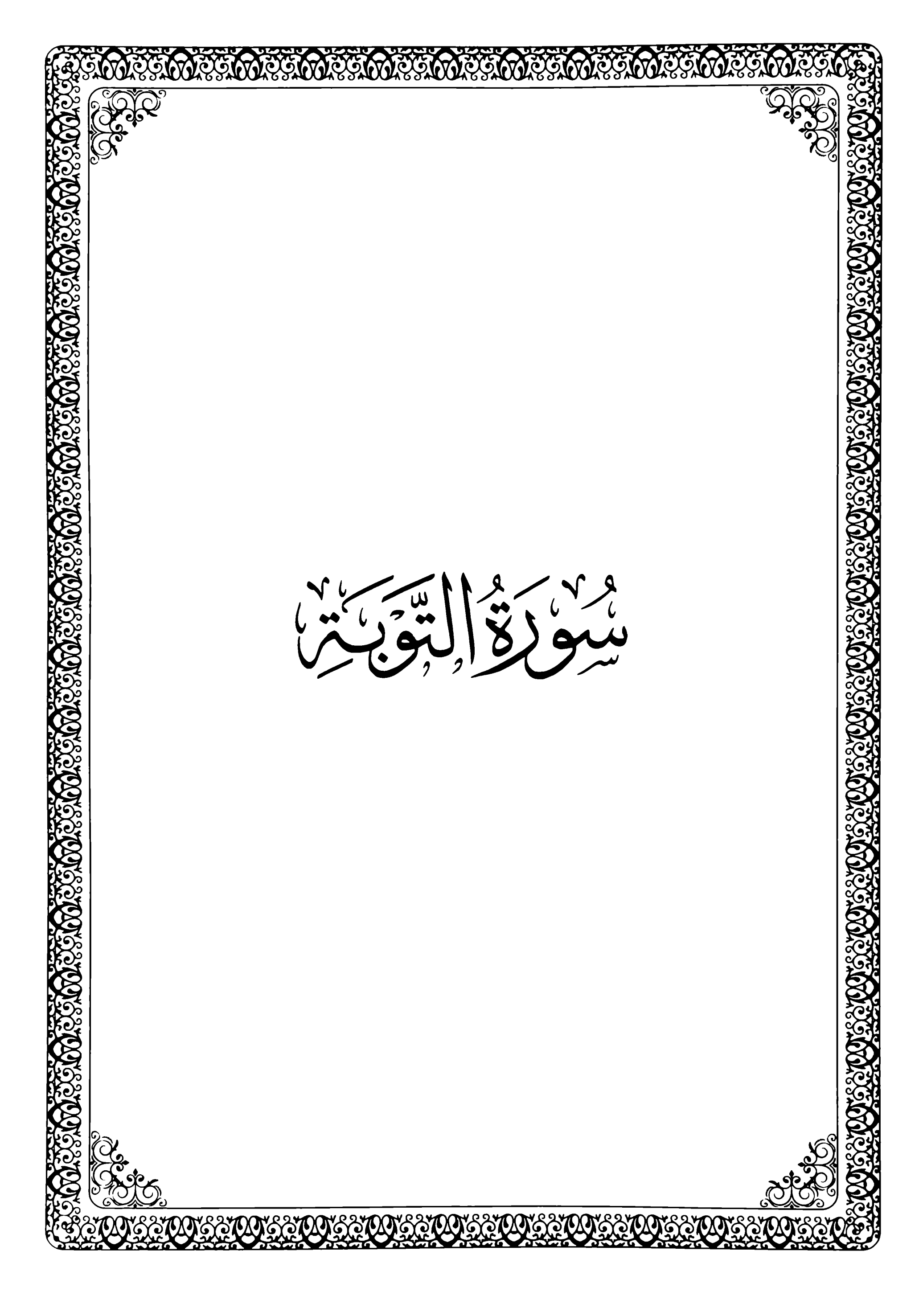
ماهر أديب حبّوش

المجلّد السابع

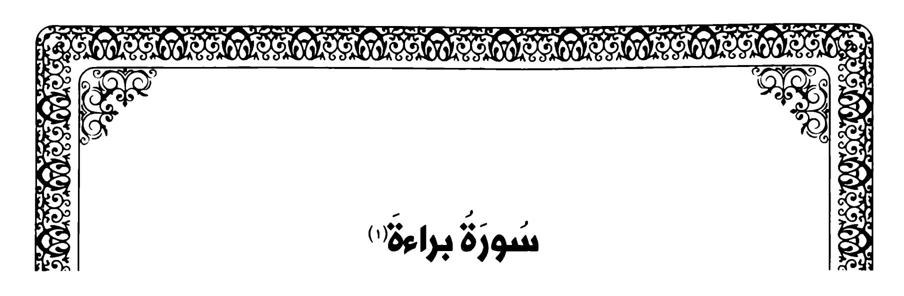
(التوبة - يوسف)

دار اللباب   مكتبة الإرشاد


بسم الله الرحمن الرحيم



سُورَةُ التَّوْبَةِ



سُورَةُ براءةَ(1)

مدنيَّةٌ، وقيل: إلَّا آيتينِ مِن قولِه: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾(2).

وهـي آخرُ مـا نزلَت(3)، ولهـا أسـماءٌ أُخَـرُ: التَّوبَـةُ، والمُقَشْقِشَـةُ، والبَحُوثُ، والمُبَعْثِـرَةُ، والمُنَفِّـرَةُ، والمُثِيـرَةُ، والحَافِـرَةُ، والمُخْزِيَـةُ، والفاضِحَـةُ، والمُنَكِّلَـةُ، والمُشَـرِّدَةُ، والمُدَمْدِمَـةُ، وسـورةُ العَذابِ.

لِمَا فيها مِن التَّوبَةِ للمُؤمنينَ، والقَشْقَشَةِ مِن النِّفاقِ، وهيَ التَّبرُّؤُ منه، والبحثِ عَن حالِ المُنافقينَ وإثارَتِها والحفرِ عَنْهَا، وما يُخزِيهِم ويَفضَحُهُم ويُنكِّلُهُم ويُشَرِّدُ بهم(4) ويُدَمْدِمُ عليهِم.

وآيُها مئةٌ وثَلاثونَ، وقيل: تسعٌ وعِشرونَ.

وإنَّما تُرِكَت التَّسمِيَةُ فيها لأنَّها نَزَلَت لرَفعِ الأمانِ و(بسمِ اللهِ) أمانٌ(5).

---

(1) في (خ): «سورة البراءة».

(2) انظر: «تفسير مقاتل» (2/ 154).

(3) رواه البخاري (4364)، ومسلم (1618)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(4) في (ت): «ويشردهم».

(5) رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (567)، والحاكم في «المستدرك» (3273) عن ابن عباس قال: سألت علي بن أبي طالب: لم لم يكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ قال: لأن بسم الله الرحمن الرحيم أمان، وبراءة ليس فيها أمان نزلت بالسيف.

وروى نحو قول علي الثعلبي في «تفسيره» (13/ 164) عن سفيان بن عيينة.

وقيل: كانَ النبيُّ ﷺ إذا نزلَتْ عليهِ سُورَةٌ أو آيةٌ بيَّنَ مَوضِعَهَا وتُوفِّيَ ولم يُبيِّن موضِعَها، وكانت قِصَّتُها تُشابِهُ قِصَّةَ الأَنفالِ وتناسِبُها لأنَّ في الأنفالِ ذِكرَ العُهودِ وفي براءة نبذُها فضُمَّتْ إليها.

وقيل: لَمَّا اختَلَفَت[1] الصَّحابَةُ في أَنَّهُما سورةٌ واحِدَةٌ هي سابعةُ السَّبعِ الطِّوالِ أو سُورتانِ، تُرِكَت بينَهُما فُرْجَةٌ، ولَمْ يُكتَب بسمِ اللهِ.

سُورَةُ التَّوبَةِ

قوله: «ولها أَسماءُ أُخَرُ..» إلى آخرِه.

قلت: لبراءَةَ أكثرُ مِن عشرَةِ أسماءٍ، وقد نَظَمْتُها في أبياتٍ فقلتُ:

أَسْمَا براءَةٍ تَفوقُ العَشَرَةْ ... فاضحَةُ البَحوثُ والمُنَفِّرَةْ[2]

وسُورَةُ العَذَابِ والتَّوبَةِ مَعْ ... حافِرَةٍ مُثِيرَةٍ مُبَعثِرَةْ

مُخْزِيَةٌ مُقَشْقِشَةٌ مُدَمْدِمَةْ ... مُنَكِّلَةٌ مُشَرِّدَةْ يا بَرَرَةْ

قوله: «والبَحوث»: بفتحِ الباءِ، كذا ضبطه.

قوله: «لِمَا فيها مِن التَّوبةِ للمُؤمنينَ»؛ أي: في قولِه: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ إلى قولِه: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟﴾ قاله الطِّيبِيُّ[3].

قوله: «وقيل: كانَ النَّبيُّ ﷺ إذا نزلَتْ عليه سورةٌ...» الحديث.

---

(١) في (ت): «اختلف».

(٢) في (ن): «المنقرة».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٦١).

أخرجَه أبو داودَ والتِّرمذيُّ وحسَّنه والنَّسائيُّ وابن حِبَّانَ والحاكمُ وصحَّحَه مِن حديثِ ابن عبَّاسٍ[١].

(١ ـ ٢) ـ ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١ فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾؛ أي: هـذهِ بـراءةٌ، و﴿مِّنَ﴾ ابتدائيَّـةٌ مُتعلِّقَـةٌ بمَحذوفٍ تَقديـرُهُ: واصِلَـةٌ مِـن اللهِ ورسـولِه، ويجـوزُ أن تكـونَ ﴿بَرَآءَةٌ﴾ مبتـدأً لتَخصُّصِهـا بصِفَتِهـا، والخبـرُ: ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

وقُرِئَ بنَصبِها[٢] على: اسمَعُوا براءةً.

والمعنى: أنَّ اللهَ ورَسولَهُ بَرِئَا من العَهْدِ الذي عاهَدْتُم به المشركينَ، وإنَّما عُلِّقَت البراءَةُ باللهِ وبرَسُولِه والمعاهدَةُ بالمسلمينَ للدَّلالةِ على أنَّه يَجِبُ عليهِم نَبْذُ عُهودِ المُشرِكِينَ إِلَيْهِم وإِنْ كانَتْ صادِرَةً بإذنِ اللهِ واتِّفاقِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ فإنَّهُما بَرِئَا مِنْهُما، وذلك أنَّهم عاهدُوا مُشرِكِي العَرَبِ فنكَثُوا إلَّا ناسًا مِنْهُم، بني

---

(١) رواه أبو داود (٧٨٦)، والترمذي (٣٠٨٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٩٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٧٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن عثمان رضي الله عنه. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث عوف، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس»، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. ولكنه حديث تفرد بروايته يزيد الفارسي، ويكاد يكون مجهولاً كما ذكر الشيخ أحمد شاكر في «المسند» (٣٩٩) وقال: فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي قراءة وسماعاً وكتابة في المصاحف، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له، تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن عيسى بن عمر.

ضَمْرَةَ وبَني كِنانَةَ، فأمرَهُم بنبذِ العَهدِ إلى النَّاكثينَ، وأَمْهَلَ المُشركينَ أربعةَ أشهُرٍ ليسيروا أينَ شَاؤُوا، فقال:

﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾: شوالٍ وذِي القعدةِ وذِي الحِجَّةِ والمحرمِ؛ لأنَّها نزلَتْ في شَوال.

وقيل: هي عِشرونَ مِن ذي الحِجَّةِ والمحرَّمِ وصفرَ ورَبيعِ الأوَّلِ وعشرٍ مِن ربيعِ الآخرِ؛ لأنَّ التبليغَ كانَ يومَ النَّحرِ؛ لِمَا رُوِيَ أنَّها لَمَّا نزلَت أرسَلَ رسولُ اللهِ ﷺ عَليًّا راكبَ العَضباءِ ليقرَأَهَا على أهلِ الموسمِ، وكان قَدْ بعثَ أبا بَكرٍ أميرًا على الموسمِ فقيل: لو بعثتَ بها إلى أبي بكرٍ، فقال: «لا يُؤَدِّي عنِّي إلا رَجلٌ مِنِّي»، فلمَّا دنا[1] عليٌّ سمعَ أبو بكرٍ الرغاءَ فوقفَ فقال: هذا رغاءُ ناقةِ رَسولِ اللهِ، فلمَّا لَحِقَه قال: أميرٌ أو مَأمورٌ؟ قال: مَأمورٌ، فلمَّا كان[2] قبلَ التَّرويَةِ خطبَ أبو بكرٍ وحدَّثَهُم عن مناسِكِهِم، وقامَ عليٌّ يومَ النَّحرِ عندَ جمرةِ العَقبَةِ فقال: يا أَيُّها النَّاسُ إني رَسُولُ رسولِ اللهِ إلَيْكُم فقالوا: بماذا؟ فقرأَ عليهِم ثلاثينَ أو أربعينَ آيةً ثمَّ قال: أُمِرْتُ بأربعٍ: أن لا يقربَ البيتَ بعدَ هذا العامِ مُشرِكٌ، ولا يطوفَ بالبيتِ عريانٌ، ولا يَدخُلُ الجنَّةَ إلا كلُّ نفسٍ مُؤمِنَةٍ، وأن يُتَمَّ إلى كلِّ ذي عهدٍ عهدُه.

ولعلَّ قولَه: «لا يؤدي عنِّي إلا رجلٌ مِنِّي»، ليسَ على العُمومِ، فإنَّه عليه السَّلامُ بَعَثَ لأنْ يؤدِّيَ عنه كثيرًا لم يكونوا مِن عِترَتِه[3] بل هو مخصوصٌ بالعهودِ؛ فإنَّ عادةَ العَربِ أنْ لا يتولَّى العَهدَ ونقضَه على القبيلَةِ إلا رجلٌ مِنْهَا ويدلُّ عليه أنَّه في بعضِ الرِّواياتِ: «لا يَنبَغِي لأحدٍ أن يبلِّغَ هذا إلا رجلٌ مِن أَهْلِي».

---

(١) في هامش (أ): «في نسخة: أتى».

(٢) في (ت) زيادة: «يوم».

(٣) في (ت) ونسخة على هامش (أ): «عشيرته».

﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ﴾: لا تفوتونَه وإنْ أمهَلَكُم.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخۡزِي ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ بالقتلِ والأَسْرِ في الدُّنيا والعَذابِ في الآخرَةِ.

قوله: «رُوِيَ أنَّها لَمَّا نَزلَت أرسلَ رسولُ اللهِ ﷺ عليًّا..» الحديث.

هو مُلفَّقٌ مِن عِدَّةِ أَحاديثَ، بَعضُها في «مُسنَدِ أحمدَ» من حديثِ عليٍّ، وبَعضُها في «الصحيحين» من حديثِ أبي هريرةَ، وبعضُها في «الدلائل» للبَيهقيِّ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ، وبعضُها في «تفسيرِ ابنِ مردويه» مِن حديثِ أبي سعيدٍ الخُدرِّيِّ وغيرِه[1].

(١) روى بعضه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٩٧) عن علي رضي الله عنه، بلفظ: «لما نزلت عشر آيات من براءة على النبي ﷺ، دعا النبي ﷺ أبا بكر فبعثه بها ليقرأها على أهل مكة، ثم دعاني النبي ﷺ فقال لي: «أدرك أبا بكر، فحيثما لحقته فخذ الكتاب منه، فاذهب به إلى أهل مكة، فاقرأه عليهم» فلحقته بالجحفة فأخذت الكتاب منه، ورجع أبو بكر إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، نزل في شيء؟ قال: لا، ولكن جبريل جاءني، فقال: «لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك». وانظر أيضاً: حديث علي عند أحمد (٥٩٤)، والترمذي (٣٠٩٢)، و«الأباطيل والمناكير» للجوزقاني (١٢٧).

روى بعضه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر، نؤذن بمنى: أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان» قالَ حميد بن عبد الرحمن: ثم أردف رسول الله ﷺ علياً، فأمره أن يؤذن ببراءة، قالَ أبو هريرة: فأذن معنا علي في أهل منى يوم النحر: «لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان». وانظر أيضاً: حديث أبي هريرة عند البخاري (٤٦٥٥)، وأحمد (٧٩٧٧)، والنسائي (٧٩٧٧).

وروى بعضه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما. وانظر أيضاً: حديث ابن عباس عند الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣١٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٧٤٥).

وعزى بعضه المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ١٢٤) إلى ابن مردويه وابن حبان [في «صحيحه» (٦٦٤٤)] من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وانظر أيضاً: حديث جابر عند الدارمي في «سننه» (١٩١٥)، والنسائي (٢٩٩٣)، وابن حبان =

الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: **قوله: «أُمِرتُ بأَربَعٍ»؛ أي**: بأَنْ أُخبِرَ وأُنادِيَ بها، وكأنَّ العلمَ بأنَّ الكافرَ لا يَدخلُ الجنَّةَ لم يكن حاصلًا للمُشركينَ قبلَ ذلك، أو أريد الإعلامُ بأنَّه لا يقبلُ من المشركِ بعدَ هذا إلا الإيمانُ، أو بأن التَّعادِيَ والتَّبايُنَ بينَ النَّفسينِ[1] المُسلِمَةِ والكافِرَةِ ثابتٌ في الدُّنيا والآخرَةِ[2].

الطِّيبِيُّ: (العَضْبَاءُ): لقبٌ لناقَةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وأَصلُه: المشقوقة الأذن، ولم تكن ناقتُه الشريفة كذلك[3].

قوله: «في بعضِ الرِّوايات: «لا يَنبغي لأحدٍ[4] أن يبلِّغَ هذا إلا رجلٌ مِن أَهلِي»»: أخرجَ هذه الرِّوايةَ أحمَدُ والتِّرمذِيُّ وحسَّنَه مِن حديثِ أَنسٍ[5].

= في «صحيحه» (٦٦٤٥).

وحديث أنس عند أحمد (١٣٢١٤)، والترمذي (٣٠٩٠)، والنسائي في «الكبرى» (٨٤٠٦).

قلت: وقد روى نحوه الترمذي (٣٠٩١) في حديث واحد دون تلفيق من حديث ابن عباس رضي الله عنه، ولفظه: «بعث النبي ﷺ أبا بكر وأمره أن ينادي بهؤلاء الكلمات، ثم أتبعه عليا، فبينا أبو بكر في بعض الطريق إذ سمع رغاء ناقة رسول الله ﷺ القصواء، فخرج أبو بكر فزعا فظن أنه رسول الله ﷺ فإذا هو علي، فدفع إليه كتاب رسول الله ﷺ وأمر عليا أن ينادي بهؤلاء الكلمات فانطلقا فحجا، فقام علي أيام التشريق، فنادى: (ذمة الله ورسوله بريئة من كل مشرك، فسيحوا في الأرض أربعة أشهر، ولا يحجن بعد العام مشرك، ولا يطوفن بالبيت عريان، ولا يدخل الجنة إلا مؤمن). وكان علي ينادي، فإذا عيي قام أبو بكر فنادى بها». قال الترمذي: «حديث حسن غريب».

(١) في (ز): «الفئتين».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٢/ أ).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٦٦).

(٤) في (س): «لرجل».

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٠١٩)، والترمذي (٣٠٩٠)، وقال: «حديث حسن غريب». =

(٣ ـ ٤) ـ ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾.

﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ ﴾؛ أي: إعلامٌ، فَعَالٌ بمعنى الإِفْعَالِ كالأَمَانِ والعَطَاءِ، ورفعُه كرفعِ ﴿بَرَآءَةٌ﴾ على الوَجهينِ.

﴿يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ﴾: يومَ العيدِ؛ لأنَّ فيه تمامَ الحَجِّ ومُعظمَ أفعالِه، ولأنَّ الإعلامَ كانَ فيه، ولِمَا رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ وقفَ يومَ النَّحرِ عندَ الجَمَراتِ في حجَّةِ الوَداعِ فقال: «هذا يومُ الحجِّ الأكْبَرِ».

وقيل: يومُ عَرفَةَ لقولِه عليهِ السَّلامُ: «الحجُّ عرفَة».

ووُصفَ الحجُّ بالأكبرِ لأنَّ العمرةَ تُسـمَّى الحجَّ الأصغرَ، أو لأنَّ المُرادَ بالحجِّ مـا يقَـعُ في ذلك اليوم مـن أعمالِه فإنَّـه أكبرُ مِن باقـي الأعمـالِ، أو لأنَّ ذلك الحجَّ

= وهو مما ضعفه بعض العلماء واستنكروه، فقد أورده الجوزقاني في «الأباطيل» (١/ ١٣١) من عدة روايات، وقال: فهذه الروايات كلها مضطربة مختلفة منكرة، واستنكره أيضاً ابن تيمية في «منهاج السنة» (٥/ ٦٣)، ونقل عن الخطابي قوله في كتاب «شِعَارِ الدِّينِ»: وقولُه: «لَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي» هو شيءٌ جاء به أهلُ الكوفةِ عن زيد بنِ يُثيع، وهو متَّهم في الرواية منسوبٌ إلى الرفض، وعامَّةُ مَن بَلَّغَ عنه غيرُ أهل بيته، فقد بَعث رسولُ الله ﷺ أسعد بنَ زُرارةَ إلى المدينة يدعو الناسَ إلى الإسلام ويُعلِّم الأنصار القرآن ويُفَقِّهُهم في الدِّين، وبَعث العلاءَ بنَ الحضرميِّ إلى البحرين في مثل ذلك، وبَعث معاذاً وأبا موسى إلى اليمن، وبَعث عَتَّابَ بنَ أَسِيدٍ إلى مكة، فأين قولُ مَن زعم أنه لا يُبلِّغُ عنه إلَّا رجلٌ من أهل بيته؟

اجتمعَ فيه المسلمونَ والمشركونَ، ووافقَ عِندَهُ[1] أعيادُ أهل الكتابِ[2]، أو لأنَّه ظهرَ فيه عزُّ المُسلمينَ وذلُّ المُشركينَ.

﴿أَنَّ ٱللَّهَ﴾؛ أي: بأنَّ اللهَ ﴿بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾؛ أي: مِن عُهودِهِم ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ عطفٌ على المُستكنِّ في ﴿بَرِيٓءٌ﴾ أو على محلِّ (إنَّ) واسمِها في قراءة مَن كسرَها[3] إجراءً للأذانِ مُجرى القولِ.

وقُرِئَ بالنَّصبِ[4] عطفًا على اسمِ ﴿أَنَّ﴾، أو لأنَّ الواوَ بمعنى (مع).

ولا تكريرَ فيه[5]؛ فإنَّ قولَه: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ إخبارٌ بثبوتِ البراءةِ، وهذه إخبارٌ بوُجوبِ الإعلامِ بذلك، ولذلك علَّقَه بالنَّاسِ ولم يخصَّ بالمعاهَدينَ.

---

(١) في (ت): «عيده». وفي (خ): «عيدهم» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

(٢) قوله: «ووافق عنده أعياد أهل الكتاب» روي نحو هذا عن الحسن، رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٠٤٤)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٣٧). ولم يرتضه بعض العلماء، فقد نقل الماتريدي في «تأويلات أهل السنة» (٥/ ٢٨٦) عن أبي بكر الأصم قوله: لا يحتمل أن يسمي الله عيد النصارى واليهود يوم الحج الأكبر، وهو يوم نزول السخط عليهم واللعنة، ولكن جائز أن يسمى بذلك لاجتماع الخلائق فيه من كل نوع؛ على ما سمي يوم الحشر يومًا عظيما؛ كقوله: ﴿لِيَوۡمٍ عَظِيمٖ ۝٥ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٥ ـ ٦].

وقال الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٣٠): وهذا لا يُسمى بِهِ يومُ الحج الأكبر، لأنه أعيادُ غير المسلمين إنما فيها يعظم كفر بالله، فليست من الحج الأكبر في شيءٍ.

(٣) نسبت للحسن ويحيى وإبراهيم وعيسى. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦).

(٤) نسبت لابن عباس وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦)، و«تفسير الثعلبي» (١٣/ ١٩٣)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٧).

(٥) قوله: «ولا تكرير فيه»؛ أي: في ذكر ﴿بَرِيٓءٌ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٦٣).

﴿فَإِن تُبۡتُمۡ﴾ مـن الكفـرِ والغَـدْرِ ﴿فَهُوَ﴾: فالتَّـوبُ ﴿خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ﴾ عـن التوبَـةِ أو ثبتُّـمْ علـى التَّوَلِّـي عـن الإسـلامِ والوَفـاءِ ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ﴾: لا تَفوتُونَـهُ طلبًا ولا تُعجِزُونَه هَربًا فـي الدُّنيا ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فـي الآخرةِ.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ استثناءٌ مِـن ﴿ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ أو اسـتدراكٌ، وكأنَّه قيلَ لَهُم بعدَ أَنْ أُمِرُوا بنبذِ العهدِ إلى النَّاكثينَ: ولكنِ الذين عاهدوا مِنْهُم ﴿ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا﴾ مِن شُروطِ العَهدِ ولـم ينكثوهُ، أو لـم يَقْتُلوا مِنْكُم ولَمْ يَضرُّوكُم قطُّ ﴿وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ عَلَيۡكُمۡ أَحَدٗا﴾ مِن أَعدائِكُم ﴿فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡ﴾: إلى تمامِ مُدَّتِهِم ولا تُجْرُوهم مُجرى النَّاكثينَ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ تعليلٌ وتَنبيهٌ على أنَّ إتمامَ عَهدِهِم مِن بابِ التَّقوَى.

قوله: «رُوِيَ أَنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ وقفَ يومَ النَّحرِ عندَ الجَمراتِ في حجَّةِ الوداعِ فقال: «هذا يومُ الحجِّ الأَكبرُ»»:

أخرجه أبو داودَ والحاكم وصححه من حديث ابن عمر(١).

قوله: «الحجُّ عَرَفة»:

أخرجَه أحمَدُ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَهْ وابنُ حِبَّانَ والحاكِمُ والدَّارقطنيُّ والبَيهقيُّ مِن حديثِ عبدِ الرَّحمنِ بن يَعمر(٢).

---

(١) رواه أبو داود (١٩٤٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٧٦)، وصححه ووافقه الذهبي. ورواه أيضاً ابن ماجه (٣٠٥٨)، وعلقه البخاري بعد الحديث (١٧٤٢).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٧٧٤)، وأبو داود (١٩٤٩)، والتِّرمذي (٨٨٩)، والنَّسائي (٣٠١٦)، وابن ماجه (٣٠١٥)، وابن حبَّان في «صحيحه» (٣٨٩٢)، والحاكم في «المستدرك» =

قوله: «﴿وَرَسُولِهِۦ﴾ عَطفٌ على المستكنِّ في ﴿بَرِيٓءٌ﴾»: لوجودِ الفاصلِ[١].

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ويحتملُ أن يكونَ مُبتدأً مَحذوفَ الخبرِ؛ أي: ورَسولُه كذلك[٢].

قوله: «أو على محلِّ (إنَّ) واسمِها في قراءَةِ مَن كسَرَها»:

قال الطِّيبيُّ: وذلك لأنَّ المَكسورةَ لَمَّا لم تُغيِّر المعنى جازَ أن تُقدَّرَ كالعدمِ، فتعطفُ على محلِّ ما عَمِلَت فيه، هذا معنى قَولِهم: يعطفُ على محلِّها مع اسمِها، هذا [على] ما قُرِئَ في الشاذَّةِ بكسرِ (إن)[٣].

وأمَّا على المشهورةِ بفتحِ (أن) فقالَ أبو البقاءِ: إنَّه عندَ المُحقِّقينَ غَيرُ جائزٍ؛ لأنَّ المَفتوحَةَ لها مَوضِعٌ غَيرُ الابتداءِ بخِلافِ المَكسورَةِ[٤].

وقال ابنُ الحاجبِ: ﴿وَرَسُولِهِۦ﴾ بالرَّفعِ مَعطوفٌ على (أن) باعتبارِ المحلِّ وإن كانَتْ مَفتوحَةً لأنَّها في حُكمِ المَكسورَةِ، وهذا مَوضِعٌ لم يُنبِّه عليه النَّحويُّونَ؛ فإنَّهُم قالوا: يعطفُ على اسمِ (إن) المكسورَةِ دونَ غيرِها، توهَّموا أنَّه لا يجوزُ العطفُ على المفتوحَةِ.

= (١٧٠٣)، والدَّارقطني في «سننه» (٢٥١٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩٨١٢).

(١) هذه العبارة من حاشية التفتازاني. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٢/ ب).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٢/ ب).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٧١).

(٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٣٥)، و«فتوح الغيب» (٧/ ١٧١).

والمفتوحَـةُ تَنقَسِـمُ إلـى قسـمينِ: قسـمٌ يجـوزُ العَطفُ علـى اسـمِها بالرَّفعِ، وقسـمٌ لا يجوزُ.

فالـذي يجـوزُ هو أن يكـونَ في حكـمِ المكسـورَةِ كقولـك: (علِمْـتُ أنَّ زيدًا قائـمٌ وعمـرٌو)؛ لأنَّـه فـي مَعنـى: (إن زيـدًا قائـمٌ وعَمـرو) فكمـا جـازَ العطـفُ ثَمَّ جـازَ هنـا، ألا تـرى أنَّ (عَلِـمَ) لا تدخـلُ إلَّا علـى المُبتـدَأِ والخبرِ، يـدلُّ على ذلك وجـوبُ الكَسـرِ في قَولِـك: (علمتُ إن زيـدًا لقائـمٌ[1]، وإنما انتصبَ بعدَهـا توفيرًا لِمَـا يَقتَضيـه (عَلِمْـتُ) مِـن مَعنى المَفعوليَّـةِ، وإذا تحقَّـق أنَّها في حكمِ المَكسـورَةِ جازَ العَطـفُ علـى مَوضِعِها.

وإن كانَتْ المفتوحَةُ على غيرِ هذه الصِّفَةِ لم يَجُز العَطفُ على اسمِها بالرَّفعِ مثل قولك: (أعجَبَني أنَّ زيدًا قائم وعمرًا) فلا يجوزُ إلا النَّصبُ؛ لأنَّها ليسَتْ مَكسورةً ولا في حُكمِها[2].

وقال في مَوضعٍ آخرَ: إنَّما لم يُعطَفْ على المفتوحَةِ لَفْظًا ومعنًى؛ لأنَّها واسمَها وخبرَها بتأويلِ جزءٍ واحدٍ، فلو قدَّرْتَ أنَّها في حكمِ العَدمِ لأَخْلَلتَ بمَوضوعها، بخلافِ (إن) المكسورَةِ لأنَّها لا تُغيِّرُ المَعنى، فجازَ تَقديرُ عدمِها لكونِها للتَّأكيدِ المحضِ، كمَا جازَ تَقديرُ عدمِ الباءِ المؤكِّدَةِ في قوله:

فلسـنا بالجِبالِ ولا الحَديدَا[3]

---

(١) في النسخ الخطية: «القائم»، والمثبت من «أمالي ابن الحاجب» و«فتوح الغيب».

(٢) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (٢/ ٥٥١ ـ ٥٥٢).

(٣) هـذا تتمـة كلام ابـن الحاجـب الذي نقله الطيبـي. انظر: «أمالـي ابن الحاجـب» (١/ ١٥٩ ـ ١٦٠) و«فتـوح الغيـب» (٧/ ١٧١ ـ ١٧٢). والشـطر الـذي استشـهد بـه هـو عجز بيـت لعقيبة بـن هبيرة =

قوله: «استثناءٌ مِن ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾»؛ أي: في قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

قوله: «أو استدراكٌ»؛ أي: استثناءٌ منقطِعٌ.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ولا يضره تخلُّلُ الفاصلِ، أعني: قولَه: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ إلى آخرِه، لأنَّه ليسَ بأَجنبيٍّ بالكُلِّيَّةِ لكونه أمرًا بالإعلامِ، كأنَّه قيل لهم: فقولوا لهم: سيحوا واعلَمُوا أنَّ اللهَ بريءٌ مِنهم، لكن الذين عاهَدتم ولم تَنقضوا عهدَهُم أَتِمُّوا إليهِم عَهدَهُم ولا تجعَلُوهم في حكمِ النَّاكثينَ الذين لا رخصةَ في إمهالِهِم أربعةَ أَشهُرٍ.

قال: وفي جَعلِه استثناءً مُتَّصِلًا من ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ يلزَمُ تخلُّلُ الفاصلِ الأجنبيِّ مع مُنافاتِه لِعُمومِ المُشركينَ في قَولِه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ إلا أن يُحملَ على المَعهودِ، أَعْني: المُشركينَ الذين استُثْنِيَ مِنهُم غيرُ النَّاكثينَ، أو يُخصَّ عمومُهُم بهذه القَرينَةِ، لكنَّ تأَخُّرَ الاستثناءِ ينافي ذلك، ولا محيصَ سِوَى أن يُجعلَ مِن جهَةِ المَعنى مِن ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ الثَّاني أيضًا.

وذهبَ صاحبُ «الانتصاف» إلى أنَّه لا حاجةَ إلى تقديرِ القَولِ في:

= الأسدي، وصدره:

معاوي إننا بَشَرٌ فأَسْجِحْ

انظر: «الكتاب» (١/ ٦٧)، و«العقد الفريد» (١٥٠)، و«سر صناعة الإعراب» (١/ ١٤١).

قال ابن قتيبة في «الشعر والشعراء» (١/ ١٠٠): «وقد رأيت سيبويه يذكر بيتًا يحتجّ به فى نسق الاسم المنصوب على المخفوض، على المعنى لا على اللفظ... فذكره، ثم قال: وقد غلط على الشاعر؛ لأنّ هذا الشعر كلّه مخفوض».

﴿فَسِيحُوا﴾، وإنَّما هو تفنُّنٌ وذهابٌ من خطابِ المُسلمينَ إلى خطابِ المُشركين، ثمَّ رجوعٌ إلى خطابِ المُسلمينَ بقولِه: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّم﴾[1]، انتهى.

وعبارة «الانتصاف»: يجوزُ أن يَكونَ ﴿فَسِيحُوا﴾ خِطابًا مِن الله، ولا يُضمرَ قبلَه (قولوا)، ويكونُ استثناءُ قَولِه: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ مِن قَولِه: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّم﴾، والمعنى: بَراءَةٌ مِن اللهِ ورَسولِه إلى المُعاهدين إلا الباقينَ على العَهد.

ويكونُ فيه خروجٌ مِن خطابِ المُسلمينَ في ﴿عَاهَدتُّم﴾ إلى خطابِ المُشركينَ في ﴿فَسِيحُوا﴾، والتفاتٌ بقولِه: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ﴾ وقياسُه: غير مُعجِزيَّ وأنِّي، وفيه افتنانٌ وتفخيمٌ للشَّأنِ، ثمَّ يعودُ إلى خطابِ المؤمنينَ في قولِه: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا﴾[2].

(٥) ـ ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿فَإِذَا انسَلَخَ﴾: انقضى، وأصلُ الانسلاخِ: خُروجُ الشَّيءِ ممَّا لابَسَهُ، مِن سَلْخِ الشَّاةِ.

﴿الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ﴾ التي أُبيحَ للنَّاكثينَ أَنْ يَسيحوا فيها، وقيل: هي رجبٌ وذو القعدَةِ

---

(١) نقله الشيخ سعد الدين التفتازاني. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٢/ ب).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٤٥).

وذو الحِجَّةِ والمُحرَّمُ، وهذا مُخِلٌّ بالنَّظمِ مُخالِفٌ للإجماعِ[1]، فإنَّه يَقتَضِي بقاءَ حُرمَةِ الأَشهُرِ الحُرُمِ إذ ليسَ فيما نزلَ بعدُ ما يَنسَخُها.

﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ النَّاكثينَ ﴿حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾ مِن حلٍّ أو حرمٍ.

﴿وَخُذُوهُمۡ﴾: وأْسِروهُم، والأَخِيذُ: الأَسِيرُ.

﴿وَٱحۡصُرُوهُمۡ﴾: واحبِسُوهُمْ، أو حيلوا بينَهُم وبينَ المسجدِ الحَرامِ.

﴿وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖ﴾: كلَّ ممرٍّ لئلَّا يَتبسَّطُوا في البلادِ، وانتصابُه على الظَّرفِ.

﴿فَإِن تَابُواْ﴾ عَن الشِّركِ بالإيمانِ ﴿وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ تصديقًا لتَوبَتِهم وإيمانِهِم.

﴿فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡ﴾: فدَعُوهُم ولا تتعرَّضُوا لهم بشيءٍ مِن ذلك، وفيه دليلٌ على أنَّ تاركَ الصَّلاةِ ومانعَ الزَّكاةِ لا يُخلَّى سبيلُه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ تعليلٌ للأمرِ؛ أي: فخلُّوهُم لأنَّ اللهَ غفورٌ رَحيمٌ غَفَر لهم ما سلفَ، ووعدَ لهم الثوابَ بالتَّوبَةِ.

قوله: «وانتصابُه على الظَّرفِ»:

قال أبو حيَّانَ: سبقَه إلى ذلك الزَّجَّاجُ[2]، ....

---

(١) قوله: «وهذا مخل بالنظم مخالف للإجماع» هو مخل بالنظم لأنه يأباه ترتب هذا على ما قبله بالفاء مع تعريف الأشهر فهو يقتضي توالي هذه الأشهر وأن يكون المراد بها الأشهر المذكورة، ومخالفته للإجماع لأنه قام على أنّ الأشهر الحرم يحل فيها القتال، وأن حرمتها نسخت، وعلى تفسيره بها يقتضي بقاء حرمتها. انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ٣٠١) و«حاشية القونوي» (٩/ ١٥٥).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٣١).

وردَّه أبو عليٍّ[١]؛ لأنَّ المرصدَ: المكانُ الذي يرصَدُ فيه العدوُّ فهو مكانٌ مَخصوصٌ لا يُحذَفُ الحرفُ مِنه إلا سَماعًا.

قال أبو حيَّانَ: وأقول: يَصِحُّ انتِصابُه على الظَّرفِ؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ﴾ ليسَ مَعناه حقيقةَ القُعودِ، بل المعنى: ارصدُوهم في كُلِّ مرصَدٍ يُرصَدُ فيه، ولَمَّا كان المَعنى هذا جازَ قِياسًا أن يحذفَ منهُ (في)، لأنَّ العاملَ في الظَّرفِ المُختصِّ إذا كان مِن لَفظِه أو معناه جازَ أن يصلَ إليه بغيرِ وساطَةِ (في)[٢].

وقال صاحبُ «الانتصاف»: يحتمِلُ أن يكونَ (المرصدُ) مَصْدَرًا لأنَّ اسمَ الزَّمانِ والمَكانِ والمَصدَرِ من فعلِه واحدٌ[٣].

(٦) ـ ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾.

﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ المأمورِ بالتَّعرُّضِ لهم ﴿ٱسۡتَجَارَكَ﴾: استأمنَكَ وطلبَ مِنكَ جِوارَكَ ﴿فَأَجِرۡهُ﴾ فأَمِّنْه ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ ويتدبَّرَه ويطَّلِعَ على حقيقةِ الأمرِ ﴿ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ﴾: موضعَ أَمنِهِ إنْ لم يُسلِم.

و﴿أَحَدٞ﴾ رفعٌ بفعلٍ يُفسِّرُهُ ما بعدَهُ لا بالابتداءِ؛ لأنَّ (إنْ) مِن عَوامِلِ الفعلِ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ الأمنُ أو الأمرُ ﴿بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ ما الإيمانُ، وما حَقيقَةُ ما تَدعوهُم إليه، فَلا بُدَّ مِن أَمانِهِم ريثَما يَسمَعُونَ ويَتدبَّرُونَ.

---

(١) انظر: «الإغفال» لأبي علي الفارسي (٢/ ٣٠٣)، و«المخصص» لابن سيده (٤/ ٢٤٦)، و«البسيط» للواحدي (١٠/ ٢٩٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ١٩٥).

(٣) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٤٧).

(٧) - ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ﴾ استفهامٌ بمعنى الإنكارِ والاستبعادِ لأنْ يكونَ لهم عهدٌ ولا يَنكثوه مع وغرةِ صدورِهم، أو لأنْ يَفِيَ اللهُ ورَسولُه بالعَهدِ وهُم نكثُوهُ.

وخبرُ ﴿يَكُونُ﴾: ﴿كَيْفَ﴾ وقُدِّم للاستفهامِ، أو ﴿لِلْمُشْرِكِينَ﴾ أو ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ وهو[١] على الأوَّلَيْنِ صِفَةٌ للعَهدِ أو ظرفٌ له أو لـ﴿يكونَ﴾، و﴿كَيْفَ﴾ على الأخيرينِ حالٌ مِن العَهدِ، و﴿للمُشركينِ﴾ إن لم يَكُن خبرًا فتَبيينٌ.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ هم المستثنونَ قبلُ، ومحلُّهُ النَّصبُ على الاستثناءِ، أو الجرُّ على البدلِ، أو الرَّفعُ على أنَّ الاستثناءَ مُنقطعٌ؛ أي: ولكنِ الذين عاهَدْتُم مِنْهُم عند المسجدِ الحرامِ.

﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾؛ أي فتربَّصُوا أمرَهُم فإن استقَامُوا على العهدِ فاستَقيمُوا على الوَفاءِ، وهو كقولِه: ﴿فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٤] غيرَ أنَّه مُطلَقٌ وهذا مُقيَّدٌ، و(ما) تحتمِلُ الشَّرطيَّةَ والمَصدريَّةَ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ سبق بيانه.

(٨) - ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا۟ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ يُرْضُونَكُم بِأَفْوَٰهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَٰسِقُونَ﴾.

﴿كَيْفَ﴾ تكرارٌ لاستبعادِ ثَباتِهم على العَهدِ أو بقاءِ حُكمِهِ مع التَّنبيهِ على العلَّةِ، وحُذِفَ الفعلُ[٢] للعلمِ به كمَا في قولِه:

---

(١) قوله: «وهو»؛ أي: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٦٦).

(٢) قوله: «وحذف الفعل»؛ أي: (يكون) «للعلم به» من قوله: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾. =

وَخَبَّرْتُمَانِـي أَنَّمَـا المَـوْتُ بالقُرَى فَـكَـيْـفَ وَهَاتَـا هَضْبَـةٌ وَقَلِيـبُ

أي: فكيفَ ماتَ؟!

﴿وَإِن يَظۡهَرُواْ عَلَيۡكُمۡ﴾؛ أي: وحالُهم أنَّهم إنْ يظفَرُوا بكُم ﴿لَا يَرۡقُبُواْ فِيكُمۡ﴾ لا يُرَاعوا فيكُم ﴿إِلّٗا﴾ حَلْفًا، وقيل: قرابةً، قال حَسَّان:

لَعَمْـرُكَ إنَّ إلَّـكَ مِـنْ قُرَيْشٍ كَـإلِّ السَّـقْبِ مِـنْ رَألِ النَّعَـامِ

وقيل: ربوبيَّةً، ولعله اشتُقَّ للحِلْفِ مِن الألِّ وهو الجؤارُ؛ لأنَّهُم كانوا إذا تَحالَفُوا رَفَعُوا به أصواتَهَم وشهروهُ، ثمَّ استُعيرَ للقَرابَةِ لأنَّها تعقدُ بينَ الأقاربِ ما لا يعقدُهُ الحِلْفُ، ثمَّ للرُّبوبيَّةِ والتَّربيَةِ.

وقيل: اشتقاقُه مِن ألَلَ الشَّيءَ: إذا حدَّدَهُ، أو مِن ألَّ البَرقُ: إذا لمعَ.

وقيل: إنَّهُ عِبريٌّ بمَعنى الإلهِ؛ لأنَّه قُرِئَ: (إيلًا)[1] كجبْرَئلَّ وجبْرِئيلَ.

﴿وَلَا ذِمَّةٗ﴾: عهدًا، أو حَقًّا يعابُ على إغفالِه.

﴿يُرۡضُونَكُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ استئنافٌ لبَيـانِ حالِهـم المُنافِيَـةِ لثَباتِهـم علـى العَهـدِ المُؤدِّيَـةِ إلـى عـدمِ مُراقبَتِهم عندَ الظَّفرِ، ولا يجـوزُ جَعْلُه حَالًا مِـن فاعلِ ﴿لَا يَرۡقُبُواْ﴾ فإنَّهُـم بعـدَ ظُهورِهِـم لا يُرضُـونَ، ولأنَّ المـرادَ إثبـاتُ إرضائِهـم المؤمنيـنَ بوعـدِ الإيمـانِ والطَّاعـةِ والوفـاءِ بالعَهدِ في الحـالِ، واسـتبطانُ الكُفْرِ والمُعـاداةُ بحيثُ إن ظَفِـروا لـم يُبْقُوا عليهِـم، والحاليَّـةُ تُنافيهِ.

= انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٦٦).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧)، و«المحتسب» (١/ ٢٨٣)، عن عكرمة وطلحة بن مصرف.

﴿وَتَأۡبَىٰ قُلُوبُهُمۡ﴾ ما تتفوَّهُ به أفواهُهُم ﴿وَأَكۡثَرُهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾: متمرِّدُونَ لا عقيدةَ تَزَعُهُم ولا مُروءةَ تَرْدَعُهم، وتَخصيصُ الأكثرِ لِمَا في بعض الكفرَةِ مِن التَّفادِي عَن الغَدْرِ والتَّعفُّفِ عمَّا يجرُّ أُحدوثَةَ السُّوءِ.

قوله:

(وخَبَّرتُمَانِي أنَّما الموتُ بالقُرى فكيفَ وهاتا هضبةٌ وقَليبُ)

هو لكعبِ بن سعدٍ الغَنَويِّ يرثي أخاهُ، وقبلَه:

لَعَمْرُكما إنَّ البعيدَ الذِي مَضَى وإنَّ الذي يأتي غدًا لقَريبُ

الهَضبةُ: الجبلُ المُنبسِطُ على وجهِ الأَرضِ، والقَلِيبُ: البئرُ.

قال الزَّمخشريُّ في «شرحِ شَواهدِ سيبويه»: أي: قُلْتُما لي: إنَّ مَن سكنَ القُرَى مَرِضَ للوَباءِ الذي فيها، فكيفَ ماتَ أخي في بَرِّيَّةٍ وهذه هضبةٌ ـ أي: جبلٌ ـ وقَلِيبٌ ـ أي بئرٌ ـ أشارَ إلى هضبَةٍ وبئرٍ في الموضعِ الذي ماتَ فيه أخوه[1].

ومن أبياتِ هذه القَصيدَة:

وداعٍ دَعا يا مَن يُجيبُ إلى النَّدَى فلَمْ يَسْتَجِبْهُ عندَ ذاكَ مُجِيبُ

فقلتُ: ادعُ أخرى وارفَعِ الصَّوتَ دَعوَةً لعلَّ أبا المِغوارِ مِنكَ قَريبُ[2]

---

(١) وانظر: «شرح أبيات سيبويه» لابن السيرافي (٢/ ٢٤٢).

(٢) انظر القصيدة في «جمهرة أشعار العرب» (ص: ٥٥٥ ـ ٥٦٤)، ولم يذكر فيها البيت الذي أتى به البيضاوي. وانظر البيت في «الكتاب» (٣/ ٤٨٧)، و«الأصمعيات» (ص: ٩٧)، و«طبقات فحول الشعراء» (١/ ٢١٢)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٢٤)، و(المقتضب) للمبرد (٢/ ٢٨٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٣٣)، و«الحماسة البصرية» (١/ ٢٣٣).

قوله: «قال حَسَّان:

لَعمْـرُكَ إنَّ إلَّـكَ مِـن قُرَيـشٍ كإلِّ السَّـقْبِ مِـن رَأْلِ النَّعـامِ»[١]

السَّقبُ: ولد الناقة الذكر، والرَّأْل: ولدُ النَّعام.

قوله: «**وهو الجُؤارُ**» بضمِّ الجيمِ والهمزِ: رفعُ الصَّوتِ.

قوله: «﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ **مُتمرِّدونَ**»:

قال الطِّيبيُّ: الكافرُ إذا وصفَ بالفسقِ دلَّ على نهايَةِ ما هو فيه مِن الكُفرِ[٢].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أشارَ بقولِه: «مُتمرّدون» إلى دفعِ ما يُقالُ: إنَّ الكُفرَ أقبَحُ مِن الفسقِ، فما مَعنى وصفِ الكُفَّار في مَقامِ الذمِّ بالفسقِ؟ و: إنَّ الكفرَ فسقٌ كلُّه، فما وجهُ إخراجِ البَعضِ بقوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ﴾[٣]؟!

قولـه: «**مِـن التَّفادِي**»: بالفـاءِ، يقال: تَفـادَى الرَّجلُ مِـن كـذا؛ إذا تحاماه، قاله الطِّيبيُّ[٤].

(٩ ـ ١٠) ـ ﴿اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝٩ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ﴾.

﴿اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾: استبدَلُوا بالقرآنِ ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾: عَرَضًا يَسيرًا وهو اتِّباعُ

(١) انظر: «ديوان حسان بن ثابت» (ص: ٢٣٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٨٥).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٣/ أ).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٨٥).

الأَهواءِ والشَّهواتِ ﴿فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦٓ﴾: دينِه المُوصلِ إليه، أو سَبيلِ بَيتِهِ بحصرِ الحُجَّاجِ والعُمَّارِ، والفاءُ للدَّلالةِ على أنَّ اشتِراءَهُم أدَّاهُم إلى الصَّدِّ.

﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ عملُهُم هذا أو ما دلَّ عليه قولُه: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِى مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ فهو تفسيرٌ لا تكريرٌ.

وقيل: الأوَّلُ عامٌّ في المُناقضينَ وهذا خاصٌّ بالذينَ اشتَرَوْا، وهُم اليَهودُ أو الأَعرابُ الذين جمعَهُم أبو سفيانَ وأطعمَهُم.

﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ﴾ في الشَّرارَةِ.

(١١ ـ ١٢) ـ ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾.

﴿فَإِن تَابُوا۟﴾ عنِ الكفرِ ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾: فهُمْ إخوانُكُم ﴿فِى ٱلدِّينِ﴾ لهم ما لَكُم وعَلَيهِم ما عَليكُم.

﴿وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ اعتراضٌ للحَثِّ على تأمُّلِ ما فصَّلَ مِن أحكامِ المُعاهَدِينَ[1] أو خصالِ التَّائبينَ.

﴿وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ﴾: وإن نَكَثُوا ما بايَعُوا عليه مِن الأَيمانِ أو الوفاءِ بالعُهودِ ﴿وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾ بصريحِ التَّكذيبِ وبقَبيحِ الأَحكامِ ﴿فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾؛ أي: فقَاتِلُوهُم، فوضعَ أئمَّةَ الكُفرِ مَوضِعَ الضَّميرِ للدَّلالةِ على أنَّهم صارُوا بذلك ذَوِي الرِّئاسةِ والتَّقدُّمِ في الكفرِ أحقَّاءَ بالقتلِ.

---

(١) في (ت): «المجاهدين».

وقيل: المرادُ بالأئمَّةِ رؤساءُ المُشركينَ، فالتَّخصيصُ إمَّا لأنَّ قَتلَهُم أهمُّ وهُم أحَقُّ به، أو للمَنعِ مِن مُراقبَتِهِم.

وقرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ وروحٌ عَن يعقوبَ: ﴿أَئِمَّةَ﴾ بتَحقيقِ الهمزتينِ على الأصلِ[١]، والتصريح باليَاءِ لَحْنٌ[٢].

﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾؛ أي: لا أيمانَ لَهُم على الحَقيقَةِ، وإلَّا لَمَا طَعَنُوا ولم يَنْكُثُوا، وفيه دليلٌ على أنَّ الذمِّيَّ إذا طعنَ في الإسلامِ فقَدْ نكثَ عهدَهُ، واستشهدَ بهِ الحنفيَّةُ على أنَّ يمينَ الكافرِ ليسَ يَميناً، وهو ضَعيفٌ لأنَّ المرادَ نفيُ الوثوقِ عليها لا أنَّها ليسَتْ بأيمانٍ؛ لقولِه تَعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم﴾.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿لا إيمانَ﴾[٣] بمَعنى: لا أمانَ أو لا إسلامَ، وتشبَّثَ به مَن لَمْ يقبَلْ توبةَ المُرتدِّ، وهو ضعيفٌ لجَوازِ أَنْ يكونَ بمَعنى: لا يؤمنونَ، على الإخبارِ عَن قومٍ مُعيَّنينَ، أو: ليسَ لهم إيمانٌ فيُراقَبوا لأجلِه.

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (١/ ٣٧٩) وقد ذكر ابن الجزري خلافاً بين الرواة عمن قرأ بين بين، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين، وذهب آخرون إلى أنها تجعل ياء خالصة، وهذا الوجه الثاني لم يذكره الداني في «التيسير» لكنه أشار إليه في «جامع البيان» كما ذكر ابن الجزري. وانظر: «جامع البيان في القراءات السبع» للداني (٢/ ٥١١).

(٢) كذا قال المؤلف تبعاً للزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٧٦)، ومثله فعل ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية. وقد ردَّ الأئمة على الزمخشري، فقال أبو حيان في «البحر المحيط» (١١/ ٢٠٩): وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف يكون ذلك لحنًا وقد قرأ به رأس البصريين النُّحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارئ مكَّة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول ﷺ نافع؟!

وقال الأنصاري في «حاشيته» (٣/ ٦٩): وهو مردودٌ، فالجمهورُ من النحاة والقرَّاء على جواز قلب الهمزة الثانية حرفَ لينٍ، فبعضُهم على جعلها بينَ بينَ، وبعضُهم على قلبها ياءً خالصةً. وانظر أيضاً في الرد عليه كلام الآلوسي في «روح المعاني» (١٠/ ٢٤٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٢)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

﴿لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ متعلِّقٌ بـ(قاتِلوا)؛ أي: ليَكُن غرَضُكُم في المُقاتلَةِ أن يَنْتَهُوا عمَّا هُم عليهِ لا إيصالَ الأذيَّةِ بهم كما هو طريقَةُ المؤذِينَ.

قوله: «﴿وَنُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ اعتراضٌ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: بين ﴿فَإِن تَابُوا﴾ و﴿إِن نَّكَثُوٓا﴾[1].

قوله: «وإظهارُ الياءِ لَحنٌ»:

قال الحَلَبِيُّ: لأنَّه إنَّما اشتهرَ مِن القُرَّاءِ التَّسهيلُ بَيْنَ بَيْنَ لا الإبدالُ المحضُ، حتَّى إنَّ الشاطبيَّ جعلَ ذلك مذهبًا للنَّحويِّينَ لا للقُرَّاءِ[2]، فقال:

وفـــي النَّحـــوِ أُبْـــدلَا[3]

قلت: فقولُه: «لحنٌ»، مرادُه اللَّحنُ الخَفِيُّ عندَ القُرَّاءِ لا الجَلِيُّ الذي هو خلافُ ما تَقتَضيه قواعِدُ النَّحوِ، فاندفعَ ما أوردَ عليه مِن أنَّه خِلافُ ما ذكرَهُ النُّحاةُ، ومِنهم الزَّمخشريُّ في «المفصل» حيث قال: إذا التقَت الهَمزتانِ في كلمَةٍ واحدَةٍ فالوَجهُ قلبُ الثَّانيَةِ إلى حرفِ لينٍ على حسبِ حركتِها[4].

قال ابنُ الحاجبِ في «شرحه»: «كقولِك: (أَيِمَّة) بياءٍ مَحضَةٍ[5]» هذه عبارَتُه.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٣/أ).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٦/ ٢٤).

(٣) انظر: «متن الشاطبية» (البيت ١٩٩).

(٤) انظر: «المفصل» (ص: ٤٩١).

(٥) انظر: «الإيضاح» لابن الحاجب (٢/ ٣٤٧).

(١٣) ـ ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ أَتَخْشَوْنَهُمْۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾.

﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا ﴾ تحريضٌ على القتالِ؛ لأنَّ الهمزةَ دخلَتْ على النَّفيِ للإنكارِ فأفادَت المُبالغةَ في الفعلِ.

﴿نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾ التي حَلَفُوهَا معَ الرَّسولِ والمُؤمنينَ على أَنْ لا يُعاوِنُوا عَلَيْهِم، فعاوَنُوا بَنِي بَكرٍ على خُزاعةَ ﴿وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ ﴾ حينَ تَشاوَرُوا في أَمرِهِ بدارِ النَّدوةِ عَلى ما مَرَّ ذِكرُهُ في قَولِه: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنفال: ٣٠].

وقيل: هُم اليَهودُ نَكَثُوا عَهْدَ الرَّسولِ وهَمُّوا بإِخراجِهِ مِن المَدينَةِ.

﴿وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ بالمعاداةِ والمقاتلَةِ؛ لأنَّـه علـيهِ السَّـلامُ بدَأَهُم بالدَّعوَةِ وإلزامِ الحُجَّةِ بالكتابِ والتَّحدِّي به فعَدَلُوا عَن مُعارضَتِه إلى المُعاداةِ والمُقاتلةِ، فمَا يمنَعُكُم أَنْ تُعارِضُوهُم وتُصادِمُوهُم؟

﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ ﴾: أتتركونَ قِتالَهُم خَشيةَ أَنْ ينالَكُم مَكروهٌ مِنهُم؟ ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ فقاتِلُوا أعداءَهُ ولا تَتْرُكوا أمرَهُ ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ فإنَّ قَضِيَّةَ الإيمانِ أَنْ لا يُخشَى إِلَّا مِنْه[1].

قوله: «فإنَّ قضيَّةَ الإيمانِ أن لا يخشَى إلا رَبَّه[2]»:

قال الطِّيبِيُّ: وذلك أنَّ المُؤمِنَ إذا اعتقدَ أن لا ضارَّ ولا نافِعَ إلا اللهُ، وأنَّ أحدًا لا يقدرُ أَنْ يَضُرَّه ويَنفَعَه إلا بإذنِه ومَشيئَتِه فلا يخافُ إلا رَبَّه[3].

---

(١) قوله: «إلا منه»؛ أي: إلا من الله.

(٢) كذا في النسخ الخطية، وعبارة «الكشاف» (٣/ ٤٧٨): «أن لا يخشى المؤمن إلا ربه».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٩٢).

(١٤ ـ ١٥) ـ ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝١٤ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿قَٰتِلُوهُمْ﴾ أمرٌ بالقَتالِ بعدَ بيانِ مُوجبِهِ والتَّوبيخِ على تَركِه والتَّوعيدِ[1] عليه.

﴿يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ وَعدٌ لهم إنْ قاتَلُوهُم بالنَّصرِ علَيْهِم والتَّمكُّنِ مِن قَتْلِهِم وإذلالِهِم ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ يعني: بني خُزاعةَ.

وقيل: بُطونًا مِن اليَمنِ وسبأ قَدِمُوا مكَّةَ فأسلَمُوا، فلقُوا مِن أهلِهَا أَذًى شَديدًا، فشَكَوْا إلى رَسولِ اللهِ ﷺ فقال: «أبشِرُوا فإنَّ الفَرَجَ قَريبٌ»[2].

﴿وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ لِمَا لقُوا مِنْهُم، وَقَدْ أَوْفَى اللهُ بما وعدَهُم والآيَةُ مِن المعجزاتِ.

﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ ابتداءُ إخبارٍ بأنَّ بعضَهُم يتوبُ عَن كُفرِه، وقَدْ كانَ ذلك أيضًا. وقُرِئَ ﴿ويتوبَ﴾ بالنَّصبِ[3] على إضمارِ (أنْ) على أنَّهُ مِن جملةِ ما أجيبَ بِهِ الأمرُ؛ فإنَّ القِتالَ كمَا تسبَّبَ لتَعذيبِ قَوْمٍ تَسبَّبَ لتَوبَةِ قومٍ آخرينَ.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بما كانَ وما سيَكونُ ﴿حَكِيمٌ﴾ لا يفعَلُ ولا يحكُمُ إلَّا على وَفْقِ الحكمَةِ.

---

(١) في (خ): «والتوعد».

(٢) كذا ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٧٨) ونسبه لابن عباس، وتابعه عليه المصنف وأبو حيان وأبو السعود والآلوسي في تفاسيرهم، ولم أجده مسنداً.

(٣) رويت عن أبي عمرو ويعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ١٧٨).

(١٦) ـ ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾.

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ ﴾ خطابٌ للمُؤمنينَ حينَ كَرِهَ بَعضُهُم القِتالَ، وقيل: للمُنافِقينَ.

و﴿ أَمْ ﴾ مُنقطِعَةٌ، ومَعنى الهَمزَةِ فيها التَّوبيخُ على الحُسبانِ.

﴿أَن تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ ﴾: ولم يَتبيَّنِ الخُلَّصُ مِنْكُم ـ وهُم الذينَ جاهَدُوا ـ مِن غيرِهِم، نَفى العلمَ وأرادَ نفيَ المَعْلُومِ للمُبالغَةِ، فإنَّهُ كالبُرهانِ عليهِ مِن حَيثُ إنَّ تَعلُّقَ العِلمِ بهِ مُستلزِمٌ لوُقوعِهِ.

﴿وَلَمْ يَتَّخِذُوا ﴾ عطفٌ على ﴿جَاهَدُوا﴾ داخلٌ في الصِّلَةِ ﴿مِن دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ﴾: بطانَةً يوالونَهُم ويُفشونَ إليهِمْ أَسْرارَهُم، و(ما) في (لَمَّا) مِن معنى التَّوقُّعِ مُنبِّهٌ على أن تبيُّن ذلك مُتوقَّعٌ.

﴿وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾: يعلَمُ غَرَضَكُم مِنهُ، وهو كالمُزيحِ لِمَا يُتوهَّمُ مِن ظاهرِ قولِه: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾.

(١٧) ـ ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾.

﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ﴾: ما صَحَّ لهم ﴿أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ شيئًا مِن المَساجِدِ فضلًا عَن المسجدِ الحرامِ.

وقيل: هو المرادُ، وإنَّما جمعَ لأنَّه قبلةُ المساجِدِ وإمامُها فعامِرُه كعامرِ الجَميعِ، ويدلُّ عليهِ قراءَةُ ابنُ كثيرٍ وأبي عمرٍو ويَعقوبُ بالتَّوحيدِ[١].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٣)، و«التيسير» (ص: ١١٨)، و«النشر» (٢/ ٢٧٨).

﴿شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلۡكُفۡرِ﴾: بإظهارِ الشِّركِ وتكذيبِ الرَّسولِ، وهو حالٌ مِن الواوِ، والمعنى: ما استقامَ لَهُم أن يجمَعُوا بينَ أَمْرَينِ مُتنافِيَينِ: عمارةِ بيتِ اللهِ وعبادَةِ غيرِه.

رُوِيَ أنَّه لَمَّا أُسِرَ العَبَّاسُ عيَّرَهُ المسلمونَ بالشِّركِ وقَطيعَةِ الرَّحِمِ، وأغلظَ لهُ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه في القَولِ، فقال: تذكرونَ مَساوِئَنا وتكتمونَ مَحاسِنَنَا! إنَّا لنعمرُ المسجدَ الحرامِ ونحجبُ الكَعْبَةَ ونَسقِي الحَجِيجَ ونفكُّ العَانيَ، فنَزَلَت.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ﴾ التي يفتَخِرونَ بها بما قارَنَها مِن الشِّركِ ﴿وَفِي ٱلنَّارِ هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾ لأجلِه.

قوله: «رُوِيَ أنَّه لَمَّا أُسِرَ العَبَّاسُ..» إلى آخرِه.

أخرجَه ابن جَريرٍ وابن المُنذرِ وابنُ أبي حاتِمٍ عن ابنِ عبَّاسٍ نحوَه[1].

وأخرجَه ابن جَريرٍ وأبو الشَّيخِ عن الضَّحَّاكِ بلفظِه[2].

(١٨) ـ ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾.

﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾؛ أي: إنَّما تَستقيمُ عمارَتُها لهؤلاءِ الجامعينَ للكَمالاتِ العلميَّةِ والعَمليَّةِ، ومن عمارَتِها تزيينُها بالفُرُشِ، وتنويرُهَا بالسُّرُجِ، وإدامَةُ العِبادَةِ والذِّكْرِ ودَرسِ العِلْمِ فيها، وصِيَانَتُها ممَّا لَمْ تُبْنَ له كحَديثِ الدُّنيَا.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٧٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٧٦٨).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٨١). وذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ١٨)، والواحدي في «البسيط» (١٠/ ٣٢٨) وفي «أسباب النزول» (ص: ٢٤٣)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ١٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وعَـن النَّبـيِّ ﷺ: «قـالَ اللهُ تعالـى: إنَّ بُيوتي في أَرْضـي المسـاجدُ، وإنَّ زُوَّارِي فيهـا عُمَّارُهَـا، فطُوبـى لعبـدٍ تَطهَّرَ في بيتِهِ ثـمَّ زارَني فـي بَيتِي، فحقٌّ علـى المزورِ أن يكـرمَ زائرَهُ».

وإنَّما لَمْ يذكُر الإيمانَ بالرَّسولِ لِمَا عُلمَ أنَّ الإيمانَ باللهِ قَرينُه وتمامُهُ الإيمانُ بهِ، ولدَلالَةِ قولِه: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَوٰةَ وَءَاتَى الزَّكَوٰةَ ﴾ عليه.

﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾؛ أي: في أبوابِ الدِّينِ، فإنَّ الخشيَةَ عن المَحاذيرِ جِبِلِّيَّةٌ لا يكادُ العاقل[1] يتمالَكُ عنها.

﴿فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ ذكرَهُ بصِيغَةِ التَّوقُّعِ قطعًا لأطـماعِ المُشركينَ في الاهتداءِ والانتِفاعِ بأَعمَالِهم، وتوبيخًا لهم بالقَطْعِ بأَنَّهُم مُهتَدُونَ، فإنَّ هؤلاءِ معَ كمَالِهم إذا كانَ اهتِداؤُهُم دائرًا بينَ (عَسَى) و(لَعَلَّ) فما ظَنُّكَ بأَضْدادِهم؟ ومَنْعًا للمُؤمنينَ أن يَغْتَرُّوا بأحوالِهم ويَتَّكِلُوا علَيْها.

قولـه: «عَـن النَّبـيِّ ﷺ: «قـالَ اللهُ تعالـى: إنَّ بُيوتـي فـي أرضِي المَسـاجِدُ...» الحديث.

أخرجَه الطَّبرانيُّ مِن حَديثِ سَلمانَ بلَفظ: «مَن تَوضَّأَ في بيتِه فأَحسَنَ الوُضوءَ ثمَّ أَتى المَسجِدَ فهو زائرُ اللهِ، وحَقٌّ على المَزورِ أن يُكرِمَ زائرَه»[2].

---

(١) في (أ) و(خ): «الرجل».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦١٣٩)، و(٦١٤٥)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١): «رواه الطبراني في الكبير وأحد إسناديه رجاله رجال الصحيح»، وصحح المصنف إسناده في «الدر المنثور» (٤/ ١٤٢).

وعبدُ الرزَّاقِ وابنُ جَريرٍ في «تفسيرهما» والبَيهقيُّ في «شعب الإيمان» عن عمرو بن مَيمونٍ قال: كانَ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يقولون: «إنَّ بيوتَ اللهِ في الأَرضِ المَساجدُ، وإنَّ حقًّا على اللهِ أن يُكرِمَ مَن زارَهُ فيها»[1].

قوله: «وإنَّما لم يذكر الإيمانَ بالرَّسولِ لِمَا عُلمَ أنَّ الإيمانَ باللهِ قَرينُه...» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنه مذكورٌ بطَريقٍ أبلغَ [وهو طريقُ الكنايةِ] لِمَا اشتُهرَ مِن تَقارُنِهما وعدمِ انفكاكِ أَحدِهما عَن الآخرِ[2].

وقال الطِّيبيُّ: خلاصَةُ الجوابِ: أنَّ في الكلامِ دلالةً على ذكرِه، وليسَ فيه بَيانُ الفائدَةِ في طيِّ ذكرِه، ويمكنُ أَنْ يُقالَ: إنَّ المُرادَ بـ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ الرَّسولُ وأصحابُه؛ لأَنَّهم الأَحَقُّ بعمارةِ مَساجدِ اللهِ وهو الذي يَدعو النَّاسَ إلى تَوحيدِ اللهِ تَعالى وذكرِه وعِبادَتِه، فلمَّا كانَ داخلًا في لَفظِ (مَن) لَمْ يُحْسُن أن يُقال: ورسولِه[3].

(١٩) ـ ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ السِّقَايَةُ والعِمَارَةُ مَصدرُ أَسْقَى وعَمَرَ فلا يُشبَّهان بالجثثِ، بل لا بدَّ مِن

---

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢١٦٦٠)، وفي «تفسيره» (١٠٥١) ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٣١٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٦٨٢).

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٣٢٤) عن عمرو بن ميمون عن عبد الله يرفعه: «إن بيوت الله في الأرض المساجد، وإن حقًّا على الله أن يكرم من زاره فيها». ومن هذا الوجه أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٦ ـ زوائد نعيم).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٣/ ب). وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٩٨).

إضمارٍ تَقديرُه: أجَعَلْتُم أهلَ سِقايَةِ الحاجِّ كمَنْ آمنَ، أو: أجَعَلْتُم سِقايَةَ الحاجِّ كإيمانِ مَن آمَنَ.

ويؤيِّدُ الأوَّلَ قراءَةُ مَن قرأَ: ﴿سُقاةَ الحاجِّ وعَمَرةَ المسجدِ﴾[1].

والمعنى: إنكارُ أَنْ يشبَّهَ المشركونَ وأعمالُهُم المحبَطَةُ بالمؤمنينَ وأعمالِهِم المثبتَةِ، ثمَّ قرَّرَ ذلك بقولِه: ﴿لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ﴾ وبيَّنَ عدمِ تَساوِيهِم بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ أي: الكفرةُ ظَلَمَةٌ بالشِّركِ ومعاداةِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ مُنهَمِكُونَ في الضَّلالةِ، فكيفَ يُساوُونَ الذينَ هَدَاهُم اللهُ ووفَّقَهُم للحقِّ والصَّوابِ؟

وقيل: المرادُ بـ﴿ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾: الذينَ يُسوُّونَ بينَهُم وبينَ المُؤمنينَ.

(٢٠ ـ ٢٢) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّـٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾: أعلى رُتبَةً وأكثَرَ كرامَةً ممَّنْ لَمْ يَستَجْمِع هذه الصِّفاتِ، أو مِن أَهلِ السِّقايَةِ والعمارةِ عندَكُم.

﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ بالثَّوابِ ونيلِ الحُسْنَى عندَ اللهِ دونَكُم.

﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّـٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا﴾: في الجنَّاتِ ﴿نَعِيمٌ مُّقِيمٌ﴾: دائمٌ.

وقرأَ حمزَةُ: ﴿يَبْشُرُهُم﴾ بالتَّخفيفِ[2]، وتَنكيرُ المُبشَّرِ بهِ إشعارٌ بأنَّه وَراءَ التَّعيينِ والتَّعريفِ.

(١) وهي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٨).

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ٨٧ ـ ٨٨).

﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾ أكَّدَ الخلودَ بالتَّأبيدِ لأنَّه قد يُستعمَلُ للمكثِ الطَّويلِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٌ ﴾ يُستحقَرُ دونَهُ ما استوجَبوهُ لأجلِهِ، أو نعمُ الدُّنيا.

(٢٣) ـ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ ﴾ نزلَت في المُهاجرينَ فإنَّهُم لَمَّا أُمِرُوا بالهجرةِ قالوا: إن هاجَرْنا قطَعْنَا آباءَنا وأبناءَنا وعَشائِرَنا وذهبَتْ تِجارَاتُنا وبَقينَا ضائِعينَ.

وقيل: نزلَتْ نهيًا عَن مُوالاةِ التِّسعَةِ الذينَ ارتَدُّوا ولَحِقُوا بمكَّةَ.

والمعنى: لا تَتَّخِذُوهُم أولياءَ يمنَعُونَكُم عَن الإيمانِ ويَصُدُّونَكُم عَن الطَّاعَةِ لقولِه: ﴿إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِ﴾: إن اختاروه وحَرصُوا عليه.

﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ بوَضعِهِم المُوالاةَ في غيرِ مَوضِعِها[١].

قوله: «نزلَتْ في المُهاجرينَ...» إلى آخرِه.

أخرجَه الثَّعلبيُّ عَن ابنِ عبَّاسٍ[٢].

قوله: «وقيل: نَزلَتْ نَهيًا عَن مُوالاةِ التِّسعَةِ الذين ارتَدُّوا ولحقوا بمَكَّةَ»:

رواهُ الثَّعلَبِيُّ عَن مُقاتلٍ[٣].

---

(١) في (خ) و(ت): «محلها».

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٢٤٠)، والواحدي في «البسيط» (١٠/ ٣٤١)، من رواية جويبر عن الضحاك عن ابن عباس. وجويبر متروك والضحاك لم يسمع من ابن عباس.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٢٤٢) عن مقاتل، وهو في «تفسير مقاتل» (٢/ ١٦٤)، وفيه: «السبعة» بدل «التسعة».

(٢٤) ـ ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِۦ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾.

﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ أقرباؤُكُم، مأخوذٌ مِن العِشْرَةِ، وقيل: مِن العَشرةِ فإنَّ العَشيرَةَ جَماعَةٌ ترجِعُ إلى عقدٍ كعقدِ العَشرةِ.

وقرأ أبو بكرٍ: ﴿وعَشِيرَاتُكُم﴾[1]. وقرئ: (وعَشَائِرُكُم)[2].

﴿وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا﴾: اكتسَبْتُموها ﴿وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾: فواتَ وَقتِ نَفاقِها ﴿وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِۦ﴾ الحبَّ الاختياريَّ دونَ الطَّبيعيِّ؛ فإنَّه لا يدخُلُ تحتَ التَّكليفِ التَّحفُّظُ عنهُ.

﴿فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ جوابٌ ووَعيدٌ، والأمرُ: عُقوبَةٌ عاجِلَةٌ أو آجلَةٌ، وقيل: فتحُ مكَّةَ ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾: لا يُرشِدُهم.

وفي الآيةِ تَشديدٌ عَظيمٌ وقلَّ مَن يَتخلَّصُ عنه.

(٢٥) ـ ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾.

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ يعني: مواطِنَ الحَربِ، وهي مَواقِعُها.

﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾: ومَوطِنَ يومِ حُنَيْنٍ، ويجوزُ أن يُقدَّرَ: في أيامِ مواطِنَ، أو يفسَّرَ الموطِنُ بالوَقتِ كـ(مَقْتَلِ الحُسَيْنِ).

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن الحسن.

ولا يمنعُ إبدالُ قولِه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ منهُ أن يُعطَفَ على مَوضِعِ ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾؛ فإنَّه لا يَقتَضِي تَشارُكَهُما فيمَا أُضِيفَ إليهِ المَعطوفُ حتَّى يَقتَضِيَ كثرتَهُم وإعجابَها إيَّاهُم في جَميعِ المواطِنِ.

وحُنَيْنٌ وادٍ بينَ مكَّةَ والطَّائفِ، حاربَ فيهِ رَسولُ اللهِ ﷺ والمُسلمونَ ـ وكانوا اثنَيْ عشرَ أَلْفًا، العشرُ الذين حَضَروا فتحَ مَكَّةَ وألفانِ انضمُّوا إليهم من الطُّلَقاءِ ـ هوازِنَ وثَقيفًا وكانوا أربعةَ آلافٍ، فلمَّا التَقَوا قالَ رسولُ الله ﷺ أو أبو بكرٍ أو غيرُهُ مِن المُسلمينَ: لَنْ نُغلَبَ اليَوْمَ مِن قِلَّةٍ[1]، إعجابًا بكثرَتِهِم، واقتَتلُوا قِتالًا شَديدًا،

---

(١) قوله: «قال رسول الله ﷺ، وقيل: أبو بكر» كذا ذكر المصنف هذين القولين تبعاً للزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٩١)، وهما قولان مردودان لم يردا من طريق يُعرف، ولا يحتاجان عناء البحث عنهما، وكان الأولى بالمؤلف تنزيه كتابه عن أمثال هذه الأقوال، فكيف يتصور أن يقول النبي ﷺ مثل هذا الكلام البعيد عن فهم حقيقة الشرع وهو المبلِّغ عن ربه والمعلم للناس وأعلم الناس بهذا الدين وما يصح وما لا يصح فيه، فكيف يغيب عنه أن الناصر هو الله سبحانه لا كثرةُ الجنود؟! وكذلك لا يتصور مثل هذا من الصديق أعظم الصحابة فهماً لدين الله وتصديقاً به ودفاعا عنه، وأجلِّهم مكانة، وأقواهم إيماناً، وإنما يتصور مثل هذا من أولئك الذين كانوا حديثي عهد بالدين، أو الذين لم يترسخ الإيمان في قلوبهم، وقد خرجوا مع الجيش وكانوا فيه كثرة كالطلقاء وأمثالهم، ويؤيد ما قلنا ما جاء من روايات في ذلك، فقد روى الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٨٩) عن السدي: أن القائل هو رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ولم يعيِّنه، وكذا روى عن قتادة أنه قال: (وذكر لنا أن رجلاً قال...)، ومثله روى البيهقي في «الدلائل» (٥/ ١٢٣) عن الربيع وزاد: فشق ذلك على رسول الله ﷺ.
وكذا رواه دون تعيين البزار في «مسنده» (١٨٢٧ ـ كشف) من حديث أنس، وفيه: (قال غلام منا من الأنصار...).
وقد ذكر الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٣٤٦)، وفي «الوسيط» (٢/ ٤٨٧)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٤١٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن قائل ذلك هو سلمة بن سلامة. وهو أيضاً بعيد؛ لأن هذا صحابي كبير شهد العقبتين وبدراً وأحداً والمشاهد، فلا يخبر عنه بلفظ: (غلام من =

فأدركَ المُسلمينَ إعجابُهُم واعتِمادُهُم على كَثرَتِهِم فانهَزَمُوا حتَّى بلغَ فلُّهُم مَكَّةَ، وبَقِيَ رَسولُ اللهِ في مَركزِهِ ليسَ معَهُ إلا عمُّهُ العَبَّاسُ آخذًا[1] بلجامِه وابنُ عمِّه أبو سفيانَ بنُ الحارثِ، وناهيكَ بهذا شهادَةً على تَناهي شَجاعَتِه، فقال للعبَّاسِ وكان صَيِّتًا: «صِحْ بالنَّاسِ» فنادى: يا عبادَ اللهِ! يا أصحابَ الشَّجرَةِ! يا أصحابَ سُورَةِ البَقرَة، فكرُّوا عُنُقًا واحِدًا يقولون: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ، ونزَلَت المَلائِكَةُ فالتَقَوْا معَ المُشركينَ فقالَ عليهِ السَّلام: «هذا حِينَ حَمِيَ الوَطِيسُ» ثمَّ أخذَ كفًّا مِن التُّرابِ فرَمَاهُم ثمَّ قال: «انهزَمُوا وربِّ الكعبَةِ» فانهزَمُوا.

﴿فَلَمۡ تُغۡنِ عَنكُمۡ﴾؛ أي: الكثرَةُ ﴿شَيۡـٔٗا﴾ مِن الإغناءِ[2]، أو مِن أَمْرِ العَدُوِّ.

﴿وَضَاقَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ﴾: برُحْبِها؛ أي: سَعَتِها، لا تجدونَ فيهَا مَفَرًّا تَطمَئِنُّ إليهِ نُفوسُكُم مِن شِدَّةِ الرُّعْبِ، أو لا تثبتونَ فيهَا كمَنْ لا يَسَعُه مكانُه.

﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم﴾ الكفَّارَ ظُهورَكُم ﴿مُّدۡبِرِينَ﴾: مُنهزِمينَ، والإدبارُ: الذَّهابُ إلى خلفٍ، خلافَ الإقبالِ.

= الأنصار)، علماً أن خبر ابن عباس الذي ورد فيه أنه سلامة قد ذكره الواحدي في «تفسيريه» من رواية عطاء عن ابن عباس، وهذا الطريق قد كثر وروده عند الواحدي، وإسناده ساقط كما تقدم بيانه عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧].

ثم الظاهر أن قائل هذه العبارة ليس ممن شهد المشاهد مع النبي ﷺ؛ لأن المسلمين في كل الغزوات والسرايا التي سبقت تلك المعركة ما هزموا في واحدة منها من قلة، فلا يخطر ببال مَن هذا حاله أن يقول تلك العبارة أو يعتقد بها، وإنما من يفكر بمثل هذا هو أولئك الذين لم يشهدوا المشاهد، والأمر عندهم أن الغلبة تتعلق بالكثرة، كما هو معتقد أهل الجاهلية.

(١) في (ت) ونسخة في هامش (أ): «أخذ».

(٢) في (ت) ونسخة في هامش (أ): «الغناء».

قوله: «وموطنَ يَومِ حُنَينٍ...» إلى آخرِه.

تبعَ الزَّمخشَريَّ في تَقديرِ (مَوطِن) في الثَّاني، أو تَفسيرِ (مَوطِن) بالوقتِ في الأوَّلِ؛ ليكونَ مِن عَطفِ الزَّمانِ على المَكانِ كعَطفِ أحدِ المَفعولَيْنِ على الآخرِ، تقول: (ضربَ زيدٌ عمرًا يومَ الجُمعَةِ وفي المَسجِدِ) كما تقول: (ضَربتُ زيدًا وعمرًا)[١].

وقال الحَلَبِيُّ: لا أَدْرِي ما حملَ الزَّمخشَرِيَّ على تَقديرِ أَحَدِ المُضافَيْنِ أو عَلى تَأويلِ المَوطِنِ بالوَقتِ لِيَصِحَّ عَطفُ زَمانٍ على زَمانٍ أو مَكانٍ عَلى مَكانٍ؛ إذ يَصِحُّ عطفُ أحدِ الظرفَيْنِ عَلى الآخرِ[٢].

وقال الطِّيبِيُّ في تَوجيهِ صنعِ صاحبِ «الكشاف»: قيل: يعني: أنَّ الفِعلَ كما يَقتَضِي ظرفَ المكانِ فيَقتَضِي ظرفَ الزَّمانِ، فلا يَجوزُ أَن يُجعَلَ أحدُهُما تابعًا للآخرِ، كما لا يُعطَفُ المفعولُ به على المفعولِ فيه، ولا الفاعلُ على المفعولِ، ولا المَصدَرُ على شيءٍ مِن ذلك، ولا بالعَكسِ[٣].

ثم قالَ الطِّيبِيُّ: والزَّمخشَرِيُّ إنَّما راعى المُناسبَةَ، وهي واجبَةٌ عندَ عُلماءِ البيانِ[٤] دونَ النَّحويِّينَ[٥].

---

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٥٨)، و«فتوح الغيب» (٧/ ٢٠٥).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٦/ ٣٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٠٥).

(٤) في (ز): «علمائنا».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٠٧).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لا يَنبغي أن يُذهَبَ في وَجهِ السؤالِ إلى[1] أنَّه ليسَ بَينَهُما مِن المُناسبَةِ ما يصلحُ معه العَطفُ، فإنَّه ظاهِرُ الفَسادِ، بل وَجهُهُ أنَّ كلًّا مِنهُما يَتعلَّقُ[2] بالفعلِ بلا تَوسُّطِ العاطفِ كسائرِ المُتعلِّقاتِ، لا يعطفُ بعضُها على بعضٍ.

وإنَّما يُعطَفُ على البَعضِ ما هو مِن جِنسِه ولا يَتعلَّقُ معه استِقلالًا مثل: (ضَرَبتُ زيدًا وعمرًا) و(صمتُ يومَ الخَميسِ ويومَ الجُمعةِ) و(صَلَّيتُ في الدَّارِ وفي المَسجدِ) ونحوِ ذلك، فاحتاج إلى أَنْ يَجْعلَه مِن عَطفِ المكانِ على المكانِ بتَقديرِ المُضافِ أو الزَّمانِ على الزَّمانِ كذلك، أو يجعلَ (المَوطنَ) اسمَ زَمانٍ على ما يُجوِّزُه القياسُ وإن كانَ بعيدًا مِن الفَهمِ قليلًا في الاستعمالِ، كأنَّه قيل: في أَزمِنَةِ أَوقاتِ مواقفِ الحُروبِ[3].

قوله: «لا يمنَعُ إبدالُ قولِه: ﴿إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ﴾ منه أن يُعطَفُ على موضِع ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾، فإنه لا يَقتَضي تَشارُكَهُما فيما أُضيفَ إليه المعطوفُ حتى يَقتَضِيَ كثرتَهم[4] وإعجابَها إيَّاهُم في جميعِ المَواطنِ»:

هذا رَدٌّ لقولِ «الكشَّاف»: على أنَّ الواجبَ أن يكونَ ﴿يوم حُنَيۡنٍ﴾ مَنصوبًا بفعلٍ مُضمَرٍ لا بهذا الظَّاهرِ، وموجِبُ ذلك أنَّ قولَه: ﴿إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ﴾ بدلٌ من ﴿يوم حُنَيۡنٍ﴾ فلو جُعلَ ناصبُه هذا الظاهرَ لم يَصِحَّ؛ لأنَّ كثرَتَهُم لم تُعجِبْهُم في

---

(١) في النسخ الخطية: «ذلك إلا» والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) في (س): «متعلق».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ أ).

(٤) في النسخ الخطية: «كثرتها»، والمثبت من «تفسير البيضاوي».

جَميعِ تلكَ المَواطنِ، ولم يكونوا كثيرًا في جميعِها، فبَقِيَ أَن يكونَ ناصِبُه فعلًا خاصًّا به، إلا إذا نُصِبَ (إذ) بإضمارِ: اذكُر[1].

وقد تَكلَّمَ النَّاسُ على كلامِ الزَّمخشرِيِّ هذا فمِن مُتعقِّبٍ ومِن مُقرِّرٍ:

فقال صاحبُ «الانتصاف»: ما ذكرَه غيرُ لازمٍ تقول: (اضرِبْ زَيْدًا حين يَقومُ وحينَ يقعدُ)، والنَّاصبُ للظَّرفينِ واحدٌ وهما مُتغايِرانِ، إنَّما يمتنِعُ أن ينتصبَ الفعلُ الواحدُ بظَرفَي زمانٍ مُختَلِفَينِ عند عدمِ العَطفِ[2].

قال الطِّيبِيُّ بعدَ أَنْ حكاه: وعليه قولُ القاضي: «ولا يَمتَنعُ إبدالُ قَولِه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾..» إلى آخرِه.

وقال صاحبُ «التَّقريب» تَقريرًا[3] لقولِ الزَّمخشرِيِّ: الواجبُ أن ينصبَ ﴿يوم حُنَيْنٍ﴾ بـ(نصر) مُضمَرًا لئلَّا يُعطفَ زمانٌ على مكانٍ، بل يكونُ عطفَ جُملَةٍ على جُملَةٍ، لا بهذا الظَّاهرِ إن جُعلَ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ بدلًا مِن ﴿يوم حُنَيْنٍ﴾ لا مُنتَصِبًا بـ: اذكر، إذ التَّقديرُ على البَدليَّةِ: نصرَكُم في مواطنَ كثيرَةٍ زمانَ أعجبَتْكُم كثرَتُكُم، ولا يَصِحُّ؛ لأنَّ الإعجابَ والكثرَةَ لم يكونا في جَميعِ تلك المواطنِ.

وقد يقالُ: يمكنُ أن ينتصبَ بهذا الظَّاهرِ مُطلَقًا لا مُقيَّدًا بالظَّرفِ.

وغايةُ الجَوابِ أنَّه إذا تقدَّمَ فعلٌ مُقيَّدٌ بحالٍ على ظرفٍ نحو: (صَلَّيتُ قائمًا

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٤٩٠).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٥٨).

(٣) في (س): «تقرير»، وفي «فتوح الغيب»: «تقريباً».

في المَسجدِ)، فالمَعنى أنَّ الصَّلاةَ المقيَّدةَ بالقيامِ وقعَتْ في المسجدِ، والحالُ في المعنى ظرفٌ، فيُعتبَرُ في الثَّاني ذلك الظَّرفُ المقيِّدُ كما يُعتبرُ في الحالِ، وللبَحثِ فيه مجالٌ.

قال الطِّيبيُّ: وتمامُ التَّقريرِ: أنَّ الأُصولِيِّينَ ذكرُوا أنَّ الأصلَ اشتراكُ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه في المُتعلِّقاتِ كالحالِ والشَّرطِ وغيرِهما، هذا هو المرادُ مِن كلامِ الزَّمخشرِيِّ وصاحبِ «التَّقريب».

قال: فالواجبُ أن يقال: ما في الآيةِ ليسَ مِن بابِ عَطفِ المُفردِ على المُفردِ، بَل هو مِن بابِ عطفِ الجُملَةِ على الجُملَةِ، إمَّا عَلى تقديرِ ناصبٍ مِن جنسِ المَذكورِ، أو تقديرِ (اذكُر) مِن غير إبدالٍ؛ لئلَّا يلزمَ المَحذورُ.

وبَيانُه أنَّ (نصرَ) مُطلَقٌ، وتَقييدُه بحسبِ كلِّ واحدٍ مِن الظَّرفينِ؛ فإنَّ الأَحوالَ والظُّروفَ كلَّها تَقييداتٌ للفعلِ المُطلقِ، فإذا قُيِّدَ أحدُهُما بقَيدٍ لزمَ تَقييدُ الفعلِ به؛ لأنَّ القيدَ بيانُ المُرادِ مِن المُطلَقِ، فيَسرِي منه إلى الآخرِ.

لعلَّ هذا هو المَعنى من قولِ صاحبِ «التقريب»: إذا تقدَّمَ فعلٌ مُقيَّدٌ بحالٍ على ظرفٍ نحو: (صَلَّيتُ قائمًا في المَسجدِ)... فيُعتبرُ في الثَّاني ذلك القَيدُ[1].

قريبٌ مِن قَولِهم المُتعقِّبِ للحَملِ للجَميعِ[2].

وقال الحَلَبيُّ: كلامُ الزَّمخشريِّ حسنٌ، وتَقريرُه: أنَّ الفعلَ مُقيَّدٌ بظرفِ المَكانِ،

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٠٦ ـ ٢٠٨).

(٢) كذا النسخ الخطية، وفي «فتوح الغيب» (٧/ ٢٠٨): «هذا البحث قريب من قولهم المتعقب: الجمع للحمل».

فإذا جعَلْنا (إذ) بدلًا مِن ﴿ يَوْمَ ﴾ كانَ معمولًا له؛ لأنَّ البدلَ يحلُّ محلَّ المُبدَلِ منه، فيلزَمُ أنَّه نصرَهُم إذ[1] أعجبَتْهُم كثرَتُهُم في مواطنَ كَثيرَةٍ، والفَرضُ[2] أنَّهم لَم يَكونُوا في بعضِ المَواطنِ بهذه الصِّفَةِ، إلَّا أنَّه قَد يَنقَدِحُ؛ فإنَّه تَعالى لم يَقُل: (في جَميعِ المَواطنِ) حتَّى يلزمَ ما قالَه[3].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ في تقريرِ كلامِ «الكشاف»: الواجبُ أن ينتصِبَ ﴿يوم حُنَيْنٍ﴾ بفعلٍ مُضمَرٍ وهو ﴿نَصَرَكُمُ﴾؛ ليكونَ مِن عَطفِ الجُملَةِ على الجُملَةِ، لا بقَولِه: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ﴾؛ ليكونَ عطفًا على ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾ بالتَّأويلِ أو بدونِ التأويلِ.

وذلك لأنَّ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ بدلٌ مِن ﴿يوم حُنَيْنٍ﴾، فيكونُ زمانُ الإعجابِ بالكَثرةِ ظَرْفًا للنُّصرَةِ الواقِعَةِ في المَواطنِ الكَثيرَةِ؛ لأنَّ الفعلَ واحِدٌ، ولأنَّ الأصلَ في العَطفِ أَنْ يَتقيَّدَ المَعطوفُ بمَا يَتقيَّدُ به المَعطوفُ عليه وبالعكسِ، مثل: (أعجبَنِي قيامُ زَيدٍ يومَ الجُمعَةِ وقيامُ عمرٍو) وبالعكسِ، و﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ مُقيَّدٌ بزمانِ الإعجابِ بالكَثرَةِ؛ لأنَّ العامِلَ يَنسَحِبُ على البدلِ والمُبدَلِ مِنه جَمِيعًا، وكذا (المواطنُ)، واللازمُ باطِلٌ، إذ لا إعجابَ بالكَثرَةِ في المواطنِ.

وبهذا التَّقريرِ يَندَفِعُ ما يقال: هذا إنَّما يلزَمُ لو كان المبدلُ في حكمِ الشَّجيَّةِ مع حذفِ حرفِ العَطفِ ليَؤولَ إلى: نصرَكُم اللهُ في مواطِنَ كَثيرَةٍ إذ أَعجبَتْكُم، وليسَ كذلك، بل يؤولُ إلى: نَصرَكُم في مَواطِنَ وإذ أَعجبَتْكُم.

---

(١) في (ز) و«الدر المصون»: «إذا».

(٢) في النسخ الخطية: «الغرض» و«العرض»، والمثبت من «الدر المصون».

(٣) انظر: «الدر المصون» (٦/ ٣٦).

وعلى ما ذكَرَهُ الزَّمخشرِيُّ منعٌ ظاهِرٌ مرجِعُه إلى أنَّ الفِعلَ في المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه لا يلزَمُ أن يكونَ واحدًا بحيثُ لا يكونُ له تَعدُّدُ أفرادٍ، ألا ترى إلى قولِنا: (اضرب زيداً اليومَ وعمراً غدًا)[1]، و(اضرِبْه حينَ يقومُ وحينَ يَقعُدُ)، و(اضرِبْ زيدًا قائمًا وعمرًا قاعدًا)... إلى غيرِ ذلك.

ولا يلزَمُ مِن تَقييدِه في حقِّ المَعطوفِ بقيدٍ[2] تَقييدُه في حقِّ المعطوفِ عليه بذلك، ولا نُسَلِّمُ أنَّ هذا هو الأصلُ حتى يَفتقرَ خِلافُه إلى الدَّليلِ[3]، انتهى.

قلت: وهذا المَنعُ هو تَقريرُ ما مَشى عليه البَيضاوِيُّ.

ثم قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وأمَّا ما يُقالُ: إنَّ هذه النُّكتَةَ تدفعُ ما تقدَّمَ أيضًا أنَّ[4] الزَّمانَ إنَّما لا يعطَفُ على المكانِ لو كانَ زمانَ ذلك الفعلِ، وهو ليس بلازمٍ لجوازِ تَغايُرِ الفِعلَينِ= ففيه نَظرٌ؛ لأنَّ مُرادَه الامتناعُ فيما إذا كانا مَعمولَي[5] فعلٍ واحِدٍ في اللفظِ نحو: (ضربتُ زيدًا وعمرًا في الدَّارِ ويومَ الجُمعَةِ) حتى يجري فيما إذا تحقَّقَ التَّغايرُ مثل: (أكرمتُ[6] أوَّلَ الزَّائرينَ وآخرَهُم في الدَّارِ ويومَ الجمعَةِ)[7].

---

(١) في النسخ الخطية: «ضربَ زيدٌ اليومَ وعمرٌو غدًا»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) في (س) و(ز): «تَقييدُ»، والمثبت من (ن) و«حاشية التفتازاني».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ أ).

(٤) في «حاشية التفتازاني»: «تدفع أصل السؤال أيضاً لأن».

(٥) في (س) و(ز): «كان مَعمولَ»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٦) في (س) و(ز): «أكُنتَ» وفي (ن): «اكتب»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٧) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ ب).

قوله: «وحُنَينٌ وادٍ...» إلى آخره.

الحديثُ أخرجَهُ مُسلِمٌ مِن حَديثِ العبَّاسِ بنقصٍ يَسيرٍ(١).

ورَوَى البَيهَقِيُّ في «الدَّلائل» عَن الرَّبيعِ بنِ أَنسٍ: أنَّ رَجُلًا قالَ يوم حُنَين: لن نُغلَبَ اليومَ مِن قِلَّةٍ، فشقَّ ذلك على رسولِ اللهِ ﷺ، فأنزلَ اللهُ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾.

قال الرَّبيع: وكانُوا اثنَيْ عشرَ ألفًا مِنهم ألفان مِن أهلِ مكَّة(٢).

قوله: «الطُّلَقاءُ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هم الأُسارَى الذين أُخِذُوا يومَ الفتح وأُطلِقُوا(٣).

قوله: «لَن نغلبَ اليومَ مِن قِلَّةٍ»:

قال الطِّيبِيُّ: ليسَ نفيًا للمَغلوبيَّةِ بل نفيٌ للقِلَّةِ، يعني: مَتى غُلبنا كانَ سببُه غيرَ القِلَّةِ(٤).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هو نَفيٌ للقِلَّةِ وإعجابٌ بالكَثْرَةِ؛ يعني: إن وقعَتْ مَغلوبِيَّةٌ فليس عنها(٥).

---

(١) رواه مسلم (١٧٧٥) و(١٧٧٧) من حديث العباس وسلمة بن الأكوع رضي الله عنهما.

(٢) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ١٢٣).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ ب).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢١٠)، وتمام عبارته: «ليس نفياً للمغلوبية، وإنما هو إثبات له ونفي للقلة، يعني: متى غُلبنا كان سببه غير القلة، هذا ـ من حيث الظاهر ـ ليس كلمة إعجاب، لكنها كناية عنها، فكأنه قال: ما أكثر عددنا».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ ب)، وفيها: «إن وقعَتْ مَغلوبِيَّةٌ فلأمرٍ آخر».

قوله: «فقال العَبَّاسُ وكان صَيِّتًا»؛ أي: عاليَ الصَّوتِ.

روى ابنُ سَعدٍ في «الطبقات» عن........[1].

قولـه: «يـا أصحـابَ الشَّـجرَةِ»؛ أي: أصحـابَ بيعَـةِ الرِّضـوانِ المذكوريـن فـي قـولِـه تـعالـى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

قوله: «يا أَصْحَابَ البقرَةِ»:

الطِّيبِيُّ: قيل: أُريدَ المذكورونَ في قولِه: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، وقيل: الذينَ أنزلَ عليهم سورة البَقرَةِ[2].

قلت: الظاهرُ أنَّ المرادَ: الذين حَفِظُوا سورةَ البقرَةِ، فإنَّهم عُظَماءُ الصَّحابَةِ، قالَ أنسُ بنُ مالكٍ: كانَ الرَّجلُ إذا قرأَ البقرَةَ وآلَ عِمرانَ جَدَّ فينَا[3].

قوله: «فكرُّوا عُنقًا واحِدًا»:

قـال الزَّمخشـرِيُّ: أي: رَجعُـوا جماعَةً واحـدَةً؛ أي: دفعـةً واحدَةً، مِـن قولِه: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ﴾ أي: رؤسـاؤُهُم وجماعاتُهُـم[4].

قوله: «حميَ الوطيسُ»:

---

(١) بيض المصنف هنا في النسخ، وفي هامش (ز): «بياض في الأصل».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢١٢).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٢١٥)، وفسرت «جد فينا» في نص الخبر فقال: «أي عظم».

(٤) لم أقف عليه من كلام الزمخشري، وإنما وقفت عليه في: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ ب)، دون الاستشهاد بالآية.

قال في «النهاية»: الوَطيسُ: التَّنُّورُ، وهو كنايةٌ عن شدَّةِ الأمرِ واضطرامِ الحَربِ[(١)].

وذكر ابنُ دُرَيدٍ في «المجتنى» وغيرُه: أنَّ أوَّلَ مَن قالَه النَّبيُّ ﷺ لَمَّا اشتدَّ البأسُ يومَئذٍ، ولَمْ يُسمَعْ قبلَه[(٢)].

قال الطِّيبيُّ: وهو مِن أحسَنِ الاستِعاراتِ[(٣)].

(٢٦ - ٢٧) - ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.

﴿ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ ﴾: رحمتَهُ التي سَكَنُوا بها وأَمِنُوا ﴿عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الذينَ انهزَمُوا، وإعادَةُ الجارِّ للتنبيه على اختِلافِ حالَيْهِمَا.

وقيل: هم الذينَ ثبَتُوا معَ الرَّسُولِ ولَمْ يَفِرُّوا.

﴿وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ بأَعْيُنِكُم، يعني: الملائكةَ، وكانُوا خمسَةَ آلافٍ، أو ثمانيَةً، أو سِتَّةَ عشرَ، على اختلافِ الأَقوالِ.

﴿وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ بالقتلِ والأَسْرِ والسَّبيِ ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ أي: ما فُعِلَ بهِمْ جزاءُ كُفْرِهم في الدُّنيا[(٤)].

---

(١) انظر: «النهاية في غريب» (مادة: حما).

(٢) انظر: «المجتنى» (ص: ٣)، وقد عقد باباً لما سمع من النبي ﷺ ولم يسمع من غيره قبله.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (مادة: حما).

(٤) في (خ): «الدين».

﴿ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ مِنْهُم بالتَّوفيقِ للإِسْلامِ ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يتجاوزُ عَنْهُم ويَتفضَّلُ عَلَيهِم.

رُوِيَ أنَّ ناسًا مِنْهُم جَاؤُوا إلى رَسولِ اللهِ ﷺ وأسلَمُوا وقالوا: يا رَسولَ اللهِ! أنتَ خَيرُ النَّاسِ وأبرُّهُم، وقد سُبِيَ أَهْلُونَا وأَوْلادُنَا وأُخِذَتْ أَموالُنَا ـ وقد سُبِيَتْ يومَئذٍ ستَّةُ آلافِ نفسٍ وأُخِذَ مِن الابلِ والغَنمِ ما لا يُحْصَى ـ فقال: «اختارُوا إمَّا سَبايَاكُم وإمَّا أَموالُكُم»، فقالوا: ما كُنَّا نَعدِلُ بالأحسابِ شَيئًا، فقامَ رسولُ الله فقال: «إنَّ هؤلاءِ جاؤُوا مُسلِمينَ وإنَّا خَيَّرْناهُم بينَ الذَّرارِي والأَموالِ فلَمْ يَعدِلُوا بالأحسابِ شَيئًا، فمَنْ كانَ بيدِهِ سَبْيٌ وطابَتْ نَفسُهُ أَنْ يردَّهُ فشأنَه، ومَن لا فَليُعْطِنا وليَكُن قرضًا علينَا حتَّى نُصِيبَ شيئًا فنُعطيَه مكانَه» فقالوا: رَضِينَا وسَلَّمْنَا، فقال: «إنِّي لا أدري لعلَّ فيكُمْ مَن لا يَرْضَى فمُرُوا عُرَفاءَكُم فليَرْفَعُوا إِلَيْنَا»، فرَفَعُوا أنَّهُم قَدْ رَضُوا.

قوله: «رُوِيَ أنَّ ناسًا جاؤوا إلى رَسولِ الله ﷺ..» الحديث.

ذكرَه الثَّعلبيُّ بلفظِ المُصنِّفِ عَن أنسٍ بغيرِ إسنادٍ[1]، وأصلُه عندَ البُخاريِّ مِن حديثِ المسورِ بنِ مخرَمَةَ ومَروانَ بنِ الحَكَمِ بنحوِه[2].

قوله: «ما نَعدلُ بالأحسابِ شيئًا»:

قال في «الأساس»: الحَسَبُ: ما يَعدُّهُ الرَّجلُ مِن مَفاخرِ آبائِه[3].

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٢٦٢).

(٢) رواه بنحوه البخاري (٤٣١٨ ـ ٤٣١٩)، والإمام أحمد في «المسند» (١٨٩١٤)، من حديث مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة رضي الله عنهما. وبنحوه أيضاً رواه النسائي (٣٦٨٨)، والإمام أحمد في «المسند» (٦٧٢٩) و(٧٠٣٧)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) انظر: «أساس البلاغة» (١/ ١٨٨) (مادة: حسب).

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: كنوا بذلك عَن اختيارِ الذَّراري والنِّساءِ عن[(١)] استرجاعِ الأَموالِ؛ لأنَّ تركَهُم في ذُلِّ الأَسرِ يُفضِي إلى الطَّعنِ في أَحسَابِهِم[(٢)].

قوله: «فشأنَه»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فيلزمُ[(٣)] أمرَهُ وشأنَهُ[(٤)].

(٢٨) - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ ﴾ لخبثِ باطِنِهم، أو لأنَّه يجبُ أن يُجتَنَبَ عَنْهُم كما يُجتنَبُ عن الأَنجاسِ، أو لأنهم لا يتطهَّرُونَ ولا يتجنَّبونَ عَن النَّجاساتِ فهُمْ مُلابِسونَ لها غالِبًا، وفيهِ دليلٌ عَلى أنَّ ما الغالبُ نَجاسَتُه نجسٌ.

وعن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أَعْيانَهُم نجِسَةٌ كالكِلابِ[(٥)].

وقُرِئَ: (نِجْسٌ) بالسُّكونِ وكسرِ النُّونِ[(٦)]، وهو ككِبْدٍ في كَبِدٍ، وأكثرُ ما جاءَ تابعًا لرجسٍ.

---

(١) في (س): «على».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ ب).

(٣) ورد هذا في نسخة أشير إليها في «حاشية التفتازاني»، وفي نسخة: «فليلتزم».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ ب).

(٥) ذكره الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٩٨) وقال: وهذا قولٌ رُوِي عن ابن عباس من وجه غير حميد، فكرهنا ذكرَه.

(٦) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٢٠) عن أبي حيوة، وذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢) عن بعضهم، لكن اقتصر على تقييد الجيم بالسكون ولم يقيد النون.

﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ لنَجاسَتِهِم، وإنَّما نَهَى عَن الاقترابِ للمُبالغَةِ أو للمنعِ عَن دُخولِ الحرمِ.

وقيل: المرادُ بِهِ النَّهيُ عَن الحجِّ والعُمرةِ لا عَن الدُّخولِ مُطلَقًا، وإليهِ ذهبَ أبو حنيفةَ، وقاسَ مالكٌ سائرَ المساجِدِ على المسجِدِ الحرامِ في المنعِ، وفيه دليلٌ على أنَّ الكُفَّارَ مُخاطبونَ بالفُروعِ.

﴿بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ يعني: سنَةَ براءة، وهي التَّاسِعَةُ، وقيل: سنةَ حجَّةِ الوَداعِ.

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾: فقرًا بسببِ مَنعِهِم مِن الحرمِ وانقطاعِ ما كانَ لَكُم مِن قُدومِهِم مِن المكاسبِ والأَرفاقِ.

﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾: مِن عطائِهِ وتَفضُّلِه بوجهٍ آخرَ، وقد أنجزَ وعدَهُ بأنْ أرسلَ السَّماءَ عليهِم مِدرارًا، ووفَّقَ أهلَ تَبالةَ وجُرَشَ فأسلَمُوا وامتارُوا لهم[1]، ثمَّ فتحَ عليهِم البلادَ والغَنائمَ وتوجَّه إليهم النَّاسُ مِن أقطارِ الأرضِ.

وقُرِئَ: (عائِلَةً)[2] على أنَّها مَصدَرٌ كالعافِيَةِ، أو حالٌ[3].

---

(١) بعدها في (ت): «مكة».

(٢) نسبت لابن مسعود. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«المحتسب» (١/ ٢٨٧).

(٣) قوله: «وقرئ عائلة على أنها مصدر...» يعني: أنه إما مصدر بوزن فاعلة كالعافية، أو اسم فاعل صفةٌ لموصوفٍ مؤنثٍ مقدَّر؛ أي: حالاً عائلةً؛ أي: مفقرة، فقوله: «أو حال» يعني: أو صفةُ حال، وفي نسخة: «أو حالاً» بالنصب؛ أي: أو تقديره: خفتُم حالاً عائلة، ففي كلامه تعقيدٌ وإيجاز مُخل. انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ٣١٦).

قلت: ولعله ليس في الأمر تعقيد ولا إيجاز مخل، بل وهم من المصنف سببه عبارة «الكشاف» (٣/ ٤٩٨): (أو حالاً عائلة)، فلعله توهم أنها تعرب حالاً، والله أعلم.

﴿إِن شَآءَ﴾ قيَّدَه بالمَشيئَةِ لتَنقطعَ الآمالُ إلى اللهِ، ولينبِّهَ على أنَّه مُتفضِّلٌ في ذلك، وأنَّ الغِنَى الموعودَ يكونُ لبَعضٍ دونَ بعضٍ وفي عامٍ دونَ عامٍ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ﴾ بأحوالِكُم ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يُعطِي ويمنَعُ.

قوله: «وأكثرُ ما جاءَ تابِعاً لـ(رِجسٍ)»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: أكثرُ ما جاءَ (نِجْسٌ) بكسرِ النُّونِ[1].

في «الصحاح»: قالَ الفرَّاء: إذا قالوه مع (الرِّجسِ) أَتبَعُوهُ إيَّاه، قالوا: (رِجسٌ نِجْس) بالكسرِ[2].

قوله: «أهلُ تَبالَة» هي بفتح التاءِ وتَخفيفِ المُوحَّدَةِ: بلدَةٌ صَغيرةٌ باليَمنِ.

قوله: «وجُرَش» بضمِّ الجيمِ وفتحِ الرَّاءِ: مِخلافٌ مِن مَخاليفِ اليَمنِ، والمِخلافُ في اليمنِ كالرُّستاقِ في العِراقِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢١٥)، وفيه: «وقرئ: نجس، بكسر النون وسكون الجيم، على تقدير حذف الموصوف، كأنه قيل، إنما المشركون جنس نجس، أو: ضرب نجس، وأكثر ما جاء تابعًا لـ«رجس»، وهو تخفيف «نجس»، نحو: كبد، في كبد».

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: نجس). وقراءة أبي حيوة إذ لا إتباع فيها تردُّ ـ كما قال الآلوسي ـ قول مَن قال: إنه لا يجوز ذلك ـ أي: كسر النون وتسكين الجيم ـ بغير إتباع؛ وهو قول الفراء وتبعه الحريري في «درَّته». انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٣٠)، و«درة الغواص» (ص: ٦٧)، و«روح المعاني» (١٠/ ٢٨١).

(٢٩) ـ ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾.

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾؛ أي: لا يؤمنونَ بهمَا على ما يَنبَغِي كما بَيَّنَّاه في أوَّلِ البَقرةِ وإيمانُهم كلَا إيمانٍ.

﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾: ما ثبتَ تحريمُه بالكِتابِ والسُّنَّةِ، وقيل: رسولُه هو الذي يزعمونَ اتِّباعَهُ، والمعنى: أنَّهُم يخالفونَ أصلَ دينِهم المنسوخِ اعتقادًا وعَمَلًا.

﴿وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ﴾ الثابتَ الذي هو ناسِخٌ لسائر الأديانِ ومُبْطِلُها.

﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ بيانٌ لـ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾: ما تقرَّرَ عليهِم أَنْ يعطوهُ، مُشتَقٌّ من جَزَى دَينَه: إذا قَضاه.

﴿عَن يَدٍ ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿يُعْطُوا ﴾؛ أي: عَن يدٍ مُؤاتيَةٍ، بمعنى: مُنقادِينَ.

أو: عَن يَدِهِم، بمَعنى: مُسلِّمينَ بأيديهِم غيرَ باعثينَ بأيدي غيرِهِم، ولذلك مُنِعَ مِن التَّوكيلِ فيه.

أو: عَن غِنًى، ولذلك قيل: لا تؤخَذُ مِن الفَقيرِ.

أو: عَن يدٍ قاهرَةٍ عليهِم، بمَعنى: عاجِزينَ أذلَّاءَ.

أو مِن ﴿الْجِزْيَةَ ﴾[1] بمَعنى: نقداً مسلَّمةً عَن يدٍ إلى يدٍ، أو: عن إنعامٍ عليهِم، فإنَّ إبقاءَهُم بالجِزيَةِ نعمةٌ عَظِيمَةٌ.

---

(١) عطف على قوله: «من الضمير»؛ أي: أو حال من ﴿الْجِزْيَةَ ﴾.

﴿وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾: أذلَّاءُ، وعَن ابنِ عبَّاسٍ: تؤخَذُ الجزيَةُ مِن الذمِّيِّ وتوجَأُ عُنقُه[1].

ومفهومُ الآيةِ يقتَضِي تخصيصَ الجزيَةِ بأهلِ الكتابِ، ويُؤيِّدُهُ أنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ لَمْ يَكُن يأخذُ الجِزيَةَ مِن المجوسِ حتى شَهِدَ عنده عبدُ الرَّحمنِ بن عوفٍ أنَّه عليهِ السَّلامُ أخذَهَا مِن مجوسِ هَجَر، وأنه قال: «سُنُّوا بهِمْ سُنَّةَ أهلِ الكِتَابِ» وذلك لأنَّ لهم شبهَةَ كتابٍ فأُلْحِقُوا بالكتابيِّينَ، وأمَّا سائرُ الكفرَةِ فلا تؤخَذُ مِنْهُم الجِزيَةُ عِندَنا.

وعندَ أبي حَنيفَةَ: تؤخَذُ مِنْهُم إلا مِن مُشرِكِي العَرَبِ؛ لِمَا رَوى الزُّهرِيُّ أنَّه عليهِ السَّلامُ صَالَحَ عبدةَ الأوثانِ إلَّا مَن كانَ مِن العربِ.

وعند مالكٍ: تؤخَذُ مِن كلِّ كافرٍ إلَّا المُرتدَّ، وأقلُّها في كلِّ سنةٍ دينارٌ سواءٌ فيهِ الغَنِيُّ والفَقِيرُ.

وقال أبو حنيفة: على الغَنِيِّ ثمانيَةٌ وأربعونَ دِرهمًا، وعلى المتوسِّطِ نِصفُهَا، وعلى الفَقِيرِ الكَسُوبِ ربعُهَا[2]، ولا شيءَ على فَقيرٍ غيرِ كَسُوبٍ.

قوله: «مؤاتية»؛ أي: مُوافِقة[3].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٧٨٠) بلفظ: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ قال: ويُلكَزُونَ. ولم أقف في هذا على خبر مرفوع، ولعله يمكن أن يقال: إن هذا يختلف باختلاف الأزمان، والله أعلم.

(٢) ونسب هذا لعمر رضي الله عنه. انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٤/ ٢٩٠)، و«شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٥/ ٣٣١)، و«المبسوط» للسرخسي (١٠/ ٧٨)، و«التيسير في التفسير» لأبي حفص النسفي عند هذه الآية.

(٣) قوله: «عن يد مؤاتية»؛ أي: موافِقة مطاوعة، قال الجوهري: تقول: آتيته على ذلك الأمر مؤاتاة: إذا وافقته وطاوعته، والعامَّة تقول: واتَيْتُهُ. انظر: «الصحاح» (مادة: أتى).

قوله: «أو عن يدٍ قاهرَةٍ»:

قال في «الانتصاف»: هذا الوَجهُ أَوْلَى بالفائدَةِ[١].

قوله: «ويؤيِّدُه أنَّ عُمرَ لم يَكُن يَأخذُ الجِزيَةَ مِن المَجوسِ حتَّى شَهِدَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ أنَّه عليه السَّلامُ أخذَها مِن مَجوسِ هَجَر»:

أخرجَه البُخارِيُّ إلى هنا[٢].

وأمَّا قولُه: «**وقالَ: «سُنُّوا بهم سُنَّةَ أهلِ الكِتابِ»**» فحَديثٌ آخرُ أخرجَهُ مالكٌ في «الموطأ» والشَّافعيُّ في «الأمِّ» عنه، عَن جعفَرٍ، عَن أبيه، عن عُمرَ أنَّه قال: ما أَدرِي ما أصنَعُ في أَمرِهِم؟ فقال له عبدُ الرَّحمنِ بنُ عَوفٍ: أشهَدُ لَسَمِعتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يقول: «سُنُّوا بِهِم سُنَّةَ أهلِ الكتابِ»[٣].

---

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٦٢)، وفيه: «أملأ بالفائدة».

(٢) رواه البخاري (٣١٥٦) عن عمرو قال: كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الأحنف، فأتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة: فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر.

(٣) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٢٧٨)، والشافعي في «الأم» (٤/ ١٨٣)، والبزار في «مسنده» (١٠٥٦)، عن جعفر بن محمد بن عليٍّ عن أبيه: أن عمر بن الخطاب ذَكَر المجوسَ فقال: ما أدري كيف أصنعُ في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوفٍ: أَشهدُ لَسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «سُنُّوا بهم سُنَّةَ أهلِ الكتاب».

وقد ذكر الإمام الشافعي أنه منقطع، وقال البزار: والحديث مرسل ولا نعلم أحداً قال: عن جعفر عن أبيه عن جده إلا أبو علي الحنفي عن مالك. قال: وجده علي بن الحسين.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ١١٤ ـ ١١٦): هذا حديث منقطع؛ لأن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرحمن بن عوف... وذكر نحوه ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٣٧٥)، ولكن قال ابن عبد البر: معناه متصل من وجوه حسان.

قولـه: «روى الزُّهـرِيُّ أنَّـه عليه الصَّـلاةُ والسَّـلامُ صالَحَ عَبَـدَةَ الأَوثـانِ إلَّا مَن كانَ مِـن العَربِ»:

أخرجَه عبدَ الرَّزَّاقِ في «تفسيره» عن معمرٍ عنهُ[1].

(٣٠) ـ ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾.

﴿وقالتِ اليهـودُ عُزَيْرُ ابْـنُ اللهِ﴾ إنَّما قالَـهُ بَعضُهُم مِن مُتقدِّمِيهِـم أو ممَّنْ كانُوا بالمدينَـةِ، وإنَّمـا قالُـوا ذلك لأنَّه لم يبـقَ فيهِم بعدَ وقعَـةِ بُخْتَنَصَّر مَن يحفَـظُ التَّوراةَ، وهـو لَمَّـا أحيَـاهُ اللهُ بعـدَ مئـةِ عـامٍ أَمْلَـى عليهِـم التَّـوراةَ حِفْظًـا، فتَعجَّبُـوا من ذلك وقالـوا: مـا هـذهِ إلا لأنَّـهُ ابـنُ الله، والدَّليلُ علـى أنَّ هـذا القـولَ كانَ فيهِـم: أنَّ الآيةَ قُرِئَـت عليهِـم فلم يكذِّبُـوا مـع تهالُكِهِم علـى التَّكذيبِ.

وقرأ عاصِمٌ والكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿عُزَيْرٌ﴾ بالتَّنوينِ[2] عَلى أنَّه عربيٌّ مُخبَرٌ عنه بـ(ابنُ) غيرَ مَوصوفٍ به، وحذفُه في[3] القراءةِ الأُخرَى: إمَّا لمَنعِ صرفِه للعُجمَةِ والتَّعريفِ، أو لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ تَشبيهًا للنُّونِ بحروفِ اللِّينِ، أو لأنَّ الابنَ وصفٌ

---

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٠٧٠)، و«مصنفه» (١٩٢٥٩). وزاد: وقَبِلَ الجزيةَ من أهل البحرين وكانوا مجوسًا.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٣)، و«التيسير» (ص: ١١٨)، و«النشر» (٢/ ٢٧٩).

(٣) في (ت): «من».

والخبرَ مَحذوفٌ مثل: معبودُنا أو صاحِبُنا، وهو مُزيَّفٌ لأنَّه يؤدِّي إلى تَسليمِ النَّسبِ وإنكارِ الخبرِ المُقدَّرِ[١].

﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ هو أيضًا قولُ بَعضِهم، وإنَّما قالُوه استحالةً لأَنْ يكونَ ولد بلا أبٍ، أو لأَنْ يفعلَ ما فعلَهُ مِن إبراءِ الأكمَهِ والأَبْرَصِ وإِحياءِ المَوْتَى مَن لَمْ يكُن إِلهًا.

﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ إمَّا تأكيدٌ لِنسبَةِ هذا القَولِ إليهم ونفيٌ للتَّجوُّزِ عنْها، أو إشعارٌ بأنَّهُ قولٌ مُجرَّدٌ عَن بُرهانٍ وتَحقيقٍ، مماثلٌ للمُهمَلِ الذي يُوجَدُ في الأَفواهِ ولا يوجَدُ مَفهومُهُ في الأَعيانِ.

﴿يُضَاهُونَ قولَ الَّذينَ كَفَروا﴾؛ أي: يُضاهي قولُهُم قولَ الذين كفرُوا فحُذِفَ المُضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه.

﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أي: مِن قَبلِهم، والمرادُ: قُدَماؤُهُم، على مَعنى أنَّ الكُفرَ قَديمٌ فيهِم، أو المُشركونَ الذينَ قالوا: الملائِكَةُ بَناتُ اللهِ، أو اليهودُ على أنَّ الضَّميرَ للنَّصارَى.

والمضاهاةُ: المشابهَةُ، والهَمزُ لُغَةٌ فيه، وقد قرأَ بهِ عاصِمٌ[٢]، ومنه قولُهُم: امرأَةٌ ضَهْيَأُ ـ على فَعْيَلٍ ـ للتِي شابَهَتِ الرِّجالَ في أنَّها لا تَحِيضُ.

﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ دعاءٌ عليهِم بالإهلاكِ؛ فإنَّ مَن قاتلَهُ اللهُ هلكَ، أو تعجُّبٌ مِن شناعَةِ قولِهِم.

﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾: كيفَ يُصرَفُونَ عَن الحقِّ إلى الباطلِ؟!

---

(١) يعني: لو تعلق الإنكار بقولهم: عزيرُ بنُ الله معبودُنا، لتوجه الإنكار إلى كونه معبوداً لهم، وحصل التسليم بالنسب؛ أي: بكونه ابن الله، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً. انظر: «حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي» (٤/ ٤٥٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٤)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

قوله: «أو لأنَّ الابنَ وصفٌ والخبرَ محذوفٌ مثل: مَعبودُنا أو صاحبُنا».

قوله: «وهوَ مُزيَّفٌ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى تَسليمِ النَّسبِ وإنكارِ الخبرِ المُقدَّرِ»:

قال الشَّيخُ عبدُ القاهرِ في «دلائلِ الإعجاز» طاعنًا في هذا الوجهِ: الاسمُ إذا وُصفَ بصفَةٍ ثمَّ أُخبرَ عَنه، فمَن كذَّبَه انصرفَ التَّكذيبُ إلى الخبرِ وصارَ ذلك الوَصفُ مُسلمًا، فلو كانَ المقصودُ بالإنكارِ قَولُهُم: (عُزَيرٌ ابنُ اللهِ مَعبودُنا) لتوجَّهَ الإنكارِ إلى كونِه مَعبودًا لهم، وحصلَ تَسليمُ كونِه ابنًا للهِ، وذلك كفرٌ[1].

وقالَ الإمامُ: هذا الطَّعنُ ضَعيفٌ؛ أمَّا قولُه: «إنَّه يَتوجَّه الإنكارُ إلى الخبرِ» فمُسلمٌ، وأمَّا قولُه: «ويكونُ ذلك تَسليمًا للوَصفِ» فمَمنوعٌ؛ لأنَّه لا يلزمُ مِن كونِه مُكذبًا لذلك الخبرِ كونه مُصدقًا لذلك الوَصفِ، إلَّا أن يقالَ: تَخصيصُ ذلك الخبرِ يدلُّ على أنَّ ما سِواه لا يكذبُه، وهذا بناءً على دليلِ الخطابِ، وهو ضَعيفٌ[2].

وقال الطِّيبيُّ: هذا الكلامُ يحتملُ أَمْرًا آخرَ، وهو أن يُقال: إنَّ المُرادَ مِن إجراءِ تلك الصِّفَةِ على المَوصوفِ بناءُ الخبرِ عليه، فحينئذٍ يرجعُ التَّكذيبُ إلى جعلِ الوَصفِ علّةً للخَبرِ[3].

قال: فبطلَ ما ذكرَهُ المُصنِّفُ مِن التَّزييفِ[4].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: القولُ بالوَصفيَّةِ ليكونَ حذفُ التَّنوينِ مِن اللفظِ

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص: ٣٧٧)، و«فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٤)، وعنه نقل المصنف.

(٢) انظر: «التفسير الكبير» (١٦/ ٢٩).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٥)، وفيه: «فبطل ذلك التمحل»، والتمحل والتزييف متقاربان.

والألفِ مِن الخطِّ قياسًا كما في قولِك: (زيدُ[1] بنُ عمرٍو حاضرٌ)، يوهِمُ، بل يدلُّ بدليلِ الخِطابِ وشهادةِ الاستعمالِ أنَّ الوصفَ ـ أعني: البنوَّةَ[2] ـ ثابتةٌ، وإنَّما الكذبُ والخَطأُ في الحكمِ، وهو كونُه مَعبودُنا مثلًا إذا أنكرتَ على مَن قال: (زيدُ بنُ عمرٍو سَيِّدُنا) كانَ إنكارُكَ راجِعًا إلى كونِه سَيِّدًا، لا إلى كونِه ابن عَمرو.

قال: وقد يُتمحَّلُ[3] فيجابُ بأنَّ الصِّفَةَ هنا للعلِّيَّةِ[4] أو للمَدحِ فإنكارُ العُبوديَّةِ يتضمَّنُ إنكارها، ولو سُلِّمَ فلا يستلزِمُ تسليمَها.

قال: وذكرَ بَعضُهُم أنَّ القولَ هاهنا بمَعنى الوصفِ، فلا حاجةَ إلى تَقديرِ الخبرِ، كما أنَّ أحدًا إذا قالَ مَقالةً ينكرُ منها البعضَ، فحكيتَ ذلك المنكرَ فَقَط.

قال: وهو مَع كونِه مُخالِفًا لظاهرِ قولِه: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ ليس دفعًا للتَّزييفِ[5] المَذكورِ، بَل وَجهًا آخرَ[6]، انتهى.

قوله: «إمَّا تأكيدٌ لنسبَةِ هذا القولِ إليهم ونفيٌ للتَّجوُّزِ عنها»:

لم يُذكَر هذا الوجهُ في «الكشَّاف»، وقالَ أصحابُ الحَواشِي: إنَّه غيرُ مُناسبٍ.

قال الطِّيبِيُّ: فإن قلت: فهَلَّا يُعتبرُ التَّأكيدُ نحو: (رَأيْتُه بعَيْنِي) و(قُلْتُه بفَمِي) و(كتَبْتُه بيَدِي)؟

---

(١) في (س): «أزيد».

(٢) في النسخ الخطية: «النبوة»، وهو تصحيف.

(٣) في (س) و(ز) «يتحمل» والمثبت من (ن).

(٤) في (س): «للعلمية»، وفي (ز): «للغلبة»، والمثبت من (ن) و«حاشية التفتازاني».

(٥) في «حاشية التفتازاني»: «للتمحل».

(٦) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ ب).

قلتُ: المقامُ يأباه؛ لأنَّ المَقصودَ الإخبارُ عَن ذلك القَوْلِ الشَّنيعِ الذي يخرجُ مِن أَفواهِهِم مِن غَيرِ تَحاشٍ ولا مُبالاةٍ، ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [النور: ١٥]، ولا يقالُ ذلك الأُسلوبُ إلَّا في أمرٍ يَعظمُ مِثالُه ويعزُّ الوصولُ [إليه] ليُؤذنَ بنَيلِه وحُصولِه(١).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لا خفاءَ في أنَّ جعلَ ذلك قولَهُم بأفواهِهِم مِن قبيلِ (كتَبْتُه بيَدِي) و(أبصَرْتُه بعَيني) و(سَمِعتُه بأذني) غيرُ مُناسبٍ للمَقامِ، فلذا حملَه صاحبُ «الكشَّاف» على وَجهينِ(٢):

حاصل الأوَّلِ: أنَّه مُجرَّدُ مَلفوظٍ لا مَعقولَ له كالمُهملاتِ.

وحاصل الثَّاني: أنَّه رأيٌ ومَذهبٌ لا أثرَ له في قُلوبِهِم، وإنَّما يَرونَه ويَتكلَّمونَ به جهلًا وعِنادًا(٣).

قوله: «ومنه قولُهُم: امرأَةٌ ضَهْيَأ على فَعْيَلٍ»:

قال أبو البقاءِ: الأشبَهُ أن لا يكونَ مُشتقًّا منه؛ لأنَّ الياءَ في (ضَهْيَأ) أَصلِيَّةٌ والهمزَةَ زائدةٌ(٤).

وقد قالَ الزَّجَّاجُ: إنَّ وَزْنَ (ضَهْيَاء) فَعْلَاء، والهمزَةَ زائدَةٌ(٥).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٥٠٢).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٥/ أ).

(٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٤٠).

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٤٣).

(٣١) ـ ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾.

﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ بـأَنْ أَطاعُوهُم في تَحريمِ ما أحلَّ اللهُ وتحليلِ ما حرَّمَ، أو بالسُّجودِ لَهُم ﴿وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ بأَنْ جعَلُوه ابنًا للهِ ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ ﴾؛ أي: وما أُمِرَ المُتَّخِذونَ أو المُتَّخَذون أربابًا، فيكونُ كالدَّليلِ على بطلانِ الاتِّخاذِ.

﴿إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ ﴾: ليُطيعـوا ﴿إِلَـٰهًا وَٰحِدًا﴾ وهـو اللهُ تَعالـى، وأمَّـا طاعَـةُ الرُّسُـلِ وسـائرِ مَـن أمـرَ اللهُ بطَاعتِه فهـو فـي الحقيقَةِ طاعَـةُ اللهِ.

﴿لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ صِفَةٌ ثانيةٌ، أو استئنافٌ مقرِّرٌ للتَّوحيدِ.

﴿سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ تنزيهٌ لَهُ عَن أن يكونَ له شَرِيكٌ.

(٣٢) ـ ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾.

﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ ﴾: يُخمِـدُوا ﴿نُورَ ٱللَّهِ ﴾: حجَّتَـه الدَّالَّـةَ علـى وَحدانيَّتِـه وتقدُّسِـهِ عَن الوَلدِ، أو القرآنَ، أو نبوَّةَ محمَّدٍ عليهِ السَّـلامُ ﴿بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾: بشـركِهِم أو تكذيبِهِم.

﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ ﴾: لا يرضَى ﴿إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ بإعلاءِ التَّوحيدِ وإعزازِ الإسلامِ.

وقيل: إنَّه تَمثيلٌ لحالِهم في طَلَبِهم إبطالَ نبوَّةِ مُحمَّدٍ عليهِ السَّلامُ بالتَّكذيبِ بحالِ مَن يطلبُ إطفاءَ نُورٍ عَظيمٍ مُنبَثٍّ في الآفاقِ يريدُ اللهُ أَنْ يزيدَهُ بنَفخِه[1].

وإنَّما صَحَّ الاستثناءُ المفرَّغُ والفعلُ موجَبٌ لأنَّه في مَعنى النَّفيِ.

﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ محذوفُ الجوابِ لدلالةِ ما قبلَه عليه.

قوله: «وقيل: إنَّه تمثيلٌ لحَالِهم...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: هو استعارةٌ مُصرحةٌ تَمثيليَّةٌ، والمُستعارُ جُملَةِ الكلامِ؛ لأنَّ حالَهُم في محاولةِ إبطالِ نُبوَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ بالتَّكذيبِ هو المشبَّهُ وهو مَطوِيٌّ، والمُشبَّهُ به حالُ مَن يريدُ أن يَنفُخَ في نورٍ عَظيمٍ مُنبَثٍّ في الآفاقِ المعنيِّ بقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾، وهو الطرفُ المذكورُ.

وقولُه: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ تَرشيحٌ للاستعارةِ؛ لأنَّ إتمامَ النُّورِ زِيادَةٌ في استنارتِه ونشرِ ضَوئِه، وهو تفريعٌ على الأصلِ؛ أي: المُشبَّه به.

وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ تجريدٌ للاستعارةِ وتفريعٌ على الفرعِ.

ورُوعِيَ في كلٍّ مِن الممثَّلِ والمُمثَّلِ به مَعنى الإفراطِ والتَّفريطِ، حيثُ شَبَّهَ الإبطالَ بالإطفاءِ بالفمِ، ونَسَبَ النُّورَ إلى اللهِ تعالى، وما شأنُ نُورٍ يُضافُ إلى اللهِ تَعالى؟ وكيفَ السَّبيلُ إلى إطفائِه لا سِيَّما بالفَمِ؟

ومن ثَمَّ قال[2]: «في نورٍ عَظيمٍ مُنبَثٍّ في الآفاقِ».

---

(١) «بنفخه» متعلق بقوله: «إطفاء». انظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (٤/ ٣٢٢).

(٢) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٥٠٤).

وتمَّمَ كُلًّا مِن التَّرشيحِ والتَّجريدِ بقولِه: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾.

وأوهمَ التَّناسُبَ بينَ الكُفرِ والإطفاءِ؛ لأنَّ الكُفْرَ التَّغطِيَةُ والسترُ، وبينَ الشِّركِ ودينِ الحقِّ؛ لأنَّ دينَ الحقِّ التَّوحيدُ.

قال: ويجوزُ أن يُجعَلَ ﴿نُورَ اللَّهِ﴾ استعارةً تَحقيقيَّةً، والقرينة الإضافَةُ، والمرادُ بالنُّورِ رَسولُ اللهِ ﷺ لقولِه: ﴿وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾، شُبِّه بذلك لِما جَلَا اللهُ به من ظلماتِ الشِّركِ وهَدَى به الضَّالِّينَ، ثم أَطلَقَ اسمَ النُّورِ والسِّراجِ على المُشبَّهِ المَتروكِ، ثمَّ رَشَّحَ الاستعارةَ [بـ﴿يُطْفِئُوا﴾]؛ لأنَّه صِفَةٌ مُلائِمَةٌ للمُشبَّه به وهو السِّراجُ، ولذلك قال: ﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾، وأمَّا قولُه: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ وقوله: ﴿وهو الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ﴾ فكما سبقَ في الاستعارَةِ الأُولى[1].

قوله: «نورٌ عَظيمٌ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: مُستفادٌ مِن الإضافَةِ إلى اللهِ[2].

قوله: «مُنبَثٌّ»:

قلت: الظَّاهرُ أنَّها بالنُّون ثم الموحدةِ ثمَّ المثلثة المشدَّدَة؛ أي: مُنْتَشِرٌ.

قوله: «لأنَّه في مَعنى النَّفيِ»؛ أي: لا يَرضَى أو لا يريدُ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٥/ أ).

(٣٣) ـ ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾.

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ كالبيانِ لقولِه: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾، ولذلك كرَّرَ ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾، غيرَ أنَّه وُضِعَ ﴿ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ موضِعَ ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ للدلالةِ على أنَّهم ضَمُّوا الكُفْرَ بالرَّسُولِ إلى الشِّركِ باللهِ.

والضَّميرُ في ﴿لِيُظْهِرَهُۥ﴾ للدِّينِ الحَقِّ أو للرَّسولِ، واللامُ في ﴿ٱلدِّينِ﴾ للجنسِ؛ أي: على سائرِ الأَديَانِ فينسَخُهَا، أو على أهلِهَا فيخذلُهُم.

(٣٤) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾: يأخذُونَها بالرُّشَا في الأَحكامِ، سُمِّيَ أَخذُ المالِ أَكْلًا لأنَّه الغَرَضُ الأَعظَمُ مِنه.

﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: دينِه.

﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ يجوزُ أَنْ يُرادَ بِهِ الكَثيرُ مِن الأحبارِ والرُّهبانِ، فيكونُ مُبالغةً في وَصْفِهِم بالحرصِ على المالِ والضِّنِّ بها، وأَنْ يرادَ المُسلمونَ الذين يجمعونَ المالَ ويَقتَنُونَهُ ولا يُؤدُّونَ حقَّه، ويكونُ اقتِرانُهُ بالمُرتَشينَ مِن أَهلِ الكتابِ للتَّغليظِ، ويدلُّ عليهِ: أنَّه لَمَّا نزلَ كَبُرَ على المسلمينَ، فذكرَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنهُ لرَسولِ اللهِ ﷺ فقال: «إنَّ اللهَ لَمْ يَفرِضِ الزَّكاةَ إلا ليُطيِّبَ بها مَا بَقِيَ مِن أَموالِكُم».

وقولُه عليهِ السَّلامُ: «ما أُدِّيَ زَكاتُه فليسَ بكَنْزٍ» ؛ أي: بكنزٍ أُوْعِدَ عليه؛ فإنَّ الوَعيدَ على الكنزِ مع عدمِ الإنفاقِ فيما أَمرَ اللهُ أن يُنفقَ فيه.

وأما قولُه: «مَن تَرَكَ صَفْرَاءَ أو بَيْضَاءَ كُوِيَ بها» ونحوُه، فالمرادُ مِنْهَا: ما لم يؤدِّ حقَّها؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ فيما أوردَهُ الشَّيخانِ مَرْوِيًّا عَن أَبِي هُريرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «ما مِن صاحِبِ ذَهَبٍ ولا فِضَّةٍ لا يُؤدِّي مِنها حَقَّها إلا إذا كانَ يومُ القِيامَةِ صُفِّحَت لهُ صَفائِحُ مِن نارٍ فيُكْوَى بها جَنْبُهُ وجَبِينُهُ وظهرُه»[١].

﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ هو الكَيُّ بهِمَا.

قوله: «لَمَّا نزلَ كَبُرَ على المُسلمينَ، فذكرَ عُمَرُ لرَسولِ اللهِ ﷺ...» الحديث.

أخرجَه أبو داودَ مِن حَديثِ....... [٢].

قوله: «ما أُدِّي زكاتُه فليسَ بكنزٍ»:

أخرجَه الطَّبرانيُّ في «الأوسط» وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» وابن مردويهِ والبَيهقِيُّ في «سننه» مِن حديثِ ابنِ عُمَرَ[٣].

---

(١) رواه البخاري (١٤٠٢)، ومسلم (٩٨٧/ ٢٤) واللفظ له.

(٢) في النسخ هنا بياض. وهو من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رواه أبو داود (١٦٦٤) وصحح النووي إسناده في «المجموع» (٦/ ١٣)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (١٤٨٧) و(٣٢٨٢) وصححه، وفي إسناده عثمان أبو اليقظان وهو ضعيف. وانظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٤/ ٨٣).

(٣) روي عن ابن عمر مرفوعًا وموقوفاً:

فالمرفوع رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٨٣) من طريق محمد بن جبير عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً وقال: ليس هذا بمحفوظ، وإنما المشهور عن سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر موقوفاً. =

قوله: «مَن تركَ صَفْراءَ أو بَيْضاءَ كُوِيَ بها»:

أخرجَه البُخارِيُّ في «تاريخِه الأَوسَطِ» وابنُ جَريرٍ وابنُ مردويه مِن حَديثِ أَبِي ذَرٍّ، والطَّبرانيُّ مِن حَديثِ أبي أُمامةَ[1].

= ورواه الطبراني في «الأوسط» (٨٢٧٩) وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٤٢٦) من طريق سويد بن عبد العزيز عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، ولفظه: (كل مال وإن كان تحت سبع أرضين يؤدى زكاته فليس بكنز، وكل مال لا يؤدى زكاته وإن كان ظاهراً فهو كنز) قال ابن عدي: رفعه سويد إلى النبي ﷺ وغيره يرويه موقوفًا. وسويد ضعيف كما في «التقريب».

والموقوف رواه الشافعي في «مسنده» (٦١٢ ـ ترتيب السندي)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٧١٤٠) و(٧١٤١).

وفي الباب عن أم سلمة قالت: (كنتُ أَلبَسُ أوضاحاً مِنْ ذَهَبٍ، فقلت: يا رسولَ الله، أكنزٌ هو؟ قال: «ما بلغ أن تُؤَدَّى زكاتُه، فزُكِّيَ، فليس بكَنزٍ) أخرجه أبو داود (١٥٦٤) واللفظ له، والحاكم في «المستدرك» (١٤٣٨)، من طريق عطاء عن أم سلمة. ورجاله ثقات إلا أن عطاء ـ وهو ابن أبي رباح ـ لم يسمع من أم سلمة فيما قاله علي بن المديني. ومع ذلك فقد صححه ابن القطان، وجوَّد إسناده الحافظ العراقي، فيما نقله عنهما الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٢٧٢).

وروى البخاري (١٤٠٤): عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن هذه الآية فقال: من كنزها فلم يؤدِّ زكاتها فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهرًا للأموال. وقد ترجم له البخاري بقوله: (باب ما أدي زكاته فليس بكنز).

(١) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٦٠)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٤٢٧)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٤٨٠) من حديث أبي ذر رضي الله عنه. قال البخاري: فيه نظر. قلت: إسناده ضعيف لجهالة أحد رواته، ويشهد له ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٤٦١) بإسناد صحيح من حديث أبي ذر أيضًا، ولفظه: «أيُّما ذهبٍ أو فضةٍ أُوكِيَ عليه، فهو كَيٌّ على صاحبه حتى يُفْرِغَهُ في سبيلِ اللهِ إفراغًا».

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٦٣٦)، وفي«مسند الشاميين» (٧٤٦)، وابن عساكر في =

(٣٥) ـ ﴿ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾.

﴿ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾؛ أي: يومَ توقَدُ النَّارُ ذاتَ حَمْيٍ شَديدٍ عليها، وأصلُه: تُحْمَى بالنَّارِ، فجعلَ الإحماءَ للنَّارِ مُبالغةً ثُمَّ حُذِفَت النَّارُ وأُسنِدَ الفِعلُ إلى الجارِّ والمَجرورِ تَنبيهًا على المَقصودِ، فانتقلَ مِن صيغَةِ التَّأنيثِ إلى صيغَةِ التَّذكيرِ، وإنَّما قالَ: ﴿عَلَيْهَا﴾ والمذكورُ شَيئانِ؛ لأنَّ المُرادَ بهمَا دَنانيرُ ودراهِمُ كثيرةٌ كمَا قالَ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنهُ: أربعةُ آلافٍ وما دونَها نفقةٌ وما فوقَها كنزٌ، وكذا قولُه: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾.

وقيل: الضَّميرُ فيهما للكنوزِ أو الأموالِ فإنَّ الحُكمَ عامٌّ، وتخصيصُهُما بالذكرِ لأنَّهُما قانونُ التَّموُّلِ، أو للفضَّةِ وتخصيصُها لقُربِها ودلالةِ حكمِها على أنَّ الذَّهبَ أَوْلَى بهذا الحُكمِ.

﴿فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ لأنَّ جمعَهُم وإمسَاكَهُم كانَ لطلبِ الوجاهَةِ بالغِنَى والتَّنعُّمِ بالمطاعمِ الشَّهيَّةِ والملابسِ البَهيَّةِ، أو لأنَّهُم ازورُّوا عَن السَّائلِ وأعرَضُوا عنه وولَّوْه ظهورَهُم، أو لأنَّها أشرَفُ الأعضاءِ الظَّاهرةِ فإنَّها المشتمِلةُ على الأعضاءِ الرَّئيسيَّةِ التي هي الدِّماغُ والقلبُ والكبدُ، أو لأنَّها أصولُ الجهاتِ الأربَعِ التي هي مقاديمُ البَدنِ ومآخيرُه وجَنْباهُ.

= «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٣١٢)، مِن حَديثِ أبي أُمامةَ. قالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٢٥): «فيه بقية، وهو مدلس».

﴿هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ﴾ على إرادةِ القَوْلِ ﴿لِأَنفُسِكُمْ﴾: لِمَنْفَعَتِها وكانَ عينَ مَضرَّتِها وسببَ تَعذيبِها ﴿فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾؛ أي: وبالَ كَنزِكُم، أو: ما تكنِزُونَه.

وقُرِئَ: (تَكْنُزون) بضمِّ النُّونِ(١).

قوله: «أربعَةُ آلافٍ وما دُونَها نفقَةٌ وما فوقَها كَنْزٌ»:

أخرجَه ابنُ أبي حاتِمٍ وأبو الشَّيخِ ابنُ حيَّانَ عَن عليِّ بنِ أبي طالبٍ مَوقوفًا عليه(٢).

قوله: «قانونُ التَّموُّلِ»:

في «الصحاح»: القَوانينُ: الأُصولُ، الواحِدُ قانونٌ، وليسَ بعَربيٍّ(٣).

قوله: «أو للفِضَّةِ...» إلى آخرِه.

الرَّاغبُ: أُعِيدَ الضَّميرُ للفِضَّةِ دونَ الذَّهبِ لأنَّ حبسَ الفِضَّةِ عَن النَّاسِ أعظَمُ ضَرَرًا، والحاجَةُ إليها أَمَسُّ، ومَنعُها للمَضرَّةِ أَجلَبُ(٤).

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن يحيى بن يعمر وأبي السمال.

(٢) رواه أبن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٧٨٨)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «مصنفه» (٧١٥٠)، وفي «التفسير» (١٠٧٥)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٤٢٧).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: قنن).

(٤) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ١٧٧).

(٣٦) - ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾.

﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ ﴾؛ أي: مبلغَ عَدَدِها ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ معمولُ ﴿عِدَّةَ﴾ لأنَّها مصدرٌ.

﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾: في اللوحِ المَحفوظِ، أو: في حكمِهِ، وهو صِفَةٌ لـ﴿ٱثْنَا عَشَرَ﴾، وقوله: ﴿يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ مُتعلِّقٌ بما فيه مِن مَعنى الثُّبوتِ[1]، أو بالكتابِ إن جُعلَ مَصدرًا، والمعنى: إنَّ هذا أمرٌ ثابِتٌ في نفسِ الأمرِ منذُ خلقَ اللهُ الأجرامَ والأَزمِنَةَ.

﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ واحدٌ فَرْدٌ وهو رجبٌ، وثلاثَةٌ سَرْدٌ: ذو القعدةِ وذو الحِجَّةِ والمحرَّمُ.

﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾؛ أي: تحريمُ الأشهُرِ الأربعَةِ هو الدِّينُ القَويمُ[2] دينُ إبراهيمَ وإسماعيلَ عليهِمَا السَّلامُ والعربُ وَرِثوه مِنْهُما.

﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾: بهتكِ حُرْمَتِها وارتكابِ حَرامِها، والجمهورُ على أنَّ حُرمَةَ المقاتلَةِ فيها مَنسوخةٌ، وأَوَّلُوا الظُّلمَ بارتكابِ المعاصي فيهنَّ فإنَّه أعظَمُ وزرًا كارتكابِها في الحرمِ وحالَ الإحرامِ.

---

(١) قوله: «بما فيه»؛ أي: بالذي في كتاب الله «من معنى الثبوت» بيانٌ لـ«ما»، والمعنى: أنَّ ﴿يَوْمَ خَلَقَ﴾ متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به ﴿فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ من نحو: ثابتٌ، وعليه فالكتابُ صفةٌ لا مصدرٌ كما أشار إليه بقوله الآتي: «أو بالكتاب إن جعل مصدراً»؛ أي: لا صفةً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٨٦).

(٢) في (ت): «القيم».

وعَن عَطاءٍ: أنَّه لا يحلُّ للنَّاسِ أن يَغزُوا في الحرمِ وفي الأشهرِ الحرُمِ إلا أن يقاتَلُوا[١].

ويؤيِّدُ الأوَّلَ ما رُوي أنَّه عليه السَّلامُ حاصرَ الطَّائفَ وغزا هوازِنَ بحُنَينٍ في شَوال وذِي القعدَةِ[٢].

﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾: جميعًا، وهي مَصدرُ كفَّ عَن الشَّيءِ فإنَّ الجَميعَ مَكفوفٌ عَن الزِّيادةِ، وقعَ موقِعَ الحالِ.

﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ بشارةٌ وضَمانٌ لهم بالنُّصرَةِ بسببِ تَقواهُم.

قوله: «وعن عَطاء»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: إذا أُطلقَ عطاءٌ فهو ابن أبي رباح[٣].

(٣٧) ـ ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ ۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ ۚ زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ﴾؛ أي: تأخيرُ حُرمَةِ الشَّهرِ إلى شهرٍ آخرَ؛ كانوا إذا جاءَ شَهرٌ حَرامٌ وهم محاربونَ أحلُّوهُ وحرَّمُوا مَكانَهُ شَهْرًا آخرَ، حتى رَفضُوا خصوصَ الأَشْهُرِ واعتبروا مجرَّدَ العَددِ.

---

(١) رواه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٣٨٨)، ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ٣٩٠)، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٣٥٧).

(٢) رواه الواقدي في «المغازي» (٢/ ٣٠٥) عن الزهري، وأبو عُبَيد في «الأموال» (٤٥٤) عن سعيد بن المسيب. وتعقب ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية هذا الاستدلال بقوله: وفيه نظر؛ لأنَّ غزوَ هوازن بحنين كان في شوَّال فلا تأييد فيه، وأما محاصرةُ الطَّائف فقيل: إنَّه عليه السلام حاصره بقيَّة الشَّهر المذكور، فلما دخل ذو القعدة انصرف عنه وأتى الجِعْرانةَ وأحرم منها للعمرة.

(٣) سقطت العبارة من (س). وانظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٥/ ب).

وعن نافع برواية ورش: ﴿إِنَّما النَّسِيُّ﴾ بقلبِ الهمزةِ ياءً وإدغامِ الياءِ فيها[١].

وقرئ: (النَّسْيُ) بحذفِها[٢].

و: (النَّسْءُ) و: (النَّسَاء) و: ﴿ٱلنَّسِىٓءُ﴾[٣]، وثلاثَتُها مَصادِرُ نَسأَهُ: إذا أَخَّرَهُ.

﴿زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ لأنَّه تَحريمُ ما أحلَّه[٤] اللهُ وتَحليلُ ما حرَّمَه، فهو كفرٌ آخرُ ضَمُّوهُ إلى كُفرِهِم.

﴿يَضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَروا﴾ ضَلالًا زائِدًا. وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ وحَفْصٌ: ﴿يُضَلُّ﴾ على البناءِ للمفعولِ، وعَن يعقوبَ: ﴿يُضِلُّ﴾ على أنَّ الفعلَ للهِ[٥].

﴿يُحِلُّونَهُۥ عَامًا﴾ يحلُّونَ النَّسيءَ مِن الأَشْهُرِ الحُرمِ سنةً ويُحرِّمونَ مَكانَهُ شَهْرًا آخرَ ﴿وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا﴾ فيتركونَهُ على حُرمَتِه.

قيل: أوَّلُ مَن أحدَثَ ذلك جُنادَةُ بنُ عَوفٍ الكِنانِيُّ، كان يقومُ على جَمَلٍ في الموسمِ فيُنادِي: إنَّ آلهتكُم قد أَحلَّتْ لَكُم المحرَّمَ فأَحِلُّوهُ، ثمَّ يُنادِي في القابلِ: إن آلِهَتكُم قَدْ حَرَّمَت عليكُم المُحرَّمَ فحَرِّمُوه، والجملتانِ تفسيرٌ للضَّلالِ أو حالٌ.

---

(١) هي قراءة ورش عن نافع، ووافقه حمزة وهشام وقفاً. انظر: «التيسير» (ص: ١١٨).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٨٧) عن الزهري وجعفر بن محمد والعلاء بن سيابة والأشهب.

(٣) ﴿ٱلنَّسِىٓءُ﴾ قراءة السبعة عدا ورشاً كما تقدم، و(النَّساء) عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) لهارون، و(النَّسء) عزاها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٨٧) لابن كثير، وهي خلاف المشهور عنه.

(٤) في (ت): «أحل».

(٥) وقرأ خلف كقراءة حمزة والكسائيِّ وحفصٍ، وباقي العشرة بفتح الياء وكسر الضاد. انظر: «السبعة» (ص: ٣١٤)، و«التيسير» (ص: ١١٨)، و«النشر» (٢/ ٢٧٩).

﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: ليوافِقُوا عدَّةَ الأربعَةِ المحرَّمَةِ، واللامُ مُتعلِّقةٌ بـ﴿يحرمونه﴾ أو بمَا دلَّ عليه مجموعُ الفِعلَينِ.

﴿فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ بمواطأةِ العدَّةِ وحدَهَا مِن غَيرِ مُراعاةِ الوَقتِ.

﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ﴾ وقُرِئَ على البِناءِ للفاعِلِ[1] وهوَ اللهُ تَعالى، والمعنى: خذَلَهُم وأَضلَّهُم حتى حَسِبُوا قَبيحَ أَعْمَالِهِم حسنًا.

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ هِدايةً مُوصِلَةً إلى الاهتداءِ.

(٣٨ ـ ٤٠) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ﴾: تَباطَأْتُم.

وقُرِئَ: (تَثاقَلْتُم) على الأصلِ[2] و: (أَثَّاقَلْتُم) على الاستفهامِ[3] للتَّوبيخ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن ابن مسعود، و«البحر» (١١/ ٢٧٧) عن زيد بن علي.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧)، و«الكشاف» (٣/ ٥١٧)، عن الأعمش.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن أبي عمرو، ونبه أنها بالمد.

﴿إلى الأرض﴾ مُتعلِّقٌ بِهِ كأَنَّهُ ضُمِّنَ مَعنى الإخلادِ والميلِ فعُدِّيَ بـ(إلى).

وكانَ ذلكَ في غَزوَةِ تبوكَ؛ أُمِرُوا بها بعد رُجوعِهِم مِن الطَّائفِ في وقتِ عُسرَةٍ وقَيْظٍ مع بُعْدِ الشُّقَّةِ وكثرةِ العدوِّ، فشَقَّ عليهِم.

﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ وغرورِها ﴿مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾: بدلَ الآخرَةِ ونَعيمِهَا ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾: فما التَّمتُّعُ بها ﴿فِى ٱلْآخِرَةِ﴾: في جنبِ الآخرَةِ ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ مُستَحْقَرٌ.

﴿إِلَّا تَنفِرُوا﴾: إنْ لا تَنْفِرُوا إلى ما استُنفِرْتُم إليه ﴿يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ بالإهلاكِ بسبَبٍ فَظيعٍ كقَحْطٍ وظُهورِ عَدُوٍّ ﴿وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾: ويستَبْدِل بِكُم آخرينَ مُطيعينَ كأَهْلِ اليَمَنِ وأبناءِ فارِسَ.

﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾: لا يقدَحُ تَثاقُلُكُم إذا تثاقلتُم[1] في نصرِ دينِه شيئًا، فإنَّه الغَنيُّ عَن كُلِّ شيءٍ وفي كلِّ أَمْرٍ.

وقيل: الضَّميرُ للرَّسولِ؛ أي: ولا تَضرُّوهُ فإنَّ اللهَ وعدَ له بالعِصمَةِ والنُّصرَةِ، ووعدُهُ حقٌّ.

﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ عَلى التَّبديلِ وتغييرِ الأسبابِ والنُّصرَةِ بلا مددٍ كمَا قال:

﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾؛أي: إنْ لَمْ تَنصروهُ فسَيَنْصرُهُ اللهُ كما نصرَهُ اللهُ ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ ولم يَكُن مَعَه إلا رَجلٌ واحِدٌ، فحُذِفَ الجزاءُ وأُقيمَ ما هوَ كالدَّليلِ عليه مُقامَه، أو: إنْ لَمْ تَنصروهُ فقَد أَوجَبَ اللهُ له النَّصرَ حتَّى نصرَهُ في مثلِ ذلك الوقتِ فلَنْ يخذُلَه في غيرِه، وإسنادُ الإخراجِ إلى

(١) في (ت): «إذ لا يقدح تثاقلهم».

الكُفْرِ لأنَّ همَّهُم بإخراجِه أو قتله تسبَّبَ لإذن اللهِ له بالخُروجِ.

وقرئ: (ثَانِيْ اثنين) بالسُّكونِ[1] على لُغَةِ مَن يُجرِي المنقوصَ مُجرى المقصورِ في الإعرابِ، ونصبُهُ على الحالِ.

﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ بدلٌ مِن ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ﴾ بدلَ البَعضِ إذ المرادُ به زَمانٌ مُتَّسِعٌ، والغارُ نَقْبٌ في أعلى ثَورٍ، وثورٌ جَبَلٌ في يَمَنِيِّ مكَّةَ[2] على مسيرةِ ساعَةٍ مَكَثَا فيه ثلاثًا.

﴿إِذْ يَقُولُ﴾ بدَلٌ ثانٍ أو ظرفٌ لـ﴿ثَانِيَ﴾ ﴿لِصَاحِبِهِۦ﴾ وهو أبو بكرٍ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ بالعِصْمَةِ والمَعونَةِ، رُوِيَ أنَّ المُشركينَ طَلَعُوا فوقَ الغَارِ، فأشفَقَ أبو بكرٍ على رَسولِ اللهِ، فقالَ عليهِ السَّلام: «ما ظَنُّكَ باثنينِ اللهُ ثالِثُهُما» فأعماهُم عَن الغارِ فجعَلُوا يتردَّدُونَ حولَهُ فلَمْ يرَوْهُ.

وقيل: لَمَّا دَخَلَا الغارَ بعثَ اللهُ حمامَتَينِ فباضَتَا في أسفلِه، والعنكبوتَ فنسَجَتْ عليهِ.

﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ﴾: أَمَنَتَهُ التي تَسْكُن عندَها القُلوبُ ﴿عَلَيْهِ﴾: على النبيِّ عليهِ السَّلامُ، أو على صاحبِهِ، وهو الأظهَرُ لأنَّه كانَ مُنزَعِجًا.

﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ يعني: الملائكةَ، أنزلَهُم ليَحرسُوهُ في الغَارِ، أو ليُعينوهُ على العَدُوِّ يومَ بدرٍ والأحزابِ وحُنَينٍ، فتكونُ الجُملَةُ مَعطوفَةً على قولِه: ﴿نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾.

---

(١) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٨٩) عن أبي عمرو.

(٢) قوله: «في يمني مكة»؛ أي: على طريق اليمن، قال الزمخشري في «الجبال والأمكنة والمياه» (ص: ٧٢): ثور: من جبال مكة بالمفجر من خلف مكة على طريق اليمن يسمى ثور أطحل.

﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ﴾ يعني: الشِّرك، أو دَعْوَة الكُفْر.

﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ يعني: التَّوحيدَ، أو دَعوةَ الإسلامِ، والمعنى: وجعلَ ذلك بتَخليصِ الرَّسولِ عَن أيدي الكُفَّارِ إلى المدينةِ فإنَّه المبدأُ له، أو بتأييدِهِ إيَّاهُ بالملائكةِ في هذه المواطِنِ، أو بحفظِهِ ونصرِهِ له حيثُ حضرَ.

وقرأ يَعقوبُ: ﴿وكَلِمَةَ اللهِ﴾ بالنَّصبِ[1] عَطْفًا على ﴿كَلِمَةَ الَّذِينَ﴾ والرَّفعُ أبلَغُ لِمَا فيهِ مِن الإشعارِ بأنَّ كَلِمَةَ اللهِ عاليَةٌ[2] في نَفسِهَا، وإن فاقَ غيرُهَا فلا ثباتَ لتَفوُّقِهِ ولا اعتبارَ، ولذلك وُسِّطَ الفَصلُ.

﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ في أمرِه وتَدبيرِه.

قوله: «وقيل: الضمير للرسول»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وعلى الأوَّلِ لـ(الله)[3].

وقال في «الانتصاف»: يؤيِّدُ الثَّاني قولُه عقبَه: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾[4].

قوله: «أي: إنْ لَم تَنصُروه فسَيَنْصُره اللهُ...» إلى آخره.

قال في «الانتصاف»: الفرقُ بين الوَجهينِ عسيرٌ، وغايَتُه:

أنَّه في الأوَّلِ: وُعدَ بنَصرٍ مُستقبَلٍ أُكِّدَ تَحقيقُهُ بوجودِ نَصرهِ مِن قَبلُ.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩).

(٢) في (خ): «عليّة».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٦/أ).

(٤) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٧١).

وفي الثاني: إخبارٌ باستمرارِ نَصرٍ ماضٍ، والأمرُ فيهما مُتقارِبٌ[١].

وقال الطِّيبيُّ: قوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ من بابِ قولِك: (إنْ تُكرِمْني الآنَ فقَدْ أكرَمْتُكَ أمسِ)، فقوله[٢]: «فسَيَنْصرُه اللهُ كما نصرَهُ» إخبارٌ على سبيلِ التَّوبيخِ، والمقصودُ أنَّ اللهَ ناصِرُه الآنَ كما كانَ ناصِرَه فيما مضى، فهو مُستغنٍ عَنكُم ولا يضرُّه خذلانُكُم.

وقوله[٣]: «وأوجبَ له النَّصرَ» إخبارٌ بأنَّ اللهَ تَعالى حكمَ بأنَّه مَنصورٌ.

والنَّصرُ على الأوَّلِ واقِعٌ تحقيقًا، وهو أمارةُ النَّصرِ المُستقبلِ، وعلى الثَّاني النَّصرُ مَحتومٌ مُقدَّرٌ، وما قدَّرَه اللهُ واجبُ الوُقوعِ[٤].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الوَجهانِ مُتقاربانِ[٥]، وحاصِلُهُما أنَّ الجوابَ مَحذوفٌ والمذكورُ بمنزلَةِ العِلَّةِ له.

والفرقُ عائِدٌ إلى جهَةِ العِلِّيَّةِ؛ فالأوَّلُ بمنزِلَةِ القِياسِ الجَلِيِّ؛ أي: إنْ لا

---

(١) نقله الطيبي. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٤٨).

(٢) هذا تتمة كلام الطيبي، ولكن السيوطي استبدل عبارة «الكشاف» التي ذكرها الطيبي ـ وهي: «فسينصره من نصره» ـ بعبارة البيضاوي، وهي: «فسَيَنْصرُه اللهُ كما نصرَهُ». وانظر: «الكشاف» (٣/ ٥١٩)، و«فتوح الغيب» (٧/ ٢٤٩).

(٣) كذلك استبدل السيوطي عبارة «الكشاف» بعبارة البيضاوي، فقال: «النصرَ» بدل «النصرة». وانظر: «الكشاف» (٣/ ٥١٩)، و«فتوح الغيب» (٧/ ٢٤٩).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٤٩).

(٥) في (ز): «متفارقان».

تَنصروهُ فسَيَنْصرُه اللهُ كما نصرَه في وقتٍ أصعَبَ مِن هذا، والثَّاني بمنزلَةِ الاستصحابِ المَعلومِ للمُخاطبينَ؛ أي: فلا يخذلُه اللهُ، بل يَنصرُهُ؛ لأنَّه في حكمِ الله وفي سالفِ الزَّمانِ وسائرِ الأَحوالِ مِن المَنصورينَ لا المَخذولينَ، وأنتُم عالِمُون بذلك[1].

وقال أبو حيَّانَ: الوَجهُ الثَّاني لا يظهَرُ منهُ جَوابُ الشَّرطِ؛ لأنَّ إيجابَ النَّصرِ له أمرٌ سبقَ، والماضي لا يَترتَّبُ على المُستقبلِ، فالذي يظهَرُ الوَجهُ الأوَّلُ[2].

وقال السَّفاقسيُّ: نصرُه لهُ ثابتٌ مُستَمِرٌّ في المُستقبلِ، فيَصِحُّ حينئذٍ ترتُّبُه على المُستقبَلِ، وقَد أشارَ إليه بقوله: «فلَنْ يخذُلَه في غيرِه».

وقد ذكرَ الشَّيخُ أبو حيَّانَ جوازَ ذلك إذا كانَ بهذا المعنى في البَقَرَةِ.

قوله: «رُوِيَ أنَّ المُشركينَ طَلَعوا فوقَ الغارِ...» الحديث.

أخرجَه البُخاريُّ ومُسلِمٌ مِن حَديثِ أبي بكرٍ إلى قولِه: «اللهُ ثالِثُهما»[3].

قوله: «فأعماهُم اللهُ عن الغارِ فجَعَلوا يَتردَّدونَ حولَه فلَمْ يَرَوهُ»:

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٦/ أ).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٢٨١).

(٣) رواه البخاري (٤٦٦٣)، ومسلم (٢٣٨١)، من حديث أبي بكر رضي الله عنه قال: كنتُ مع النبيِّ ﷺ في الغار فرأيتُ آثار المشركين، قلتُ: يا رسول الله، لو أنَّ أحدَهم رَفَع قَدَمَه رآنا، قال: «ما ظَنُّكَ...».

أخرجه ابنُ سَعدٍ والبَزَّارُ والطَّبرانيُّ وأبو نُعيمٍ والبَيهقِيُّ في «الدلائل» مِن حَديثِ أَنسٍ وزيدِ بنِ أرقمَ والمُغيرَةِ بنِ شعبَةَ[١].

قوله: «وقيل: لَمَّا دَخلا الغارَ بعثَ اللهُ حَمامَتينِ...» الحديث.

أخرجَه المَذكورونَ مِن هذا الوَجهِ[٢].

قوله: «أو على صاحبِه، وهو الأَظهَرُ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ولا يُنافي كونَ ضَميرِ ﴿وَأَيَّدَهُۥ﴾ للرَّسولِ أَلبتَّةَ؛ لأنَّه عَطفٌ على ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ﴾، لا على قولِه: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[٣].

---

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ١٧٧)، والبزار في «مسنده» (٤٣٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٤٤٣)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢٢٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٤٨٢). ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٢٠ ـ ٤٢٢)، وقال: «عوين بن عمرو القيسي عن الجريري وغيره، ولا يتابع عليه.... وأبو مصعب رجل مجهول».

(٢) رواه مطولًا ومختصراً: ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٢٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٤٤٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣) من طريق عون بن عَمرٍو القَيسيِّ، عن أبي مُصعبٍ المكِّيِّ قال: أدركْتُ زيدَ بنَ أَرْقَمَ وأنسَ بن مالكٍ والمغيرةَ بنَ شعبةَ فسمعْتُهم يتحدَّثون: أنَّ النبيَّ ﷺ ليلةَ الغارِ...، فذكره، وعون ـ ويقال: عوين ـ بن عمرو القيسي، أعله العقيلي به وقال: لا يتابع عليه، وأبو مصعب المكي مجهول. وانظر: «نصب الراية» (١/ ١٢٣).

وقصة نسج العنكبوت رواها أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٣٢٥١) بإسناد ضعيف كما ذكر محققوه، لكن قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٤٥١) عنه: هذا إسنادٌ حَسَنٌ، وهو من أَجودِ ما رُوِي في قصةِ نَسْج العنكبوتِ على فمِ الغارِ.

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٦/ أ).

قوله: «والرَّفعُ أبلَغُ»:

قال الطِّيبِيُّ: لأنه يدلُّ على الدَّوامِ والثُّبوتِ، وأنَّ الجعلَ لم يَتطرَّقْ على كلمةِ اللهِ، وأنَّها في نَفسِها غالِبَةٌ، وفيه إشارةٌ إلى قدمِ كَلِمَةِ اللهِ[١].

وقال أبو البقاءِ: النَّصبُ ضعيفٌ؛ لأنَّ فيه دلالةً على أنَّ كلمةَ اللهِ كانَتْ سُفلى فصَارَتْ عُلْيَا، وليسَ كذلك، ولأنَّ التَّوكيدَ بالضَّميرِ المَرفوعِ للمَنصوبِ بعيدٌ؛ إذ القياسُ يأباهُ[٢].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: إنَّما كانَ الرَّفعُ أبلَغَ لِمَا في النَّصبِ مِن إيهامِ التَّقييدِ بالظُّروفِ السَّابقَةِ؛ أعني[٣]: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ﴾ و﴿إِذْ هُمَا﴾ و﴿إِذْ يَقُولُ﴾.

لكن لا يخفى أَنَّ هذا واردٌ[٤] على قولِه: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ﴾، فالأَوْلَى التَّعليلُ بأنَّ جعلَ كلمَةِ اللهِ في حيِّزِ الجَعْلِ والتَّصييرِ غيرُ مُناسِبٍ، بل هُو دائِمٌ ثابتٌ، ولا كذلك تَسفيلُ كلمَةِ الذين كَفروا فإنَّه عِبارَةٌ عَن جعلِ دَعْوَتِهم إلى الكُفرِ مُضمحِلَّةً مَقهورَةً مَنكوسَةً فيما بينَ النَّاسِ.

وأما التَّعليلُ بأنَّ قولَنا: (جعلَ اللهُ كلمَةَ اللهِ هي العُلْيا) بمنزلَةِ (أعتَقَ زَيدٌ غلامَ زَيدٍ) فمَدفوعٌ بأنَّ في إضافَةِ الكلمَةِ إلى صَريحِ اسمِ اللهِ زيادةَ إعلاءٍ لِمَكانِها وتَنويهٍ لشَأنِها[٥].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٥١).

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٤٥).

(٣) في (س): «يعني».

(٤) في النسخ الخطية: «ورد»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٦/ ب).

(٤١) ـ ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا﴾ لنشاطِكُمْ له[1] ﴿وَثِقَالًا﴾ عنه؛ لِمَشقَّتِه علَيكُم.

أو: لقِلَّةِ عِيالِكُم ولكَثرَتِها.

أو: رُكبانًا ومُشاةً.

أو: خِفافًا وثِقالًا مِن السِّلاحِ.

أو: صِحاحًا ومِراضًا، ولذلكَ لَمَّا قالَ ابنُ أمِّ مَكتومٍ لرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَعَلَيَّ أَنْ أنفِرَ؟ قال: «نعم» حتَّى نزلَ: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١][2].

﴿وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ بما أَمْكَنَ لَكُم مِنْهُما كِلَيْهِما أو أَحدِهِما.

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مِن تَركِه ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الخيرَ عَلِمْتُم أَنَّه خَيرٌ، أو: إن كنتُمْ تَعلَمُونَ أنَّه خيْرٌ؛ إذ إخبارُ اللهِ تَعالى به صِدقٌ فبادِرُوا إليه.

(٤٢ ـ ٤٣) ـ ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّٱتَّبَعُوكَ وَلَٰكِنۢ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَّةُۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٤٢﴾ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا﴾؛ أي: لو كانَ ما دُعُوا إليه نَفْعًا دُنيويًّا قريبًا سهلَ المأخذِ ﴿وَسَفَرًا قَاصِدًا﴾: متوسِّطًا ﴿لَّٱتَّبَعُوكَ﴾: لوافقوكَ.

---

(١) في (ت): «لنشاطكم للنفور».

(٢) ذكره الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٤٩)، ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٦١) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

﴿وَلَٰكِنۢ بَعُدَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلشُّقَّةُ﴾: المسافةُ التي تُقْطعُ بمشقَّةٍ. وقُرِئَ بكسرِ العَينِ والشِّينِ[١].

﴿وَسَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ﴾؛ أي: المُتخلِّفُونَ إذا رجعْتَ مِن تبوك مُعتَذِرينَ.

﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا﴾ يقولونَ: لَوْ كانَ لَنا استطاعةُ العُدَّةِ أو البَدنِ، وقُرِئَ: (لَوُ اسْتطَعْنا) بضمِّ الواوِ[٢] تَشْبيهًا لها بواوِ الضَّميرِ في قولِه: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦].

﴿لَخَرَجۡنَا مَعَكُمۡ﴾ سادٌّ مَسدَّ جَوابَي القسمِ والشَّرطِ، وهذا مِن المُعجِزَاتِ لأنَّه إخبارٌ عمَّا وقعَ قبلَ وُقوعِه.

﴿يُهۡلِكُونَ أَنفُسَهُمۡ﴾ بإيقاعِهَا في العَذابِ، وهو بدلٌ مِن ﴿سَيَحۡلِفُونَ﴾؛ لأنَّ الحَلِفَ الكاذِبَ إيقاعٌ للنَّفسِ في الهلاكِ، أو حالٌ مِن فاعلِه.

﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ في ذلك لأنَّهُم كانوا مُستطيعينَ الخُروجِ.

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ كنايةٌ عَن خَطئِه في الإذنِ فإنَّ العَفْوَ مِن روادِفِه.

﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾ بيانٌ لَمَّا كُنِيَ عنهُ بالعَفْوِ والمُعاتبَةِ عليه، والمعنى: لأيِّ شيءٍ أَذِنْتَ لَهُم في القُعودِ حينَ استَأْذَنُوكَ واعتَلُّوا بأكاذيبَ وهَلَّا تَوقَّفْتَ ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ﴾ في الاعتذارِ ﴿وَتَعۡلَمَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ فيه.

قيل: إنَّما فعلَ رسولُ اللهِ ﷺ شَيئينِ لَمْ يؤمَرْ بهمَا: أخذَهُ للفِداءِ[٣]، وإذنَه للمُنافقينَ[٤]، فعاتبَهُ اللهُ عليهِمَا.

---

(١) أي: (بَعِدتْ عليهم الشِّقَّةُ) نسبت لعيسى بن عمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨)، و«الكشاف» (٣/ ٥٢٣).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٢) عن الأعمش.

(٣) في (ت): «أخذ الفداء».

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٤٧٩) عن عمرو بن ميمون.

قوله: «﴿لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ سادٌّ مَسدَّ جَوابَي القَسَمِ والشَّرطِ»:

قال أبو حيَّانَ: ليسَ هذا بجيِّدٍ، بل للنَّحويِّينَ في هذا مَذهبان:

أحدهما: أنَّ ﴿لَخَرَجْنَا﴾ هو جوابُ القَسمِ، وجوابُ ﴿لَوِ﴾ مَحذوفٌ على قاعدَةِ اجتماعِ القَسمِ والشَّرطِ إذا تقدَّم القَسمُ على الشَّرطِ، وهو اختيارُ ابنِ عُصْفُورٍ.

والآخر: أنَّ ﴿لَخَرَجْنَا﴾ هو جوابُ ﴿لَوِ﴾، وجوابُ القسمِ هو ﴿لَوِ﴾ وجوابُها، وهذا اختيارُ ابنِ مالكٍ[1].

وأمَّا أنَّه سَدَّ مَسدَّهُما فلا أعلَمُ أحدًا ذهبَ إليه.

قال: ويحتملُ أن يُؤوَّلَ كلامه على أنَّه لَمَّا حُذِفَ جوابُ ﴿لَوِ﴾ ودلَّ عليه جوابُ القَسَمِ جُعِلَ كأنَّه سدَّ مَسدَّهُما[2].

قوله: «وهو بَدلٌ مِن ﴿سَيَحْلِفُونَ﴾»:

قال أبو حيَّانَ: هذا بعيدٌ؛ لأنَّ الإهلاكَ ليسَ مُرادِفًا للحلفِ ولا هو نَوعٌ منه، ولا يجوزُ أن يبدلَ فِعلٌ مِن فعلٍ إلَّا أن يكونَ مُرادِفًا له أو نوعًا منهُ[3].

وقال الحَلَبيُّ: يَصِحُّ على أنَّه بدلُ اشتِمالٍ، وذلك لأنَّ الحلفَ سببٌ للإهلاكِ فهوَ مُشتَمِلٌ عليه، فأبدلَ المسبَّبَ[4] من سببِه لاشتمالِه عليه، وله نظائرُ كَثيرَةٌ منها قولُه:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبايِعَا تُؤخَذَ كَرْهًا أَو تَجِيءَ طائِعَا[5]

---

(١) انظر: «تسهيل الفوائد» (ص: ١٥٢ ـ ١٥٣).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٢٨٨).

(٣) المصدر السابق (١١/ ٢٨٩).

(٤) في (ب): «للسبب».

(٥) البيت بلا نسبة في «الكتاب» (١/ ١٥٦)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٣٠٤)، و«المقتضب» =

فـ(تُؤخَذَ) بدلٌ مِن (تُبايِعَ) بدلَ اشتِمالٍ بالمَعنى المَذكورِ، وليسَ أَحَدُهما نوعًا من الآخرِ[١].

قلت: وهذا مَعنى قولِ المُصنِّف: «لأنَّ الحلفَ الكاذبَ إيقاعٌ للنَّفسِ في الهلاكِ».

قوله: «كنايةٌ عَن خطئِهِ في الإذنِ لهم فإنَّ العَفوَ مِن رَوادِفِه»:

تبعَ في هذهِ العِبارةِ السَّيِّئةِ الزَّمخشرِيَّ.

وقد قالَ صاحبُ «الانتصاف»: هو بينَ أمرين: أن لا يكونَ هذا المعنى مُرادًا فقد أخطأَ، أو يكونَ مُرادًا لكن كنى اللهُ عنه إجلالًا ورفعًا لقدرةِ الله، أفلا يَتأدَّبُ بآدابِ اللهِ تعالى لا سِيَّما في حقِّ المُصطفَى ﷺ[٢]؟

وقال الطِّيبِيُّ: أخطأَ الزَّمخشريُّ في هذه العِبارَةِ خطأً فاحِشًا، ولا أَدرِي كيفَ ذهبَ عنه وهو العَلَمُ في استِخراجِ لَطائفِ المَعاني أَنَّ في أَمثالِ هذه الإشاراتِ وفي تَقديمِ العَفوِ إِشعارًا بتَعظيمِ المُخاطبِ وتَوقيرِه وتَوقيرِ حُرمَتِه[٣].

وقال السَّجاوَنْدِيُّ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ تعليمٌ بعِظَمِهِ[٤] صلواتُ اللهِ عليه، ولولا

= (٢/ ٦٣)، قالَ العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٨٠): «لم أقف على اسم راجزه، وهو من الرجز المسدس. معنى البيت: في شخص تقاعد عن مبايعة الملك فقال له هذا القول»، وقال البغدادي في «خزانة الأدب» (٥/ ٢١٠): «وهذا البيت قلما خلا عنه كتاب نحوي، ومع شهرته لا يعلم قائله، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها».

(١) انظر: «الدر المصون» (٦/ ٥٥).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٧٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٥٥).

(٤) في «فتوح الغيب»: «تعظيمه».

تصديرُ العَفوِ في المقالِ[١] ما قام بقبولِه[٢] الخِطابِ، وربَّما يُستعملُ في ما لم يسبِقْ به ذنبٌ ولا يُتصوَّرُ، كما تقولُ لِمَن تُعظِّمُه: (عفا الله عنكَ ما صَنعْتَ في أمري؟)، و: (رضيَ اللهُ عنكَ ما جوابُكَ عَن كلامِي؟)، ومنه قولُه ﷺ: «لقَدْ عَجِبْتُ مِن يوسفَ وكرمِه وصبرِه، واللهُ يغفِرُ لَه»[٣].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ما كانَ يَنبَغي له أَن يعبِّرَ بهذه العِبارَةِ الشَّنيعَةِ بعدَما راعى اللهُ رسولَه ﷺ بتقديمِ العفو، وذكرِ الإذنِ المُنْبِئ عَن علوِّ الرُّتبةِ وقوَّةِ التَّصرُّفِ، وإيرادِ الكلامِ في صورةِ الاستفهامِ وإن كان القَصدُ على الإنكارِ.

على أنَّ قولَهُم: (عفا الله عنك) قد يُقالُ عندَ تركِ الأَوْلى والأَفضلِ، بل في مَقامِ التَّعظيمِ والتَّبجيلِ مثل: (عفا الله عنك ما صنعتَ في أَمْري؟)[٤].

وقال القاضي عِياضٌ في «الشفا»: قالَ مَكِّيٌّ: هذا افتتاحُ كلامٍ بمنزلة: (أَصْلَحَكَ اللهُ) و(أَعزَّكَ اللهُ)[٥].

---

(١) في «فتوح الغيب»: «العتاب».

(٢) في «فتوح الغيب»: «بصولَةِ».

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٣١٣)، والطبري في «تفسيره» (١٣/ ٢٠٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢١٥٦)، عن عكرمة مرسلاً.

ورواه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (١٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٦٤٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٤٠): «رواه الطبراني، وفيه إبراهيم بن يزيد القرشي المكي وهو متروك».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٦/ ب).

(٥) انظر: «الشفا» (١/ ٧٩)، وانظر: «الهداية» لمكي بن أبي طالب (٤/ ٣٠١١).

وقد أَلَّفَ في هذا الموضعِ ردًّا[(١)] على الزَّمخشرِيِّ البدرُ حسنُ بن محمَّدِ بن صالحِ النَّابلسيُّ الحَنبليُّ كتابًا سمَّاهُ «جَنَّةَ النَّاظِرِ وجُنَّةَ المُناظِرِ في الانتصارِ مِن أَبِي القاسمِ للطاهِرِ ﷺ».

وبهذهِ النُّكتَةِ وأَمثالِها اشمأزَّ أَهلُ الدِّينِ والوَرعِ مِن النَّظرِ في «الكشاف» ونَهوا عن مُطالعَتِه وإقرائِه.

وأَلَّفَ الشَّيخُ الإمامُ الشَّيخُ تقيُّ الدِّينِ السُّبكيُّ كتابًا سمَّاه: «سببُ الانكفافِ عَن إقراءِ الكشَّاف» قالَ فيه:

وبعد: فإنَّ كتابَ الزَّمخشريِّ كنتُ قرأتُ منه شيئًا على الشَّيخِ عَلَمِ الدِّينِ عبد الكريمِ بن عليٍّ المَشهورِ بالعراقيِّ في سنةِ اثنينِ وسبعمائةٍ، وكنتُ أحضرُ قراءتَه عندَ قاضي القُضاةِ شمسِ الدِّينِ السُّروجيِّ، وكانَ له به عنايةٌ ومَعرِفَةٌ.

ثمَّ لَمْ أَزَلْ أسمَعُ دروسَ[(٢)] «الكشَّاف»، وأبحثُ فيه ولي به غرامٌ؛ لما اشتملَ عليه مِن الفوائدِ والفضائلِ[(٣)] التي لم يُسبَقْ إليها، والنُّكَتِ البَديعَةِ والدَّقائقِ التي تقرُّ العيونُ علَيْها، وأَتجنَّب ما فيه مِن الاعتزالِ، وأخرجُ الكدرَ، وأشربُ الصَّفوَ الزُّلالَ، وفيهِ مَا لا يُعجِبُني مثل كلامِه، في قولِه: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾.

وطلبَ منِّي مرةً بعضُ أهلِ المَدينَةِ نسخةً مِن «الكشاف» فأشرتُ عليه أن[(٤)] لا

(١) في (س): «رادًّا».

(٢) في (س): «درس».

(٣) في (س): «من الفَرائدِ والفواضلِ».

(٤) في (ز): «بأن».

يفعلَ حياءً مِن النَّبيِّ ﷺ أن يُحمَلَ إليه كتابٌ فيه ذلكَ الكلامُ، ثمَّ صار هذا الكتابُ يُقرَأُ عليَّ، وأنا أبقرُ عن فوائدِه حتَّى وصلتُ إلى تفسيرِ سورَةِ التَّحريمِ، وقد تكلمَ في الزلَّةِ فحصلَ لي بذلك الكلامِ مَغصٌ.

ثمَّ وصلتُ إلى كلامِه في سورةِ التَّكويرِ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ إلى آخرِ الآيةِ، والنَّاسُ اختلفوا في هذا الرَّسولِ الكَريمِ مَن هو فقالَ الأكثرون: هو جبريلُ، وقال بعضُهم: هو محمَّدٌ ﷺ.

فاقتصرَ الزَّمخشريُّ على القولِ الأوَّلِ، ثمَّ قال: وناهيكَ بهذا دليلًا على جلالَةِ مكانِ جبريلَ وفَضلِهِ على المَلائِكَةِ ومَثابةِ مَنزِلَتِه بمنزلةِ أفضلِ الإنسِ محمَّدٍ ﷺ إذا وازنتَ بين الذِّكرَينِ حين قُرنَ[1] بينَهما، وقايستَ بينَ قولِه: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ وبين قوله: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾[2].

فطرحتُ «الكشَّافَ» من يدي، وأخرجتُه مِن خَلَدِي، ونَوَيتُ أن لا أقربَهُ ولا أَنظُرَ فيه إن شاءَ اللهُ تعالى، وذلك لأنِّي أحبُّ النبيَّ ﷺ وأُجِلُّه بحسبِ ما رَزقَني اللهُ مِن مَحبَّتِه وإجلالِه، وامتنعتُ مِن هذه المَوازنَةِ والمقايسَةِ التي قالها الزَّمخشَريُّ.

وهَبْ أنَّ الملائكةَ أَفضَلُ [من] البَشرِ كما تقولُ[3] المعتزلَةُ، أما كانَ هذا الرَّجلُ يَستحيِي مِن النَّبيِّ ﷺ أن يذكرَ هذه المُقايسَةَ بينَه وبينَ جبريلَ بهذه العبارَةِ؟!

---

(١) في (ز): «حين فرق».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٩/ ٤٩٩).

(٣) في (ز): «تقوله».

والـذي أقـول: إنَّ كتـابَ اللهِ المُبيـنَ لا مِريَةَ فيه، وفيـه: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ و﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ وغيـرُ ذلـك ممَّـا القُـرآنُ طافِـحٌ بـه وبتَعظيمِه.

وأنا واحدُ النَّاسِ، كلُّ ما أنا فيه مِن خَيرٍ مِن أمورِ الدُّنيا والآخرةِ مِن اللهِ تَعالى بواسطَةِ النَّبيِّ ﷺ، وأعلَمُ أنَّ اللهَ تَعالى تعبَّدَني بذلك، ومقامُ جبريلَ ﷺ مَقامٌ عظيمٌ قُوانا وعُلومُنا تَقصُرُ عنه، والنبيُّ ﷺ يعلمُه أكثرَ مِنَّا، فما لَنا وللدُّخولِ في هذا المكانِ الضَّيِّقِ ولم يُكلِّفْنا اللهُ بذلك؟!

فحسبُ امرئٍ إذا لم يعرِفْ تَفضيلَ الملكِ على البشرِ ولا البشرِ على الملكِ أَنْ يتأدَّبَ ويقِفَ عندَ حدِّه، ويعظِّمَ كُلًّا مِنهما بما يجبُ له من التَّعظيمِ، ويكفَّ لِسانَه وقلبَه عَن فُضولٍ لا يَعنيه ولم يُكلَّفْ به، ويقدِّرَ في نفسِه أنَّ هذين المَخلوقَيْنِ العَظيمَيْنِ حاضِرانِ، وهُو بينَ أَيديهِما ضَئيلٌ حقيرٌ، واللهُ تعالى رابعُهُم وهو عالِمٌ بما تُخفِي الصُّدورُ.

(٤٤ ـ ٤٥) ـ ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَن يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴿٤٤﴾ إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾.

﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَن يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾؛ أي: ليسَ مِن عادَةِ المُؤمنينَ أَنْ يَستأذِنوكَ في أَنْ يُجاهِدُوا، فإنَّ الخُلَّصَ مِنْهُم يبادرونَ إليهِ

ولا يوقفونَهُ على الإذنِ فيه فضلًا أَنْ يَستأذِنُوا[1] في التَّخلُّفِ عنه، أو: أَنْ يَستأذِنُوكَ في التَّخلُّفِ كراهَةَ أَنْ يُجاهِدُوا.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ شهادةٌ لَهُم بالتَّقوَى وعِدَةٌ لهم بثوابِه.

﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ﴾ في التَّخلُّفِ ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ تخصيصُ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخرِ في الموضعينِ للإشعارِ بأَنَّ الباعِثَ على الجهادِ والوازعَ عَنه الإيمانُ وعدمُ الإيمانِ بهمَا.

﴿وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾: يَتحيَّرونَ.

قوله: «أي: ليسَ مِن عادةِ المُؤمنين»:

قال الطِّيبِيُّ: نفيُ العادَةِ مُستفادٌ مِن نَفيِ فعلِ المستقبَلِ، والمرادُ به الاستمرارُ على نحو: (فلانٌ يقرِي الضَّيفَ ويَحمِي الحَريمَ)[2].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: حملَه على نفيِ الاستِمرارِ، ولو حمَلَهُ على استمرارِ النَّفيِ كما في أكثرِ المواضعِ؛ أي: عادَتُهم عدمُ الاستئذانِ لم يَبعُد[3].

قوله: «شهادةٌ لهم بالتَّقوى وعِدَةٌ لهم بثوابِه»:

قال الطِّيبِيُّ: أمَّا الشَّهادةُ فمِن وَضعِ الظَّاهرِ موضِعَ المُضمَرِ أو إرادةِ الجنسِ

---

(١) في (خ): «يستأذنوك».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٥٦).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٦/ ب).

بـ(المتَّقين) فيدخلونَ فيه دخولًا أوليًّا، وأما العِدَةُ فإنَّ مُقتَضى العلمِ بعد ذكرِ أعمالِ العبادِ خيرًا أو شرًّا إمَّا الوعدُ بالثَّوابِ أو الوَعيدُ بالعقابِ[1].

(٤٦) - ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾.

﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ﴾: للخروجِ ﴿عُدَّةً﴾: أُهبَةً، وقُرِئَ: (عُدَّهُ) بحذفِ التَّاءِ عندَ الإضافَةِ[2]؛ كقولِه:

وأخلفوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدوا

و(عِدَّه) بكسرِ العينِ بإضافةٍ وبغَيرِها[3].

﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ﴾ استدراكٌ عَن مَفهومِ قولِه: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ﴾ كأنَّه قال: ما خرَجُوا ولكن تَثبَّطُوا لأنَّه تَعالى كَرِهَ انبعَاثَهُم؛ أي: نُهوضَهُم للخُروجِ ﴿فَثَبَّطَهُمْ﴾: فحبَسَهُم بالجُبنِ والكَسَلِ ﴿وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ تمثيلٌ لإلقاءِ اللهِ كراهَةَ الخُروجِ في قُلُوبِهم، أو وَسوَسَةِ الشَّيطانِ بالأمرِ بالقُعودِ، أو حكايةُ قَولِ بَعضِهِم لبَعضِهِم، أو إذنِ الرَّسولِ لهم، و﴿ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ يحتَمِلُ المَعذورينَ وغيرَهُم، وعلى الوَجهينِ لا يخلو عَن ذَمٍّ.

قوله:

«وأخلفوكَ عِدَ الأَمرِ الذي وعَدُوا[4]»

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٥٨).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٢) عن محمد بن عبد الملك بن مروان.

(٣) نسبت القراءتان لزر بن حبيش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (٥٨).

(٤) البيت بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٥٤)، و«تفسير الطبري» (١٧/ ٣٢٤)، و«إعراب =

أوَّلُه:

إنَّ الخَليطَ أجَدُّوا البينَ فانجَرَدُوا

الخَليطُ: المخالِطُ، والانجرادُ: المضيُّ في الأمرِ.

(٤٧) ـ ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾.

﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ﴾ بخُرُوجِهِم شَيئًا ﴿إِلَّا خَبَالًا﴾: فسادًا وشَرًّا، ولا يَستلزِمُ ذلكَ أَنْ يكونَ لَهُم خَبالٌ حتَّى لَوْ خرَجُوا زادُوا؛ لأنَّ الزِّيادَةَ باعتبارِ أعمِّ العامِّ الذي وقعَ مِنهُ الاستثناءُ، ولأجلِ هذا التَّوهُّمِ جُعلَ الاستثناءُ مُنقطِعًا، وليسَ كذلك لأنَّه لا يَكونُ مُفرَّغًا.

﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾: ولأسرَعُوا رَكائِبَهُم بينكُم بالنَّميمَةِ والتَّضريبِ، أو الهزيمَةِ والتَّخذيلِ، مِن وَضَعَ البعيرُ وَضْعًا: إذا أَسرَعَ.

﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ يريدونَ أَنْ يفتنوكُم بإيقاعِ الخلافِ فيما بينكُم والرُّعبِ في قلوبِكُم، والجملةُ حالٌ مِن الضَّميرِ في (أوضعوا).

﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾: ضَعَفَةٌ يَسمَعونَ قَوْلَهُم ويُطيعُونَهُم، أو: نَمَّامُونَ يَسمَعُونَ حَديثَكُم للنَّقلِ إليهِم.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ فيَعْلَمُ ضَمائِرَهُم ومَا يَتأَتَّى مِنْهُم.

= القرآن» للنحاس (٣/ ٩٧)، و«الخصائص» لابن جني (٣/ ١٧١).

ونسب للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب في «العباب الزاخر» (مادة: خلط)، و«اللسان» (مادة: غلب)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٩٦)، وعزاه السمين في «الدر المصون» (٦/ ٥٧) لزهير. وقد تقدم عند تفسير الآية (٢٨٠) من سورة البقرة.

قوله: «ولأسرعوا ركائِبَهم بينكُم بالنَّميمَةِ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: أنَّه مِن الاستعارَةِ التَّبعيَّةِ، شبَّهَ سُرعةَ إفسادِهِم لذاتِ البينِ بالنَّمائِمِ بسُرعَةِ سيرِ الرَّكائبِ، ثمَّ استُعيرَ لها الإيضاعُ وهو إسراعُ البَعيرِ، وأَصلُ الاستعارَةِ: ولأَوْضَعوا رَكائِبَ نَمائِمِهم خِلالَكُم، ثمَّ حذفَ النَّمائِمَ وأقيمَ المضافُ إليه مقامَها لدلالةِ سياقِ الكَلامِ على أنَّ المرادَ النَّميمَةُ ثمَّ حذفَ الرَّكائِبَ[1].

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ولو قدر: (ولأَوْضَعُوا النَّمائِمَ) على أنَّها استعارَةٌ مَكنِيَّةٌ، والإيضاعُ تَخييلٌ لكفى[2].

(٤٨) ـ ﴿لَقَدِ ٱبْتَغَوُا۟ ٱلْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾.

﴿لَقَدِ ٱبْتَغَوُا۟ ٱلْفِتْنَةَ﴾: تشتيتَ أَمْرِكَ وتَفريقَ أَصْحَابِكَ ﴿مِن قَبْلُ﴾ يعني: يومَ أُحُدٍ؛ فإنَّ ابنَ أُبَيٍّ وأصحابَهُ كمَا تَخلَّفُوا عن تَبوك بعدَما خَرَجُوا مَعَ الرَّسُولِ إلى ذي جدةَ أسفَلَ مِن ثَنِيَّةِ الوَداعِ انصرَفُوا يومَ أُحُدٍ.

﴿وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ﴾ ودبَّرُوا لك المَكايِدَ والحِيَلَ، ودَوَّرُوا الآراءَ في إِبطالِ أَمْرِكَ.

﴿حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾: النَّصرُ والتَّأييدُ الإلهيُّ ﴿وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾: وعَلَا دِينُهُ ﴿وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ أي: على رغمٍ مِنْهُم.

والآيتانِ لتَسليَةِ الرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ والمُؤمنينَ عَلى تخلُّفِهِم، وبَيانِ ما ثبَّطَهُم اللهُ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٦٢).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٧/ أ).

لأجلِهِ وكرهَ انبعاثَهُم لَهُ، وهتكِ أستارِهِم وكَشْفِ أَسْرارِهِم، وإزاحَةِ اعتِذارِهِم؛ تَدارُكًا لِمَا فوَّتَ الرَّسولُ بالمبادرَةِ إلى الإذنِ، ولذلكَ عُوتِبَ عليهِ.

(٤٩) ـ ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ في القُعودِ ﴿وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾: ولا تُوقِعْنِي في الفِتْنَةِ؛ أي: العِصيانِ والمُخالفَةِ بأَنْ لا تأذنَ لي، وفيه إشعَارٌ بأنَّه لا محالةَ مُتخلِّفٌ أذِنَه أو لم يَأذَنْ.

أو في الفتنَةِ بسببِ ضَياعِ المالِ والعِيالِ إذ لا كافلَ لَهُم بَعدِي.

أو في الفِتنَةِ بنساءِ الرُّومِ؛ لِمَا رُوِيَ: أنَّ جدَّ بنَ قيسٍ قال: قَدْ عَلِمَتِ الأَنصارُ أَنِّي مُولَعٌ بالنِّساءِ فلا تَفْتِنِّي ببناتِ أصفَرَ، ولكنِّي أُعينُكَ بمَالي فاترُكْنِي[1].

﴿أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ﴾؛ أي: إنَّ الفِتنَةَ هي التي سَقَطُوا فيها ـ وهي فِتْنَةُ التَّخلُّفِ أو ظهورِ النِّفاقِ ـ لا ما احترَزُوا عنه.

﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾: جامعَةٌ لَهُم يومَ القِيامَةِ، أو الآنَ لإحاطَةِ أسبابِها بِهِمْ.

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٦٥٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده يحيى الحماني وهو ضعيف كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٠). وانظر: «سيرة ابن هشام» (٥/ ٥١٦)، و«تفسير الطبري» (١١/ ٤٩٢)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ١٨٠٩) و«أسباب النزول» للواحدي (٢٤٦). وقد رواه ابن إسحاق ومن طريقه الطبري عن الزهري وجماعة من أشياخه مرسلاً، ورواه ابن أبي حاتم متصلاً من طريق ابن إسحاقَ ثنا سعيدُ بنُ عبد الرحمن بنِ حسانَ بنِ ثابتٍ عن جابر بن عبد الله قال: سمعْتُ رسولَ اللهِ ـ ﷺ ـ يقول لجَدِّ بنِ قيسٍ.. فذكره بنحوه.

قوله: «أي: إنَّ الفِتنةَ هي التي سَقَطوا فيها...» إلى قوله: «لا ما احتَرَزُوا عنه»:

قال الطِّيبيُّ: التَّخصيصُ يفيدُه معنى تَقديمِ الظَّرفِ على عاملِه، والتَّحقيقُ مِن تَصديرِ الجُملَةِ بأداةِ التَّنبيهِ، فإنَّها تَدُلُّ على تحقيقِ ما بعدَها[1].

قوله: «جامعةٌ لهم يومَ القيامَةِ، أو الآنَ لإحاطةِ أَسبابِها بهم»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فعَلَى الأوَّلِ المجازُ في ﴿مُحيطة﴾ حيثُ استعملَ في الاستقبالِ، وعلى الثَّاني في ﴿جَهَنَّمَ﴾ حيثُ استعملَ في الأسبابِ، أو الكلامُ[2] تمثيلٌ، شُبِّهَت حالُهُم في إحاطةِ الأسبابِ بحالِهِم عندَ[3] إحاطَةِ النَّارِ[4].

(٥٠) ـ ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُواْ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّواْ وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾.

﴿إِن تُصِبْكَ﴾ في بعضِ غَزَواتِك ﴿حَسَنَةٌ﴾: ظَفَرٌ وغَنيمَةٌ ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ لفَرْطِ حَسَدِهِم.

﴿وَإِن تُصِبْكَ﴾ في بَعضِها ﴿مُصِيبَةٌ﴾: كسرٌ أو شِدَّةٌ كمَا أصابَ يومَ أحدٍ ﴿يَقُولُواْ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ﴾ تبَجَّحُوا بانصِرافِهم واستحمَدُوا آراءَهُم في التَّخلُّفِ ﴿وَيَتَوَلَّواْ﴾ عَن مُتحدَّثِهم بذلك[5] ومُجتمَعِهم له، أو عَن الرَّسولِ ﴿وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾: مَسرورونَ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٦٤).

(٢) في (س): «والكلام».

(٣) في النسخ الخطية: «في»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٧/ أ).

(٥) قوله: «عن متحدَّثهم»: اسم مكان «بذلك»؛ أي: بذلك الحديث، وهو قولهم: ﴿قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ﴾.

(٥١) ـ ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾.

﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾: إلا ما اختصَّنا بإثباتِه وإيجابِه مِن النُّصرَةِ أو الشَّهادةِ، أو ما كُتِبَ لأجلِنا في اللوحِ لا يتغيَّرُ بموافَقتِكُم ولا بمُخالَفتِكُم.

وقرئ: (هَلْ يُصيبُنا)[١]، و: (هل يُصيِّبُنا)[٢]، وهو مِن فَيْعَلَ لا مِن فَعَّلَ؛ لأنَّه مِن بناتِ الواوِ؛ لقولِهِم: صابَ السَّهمُ يَصُوبُ، واشتِقاقُهُ مِن الصَّوابِ لأنَّه وقوعُ الشَّيءِ فيما قُصِدَ به، وقيل: مِن الصَّوبِ.

﴿هُوَ مَوْلَىٰنَا﴾: ناصِرُنا ومُتولِّي أُمورِنا ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ لأنَّ حقَّهُم[٣] أن لا يَتوكَّلُوا على غيرِه.

---

(١) نسبت لابن مسعود وطلحة بن مصرف. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٢٢)، و«تفسير الثعلبي» (١٣/ ٤٠١)، و«الكشاف» (٣/ ٥٣٣)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٤٢)، و«البحر» (١١/ ٣٠٢).

(٢) نسبت لطلحة بن مصرف ولأعين قاضي الري. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٤)، و«الكشاف» (٣/ ٥٣٣)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٤٢)، و«البحر» (١١/ ٣٠٢). وقرئ أيضاً: (قل لن يصيبنَّا) بتشديد النون مع (لن)، كما في «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٢٢) عن أعين قاضي الري، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨) عن طلحة بن مصرف، وضعفها النحاس وابن عطية وأبو حاتم ـ كما نقل عنه ابن عطية ـ قالوا: ولا يجوز ذلك لأن النون لا تدخل مع (لن)، فلا يؤكَّد بالنون ما كان خبراً، ولو كانت لطلحة بن مصرف لجازت لأنها مع (هل)، قال الله عز وجل: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

(٣) في (ت): «حقه».

قوله: «لأنَّ حقَّهُم أن لا يَتوكَّلُوا على غيرِه»:

قال الطِّيبِيُّ: يعني: قَدَّمَ صِلَّة ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ﴾ عليهِ ليفيدَ التَّخصيص[١].

(٥٢) ـ ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ۖ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِۦٓ أَوْ بِأَيْدِينَا ۖ فَتَرَبَّصُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾.

﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ﴾: تنتَظِرونَ بنا ﴿إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾: إلَّا إحدى العاقِبتينِ اللتينِ كلٌّ مِنهُما حُسنَى العَواقِبِ: النُّصرَةُ والشَّهادةُ.

﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ﴾ أيضًا إحدى السُّوْأَيَيْنِ: ﴿أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِۦٓ﴾: بقارعَةٍ مِن السَّماءِ ﴿أَوْ بِأَيْدِينَا﴾: أو بعذابٍ بأيدينَا وهوَ القَتلُ على الكُفرِ.

﴿فَتَرَبَّصُوٓا۟﴾ ما هو عاقِبَتُنا ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾ ما هو عاقِبَتُكُم.

قوله: «اللَّتينِ كلٌّ مِنهُما حُسنَى العَواقبِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فإنْ قيل: كيفَ يكونُ كلٌّ مِن شيئينِ أَحسنُ مِن جميعِ العَواقبِ، وفيه لزومٌ أَنْ يكونَ كلٌّ مِنهُما أحسنَ مِن الآخرِ.

قلنا: يجوزُ ذلك بحسبِ اختلافِ جهاتِ الحُسنِ[٢].

قوله: «إحدى السُّوْأَيَيْنِ»:

قال الطِّيبِيُّ: هذا هو المُناسبُ، كحُبْلَيَينِ[٣].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٦٧).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٧/ أ).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٦٨).

تنبيهٌ: السُّوأى نقيضُ الحُسنَى؛ لأنَّه في مُقابلَةِ الحُسنَيين، بخلافِ ما في بعضِ النُّسَخِ: «السُّوأين»[1].

(٥٣) - ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾.

﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ أمرٌ في مَعنى الخبرِ؛ أي: لن يُتقبَّلَ مِنْكُم نَفقاتُكُم أَنْفقتُمْ طَوْعًا أو كرهًا، وفائدَتُه: المبالغَةُ في تَساوِي الإِنفاقين في عَدمِ القَبولِ؛ كأَنَّهم أُمِرُوا بأَنْ يُمتَحَنُوا فيُنفقُوا ويَنظُروا هل يُتقبَّلُ مِنْهُم؟ وهو جوابُ قولِ جَدِّ بنِ قيسٍ: وأعينُكَ بمالي.

ونَفيُ التَّقبُّلِ يحتمِلُ أمرينِ: أن لا يُؤخذَ مِنْهُم، وأن لا يُثابوا عليهِ.

وقولُه: ﴿إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ تَعليلٌ له على سَبيلِ الاستئنافِ، وما بعدَهُ بيانٌ وتَقريرٌ له.

(٥٤) - ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾.

﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ﴾؛ أي: وما مَنعَهُم قَبولَ نَفقاتِهِم إلا كُفرُهُم.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿أن يُقْبَلَ﴾ بالياءِ[2]؛ لأنَّ تَأنيثَ النَّفقاتِ غيرُ حَقيقيٍّ.

وقُرِئَ: (يَقبَلَ) على أنَّ الفعلَ لله[3].

---

(١) انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٩٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٣) أي: (أن يَقْبَل منهم نفقاتِهم) ذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٥٣٧) عن السلمي، وابن =

﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ﴾: مُتثاقِلينَ.

﴿وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ لأنَّهُم لا يَرجون بهمَا ثوابًا ولا يخافونَ على تركهِمَا عِقابًا.

(٥٥) - ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾.

﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ﴾ فإنَّ ذلكَ استِدراجٌ ووَبالٌ لهم، كما قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بسببِ ما يُكابِدونَ لجَمْعِها وحِفظِها مِن المتاعبِ وما يرونَ فيها من الشَّدائدِ والمَصائبِ.

﴿وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ فيموتوا كافرينَ مُشتَغلينَ بالتَّمتُّعِ عَن النَّظرِ في العاقبةِ فيكون ذلك استِدراجًا لهم، وأصل الزُّهوق: الخروجُ بصُعوبةٍ.

(٥٦ - ٥٧) - ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ﴿٥٦﴾ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا۟ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾.

﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾: لَمِن جملةِ المسلمين ﴿وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ لكُفرِ قُلوبِهم ﴿وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾: يخافونَ مِنكُم أن تفعَلُوا بهم ما تفعلونَ بالمُشركينَ، فيُظهرونَ الإسلامَ تَقيَّةً.

= الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٢٦٧) عن الجحدري، قال: وقرأ أبو مجلز وأبو رجاء: (أن يَقبل) بالياء (نفقتَهم) بنصب التاء على التوحيد.

قلت: وقد جاء: (أن نَقْبَل منهم نفقتَهم) بالنون ونصب النفقة؛ كما في «المحرر الوجيز» (٣/ ٤٥)، و«البحر» (١١/ ٣٠٧). وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨): (أن تَقْبل منهم نفقاتهم) عن بعضهم، بالتاء في مطبوعه.

﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَئًا﴾: حصنًا يلجؤونَ إليه ﴿أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ﴾: غِيرَانًا ﴿أَوْ مُدَّخَلًا﴾: نفقًا يَنجَحِرُونَ فيه، مُفْتَعَلٌ مِن الدُّخولِ.

وقرأ يعقوبُ: ﴿مَدْخَلًا﴾ مِن دَخَلَ[1].

وقُرِئَ: (مُدْخَلًا)[2]؛ أي: مكانًا يُدخِلُونَ فيه أنفسَهُم، و: (مُتَدَخَّلًا)[3]، و: (مُنْدَخَلًا)[4] مِن تَدَخَّلَ وانْدَخَلَ.

﴿لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ﴾: لأقبلُوا نحوَه ﴿وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾: يُسرِعونَ إسراعًا لا يَردُّهُم شَيءٌ كالفَرَسِ الجَموحِ. وقرئ: (يَجْمِزُون)[5]، ومنهُ: الجَمَّازَةُ[6].

(٥٨ ـ ٥٩) ـ ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَـٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ﴾: يَعيبُكَ، وقرأ يعقوبُ: ﴿يَلْمُزُكَ﴾ بالضم[7].

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٥) عن مسلمة بن محارب، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨) عن عبد الله بن مسلم.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨)، و«الكشاف» (٣/ ٥٤٠)، عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٥) عن أبيٍّ رضي الله عنه. قال ابن جني: ومنفعل في هذا شاذ؛ لأن ثلاثيَّه غير متعد عندنا.

(٥) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٦)، و«الكشاف» (٣/ ٥٤١)، عن أنس رضي الله عنه.

(٦) الجَمّازة بالفتح: فرس عبد الله بن حَنتَم، وقيل: فرس أمية بن حَنتَم، وهو أكرم خيول العرب. انظر: «الحلبة في أسماء الخيل» للتاجي (ص: ٨١)، و«تاج العروس» (مادة: جمز).

(٧) انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩).

وابنُ كثيرٍ: (يُلامِزُكَ)[1].

﴿فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾: في قِسْمَتِها.

﴿فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ قيل: إنَّها نزَلَت في أبي الجوَّاظِ المنافقِ قال: ألا ترونَ إلى صاحبِكُم إنَّما يقسمُ صدقاتِكُم في رُعاةِ الغَنَمِ ويزعمُ أنَّه يعدِلُ؟!

وقيل: في ابنِ ذي الخُوَيصرَةِ رأسِ الخَوارجِ كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يقسمُ غنائمَ حنينٍ فاستعطفَ قلوبَ أهلِ مكَّةَ بتوفيرِ الغَنائمِ عليهِم، فقال: اعدِلْ يا رسولَ الله! فقال: «ويلكَ إنْ لم أَعْدِل فمَنْ يَعدِلُ؟»[2].

و﴿إِذَا﴾ للمُفاجأةِ نائبٌ مَنابَ الفاءِ الجزائيَّةِ.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾: ما أعطاهُم الرَّسولُ مِن الغَنيمَةِ أو الصَّدَقَةِ، وذكرُ الله للتَّعظيمِ والتَّنبيهِ على أنَّ ما فعلَهُ الرَّسولُ كان بأمرِهِ.

﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾: كفانا فضلُه ﴿سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ صدقَةً أو غَنيمَةً أُخرى ﴿وَرَسُولُهُۥٓ﴾ فيؤتينَا أكثرَ ممَّا آتانا ﴿إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾ في أَنْ يُغنِيَنا مِن فَضلِه.

والآيةُ بأَسرِها في حيِّزِ الشَّرطِ، والجوابُ مَحذوفٌ تَقديرُه: لكانَ خيرًا لهم.

قوله: «قيل: إنَّها نَزَلت في ابنِ الجوَّاظِ[3] المنافقِ قال: ألا ترونَ إلى

---

(١) رواها حماد بن سلمة عن ابن كثير، والمشهور عنه كقراءة الجمهور. انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥).

(٢) رواه البخاري (٣٦١٠) و(٦١٦٣) و(٦٩٣٣)، ومسلم (١٠٦٤/ ١٤٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) كذا في النسخ الخطية، وفي «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ٣١٥)، وذكره مقاتل في «تفسيره» (٢/ ١٧٥) باسم أبو الخواص، ووردت تسمية الرجل أبو الجواظ في «تفسير الثعلبي» و«أسباب النزول». وانظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (٤/ ٣٣٥).

صاحِبِكُم إنَّما يقسمُ صَدقاتِكُم في رُعاءِ الغَنَمِ ويزعمُ أنَّه يعدِلُ؟!»:

قال الشَّيخُ وليُّ الدِّينِ العِراقيُّ: لم أَقِفْ عليه(١).

قوله: «وقيل: في ابنِ ذي الخُويصِرَةِ رأسِ الخَوارجِ كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يقسمُ غنائمَ حُنَينٍ...» الحديث.

أخرجَه البُخارِيُّ ومُسلِمٌ من حديثِ أبي سعيدٍ نحوه، وعندَ مسلمٍ: «ذي الخُويصرة»(٢)، قالَ الحُفَّاظ: اسمُه حُرقوصٌ(٣).

(٦٠) ـ ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾.

ثمَّ بيَّنَ مَصارِفَ الصَّدقاتِ تَصويبًا وتَحقيقًا لِمَا فعلَهُ الرَّسولُ عليهِ السَّلامُ فقال:

﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾؛ أي: الزَّكَواتُ لهؤلاءِ المَعدودينَ دونَ غيرِهِم، وهو دَليلٌ على أنَّ المرادَ باللَّمزِ لَمْزُهُم في قَسْمِ الزَّكَواتِ دونَ الغنائمِ.

والفَقيرُ: مَن لا مالَ له ولا كَسبَ يقَعُ مَوقِعًا من حاجَتِه، مِن الفَقَارِ كأنَّه أُصيبَ فَقارُهُ.

---

(١) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٧٦): لم أجده. وانظر: «تفسير مقاتل» (٢/ ١٧٥)، و«تفسير الثعلبي» (١٣/ ٤١٨)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٤٩) كلاهما عن الكلبي.

(٢) رواه البخاري (٦٩٣٣)، ومسلم (١٠٦٤).

(٣) ممن ذكر ذلك ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٤٤).

والمسكينُ: مَن له مَالٌ أو كَسْبٌ لا يكفيهِ، مِن السُّكونِ كأنَّ العجزَ أسكنَهُ، ويدلُّ عليه قولُه تَعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩] وأنَّه عليهِ السَّلامُ سأَلَ المسكنةَ وتعوَّذَ من الفَقرِ.

وقيل: بالعكسِ، لقولِه: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٦].

﴿وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾: السَّاعينَ في تحصيلِها وجَمعِها.

﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾: قومٌ أَسلَمُوا ونِيَّتُهُم ضَعيفَةٌ فيه فيستألِفُ قُلوبَهُم، أو أشرافٌ يَترقَّبُ بإعطائِهم ومُراعاتِهم إسلامَ نُظَرائِهم، وقد أَعْطَى رَسولُ اللهِ عُيينةَ بنَ حصنٍ والأقرعَ بنَ حابسٍ والعَبَّاسَ بنَ مِرداسٍ لذلك.

وقيل: أشرافٌ يُستَأْلَفُونَ على أن يُسلِمُوا فإنَّه عليهِ السَّلامُ كان يُعطيهِم مِن خُمسِ الخمسِ، والأصحُّ أنَّه كانَ يُعطيهِم مِن خُمُسِ الخُمس الذي كان خاصَّ مالِه، وقد عُدَّ مِنْهُم مَن يُؤلِّفُ قلبَهُ بشيءٍ مِنها على قتالِ الكُفَّارِ ومانعي الزَّكاةِ.

وقيل: كانَ سهمُ المؤلَّفَةِ لتكثيرِ سَوادِ الإسلامِ فلمَّا أعزَّهُ اللهُ وأكثرَ أهلَهُ سقَط.

﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ وللصَّرفِ في فكِّ الرِّقابِ بأن يعاونَ المكاتَبَ بشيءٍ مِنْها على أداءِ النُّجومِ.

وقيل: بأَنْ تُبتاعَ الرِّقابُ فتُعتقَ، وبه قالَ مالِكٌ وأحمَدُ، أو بأن يُفدَى الأُسارَى، والعدولُ عَن اللامِ إلى (في) للدلالةِ على أنَّ الاستحقاقَ للجِهةِ لا للرقابِ، وقيل: للإيذانِ بأنَّهم أحَقُّ بها.

﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾: المَديونينَ لأَنفُسِهِم في غيرِ مَعصيَةٍ إذا لم يَكُن لَهُم وَفاءٌ، أو لإصلاحِ ذاتِ بينٍ وإن كانوا أغنِيَاءَ؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ: «لا تحلُّ الصَّدَقَةُ لغنيٍّ إلا لخمسَةٍ: لغازٍ في سَبيلِ اللهِ، أو لغارمٍ، أو رجلٍ اشتراهَا بمالِه، أو رجلٍ لهُ جارٌ مِسكينٌ فتُصُدِّقَ على المسكينِ فأهدَى المسكينُ للغنيِّ، أو لعاملٍ عليهَا».

﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: وللصَّرفِ في الجهادِ بالإنفاقِ على المتطوِّعةِ وابتياعِ الكُراعِ والسِّلاحِ.

وقيل: وفي بناءِ القَناطرِ والمصانعِ.

﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾: المسافرِ المُنقطعِ عَن مالِه.

﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ لِمَا دلَّ عليهِ الآيةُ؛ أي: فرضَ لهم الصَّدقاتِ فريضَةً، أو حالٌ مِن الضَّميرِ المُستكنِّ في ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[1] على: تلك فَريضَةٌ.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ يضَعُ الأشياءَ في مَواضِعِها، وظاهرُ الآيةِ يَقتَضِي تخصيصَ استِحقاقِ الزكاةِ بالأصنافِ الثَّمانيَةِ، ووجوبَ الصَّرفِ إلى كلِّ صنفٍ وجدَ مِنْهُم، ومراعاةَ التَّسويَةِ بينَهُم قضيةً للاشتراكِ[2]، وإليه ذهبَ الشَّافعيُّ، وعَن عُمَرَ وحُذيفةَ وابنِ عباسٍ وغيرِهم مِن الصَّحابَةِ والتَّابعينَ جوازُ صرفِها إلى صنفٍ واحدٍ[3].

وبه قالَ الأئمَّةُ الثَّلاثَةُ، واختارَهُ بعضُ أَصحابِنا، وبه كان يُفتي شَيخِي ووالدِي رحمَه اللهُ: على أنَّ الآيَةَ بيانُ أنَّ الصَّدقةَ لا تخرجُ مِنْهُم لا إيجابُ قَسْمِها عليهِم.

---

(١) نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٤٤٦)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٣). قال الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٥٧): ولا أعلمه قرئ به.
وقال الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٤٤٤): والرفع في (فريضة) جائز لو قرئ به.

(٢) قوله: «قضية للاشتراك»؛ أي: لاقتضاء الاشتراك ذلك الصرف وتلك التسوية؛ إذ الأصناف المذكورة مشتركون في الاستحقاق بناء على أن لام ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ للاستحقاق: انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٢٦٣).

(٣) رواه عنهم الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٣١ ـ ٥٣٤).

قوله: «وأنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ سألَ المَسكنَةَ وتعوَّذَ من الفقرِ»:

الأوَّلُ: رواهُ التِّرمذِيُّ مِن حَديثِ أنسٍ أنَّه ﷺ قال: «اللهمَّ أحيِني مِسكينًا وأَمِتْني مِسكينًا واحشُرْني في زُمرَةِ المَساكين»[(١)]، وأخرجَه أيضًا ابنُ ماجَه والحاكمُ وصحَّحه من حديثِ أبي سَعيدٍ[(٢)].

والثَّاني: رواهُ أبو داودَ مِن حَديثِ أبي بَكرةَ: أنَّه ﷺ كان يَدعُو: «اللهمَّ إني أعوذُ بك مِن الكُفرِ والفَقرِ»[(٣)].

---

(١) رواه الترمذي (٢٣٥٢)، وقال: «حديث غريب»، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ٤٩٩): «وفي إسناده ضعف، وفي متنه نكارة».

(٢) رواه ابن ماجه (٤١٢٦)، قالَ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ٤٩٩): «حديث ضعيف لا يثبت من جهة إسناده؛ لأن فيه يزيد بن سنان أبا فروة الرهاوي، وهو ضعيف جدًّا». ورواه الحاكم في «المستدرك» (٧٩١١)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. قالَ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤١): «رواه الترمذي من حديث أنس أتم منه أيضًا واستغربه وإسناده ضعيف، وفي الباب عن أبي سعيد رواه ابن ماجه وفي إسناده ضعف أيضًا، وله طريق أخرى في المستدرك من حديث عطاء عنه، وطوله البيهقي، ورواه البيهقي من حديث عبادة بن الصامت».

ثم قال: «تنبيه: أسرف ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في الموضوعات، وكأنه أقدم عليه لما رآه مبايناً للحال التي مات عليها النبي ﷺ؛ لأنه كان مكفياً، وقال البيهقي: ووجهه عندي أنه لم يسأل حال المسكنة التي يرجع معناها إلى القلة، وإنما سأل المسكنة التي يرجع معناها إلى الإخبات والتواضع... ما نقل «الفقر فخري وبه أفتخر»... سئل عنه الحافظ ابن تيمية فقال: إنه كذب لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المروية، وجزم الصغاني بأنه موضوع».

(٣) رواه أبو داود (٥٠٩٠)، ورواه النسائي (٥٤٦٥). وروى تعوذه ﷺ من الفقر البخاري (٦٣٧٥)، ومسلم (٥٨٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها. وأبو داود (١٥٤٤)، والنسائي (٥٤٦٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قوله: «لا تحلُّ الصَّدقَةُ لغنيٍّ إلا لخمسةٍ...» الحديث.

أخرجَه أبو داودَ وابنُ ماجَه مِن حَديثِ أبي سعيدٍ[1].

قوله: «فظاهرُ الآيةِ يَقتَضِي...» إلى آخره.

قال الإمامُ: لا دلالةَ في الآيةِ على قولِ الشَّافعيِّ رضيَ اللهُ عنه في أنَّه لا بُدَّ مِن صَرفِها إلى الأصنافِ؛ لأنَّه تعالى جعلَ جُملةَ الصَّدقاتِ لهؤلاءِ الأَصنافِ، فأمَّا أنَّ صدقةَ زيدٍ بعينِها يُوجبُ تَوزيعها على الأَصنافِ كلِّها فلا، كما أنَّ قولَه تَعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ الآية توجِبُ قسمَ الخمسِ على الطَّوائفِ مِن غيرِ تَوزيعٍ بالاتِّفاقِ[2].

قال الطِّيبيُّ: يَعني: لم يَقُل أحَدٌ: إنَّ كلَّ شَيءٍ يغنمُ بعينِه يجبُ تَفريقُ ذلك الشَّيءِ على الطَّوائفِ كلِّها، وأيضًا أنَّ الحُكمَ الثَّابتَ في مَجموعٍ لا يُوجِبُ ثبوتَه في كلِّ جزءٍ مِن أَجزائِه[3].

(٦١) - ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾ يسمَعُ كلَّ ما يُقالُ له ويصدِّقُه، سُمِّيَ بالجارحَةِ للمُبالغَةِ كأنَّه مِن فَرطِ استِماعِه صارَ جُملَتُه آلةَ السَّماعِ؛ كما سُمِّيَ الجاسوسُ عَينًا لذلك، أو اشتُقَّ لَه (فُعُلٌ) مِن أَذِنَ أَذَنًا: إذا استمعَ[4]؛ كأُنُفٍ وشُلُلٍ.

---

(١) رواه بمعناه أبو داود (١٦٣٦)، وابن ماجه (١٨٤١)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (١٤٨٠)، وصححه، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) انظر: «التفسير الكبير» (١٦/ ٨٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٨٠).

(٤) قوله: «أو اشتق له فعل من أَذِنَ أَذَناً» عطف على «سُمِّيَ»، يعني: اشتُقَّ للنبيِّ وصفٌ بوزن «فُعُل» من مصدر أَذِنَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٠٣).

رُوِيَ أنَّهم قالُوا: مُحمَّدٌ أُذُنٌ سامِعَةٌ نقولُ ما شِئنَا ثمَّ نأتيهِ فيُصدِّقُنَا بما نقولُ[١].

﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ تصديقٌ لهم بأنَّه أذنٌ ولكنْ لا على الوجهِ الذي ذَمُّوا بهِ، بَل مِن حيثُ إنَّه يسمَعُ الخيرَ ويقبَلُهُ، ثمَّ فسَّرَ ذلكَ بقولِه: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ يصدِّقُ به لِمَا قامَ عِندَهُ مِن الأدلَّةِ ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾: ويُصدِّقُهُم لِمَا عَلِمَ مِن خُلوصِهِم، واللامُ مَزِيدَةٌ للتَّفرِقَةِ بينَ إيمانِ التَّصديقِ ـ فإنَّه بمَعنى التَّسليمِ ـ وإيمانِ الأمانِ.

﴿وَرَحْمَةٌ﴾؛ أي: وهو رحمَةٌ ﴿لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ﴾: لِمَن أظهَرَ الإيمانَ، حيثُ يقبَلُه ولا يكشِفُ سِرَّهُ، وفيه تنبيهٌ على أنَّه ليسَ يقبَلُ قولَكُم جَهْلًا بحالِكُم بَلْ رِفْقًا بكُم وَترحُّمًا عليكُم.

وقرأَ حمزَةُ ﴿ورَحمةٍ﴾ بالجرِّ[٢] عطفًا على ﴿خَيْرٍ﴾.

وقرئ بالنصبِ[٣] على أنَّها عِلَّةٌ فعلٍ دلَّ عليه ﴿أُذُنُ خَيْرٍ﴾؛ أي: يأذَنُ لَكُم رحمَةً.

وقرأَ نافِعٌ ﴿أُذْن﴾ بالتَّخفيفِ فيهما[٤].

وقرئ: (أذنٌ خيرٌ)[٥] على أنَّ (خيرٌ) صِفَةٌ له أو خبرٌ ثانٍ.

﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بإيذائِه.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٣٧) عن مجاهد.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٣) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٣)، و«الكشاف» (٣/ ٥٤٦)، عن ابن أبي عبلة.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥)، و«التيسير» (ص: ٩٩).

(٥) نسبت لجمع منهم علي رضي الله عنه والحسن والسلمي وقتادة وابن أبي إسحاق وأشهب العقيلي والأعشى والبرجمي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩)، و«تفسير الثعلبي» (١٣/ ٤٥٣)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٣)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٥٣)، و«البحر المحيط» (١١/ ٣٣٤).

قوله: «تَصديقٌ لهم بأَنَّه أذنٌ، ولكنْ لا على الوَجهِ الذي ذُمُّوا به»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: أنَّه مِن بابِ القَوْلِ بالموجبِ[1].

قوله: «وقُرِئَ: أُذنٌ خيرٌ»؛ أي: بتَنوينِهما ورَفعِهما.

قوله: «على أنَّ (خيرٌ) صفةٌ له»:

قال أبو البَقاءِ: فهي بمَعنى أَفْعل؛ أي: أُذُنٌ أكثرُ خيرٍ لَكُم[2].

(٦٢ ـ ٦٣) ـ ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَا ذَٰلِكَ ٱلْخِزْىُ ٱلْعَظِيمُ﴾.

﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ﴾ على مَعاذيرِهم فيمَا قالوا أو تخلَّفُوا[3] ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾: لتَرْضَوا عَنْهُم والخطابُ للمُؤمنينَ ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾: أحقُّ بالإرضاءِ بالطَّاعةِ[4] والوفاقِ، وتوحيدُ الضَّميرِ لتَلازُمِ الرِّضاءَيْنِ، أو لأنَّ الكَلامَ في إيذاءِ الرَّسُولِ وارتضائِهِ، أو لأنَّ التَّقديرَ: واللهُ أَحَقُّ أَنْ يُرضوهُ والرَّسولُ كذلك.

﴿إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ صِدقًا.

﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ﴾: أنَّ الشأْنَ، وقرئَ بالتَّاءِ[5].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٨٧).

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٤٨)، وفيه: «أكثر خيراً» بتنوين النصب.

(٣) في (ت): «وتخلفوا».

(٤) في (ت): «أحق بإرضاء الطاعة».

(٥) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٤٥٦)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٣)، ونسبها: للأصمعي عن نافع، وأبي حَاتِمٍ عن المفضل، والبربري عن الحسن.

﴿مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾: يُشاقِق، مُفاعَلةٌ[١] مِن الحدِّ ﴿فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ على حذفِ الخبرِ؛ أي: فحقٌّ أنَّ له، أو على تكريرِ (أنَّ) للتَّأكيدِ، ويحتمِلُ أن يكونَ مَعطوفًا على ﴿أَنَّهُۥ﴾، ويكونَ الجَوابُ مَحذوفًا تقديرُهُ: مَن يُحادِدِ اللهَ ورَسولَهُ يَهلِكْ.

وقُرِئَ: (فإنَّ) بالكَسرِ[٢].

﴿ذَٰلِكَ ٱلۡخِزۡيُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ يعني: الإهلاكُ الدَّائمُ.

قوله: «والرَّسولُ كذلك»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: إشارةٌ إلى أنَّ المذكورَ خبرُ[٣] الأوَّلِ؛ لأنَّه[٤] المتبوعُ المُستقلُّ، وفي كلامِ سيبويهِ أنَّه للثَّاني؛ لكونِه أقربَ معَ السَّلامةِ مِن الفَصلِ بينَ المُبتدَأِ والخَبرِ[٥].

قوله: «على حذفِ الخَبرِ؛ أي: فحقٌّ أنَّ له»:

قال أبو حيَّانَ: لأنَّ الفاءَ جوابُ الشَّرطِ فتقتَضِي جملَةً، و﴿أَنَّ لَهُۥ﴾ مفرد في مَوضعِ رفعٍ على الابتداءِ.

---

(١) في (أ) و(خ): «يفاعل».

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٥٤) عن ابن أبي عبلة.

(٣) في (ز): «خير»، وفي (س): «بخير»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٤) في (س): «لأنه هو».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٧/ ب).

قال: وقُدِّرَ بالخبرِ مُقدَّمًا نكرةً[١]؛ لأنَّ (أنَّ) لابتدائِها متقدِّمةٌ على الخبرِ[٢].

قوله: «أو عَلى تَكريرِ (أَنَّ) للتَّأكيدِ»:

قال صاحبُ «التقريب»: فيه نظرٌ؛ إذ يلزَمُ الفصلُ بين المؤكِّدِ والمؤكَّدِ بجملَةِ الشَّرطِ وإيقاعِ أَجنَبِيٍّ بين فاءِ الجزاءِ وما في حيِّزِه، ويشكُلُ أيضًا نصبُ ﴿نَارَ جَهَنَّمَ﴾[٣].

وأجاب الطِّيبيُّ: بأنَّ مثلَ هذا التَّأكيدِ مُقحمٌ بين الكلامِ، فلا يكونُ أَجنَبِيًّا... إنما كُرِّرَت تَوكيدًا... وأمَّا نَصبُ (النَّارِ) فليس بمُشكلٍ؛ لأنَّها ليسَتْ بزائدةٍ حتَّى لا تعملَ.

قال: وفيه بحثٌ[٤].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ليسَ هذا مِن التَّأكيدِ الاصطلاحِيِّ، وفي مثلِهِ لا بأسَ بالفَصلِ سِيَّما بما يكونُ مِن مُتعلِّقاتِه.

ثمَّ إنَّ هذا المكرَّرَ لَمَّا كان محضَ مقحمٍ وإعادةٍ، كان وجودُه بمنزلةِ العدمِ، فجازَ الفصلُ به بين فاءِ الجَزاءِ وما بعدَها، ومع هذا لا يَخلُو عَن ضَعفٍ.

وأما إشكالُ نصبِ ﴿نَارَ جَهَنَّمَ﴾ فالحقُّ أَنَّه قَوِيٌّ؛ لأنَّ (أنَّ) لَمَّا كانَ تكراراً للأَوَّلِ لم يَقتَضِ إلَّا ما اقتِضاه، ولم يَعملُ إلا فيما عمل فيه من غير أن ينفرد بعمل .

---

(١) في «البحر المحيط»: «قدَّره الزمخشري مُقدَّمًا نكرةً»، وانظر: «الكشاف» (٣/ ٥٤٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠).

(٣) نقله الطيبي. انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٩١).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٩١ ـ ٢٩٢).

قال: وبالجملَةِ فجعلُ (أنَّ) الثانيةَ تكريرًا للأوْلى مع أنَّ لها مَنصوبًا غيرَ مَنصوبِها ومَرفوعًا غيرَ مَرفوعِها ليسَ مِن قاعدَةِ التَّكريرِ لبعدِ العَهدِ، والمُجوِّزُ مكابِرٌ معانِدٌ لا يَنبَغِي أن يُصغَى إليه[1].

قوله: «ويحتملُ أن يكونَ معطوفًا...» إلى آخرِه.

قال أبو حيَّانَ: هذا لا يَصِحُّ؛ لأنَّهم نَصُّوا على أن حذفَ الجوابِ إنَّما يكونُ إذا كانَ فعلُ الشَّرطِ ماضِيًا أو مضارِعًا مَجزومًا بـ(لم)، وهنا ليسَ كذلك[2].

(٦٤ ـ ٦٥) ـ ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾.

﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ﴾: على المؤمنينَ ﴿سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ وتهتكُ عليهِمْ أستارَهُم، ويَجوزُ أَنْ تكونَ الضَّمائرُ للمُنافقينَ، فإنَّ النَّازلَ فيهِم كالنَّازلِ عَلَيهِم مِن حيثُ إنَّهُ مَقروءٌ ومُحتَجٌّ به عليهِم، وذلك يدلُّ على تردُّدِهِم أيضًا في كُفرِهِم، وأنَّهُم لم يَكونوا على بتٍّ في أَمْرِ الرَّسولِ بشَيءٍ.

وقيل: إنَّه خبرٌ في مَعنى الأَمرِ.

وقيل: كانُوا يقولونَه فيما بينَهُم استهزاءً؛ لقولِه: ﴿قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ﴾: مُبرِزٌ أو مُظْهِرٌ ﴿مَّا تَحْذَرُونَ﴾؛ أي: ما تحذرونَهُ مِن إنزالِ السُّورَةِ فيكُم، أو ما تحذرونَ إظهارَهُ مِن مَساويكُم.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٨/ أ).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٣٣٩).

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾ رُوِيَ أنَّ ركبَ المنافقينَ مَرُّوا على رَسولِ اللهِ في غزوةِ تَبوكَ فقالوا: انظُرُوا إلى هذا الرَّجُلِ يريدُ أَنْ يفتحَ قُصورَ الشَّامِ وحُصونَهُ! هيهاتَ هيهاتَ، فأخبرَ اللهُ به نبيَّهُ، فدَعاهُم فقال: «قلتُم كذا وكذا» فقالوا: لا واللهِ ما كُنَّا في شَيءٍ مِن أَمرِكَ وأمرِ[1] أصحابِكَ، ولكِنْ كُنَّا في شيءٍ مما يخوضُ فيه الرَّكبُ ليقصِّرَ بعضُنا على بعضٍ السَّفرَ.

﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ توبيخًا على استهزائِهم بمن لا يَصِحُّ الاستهزاءُ به، وإلزامًا للحُجَّةِ عليهم، ولا تَعْبأْ باعتذارِهم الكاذبِ[2].

قوله: «رُوِيَ أنَّ ركبَ المُنافقينَ مَرُّوا على رسولِ اللهِ ﷺ..» الحديث.

أخرجَه ابنُ جَريرٍ عن قتادةَ[3].

(٦٦) ـ ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴾.

﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ ﴾: لا تشتَغِلُوا باعتِذاراتِكُم فإنَّها مَعلومَةُ الكَذِبِ ﴿قَدْ كَفَرْتُم﴾: قد أظهَرْتُم الكُفرَ بإيذاءِ الرَّسولِ والطَّعنِ فيه ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾: بعد إظهارِكُم الإيمانَ.

(١) في (ت): «أو أمر».

(٢) قوله: «ولا تعبأ» بالخطاب للنبي ﷺ والجزم بـ «لا» الناهية، وهو معطوف على ﴿قُلْ﴾؛ إذ الأمر بالقول المذكور يستلزم النهي عن الاعتناء باعتذارهم الكاذب. انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٢٧٣)، و«حاشية الشهاب» (٤/ ٣٤١).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «تفسيره» (١١٠٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٣٠)، عن قتادة. وعزاه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٠) لزيد بن أسلم ومحمد بن كعب.

﴿إن يُعْفَ عن طائفةٍ مِنْكُم﴾ لتَوْبَتِهم وإخلاصِهم، أو: لتَجنُّبِهم عن الإيذاءِ والاستِهزاءِ ﴿تُعذَّبْ طائفةٌ بأنهم كانوا مجرمين﴾: مُصرِّينَ على النِّفاقِ، أو: مُقْدِمينَ على الإيذاءِ والاستهزاءِ.

وقرأ عاصِمٌ بالنُّونِ فيهما[1]، وقُرِئَ باليَاءِ وبناءِ الفاعلِ فيهما[2]، وهو الله.

و: (إن تُعْفَ) بالتَّاءِ والبناءِ على المفعولِ[3] ذهابًا إلى المعنى؛ كأنَّه قال: إنْ تُرحَمْ طَائِفَةٌ.

(٦٧ ـ ٦٨) ـ ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۗ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٦٧﴾ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ هِىَ حَسْبُهُمْۚ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾.

﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾؛ أي: مُتشابهةٌ في النِّفاقِ والبُعدِ عَن الإيمانِ كأَبعاضِ الشَّيءِ الواحدِ.

وقيل: إنَّه تَكذيبُهُم في حَلِفِهم باللهِ إنَّهُم لَمِنكُمْ، وتَقريرٌ لقولِه: ﴿وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ وما بعدَه كالدَّليلِ عليهِ فإنَّه يدلُّ على مُضادَّةِ حالِهم لحالِ المُؤمنينَ، وهو قولُه:

﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ﴾: بالكُفرِ والمَعاصِي ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ﴾: عن الإيمانِ والطَّاعةِ ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ عن المبارِّ، وقبضُ اليَدِ كِنايَةٌ عَن الشُّحِّ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٦)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٢) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٢٦) عن الجحدري.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٩٨)، عن مجاهد. زاد ابن جني في هذه القراءة: (تُعذَّبْ طائفةٌ).

﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ﴾: أغفلُوا ذكرَ اللهِ وترَكُوا طاعتَهُ ﴿فَنَسِيَهُمْ﴾ فتركَهُمْ مِن لُطْفِهِ وفَضلِهِ.

﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾: الكامِلُونَ في التَّمرُّدِ والفُسوقِ عَن دائرةِ الخَيرِ.

﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾: مقدَّرِينَ الخلودَ[1].

﴿هِىَ حَسْبُهُمْ﴾ عقابًا وجَزاءً، وفيه دَليلٌ على عظمِ عَذابِها[2].

﴿وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾: أبعدَهُم مِن رَحمتِه وأهانَهُم ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ لا ينقطِعُ، والمرادُ به: ما وُعدوهُ أو ما يقاسُونه مِن تَعبِ النِّفاقِ.

قوله: «﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أغفلُوا ذكرَ اللهِ...» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: جَعلَ النِّسيانَ في الجُملَتينِ مجازًا؛ لاستحالةِ حَقيقتِه على اللهِ، وامتناعِ المُؤاخذَةِ على نِسيانِ البَشرِ[3].

قوله: «الكاملونَ»:

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أن اللامَ في ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ للجنسِ، فدلَّ على كمالِ هذا المَعنى فيهِم، نَظيرُه: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [التوبة: ٨٨][4].

---

(١) قوله: «مقدرين الخلود»؛ أي: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ حال مقدرة لأن الخلود غير مقارن للوعد، فهو نظير قولك: مررت برجل معه صقر يصيد به غداً.

(٢) في (ت): «عقابها».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٨/ أ).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٩٧).

(٦٩) - ﴿كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَاسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ الْخَٰسِرُونَ ﴾.

﴿كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾؛ أي: أنتُم مثلُ الذينَ، أو: فعلْتُم مثلَ فِعْلِ الذينَ مِن قبلِكُم.

﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا﴾ بيانٌ لتَشبيهِهِمْ بهِمْ، وتَمثيلُ حالِهم بحَالِهم.

﴿فَاسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ﴾: نَصيبِهم مِن مَلاذِّ الدُّنيَا، واشتقاقُهُ مِن الخلقِ بمَعنى التَّقديرِ، فإنَّه ما قُدِّرَ لصاحبِهِ.

﴿فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ﴾ ذمَّ الأوَّلِينَ باستِمْتَاعِهِم بحظوظِهم المُخْدَجَةِ مِن الشَّهواتِ الفانيَةِ، والتِهائهم بها عن النَّظرِ في العاقبَةِ والسَّعيِ في تَحصيلِ اللذائذِ الحقيقيَّةِ تَمهيدًا لذمِّ المُخاطَبينَ بمُشابَهَتِهِم واقتفاءِ أثرِهِم.

﴿وَخُضْتُمْ﴾: ودَخَلْتُم في الباطلِ ﴿كَالَّذِي خَاضُوٓاْ﴾: كالذينَ خاضُوا، أو: كالفَوْجِ الذي خاضوا، أو: كالخوضِ الذي خاضُوهُ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ لم يَستَحِقُّوا عليها ثوابًا في الدَّارينِ ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ الْخَٰسِرُونَ﴾ الذين خَسِرُوا[1] الدُّنيا والآخرَةَ.

---

(١) بعدها في (ت): «في».

(٧٠) ـ ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾.

﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ ﴾ أُغرِقُوا بالطُّوفانِ.

﴿وَعَادٍ ﴾ أُهلِكُوا بالرِّيحِ ﴿وَثَمُودَ ﴾ أُهلِكوا بالرَّجفَةِ.

﴿وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ أُهلِكَ نمروذُ ببعوضٍ، وأُهلِكَ أصحابُه.

﴿وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ ﴾: وأهلِ مدينَ، وهُم قومُ شُعيبٍ أُهْلِكُوا بالنَّارِ يومَ الظُّلَّةِ.

﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتِ ﴾: قرياتِ قومِ لوطٍ، ائْتَفَكَت بهم؛ أي: انقلَبَتْ بِهِمْ فصارَ عالِيْها سافلَها، وأُمطِرُوا حجارةً مِن سِجِّيلٍ.

وقيل: قرياتُ المُكذِّبينَ المُتمرِّدينَ، وائتفاكُهُنَّ: انقلابُ أحوالِهِنَّ مِن الخيرِ إلى الشرِّ.

﴿أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم ﴾ يعني: الكلَّ ﴿بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾؛ أي: لم يَكُن مِن عادَتِه ما يشابِهُ ظلمَ النَّاسِ كالعُقوبَةِ بلا جُرْمٍ.

﴿وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ حيثُ عَرَّضوها للعِقابِ بالكُفرِ والتَّكذيبِ.

قوله: «وائتفاكُهُنَّ بانقلابِ[1] أحوالِهِنَّ مِن الخيرِ إلى الشَّرِّ»:

قال الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ: لأنَّ حَقيقتَهُ ـ وهو أن يُجعَلَ الشَّيءُ عاليَه سافِلَه ـ إنَّما وُجِدَت في مَدائنِ قومِ لُوطٍ لا في قرياتِ قومِ نوحٍ وهودٍ وصَالحٍ[2].

---

(١) كذا في النسخ الخطية، وله وجه، لكن في «الكشاف» و«تفسير البيضاوي» و«حاشية التفتازاني» و«البحر المحيط» و«فتوح الغيب»: «وائتفاكهن انقلابُ».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٨/ أ).

(٧١) ـ ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ في مُقابلَةِ قولِه: ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾.

﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ في سائرِ الأمورِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ لا محالةَ، فإنَّ السِّينَ مُؤكِّدَةٌ للوُقوعِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾: غالبٌ على كلِّ شيءٍ لا يَمتَنِعُ عليهِ ما يُريدُه ﴿حَكِيمٌ﴾ يضَعُ الأَشياءَ مَواضِعَهَا.

قوله: «في مُقابلَةِ قَولِه: ﴿والمنافقون﴾»:

قال الطِّيبيُّ: فيكونُ قَولُه: ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ في مُقابلَةِ ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ المعبَّرِ به عَن البُخلِ، ﴿وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ﴾ في مُقابلَةِ ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ﴾، والوعدُ في مُقابلَةِ الوَعيدِ[١].

قوله: «﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ لا محالةَ، فإنَّ السِّينَ مُؤكِّدةٌ للوُقوعِ»:

قال الشَّيخُ جمالُ الدِّينِ بنُ هشامٍ في «مغني اللبيب»: قالَ الزَّمخشريُّ في ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾: «السِّينُ مُفيدةٌ وجودَ الرَّحمَةِ لا محالةَ، فهي مؤكِّدةٌ للوَعدِ»[٢].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٠٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٥٥).

واعترضَهُ بعضُ الفُضلاءِ بأنَّ وُجودَ الرَّحمةِ مُستفادٌ مِن الفعلِ لا مِن السِّينِ، وبأنَّ الوجوبَ المُشارَ إليه بقولِه: «لا محالة» لا إشعارَ للسِّينِ به.

وأجيب: بأنَّ السِّينَ مَوضوعَةٌ للدلالَةِ على الوقوعِ مع التَّأخُّر، فإذا كانَ المَقامُ ليسَ مَقامَ تَأخيرٍ لكونِه بِشارةً تَمحَّضَت لإفادَةِ الوُقوعِ، وبتحقيق[1] الوُقوعِ يَصِلُ إلى درجةِ الوُجوبِ[2].

(٧٢) ـ ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾.

﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً﴾: تستطيبُها النَّفسُ، أو: يَطيبُ فيها العَيشُ، وفي الحَديثِ: أَنَّها قُصُورٌ مِن اللؤلؤِ والزَّبرجَدِ والياقوتِ الأحمَرِ.

﴿فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾: إقامةٍ وخُلودٍ، وعنهُ عليهِ السَّلامُ: «عدنٌ دارُ اللهِ التي لم ترَهَا عينٌ ولم تخطُر على قلبِ بشرٍ، لا يَسكنُهَا غيرُ ثلاثةٍ: النَّبيُّونِ والصِّدِّيقونَ والشُّهداءُ، يقولُ اللهُ تعالى: طُوبى لِمَن دخلَكِ».

ومَرجِعُ العَطفِ فيها يحتمِلُ أَنْ يكونَ إلى تَعدُّدِ المَوعودِ لكلِّ واحدٍ، أو للجَميعِ على سَبيلِ التَّوزيعِ، أو إلى تَغايُرِ وَصفِه، وكأَنَّه وصفَهُ أولًا بأَنَّه مِن جنسِ ما هُو أَبْهَى الأَماكنِ التي يَعرِفُونَها لتَميلَ إليهِ طِباعُهُم أَوَّلَ ما يقرعُ أسماعَهُم، ثمَّ وَصفَهُ بأَنَّه

---

(١) في «مغني اللبيب»: «وبتحقق».

(٢) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٨٧٠).

مَحفـوفٌ بطيـبِ العَيـشِ مُعـرًّى عَن شَـوائبِ الكُـدُوراتِ التـي لا تَخْلُو عَن شـيءٍ مِنْهـا أَماكـنُ الدُّنيَا وفيها ما تَشـتَهِيه الأَنفُـسُ وتَلَذُّ الأعيُـنُ، ثمَّ وصفَهُ بأَنَّـه دارُ إقامَةٍ وثبـاتٍ فـي جِـوارِ العِلِّيِّينَ لا يَعتريهِـم فيهَا فنـاءٌ ولا تَغيُّرٌ، ثـمَّ وَعدَهُم بمَا هـو أَكبَرُ مِن ذلـك فقال:

﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ لأنَّه المبدَأُ لكلِّ سَعادةٍ وكرامَةٍ والمؤدِّي إلى نَيلِ الوُصولِ والفَوزِ باللقاءِ.

وعنه عليه السَّلامُ: «إنَّ اللهَ تَعالى يَقولُ لأهلِ الجنَّةِ: هَلْ رَضِيتُم؟ فيقولون: ومَا لَنا لا نَرْضى وقد أَعْطَيْتَنا ما لَمْ تُعطِ أَحدًا مِن خَلقِك، فيقولُ تَعالى: أنا أُعطيكُم أفضَلَ مِن ذلك، قالوا: وأيُّ شَيءٍ أفضَلُ مِن ذلك؟ قال: أحلُّ عليكُمْ رِضْوانِي فلا أسخَطُ عليكُم أبدًا».

﴿ذَٰلِكَ﴾، أي: الرِّضوانُ، أو جميعُ ما تقدَّم ﴿هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ الذي تُستَحْقَرُ دونَه الدُّنيَا وما فيهَا.

قوله: «وفي الحديثِ: أنَّها قصورٌ من اللؤلؤِ والزَّبرجدِ والياقوتِ الأَحمَرِ»:

أخرجَه ابنُ أبي حاتِمٍ وابنُ مردويه مِن طريقِ الحسَنِ قال: سألتُ عِمرانَ بن حُصين وأبا هريرةَ عن تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ قالا: على الخَبيرِ سقطتَ، سألْنا عَنها رسولَ اللهِ ﷺ فقال: «قصرٌ مِن لؤلؤٍ في الجنَّةِ في ذلك القَصرِ سبعونَ دارًا مِن ياقوتةٍ حمراءَ، في كلِّ دارٍ سَبعونَ بيتًا[1] مِن زُمردَةٍ خضراءَ، في كلِّ بيتٍ سبعونَ سريرًا، على كلِّ سريرٍ سبعونَ فراشًا من كلِّ لونٍ، على كلِّ فراشٍ امرأةٌ مِن الحُورِ العِينِ، في كلِّ بيتٍ سبعونَ مائدةً، في كلِّ مائدةٍ سبعونَ لونًا مِن كلِّ طعامٍ،

---

(١) في (س): «دارا».

في كلِّ بيتٍ سبعونَ وَصِيفًا ووصيفةً، فيُعطى المؤمنُ مِن القوَّةِ في كلِّ غَداةٍ ما يأتي على ذلك كلِّه»[١].

قوله: «عَدنٌ دارُ اللهِ..» الحديث.

أخرجَه البزَّارُ وابنُ جَريرٍ والدَّارقطنيُّ في «المؤتلفِ والمختلفِ» وابنُ مردويه مِن حَديثِ أبي الدَّرداء[٢].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٣٩) واقتصر على عمران بن حصين ولم يذكر أبا هريرة، ورواه أيضاً البزار في «مسنده» (٣٥٦٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٥٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٨٤٩)، و«الكبير» (١٨/ ١٦٠)، وابن المبارك في «الزهد» (١٥٧٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٢٤)، من حديث أبي هريرة وعمران بن حصين رضي الله عنهما مرفوعاً.

قالَ البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا عمران بن حصين وأبا هريرة، ولا نعلم لهما طريقاً يروى عنهما إلا هذا الطريق، وجسر بن فرقد لين الحديث وقد روى عنه أهل العلم وحدثوا عنه والحسن فلا يصح سماعه من أبي هريرة من رواية الثقات عن الحسن».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٠/ ٢٨٦): «وهذا الحديث غريب، بل الأشبه أنه موضوع، وإذا كان الخبر ضعيفًا لم يمكن اتصاله، فإن جسرًا هذا ضعيف جدًّا».

وقال ابن الجوزي: «موضوع».

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٤٠٧٩)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٦٠) عن أبي الدرداء رضي الله عنه. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه وزيادة بن محمد لا نعلم روى عنه غير الليث». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤١٢): «فيه زيادة بن محمد، وهو ضعيف».

ورواه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١١٥٢) بلفظ: «إن الله عز وجل ينزل في ثلاث ساعات بقين من الليل، فيفتح الذكر في الساعة الأولى التي لم تره عين، فيمحو الله ما شاء ويثبت ما يشاء، ثم ينزل في الساعة الثانية إلى جنة عدن وهي داره التي لم ترها عين ولن تخطر على قلب =

قوله: «إنَّ اللهَ يقولُ لأهلِ الجنَّةِ...» الحديث.

أخرجَه البُخاريُّ ومسلمٌ مِن حديثِ أبي سعيدٍ[1].

(٧٣) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ﴾ بالسَّيفِ ﴿وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ بإلزامِ الحُجَّةِ وإقامَةِ الحُدودِ.

﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ في ذلكَ ولا تُحابِهِم ﴿وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ مَصيرُهُم.

(٧٤) - ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ۚ وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦۚ فَإِن يَتُوبُوا۟ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْۖ وَإِن يَتَوَلَّوْا۟ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِۚ وَمَا لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾.

﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟﴾ رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ أقامَ في غزوَةِ تبوك شَهرينِ ينزلُ عليهِ القُرآنُ ويَعيبُ المُتخلِّفينَ، فقال الجُلاسُ بنُ سُوَيدٍ: لئن كانَ ما يَقولُ محمَّدٌ لإخوانِنَا حقًّا لنَحْنُ شَرٌّ مِن الحَميرِ، فبلغَ رَسولَ اللهِ ﷺ، فاستَحْضرَهُ فحلفَ باللهِ ما قالَهُ، فنزلَتْ.

= بشر وهي مسكنه لا يسكنها معه من بني آدم غير ثلاثة، وهم النبيون والصديقون والشهداء»، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٨٠).

قلت: وبهذا اللفظ رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٢٨)، والبزار في «مسنده» (٤٠٧٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٦). وابن الجوزي في «العلل» (٢١). قال ابن الجوزي: هذا الحديث من عمل زيادة بن محمد، لم يتابعه عليه أحد.

(١) رواه البخاري (٦٥٤٩)، ومسلم (٢٨٢٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فتابَ الجلاسُ وحَسُنَتْ تَوْبَتُه[١].

﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَـٰمِهِمْ﴾ وأظهَرُوا الكُفْرَ بعدَ إظهارِ الإسلامِ.

﴿وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟﴾ مِن قتلِ الرَّسولِ، وهوَ أنَّ خمسةَ عشرَ مِنْهُم توافَقُوا عندَ مَرجِعِه مِن تبوك أَنْ يَدفعُوهُ عَن راحِلَتِه إلى الوادِي إذا تسنَّمَ العقبَةَ بالليلِ، فأخذَ عمَّارُ بنُ ياسرٍ بخِطامِ راحِلَتِه يقودُها وحُذَيفَةُ خلفَها يَسوقُها، فبينَمَا هُما كذلكَ إذ سَمِعَ حُذيفَةُ بوقعِ أَخْفَافِ الإبلِ وقَعْقَعَةِ السِّلاحِ، فقال: إليكُمْ إليكُمْ يا أعداءَ اللهِ، فهَرَبُوا.

أو إخراجِه وإخراجِ المُؤمنينَ مِن المدينَةِ.

أو بأن يُتَوِّجُوا عبدَ اللهِ بنَ أبيٍّ وإنْ لم يرضَ رَسولُ اللهِ.

﴿وَمَا نَقَمُوٓا۟﴾: وما أنكرُوا، أو ما وَجَدُوا ما يُوْرِثُ نقمَتَهُم ﴿إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ﴾ فإنَّ أكثرَ أهلِ المَدينَةِ كانوا مَحَاويجَ في ضنكٍ مِن العَيشِ، فلمَّا قَدِمَهُم رَسولُ اللهِ ﷺ أَثْرَوا بالغَنائِمِ، وقُتِلَ للجُلاسِ مولًى فأمَرَ رَسولُ اللهِ ﷺ بدِيَتِه اثنَيْ عشرَ ألفَ دِرهَم فاستَغْنَى[٢]. والاستثناءُ مُفرَّغٌ مِن أعمِّ المَفاعيلِ أو العِلَلِ[٣].

---

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٣٠٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٧٦)، عن عروة بن الزبير.
وذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٥٥٧) عن عطاء عن ابن عباس.
وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٧٠)، والواحدي في «البسيط» (١٠/ ٥٥٧)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٧٠)، عن الكلبي.

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٣٠٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٧٤)، عن عروة بن الزبير.

(٣) أي: في قوله: ﴿وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ﴾ للاستثناء وجهان:
أحدهما: أنَّهُ مفعول به؛ أي: وما كرهُوا وعابُوا شيئاً إلاَّ إغناءَ الله إيَّاهم، وهو من باب قولهم: (ما لي عندك =

﴿فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيۡرٗا لَّهُمۡ﴾ هـو الـذي حملَ الجـلاسَ على التَّوبـةِ[١]، والضَّميرُ فـي ﴿يَكُ﴾ للتَّوبِ.

﴿وَإِن يَتَوَلَّوۡاْ﴾ بالإصرارِ على النِّفاقِ ﴿يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ بالقتلِ والنَّارِ ﴿وَمَا لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ﴾ فيُنَجِّيهِمْ مِن العَذابِ.

قوله: «رويَ أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أقامَ في غزوةِ تَبوك...» الحديث.

أخرجَه البيهقيُّ في «الدلائل» عن عُروةَ بنِ الزُّبيرِ[٢].

قوله: «إنَّ خمسةَ عشرَ مِنهُم توافَقُوا...» الحديث.

أخرجَه أحمَدُ من حديثِ أبي الطُّفيلِ[٣].

= ذنبٌ إلاَّ أن أحسنت إليك)؛ أي: إن كان ثَمَّ ذنبٌ فهو هذا، فهو تهكُّمٌ بهم.

والثاني: أنَّهُ مفعولٌ من أجله، وعلى هذا فالمفعولُ به محذوف، تقديره: وما نقموا منهم الإيمانَ لشيءٍ إلاَّ لأجل إغناء الله إيَّاهم.

وانظر: «اللباب في علوم الكتاب» لابن عادل (١٠/ ١٤٨ ـ ١٤٩).

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٣٠٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٧٦)، عن عروة بن الزبير.

(٢) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «مصنفه» (١٨٣٠٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٦٩) عن عروة وابن إسحاق ومجاهد. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٤٣) عن كعب بن مالك وابن عباس رضي الله عنهم.

ورواه ابن شبة في «أخبار المدينة» (٧٠٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٤٢)، والبيهقي في «الدلائل» (٤/ ٥٧)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧٩٢) عن أبي الطفيل بلفظ: «لما أقبل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك أمر منادياً فنادى: إن رسول الله أخذ العقبة، فلا يأخذها أحد، فبينما رسول الله ﷺ يقوده حذيفة ويسوق به عمار إذ أقبل رهط متلثمون على الرواحل، غشوا عماراً وهو يسوق برسول الله ﷺ، =

(٧٥ ـ ٧٦) ـ ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾.

﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ نَزَلَتْ في ثَعلبَةَ بنِ حاطبٍ، أَتَى النبيَّ ﷺ وقال: ادعُ اللهَ أَنْ يَرْزُقَنِي مالًا، فقالَ عليهِ السَّلامُ «يا ثعلبَةُ! قليلٌ تؤدِّي شُكْرَهُ خيرٌ مِن كثيرٍ لا تُطيقُهُ» فراجَعَه وقال: والذي بعثَكَ بالحقِّ لَئِنْ رَزَقَنِي اللهُ مالًا لأُعْطِيَنَّ كلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فدعا لَهُ فاتَّخذَ غنمًا فنَمَتْ كما يَنْمَى الدُّودُ حتى ضاقَتْ بها المدينَةُ، فنزلَ واديًا وانقطَعَ عَن الجماعَةِ والجُمعَةِ، فسأَلَ عنهُ رَسولُ اللهِ ﷺ فقيل: كَثُرَ مالُهُ حتى لا يَسَعُهُ وادٍ، فقال: «يا ويحَ ثَعلبَةَ» فبعثَ مُصدقَيْنِ لأخذِ الصَّدقاتِ، فاستَقبَلَهُما النَّاسُ بصَدقاتِهِم ومَرَّا بثعلبَةَ فسَأَلاهُ الصَّدقَةَ وأقرآاهُ الكِتابَ الذي فيه الفرائِضُ[1] فقال: ما هذهِ إلا جِزيَةٌ، ما هذهِ

= وأقبل عمار يضرب وجوه الرواحل، فقال رسول الله ﷺ لحذيفة: «قد، قد» حتى هبط رسول الله ﷺ، فلما هبط رسول الله ﷺ نزل ورجع عمار، فقال: «يا عمار، هل عرفت القوم؟» فقال: قد عرفت عامة الرواحل والقوم متلثمون قال: «هل تدري ما أرادوا؟» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «أرادوا أن ينفروا برسول الله ﷺ فيطرحوه» قال: فسأل عمار رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ فقال: نشدتك بالله، كم تعلم كان أصحاب العقبة فقال: أربعة عشر فقال: إن كنت فيهم فقد كانوا خمسة عشر، فعذر رسول الله ﷺ منهم ثلاثة قالوا: والله ما سمعنا منادي رسول الله، وما علمنا ما أراد القوم، فقال عمار: أشهد أن الاثني عشر الباقين حرب لله ولرسوله في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد». قالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٩٥): «رجاله رجال الصحيح».

ورواه البزار في «مسنده» (٢٨٠٠)، والبيهقي في «الدلائل» (٥/ ٢٦٠) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

ورواه البيهقي أيضاً (٥/ ٢٥٦) من طريق أبي الأسود عن عروة، ومن طريق يونس عن ابن إسحاق.

وأصل القصة عند مسلم (٢٧٧٩/ ١١) عن حذيفة رضي الله عنه.

(١) في (خ): «الصدقة» وفي هامشها: «في نسخة: الفرائض».

إلا أختُ الجزيَةِ، فارجِعَا حتَّى أَرَى رَأيِي، فنزلَتْ، فجاءَ ثعلبَةُ بالصَّدقَةِ فقالَ النَّبيُّ: إنَّ اللهَ مَنَعَنِي أَنْ أقبَلَ مِنْكَ، فجعلَ التُّرابَ يَحثُو على رأسِه، فقال: «هذا عَمَلُك فقَدْ أَمَرْتُكَ فلَمْ تُطِعْنِي» فقُبِضَ رَسولُ اللهِ ﷺ، فجاءَ بها إلى أبي بكرٍ فلم يَقْبَلْهَا، ثمَّ جاءَ بها إلى عُمَرَ في خِلافَتِه فلم يَقْبَلْهَا وهَلَكَ في زَمانِ عُثمانَ.

﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضۡلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِۦ﴾: مَنَعُوا حَقَّ اللهِ منه ﴿وَتَوَلَّواْ﴾ عَن طاعَة الله ﴿وَّهُم مُّعۡرِضُونَ﴾: وهم قومٌ عادَتُهُم الإعراضُ عَنْهَا.

قوله: «نزَلَت في ثعلبةَ بنِ حاطبٍ...» الحديث.

أخرجَه ابنُ جَريرٍ وابنُ أبي حاتِمٍ وابنُ مردويهِ والطَّبرانيُّ والبَيهقيُّ في «شعب الإيمان» من حديثِ أبي أُمامةَ[1].

قوله: «هذا عَملُكَ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: منعَ اللهُ إيايَّ قبولَ صدقتِك جزاءَ عَملِك[2].

(٧٧ ـ ٧٨) ـ ﴿فَأَعۡقَبَهُمۡ نِفَاقٗا فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ يَلۡقَوۡنَهُۥ بِمَآ أَخۡلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ٧٧ أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾.

﴿فَأَعۡقَبَهُمۡ نِفَاقٗا فِي قُلُوبِهِمۡ﴾؛ أي: فجَعَلَ اللهُ عاقِبَةَ فِعْلِهِم[3] نِفاقًا وسوءَ اعتِقادٍ

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٢٥٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٧٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٤٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨٧٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٨٩ ـ ٢٩٢) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، قالَ البيهقي: «هذا حديث مشهور فيما بين أهل التفسير، وإنما يروى موصولًا بأسانيد ضعاف». وقال الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (ص: ٦٦): «منكرٌ بمرَّة».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٠٩).

(٣) بعدها في (ت): «ذلك».

في قُلوبِهِم، ويجوزُ أَنْ يكونَ الضَّميرُ للبُخلِ، والمعنى: فأورَثَهُم البُخلُ نِفاقًا مُتمكِّنًا في قُلوبِهِم.

﴿إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ﴾: يَلقون الله بالموت، أو يلقون عمله؛ أي: جزاءه، وهو يوم القيامة.

﴿بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ﴾: بسبب إخلافهم ما وَعدوه من التصدُّق والصلاح.

﴿وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾: وبكونِهِم كاذِبينَ فيهِ؛ فإنَّ خُلفَ الوَعدِ مُتضمِّنٌ للكَذبِ مُستقبَحٌ مِن الوَجهينِ، أو المقالِ مطلقًا[١].

وقرئ: (يُكَذِّبُونَ) بالتَّشديدِ[٢].

﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟﴾؛ أي: المنافقونَ، أو: مَن عاهدَ الله. وقُرِئَ بالتَّاءِ على الالتفاتِ[٣].

﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ﴾: ما أسرُّوهُ في أَنفُسِهِم مِن النِّفاقِ أو العزمِ على الإِخلافِ.

﴿وَنَجْوَىٰهُمْ﴾: وما يَتناجونَ بهِ فيمَا بينَهُم مِن المَطاعِنِ أو تَسمِيَةِ الزَّكاةِ جِزيَةً.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ فلا يَخفَى عليهِ ذلك.

قوله: «ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للبُخلِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ينافيه كون الضمائر سابقًا ولاحقًا لله، فالملائمُ لسياقِ النَّظمِ كونُه أيضًا لله[٤].

---

(١) قوله: «أو المقال» عطف على ضمير «فيه»، «مطلقاً» عن التقييد بما وَعدُوه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٥٧).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩) عن أبي رجاء والحسن.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩) عن علي رضي الله عنه والسلمي.

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٨/ ب).

(٧٩) - ﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾.

﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ﴾ ذَمٌّ مَرفوعٌ أو مَنصوبٌ، أو بَدلٌ مِن الضَّميرِ في ﴿سِرَّهُمْ﴾.

وقُرِئَ: ﴿يَلْمُزون﴾ بالضم(١).

﴿ٱلْمُطَّوِّعِينَ﴾ المُتطوِّعينَ ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ حثَّ على الصَّدقَةِ، فجاءَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ بأربعَةِ آلافِ دِرهَمٍ وقال: لي ثمانيَةُ آلافٍ، فأقرَضْتُ رَبِّي أربعَةً وأَمْسَكْتُ لعِيالي أربعَةً، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «باركَ اللهُ لكَ فيمَا أَعْطَيْتَ وفيمَا أَمْسَكْتَ» فباركَ اللهُ لهُ حتَّى صُولِحَتْ إِحْدَى امرأتيهِ عَنْ نِصفِ الثُّمُنِ على ثَمانينَ ألفَ دِرْهَمٍ. وتَصدَّقَ عاصِمُ بنُ عَدِيٍّ بمئةِ وَسقٍ تمرًا، وجاءَ أبو عقيلٍ الأنصاريُّ بصاعِ تمرٍ فقال: بِتُّ ليلتي أجرُّ بالجريرِ على صاعينِ فتركْتُ صاعًا لعِيالِي وجِئتُ بصاعٍ، فأمرَه رَسولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَنثُرَهُ على الصَّدقاتِ، فلَمَزَهُم المُنافِقونَ وقالوا: ما أعطى عبدُ الرَّحمنِ وعاصمٌ إلا رِياءً، ولَقَدْ كانَ اللهُ ورَسولُه لغَنِيَّينِ عَن صاعِ أبي عَقيلٍ، ولكنَّهُ أحبَّ أن يُذكِّرَ بنفسِه ليُعطى منَ الصَّدقاتِ، فنزلت.

﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾: إلا طاقتَهُم، وقُرِئَ بالفَتحِ(٢)، وهو مصدَرُ جَهِدَ في الأمرِ: إذا بالَغَ فيه.

﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ﴾: يَسْتَهزِئُونَ بهِمْ ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾: جازاهُمْ على سُخريتِهِم، كقولِه: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥] ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ على كُفرِهِم.

(١) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٠).

(٢) نسبت لعطاء والأعرج ومجاهد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩).

قوله: «رُوِيَ أَنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ حثَّ على الصَّدقةِ فجاءَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ...» الحديث.

أخرجَ قصَّةَ... [١] عبدِ الرحمنِ ابنُ جَريرٍ وابنُ مردويه عَن ابنِ عبَّاسٍ[٢].

وقصَّةَ مُصالحةِ إحدى امرأتيهِ الطَّبرانيُّ[٣].

---

(١) في (ن): «قصَّتَه أحمدُ عن»، وفي (س): «قصَّتَه أحمد ابن»، وفي (ز): «قصَّة أحمد عن»، ولعل صواب العبارة: «أخرج قصة تصدق عبد الرحمن» كما في «الفتح السماوي» للمناوي (٢/ ٦٩٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٨٩)، وابن مردويه كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٨٩). ورواه أبو الشيخ في «تفسيره» عن الحسن مرسلاً مطولاً كما في «الدر المنثور» (٤/ ٢٥٢)، وللقصة شواهد رواها مفرقة الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٨٨ ـ ٥٩٦) عن ابن عباس وجمع من التابعين. ومن شواهده حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البزار (٢٢١٦ ـ كشف الأستار). وانظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٥٤).

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٥٢٥٦) عن عمرو بن دينار بلفظ: «أن امرأة عبد الرحمن بن عوف أخرجها أهله من ثلث الثمن بثلاثة وثمانين ألف درهم».

ورواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٤٣٠)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٣٠٥) عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف بلفظ: «صولحت امرأة عبد الرحمن بن عوف على ثمنها. ثلث الثمن بثلاثمائة وثمانين ألفاً»، وفي لفظ (١٣٠٧): «صالحنا امرأة عبد الرحمن بن عوف التي طلقها في مرضه من ربع الثمن على ثلاثة وثمانين ألفاً».

وذكره مقاتل في «تفسيره» (٢/ ١٨٥)، والثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٥٠٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٥)، وذكره السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٧٦) وفيه: «قد كان طلق إحدى نسائه الثلاث في مرضه، فصالحوها من ثلث الثمن على ثمانين ألف». وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٨٩).

وقصَّةَ عاصمٍ ابنُ جَريرٍ عن ابن إسحاقَ[١].

وقصَّةَ أبي عقيلٍ البزارُ من حديثِ أبي هريرةَ[٢]، والطَّبرانيُّ وابن مردويه من حديثِ أبي عقيلٍ نَفسِه[٣].

وفي كلٍّ نزولُ الآيةِ بسببِه.

قوله: «أجرٌ بالجريرِ»:

قال في «النِّهاية»: يريدُ أنَّه كان يستقي الماءَ بحبلٍ[٤].

(٨٠) ـ ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٩٢) عن ابن إسحاق، وانظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٥٥١).

(٢) وفي «مسند البزار» (٨٦٧٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن نزول الآية في عبد الرحمن بن عوف. وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٨٧)، و«الدر المنثور» للمصنف (٤/ ٢٤٩).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٥٩٨) عن أبي عقيل، ورواه أيضاً عنه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٥٨٤)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٩٣)، قالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٣): «رواه الطبراني، ورجاله ثقات، إلا أن خالد بن يسار لم أجد من وثقه ولا جرحه».
وخبر أبي عقيل رواه البخاري (١٤١٥)، ومسلم (١٠١٨) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه بلفظ: «لما أمرنا بالصدقة كنا نتحامل، فجاء أبو عقيل بنصف صاع، وجاء إنسان بأكثر منه، فقال المنافقون: إن الله لغني عن صدقة هذا، وما فعل هذا الآخر إلا رئاء، فنزلت: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ الآية».

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (مادة: جرر)، وفيه: «الجرير: حبل من أدم نحو الزمام، ويطلق على غيره من الحبال المضفورة».

﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يريدُ بِهِ التَّساوِيَ بينَ الأَمرينِ في عدمِ الإفادَةِ لَهُم كمَا نصَّ عليهِ بقَولِه: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾.

رُوِيَ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عبدِ اللهِ بنِ أُبَيٍّ وكانَ مِن المُخلصينَ سأَلَ رَسولَ اللهِ ﷺ في مَرَضِ أبيهِ أَنْ يستغفِرَ له ففعلَ فنزلَتْ، فقال عليه السَّلامُ: لأَزيدَنَّ على السَّبعينَ، ففعلَ[١] فنزلَتْ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٨][٢].

وذلك لأَنَّه عليهِ السَّلامُ فَهِمَ مِن السَّبعينَ العَددَ المَخصوصَ لأنَّه الأصلُ، فجوَّزَ أن يكونَ ذلك حَدًّا يخالِفُه حكمُ ما وراءَهُ، فبيَّنَ لَهُ أنَّ المرادَ بِهِ التَّكثيرُ دونَ التَّحديدِ، وقَدْ شاعَ[٣] استِعمالُ السَّبعَةِ والسَّبعينَ والسَّبعِ مئةٍ ونحوِها في التَّكثيرِ؛ لاشتمالِ السَّبعةِ على جملةِ أَقسامِ العَددِ فكأَنَّه العَددُ بأسرِه.

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ إشارةٌ إلى أَنَّ اليأسَ مِن المغفِرَةِ وعَدمَ قَبُولِ استغفارِكَ ليسَ لِبُخْلٍ مِنَّا ولا قُصورٍ فيكَ، بل لعدمِ قابِلِيَّتِهم بسببِ الكُفرِ الصَّارفِ عَنْهَا.

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾: المُتمرِّدينَ في كُفْرِهم، وهو كالدَّليلِ على الحُكْمِ

---

(١) «ففعل»: ليس في (خ) و(ت).

(٢) كذا ذكر المؤلف هذه القصة، وتابع فيها الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٥٦٣)، وأورد عليهما أنّ سورة براءة آخر ما نزل فكيف تكون آية سورة النافقين نازلة بعدها؟! قاله الشهاب في «الحاشية» (٤/ ٣٤٩).

(٣) في هامش (أ): «في نسخة: ساغ».

السَّابقِ، فإنَّ مَغفرَةَ الكافرِ بالإقلاعِ عَن الكُفرِ والإرشادِ إلى الحقِّ، والمُنهَمِكُ في كُفْرِهِ المَطبوعُ عليهِ لا يَنقَلِعُ ولا يَهْتَدِي. والتَّنبيهِ على عُذرِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ في استغفارِه، وهو عَدَمُ يأسِهِ عَن إيمانِهِم ما لَمْ يَعْلَم أَنَّهُم مَطبوعونَ على الضَّلالةِ، والممنوعُ هوَ الاستغفارُ بعدَ العلمِ، كقولِه: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [التوبة: ١١٣].

قوله: «رُوِيَ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عبدِ اللهِ بنِ أبيٍّ...» الحديث.

أخرجَه البُخاريُّ ومسلمٌ مِن حديثِ ابنِ عُمرَ بمعناه[1].

(٨١ ـ ٨٢) ـ ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِي ٱلْحَرِّ ۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۚ لَّوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ ﴿٨١﴾ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾.

﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾: بقُعودِهم عَن الغَزوِ خلفَهُ، يقال: أقامَ خِلافَ الحيِّ؛ أي: بعدَهُم، ويجوزُ أن يكونَ بمَعنى المُخالفَةِ، فيكونُ انتصابُهُ على العِلَّةِ أو الحالِ.

---

(١) قال ابن حجر «الكافي الشافي» (ص: ٧٨): (لم أجده بهذا السياق، وأصله في المتفق عليه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لما توفى عبد الله بن أبي جاء ابنه إلى رسول الله ﷺ فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه فأعطاه، ثم سأله أن يصلي عليه، فقام يصلي عليه، فأخذ عمر رضي الله عنه بثوبه فقال: أتصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه؟ فقال: «إنما خيرني فقال: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ الآية، وسأزيده على السبعين» فصلى عليه، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ فتُركت الصلاة عليهم. لفظ مسلم).

قلت: رواه البخاري (٤٦٧٠، ٤٦٧٢)، ومسلم (٢٤٠٠).

﴿وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إيثارًا للدَّعةِ والخَفْضِ على طَاعَةِ اللهِ، وفيه تَعريضٌ بالمُؤمنينَ الذينَ آثَرُوا عليها تحصيلَ رِضَاهُ ببذلِ الأَموالِ والمُهَجِ.

﴿وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِي ٱلْحَرِّ﴾؛ أي: قاله بعضُهم لبَعضٍ، أو قالوه للمُؤمنينَ تَثبيطًا.

﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾ وقد آثَرْتُموهَا بهذهِ المُخالفَةِ ﴿لَّوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ﴾ أنَّ مآبَهُم إليها، أو أنَّها كيفَ هي؟ ما اختاروها بإيثارِ الدَّعةِ على الطَّاعةِ.

﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ إخبارٌ عمَّا يَؤولُ إليه حالُهُم في الدُّنيا والآخرةِ، أخرجَهُ عَلى صِيغَةِ الأَمرِ للدَّلالَةِ على أنَّه حَتمٌ واجِبٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الضَّحِكُ والبُكاءُ كِنَايَتَينِ عَن السُّرورِ والغَمِّ، والمرادُ مِن القِلَّةِ العدمُ.

قوله: «أخرجَهُ على صيغَةِ الأَمرِ للدَّلالَةِ على أنه حتمٌ واجبٌ»:

قال الطِّيبيُّ: لأنَّ الأمرَ لا يحتملُ الصِّدقَ والكذبَ كما يحتَمِلُه الخبرُ[1].

(٨٣) ـ ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ﴾.

﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ فإنْ رَدَّكَ إلى المدينَةِ وفيها طائفَةٌ مِن المُتخلِّفينَ، يعني: مُنافقيهِم؛ فإنَّ كُلَّهُم لم يَكونُوا مُنافقينَ، أو من بقيَ مِنهُم، وكانَ المُتخلِّفُونَ اثنَيْ عشرَ رَجُلًا.

﴿فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ﴾ إلى غزوةٍ أُخرَى بعدَ تبوك ﴿فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّا﴾ إخبارٌ في مَعنى النَّهيِ للمُبالغَةِ ﴿إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ تعليلٌ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣١٧).

له[١]، وكان إسقاطُهُم عن ديوانِ الغزاةِ عُقوبةً لَهُم على تخلُّفِهم، و﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ هي الخرجَةُ إلى غزوَةِ تبُوك.

﴿فَاقْعُدُواْ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ﴾؛ أي: المُتخلِّفينَ؛ لعدمِ لياقَتِهم للجِهَادِ كالنِّساءِ والصِّبيانِ.

وقُرِئَ: (معَ الخَلِفين)[٢] على قصرِ ﴿ٱلْخَٰلِفِينَ﴾.

(٨٤) ـ ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾.

﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ رُوِيَ أنَّ ابنَ أُبيٍّ دعَا رسولَ اللهِ في مَرَضِه فلمَّا دخلَ عليه سألَهُ أنْ يَستغفِرَ له ويُكفِّنَهُ في شِعارِه الذي يَلِي جَسَدَه ويُصلِّيَ عليه، فلمَّا ماتَ أرسلَ قَمِيصَهُ ليكفَّنَ فيه وذهبَ ليُصلِّيَ عليه، فنزَلَتْ.

وقيل: صلَّى عليهِ ثمَّ نَزَلَت.

وإنَّما لم يُنْهَ عَن التَّكفينِ في قَميصِه ونُهِيَ عَن الصَّلاةِ عليه لأنَّ الضِّنَّةَ بالقَميصِ كان مُخِلًّا بالكَرَمِ، ولأنَّه كانَ مُكافأَةً لإلباسِهِ العَبَّاسَ قميصَهُ حينَ أُسِرَ ببدرٍ.

والمرادُ مِن الصَّلاةِ: الدُّعاءُ للمَيِّتِ والاستغفارُ له، وهو مَمنوعٌ في حقِّ الكافرِ، ولذلك رَتَّبَ النَّهيَ على قولِه: ﴿مَّاتَ أَبَدًا﴾ يعني: الموتَ على الكُفرِ، فإنَّ إحياءَ الكافرِ للتَّعذيبِ دونَ التَّمتُّعِ، فكأنَّهُ لَم يُحْيَ.

﴿وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾: ولا تَقِفْ عندَ قبرِهِ للدَّفنِ أو الزِّيارَةِ[٣].

﴿إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ تَعليلٌ للنَّهيِ، أو لتأبيدِ المَوتِ.

---

(١) في (ت): «لهم».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩)، و«المحتسب» (١/ ٢٩٨)، عن مالك بن دينار.

(٣) في (ت): «والزيادة».

قوله: «رُوِيَ أنَّ ابنَ أبيٍّ دَعا رسولَ اللهِ ﷺ..» الحديث.

أخرجَه الحاكِمُ وصَحَّحَه، والبيهقيُّ في «الدلائل» مِن حَديثِ أسامةَ بن زيدٍ[1].

قوله: «لإلباسِه العبَّاسَ قميصَه حينَ أُسِرَ ببدرٍ»:

أخرجَه البُخارِيُّ مِن حَديثِ جابرٍ[2].

(٨٥) ـ ﴿ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾.

﴿ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ تكريرٌ للتَّأكيدِ، والأمرُ حقيقٌ به، فإنَّ الأبصارَ طامِحَةٌ إلى الأموالِ

---

(١) روى الحاكم في «المستدرك» (١٢٦٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٨٥)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٧٥٨)، وأبو داود (٣٠٩٤)، والضياء في «المختارة» (١٣٢٨)، عن أسامةَ بن زيد، قال: خرجَ رسولُ الله ـ ﷺ ـ يعودُ عبدَ الله بن أُبيّ في مرضه الذي مات فيه، فلما دخل عليه عَرَفَ فيه الموتَ، قال: «قد كُنتُ أنهاكَ عن حُبِّ يَهُود» قال: فقد أبغضهم أسعَد بن زُرارةَ فَمَهْ؟ فلما مات أتاه ابنُه فقال: يا رسول الله، إن عبد الله بن أُبيٍّ قد ماتَ، فأعطِني قميصَك أكفِّنْه فيه، فنزعَ رسولُ الله ﷺ قميصَه فأعطاه إياه. ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١١١٦)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٦١٤)، عن قتادة. ورواه البيهقي (٥/ ٢٨٦) مطولاً عن الواقدي.

وروى أبو يعلى (٤١١٢)، والطبري (١١/ ٦١٢)، من رواية يزيدَ الرقاشي عن أنس: أن رسول الله ﷺ أراد أن يصلي على عبد الله بن أبيٍّ، فأخذ جبريل بثوبه وقال: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾. ويزيدُ ضعيفٌ. وهو يخالف حديث عمر رضي الله عنه في الصحيحين: أنه ﷺ صلى عليه. وقد رواه البخاري (١٣٦٦)، ومسلم (٢٤٠٠).

(٢) رواه البخاري (٣٠٠٨) من رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر قال: لما كان يوم بدر أتي بأسارى، وأتي بالعباس ولم يكن عليه ثوب، فنظر النبي ﷺ له قميصاً، فوجدوا قميص عبد الله بن أبيٍّ يَقْدُرُ عليه، فكساه النبي ﷺ إياه، فلذلك نزع النبي ﷺ قميصه الذي ألبسه. قالَ ابن عيينة: كانت له عند النبي ﷺ يد فأحب أن يكافئه.

والأولادِ، والنُّفوسَ مُغتبطَةٌ عليهَا، ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه في فريقٍ غيرِ الأوَّلِ.

(٨٦ ـ ٨٧) ـ ﴿ وَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٌ أَنۡ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسۡتَـٔۡذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوۡلِ مِنۡهُمۡ وَقَالُواْ ذَرۡنَا نَكُن مَّعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ ﴿٨٦﴾ رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلۡخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَهُمۡ لَا يَفۡقَهُونَ ﴾.

﴿ وَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٌ ﴾ مِن القُرآنِ، ويجوز أن يُرادَ بها بَعضُها:

﴿أَنۡ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ﴾: بأَنْ آمِنُوا باللهِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿أَنۡ﴾ المُفسِّرَةَ.

﴿وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسۡتَـٔۡذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوۡلِ مِنۡهُمۡ﴾: ذوو الفَضلِ والسَّعَةِ.

﴿وَقَالُواْ ذَرۡنَا نَكُن مَّعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ ﴾ الذين قَعَدُوا لعُذْرٍ.

﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلۡخَوَالِفِ﴾: مع النِّساءِ، جمعُ خالِفَةٍ، وقد يقال: الخالِفَةُ: الذي لا خيرَ فيه.

﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَهُمۡ لَا يَفۡقَهُونَ ﴾ ما في الجهادِ ومُوافقَةِ الرَّسولِ مِن السَّعادَةِ، وما في التَّخلُّفِ عنه مِن الشَّقاوَةِ.

(٨٨ ـ ٨٩) ـ ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡخَيۡرَٰتُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾.

﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ ﴾؛ أي: إن تَخلَّفَ هؤلاءِ ولَمْ يُجاهِدُوا فقد جاهَدَ مَن هوَ خَيرٌ مِنْهُم.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡخَيۡرَٰتُ﴾ منافعُ الدَّارينِ: النَّصرُ والغَنيمَةُ في الدُّنيا، والجَنَّةُ والكَرامَةُ في الآخرَةِ، وقيل: الحُورُ؛ كقولِه تَعالى: ﴿فِيهِنَّ خَيۡرَٰتٌ حِسَانٞ﴾ [الرحمن: ٧٠]، وهي جمعُ خَيْرَةٍ تخفيفُ خَيِّرَةٍ.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾: الفائزونَ بالمطالبِ.

﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ بيانٌ لِمَا لَهُم مِن الخيراتِ الأُخرويَّة.

(٩٠) ـ ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾ يعني: أسدًا وغطَفانَ؛ استأذنوا في التَّخلُّفِ مُعتذرينَ بالجهدِ وكثرةِ العِيالِ.

وقيل: هم رَهْطُ عامرِ بن الطفيلِ قالوا: إنْ غَزَوْنَا معكَ أغارَتْ طَيِّئٌ على أهالينا ومَواشينا[1].

والمعذِّرُ: إمَّا مِن عَذَّرَ في الأَمرِ: إذا قَصَّرَ فيه موهمًا أنَّ له عُذْرًا ولا عُذْرَ له.

أو مَن اعتذَرَ: إذا مهَّدَ العُذرَ، بإدغامِ التَّاءِ في الذَّالِ ونَقلِ حركتِها إلى العَينِ، ويجوزُ كَسْرُ العَينِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وضمُّها للإتباعِ لكن لم يُقْرَأ بهمَا.

وقرأ يعقوب: ﴿المُعذِرون﴾[2] مِن أعذَرَ: إذا اجتهدَ في العُذْرِ.

وقرئَ: (المُعَّذِّرون) بتشديدِ العَينِ والذَّالِ على أنَّه مِن تَعذَّرَ بمَعنى اعتَذَرَ[3]، وهو لَحْنٌ إذ التَّاءُ لا تُدغَمُ في العينِ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٥٢٢)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٨٣)، عن الضحاك.

(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٠).

(٣) نسبت لمسلمة (وهو ابن محارب) في «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٥٢٢)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٧٠)، و«البحر» (١١/ ٣٨٩)، و«روح المعاني» (١٠/ ٤٦١)، وهي دون نسبة في «الكشاف» (٣/ ٥٧٣). وكل من أوردها تعقبها بما تعقبها به المؤلف من امتناع إدغام التاء في العين، ولذلك قال أبو حاتم كما نقل عنه ابن عطية وأبو حيان: (وهي غلط منه أو عليه). يعني: مسلمة الذي نقلت عنه القراءة.

وقد اختُلِفَ في أَنَّهُم كانوا مُعتَذرينَ بالتَّصنُّعِ، أو بالصِّحَّةِ فيكونُ قولُه: ﴿وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ في غيرِهِم، وهُم مُنافقُو الأعرابِ الذين كَذَبُوا اللهَ ورَسولَهُ في ادِّعاءِ الإيمانِ، وإن كانوا هُم الأوَّلينَ فكذِبُهُم بالاعتذارِ.

﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ﴾: مِن الأَعرابِ، أو من المعذِّرينَ، فإنَّ مِنْهُم مَن اعتذَرَ لكسَلِهِ لا لكُفْرِه ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بالقَتلِ والنَّارِ.

(٩١ ـ ٩٢) ـ ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾.

﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ﴾ كالهَرْمَى والزَّمْنَى ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ﴾ لفَقرِهِم؛ كجُهَيْنَةَ ومُزَيْنَةَ وبنو عُذرَةَ ﴿حَرَجٌ﴾: إثمٌ في التَّأَخُّرِ.

﴿إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ بالإيمانِ والطَّاعةِ في السرِّ والعَلانيةِ كما يفعَلُ المُوَالِي النَّاصِحُ، أو: بما قَدَرُوا عليهِ فِعلًا أو قَوْلًا يعودُ على الإسلامِ والمُسلمينَ بالصَّلاحِ.

﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ﴾؛ أي: ليسَ عليهِمْ جُناحٌ ولا إلى مُعاتَبَتِهِم سَبيلٌ، وإنَّما وضَعَ ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ مَوضِعَ الضَّميرِ للدلالَةِ على أَنَّهُم مُنخرِطُونَ في سلكِ المُحسنينَ غيرُ مُعاتَبينَ لذلك.

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لَهُم، أو للمُسيءِ فكيفَ المحسنُ؟

﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ عطفٌ عَلَى ﴿ٱلضُّعَفَآءِ﴾ أو عـلى ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، وهُم البَكَّاؤُونَ: سبعَةٌ مِن الأنصارِ: مَعقِلُ بنُ يَسارٍ، وصَخرُ بن خَنْساءَ، وعبدُ اللهِ بنُ كعبٍ، وسالمُ بنُ عُمَيرٍ، وثعلبَةُ بن عَنَمَةَ، وعبدُ الله بن مغفَّلٍ،

وعُلْبَةُ بنُ زيدٍ، أَتَوْا رَسولَ اللهِ ﷺ وقالوا: نَدَبَنا اللهُ للخُروجِ[١] معك، فاحمِلْنَا على الخفافِ المَرقوعَةِ والنِّعالِ المَخصوفَةِ نَغزُو مَعَكَ، فقالَ عليه السَّلامُ: «لا أجِدُ» فتولَّوْا وهم يَبكونَ[٢].

وقيل: هم بنو مُقرِّنٍ: مَعقِلٌ وسُوَيْدٌ والنُّعمانُ[٣].

وقيل: أبو مُوسى وأَصحابُه[٤].

﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ حالٌ مِن الكافِ في ﴿أَتَوْكَ﴾ بإضمارِ (قد).

﴿تَوَلَّواْ﴾ جوابُ ﴿إِذَا﴾ ﴿وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ﴾: تَسيلُ ﴿مِنَ الدَّمْعِ﴾؛ أي: دمعُها؛ فإنَّ ﴿مِن﴾ للبَيانِ، وهي مع المجرورِ في محلِّ النَّصبِ على التَّمييزِ، وهو أبلَغُ مِن: يفيضُ دمعُها؛ لأنَّه يدلُّ على أنَّ العينَ صارَتْ دمعًا فَيَّاضًا.

﴿حَزَنًا﴾ نصبٌ على العلَّةِ، أو الحالِ، أو المصدَرِ لفعلٍ دلَّ عليهِ ما قبلَه.

﴿أَلَّا يَجِدُواْ﴾؛ أي: لئلَّا يَجِدُوا، مُتعلِّقٌ بـ﴿حَزَنًا﴾ أو بـ﴿تَفِيضُ﴾.

﴿مَا يُنفِقُونَ﴾ في مَغْزَاهُم.

---

(١) في (خ) و(ت): «وقالوا نذرنا الخروج».

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٥٢٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٧).

(٣) رواه سعيد بن منصور في «سننه ـ التفسير» (١٠٣١)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٣٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٦٢)، عن مجاهد دون تسميتهم، ووردت تسميتهم في «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٥٢٥)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٥٧).

(٤) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٥٩٥) عن الحسن. وانظر حديث أبي موسى رضي الله عنه في «صحيح البخاري» (٣١٣٣)، و«صحيح مسلم» (١٦٤٩).

قوله: «كما يفعلُ المُوالي النَّاصِحُ»:

قال الطِّيبِيُّ: يـريدُ أنَّ النصرَ[1] للهِ ورسولِه مستعارٌ للإيمانِ والطاعَةِ والتَّولي والحبِّ والبُغضِ فيهِما[2].

قوله: «فإنَّ ﴿مِنَ﴾ للبيانِ، وهي مع المجرورِ في محلِّ النَّصبِ على التَّمييزِ، وهي أبلَغُ مِن: يَفيضُ دَمعُها..» إلى آخرِه.

قال الطِّيبِيُّ: يَعني (مِن) تَجريدٌ، جرَّدَ مِن الدَّمعِ أَعيُنًا، وجُعِلَت كأنَّها دموعٌ فائضةٌ، وهو المرادُ مِن قَولِه: إنَّ العينَ صارَتْ دمعًا فيّاضًا.

قال: وهذه الطَّريقَةُ التَّجريديَّةُ غيرُ الطَّريقَةِ التي تقدَّمَت في المائدةِ، وإن كانَ لا فرقَ بينَهُما مِن حيثُ المعنى والمُبالغَةُ[3].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: إنَّما كانَ ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ أبلغَ مِن: (يَفيضُ دمعُها)؛ لأنَّه أسندَ الفيضَ إلى العينِ، ومَعناه الكثرَةُ والسَّيلانُ، وهو بالنِّسبَةِ إلى العينِ يكونُ للدَّمعِ خاصَّةً، فبهذا الاعتبارِ جُعِلَت كأنَّها دمعٌ فائِضٌ.

ثمَّ أوقعَ الدَّمعَ تمييزًا وتَفسيرًا بعدَ الإيهامِ في نسبَةِ الفَيضِ إلى العينِ نظرًا إلى ظاهرِ اللفظِ، وإن كانَ مَعلومًا مِن جهَةِ العَقلِ أن نسبةَ الفيضِ إلى العينِ إنَّما تَكونُ مِن جهَةِ الدَّمعِ، وكلمةُ (مِن) لبيانِ الأَمرِ المُبهمِ الذي قد تبيَّنَ بمُجرَّدِ التَّمييزِ مِن دون (من) مثل (تفيضُ العَينُ دمعًا).

---

(١) في «فتوح الغيب»: «النصح».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٢٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٢٨).

وتحقيقُه أنَّ مَعنى قولك: (تَفيضُ العَينُ): يفيضُ[1] شيءٌ من أشياءِ العينِ، كما أنَّ مَعنى قولك: (طابَ زيدٌ) طابَ شَيءٌ مِن أشياءِ زَيدٍ، والتَّمييزُ رَفعُ الإيهامِ من ذلك الشَّيءِ، فكذا ﴿مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾... وإذا كان ﴿مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ قائمًا مقامَ (دمعًا)، كانَ في محلِّ النَّصبِ على التَّمييزِ.

قال: وأمَّا حديثُ التَّجريدِ فالأَوْلَى تركُه؛ لأنَّه كلامٌ لم يَصدُر عمَّن له مَعرِفَةٌ بحَقيقَةِ التَّجريدِ ويُحسِنُ موقعَه بأساليبِ الكلامِ وتفاصيلِ مَواضِعِه[2].

وقال أبو حيَّانَ: لا يجوزُ أَنْ يكونَ مَحلُّ ﴿مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ النَّصبَ على التَّمييزِ؛ لأنَّ التَّمييزَ الذي أصلُه فاعلٌ لا يجوزُ جَرُّهُ بـ(مِن)، وأيضًا فإنَّه معرفَةٌ، ولا يُجوِّزُ تَعريفَ التَّمييزِ إلا الكوفِيُّونَ[3].

(٩٣) ـ ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسۡتَـٔۡذِنُونَكَ وَهُمۡ أَغۡنِيَآءُۚ رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلۡخَوَالِفِ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾.

﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾ بالمُعاتبَةِ ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ يَسۡتَـٔۡذِنُونَكَ وَهُمۡ أَغۡنِيَآءُ﴾: واجدونَ للأهبَةِ.

﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلۡخَوَالِفِ﴾ استئنافٌ لبيانِ ما هو السَّببُ لاستئذانِهم مِن غَيرِ عُذرٍ، وهو رِضاهُم بالدَّناءةِ والانتظامِ في جُملَةِ الخَوالفِ إيثارًا للدَّعَةِ.

﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ حتى غَفَلُوا عَن وَخامَةِ العاقِبَةِ ﴿فَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ مَغبَّتَه.

---

(١) في (س): «تقتضي».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٩/ب).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٣٩٦).

(٩٤) - ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ﴾ في التَّخلُّفِ ﴿إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ مِن هذهِ السَّفرَةِ ﴿قُل لَّا تَعْتَذِرُوا﴾ بالمعاذيرِ الكاذِبَةِ لأنَّه ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ﴾: لن نُصدِّقَكُم؛ لأنه ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾: أعلَمَنَا بالوَحيِ إلى نبيِّهِ بعضَ أخبارِكُم، وهو ما في ضَمائِرِكُم مِن الشَّرِّ والفَسادِ.

﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾: أَتَتُوبونَ[1] عن الكُفرِ أم تَثبتونَ عليه؟ وكأنه استتابَةٌ وإمهالٌ للتَّوبَةِ.

﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾؛ أي: إليه، فوضعَ الوصفَ موضِعَ الضَّميرِ للدلالَةِ على أنَّه مُطَّلِعٌ على سِرِّهِم وعَلَنِهم لا يفوتُ عَنْ عِلمِهِ شيءٌ مِن ضَمائرِهِم وأعمالِهِم.

﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بالتَّوبيخِ والعِقابِ عليه.

(٩٥ - ٩٦) - ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٥﴾ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِن تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾.

﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾ فلا تُعاتِبُوهُم.

﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾ ولا توبِّخُوهُم ﴿إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾ لا ينفعُ فيهِم التَّأنيبُ، فإنَّ المقصودَ

---

(١) في (خ) و(ت) ونسخة في هامش (أ): «أتنيبون».

مِنه التَّطهيرُ بالحَمْلِ على الإنابَةِ وهؤلاء أرجاسٌ لا تَقبَلُ التَّطهيرَ، فهو عِلَّةُ الإعراضِ وتركِ المُعاتبَةِ.

﴿وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾ مِن تَمامِ التَّعليلِ، وكأنَّه قال: إنَّهُم أرجاسٌ مِن أهلِ النَّارِ لا ينفَعُ فيهِم التَّوبيخُ في الدُّنيَا والآخرةِ، أو تعليلٌ ثانٍ، والمعنى: أنَّ النَّارَ كَفَتْهُم عِتابًا فلا تتكلَّفُوا إعتابَهُم.

﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا وأَنْ يكونَ عِلَّةً.

﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ﴾ بحَلِفِهم فتَستَدِيمُوا عليهِمْ ما كُنْتُم تَفعلونَ بهم.

﴿فَإِن تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾؛ أي: فإِنَّ رِضاءَكُم لا يَستلزِمُ رِضاءَ اللهِ، ورضاؤُكُم وحدَكُم لا ينفَعُهُم إذا كانُوا في سخطِ اللهِ وبصددِ عِقابِه.

أو: إن أمكنَهُم أن يلبِّسُوا عليكُم لا يُمكِنُهُم أن يلبِّسُوا على اللهِ، فلا يَهتِكَ سِترَهُم[1] ولا يُنزِلَ الهوانَ بِهِم.

والمقصودُ مِن الآيةِ: النَّهيُ عَن الرِّضا عَنْهُم والاغترارِ بمَعاذيرِهِم بعدَ الأمرِ بالإعراضِ وعدمِ الالتفاتِ نحوَهُم.

(٩٧) ـ ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿الْأَعْرَابُ﴾: أهلُ البَدوِ ﴿أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ مِن أهل الحضَرِ؛ لتَوَحُّشِهِم وقَسَاوَتِهِم، وعَدَمِ مُخالطَتِهِم لأَهلِ العلمِ، وقِلَّةِ استِماعِهِم للكِتابِ والسُّنَّةِ.

---

(١) في (خ): «سرهم».

﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا﴾: وأحقُّ بأَنْ لا يعلَمُوا ﴿حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ مِن الشَّرائعِ فرائِضِها وسُنَنِها.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ يعلَمُ حالَ كُلِّ أحدٍ مِن أهلِ الوبَرِ والمَدرِ.

﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يُصيبُ به مُسيئَهُم ومُحسِنَهُم عِقابًا وثَوابًا.

(٩٨ ـ ٩٩) ـ ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ ۚ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٩٨﴾ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَاتٍ عِندَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ ۚ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ ۚ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ﴾: يَعُدُّ ﴿مَا يُنفِقُ﴾: يصرفُهُ في سَبيلِ اللهِ ويتصدَّقُ به ﴿مَغْرَمًا﴾: غرامَةً وخُسرانًا؛ إذ لا يحتسِبُهُ عندَ اللهِ ولا يرجو عليهِ ثواباً، وإنَّما يُنفِقُ رِياءً أو تَقيَّةً.

﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ﴾: دوائرَ الزَّمانِ ونُوَبَه لينقلبَ الأمرُ عَلَيكُم فيتخلَّصَ مِن الإنفاقِ.

﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ اعتراضٌ بالدُّعاءِ عليهم بنَحوِ ما يَتربَّصونَهُ، أو الإخبارِ عَن وقوعِ ما يَتربَّصونَ عليهم، والدَّائِرَةُ في الأَصلِ مَصدَرٌ أو اسمُ فاعلٍ مِن دارَ يَدورُ، وسُمِّيَ به عقبةُ الزَّمانِ.

و﴿السَّوْءِ﴾ بالفَتحِ: مَصدَرٌ أُضيفَ إليه للمُبالغَةِ كقولِك: رَجُلُ صِدْقٍ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿السُّوْءِ﴾ هنا وفي (الفتح) بضم السين[1].

﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِمَا يَقولونَ عندَ الإنفاقِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بما يُضمِرُونَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٦)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

﴿وَمِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مَن يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ﴾: سببَ قُرباتٍ، وهي ثاني مَفعولَيْ ﴿يَتَّخِذُ﴾، و﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ صِفَتُها، أو ظرفٌ لـ﴿يَتَّخِذُ﴾[١].

﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ﴾: وسببَ صلواتِه؛ لأنَّه عليه السَّلامُ كان يَدعُو للمُتصدِّقينَ ويَستغفِرُ، ولذلك سُنَّ للمُصَدِّقِ[٢] أن يَدْعُوَ للمُتصدِّقَ عندَ أَخذِ صَدَقتِهِ، لكن ليسَ لَهُ أن يُصَلِّيَ عليه كما قالَ عليهِ السَّلامُ: «اللهمَّ صلِّ على آلِ أبي أَوْفَى»؛ لأنَّه منصبُه فلَهُ أن يتفضَّلَ بِهِ على غيرِه.

﴿أَلَآ إِنَّهَا قُرۡبَةٞ لَّهُمۡ﴾: شَهادَةٌ مِن اللهِ بصِحَّةِ مُعتقَدِهِم، وتَصديقٌ لرَجَائِهِم، على الاستئنافِ مع حرفِ التَّنبيهِ و(إنَّ) المحقِّقَةِ للنِّسبَةِ، والضَّميرُ لنَفَقَتِهِم.

وقرأ ورشٌ: ﴿قُرُبَةٌ﴾ بضم الراء[٣].

﴿سَيُدۡخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِي رَحۡمَتِهِۦٓ﴾ وعدٌ لَهُم بإحاطَةِ الرَّحمَةِ عليهِم، والسِّينُ لتَحقيقِه، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ لتقريرِه.

قيل: الأُولَى في أَسدٍ وغَطَفانَ وبني تَميم، والثَّانيَةُ في عبدِ اللهِ ذي البِجادَيْنِ وقومِه.

قوله: «﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِ﴾ اعتراضٌ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا الاعتراضُ بينَ كَلامَيْنِ، لا في أثناءِ الكَلامِ، ولا في آخرِ الكَلامِ[٤].

---

(١) في (ت): «ليتخذوا».

(٢) قوله: «للمصدق» بتخفيف الصاد وتشديد الدال المكسورة؛ أي: لآخِذِ الصدقةِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٢٣).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٩/ ب).

قوله: «رجلُ صدقٍ»[١]...

قوله: «قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «اللهمَّ صلِّ على آلِ أبي أَوْفى»»:

أخرجَه الجَماعَةُ إلا التِّرمذيَّ مِن حَديثِ عبدِ الله بن أبي أَوْفى[٢].

قوله: «في عبدِ الله ذي البِجادَيْنِ»:

قال ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»: هو عبدُ اللهِ بن عبدِ نهمٍ[٣] المُزنيُّ، سُمِّيَ ذا البِجادَيْنِ[٤] لأنَّه حينَ أرادَ المَسيرَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ قطعَتْ أُمُّه بِجادًا لها، وهو كِساءٌ شقَّتْه باثنتينِ، فاتَّزَر بواحِدٍ وارتَدى بالآخر، وماتَ في عَصرِ النَّبيِّ ﷺ[٥].

(١٠٠) ـ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾.

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾: همُ الذين صَلَّوا إلى القِبلتينِ، أو الذين شَهِدُوا بَدْرًا، أو الذين أسلَمُوا قبلَ الهجرةِ.

---

(١) كذا بلا تعليق.

(٢) رواه البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨)، وأبو داود (١٥٩٠)، والنسائي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (١٧٩٦)، ولفظه: كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم، قال: (اللهم صل على آل فلان)، فأتاه أبي بصدقته، فقال: (اللهم صل على آل أبي أوفى).

(٣) في النسخ الخطية: «سَهمٍ»، والمثبت من «الاستيعاب».

(٤) من قوله: «قال ابنُ عبدِ البرِّ» إلى هنا ليس في (ز).

(٥) انظر: «الاستيعاب» (٣/ ١٠٠٣).

﴿وَٱلۡأَنصَارِ﴾: أهلِ بيعَةِ العَقبَةِ الأُولى، وكانوا سبعةً، وأهلِ العقبَةِ الثَّانيةِ وكانوا سبعينَ، والذين آمنوا حينَ قَدِمَ إليهم[1] أبو زرارةَ مُصعَبُ بنُ عميرٍ.

وقرئَ بالرَّفعِ عطفًا على ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ﴾[2].

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ﴾: اللاحقونَ بالسَّابقينَ مِن القَبيلتينِ، أو: مَن اتبعوهُم بالإيمانِ والطَّاعَةِ إلى يوم القيامَةِ.

﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ بقبولِ طاعَتِهِم وارتضاءِ أعمَالِهِم ﴿وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ بما نَالوا مِن نعمِهِ الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّةِ.

﴿وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ وقرأ ابنُ كَثيرٍ: ﴿مِن تَحتِها﴾ كما هوَ في سائرِ المَواضعِ[3] ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾.

(١٠١) ـ ﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٖ﴾.

﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم﴾؛ أي: وممَّنْ حولَ بلدَتِكُم يعني: المدينةَ ﴿مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَ﴾ وهم جُهَيْنَةُ ومُزَيْنَةُ وأسلَمُ وأَشجَعُ وغِفارٌ كانوا نازلينَ حَوْلَها.

﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ﴾ عطفٌ على ﴿ممَّن حولَكُم﴾، أو خبرٌ لِمَحذوفٍ[4] صِفَتُه ﴿مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾[5]، ونظيرُهُ في حذفِ الموصوفِ وإقامَةِ الصِّفَةِ مُقامَه قولُه:

---

(١) في (خ) و(ت): «عليهم».

(٢) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٠).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٤) كتب تحتها في (أ) كلمة: «قوم». وانظر التعليق الآتي.

(٥) أي: ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ﴾ خبراً مقدماً لمبتدأ محذوفٍ واقعٍ بعده =

أنـــا ابـــنُ جَـــلَا وطَـــلَّاعُ الثَّنايَـــا

وعلى الأوَّلِ صِفَةٌ للمُنافقينَ فُصِلَ بينَها وبينَه بالمعطوفِ على الخبرِ، أو كلامٌ مُبتدَأٌ لبيانِ تَمرُّنِهِم وتَمهُّرِهِم في النِّفاقِ.

﴿لَا تَعْلَمُهُمْ﴾: لا تَعرِفُهُم بأَعيانِهِم، وهو تقريرٌ لِمَهارَتِهِم فيه وتَنوُّقِهِم في تَحامي مواقِعِ التُّهَمِ إلى حدٍّ أخفى عليك حالَهُم مع كمالِ فِطنَتِكَ وصِدقِ فراسَتِك.

﴿نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ ونَطَّلِعُ على أَسرارِهِم، إن قدرُوا أن يلبِّسُوا عليك لم يَقدِرُوا أن يلبِّسُوا علينا.

﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ بالفَضيحَةِ والقَتلِ، أو: بأحدِهِما وعذابِ القبرِ، أو: بأخذِ الزَّكاةِ ونهكِ الأَبدانِ ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾: إلى عَذابِ النَّارِ.

قوله: «ونظيرُهُ في حَذفِ المَوصوفِ وإقامَةِ الصِّفَةِ مُقامَه، قوله:

أنـــا ابـــنُ جَـــلَا وطَـــلَّاعُ الثَّنايـــا»

قال أبو حيَّانَ: إن كان قَد شَبَّهَه به في مُطلَقِ حَذفِ المَوصوفِ فحَسَنٌ، وإن كانَ شَبَّهَه في خُصوصِيَّتِه فليسَ بجيِّدٍ؛ لأنَّ حذفَ المَوصوفِ مع (مِن) وإقامةَ صِفَتِه [مقامَه] ولا سِيَّما في التَّفصيلِ مُنقاسٌ، كقولِهم: (مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أقامَ).

وأمَّا (أنا ابنُ جَلَا) فضَرورَةُ شعرٍ؛ أي: أنا ابنُ رَجُلٍ جَلا[1].

= موصوفٍ بقوله: ﴿مَرَدُوا﴾، والتقدير: ومن أهل المدينة قوم ـ أو: ناس ـ مردوا. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٥٠٩).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ٩٥)، وما بين معكوفتين منه.

وقال الحَلَبِيُّ: في البيتِ تَأويلاتٌ:

أحدُها ذلك.

والثاني: أنَّ هذه الجُملةَ مَحكِيَّةٌ؛ لأنَّها قد سُمِّيَ بها هذا الرَّجلُ على أنَّه فعلٌ وفاعلٌ سُمِّيَ بِهِ فحُكِيَ.

والثَّالثُ: أنَّه فعلٌ فارِغٌ مِن الضَّميرِ سُمِّيَ به، ولم يُنوَّنْ لأنَّه غيرُ مُنصَرِفٍ[١].

والبيتُ لسُحَيم بنِ وثيلٍ الرِّياحيِّ، وتَمامُه:

مَتـــى أَضَـــعِ العمامَـــةَ تَعرِفُونِـــي[٢]

قال الطِّيبِيُّ: أي: أنا ابنُ رَجُلٍ كشفَ الأمورَ وأوْضَحَها.

وقيل: (جَلَا) مَصدرٌ مَقصورٌ، وهو انحسارُ الشَّعرِ مِن الرَّأسِ؛ أي: أنا ابنُ مَن باشرَ الحُروبَ؛ لأنَّ مَن أكثَرَ وَضْعَ البيضَةِ على رَأسِه انحسَرَ شعرُه.

والثَّنايا: ثنايا الجبالِ، يقال: فلانٌ طَلَّاعُ الثَّنايا؛ أي: يقصدُ عَظائِمَ الأُمورِ.

(مَتى أضعِ العمامَةَ تَعرفوني)؛ أي: بالصِّفَةِ المَذكورَةِ التي هي انحسارُ الشَّعرِ[٣].

وقال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: معنى البيتِ: أنَّني أرتكِبُ الأَهوالَ ولا أجبنُ عَنها.

---

(١) انظر: «الدر المصون» (٦/ ١١٣).

(٢) انظر: «الكتاب» (٣/ ٢٠٧)، و«الأصمعيات» (ص: ١٧)، و«طبقات فحول الشعراء» (٢/ ٥٧٩)، و«الشعر والشعراء» (٢/ ٦٤٣). واستشهد به الحجاج في خطبته المشهورة. انظر: «البيان والتبيين» (٢/ ٢١٠)، و«تاريخ الطبري» (٦/ ٢٠٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥).

وقوله: (مَتى أَضَع العمامةَ تَعرفوني) إمَّا أَنْ يريدَ به كثرةَ مُباشرَةِ الحَربِ فلا يراه الأكثرُ إلا بغيرِ عمامةٍ، فقال: مَتى أضعِ العمامَةَ يعرِفْنِي الذي ما رآني إلا غيرَ مُعتَمٍّ، أو يريدُ أَنَّني مُكثِرٌ لمباشَرَةِ الحربِ ولباسِ عُدَّةِ الحربِ؛ يعني: أنني إذا حاربتُ عُرِفْت بإقدامي وشَجاعتي.

وأمَّا قولُه: (جَلا) ففيهِ غيرُ قولٍ:

[قيل]: تقديرُه: أنا ابنُ رَجُلٍ جَلا، فحُذِفَ المَوصوفَ وأقيمَ الصِّفَةُ مقامَه.

وقيل: إنَّ (جَلَا) عَلَمٌ غلبَ على أبيهِ.

وقيل: إنَّما أرادَ: أنا ابنُ ذِي جَلا، و(الجَلَا) انحِسارُ الشَّعرِ عَن مُقدَّم الرَّأسِ[1].

قوله: «وعَلَى الأوَّلِ صِفَةٌ للمُنافقين[2] فُصِلَ بينَها وبينَه بالمَعطوفِ»:

قال أبو حيَّانَ: هذا بَعيدٌ؛ للفَصلِ بين الصِّفَةِ ومَوصوفِها[3].

(١٠٢) ـ ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ ولم يَعتَذِرُوا عَن تَخلُّفِهِم بالمعاذيرِ الكاذبَةِ، وهم طائفَةٌ مِن المُتخلِّفينَ أوثَقُوا أنفُسَهم على سوارِي المسجدِ لَمَّا بلَغَهُم ما نزلَ في المُتخلِّفينَ، فقَدِمَ رسولُ اللهِ ﷺ فدخلَ المسجِدَ على عادَتِهِ فصلَّى ركعتينِ فرآهُم، فسألَ عنهُم فذُكِرَ له أنهم أقسَمُوا أن لا يحلُّوا أنفسَهُم حتى تحلَّهُم، فقال: «وأنا أقسِمُ أَنْ لا أَحُلَّهُم حتَّى أُؤمَرَ فيهم»، فنزلَتْ فأطلَقَهُم.

---

(١) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٤٥٦)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) في (س): «المنافقين».

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٤١٣).

﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾: خلَطُوا العمَلَ الصَّالِحَ الذي هو إظهارُ النَّدمِ والاعترافُ بالذَّنبِ بآخرَ سَيِّئٍ هو التَّخلُّفُ وموافقَةُ أهلِ النِّفاقِ، والواوُ إمَّا بمعنَى الباءِ كما في قَولِهِم: (بِعتُ الشَّاءَ شاةً ودِرْهَمًا)، أو للدلالَةِ على أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُما مَخلوطٌ بالآخرِ.

﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ﴾: أن يقبلَ توبتَهُم، وهي مدلولٌ علَيْهَا بقوله: ﴿ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ﴾.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ يتجاوَزُ عَنِ التَّائبِ ويتفضَّلُ عليه.

قوله: «وهم طائفَةٌ مِن المُتخلِّفينَ أَوْثَقُوا أنفُسَهُم...» إلى آخرِه.

أخرجَه ابنُ مردويه والبَيهقيُّ في «الدَّلائل» عن ابنِ عبَّاسٍ[١].

قوله: «كما في قَولهم: (بعتُ الشَّاءَ شَاةً ودِرهمًا)»:

قال شارحُ «اللباب»[٢]: الواوُ فيه بمَعنى البَاءِ؛ أي: بدِرهَمٍ؛ لأنَّ الواوَ للجَمعِ والباءَ للإلصاقِ، والجَمْعُ والإلصاقُ من وادٍ واحِدٍ[٣].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٥١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٧٢)، وابن مردويه كما في «الكافي الشاف» (ص: ٨٠)، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما. وهو منقطع علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس ولم يره، لكن ذكر النحاس في «إعراب القرآن» (٣/ ٧٣) عن أحمد بن حنبل قوله: بمصر صحيفة في التَّفسير رواها عليُّ بن أبي طلحة لو رحل فيها رجل إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً.

وذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذا إسناد ضعيف جدًا.

(٢) في (ف) و(ز): «الكتاب»، وفي (س): «اللباب». وذكره الطيبي في موضعين، فقال مرة: «الكتاب»، وأخرى: «اللباب». انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٥٠) و(٩/ ٤٤٢).

(٣) انظر: «اللباب» للعكبري (١/ ٤١٩)، وما نقله السيوطي يشبه أن يكون شرح كلام العكبري، وقد =

وقال ابنُ الحاجبِ: أصلُه: شاةٌ بِدِرهَمٍ؛ أي: شاةٌ مَع دِرهَمٍ، ثمَّ كَثُرَ ذلك فأبدَلُوا مِن باءِ المصاحبَةِ واوًا، وإذا أبدلَتْ باءُ المُصاحبَةِ واوًا وجبَ أن يعربَ ما بعدَها بإعرابِ ما قبلَها، كقَوْلِهم: (كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه)، وقولهم: (امرءًا ونفْسَه)[١].

قوله: «أو للدَّلالَةِ على أنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما مَخلُوطٌ بالآخَرِ»:

قال ابنُ المُنَيِّرِ والشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّ الواوَ كالصَّريحِ في خلطِ كلٍّ بالآخَرِ بخلافِ الباءِ، فإنَّها تَدُلُّ على خلطِ أَحدِهِما بالآخرِ صريحًا وعلى اختلاطِ الآخَرِ به بطريقِ الالتزامِ ودلالةِ الفعلِ[٢].

وقدَّره صاحبُ «المفتاح»: خَلَطوا عَمَلًا صالحًا بسَيِّئٍ وآخرَ سَيِّئًا بصَالحٍ؛ لأنَّ الخلطَ يَستَدْعِي مَخلوطًا ومَخلوطًا به بأَنْ أَطاعُوا تارةً ثمَّ أَتَوا كبيرةً وعَصَوا أُخرَى ثمَّ تَدارَكُوا المَعصيَةَ بالتَّوبَةِ[٣].

وقال غيره: إنَّ هذا نوعٌ لَطيفٌ مِن البَديعِ يُسمَّى الاحتِباكَ[٤].

= وقفت عليه غير منسوب في «حاشية التفتازاني» (٢٧٠/ أ).

(١) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (١/ ٣٤٠).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٣٠٧).

(٣) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٨١).

(٤) انظر: «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» للبقاعي (٩/ ١٠)، وقال المصنف في «معترك الأقران» (١/ ٢٤٣): «الاحتباك: وهو من ألطف الأنواع وأبدعها، وقلَّ من تنبه له أو نبه عليه من أهل البلاغة، ولم أره إلا في شرح بديعية الأعمى لرفيقه الأندلسي، وذكره الزركشي في البرهان ولم يسمه هذا الاسم، بل سماه الحذف المقابلي، وأفرده بالتصنيف من أهل العصر العلامة برهان الدين البقاعي الأندلسي في شرح البديعية، قال: من أنواع البديع الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ =

(١٠٣) ـ ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ رُوِيَ أَنَّهُم لَمَّا أُطلِقُوا قالوا: يا رَسولَ اللهِ هذه أموالُنا التي خَلَّفَتْنَا فتصدَّقْ بها وطَهِّرْنا، فقال: «ما أُمِرْتُ أن آخذَ مِن أموالِكُم شيئًا» فنزلَتْ.

﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ مِن الذُّنوبِ، أو حبِّ المالِ المؤدِّي بهم إلى مثلِه.

وقرئ: (تُطْهِرُهُم)[١] مِن أَطْهَرَه بمَعنى طَهَّرَه، و: (تُطَهِّرْهُم) بالجزمِ[٢] جوابًا للأمرِ.

﴿وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾: وتُنَمِّي بها حَسنَاتِهِم وترفَعُهُم إلى منازلِ المخلِصينَ.

﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾: واعطِفْ عليهِمْ بالدُّعاءِ والاستغفارِ لهم.

﴿إِنَّ صَلَوَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ تَسْكُنُ إليها نُفوسُهُم وتَطمئِنُّ بها قُلوبُهُم، وجمعُهَا لتَعدُّدِ المَدعوِّ لَهُم، وقرأَ حمزَةُ والكِسائِيُّ وحفصٌ بالتَّوحيدِ[٣].

﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ باعترافِهِم ﴿عَلِيمٌ﴾ بندامَتِهِم.

قوله: «رُوِيَ أَنَّهم لَمَّا أُطْلِقُوا قالوا: يا رسولَ اللهِ...» الحديث.

= كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾، التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعق، والذي ينعق به، فحذف من الأول الأنبياء لدلالة الذي ينعق عليه، ومن الثاني الذي ينعق به لدلالة الذين كفروا عليه... وقوله: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾؛ أي عملاً صالحاً بسيء وآخر سيئاً بصالح».

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٠١)، عن الحسن.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٤/ ٣٨) عن مسلمة بن محارب، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٤) عن علي رضي الله عنه والحسن.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

أخرجَه ابنُ جَريرٍ والبَيهقيُّ في «الدلائل» مِن حَديثِ ابن عبَّاسٍ[١].

(١٠٤) - ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾.

﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ ﴾ الضَّميرُ إمَّا للمَتُوبِ عليهِم، والمرادُ: أن يمكَّنَ في قلوبِهِم قبولُ تَوْبَتِهِم والاعتدادُ بصَدقاتِهِم، أو لغيرِهِم والمرادُ بِهِ التَّحضيضُ عَلَيْها.

﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ إذا صَحَّت، وتَعْدِيَتُه بـ(عن) لتضمُّنِه مَعنى التَّجاوُزِ.

﴿وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾: يقبَلُها قبولَ مَن يأخذُ شَيئًا ليُؤدِّيَ بدلَه.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾: وأنَّ مِن شَأنِه قبولَ توبَةِ التَّائبينَ والتَّفضُّلَ عليهِم.

(١٠٥) - ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾.

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ ﴾ ما شِئتُمْ ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ فإنَّه لا يخفَى عليه خيرًا كانَ أو شَرًّا ﴿وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ فإنَّه تَعالى لا يُخْفي عَنهُم[٢] كما رأيتُم وتَبيَّنَ لَكُم.

﴿وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ بالموتِ ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ بالمجازاةِ عليه.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٥٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٧٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٧٢)، وهو قطعة من الخبر السابق.

(٢) أي: لا يخفي ذلك عنهم بل يُعْلِمهم به كما تبيَّن لكم من تفضيح بعض وتصديق آخرين. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ٣٦٢).

(١٠٦) ـ ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾.

﴿ وَءَاخَرُونَ ﴾ مِن المُتخلِّفينَ ﴿مُرْجَؤونَ﴾: مُؤخَّرُونَ؛ أي: موقوفٌ أمرُهُم، مِن أرجَأْتُه: إذا أَخَّرْتُه. وقرأ نافعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ وحفصٌ: ﴿مُرْجَوْنَ﴾ بالواوِ[١]، وهما لُغتانِ.

﴿لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ في شَأنِهم ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ﴾ إنْ أَصرُّوا على النِّفاقِ ﴿وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ إن تابُوا، والتَّرديدُ للعبادِ، وفيه دليلٌ على أن كِلَا الأَمرينِ بإرادةِ اللهِ تعالى.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بأحوالِهم ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يفعلُ بهم.

وقرئ: (والله غفورٌ رَحيمٌ)[٢].

والمرادُ بهؤلاءِ كعبُ بنُ مالكٍ، وهِلالُ بنُ أميَّةَ، ومُرَارةُ بن الرَّبيعِ، أَمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ أصحابَهَ أن لا يُسلِّمُوا عليهِم ولا يُكلِّمُوهُم، فلَمَّا رَأَوْا ذلك أخلَصُوا نِيَّاتِهم وفَوَّضُوا أمرَهُم[٣] إلى اللهِ فرَحِمَهُم اللهُ تَعالى.

قوله: «والتَّردُّدُ[٤] للعِبادِ»:

قال الزَّجَّاجُ: (إمَّا) لوُقوعِ أَحدِ الشَّيئينِ، واللهُ تَعالى عالِمٌ بما يَصيرُ إليه أَمرُهُم، إلا أنَّ هذا للعبادِ خُوطِبُوا بما يَعْلَمونَ، والمعنى: ليَكُن أَمرُهُم عِندَكُم على هذا في الخوفِ والرَّجاءِ[٥].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٧ ـ ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٨٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) في (خ) وهامش (أ): «أمورهم».

(٤) كذا في النسخ الخطية، وفي البيضاوي: «والترديد»، وهو أليق.

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٦٨).

قال: «وفيه دَليلٌ على أنَّ كِلَا الأَمْرينِ بإرادةِ اللهِ تَعالى»:

قال الطِّيبِيُّ: فعَلَى هذا (إمَّا) لتَرديدِ الأمرِ بحسبِ المَشيئَةِ، لا لشَكِّ العِبادِ، وهو مثل (أو) التَّنويعيَّة[١].

قوله: «والمرادُ بهَؤلاءِ كعبُ بنُ مالكٍ...» إلى آخرِه.

أخرجَه الشَّيخانِ مِن حديثِ كعبِ بن مالكٍ مُطوَّلًا[٢].

(١٠٧) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا﴾ عَطفٌ على ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ﴾ أو مبتدأٌ خبرُه مَحذوفٌ؛ أي: وفيمَن وَصَفْنا الذين اتَّخذُوا، أو مَنصوبٌ على الاختصاصِ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ بغيرِ واوٍ[٣].

﴿ضِرَارٗا﴾: مُضارَّةً للمُؤمنينَ.

رُوِيَ أنَّ بني عمرِو بنِ عَوْفٍ لَمَّا بَنَوا مَسجدَ قُبَاءٍ سَأَلُوا رسولَ اللهِ أن يأتِيَهُم، فأتاهُم فصَلَّى فيه، فحَسَدَتْهُم إخوانُهُم بنو غَنْمِ بن عوفٍ فبَنَوْا مَسجِدًا على قصدِ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٥٦).

(٢) كون هؤلاء هم المرادون بالآية رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٧٠ ـ ٦٧١) عن مجاهد وقتادة وعكرمة والضحاك وابن إسحاق. أما حديث تخلفهم فرواه مطولًا البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩)، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٨)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

أن يَؤُمَّهُم فيهِ أبو عامرٍ الرَّاهِبُ إذا قَدِمَ مِن الشَّامِ، فلمَّا أَتمُّوهُ أَتَوْا رَسولَ اللهِ ﷺ فقالوا: إنَّا قَدْ بنينَا مَسجِدًا لذي الحاجَةِ والعِلَّةِ والليلةِ المطيرةِ والشَّاتيَةِ، فصلِّ فيه حتى نَتَّخِذَهُ مُصلًّى، فأخذَ ثوبَهُ ليقومَ مَعَهُم فنزَلَتْ، فدعا بمالكِ بن الدُّخْشُمِ ومعنِ بنِ عديٍّ وعامرِ بن السَّكَنِ والوحشيِّ فقالَ لهم: انطلقوا إلى هذا المسجد الظالمِ أهلُه فاهْدِموه وأَحْرقوه، ففُعِل، واتُّخِذَ مكانُه كُناسةً.

﴿وَكُفْرًا﴾: وتقويةً للكُفرِ الذي يُضمِرونَه ﴿وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يريدُ: الذين كانوا يَجتَمِعُونَ للصَّلاةِ في مَسجدِ قباء.

﴿وَإِرْصَادًا﴾: ترقُّبًا ﴿لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ﴾ يعني: الرَّاهِبَ؛ فإنَّه قالَ لرَسولِ اللهِ ﷺ يومَ أُحدٍ: لا أجِدُ قومًا يُقاتِلُونَكَ إلا قاتَلْتُكَ مَعَهُم، فلم يَزَلْ يُقاتِلُه إلى يَومِ حُنَينٍ انهزمَ مع هوازنَ وهربَ إلى الشَّامِ ليأتي مِن قيصَرَ بجُنودٍ يُحارِبُ بهِم رسولَ اللهِ، وماتَ بقِنَّسْرينَ وحيدًا[1].

وقيل: كانَ يجمَعُ الجُيوشَ يومَ الأَحزابِ فلَمَّا انهَزَمُوا خرجَ إلى الشَّامِ.

و﴿مِن قَبْلُ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿حَارَبَ﴾، أو بـ﴿اتَّخَذُوا﴾؛ أي: اتَّخَذُوا مسجدًا مِن قبلِ أَنْ ينافقَ هؤلاء بالتَّخلُّفِ؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّه بُنِيَ قبيلَ غزوةِ تَبُوك، فسألُوا رسولَ اللهِ أَنْ يأتِيَهُ فقال: أنا على جناحِ سَفرٍ وإذا قَدِمْنَا إنْ شاءَ اللهُ صلَّيْنَا فيه، فلما قَفَلَ كرَّر عليهِ فنزَلَت[2].

---

(١) وقنسرين بكسر القاف وفتح النون المشددة فتحها أبو عبيدة سنة (١٧هـ)، وكانت هي وحمص شيئاً واحداً. انظر: «معجم البلدان» (٤/ ٤٠٣).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٧٢ ـ ٦٧٣) من طريق ابن إسحاق عن الزهري، ويزيد بن رومان، وعبدالله بن أبي بكر، وعاصم بن عمر بن قتادة، وغيرهم.

﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾: ما أَرَدْنا ببنائِه إلا الخصلَةَ الحُسْنَى، أو الإرادةَ الحُسْنَى، وهيَ الصَّلاةُ والذِّكرُ والتَّوسِعَةُ على المصلِّينَ.

﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ في حَلْفِهِم.

قوله: «رُوِيَ أنَّ بني عمرِو بنِ عَوْفٍ...» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ وَلِيُّ الدِّينِ: ذكرَه هكذا الثَّعلَبيُّ مِن غيرِ سَنَدٍ ولا راوٍ، ورَوَى بعضَه ابنُ جَريرٍ وابنُ مردويه[1].

قوله: «ما أَرَدْنا ببنائِه إلا الخَصْلَةَ الحُسنى»:

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ٤٧ ـ ٥٠)، وتلميذه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٩)، وتلميذه البغوي في «تفسيره» (٤/ ٩٣ ـ ٩٤)، ونسبوه للمفسرين. وقال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٨١): (لم أجده بهذا السياق إلا في الثعلبي بلا إسناد، وليس صدره بصحيح، فإن مسجد قُباءٍ كان قد أسس والنبي ﷺ بقباء أول ما هاجر، وبني مسجد الضرار وكان في غزوة تبوك فبينهما تسع سنين).

قلت: وفي ذكر أن الباعث على بنائه حسدهم لإخوانهم نظر، ولو كان ذلك بسبب الحسد لما بالغ القرآن في ذمهم، والرسول عليه السلام في هدمه وتحريقه وجعل مكانه كناسة تلقى فيها الجيف والقمامة، فإن الله سبحانه قد أخبرنا أنهم إنما بنوه ضراراً وكفراً وتفريقاً، وذلك أن أبا عامرٍ الراهبَ وهو الذي سمَّاه رسولُ الله ﷺ: الفاسقَ، كان قد قال لرسول الله ﷺ يوم أحد: لا أجِدُ قوماً يقاتلونك إلّا قاتلتُك معهم، فلم يَزَلْ يقاتلُه إلى يوم حنينٍ، فلمَّا انهزمَتْ هوازِنُ خرج هارِباً إلى الشام، وأرسل إلى المنافقين أن استعدُّوا بما استطعتُم من قوَّةٍ وسلاحٍ فإني ذاهبٌ إلى قيصَرَ وآتٍ بجنودٍ ومُخرجٌ محمداً وأصحابَه من المدينة، فبنَوا ذلك المسجد ثم طلبوا من النبي ﷺ الصلاة فيه مكراً وخداعاً للمسلمين ليكسبوه الشرعية فيما إذا قدم الفاسق إليه؛ ليجعلوا ذلك أساساً ومنطلقاً لشق صف المسلمين. وانظر قصتهم فيما رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٧٢) وما بعدها عن ابن عباس والزهري ويزيد بن رومان وعاصم بن عمر بن قتادة ومجاهد وسعيد بن جبير وقتادة وابن زيد وغيرهم. وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٥٣٠) عن ابن إسحاق.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: على أنَّها مَفعولٌ به[١].

قوله: «أو إلا لإرادَةِ الحُسنَى، وهيَ الصَّلاةُ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: على أنَّها مَصدَرٌ، فهِيَ إرادَةُ الصَّلاةِ[٢].

قال أبو حيَّانَ: جعلُه هذا عِلَّةً[٣]، فكأنَّه ضَمَّنَ (أراد) مَعنَى (قصد)؛ أي: ما قَصدُوا ببنائِه لشَيءٍ[٤] مِن الأَشياءِ إلا لإرادةِ[٥] الحُسنَى.

قال: وهذا وَجهٌ مُتكلَّفٌ[٦].

(١٠٨) ـ ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴾.

﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ﴾ للصَّلاةِ ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ﴾ يَعني: مَسجِدَ قباء ـ أَسَّسَهُ رَسولُ اللهِ وصلَّى فيه أيامَ مقامِه بقباء مِن الاثنينِ إلى الجُمُعَةِ ـ لأنَّه أوفَقُ للقِصَّةِ، أو مَسجِدَ رَسولِ اللهِ لقولِ أبي سَعيدٍ: سألتُ رَسولَ اللهِ عنه فقال: «هو مَسجِدُكُم هذا» مَسجِدُ المَدينَةِ.

﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ مِن أيَّامِ وُجودِه، و(مِن) يَعمُّ الزَّمانَ والمكانَ، كقوله:

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٠/ ب).

(٢) المصدر السابق.

(٣) كذا في النسخ الخطية: وفي «البحر المحيط»: «جعلُه عِلَّةً».

(٤) في النسخ الخطية: «بشيء»، والمثبت من «البحر المحيط»، و«الدر المصون».

(٥) في النسخ الخطية: «الإرادة»، والمثبت من «البحر المحيط»، و«الدر المصون».

(٦) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٤٢٩)، و«الدر المصون» (٦/ ١٢١).

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِن حِجَجٍ وَمِنْ دهرِ[١]

﴿أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾: أولى بأَنْ تُصلِّيَ فيه ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾ مِن المعاصِي والخصالِ المَذْمُومَةِ طَلَبًا لِمَرضاةِ اللهِ، وقيل: مِن الجنابَةِ فلا ينامونَ عليها.

﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾: يَرْضَى عَنْهُم ويُدْنِيهِم مِن جَنابِه إدناءَ المُحِبِّ حَبِيبَهُ.

قيل: لَمَّا نَزَلَت مَشَى رَسولُ اللهِ ﷺ ومعَهُ المُهاجرونَ حتَّى وقفَ على بابِ مسجدِ قباءٍ فإذا الأنصارُ جُلوسٌ فقال: «أمؤمنونَ أنتُمْ؟» فسَكَتُوا، فأعادَها، فقال عُمَرُ: إنَّهُم مُؤمِنونَ وأنا مَعَهم، فقال عليهِ السَّلام: «أترضونَ بالقضاءِ؟» قالوا: نعَمْ، قال: «أتصبِرُونَ على البلاءِ؟» قالوا: نعم، قال «أَتشْكُرُونَ في الرَّخاءِ؟» قالوا: نَعَمْ، قال عليه السَّلامُ: «مؤمنونَ وربِّ الكَعبَةِ»، فجلسَ ثمَّ قال: «يا معشَرَ الأنصارِ! إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد أَثْنَى عليكم فما الذي تصنعونَ عندَ الوُضوءِ وعند الغائطِ؟» فقالوا: يا رسولَ اللهِ! نُتْبِعُ الغائطَ الأحجارَ الثَّلاثَةَ ثمَّ نتبعُ الأحجارَ الماءَ، فتَلَا: ﴿رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾.

قوله: «يَعني: مَسجِدَ قُباء...» إلى قوله: «لأنَّه أوفَقُ للقصَّةِ»:

قال الطِّيبِيُّ: لأنَّ كِلا المَسجِدَينِ مَبنِيَّانِ، وبانِيَاهما أخوانِ بنُو عمرِو بن عوفٍ وبنو غَنْمِ بنِ عوفٍ[٢].

وقال الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ: لأنَّ المُوازنَةَ بين مَسجِدَينِ بُنِيَا بقُباء وتَرجيحَ أحدِهما على الآخرِ أوقعُ وأدخَلُ في المناسبَةِ مِن الموازنَةِ بينَ مَسجدٍ بقُباء ومَسجدٍ بالمدينَةِ،

---

(١) في (أ) و(خ): «شهر».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٦٠).

سِيَّما وقَد بنى مَسجِدَ الضِّرارِ بنو غَنْمِ بنِ عوفٍ طَلَبًا للفَضلِ والزِّيادَةِ على إِخوانِهم[1] الذين بَنَوا مَسجِدَ قُباء[2].

ثم قالَ الطِّيبِيُّ: الأنسَبُ ما نصَّ عليهِ صَلواتُ اللهِ عليه مِن حَديثِ أبي سعيدٍ الذي أشارَ إليه المُصنِّفُ بعدُ، وهو مُخرَّجٌ في «صحيح مسلم»[3].

---

(١) في (ز): «إخوتهم».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٠/ ب).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٦١)، والحديث الذي أشار إليه رواه مسلم (١٣٩٨) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظ: «دخلت على رسول الله ﷺ في بيت بعض نسائه، فقلت: يا رسول الله، أي المسجدين الذي أسس على التقوى؟ قال: فأخذ كفاً من حصباء، فضرب به الأرض، ثم قال: (هو مسجدكم هذا) لمسجدِ المدينة».

ورواه الترمذي (٣٠٩٩)، والنسائي (٦٩٧)، بلفظ: «هو مسجدي هذا».

وله شاهد من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١١٠٧)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٨٤) وصححه.

وقد رام بعض العلماء كالسهيلي والسمهودي الجمع بين القولين كما ذكر الآلوسي في «روح المعاني» (١٠/ ٥٠٩)، ونقل كلامهم لكنه استبعده بقوله: ولا يخفى بعدُ هذا الجمع، فإن ظاهر الحديث الذي أخرجه الجماعة عن أبي سعيد الخدري بمراحل عنه، ولهذا اختار بعض المحققين القول الثاني، وأيده بأن مسجد النبي ﷺ أحق بالوصف بالتأسيس على التقوى من أول يوم، وبأن التعبير بالقيام عن الصلاة في قوله سبحانه: ﴿أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ يستدعي المداومة، ويعضده توكيد النهي بقوله تعالى: ﴿أَبَدًا﴾ ومداومة الرسول عليه الصلاة والسلام لم توجد إلا في مسجده الشريف عليه الصلاة والسلام.

وقال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٣/ ٨٢): ويليق القول الأول بالقصة، إلا أن القول الثاني روي عن رسول الله ﷺ، ولا نظرَ مع الحديث.

وقال الحافظُ عمادُ الدِّينِ بن كثيرٍ........[١].

قوله: «﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ مِن أَيَّامِ وجودِهِ»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: مِن حينِ وُجدَ وأُسسَ كان مبنيًّا على التَّقوَى[٢].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: قُيِّدَ بذلك لظُهورِ أنه لم يُؤسَّسْ على التَّقوى مِن أوَّلِ يومٍ مِن مُطلَقِ الأيَّامِ، والمَعنى: أنَّ تَأسيسَه على التَّقوَى كان مُبتدأً مِن أوَّلِ يومٍ مِن أيامِ وُجودِهِ، لا حادِثًا بعدَه[٣].

قوله: «و(مِن) تَعمُّ الزَّمانَ والمكانَ»:

هذا مَذهبُ[٤] الكوفِيِّينَ، ورَجَّحه المُتأخرونَ، والبَصريُّونَ يَمنعونَ مَجيئَها لابتداءِ الغايةِ في الزَّمانِ ويُقدِّرونَ هنا: مِن تأسيسِ أوَّلِ يومٍ.

---

(١) بياض هنا في النسخ الخطية. ولعل كلام ابن كثير المناسب للسياق هنا قوله في «تفسيره» (٤/ ٢١٤): «وقد ورد في الحديث الصحيح: أن مسجد رسول الله ﷺ الذي هو في جوف المدينة، هو المسجد الذي أسس على التقوى. وهذا صحيح. ولا منافاة بين الآية وبين هذا؛ لأنه إذا كان مسجد قباء قد أسس على التقوى من أول يوم، فمسجد رسول الله ﷺ بطريق الأولى والأحرى».
وقوله في «البداية والنهاية» (٤/ ٥٤٣): «فهذه طرق متعددة لعلها تقرب من إفادة القطع بأنه مسجد الرسول ﷺ، وإلى هذا ذهب عمر، وابنه عبد الله، وزيد بن ثابت، وسعيد بن المسيب، واختاره ابن جرير. وقال آخرون: لا منافاة بين نزول الآية في مسجد قباء ـ كما تقدم بيانه ـ وبين هذه الأحاديث لأن هذا المسجد أولى بهذه الصفة من ذلك؛ لأن هذا أحد المساجد الثلاثة التي تشد الرحال إليها».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٦٣).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧١/ أ).

(٤) في (ز): «هذا رأي».

قال الزَّجَّاج: وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ التَّأسيسَ المُقدَّرَ ليسَ بمكانٍ حتَّى تكونَ (مِن) لابتداءِ الغايَةِ فيه(١).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: تحتملُ (مِن) الظَّرفيَةَ؛ أي: في أَوَّلِ يَومٍ(٢).

قوله:

«لِمَـنِ الدِّيَـارُ بقُنَّـةِ الحِجْـرِ أَقْوَيْنَ مِـنْ حِجَـجٍ ومِـنْ دَهْرِ»

هو لزُهيرِ بنِ أبي سُلْمَى، مَطلَعُ قصيدَةٍ يمدَحُ بها هَرِمَ بنَ سنانٍ، وبعدَه:

لَعِـبَ الزَّمـانُ بـهـا وغَيَّرها بَـعدِي سَـوَافِي المُـورِ والقَطْـرِ

قَفْـرًا بمُنْدَفِـعِ الـنَّـحَائِـتِ مِـن ضَفـوى أُولاتِ الضَّـالِ والسِّـدْرِ

دَعْ ذا وعَـدِّ الـقَـوْلَ فـي هَـرِمٍ خَـيرِ البُـدَاةِ وسَـيِّدِ الحَـضْرِ(٣)

---

(١) هذا القول لأبي البقاء العكبري في «التبيان في إعراب القرآن» (٢/ ٦٦٠)، وكذا نقله عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٧/ ٣٦٤).

وتكلم الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٧٧) عنها فقال: «دخلت (من) في الزمان، والأصل منذ ومذ، هذا أكثر الاستعمال في الزمان. و(من) جائز دخولها؛ لأنها الأصل في ابتداء الغاية والتبعيض».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧١/ أ).

(٣) انظر: «ديوان زهير بن أبي سلمى» (ص: ٥٤)، و«البيان والتبيين» (٢/ ١٧٧)، و«الشعر والشعراء» (١/ ١٣٩)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٧٨)، و«تهذيب اللغة» (١٥/ ٣٤٠)، و«الصحاح» (مادة: منن).

يستشهدُ به على أن (مِن) تكون لابتداء غاية الزمان، قال الزجاج: قيل: إن معنى هذا: مُذْ حِجج ومُذْ شَهْر.

قلت: وقد جاء البيت بهذه الرواية أيضاً، وعليها تكون «مذ» حرف جر، والعامل فيها «أقوين»، ولا شاهدَ فيه. انظر: «أمثال العرب» للمفضل الضبي (ص: ١٢)، و«الجمل في النحو» المنسوب للخليل (ص: ١٦١)، و«درة الغواص» (ص: ٢٨١).

=

القُنَّةُ بضمِّ القافِ وتَشديدِ النُّونِ: أَعْلَى الجبلِ.

والحِجْرُ: بكسرِ الحاءِ وسكونِ الجيمِ، قالَ أبو عمرٍو: حِجْرُ ثمودَ، ولا أدري هو ذاكَ أَمْ لا، وحَجْرُ اليمامةِ غيرُ ذلك مَفتوحٌ[1].

وأقوَينَ: خلَوْنَ.

وحِجَج: جمعُ حِجَّةٍ، وهي السَّنَةُ.

وذكرَ بعضُ الشَّارحينَ لأبياتِ «الجُمَلِ»[2] قال: زعمَ بَعضُ النَّقَلةِ أنَّ هذا البيتَ ليسَ لزُهَيرٍ؛ لأنَّه لم يُعرَفْ في بلاد العربِ مَوضعٌ يُقالُ له: الحِجْرُ بالألفِ واللامِ، وإنَّما هو حَجْرٌ، وهي قَصبةُ اليمامَةِ اسمُ عَلَمٍ لا يَدخلُها الألفُ واللَّامُ، إلا أن يقولَ قائِلٌ: إنَّ زُهيرًا إنَّما أرادَ بقُنَّةِ حجرٍ، ثم زادَ الألفَ واللامَ[3]، وهو يريدُ سُقوطَها على حدِّ قوله:

يـا ليـتَ أمَّ العَمْـرِ كانَـتْ صاحِبِـي[4]

وقال البَطَلْيَوْسِي: الأَبياتُ الثَّلاثَةُ التي في[5] أوَّلِ هذه القَصيدَةِ لم يَصِحَّ أنَّها لزُهَيرٍ.

= وقوله: «لمن الديار» استفهامُ تعجُّب من شدة خرابها، حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف أصحابها وسكانها، والدهر: الأبد الممدود. انظر: «شرح أبيات مغني اللبيب» للبغدادي (٦/ ٢٣).

(١) انظر: «المقاصد النحوية» (٣/ ١٢٥٠)، و«خزانة الأدب» (٩/ ٤٤٢).

(٢) الظاهر أنَّه اللخمي. وانظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (٦/ ٢٤).

(٣) من قوله: «وإنما هو حجر» إلى هنا من (ز).

(٤) الرجز بلا نسبة في «تهذيب اللغة» (٢/ ٢٢٣)، و«الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٣/ ٣٤٧). وانظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (٦/ ٢٤).

(٥) في (س): «هي».

وقد رُوِيَ أنَّ هارونَ الرَّشيدِ قالَ للمُفضَّلِ بن محمَّدٍ: كيفَ بدأ زُهَيرٌ بقولِه:

دَعْ ذا وعَــدِّ القــولَ في هَــرِمِ

ولم يتقدَّمْ قبلَ ذلك شيءٌ ينصرفُ عنه؟

فقال المُفضَّل: قد جرَتْ عادَةُ الشُّعراءِ بأَنْ يُقدِّموا قبلَ المديحِ نَسيبًا ووَصْفَ إبلٍ وركوبَ فَلَواتٍ ونحوَ ذلك، فكأنَّ زُهيرًا همَّ بذلك ثمَّ قالَ لنَفسِه: دَعْ هذا الذي هَمَمْتَ به ممَّا جَرَت به العادَةُ واصرِفْ قولَكَ إلى مَدحِ هرمٍ[1]، فهُو أَوْلى مَن حُبِّرَ فيه القَوْلُ ونُظِمَ، وأَحَقُّ مَن بُدِئَ بذكرِهِ الكَلامُ وخُتِمَ.

فاستحسَنَ الرَّشيدُ قولَه، وكان حمَّاد الرَّاوِيَةُ حاضِرًا فقال: يا أميرَ المؤمنينَ ليسَ هذا أوَّلَ الشِّعرِ، ولكِن قبلَه:

لِمَــنِ الدِّيــارُ بقُنَّــةِ الحِجْــرِ

وذكرَ الأَبياتَ الثَّلاثةَ، فالتفتَ الرَّشيدُ إلى المُفضَّلِ: أَلَم تقل: إنَّ (دَعْ ذا) أوَّلُ الشِّعرِ؟ فقال: ما سمعتُ بهذه الزِّيادَةِ إلَّا يَوْمِي هذا، ويوشِكُ أن تكونَ مصنوعةً، فقال الرَّشيدُ لحمَّادٍ: اصدُقني، فقال: يا أميرَ المُؤمنين: أنا زِدتُ فيه هذه الأَبيات، فقال الرَّشيدُ: مَن أرادَ الرِّوايةَ الصَّحيحةَ فعليهِ بالمُفضَّلِ[2].

قوله: «لَمَّا نَزَلَت مشى رسولُ اللهِ ﷺ...» الحديث.

---

(١) في النسخ الخطية: «قوم»، والمثبت من «الحلل في شرح أبيات الجمل».

(٢) انظر: «الحلل في شرح أبيات الجمل» للبطليموسي (ص: ١٢٥ ـ ١٢٦)، وانظر: «المقاصد النحوية» (٣/ ١٢٥٣)، و«شرح شواهد المغني» للمصنف (٢/ ٧٥٣ ـ ٧٥٤).

أخرج الطبرانيُّ في «الأوسط» صَدرَه مِن حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ إلى قوله: «وربِّ الكعبَةِ»، ورَوى بقيَّته ابنُ مردويه[1].

---

(١) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٨١): (لم أجده هكذا، وكأنه ملفق من حديثين: ذكر المخرِّج أولهما من الطبراني في «الأوسط» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: دخل رسول الله ﷺ على عمر ومعه أناس، فقال: «أمؤمنون أنتم؟» فسكتوا، ثلاث مرات، فقال عمر رضى الله عنه: يا رسول الله، نؤمن بما أتيتنا به، ونحمد الله في الرخاء، ونصبر في البلاء، ونرضى بالقضاء، فقال «مؤمنون ورب الكعبة» انتهى. وهذا فيه من المخالفة بين السياقين ما لا يخفى، وأما الثاني فروى ابن مردويه من طريق ابن عباس نحوه).

قلت: قول ابن حجر: (ذكر المخرج أولهما) يعني به الزيلعي، فهو في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ١٠٣) قد ذكر حديث ابن عباس على أنه تخريج لما أورده المؤلف، وقد تعقبه ابن حجر كما مرَّ بقوله: (وهذا فيه من المخالفة بين السياقين ما لا يخفى).

والحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٩٤٢٧)، و«الكبير» (١١٣٣٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٥٤): في إسناده يوسف بن ميمون وثقه ابن حبان، والأكثر على تضعيفه.

وأما القسم الثاني من الحديث وهو قوله: فجلس ثم قال: «يا معشر الأنصار، إن الله قد أثنى عليكم...»، فقد روى نحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٤٨٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٨٣)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣٤٨)، من حديث عويم بن ساعدة الأنصاري رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢١٢): (رواه أحمد والطبراني في الثلاثة، وفيه شرحبيل بن سعد، ضعفه مالك وابن معين وأبو زرعة، ووثقه ابن حبان). وقال الحافظ في «التقريب»: (وفي سماعه من عويم نظر).

وروى نحوه أيضًا ابن ماجه (٣٥٥)، والدارقطني في «السنن» (١٧٤) من حديث أبي أيوب وأنس وجابر رضي الله عنهم. وضعفه الحافظ في «التلخيص الحبير» (١/ ١١٣). وقال الدارقطني: عتبة بن أبي حكيم (أحد رجال الإسناد) ليس بقوي.

وأصل استنجاء أهل قباء بالماء عند أبي داود (٤٤)، والترمذي (٣١٠٠)، وابن ماجه (٣٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «نزلت هذه الآية في أهل قباء: ﴿فِيهِ رِجَالٌ =

(١٠٩) ـ ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾.

﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ ﴾: بنيانَ دينِه ﴿عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ ﴾: على قاعدَةٍ مُحكَمَةٍ هي التَّقْوى مِن اللهِ وطلبُ مَرضاتِه بالطَّاعَةِ ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾: على قاعدَةٍ هي أضعَفُ القَواعدِ وأرخاها ﴿فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ﴾: فأدَّى به ـ لخَوَرِه وقلَّةِ استِمْسَاكِه ـ إلى السُّقوطِ في النَّارِ.

وإنَّما وضعَ شفَا الجُرُفِ ـ وهو ما جرَفَهُ الوادِي ـ الهائرِ في مقابلةِ التَّقوى تَمثيلًا لِمَا بَنَوْا عليهِ أمرَ دِينِهِم في البُطلانِ وسرعَةِ الانطماسِ، ثمَّ رَشَّحَه بانهيارِه في النَّارِ، ووضعَهُ في مُقابلَةِ الرِّضوانِ تَنبيهًا على أنَّ تأسيسَ ذلك على أمرٍ يحفَظُهُ مِن النَّارِ ويُوصِلُه إلى رِضوانِ اللهِ ومُقتضياتِه التي الجنَّةُ أدناهَا، وتأسيسَ هذا ـ على ما هم بسببِهِ ـ على صددِ[1] الوقوعِ في النَّارِ ساعةً فساعَةً، ثمَّ إنَّ مَصيرَهُم إلى النَّارِ لا محالةَ.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿أُسِّسَ﴾ على البناء للمفعول[2].

وقُرِئَ: (أساسُ بُنيانِه) و: (أُسُّ بنيانِه) على الإضافةِ، و(أُسُسُ)، و(آسَاسُ) بالفتح والمدِّ، و(إِسَاسُ) بالكسرِ[3]، وثلاثتُها جمعُ أُسٍّ.

= ﴿يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟﴾ [التوبة: ١٠٨]»، قال: (كانوا يستنجون بالماء، فنزلت فيهم هذه الآية).

(١) في (أ): «بصدد» بدل: «على صدد».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٨)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٣) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩ ـ ٦٠)، و«المحتسب» (١/ ٣٠٣)، و«الكشاف» (٣/ ٥٩٦).

و: (تَقْوًى) بالتَّنوينِ[١] على أنَّ الألفَ للإلحاقِ ـ لا للتَّأنيثِ ـ كـ﴿تَتْرًى﴾[٢] [المؤمنون: ٤٤].

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وأبو بكرٍ: ﴿جُرْفٍ﴾ بالتَّخفيفِ[٣].

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ إلى ما فيه صَلَاحُهُم ونَجَاتُهُم[٤].

قوله: «وإنَّما وضعَ شَفا الجُرفِ...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبِيُّ: أصلُ المَعنى أن يقال: أفمَنْ أَسَّسَ البُنيانَ على قاعدةٍ قَوِيَّةٍ مُحكمَةٍ خيرٌ أَمَّن أسَّس البُنيانَ على قاعدةٍ ضَعيفَةٍ رخوةٍ، ثمَّ أفمَن أسَّسَ بُنيانَ دينِه على الحقِّ خيرٌ أمَّن أسَّسَ بُنيانَ دينِه على الباطلِ؛ لأنَّ الحقَّ هو الثَّابتُ الواجِبُ الذي لا يزولُ والباطلُ بخلافِه، فوَضَعَ موضِعَ الحقِّ التَّقوى؛ لأنَّ التَّقوَى تستلزمُ الحَقَّ، وموضعَ الباطلِ ﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ مجازًا عَن ما يُنافي التَّقوَى، فيصِحُّ التَّقابلُ؛ لأنَّ ما يضادُّ التَّقوَى مُستلزِمٌ للباطلِ، كما أنَّ التَّقوى مُستلزِمٌ للحَقِّ.

ثـمَّ حَكـى كَلامَ البَيْضـاوِي إلـى قولِـه: «لا مَحالَةَ» ثمَّ قـال: وتمامُ تَقريـرِه: أنَّه قُوبِـلَ ﴿عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ﴾ ـ المـرادُ مِنـه قصـدُ المُؤمنيـنَ في تَأسيسِـهم المسـجدَ

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«المحتسب» (١/ ٣٠٤)، و«الكشاف» (٣/ ٥٩٦)، عن عيسى بن عمر.

(٢) بالتنوين قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: «التيسير» (ص: ١٥٩).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٨)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٤) في (ت): «أي: ما فيه صلاح ونجاة».

المنجحَ لِمَقَاصدِهم من الظَّفرِ والنُّصرَةِ في الدُّنيا والفَلاحِ في العُقْبى، وهو الحقُّ الثَّابتُ الواجِبُ المشبَّهُ بالقاعدَةِ المُحكمَةِ على الاستعارَةِ المَكنيَّةِ ـ بقولِه: ﴿شَفَا جُرُفٍ﴾. قال[1]: وهو عَزمُ المُنافقينَ فيما أضمرُوا في تَأسيسِهِم مِن الكَيدِ بالمُؤمنينَ، ثمَّ خَيبَتُهم فيما عزَمُوا عليه، وهو الباطلُ الزَّائلُ المشبَّهُ بالقاعدَةِ الرخوَةِ الواهيَةِ.

ثمَّ فرَّعَ على المستعارِ له (الرضوانَ) تجريدًا، كما فرَّعَ على المستعارِ له (الانهيارَ) تَرشيحًا، وكِلا التَّفريعَيْنِ مُسبَّبانِ عَن استِعارَتَينِ؛ للدلالَةِ عَلى أنَّ التَّقوَى تَقتَضي مُسبباتٍ خارجَةً عَن الحدِّ والعَدِّ[2].

قوله: «وتَقوًى بالتَّنوينِ...» إلى آخرِه.

قال ابنُ جنِّي: حكى ابنُ سَلَّامٍ: قالَ سيبويه: كان عيسى بنُ عُمَر يُقرِئ: (على تَقوًى مِن اللهِ)، قلت: على أيِّ شيءٍ نَوَّنَ قال: لا أَدرِي ولا أعرِفُه، قلت: فهَل نوَّنَ أحدٌ غيرُه؟ قال: لا.

قال ابنُ جنِّي: أمَّا التَّنوينُ ـ وإن كانَ غيرَ مَسموعٍ إلا في هذه القراءةِ ـ فإنَّ قياسَه أن تكونَ الألِفُ للإلحاقِ لا للتَّأنيثِ كـ: ﴿تَتْرًى﴾ فيمَن نوَّنَ وجعلَها مُلحقَةً بـ(جَعْفَر).

ثمَّ قال: أمَّا قَوْلُ سيبويهِ: (لم يُقرَأ بها) فجائزٌ؛ يعني: ما سَمِعَه، لكن لا

---

(١) كذا قطع السيوطي كلام الطيبي بكلمة (قال) مع أن الكلام متصل بما قبله.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٦٥ ـ ٣٦٧).

عُـذرَ لـه فـي أَنْ يقـولَ: (لا أَدرِي)؛ لأنَّ قيـاسَ ذلـك أخـفُّ وأسـهَلُ على مـا قُلناه مِـن كـونِ ألفِهِ للإلحـاقِ[١].

(١١٠) - ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا﴾: بِناؤُهُم الذي بَنَوْهُ، مَصدَرٌ أُريدَ به المفعولُ وليس بجَمْعٍ، ولذلك قد تَدخلُهُ التَّاءُ، ووُصِفَ بالمفرَدِ، وأخبرَ عنهُ بقوله: ﴿رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾؛ أي: شَكًّا ونِفاقًا، والمعنى: أنَّ بِناءَهُم هذا لا يَزالُ سببَ شَكِّهِم وتَزايُدِ نِفاقِهِم فإنَّه حَمَلَهُم على ذلكَ، ثمَّ لَمَّا هَدَمَه الرَّسولُ رسخَ ذلك في قُلوبِهِم وازدادَ بحيثُ لا يزولُ وَسْمُهُ عَن قُلوبِهم.

﴿إِلَّا أَنْ تُقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ قِطَعًا بحيثُ لا يبقى لها قابِليَّةُ الإدراكِ والإضمارِ، وهو في غايَةِ المُبالغَةِ، والاستثناءُ مِن أعمِّ الأزمنَةِ.

وقيل: المرادُ بالتَّقطُّعِ: ما هو كائنٌ بالقَتلِ، أو في القبرِ، أو في النَّارِ.

وقيل: التَّقطُّعُ بالتَّوبَةِ ندمًا وأَسَفًا.

وقرأَ يَعقوبُ: ﴿إلى﴾ بحـرفِ الانتهاءِ[٢]، و: ﴿تَقَطَّعَ﴾ بمَعنى: تَتَقَطَّعَ، وهو قراءةُ ابنِ عامرٍ وحمزَةَ وحفصٍ[٣].

---

(١) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٠٤).

(٢) قرأ بها يعقوب مع الإمالة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨١).

(٣) وقرأ باقي السبعة بضم التاء، وهي التي صدر بها المؤلف. انظر: «السبعة» (ص: ٣١٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٠). و«النشر» (٢/ ٢٨١).

وقُرِئَ: (يُقَطَّعَ) بالياء و(تُقْطَع) بالتخفيف و(تُقَطِّعَ قُلوبَهُم) على خطابِ الرَّسولِ أو كلِّ مخاطَبٍ[١]، (ولو قطعت) على البناءِ للفاعلِ والمَفعولِ[٢].

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بنيَّاتِهم ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما أمرَ بهدمِ بنائِهِم[٣].

قوله: «قِطَعًا» بكسرِ القافِ وفتحِ الطَّاءِ: جمع قِطعَةٍ.

«وهو في غايَةِ المُبالغَةِ»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: كنايَةٌ على أنَّ الريبةَ باقيَةٌ مُتمكنَةٌ فيها غيرُ زائلةٍ، فلَو صُوِّرَ أنَّ قلوبَهُم تقطعُ وتفرقُ قِطعًا قِطعًا حتَّى تخرجَ الريبةُ مِنها لزالَت، وأمَّا ما دامَتْ سالمَةً مُجتمعةً فالريبةُ باقيَةٌ متمكنَةٌ فيها[٤].

(١١١) ـ ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ ۚ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ۚ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

---

(١) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٨٦)، و«الكشاف» (٣/ ٥٩٨)، و«البحر المحيط» (١١/ ٤٣٧).

(٢) نسب لابن مسعود: (ولو قُطِّعَتْ قلوبُهم) على البناء للمفعول. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٥٢)، و«المصاحف» لابن أبي داود (ص: ١٧٧)، و«الكشاف» (٣/ ٥٩٩).

وعن طلحة: (ولو قطَّعْتَ قلوبَهم) على البناء للفاعل. انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٩٩)، و«البحر» (١١/ ٤٣٨). وأورد ابن خالويه عن طلحة أنه قرأ: (حتى تقطع قلوبهم). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠).

(٣) في (خ): «بنيانهم».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٧٠).

﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَ﴾ تمثيلٌ لإثابَةِ اللهِ إيَّاهُم الجنَّةَ على بَذلِ أَنفُسِهِم وأموالِهم في سَبيلِه.

﴿يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَ﴾ استئنافٌ ببيانِ ما لأجلِه الشِّراءُ.

وقيل: ﴿يقاتِلُونَ﴾ في مَعنى الأمرِ.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ بتَقديمِ المبنيِّ للمَفعولِ[1]، وقد عرفتَ أنَّ الواوَ لا تُوجِبُ التَّرتيبَ، وأنَّ فعلَ البعضِ قَدْ يُسنَدُ إلى الكلِّ.

﴿وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا﴾ مَصدرٌ مؤكِّدٌ لِمَا دلَّ عليه الشِّراءُ فإنَّه في مَعنى الوَعدِ.

﴿فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ مذكورًا[2] فيهما كما أُثبتَ في القُرآنِ.

﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾ مُبالغَةٌ في الإنجازِ وتقريرٌ لكونِه حَقًّا.

﴿فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦ﴾: فافرَحُوا به غايةَ الفَرَحِ، فإنَّه أوجبَ لَكُم عَظائِمَ المَطالبِ كما قالَ: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾.

قوله: «تمثيلٌ لإثابَةِ اللهِ إيَّاهُم الجنَّةَ على بذلِ أَنفُسِهم وأموالِهم في سَبيلِ اللهِ»:

قال في «الكشَّاف»: لا ترى تَرغيبًا في الجِهادِ أحسَنَ ولا أبلَغَ مِن هذه الآيةِ[3].

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٩)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

(٢) في (خ): «مذكور».

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ٦٠٠).

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: حيثُ أبرزَهُ في صُورَةِ عَقدٍ جعلَ فيه أحدَ العاقِدَينِ ذاتَه الشَّريفةَ، والبَدلَ ما لا عينٌ رأَتْ ولا أذنٌ سَمِعَت ولا خطرَ على قلبِ بَشرٍ، ولم يَجعَلِ المَعقودَ عليه أَنْ يصيروا مَقتولينَ ألبتَّة، بَلْ يَقتُلُون أيضًا، وفيه انتقامٌ مِن الأَعداءِ في الدُّنيا، وجعلَ الوَعدَ حَقًّا ثابتًا في كتبِه التي لا يَأتيها الباطِلُ، والواعِدُ مَن لا أحدَ أَوْفى بالعَهدِ منه، وأوجبَ الاستبشارَ بهذا البيعِ دلالةً على غايةِ الرِّبحِ، وحكمَ بأنَّ ذلك المُشَارَ إليه المُفخَّمَ هو الفوزُ العَظيمُ، كأنَّه لا فوزٌ عظيمٌ سِواه.

وقال الطِّيبيُّ: لَمَّا مثَّلَ صُورةَ بذلِ المؤمنين أَنفسَهم وأموالَهم وصورَةَ إثابَتِه إيَّاهم بالجنَّةِ بالبيعِ والشِّراءِ أتى بقولِه: ﴿يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَ﴾ بيانًا لأنَّ مَكان التَّسليمِ المعركة؛ لأنَّ البيعَ سلمٌ، ومِن ثَمَّ قيل: ﴿بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَ﴾، ولم يقل: (بالجنَّةِ)، وأبرزَ الأمرَ في صُورةِ الخبرِ، ثمَّ ألزمَ البيعَ مِن جانبِه، وضمنَ إيصالَ الثَّمنِ إليهم بقولِه: ﴿وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا﴾؛ أي: لا إقالةَ ولا استقالةَ مِن حضرةِ [ربِّ] العِزَّةِ سُبحانَه.

ثمَّ ما اكتفى بذلك، بل عَيَّنَ الصُّكوكَ المُثبتَ فيها هذه المبايعةُ[1]، وهي التَّوراةُ والإنجيلُ والزَّبورُ والقُرآنُ، وأذنَ بالتَّسجيلِ أيضًا، وهو: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ﴾، وخصَّه باسمِه الجامعِ، ووضعَه مَوضعَ الضَّميرِ، وأبرزَ التَّركيبَ في صيغةِ الإنشائيَّةِ، ثمَّ ختمَها بفذلكةٍ حسنةٍ على

---

(١) في النسخ الخطية: «المبالغة»، والمثبت من «فتوح الغيب».

سَـبيلِ التَّذييـلِ، وهـو[١] قولـه: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[٢].

(١١٢) ـ ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾ رفعٌ على المدحِ؛ أي: هم التَّائبون، والمرادُ بهم: المؤمنونَ المذكورونَ، ويجوزُ أَنْ يَكونَ مبتدأً خَبرُه مَحذوفٌ تَقديرُهُ: التَّائبونَ مِن أهلِ الجنَّةِ وإن لم يُجاهِدُوا؛ كقولِه: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥] أو خبرُه ما بعدَهُ؛ أي: التَّائبونَ عَن الكُفر على الحقيقةِ هُم الجامِعونَ لهذه الخصالِ.

وقرئَ بالياءِ[٣] نَصْبًا على المدحِ أو جَرًّا صفةً للمُؤمنينَ.

﴿ٱلْعَـٰبِدُونَ﴾ الذين عَبَدُوا اللهَ مُخلِصينَ له.

﴿ٱلْحَـٰمِدُونَ﴾ لنَعْمائِه، أو لِمَا نابَهُم مِن السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ.

﴿ٱلسَّـٰٓئِحُونَ﴾: الصَّائمونَ؛ لقولِه عليهِ السَّلام: «سياحَةُ أُمَّتِي الصَّومُ»[٤] شُبِّهَ

---

(١) في (س): «وذلك».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤).

(٣) نسبت لأُبيٍّ وابنِ مسعود والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«المحتسب» (١/ ٣٠٤).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١١)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣١٧)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٦٣٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. وقال العقيلي: فيه حكيم بن خذام كان يرى القدر، منكر الحديث. =

بهَا لأنه يَعُوقُ عَن الشَّهواتِ، أو لأَنَّه رِياضَةٌ نفسانيَّةٌ يُتوصَّلُ بها إلى الاطِّلاعِ على خفايَا الملكِ والمَلَكوتِ.

أو: السَّائحونَ للجهادِ، أو لطلَبِ العلمِ.

﴿ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ﴾ في الصَّلاةِ.

﴿ٱلْأَمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: بالإيمانِ والطَّاعَةِ.

﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾: عَن الشِّركِ والمَعاصِي، والعاطِفُ فيه للدَّلالةِ على أنَّه بما عُطِفَ عليه في حكمِ خَصلةٍ واحدةٍ كأَنَّه قال: الجامعونَ بينَ الوَصفَيْنِ، وفي قولِه: ﴿وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ﴾ ـ أي: فيما بيَّنَه وعيَّنَه من الحقائقِ والشَّرائعِ ـ للتَّنبيهِ على أنَّ ما قبلَهُ مُفصَّلُ الفضائِلِ وهذا مُجمَلُها.

وقيل: إنَّه للإيذانِ بأنَّ التعدادَ قد تمَّ بالسَّابعِ مِن حيثُ إنَّ السَّبعةَ هو العددُ التَّامُّ، والثامِنُ ابتداءُ تعدادٍ آخرَ مَعطوفٍ عليه، ولذلك تُسمَّى واوَ الثَّمانِيَةِ.

﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني بـه: هـؤلاءِ المَوصوفيـنَ بتلـك الفَضائـلِ، ووَضَـعَ ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مَوضِـعَ ضميرِهِـم للتَّنبيـهِ علـى أنَّ إيمانَهُـم دَعاهُـم إلى ذلـك، وأنَّ

= ورواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١١) عن أبي هريرة موقوفاً، وصوب وقفه ابن كثير عند تفسير هذه الآية.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١٥) عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً بلفظ: (سياحة هذه الأمة الصيام).

وقد روي هذا من قول جمع من الصحابة والتابعين، فقد رواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١١ ـ ١٥) عن أبي هريرة وعائشة كما تقدم، وعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، وعن سعيد بن جبير ومجاهد والحسن والضحاك وعطاء.

المؤمِـنَ الكامِـلَ مَن كان كذلـكَ، وحُذِفَ المبشَّـرُ به للتَّعظيـمِ كأنَّه قيل: وبَشِّـرْهُم بمـا يَجِلُّ عَـن إحاطَـةِ الأَفهامِ وتَعبيـرِ الكَلامِ.

(١١٣ ـ ١١٤) ـ ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾.

﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ قال لأبي طالبٍ لَمَّا حضرَهُ الوَفاةُ: «قُلْ كَلِمَةً أحاجُّ لكَ بها عندَ الله» فأبَى، فقال: «لا أزالُ أستغفِرُ لكَ ما لم أُنْهَ عنه»، فنزلت.

وقيل: لَمَّا افتتحَ[1] مَكَّةَ خرجَ إلى الأبواءِ فزارَ قبرَ أُمِّهِ، ثمَّ قامَ مُستعبِرًا فقال: «إنِّي استَأْذَنْتُ ربِّي في زيارةِ قبرِ أُمِّي فأَذِنَ لي، واستأذَنْتُهُ في الاستغفارِ لَهَا فلَمْ يأذَنْ لي وأنزلَ عليَّ الآيتينِ».

﴿وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ بأنْ ماتُوا على الكُفرِ، وفيه دليلٌ على جوازِ الاستغفارِ لأحيائِهم فإنَّه طلبُ تَوفيقِهم للإيمانِ، وبه دَفَعَ النَّقضَ باستغفارِ إبراهيمَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لأبيهِ الكافرِ فقال:

﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ وعـدَها إبراهيمُ أباه بقولِه: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]؛ أي: لأَطْلُبَنَّ مَغفِرَتَكَ بالتَّوفيقِ للإيمانِ فإنَّه يَجُبُّ ما قبلَه، ويدلُّ عليه قراءَةُ مَن قرأَ: (أباه)[2].

---

(١) في (خ): «فتح».

(٢) نسبها الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٦٠٤) لحمادِ الراوية والحسن، وأوردها ابن خالويه لحمادٍ وحده، ثم قال: ويقال: إنه صحفه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (٦٠).

أو: وعدَهَا إبراهيمَ أبوه، وهي الوعدُ بالإيمان.

﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ﴾ بأَنْ ماتَ على الكُفرِ، أو أوحيَ فيه بأَنَّهُ لَنْ يُؤمِن ﴿تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾: قطعَ استغفارَهُ.

﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ﴾ يكثِرُ التَّأَوُّهَ، وهو كِنايَةٌ عن فَرْطِ تَرحُّمِه ورِقَّةِ قَلبِه ﴿حَلِيمٌ﴾: صبورٌ عَلى الأذى، والجُملَةُ لبيانِ ما حملَهُ على الاستغفارِ له مع شَكاسَتِهِ عليهِ.

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليه الصَّلاة قالَ لأبي طالبٍ...» الحديث.

أخرجَه البُخاريُّ ومُسلمٌ، من حديثِ سعيد بن المسيبِ، عَن أبيه[1].

قوله: «وقيل: لمَّا افتتحَ[2] مكَّةَ خرجَ إلى الأبواءِ...» الحديث.

أخرجَه الطَّبرانيُّ مِن حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ بسندٍ ضَعيفٍ لا يعوَّلُ عليه[3]، والمُعتمدُ الأوَّلُ.

فإن قيل: مَوتُ أبي طالبٍ كان قبلَ الهجرَةِ بمدَّةٍ تقاربُ ثلاثَ سنينَ وهذه السُّورةُ مِن أَواخرِ ما نزلَ بالمَدينَةِ.

---

(١) رواه بنحوه البخاري (٣٨٨٤)، ومسلم (٢٤) من طريق سعيد بن المسيب عن أبيه المسيب بن حزن رضي الله عنه، ورواه بهذا اللفظ الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٢٢) عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

(٢) في (س): «فتح».

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٠٤٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وروى مسلم (٩٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه زار النبي ﷺ قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله، فقال: (استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور فإنها تذكر الموت). وليس فيه أن الآية نزلت في ذلك، لكن روي عن ابن مسعود نحو هذه القصة على أنها سبب نزول الآية، رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٩٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٩٢)، والبيهقي في «الدلائل» (١/ ١٨٩).

أجابَ صاحبُ «التقريب» بأنَّه يجوزُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يَستغفرُ له إلى حينِ نزولِها، فإنَّ التَّشديدَ مع الكُفَّار إنَّما ظهرَ في هذه السُّورةِ.

وقال الطِّيبيُّ: هذا هو الحَقُّ[١].

واعتمدَه الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ أيضًا[٢].

وفي «النهاية»: الأبواءُ بفَتحِ الهمزةِ وسكونِ الباءِ والمدِّ: جبلٌ بين مَكَّةَ والمدينةَ، وعندَه بلدٌ يُنسَبُ إليه[٣].

وقوله: «مُستعبِرًا» يقال: استعبرَ بالبكاءِ: بالغَ فيه[٤].

قوله: «ويدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأَ (أباه)»:

قلت: قد عَدُّوا هذه تَصحيفًا لا قراءةً، رأيتُ في بعضِ الكتبِ: أنَّ ابن المقنعِ صحَّفَ في القرآنِ ثلاثةَ أحرُفٍ لو قُرِئَ بها لكانَ لكلٍّ مِنها وجهٌ:

قوله: ﴿عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾، قال: (أباه) بالموحدَةِ.

وقوله: ﴿فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ [ص: ٢]، قال: (في غُرَّة) بالغينِ المعجمَةِ والراءِ.

وقوله: ﴿شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٧] قال: (يَعْنيه) بفتحِ الياءِ وعينٍ مُهملةٍ[٥].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٧٦).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧١/ ب).

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (مادة: أبو).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٧٥).

(٥) انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٤/ ٣٦٩).

(١١٥ ـ ١١٦) ـ ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾.

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا﴾؛ أي: لِيُسَمِّيَهُم ضُلَّالًا ويؤاخِذَهُم[1] مُؤاخذَتَهُم، ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ﴾ للإسلامِ ﴿حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾: حتَّى يبينَ لَهُم خطرَ ما يَجِبُ اتِّقاؤُهُ، وكأنَّه بيانُ عُذرِ الرَّسولِ عليه السَّلامُ في قولِه لعمِّهِ، أو لِمَن استغفرَ لأسلافِهِ المُشركينَ قبلَ المنعِ.

وقيل[2]: إنَّه في قومٍ مَضَوْا على الأمرِ الأوَّلِ في القبلَةِ والخَمرِ ونحوِ ذلك، وفي الجُملَةِ دَليلٌ على أنَّ الغافِلَ غيرُ مُكلَّفٍ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فيعلمُ أمرَهُم في الحالينِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ لَمَّا مَنَعَهُم عَنِ الاستغفارِ للمُشركينَ وإن كانوا أُولي قُرْبَى، وتَضمَّنَ ذلك وجوبَ التَّبرُّؤِ عَنْهُم رأسًا، بَيَّنَ لَهُم أنَّ اللهَ مالكُ كلِّ مَوجودٍ ومُتولِّي أَمرِهِ والغالبُ عليه، ولا يَتأتَّى لهم ولايةٌ ولا نُصرَةٌ إلا منه؛ ليَتوجَّهُوا إليه ويَتبرَّؤُوا عمَّا عَداهُ حتى لا يَبْقى لَهُم مَقصودٌ فيمَا يأتونَ ويَذرونَ سِوَاهُ.

---

(١) في (خ): «أو يؤاخذهم».

(٢) في (ت): «قيل».

(١١٧) ـ ﴿لَقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿لَقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ مِن إذنِ المُنافقينَ في التَّخلُّفِ، أو برَّأَهُم عَن علقةِ الذُّنوبِ كقولِه: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢].

وقيل: هو بعثٌ على التَّوبَةِ، والمعنى: ما مِن أَحَدٍ إلَّا وهو مُحتاجٌ إلى التَّوبَةِ حتَّى النَّبيُّ والمُهاجرونَ[١] والأنصارُ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [النور: ٣١] إذْ ما مِن أَحدٍ إلا وَلَهُ مَقامٌ يُستنقَصُ دونَهُ ما هو فيهِ، والتَّرقِّي إليه توبةٌ مِن تلك النَّقيصَةِ، وإظهارٌ[٢] لفَضلِها بأَنَّها مَقامُ الأَنبياءِ والصَّالحينَ مِن عبادِه.

﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾: في وقتِها، وهي حالُهُم في غَزْوَةِ تبوك: كانُوا في عُسرَةِ الظَّهرِ يَعْتقِبُ العَشرةُ على بعيرٍ واحدٍ، والزادِ حتى[٣] إنَّ الرَّجُلينِ كانا يَقتَسِمانِ تمرةً، والماءِ حتى شَرِبُوا الفظَّ.

﴿مِن بعدِ ما كادَ تَزِيغُ قلوبُ فريقٍ منهم﴾ عَن الثَّباتِ على الإيمانِ أو اتِّباعِ الرَّسُولِ، وفي (كاد) ضميرُ الشَّأنِ أو ضَميرُ القَومِ والعائدُ عليهِ الضَّميرُ في ﴿مِّنْهُمْ﴾.

وقرأ حمزةُ وحَفصٌ: ﴿يَزِيغُ﴾ بالياءِ[٤]؛ لأنَّ تأنيثَ القُلوبِ غيرُ حَقيقيٍّ.

---

(١) في (خ) و(ت): «والمهاجرين».

(٢) قوله: «وإظهارٌ» عطف على قوله: «بعثٌ على التوبة». انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٣٥٦).

(٣) في (خ) و(ت) زيادة: «قيل».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).

وقُرِئَ: (مِن بعد ما زاغَتْ قلوبُ فريقٍ مِنْهم)[١] يعني: المتخلِّفينَ.

﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تكريرٌ للتَّأكيدِ، وتَنبيهٌ على أنَّه يُتابُ عليهِمْ مِن أجلِ ما كابَدُوا مِن العسرَةِ، أو المرادُ[٢] أنَّه تابَ عليهِمْ لكَيْدُودَتِهم ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

قوله: «وفي ﴿كَادَ﴾ ضميرُ الشَّأنِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: إذ لا سبيلَ إلى جعلِ ﴿قُلُوبُ﴾ اسمَ ﴿كَادَ﴾ لِما ذَكروا من أنَّ تَقديمَ خبرِه على اسمِه خِلافُ وَضعِ العربيَّةِ، ولا إلى جَعلِه من بابِ التَّنازُعِ وإعمالِ الثَّاني، وإلا لقيل: كادت[٣].

قوله: «والمرادُ أنَّه تابَ عَلَيهم[٤]»...

قلت: «**لكَيدُودَتِهم**» مصدرُ كادَ، كالكَيْنُونَةِ والبَيْنونَةِ.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: تابَ عليهِم لأجلِ كَيدُودَتِهم الزَّيغَ؛ لأنَّها نوعُ جَرِيمةٍ يحتاجُ صاحبُها إلى أن يتوبَ مِنها[٥].

---

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٩٣)، و«البحر» (١١/ ٤٥٦).

(٢) في (أ) و(خ): «والمراد».

(٣) في (س): «كاذبٌ»، وهو تحريف. وانظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧١/ ب).

(٤) في النسخ الخطية: «عليكم»، والمثبت من «تفسير البيضاوي».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧١/ ب)، وفيها: «يُتاب عليه».

(١١٨) ـ ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ﴾ وتابَ على الثَّلاثَةِ: كعبِ بنِ مالكٍ وهِلالِ بنِ أُميَّةٍ ومرارةَ بنِ الرَّبيعِ.

﴿ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾: تخلَّفُوا عَن الغَزْوِ، أو خُلِّفَ أَمرُهُم فإنَّهُم المُرجَؤونَ.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾؛ أي: برُحبِها؛ لإعراضِ النَّاسِ عَنْهُم بالكُليَّةِ، وهو مَثَلٌ لشدَّةِ الحيرَةِ.

﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ﴾: قلوبُهُم مِن فَرْطِ الوحشَةِ والغمِّ بحيثُ لا يَسَعُها أُنْسٌ وسُرورٌ.

﴿وَظَنُّوٓاْ﴾: وعلمُوا ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾: من سَخَطِه ﴿إِلَّآ إِلَيْهِ﴾: إلا إلى استِغفارِهِ.

﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ بالتَّوفيقِ للتَّوبَةِ ﴿لِيَتُوبُوٓاْ﴾ أو: أنزلَ قبولَ توبَتَهُم ليُعَدُّوا مِن[1] جُملَةِ التَّوَّابينَ، أو: رجعَ عليهم بالقَبولِ والرَّحمَةِ مرَّةً بعدَ أُخرَى ليَستقيمُوا على تَوْبَتِهِم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾ لِمَن تابَ ولو عادَ في اليومِ مائةَ مرَّةٍ ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ مُتفضِّلٌ عليهِ بالنِّعَمِ.

---

(١) في (ت): «في».

قوله: «﴿أَنفُسُهُمْ﴾: قلوبُهُم»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: لا يجوزُ أن تُجرَى الأنفسُ ـ وهي الذَّواتُ ـ على معناها الحقيقيِّ لأنَّ الضيقَ والسَّعةَ لا يُستعملانِ فيها، فتكونُ مجازًا عن القُلوبِ؛ لأنَّ النُّفوسَ بها، كقولِه: (المرءُ بأَصْغَريهِ)[1].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فسَّرَ الأنفُسَ بالقُلوبِ لأنَّه لا مَعنى لضيقِ[2] الذَّواتِ سِيَّما على الذَّواتِ[3].

(١١٩) ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ فيما لا يرضاهُ ﴿وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ في أَيْمَانِهِم وعُهُودِهِم، أو: في دينِ اللهِ نيَّةً وقولًا وعَمَلًا، وقُرِئَ: (من الصَّادقينَ)[4].

أو: في تَوبَتِهِم وإنابَتِهِم، فيكونُ المرادُ بِهِ هؤلاءِ الثلاثَةَ وأضرابَهُم.

(١٢٠) ـ ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا۟ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَـٰلِحٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٨٦)، وانظر: «مجمع الأمثال» (٢/ ٢٩٤).

(٢) في النسخ الخطية: «لتغيير»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧١/ ب).

(٤) نسبت لابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، انظر: «تفسير الطبري» (١٢/ ٦٨)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ١٩٠٦)، و«تفسير الثعلبي» (١٤/ ١٢٣)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٩٥).

﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ ﴾ نهيٌ عبَّرَ عَنْهُ بصيغَةِ النَّفي للتَّأكيدِ[1].

﴿وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ﴾: لا يَصونُوا أنفُسَهُم عمَّا لَمْ يَصُنْ نَفسَهُ عنه، ويُكابِدُوا معه ما يكابدُه مِن الأَهوالِ.

رُوِيَ أنَّ أبا خَيثَمَةَ بلغَ بُستانَهُ وكانَتْ لهُ امرأةٌ حسناءُ فرشَتْ لَهُ في الظِّلِّ وبسطَتْ لَهُ الحَصيرَ، وقرَّبَتْ إليهِ الرُّطبَ والماءَ الباردَ، فنظرَ فقال: ظِلٌّ ظَليلٌ، ورطبٌ يانِعٌ، وماءٌ باردٌ، وامرأةٌ حَسناءُ، ورَسولُ اللهِ في الضحِّ والرِّيحِ؟ ما هذا بخيرٍ، فقامَ فرحلَ ناقتَهُ وأخذَ سيفَهُ ورُمحَهُ ومرَّ كالرِّيحِ، فمَدَّ رَسولُ اللهِ طَرْفَهُ إلى الطَّريقِ فإذا براكبٍ يَزْهاه السَّرابُ فقال: «كُنْ أَبا خيثمَةَ» فكانَه، ففرِحَ بِهِ رسولُ اللهِ ﷺ واستغفَرَ لَه.

وفي (لا يرغبوا) يجوزُ النَّصبُ والجزمُ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما دَلَّ عليهِ قولُه: ﴿ مَا كَانَ﴾ مِن النَّهي عَن التَّخلُّفِ أو وُجوبِ المشايعَةِ ﴿بِأَنَّهُمْ﴾: بسببِ أَنَّهُم ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ مِن العَطشِ ﴿وَلَا نَصَبٌ﴾: تعبٌ ﴿وَلَا مَخْمَصَةٌ﴾: مجاعَةٌ ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا﴾: ولا يَدوسونَ مَكانًا ﴿يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ﴾: يغضِبُهُم وطؤُه ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا ﴾ كالقتلِ والأَسرِ والنَّهبِ ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ﴾: إلا استوجَبُوا به الثَّوابَ وذلك ممَّا يُوجِبُ المُشايعَةَ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ على إحسانِهِم، وهو تَعليلٌ لـ﴿كُتِبَ ﴾ وتنبيهٌ عَلى أنَّ الجهادَ إحسانٌ: أمَّا في حَقِّ الكُفَّارِ فلأنَّه سَعْيٌ في تكميلِهِم بأقصَى ما يُمكنُ كضربِ المُداوِي للمَجنونِ، وأمَّا في حقِّ المؤمنينَ فلأنَّه صِيانَةٌ لَهُم عَن سَطوةِ الكُفَّارِ واستِيلائِهِم.

---

(١) في (ت): «للمبالغة».

قوله: «رُوِيَ أَنَّ أبا خيثمةَ بلغَ بُستانَه وكانت له امرأةٌ...» الحديث.

أخرجَه البَيهقِيُّ في «الدلائل» مِن طريقِ ابنِ إسحاقَ عن عبدِ الله بن أبي بكر بن حزمٍ نحوه[١].

قوله: «في الضِّحِّ»:

قال في «النهاية»: هو ضوءُ الشَّمسِ إذا استمكنَ من الأرضِ، وهو كالقَمراءِ للقمر[٢].

قوله: «يَزهاه السَّرابُ»؛ أي: يدفَعُه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وهو عبارةٌ عَن السرعَةِ[٣].

قوله: «كُن أبا خَيْثَمَة»:

روى البَيهقيُّ مِن طريقِ ابنِ إسحاقَ قال: حَدَّثني عبدُ الله بن أبي بكرِ بنِ حزمٍ، أنَّ أبا خَيْثَمَةَ لحقَ النَّبيَّ ﷺ فأذِنَ له بتبُوك حتى نَزَلَها فقالَ النَّاسُ: هذا راكبٌ على

---

(١) رواه البيهقي في «الدلائل» (٥/ ٢٢٣) من طريق ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم: أن أبا خيثمة...، وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٥٢٠) عن ابن إسحاق قوله.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٥٤١٩) من حديث سعد بن خيثمة، وإسناده ضعيف لضعف يعقوب بن محمد الزهري. انظر: «مجمع الزوائد» (٦/ ١٩٣).

وورد ذكر لحاق أبي خيثمة بالنبي ﷺ، وقوله عليه الصلاة والسلام: «كن أبا خيثمة» ضمن حديث كعب بن مالك رضي الله عنه الطويل في رواية مسلم (٢٧٦٩).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (مادة: ضحح).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٢/ أ).

الطَّريقِ يُقبِلُ[1]، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «كُن أَبَا خَيْثَمَةَ» فقالوا: هو واللهِ أبو[2] خَيْثَمَة[3].

وفي «الاستيعاب» هو أبو خَيْثَمَةَ الأَنصارِيُّ أحدُ بني سالمِ[4] بن الخزرَجِ، شَهِدَ أُحدًا، وبَقِيَ إلى أيَّامِ يزيدَ بنِ معاويةَ[5].

(١٢١) ـ ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً﴾ ولو عِلاقةً ﴿وَلَا كَبِيرَةً﴾ مثلَ ما أنفقَ عُثمانُ في جيشِ العسرَةِ ﴿وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا﴾ في مَسيرِهِم، وهو كلُّ مُنعرَجٍ ينفذُ فيه السَّيلُ، اسمُ فاعلٍ من وَدَى: إذا سالَ، فشاعَ بمَعنى الأَرضِ.

﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾: أُثْبِتَ لهم ذلك ﴿لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ بذلك ﴿أَحْسَنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾: جزاءَ أحسَنِ أعمالِهِم، أو أَحسَنَ جزاءِ أعمَالِهِم.

قوله: «أُثبِتَ لَهُم ذلك»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني أَنَّ ضميرَ (كتب) عائدٌ إلى الإنفاقِ وقطعِ الوادي بتأويلِ ذلك المَذكورِ[6].

---

(١) في (ز): «مقبل».

(٢) في النسخ الخطية: «أبا»، والمثبت من المصادر.

(٣) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، وقد سبقت الإشارة لحديث كعب بن مالك رضي الله عنه الطويل في مسلم (٢٧٦٩).

(٤) في (س): «سلم».

(٥) انظر: «الاستيعاب» (٤/ ١٦٤٢).

(٦) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٢/ أ).

لطيفة: وقعَ للشَّيخِ سَعدُ الدِّينِ هُنَا تَبجُّحٌ نَذكُرُه، وذلك أنَّ صاحبَ «الكشَّاف» أوردَ قطعَةً من حديثِ كعبِ بن مالكٍ في تخلُّفِه، وفيه: «فقيل: ما خلَّفَه إلَّا حسنُ بُردَيْهِ والنَّظرُ في عِطفَيْه، فقال: معاذَ اللهِ ما أعلَمُ إلا فَضْلًا وإسلَامًا»[١].

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هكذا وقعَ في الكتابِ، وقِدْمًا كان يختلِجُ في صَدرِي أنَّه ليسَ بحسَنِ الانتظامِ أن يقولَ النَّبيُّ ﷺ في حقِّه مثلَ هذا الكلامِ، ثمَّ يردَّ عليهِ كالمُغضَبِ ويَنهى عَن مُكالَمَتِه حتى تبيَّنَ لي باتِّفاقِ مُطالعَةِ «تَفسيرِ الوسيطِ» و«جامعِ الأصول» أنَّ هذا تَحريفٌ وتصحيفٌ[٢]، والصَّوابُ: «فقال مُعاذٌ: واللهِ» يعني: معاذَ بنَ جبلٍ صرَّح بذلك فيهما، وهذا المقامُ ممَّا لم يَتنبَّه له أحدٌ مِن الناظرينَ في الكتابِ، واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ.

والعَجَبُ العُجابُ مِن الفاضلِ الطِّيبيِّ طيَّبَ اللهُ ثراه، فلقد كانَ غايَةً في[٣] التَّصفُّحِ لكتبِ الأَحاديثِ والتَّفحُّصِ عَن القصصِ والتَّواريخِ[٤]، انتهى.

فانظُر إلى هذا التَّبجُّحِ في هذهِ الجُزيئةِ الواحدةِ التي هي عبارةٌ عن العثورِ عَلى واوٍ سقطَتْ من النَّاسخِ والوقوفِ عَليها مِن «الوسيط» و«الجامع»، ولو نظرَ هو مَعدِنَها الأَصليَّ ـ وهو «الصَّحيحانِ» ـ لأدركَ ذلك منها مِن غيرِ كلفةٍ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٦١١)، وقد جاءت فيه العبارة على الجادة، وقد ورد الإشكال في نسخة دار الكتاب العربي (ط٣) (٢/ ٣٢٠).

(٢) في (ز): «هذا تصحيف وتحريف».

(٣) في النسخ الخطية: «في غاية»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٢/ أ).

فكيفَ بكتابِنا هذا الذي حَرَّرنا فيه كلَّ مُشكلَةٍ وحَلَلنا كلَّ مُعضِلَةٍ وهذَّبنا الأحاديثَ وألفاظَها مِن أُصولِ الكتبِ الغامِضَة، ونقَّحْنا التَّخريجَ فيه مِن بحارِ الأُصولِ الفائضَة، وأَتَيْنا فيه مِن فنِّ الإعرابِ بالعَجَبِ العُجاب، ومِن مَباحِثِ أئمَّتِه المَنقولَةِ ما لا يطلعُ عليه غيرُنا، وكأنَّما ضُرِبَ عليه دُونَهُم حِجابٌ، نَسألُ اللهَ التَّسديدَ والتَّأييد، وأن يجعَلَه خالِصًا لوَجهِهِ مُوجِبًا من كرمِه للمَزيد.

ولله درُّ مَن قال:

قُلْ لِمَن لم يرَ للمُعاصرِ شَيئًا ... وتَرى للأوائلِ التَّقديمَا

إنَّ ذاكَ القَديمَ كانَ جَديدًا ... وسَيَبقَى هذا الجَديدُ قَديمَا[1]

(١٢٢) ـ ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾.

﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً﴾: وما استقامَ لَهُم أَنْ يَنفِرُوا جَميعًا لنَحوِ غَزْوٍ وطلبِ عِلْمٍ كما لا يَستقيمُ لَهُم أن يَتثبَّطُوا جميعًا فإنَّهُ يخلُّ بأمرِ المَعاشِ.

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾: فهَلَّا نفرَ مِن كلِّ جماعَةٍ كثيرةٍ ـ كقَبيلَةٍ وأهلِ بلدَةٍ ـ جماعةٌ قليلةٌ.

﴿لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾: ليَتكلَّفُوا الفَقاهَةَ فيه[2]، ويَتجَشَّمُوا مشاقَّ تَحصيلِها.

﴿وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾: وليَجعَلُوا غايَةَ سَعْيِهم ومُعظمَ غَرضِهم مِن الفَقاهَةِ إرشادَ القَوْمِ وإنذارَهُم، وتَخصيصُهُ بالذِّكرِ لأنَّه أهمُّ، وفيهِ دليلٌ عَلى

---

(١) البيتان لابن شرف القيرواني في كتابه «مسائل الانتقاد» (ص: ٥)، وجاء الشطر الأخير فيه:

وسيغدو هذا الجديد قديما

(٢) في (أ): «في الدين».

أنَّ التَّفقُّهَ والتَّذكيرَ مِن فُروضِ الكِفايَةِ، وأنَّه يَنبَغِي أَنْ يكونَ غرضُ المُتعلِّمِ فيه أن يستقيمَ ويُقيمَ، لا التَّرفُّعَ على النَّاسِ والتَّبسُّطَ فيهِ(١).

﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾: إرادةَ أَنْ يَحذَرُوا عمَّا يُنذَرونَ منهُ.

واستُدلَّ به على أنَّ أخبارَ الآحادِ حُجَّةٌ؛ لأنَّ عُمومَ كلِّ فِرقَةٍ يَقتَضِي أَنْ ينفرَ مِن كلِّ ثلاثةٍ تفرَّدُوا بقريةٍ طائفَةٌ إلى التَّفقُّهِ لتُنذِرَ فِرقتَها كَيْ(٢) يتذكَّرُوا ويَحذَرُوا، فلو لم يُعتَبر الإخبارُ ما لم يَتواتَر(٣) لم يُفِد ذلك، وقد أشبَعْتُ القولَ فيهِ تقريرًا واعتِراضًا في كتابي «المرصاد»(٤).

وقد قيل: للآيةِ مَعنًى آخرُ، وهُوَ أنَّه لَمَّا نزلَ في المُتخلِّفينَ ما نزلَ سبقَ المُؤمنونَ إلى النَّفيرِ وانقَطَعُوا عَن التَّفقُّهِ فأُمِرُوا أَنْ يَنْفِرَ مِن كلِّ فِرقَةٍ طائفَةٌ إلى الجهادِ ويبقى أعقابُهُم يَتفقَّهونَ حتَّى لا ينقطِعَ التَّفقُّهُ الذي هو الجهادُ الأكبرُ؛ لأنَّ الجدالَ بالحُجَّةِ هو الأصلُ والمقصودُ مِن البعثَةِ، فيكونُ الضَّميرُ في ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ﴾، ﴿وَلِيُنذِرُواْ﴾ لبواقي الفِرَقِ بعدَ الطَّوائفِ النَّافرةِ للغزوِ وفي ﴿رَجَعُوٓاْ﴾ للطَّوائفِ؛ أي: ولينذِرُوا البَواقي قومَهُم النَّافرينَ إذا رَجَعُوا إليهِم بما حصلُوا أيامَ غيبَتِهِم مِن العُلوم.

قوله: «مِن كلِّ جماعةٍ كثيرةٍ... جماعةٌ قليلةٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: كأنَّه استنبطَ مِن استعمالِ التَّنزيلِ الفرقَ بينَ الفرقةِ والطَّائفةِ؛

---

(١) في (خ) و(ت): «والتبسط في البلاد».

(٢) في (ت): «لكي».

(٣) في هامش (أ): «في نسخة: إخبار لم يتواتر».

(٤) هو كتاب «مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام» وهو شرح لكتاب «منتهى السُّول والأمَل في علمَي الأصول والجَدَل» لابن الحاجب في أصول الفقه.

لأنَّ القيـاسِ أن يَنتـزعَ من الكثيـرِ القليـلَ، وإلا فالجوهريُّ لم يفـرِّق بينَهُما[١].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لأنَّ الطائفَةَ اسمٌ لجماعةٍ تَطوفُ بالشَّيءِ وتحيطُ به وأقلُّها اثنانِ أو ثلاثٌ، ونفرُها يكونُ مِن جماعةٍ أكثرَ مِنها لا محالةَ، وهذا مَعنى القِلَّةِ والكثرةِ؛ أي: بحسبِ إضافَةِ كلٍّ مِنها إلى الآخرِ[٢].

(١٢٣) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ﴾ أُمِرُوا بقِتالِ الأَقرَبِ مِنْهُم فالأَقربِ؛ كمَا أمرَ رَسولُ اللهِ ﷺ أوَّلًا بإنذارِ عَشيرتَهِ فإنَّ الأقربَ أحقُّ بالشَّفقَةِ والاستصلاحِ.

وقيل: هُمْ يَهودُ حوالي المدينَةِ كقُرَيْظَةَ والنَّضِيرِ وخَيْبَرَ.

وقيل: الرُّومُ فإنَّهم كانُوا يَسكنونَ الشَّامَ وهو قَريبٌ مِن المدينَةِ.

﴿وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗ﴾: شِدَّةً وصَبرًا على القتالِ، وقرئَ بفتحِ الغينِ وضمِّها[٣]، وهما لُغتانِ فيها.

﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ بالحراسَةِ والإعانَةِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٠١).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٢/ أ).

(٣) قرأ بالضم أبان بن عثمان، وبالفتح المفضل عن عاصم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠).

(١٢٤ ـ ١٢٥) ـ ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (١٢٤) وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾.

﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم﴾: فمِنَ المُنافقينَ ﴿مَّن يَقُولُ﴾ إنكارًا واستهزاءً: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ﴾ السُّورَةُ ﴿إِيمَٰنًا﴾؟!

وقُرِئَ: (أَيَّكُم) بالنَّصبِ[1] على إضمارِ فعلٍ يُفسِّرُه ﴿زَادَتْهُ﴾.

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ بزيادةِ العلمِ الحاصلِ مِن تَدبُّرِ السُّورَةِ وانضمامِ الإيمانِ بها وبمَا فيها إلى إيمانِهم ﴿وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ بنُزولِها لأنَّه سببٌ لزيادةِ كمالِهم وارتفاعِ دَرَجاتِهم.

﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾: كفرٌ ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾: كفرًا بها مَضمومًا إلى الكُفْرِ بغيرِها ﴿وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾: واستَحْكَمَ ذلكَ فيهِمْ حتَّى ماتُوا عليه.

(١٢٦) ـ ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِى كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾.

﴿أَوَلَا يَرَوْنَ﴾ يعني: المنافقينَ، وقُرِئَ بالتَّاءِ[2].

﴿أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ﴾: يُبتلَونَ بأصنافِ البليَّاتِ، أو بالجهادِ مع رَسولِ اللهِ ﷺ فيعاينونَ ما يظهَرُ عليه من الآياتِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٦١٨) عن عبيد بن عمير، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠): حكاه الكسائي عن بعض القراء.

(٢) قرأ حمزة بالتاء والباقون بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).

﴿فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ﴾: لا ينتهونَ ولا يتوبونَ مِن نِفاقِهِم ﴿وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾: ولا يعتبرونَ.

(١٢٧) - ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا ۚ صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾.

﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾: تغامَزُوا بالعُيونِ إنكارًا لها وسخريةً وغيظًا لِمَا فيها مِن عُيوبِهِم.

﴿هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾؛ أي: يقولونَ: هَلْ يَراكُم أحَدٌ إنْ قُمْتُم من حضرةِ الرَّسولِ؟ فإن لَمْ يرَهُم أحدٌ قامُوا، وإن يرهم أحدٌ أقامُوا.

﴿ثُمَّ انصَرَفُوا﴾ عن حضرتِهِ مَخافَةَ الفَضيحَةِ ﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ عن الإيمانِ، وهو يحتمِلُ الإخبارَ والدُّعاءَ ﴿بِأَنَّهُمْ﴾: بسببِ أَنَّهُم ﴿قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ لسوءِ فَهمِهِم أو عَدمِ تَدبُّرِهِم.

قوله: «﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم﴾... إلى قوله: «يحتملُ الإخبارَ والدُّعاءَ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الدعاء أوفق بالمقام(١).

وعليه اقتصر في «الكشاف»(٢).

(١٢٨ - ١٢٩) - ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾.

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾: مِن جنسِكُم عربيٌّ مِثْلُكُم.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٢/ ب).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٦١٩).

وقرئ: (مِن أَنْفَسِكُم)[١]؛ أي: مِن أَشرَفِكُم.

﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾: شديدٌ شاقٌّ ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾: عَنَتُكُم ولقاؤُكُم المكروهَ.

﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾؛ أي: على إيمانِكُم وصَلاحِ شَأنِكُم.

﴿بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ مِنْكُم ومِن غَيرِكُم ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ قدَّمَ الأبلغَ مِنْهُما وهو الرَّؤوفُ ـ لأنَّ[٢] الرأفَةَ شِدَّةُ الرَّحمَةِ ـ مُحافظةً على الفواصلِ.

﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ عن الإيمانِ بكَ ﴿فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ فإنَّه يكفيكَ مَعرَّتَهُم ويُعينُكَ عَلَيهِم ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ كالدَّليلِ عليه ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ فلا أرجو ولا أخافُ إلا مِنْه.

﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ المُلْكِ العَظيمِ، أو الجسمِ الأَعظَمِ[٣] المحيطِ الذي تنزلُ منه الأحكامُ والمقاديرُ، وقرئ: (العَظيمُ) بالرَّفعِ[٤].

وعن أُبَيٍّ[٥]: أنَّ آخرُ ما نزل هاتان الآيتانِ.

وعَن النبيِّ ﷺ: «ما نزلَ القُرآنُ[٦] إلا آيةً آيةً وحَرْفًا حَرْفًا ما خَلَا سورةَ براءة و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فإنهما أُنزِلَتا عليَّ ومعَهُما سَبعونَ ألفَ صفٍّ مِن الملائكَةِ».

---

(١) نسبت إلى النبي ﷺ وفاطمة وابن عباس رضي الله عنهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، ونسبها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٠٦) لعبد الله بن قسيط المكي.

(٢) في (خ): «فإن».

(٣) في (ت): «العظيم».

(٤) نسبت لمجاهد وابن مُحَيْصِن وحُمَيد، ومحبوب عن ابن كَثِير، وأهل مكة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«الكامل في القراءات» للهُذَلي (ص: ٥٦٥ ـ ٥٦٦).

(٥) في (ت) زيادة: «بن كعب».

(٦) في (ت) زيادة: «علي».

قوله: «يَكفيكَ مَعرَّتَهم»:

الطِّيبِيُّ: في «النهاية»: المعرَّةُ الأمرُ القَبيحُ المَكروهُ والأذى، وهي مَفْعَلَةٌ مِن العَرِّ؛ أي: موضعِ الجربِ(١).

قوله: «وعَنْ أُبَيٍّ: آخرُ ما نزلَ هاتانِ الآيتانِ»:

أخرجَه عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبل(٢).

قوله: «ما نزلَ القرآنُ إلا آيةً آيةً وحَرْفًا حَرْفًا ما عدا سُورةَ براءةَ، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فإنَّهما أُنزِلَتا عليَّ ومَعهُما سَبعونَ ألفَ صَفٍّ مِن المَلائكَةِ»:

أخرجَه الثَّعلبيُّ مِن حَديثِ عائشةَ بزيادَةٍ في آخرِه: «كلُّهم يَقولُ: يا مُحمَّدُ! استوصِ بنسبةِ اللهِ خيرًا»(٣).

قال الشَّيخُ وَلِيُّ الدِّينِ العِراقيُّ: وهو مُنكرٌ جدًّا.

وقال الطِّيبِيُّ: قولُه: «حَرْفًا حَرْفًا» مِن الحرفِ بمَعنى الطَّرفِ والجانبِ،

---

(١) في النسخ الخطية: «إلى مَوضِعِ الحرمَةِ»، والمثبت من «فتوح الغيب»، وعنه أخذ المصنف. انظر: «فتوح الغيب» (٥/ ٨٢)، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» (مادة: عرر).

(٢) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على «المسند» (٢١١١٣) و(٢١٢٢٦)، والطبري في «تفسيره» (١٢/ ١٠١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٣٣)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص: ٥٦ و١١٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٩١٩)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٩٦) وصححه، والضياء في «المختارة» (١١٥٥). قال ابن حجر في «المطالب العالية» (١٤/ ٦٨١): هذا إسنادٌ حسن.

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ١٥٨) من حديث عائشة رضي الله عنها بإسناد واه كما قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٨٣).

والمـرادُ هنـا: الجملـةُ المفيـدةُ سـواءٌ كانَـتْ آيـةً أَمْ أقـلَّ أَمْ أكثـرَ، علـى معنـى: لـم تبلغ تمـامَ السُّـورةِ(١).

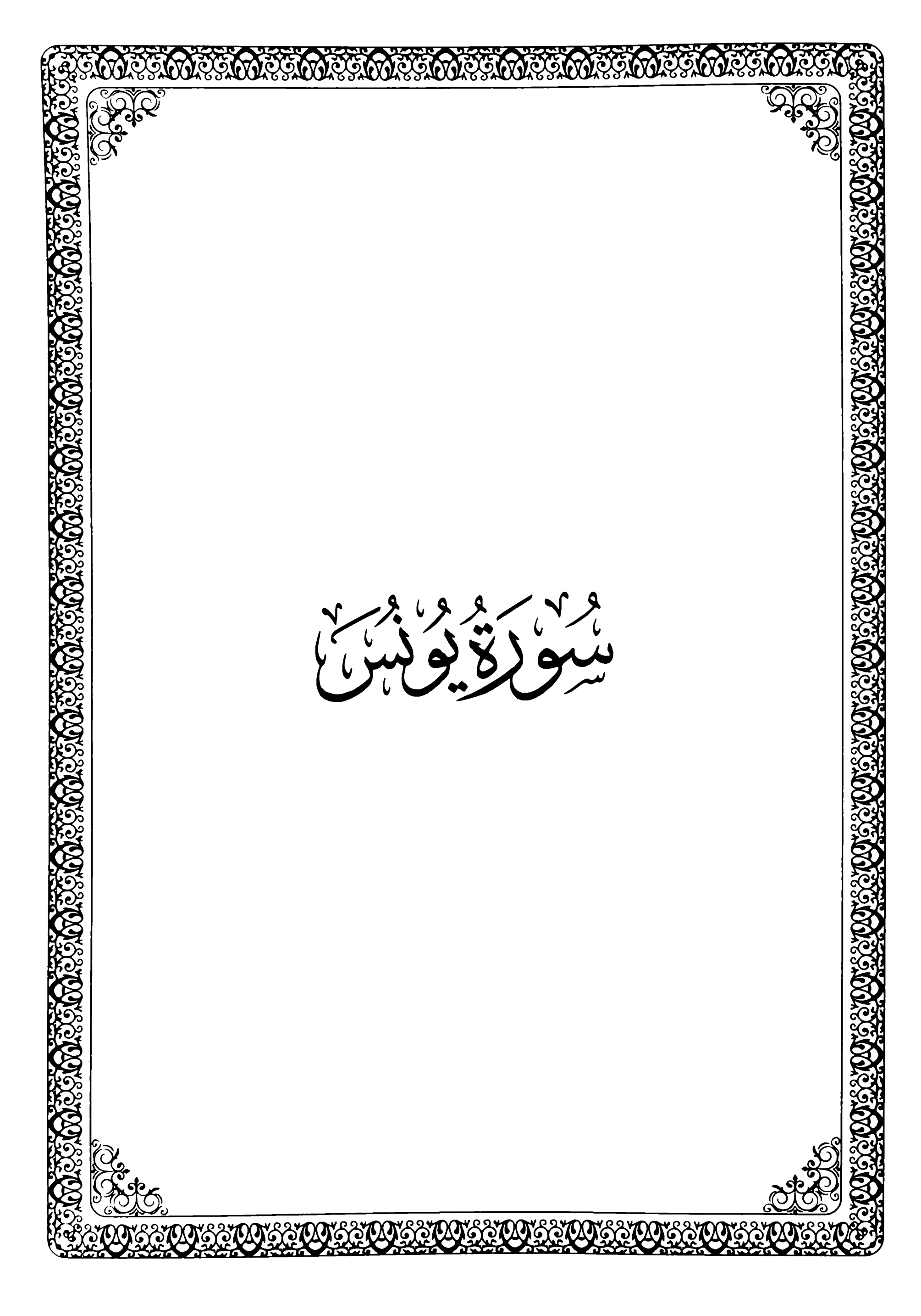
وقال الشَّـيخُ سـعدُ الدِّيـنِ: هذا يخالِفُ مـا أوردَهُ فـي فَضيلةِ(٢) سُـورةِ الأنعامِ مِـن أَنَّهـا نَزلَـت جُملـةً، فيُحمَلُ علـى التَّخصيـصِ إن جوَّزْنـا تَخصيصَ العـامِّ بعد اسـتثناءِ البَعـضِ منه.

قلت: ويخالِفُ ما ثبتَ في الأَحاديثِ الصَّحيحةِ الواردَةِ في أسبابِ نُزولِ كثيرٍ مِن آياتِ براءةَ أَنَّها نَزَلت مُنفردَةً على حِدتِها بحيثُ يقطعُ مَن له أَدْنى نَظرٍ في الحَديثِ أنَّ السُّورةَ لم تَنزِلْ جُملَةً، ولَوْ لم يَكُن إلا آيةَ الثلاثَةِ الذين خُلِّفُوا.

* * *

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٠٩).

(٢) في (ز): «فضائل».



سُورَةُ يُونُسَ



مكيَّةٌ[1]، وهي مئةٌ وتسعُ آياتٍ[2].

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١ ـ ٢) ـ ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝١ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾.

﴿الٓر﴾ فخَّمَها ابنُ كَثيرٍ ونافِعٌ وحَفْصٌ، وأمالَها الباقونَ إجراءً لألفِ الرَّاءِ مُجرَى المُنقلبَةِ مِن الياءِ[3].

---

(١) وقد وقع فيها اختلاف كثير فصله ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٣١٤)، فقال:
روى عطيّة وابن أبي طلحة عن ابن عباس أنها مكيّة، وبه قال الحسن وعكرمة.
وفي رواية عن ابن عباس: فيها ثلاث آيات من المدنيّ، أوّلها قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ﴾ إلى رأس ثلاث آيات، وبه قال قتادة.
وروى أبو صالح عن ابن عباس أن فيها من المدني قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾ الآية.
وقال مقاتل: هي مكيّة غير آيتين، قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ﴾ والتي تليها.
وقال بعضهم: هي مكيّة إلا آيتين، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾ والتي تليها.

(٢) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٦٣)، وفيه: «وهي مئة وعشر آيات في الشَّامي وتسع في عدد الباقين، اختلافها ثلاث آيات...».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٢)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).

﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ إشارةٌ إلى ما تَضمَّنته السَّورةُ أو القُرآنُ من الآيِ، والمرادُ مِن الكتابِ أحدُهُما، ووَصفَهُ بالحكيمِ لاشتمالِهِ على الحِكَمِ، أو لأنَّهُ كلامٌ حَكيمٌ، أو مُحْكَمٌ آياتُه لم يُنْسَخْ شيءٌ مِنْهَا.

﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ استفهامُ إنكارٍ للتَّعجُّبِ، و﴿عَجَبًا﴾ خبرُ ﴿كانَ﴾، واسمُه: ﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾، وقُرِئَ بالرَّفعِ[1] على أنَّ الأمرَ بالعَكسِ، أو على أنَّ ﴿كانَ﴾ تامَّةٌ و﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ بدلٌ مِن ﴿عَجَبًا﴾، واللامُ للدَّلالَةِ على أنَّهُم جعلوهُ أعجوبَةً لهم يوجهونَ[2] نحوَهُ إنكارَهُم واستهزاءَهُم.

﴿إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾: مِن أفناءِ رجالِهِم دونَ عظيمٍ مِن عُظمائِهِم.

قيل: كانوا يَقولونَ: العجبُ أنَّ اللهَ لم يجِد رسولًا يرسلُه إلى النَّاسِ إلا يتيمَ أبي طالبٍ[3]. وهو مِن فَرطِ حَماقَتِهِم وقُصورِ نَظَرِهِم على الأُمورِ العاجِلَةِ، وجهلِهِم بحَقيقَةِ الوَحيِ والنُّبوَّةِ.

هذا وأنه عليه السَّلامُ لم يَكُن يَقصُرُ عَن عُظمَائِهِم فيما يَعتبرونه[4] إلا في المالِ، وخِفَّةُ الحالِ أعوَنُ شيءٍ في هذا البابِ، ولذلك كانَ أكثرُ الأنبياءِ قبلَه كذلك.

وقيل: تعجَّبُوا مِن أنَّه بعثَ بشرًا رسولًا كما سبقَ ذكرُه في سورةِ الأَنعامِ.

﴿أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ ﴿أَنْ﴾ هي المفسِّرَةُ، أو المخفَّفَةُ مِن الثَّقيلَةِ فتكونُ في مَوضعِ مفعولِ ﴿أَوْحَيْنَآ﴾.

---

(١) نسبت لابن مسعود. انظر: «الكشاف» (٤/ ٨)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١٠٢)، و«البحر» (١٢/ ١٠).

(٢) في (ت): «أعجوبة فوجهوا».

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٥).

(٤) في (أ): «فيما يعتبر فيه».

﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ عمَّم الإنذارَ إذ قلَّما مِن أَحَدٍ ليس فيه ما يَنبَغِي أن ينذرَ منه، وخصَّصَ البِشارةَ إذ ليسَ للكُفَّارِ ما يَصِحُّ أن يبشَّرُوا به.

﴿أَنَّ لَهُمْ﴾: بأنَّ لَهُم ﴿قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ سابقةً ومنزلةً رفيعةً، سُمِّيَت قدمًا لأنَّ السَّبقَ بها؛ كمَا سُمِّيَت النِّعمَةُ يَدًا لأنها تُعطَى باليدِ، وإضافَتُها إلى الصِّدقِ لتَحقُّقِهَا والتَّنبيهِ على أنَّهُم إنَّما يَنالونَها بصدقِ القولِ والنيَّةِ.

﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا﴾ يعنونَ الكِتابَ وما جاءَ بِهِ الرَّسولُ عليه السَّلامُ.

﴿لسِحْرٌ مُبِين﴾ وقرأَ ابنُ كَثيرٍ والكوفيُّونَ ﴿لَسَٰحِرٌ﴾[1] على أنَّ الإشارةَ إلى الرَّسولِ، وفيه اعترافٌ بأنَّهُم صادَفُوا مِن الرَّسولِ أُمورًا خارقَةً للعَادَةِ مُعجِزَةً إيَّاهُم عَن المُعارضَةِ.

وقُرِئَ: (ما هذا إلا سِحرٌ مُبين)[2].

سُورةُ يونُس

قوله: «إشارةٌ إلى ما تَضمَّنَتْه السُّورَةُ»:

الطِّيبِيُّ: فإن قلت: كيفَ يُشارُ إلى ما تضمَّنَتهُ السُّورَةُ وهو مترقَّبٌ؟

قلت: كمَا في قولِه: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨] تصورَهُ فأشارَ إليه[3].

قوله: «ووصفَهُ بالحَكيمِ لاشتِمالِه على الحِكَمِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فيكونُ استعارةً مَكنِيَّةً، شبَّهَ الكتابَ بالحكيمِ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٢)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).

(٢) نسبت لأبيٍّ رضي الله عنه. انظر: «الكشاف» (٤/ ١٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١٠٣)، و«البحر» (١٢/ ١٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٠٩).

النَّاطقِ بحِكمَتِه، وإثباتُ الحكمَةِ قَرينَةٌ، أو يراد بقولِه ﴿ٱلْحَكِيمِ﴾: ذو الحكمَةِ(١).

قوله: «أو لأنَّه كلامٌ حَكيمٌ»:

قال الطِّيبِيُّ والشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فيكونُ مِن الإسنادِ المَجازِيِّ كقَولِهِم: (نهارُه صائِمٌ وليلُهُ قائِمٌ)(٢).

قوله: «وقُرِئ بالرَّفعِ على أنَّ الأمرَ بالعكسِ»:

تقدَّمَ تَحقيقُهُ في الأَنفالِ.

قوله: «واللامُ للدَّلالَةِ على أنَّهُم جَعلوهُ أُعجوبَةً لهم»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّه ليسَ مُتعلِّقًا بـ﴿عَجَبًا﴾ على طريقِ المَفعوليَّةِ، كمَا في قوله:

عجبتُ لسَعْيِ الدَّهرِ بَيني(٣) وبينها(٤)

بل على طريقِ البَيانِ بمَعنى: أنَّ هذا العجبَ لهم، كما في قولِه: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بمَعنى: هذا الخطابُ لَك(٥).

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٢/ ب).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٠٩).

(٣) من قوله: «الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ» إلى هنا من (ز).

(٤) صدر بيت لأبي صخر الهذلي، وعجزه:

فلمّا انقضى ما بيننا سكن الدّهر

انظر: «الشعر والشعراء» (٢/ ٥٤٩)، و«الأغاني» (٥/ ١٢٥).

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٣/ أ).

قوله: «مِن أَفناءِ رِجالِهم»:

في «الصحاح»: يقال: مِن أَفناءِ النَّاسِ إذا لم يُعلَمْ ممَّنْ هو[١].

قال الطِّيبيُّ: ولم يُرِد هُنا خُمولَ نَسبِه ﷺ؛ لأنه كانَ مِن الأعلام المشاهيرِ كابرًا عن كابرٍ[٢].

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: ممَّنْ لا شُهرةَ له بجاهٍ ومالٍ ورِئاسَةٍ ونحوِ ذلك ممَّا يَعُدُّونَه مِن أسبابِ العِزِّ والإجلالِ، وإلا فهو عِندَهُم بحسبِ شرفِ النَّسبِ أظهَرُ مِن الشَّمسِ[٣].

قلت: وهذه العبارَةُ التي ذكرَها المُصنِّفُ تبعَ فيها الزَّمخشريَّ، ولو تَحامَى عَنها لكانَ أَوْلَى، والذي عندي في تفسيرِ قولِه: ﴿إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾؛ أي: مَشهورٌ بينَهُم يَعرفونَ نَسبَه وجَلالَتَه وأَمانتَه وعِفَّتَه وصِدقَه، كما قالَ في آخرِ السُّورةِ التي قبلَها: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، فإنَّ هذا هو محلُّ إنكارِ العجبِ، ويكونُ هذا وجهَ مُناسبَةِ وَضْعِ هذه السُّورةَ بعدَ تلكَ، واعتلاقِ أوَّلِ هذه بآخرِ تلكَ، ونظيره: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ﴾ ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾، وما كانَ للزَّمخشَريِّ أن يُحمِّلَ لفظَ القُرآنِ معنًى لا دلالةَ له عليه بالوَضعِ وفيه حكايةُ غضٍّ مِن هذا المقامِ الرَّفيعِ، زعمًا أنَّه يأخذُ ذلك مِن أَساليبِ البيانِ بطَريقِ الالتزامِ، لا سِيَّمَا وغيرُه مِن وُجوهِ البَيانِ أظهَرُ وأَنسَبُ وأوفَقُ لِمَا خُتِمَت به السُّورةُ المتقدِّمةُ، والله ولي التوفيق.

---

(١) انظر: «الصحاح» (مادة: فني).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤١٣).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٣/ أ).

قوله: «سُمِّيَت قَدَمًا لأنَّ السَّبقَ بها»:

قال في «الانتصاف»: ولم يُسمُّوا سابقةَ السوءِ قدمًا إما لكونِ المَجازِ لم يَطَّرِد، أو اطَّردَ ولكن غلبَ العرفُ على ضدِّها[1].

قوله: «كما سُمِّيَت النِّعمَةُ يَدًا»:

زادَ السَّجاونديُّ: والجاسوسُ عَيْنًا والمُستَعلِي رأسًا[2].

(٣) ـ ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ التي هي أصولُ المُمكِنَاتِ ﴿فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾: يُقدِّرُ أمرَ الكائناتِ على ما اقتضَتْهُ حِكمَتُه وسبقَتْ به كَلِمَتُه، ويُهيِّئُ بتَحريكِهِ أسبابَها وينزلُها مِنهُ.

والتَّدبيرُ: النَّظرُ في أدبارِ الأُمورِ لتَجِيءَ مَحمودَةَ العاقِبَةِ.

﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ تقريرٌ لعَظَمتِهِ وعزِّ جلالِه، وردٌّ على مَن زعمَ أن آلهتَهُم تَشفَعُ لهم عندَ اللهِ، وفيه إثباتُ الشَّفاعَةِ لِمَن أذِنَ له.

﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: الموصوفُ بتلكَ الصِّفاتِ المُقتَضِيَةِ للألُوهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ ﴿رَبُّكُمْ﴾ لا غير، إذ لا يُشارِكُه أحدٌ في شيءٍ مِن ذلك ﴿فَٱعْبُدُوهُ﴾: وحِّدُوهُ بالعبادةِ ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾: تتفكَّرُونَ أدنى تَفكُّرٍ فينبِّهَكُم على أنَّه المُستَحِقُّ للرُّبوبيَّةِ والعبادَةِ لا ما تعبدونَه.

---

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٣٢٧).

(٢) ذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (٧/ ٤١٥).

(٤) ـ ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَٰتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾.

﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ بالمَوتِ أو النُّشورِ لا إلى غيرِه فاستعدُّوا للِقائِه.

﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ مصدرٌ مُؤكِّدٌ لنفسِهِ لأنَّ قولَه: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ وعدٌ مِن اللهِ.

﴿حَقًّا﴾ مصدرٌ آخرُ مُؤكِّدٌ لغيرِهِ وهو ما دلَّ عليهِ ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾.

﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ بعدَ بدئِه وإهلاكِه ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَٰتِ بِالْقِسْطِ﴾؛ أي: بعدلِه، أو: بعَدالَتِهم وقيامِهم على العَدلِ في أمورِهم، أو: بإيمانِهم لأنَّه العَدلُ القَويمُ كما أنَّ الشركَ ظُلمٌ عَظيمٌ[1]، وهو الأوجَهُ لِمُقابلةِ[2] قولِه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ فإنَّ معناه: ليَجزيَ الذينَ كفَرُوا بشرابٍ مِن حَميمٍ وعذابٍ أليمٍ بسببِ كُفرِهم، لكنَّه غيَّرَ النَّظمَ للمُبالغَةِ في استحقاقِهم للعِقابِ[3]، والتَّنبيهِ على أنَّ المقصودَ بالذَّاتِ مِن الإبداءِ والإعادةِ هو الإثابةُ، والعِقابُ واقعٌ بالعَرَضِ، وأنَّه تعالى يتولَّى إثابةَ المُؤمنينَ بما يليقُ بلُطفِهِ وكَرمِهِ ولذلك لم يعيِّنْهُ، وأمَّا عقابُ الكفرةِ فكأنَّه داءٌ ساقَه إليهم سوءُ اعتقادِهم وسوءُ أفعالِهم.

والآيةُ كالتَّعليلِ لقولِه: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ فإنَّه لَمَّا كانَ المقصودُ مِن الإبداءِ والإعادَةِ مجازاةَ اللهِ المكلَّفينَ على أعمالِهم كان مرجعُ الجَميعِ إليه لا محالةَ.

---

(١) في هامش (أ): «أن الكفر ظلم عظيم» وعليها: (ظ).

(٢) في (ت): «لمقابلته».

(٣) في (ت): «للعذاب».

ويؤيِّدُه قراءةُ مَن قرأَ: ﴿أَنَّه يَبْدَأُ﴾ بالفتحِ[١]؛ أي: لأنَّه، ويجوزُ أَنْ يكونَ مَنصوبًا أو مَرفوعًا بما نَصبَ ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ أو بما نصبَ ﴿حَقًّا﴾.

قوله: «أو النُّشورِ لا إلى غيرِه»:

قال الطِّيبيُّ: الحصرُ ومَعنى التَّخصيصِ مُستفادٌ مِن التَّقديمِ[٢].

قوله: «وهو الأَوْجَهُ لِمُقابلتِه... » إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لأَنَّه لَمَّا عَلَّل جزاءَ الكافرينَ بكُفْرِهِم ناسبَ أَنْ يُعلِّلَ جَزاءَ العادِلينَ[٣] بعَدلِهم وإيمانِهم[٤].

وقال الطِّيبيُّ: أي: إذا كانَ ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ مَعناه: بقِسطِهم، على أَنْ تكونَ اللامُ بدلًا مِن المُضافِ إليه والفاعلُ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، كانَ أَوْجَهَ مِن أن يكونَ معناه: بقسطِه والفاعلُ ﴿ٱللَّهِ﴾؛ ليتجاوبَ كلٌّ من المتقابلَينِ، وهما ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ و﴿الذين كَفَرُوا۟﴾ فيما استحقُّوا به الجزاءَ وعدًا وتَفضُّلًا، فإن قولَه: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ يوجِبُ أن يُقالَ: بقسطِهم[٥].

---

(١) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤١٨).

(٣) في (ز): «جزاء المؤمنين».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٣/ أ).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٢١).

(٥) ـ ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾.

﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً ﴾؛ أي: ذاتَ ضياءٍ، وهو مصدرٌ كقِيامٍ، أو جمعُ ضَوءٍ كسِيَاطٍ وسَوْطٍ، والياءُ فيه مُنقَلِبَةٌ عَن الواوِ.

وعن ابنِ كَثيرٍ: ﴿ضِئاء﴾ بهمزتينِ في كلِّ القُرآنِ على القلبِ بتَقديمِ اللامِ على العينِ[1].

﴿وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾؛ أي: ذا نُورٍ، أو سُمِّيَ نُورًا للمُبالغَةِ وهو أَعَمُّ مِن الضَّوءِ[2] كما عرفت.

وقيل: ما بالذاتِ ضَوءٌ وما بالعَرَضِ نورٌ، وقد نبَّهَ سُبحانَه بذلك على أنَّه خلقَ الشَّمسَ نَيِّرَةً في ذاتها والقمرَ نَيِّرًا بعَرَضِ مقابلةِ الشَّمسِ والاكتسابِ[3] منها.

﴿وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ﴾ الضَّميرُ لكُلِّ واحدٍ؛ أي: قَدَّرَ مَسيرَ كلِّ واحدٍ مِنهُمَا منازلَ، أو قدَّره ذا مَنازِلَ، أو للقَمرِ وتخصيصُهُ بالذِّكرِ لسرعَةِ سيرِهِ، ومُعاينَةِ منازلِه، وإناطةِ أحكامِ الشَّرعِ به، ولذلك علَّله بقوله: ﴿لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾: وحسابَ الأوقاتِ من الأشهُرِ والأيامِ في مُعاملاتِكُم وتَصرُّفاتِكُم.

﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾: إلا مُلْتَبِسًا بالحقِّ، مُراعِيًا فيه مُقتضى الحِكمَةِ البالغةِ.

---

(١) هي رواية قنبل عن ابن كثير، انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٣)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).
قوله: «بتقدم اللام»: هي الهمزة «على العين»: وهي الواو، ثم قلبت الواو همزةً لتطرُّفِها بعد ألفٍ زائدةٍ ككساء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٥٠).

(٢) في هامش (أ): «لأن الإضاءة فرط الإنارة».

(٣) في (أ): «والاكتساء».

﴿نُفصِّلُ الآياتِ لِقَوْمٍ يعلَمُونَ﴾ فإنَّهُم المُنتفِعونَ بالتَّأمُّلِ فيها. وقرأَ ابنُ كَثيرٍ والبَصريَّانِ وحَفصٌ: ﴿يُفَصِّلُ﴾ بالياءِ[١].

قوله: «وهو أعمُّ مِن الضَّوءِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الضِّياءُ أقوَى مِن النُّورِ بحُكمِ الوَضعِ والاستِعمالِ، ولذا يُنسَبُ الضِّياءُ إلى الشَّمسِ والنُّورُ إلى القَمرِ[٢].

قوله: «وقيل: ما بالذَّاتِ ضوءٌ وبالعرضِ نورٌ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا قولُ الحُكَماءِ، فالأوَّلُ كالشَّمسِ، والثَّاني كما عَلى وجهِ الأرضِ، فيكونُ نورُ القمرِ مُستفادًا مِن الشَّمسِ.

قال: ولا أَدرِي ذلك مِن اللُّغةِ فلقَدْ شاعَ (نورُ الشَّمسِ) و(نورُ النَّارِ)[٣].

(٦) ـ ﴿إِنَّ فِي ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾.

﴿إِنَّ فِي ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مِن أَنواعِ الكائِنَاتِ ﴿لَءَايَٰتٍ﴾ على وُجودِ الصَّانعِ ووحدَتِهِ وكمالِ عِلْمِه وقُدرَتِه ﴿لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ العواقِبَ فإنَّه يحمِلُهُم على التَّفكُّرِ والتَّدبُّرِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٣)، و«التيسير» (ص: ١٢١)، و«النشر» (٢/ ٢٨٢).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٣/ أ).

(٣) المصدر السابق.

(٧ ـ ٨) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾: لا يَتوقَّعُونَـهُ؛ لإنكارِهـم البَعْـثَ وذُهولِهـم بالمَحسوسـاتِ عمَّـا وَراءَهـا.

﴿وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ مِن الآخرةِ لغَفلَتِهم عَنْهَا ﴿وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا﴾: وسَكَنُوا إليها مُقْصِرِينَ هِمَمَهُم على لذائذِها[1] وزَخارِفِها، أو سَكَنُوا فيها سكونَ مَن لا يُزعَجُ عنها.

﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ﴾: لا يَتفكَّرونَ فيها لانهِمَاكِهم فيما يضادُّها، والعَطفُ إما لتَغايُرِ الوَصفَيْنِ، والتَّنبيهِ على أنَّ الوَعيدَ على الجمعِ بينَ الذُّهولِ عَن الآياتِ رأسًا، والانهماكِ في الشَّهواتِ بحيثُ لا تخطرُ الآخرَةُ ببالِهم أصلًا.

وإمَّا لِتَغايُرِ الفَرِيقَيْنِ، والمرادُ بالأَوَّلِينَ مَن أنكرَ البَعْثَ ولم يرَ إلا الحياةَ الدُّنْيَا، وبالآخرينَ مَن ألهاهُ حبُّ العَاجِلِ عَن التَّأمُّلِ في الآجلِ والإعدادِ[2] له.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾: بمـا واظَبُـوا عليـه وتمرَّنُوا به مِـن المَعاصِي.

(٩ ـ ١٠) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٩﴾ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾: بسببِ إيمانِهم

---

(١) في (خ): «لذاتها».

(٢) في (أ) و(خ): «والاعتداد».

إلى سُلوكِ سَبيلٍ يؤدِّي إلى الجنَّةِ أو لإدراكِ الحقائقِ؛ كمَا قالَ عليه السَّلامُ: «مَن عَمِلَ بما عَلِمَ وَرَّثَهُ اللهُ عِلْمَ مَا لَمْ يعلَم»[1].

أو لِمَا يُرِيدُونَه في الجَنَّةِ، ومَفهُومُ التَّرتيبِ وإنْ دلَّ على أنَّ سببَ الهِدايَةِ هو الإيمانُ والعَملُ الصَّالح، لكنْ دلَّ مَنطوقُ قَولِه: ﴿بِإِيمَـٰنِهِمْ﴾ على استقلالِ الإيمانِ بالسَّببيَّةِ، وأن العملَ الصالحَ كالتَّتمَّةِ والرَّدِيفِ له.

﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ استئنافٌ، أو خَبَرٌ ثانٍ، أو حالٌ مِن الضَّميرِ المَنصوبِ على المعنى الأَخيرِ، وقولُه: ﴿فِى جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ خبرٌ، أو حالٌ آخرُ مِنهُ أو مِن ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ أو متعلِّقٌ بـ﴿تَجْرِى﴾ أو (يهدِي).

﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا﴾؛ أي: دعاؤُهم فيها: ﴿سُبْحَـٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾: اللهمَّ إنَّا نُسبِّحُك تَسبيحًا.

﴿وَتَحِيَّتُهُمْ﴾ ما يُحيِّي به بعضُهُم بَعضًا، أو تحيةُ الملائِكَةِ إيَّاهُم ﴿فِيهَا سَلَـٰمٌ﴾.

﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾: وآخرُ دُعائِهِم ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾؛ أي: أن يقولُوا ذلك.

ولعلَّ المعنى: أنَّهُم إذا دَخلُوا الجنَّةَ وعايَنُوا عظمَةَ اللهِ وكِبرياءَهُ مَجَّدُوه ونَعتُوهُ بنعوتِ الجَلالِ، ثمَّ حيَّاهُم الملائِكَةُ بالسَّلامَةِ عَن الآفاتِ والفوزِ بأَصنافِ الكراماتِ، أو اللهُ تعالى، فحَمِدُوهُ وأَثْنَوا عليه بصِفَاتِ الإكرام.

---

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ١٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال: ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى بن مريم عليه السلام، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ، فوضع هذا الإسناد عليه لسهولته وقربه، وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل.

و(أنْ) هي المُخفَّفَةُ من الثَّقيلَةِ، وقد قُرِئَ بها وبنصبِ (الحمد)[1].

(١١) - ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُم بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ فَنَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ﴾: ولو يسرِّعُهُ إليهم ﴿اسْتِعْجَالَهُم بِالْخَيْرِ﴾ وُضعَ موضِعَ: (تعجيلَه لهم بالخيرِ)؛ إشعارًا بسرعَةِ إجابَتِه لَهُم في الخيرِ حتى كأنَّ استِعجالَهُم به تَعجيلٌ لَهُم، أو بأنَّ المرادَ: شرٌّ استَعجَلُوه؛ كقولِهِم: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وتقديرُ الكَلامِ: ولو يعجِّلُ اللهُ للنَّاسِ الشرَّ تَعجيلَهُ للخيرِ حين استعجَلُوهُ استِعجالًا كاستِعجالِهِم بالخَيرِ، فحُذِفَ منه ما حُذِفَ لدَلالَةِ الباقي عليه.

﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾: لأُميتُوا وأُهلِكُوا. وقرأ ابنُ عامرٍ ويعقوبُ: ﴿لقَضى﴾ على البناءِ للفاعلِ[2]، وهو اللهُ تَعالى. وقُرِئَ: (لقَضَيْنا)[3].

﴿فَنَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ عطفٌ على فعلٍ دلَّت عليهِ الشَّرطيَّةُ؛ كأنَّه قيل: ولكِن لا نُعجِّلُ ولا نَقضِي فنَذَرُهم إمهالًا لهم واستِدْرَاجًا.

---

(١) أي: (أنَّ الحمدَ لله) بالتشديد ونصبِ (الحمد). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١) عن بلال بن أبي بردة الأشعري وابن محيصن، وزاد ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٠٨) نسبتها ليعقوب.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٣)، و«التيسير» (ص: ١٢١).

(٣) أي: (لقضَيْنا إليهم أجلَهم)، نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «الكشاف» (٤/ ٢٨)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١٠٨)، و«البحر» (١٢/ ٢٩). ووقع في مطبوع «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١): (لقفينا) ولعله تحريف.

قوله: «وُضِعَ مَوضِعَ: (تَعجيلَه لهم بالخيرِ)؛ إشعارًا بسُرعةِ إجابتِه لهم في الخيرِ حتَّى كأنَّ استِعجالَهُم تَعجيلٌ لهم»:

قال في «الانتصاف»: هذا مِن بَديعِ القُرآنِ، لا نرى العُدولَ إلى لفظٍ إلَّا لِمَعنًى، والنَّحْوِيُّ يقولُ في ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾: إنَّه أجرى المصدرَ على غيرِ فعلِهِ أو هذا الفعلُ المُقدَّرُ دلَّ عليه الفعلُ، كأنَّه قال: فنَبَتُّم نباتًا.

وله فائدةٌ في التَّحقيقِ وراءَ هذا، وهو التَّنبيهُ عَلى تَحتُّمِ القدرةِ وسرعَةِ نفاذِ حُكمِها حتى كأنَّ إنباتَ اللهِ نفسُ النَّباتِ، فقُرِنَ أحدُهُما بالآخرِ[١].

وقالَ أبو حيَّانَ: مَدلولُ (عجَّل) غيرُ مَدلولِ (استعجلَ) لأنَّ (عجَّل) يدلُّ على الوُقوعِ، و(استعجلَ) يدلُّ على طلبِ التَّعجيلِ، وذلك واقعٌ مِن اللهِ وهذا مُضافٌ إليهِم، فلا يَجوزُ التَّقديرُ عَلى ما قالَه المُصنِّفُ، فإمَّا أن يكونَ التَّقديرُ: تَعجِيلًا مثلَ استِعجالِهم بالخيرِ، فشبَّه التعجيلَ بالاستعجالِ، أو يكونُ ثَمَّ محذوفٌ يدلُّ عليه المصدَرُ تقديرُه: ولو يعجِّلُ اللهُ للناسِ الشرَّ إذا استَعجلوه استِعجَالَهُم بالخيرِ[٢].

وأجابَ السَّفاقسيُّ بأنَّه هنا للدَّلالةِ على وقوعِ الفعلِ، لا على طلبِه كاستقرَّ وقرَّ.

قال[٣]: وقولُه: (إن الاستعجالَ مُضافٌ إليهِم) بناء على أنَّ المصدرَ مضافٌ للفاعلِ، ويحتملُ أن يكونَ مُضافًا للمَفعولِ.

---

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٣٣١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٢/ ٢٩).

(٣) أي: السفاقسي.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ في تقريرِ كلامِ المُصنِّفِ: يعني: أنَّهم يَستعجلونَ بالخَيرِ فيُجيبُ اللهُ لهم أسرعَ إجابَةٍ حتَّى كأنَّ استِعجالَهُم نفسُ تَعجيلِه تعالى لَهُم[١].

وقال الطِّيبيُّ: كان أصلُ الكلامِ: ولو يعجلُ اللهُ للنَّاسِ الشَّرَّ تَعجيلَهُ، ثمَّ وُضِعَ مَوضِعَه الاستعجالُ، ثمَّ نُسِبَ إليهم، فقيل: ﴿ٱسۡتِعۡجَالَهُم بِٱلۡخَيۡرِ﴾؛ لأنَّ المرادَ أنَّ رحمتَهُ سَبقَتْ غضبَهُ، فأُريدَ مَزيدُ المُبالغةِ.

وذلكَ أنَّ استعجالَهُم بالخيرِ أَسرَعُ مِن تَعجيلِ اللهِ لهم بالخيرِ، فإنَّ الإنسانَ خُلِقَ عَجولًا، واللهُ تَعالى صبورٌ[٢] حليمٌ[٣] يؤخِّرُ للمصالحِ الجمَّةِ التي لا يَهتدي إليها عَقلُ الإنسانِ، ومع ذلك يُسرِعُ إجابتَهُم[٤].

قوله: «عطفٌ على فعلٍ دلَّتْ عليه الشَّرطيَّةُ...» إلى آخرِه.

جوابُ سؤالٍ تَقديرُه: يعني: أنَّ ظاهرَه العطفُ على الشَّرطِ والجزاءِ[٥]، ولا يَستقيمُ؛ لأنَّ حُكمَه الثُّبوتُ لا الانتفاءُ؟

وحاصلُ الجوابِ: أنَّه عطفٌ عَلى مُقدَّرٍ دلَّ عليه كلمَةُ (لو).

قال الطِّيبيُّ: الظاهرُ أنَّ الفاءَ في ﴿فَنَذَرُ﴾ جوابُ شرطٍ مَحذوفٍ، وقولَه: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ﴾ تكريرٌ لِمَا سبقَ مِن قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا﴾ الآية،

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٣/ ب).

(٢) في النسخ الخطية: «يقولُ»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) في (س): «حكيم».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٣٥).

(٥) في (ز): «أو الجزاء».

كُرِّرَ للذمِّ ولإناطةِ ما لم يُنَط بهِ أوَّلًا، والمرادُ بهم مُنكرو البعثِ مِن أهلِ مَكَّةَ، وقوله: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ﴾ كالتَّوطِئَةِ والتَّمهيدِ لذكرِهِم، و﴿النَّاس﴾ أُريدَ به جنسُ المعاندينَ، والمعنى: ولو يُعجِّلُ اللهُ لهذا الجنسِ مِن الأُمَمِ لأَبادَهُم، ولكن يُمهِلُهم ليَزيدوا في طُغيانِهِم ثمَّ ليَسْتأصِلَهُم، وإذا كان كذلك فنحنُ نذَرُ الذين لا يرجونَ لِقاءَنا مِن أهلِ مَكَّةَ في طُغيانِهِم ثُمَّ نقطعُ دابِرَهم[1].

(١٢) ـ ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.

﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا ﴾ لإزالَتِه مُخلِصًا فيه.

﴿لِجَنۢبِهِۦٓ﴾: مُلقِيًا لجنبِه؛ أي: مُضطَجِعًا ﴿أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾ وفائدَةُ التَّرديدِ: تعميمُ الدُّعاءِ لجَميعِ الأحوالِ أو لأصنافِ المضارِّ.

﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ﴾: مَضى[2] على طَريقَتِه واستمرَّ على كُفرِهِ، أو: مرَّ عَن موقفِ الدُّعاءِ لا يرجعُ إليه.

﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ﴾: كأنَّه لم يَدعُنا، فخُفِّفَ وحُذفَ ضميرُ الشَّأنِ كمَا قال:

وَنَحْـــرٍ مُشْــرِقِ اللَّون[3] كَـــأَنْ ثَـــدْيَاهُ حُقَّـــانِ

﴿إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ﴾: إلى كشفِ ضرٍّ[4].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٣٧).

(٢) في (خ): «يعني».

(٣) في (أ): «الصدر».

(٤) في (ت) زيادة: «مسه».

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مثل ذلك التَّزيينِ ﴿زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ مِن الانهماكِ في الشَّهواتِ والإعراضِ عَن العباداتِ.

قوله: «وحُذِفَ ضَميرُ الشَّأنِ كما قال:

ونَحْرٍ مُشْرِقِ الصَّدْرِ كَأَنْ ثَدياهُ حُقَّانِ»[1]

قال الطِّيبيُّ: النَّحرُ: مَوضِعُ القِلادةِ مِن الصَّدرِ.

والأَصلُ حُقَّتانِ؛ لأنَّ التَّاءَ الثَّانيةَ في المفردِ ثابتَةٌ في التَّثنيَةِ، فحذفَ على خلافِ القِياسِ وخَفَّفَ (كأنَّ) وأبطلَ العَملَ وقال: ثَدْيَاهُ حُقَّانِ، وهما مَرفوعانِ بالابتداءِ والخبرِ، والضَّميرُ في (ثَدْياهُ) يَعودُ إلى النَّحرِ.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ليسَ البَيتُ كالآيةِ؛ لأنها اعتُبرَ فيها ضَميرُ الشَّأنِ لأنَّ حقَّ هذه الحُروفِ الدُّخولُ على المُبتدَأِ والخَبرِ ولو بعدَ التَّخفيفِ، فإنه لا يبطلُ إلا العملَ، ولا حاجةَ إلى ضَميرِ الشَّأنِ في البَيتِ لوُجودِ المُبتدَأِ والخبرِ، وإنَّما التَّمثيلُ لِمُجرَّدِ بُطلانِ العَملِ بالتَّخفيفِ[2].

وقال الشَّيخُ جمالُ الدِّينِ بنُ هشامٍ في «شرح الشَّواهدِ»: هذا البيتُ أوردَهُ سيبويه في «كِتابِه» بلفظِ:

ووجهٌ مشرقُ[3] النَّحرِ كَأَنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ

---

(١) لا يعرف قائله، وهو في «كتاب سيبويه» (١/ ٢٨١)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٣٧٠)، و«الصحاح» (مادة: أنن)، و«أمالي ابن الشجري» (١/ ٢٣٧)، برواية:

ووجه مشرق النحر

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٣/ ب).

(٣) «مشرق» من (ز)، وقد ضبطناه هنا بالرفع موافقة لاختيار ابن هشام، فالنقل من كتابه، وإلا فقد قال البغدادي في «خزانة الأدب» (١٠/ ٤٠٠): المشهور جر (صدر) بواو رب.

وعلى هذا فالهاءُ مِن قوله: (ثَدياهُ) للوَجهِ أو للنَّحرِ، ولا بُدَّ مِن تَقديرِ مُضافٍ؛ أي: ثَديا صاحبِه.

ورُوِيَ عَن سيبويهِ أوَّلُه (وصَدرٌ)، فالهاءُ راجعةٌ إليه ولا تَقدير، وأوَّلُ البيتِ مرفوعٌ على الابتداءِ؛ أي: ولها وَجهٌ أو صدرٌ.

وقوله: (كأَنْ) أصلُه: كأنَّه، والضَّمير للوَجهِ أو للصَّدرِ أو للشَّأنِ، والجملَةُ الاسميَّةُ خبرٌ، ويُروَى: (كأَنْ ثَدييهِ) على إعمالِها في اسمٍ مَذكورٍ، وعلى هذا فـ(حُقَّان) الخَبرُ[1].

(١٣ ـ ١٤) ـ ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ۙ وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴿١٣﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِن بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ يا أهلَ مَكَّةَ ﴿لَمَّا ظَلَمُوا﴾: حين ظَلَمُوا بالتَّكذيبِ واستعمالِ القُوَى والجوارحِ لا على ما يَنبَغِي.

﴿وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾: بالحججِ الدالَّةِ على صِدْقِهِم، وهو حالٌ مِن الواوِ بإضمارِ (قد) أو عطفٌ على ﴿ظَلَمُوا﴾.

﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾: وما استقامَ لَهُم أن يُؤمِنُوا؛ لفسادِ استِعدادِهِم، وخذلانِ اللهِ لهم، وعلمِهِ بأنَّهُم يموتونَ على كفرِهِم، واللامُ لتأكيدِ النَّفيِ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مثلَ ذلك الجزاءِ، وهو إهلاكُهُم بسببِ تكذيبِهِم للرُّسُلِ وإصرارِهِم عليه بحيثُ تحقَّقَ أنَّه لا فائدةَ في إمهالِهِم ﴿نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾: نَجزي كلَّ

(١) انظر: «تخليص الشواهد» (ص: ٣٩٠).

مُجرمٍ، أو: نجزيكُم، فوضعَ المظهرَ مَوضِعَ الضَّميرِ للدلالةِ على كمالِ جرمِهم وأنَّهم أعلامٌ فيه.

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾: استَخْلَفناكُم فيها بعدَ القُرونِ التي أهلَكْناها استخلافَ مَن يَخْتَبِرُ.

﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ أَتعملونَ خَيْرًا أو شَرًّا فنعامِلَكُم على مُقتَضَى أَعمالِكُم، و﴿كَيْفَ﴾ معمولُ ﴿تَعْمَلُونَ ﴾؛ فإنَّ مَعنى الاستفهامِ يحجبُ أن يعملَ فيه ما قبلَهُ، وفائدَتُه: الدَّلالَةُ على أنَّ المعتبرَ في الجزاءِ جهاتُ الأفعالِ وكيفيَّاتُها لا هيَ مِن حيثُ ذاتُها، ولذلك يَحسُنُ الفعلُ تارةً ويقبُحُ أُخرى.

قوله: «و﴿كَيْفَ﴾ مَعمولُ ﴿تَعْمَلُونَ ﴾»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: مفعولٌ، كما يُفصِحُ عنه قولُه: «تعملون خيرًا أم شرًّا»، والنَّحويُّونَ على أنَّه بمَعنى: على أيِّ حالٍ؟ وإذا تَعلَّقَ بالفعلِ لا يَكونُ إلَّا حالًا، فكأنَّه جعلَهُ مُستعارًا لمَعنى[1]: (أيِّ شيءٍ؟).

قال: ويحتملُ أن يكونَ ما ذكرَهُ حاصلُ المعنى ومُلخَّصُ المَقصودِ، وأنَّه في مَحلِّ نصبٍ على الحالِ؛ أي: لتنظرَ على أيِّ حالٍ تَعملونَ الأُمورَ الكائنةَ على حالِ السُّوءِ[2]؟

قال: ثمَّ الظاهِرُ أنَّ هذا من بابِ التَّعليقِ لكن كونُ المُعلقِ عنه في المعنى، والأصلُ مُتعلِّقًا بفعلٍ آخرَ محلُّ نظرٍ وتَأمُّلٍ[3].

---

(١) في النسخ الخطية: «بمعنى»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) كذا في النسخ الخطية، وفي «حاشية التفتازاني»: «الشر».

(٣) «حاشية التفتازاني» (٢٧٣/ ب).

(١٥) ـ ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾.

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ يعني: المشركينَ: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾: بكتابٍ آخرَ نقرؤُهُ ليسَ فيه ما نَستبعِدُه مِن البَعثِ والثَّوابِ والعِقابِ بعدَ الموتِ، أو ما نكرهُهُ مِن معايبِ آلِهَتِنا.

﴿أَوْ بَدِّلْهُ﴾ بأنْ تجعلَ مكانَ الآيةِ المُشتَمِلَةِ على ذلك آيةً أُخْرَى، ولعلَّهُم سَأَلُوا ذلك كي يُسعِفَهُم إليه فيُلْزِموه.

﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ﴾: ما يصحُّ لي ﴿أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ﴾: مِن قِبَلِ نَفْسِي، وهو مصدَرٌ استُعمِلَ ظرفًا، وإنَّما اكتُفِيَ بالجوابِ عن التَّبديلِ لاستلزامِ امتناعِهِ امتناعَ الإتيانِ بقرآنٍ آخرَ.

﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ تعليلٌ لـ﴿مَا يَكُونُ﴾، فإنَّ المتَّبعَ لغيرِهِ في أمرٍ لم يَستَبِدَّ بالتَّصرُّفِ[1] فيه بوجهٍ، وجوابٌ للنَّقضِ بنسخِ بعضِ الآياتِ ببعضٍ[2]، وردٌّ لِمَا عَرَّضُوا له بهذا السُّؤالِ مِن أنَّ القُرآنَ كلامُهُ واختِراعُهُ، ولذلك قيَّدَ التَّبديلَ في الجوابِ وسَمَّاهُ عِصيانًا فقال: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى﴾؛ أي: بالتَّبديلِ ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ وفيه إيماءٌ بأنَّهُم استَوْجَبُوا العذابَ[3] بهذا الاقتراحِ.

---

(١) في (خ): «في التصرف».

(٢) قوله: «وجوابٌ للنَّقضِ بنسخِ بعضِ الآياتِ ببعضٍ» أي: جواب لنقض الكفرة بنسخ بعض الآيات ببعض بأن قالوا: كيف تدعي أنك لا تقدر على التبديل من تلقاء نفسك وقد وقع التبديل منك بالنسخ لبعض الآيات؟ فقولك منقوض بهذا. انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٤١٣ ـ ٤١٤).

(٣) في (خ): «العقاب».

(١٦) ـ ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ غيرَ ذلك ﴿مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾: ولا أعلَمَكُم بهِ على لِساني.

وعن ابنِ كَثيرٍ: ﴿ولأَدْراكُم﴾ بلامِ التَّأكيدِ[١]؛ أي: لَوْ شاءَ اللهُ ما تَلَوْتُه عليكم ولأعلَمَكُم به على لسانِ غَيرِي، والمعنى: أنَّه الحَقُّ الذي لا محيصَ عنه لو لم أُرسَلْ به لأُرسِلَ به غيرِي.

وقرئ: (ولا أَدْرَأكُم)، (ولا أَدْرَأْتُكُم) بالهمزِ فيهما[٢] على لغَةِ مَن يقلِبُ الألِفَ المُبدلَةَ مِن الياءِ همزةً، أو على أنَّه مِن الدَّرْءِ بمَعْنَى الدَّفعِ؛ أي: ولا جعَلْتُكُم بتِلاوَتِه خُصَمَاءَ تَدْرَؤونَنِي بالجِدالِ، والمعنى: أنَّ الأمرَ بمَشيئَةِ اللهِ لا بمَشيئَتِي حتى أجعلَهُ على نحوِ ما تَشتَهونَهُ، ثمَّ قرَّرَ ذلكَ بقولِه:

﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا﴾: مقدارَ أربعينَ سَنَةً ﴿مِّن قَبْلِهِۦٓ﴾: من قبلِ القُرآنِ لا أتلوهُ ولا أعلمُهُ، فإنَّه إشارةٌ إلى أنَّ القُرآنَ مُعجِزٌ خارِقٌ للعَادةِ، فإنَّ مَن عاشَ

---

(١) هي قراءة قنبل ورواية أبي ربيعة ـ وهو محمد بن إسحاق بن وهب الربعي المكي أنبل أصحاب البزي في وقته ـ عن البزي عن ابن كثير، انظر: «التيسير» (ص: ١٢١)، و«معرفة القراء الكبار» للذهبي (١/ ٤٥٤).

(٢) الأولى ذكرها العكبري في «إملاء ما من به الرحمن» (ص: ٦٦٩)، والثانية نسبت لابن عباس وابن سيرين والحسن وغيرهم. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٥٩)، و«تفسير الطبري» (١٢/ ١٣٨ ـ ١٣٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٤٣)، و«الهداية» لمكي بن أبي طالب (٥/ ٣٢٣٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«المحتسب» (١/ ٣٠٩)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١١٠)، و«الكشاف» (٤/ ٢٤)، و«البحر» (١٢/ ٣٨).

بينَ أَظهُرِهِم أربعينَ سنَةً لم يُمَارِس فيهَا عِلْمًا ولم يُشاهِدْ عالِمًا، ولم يُنشِئ قَرِيضًا ولا خطبَةً، ثمَّ قرأَ عليهِمْ كِتابًا بذَّتْ فَصاحَتُهُ فصاحَةَ كلِّ مِنْطِيقٍ، وعَلَا كلَّ مَنثورٍ ومَنظومٍ، واحتوَى على قواعدِ عِلْمَي الأُصولِ والفُروعِ، وأعرَبَ عَن أقاصيصِ الأوَّلينَ وأحاديثِ الآخِرينَ على ما هيَ عليه، عُلِمَ أنَّه مُعلَّمٌ بهِ مِن اللهِ.

﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾؛ أي: أفلا تَستَعمِلُونَ عُقولَكُم بالتَّدبُّرِ والتَّفكُّرِ فيه لتعلَمُوا أنَّه ليسَ إلا مِن اللهِ.

قوله: «على لُغَةِ مَن يَقلِبُ الأَلِفَ المُبدلَةَ مِن اليَاءِ همزةً»:

هي لغَةُ عَقيلٍ[1] - نقلها ابنُ جنِّي عن حكايةِ قُطربٍ - يقولون في أَعطيتُكَ: أعطاتكَ، والأصلُ في القراءةِ: ولا أَدْرَيتكُم، قلبَ الياءَ ألفًا فصارَ: أَدْراتُكم، ثمَّ همزَ[2].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: قيلَ: هي لغَةُ بلحارثِ بن كعبٍ وقبائلَ مِن اليَمنِ يقلبونَ الياءَ السَّاكنةَ المفتوحَ ما قبلَها ألفًا حتى يَجعلونَ التَّثنيةَ في جميعِ الأَحوالِ بالأَلِفِ[3].

(١٧) - ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾.

---

(١) في النسخ الخطية: «ابن عقيل»، والمثبت من «المحتسب».

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٣١٠).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٤/ أ).

﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ تفادٍ ممَّا أَضافُوه إليه كنايةً، أو تَظليمٌ للمُشركينَ بافترائِهم على اللهِ في قولِهم: إنَّه لذُو شريكٍ وذُو ولدٍ.

﴿أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَـٰتِهِۦٓ﴾ فكفرَ بها ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾.

(١٨) - ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾.

﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾ لأنَّه جمادٌ لا يقدرُ على نفعٍ ولا ضرٍّ، والمعبودُ يَنبَغِي أن يكونَ مُثيبًا ومُعاقبًا حتى تعودَ عِبادَتُه بجلبِ نَفعٍ أو دفعِ ضرٍّ.

﴿وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ الأوثانُ ﴿شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾: تشفَعُ لَنا فيما يُهِمُّنا مِن أُمورِ الدُّنيَا، أو في الآخرةِ إن يَكُن بعثٌ، وكأنَّهُم كانوا شاكِّينَ فيه، وهذا من فرطِ جَهالتِهِم حيثُ تركوا عبادةَ الموجدِ الضارِّ النَّافعِ إلى عبادةِ ما يُعلمُ قطعًا أنه لا يَضرُّ ولا ينفعُ على توهُّمِ أنَّه ربَّما يشفَعُ لهم عندَهُ.

﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ﴾: أتخبِّرونَه ﴿بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ وهو أنَّ له شَريكًا، وفيه تقريعٌ وتهكُّمٌ[1] بهم؛ أي[2]: هؤلاءِ شُفعاؤنا عندَهُ، وما لا يعلَمُه العالِمُ بجميعِ المعلوماتِ لا يكونُ له تَحقُّقٌ ما[3].

---

(١) في (ت): «تقريع مع تهكم».

(٢) في (ت): «أو».

(٣) في (خ): «وهو أن له شريكاً أو هؤلاء شفعاء عنده وما لا يعلمه العالم بجميع المعلومات لا يكون له تحقق ما وفيه تقريع وتهكم بهم».

﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ حالٌ مِن العائدِ المحذوفِ مؤكِّدةٌ للنَّفيِ منبِّهةٌ على أنَّ ما يعبدونَ من دونِ اللهِ إمَّا سَماويٌّ وإمَّا أَرضيٌّ[1]، ولا شيءَ مِن الموجوداتِ فيهِمَا إلَّا وهو حادثٌ مَقهورٌ مثلُهُم لا يليقُ أن يُشرَكَ به.

﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ عن إشراكِهم، أو عَن الشُّركاءِ الذين يُشرِكُونَهُم به.

(١٩) ـ ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخۡتَلَفُواْۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡ فِيمَا فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾.

﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ مَوجودينَ على الفطرةِ أو مُتفقينَ على الحقِّ وذلك في عهدِ آدمَ عليه السَّلام إلى أن قتلَ قابيلُ هابيلَ أو بعدَ الطُّوفانَ أو على الضَّلالِ في فترةٍ مِن الرُّسُلِ.

﴿فَٱخۡتَلَفُواْ﴾ باتباعِ الهَوى والأباطيلِ، أو ببعثةِ الرُّسُلِ، فتبعَهُم[2] طائفةٌ وأصرَّت أخرى.

﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ﴾ بتأخيرِ الحكمِ بينَهُم أو العذابِ الفاصلِ بينَهُم إلى يومِ القيامَةِ فإنَّه يومُ الفَصْلِ والجزاءِ ﴿لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡ﴾ عاجِلًا ﴿فِيمَا فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾ بإهلاكِ المبطلِ وإبقاءِ المحقِّ.

---

(١) في (ت): «سماوي أو أرضي».

(٢) في (ت): «فيتبعهم».

(٢٠) ـ ﴿ وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴾.

﴿ وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾؛ أي: مِن الآياتِ التي اقترَحُوها.

﴿فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ هو المُختصُّ بعلمِهِ فلعلَّهُ يعلَمُ في[1] إنزالِ الآياتِ المُقترحَةِ مِن مَفاسدَ تَصْرِفُ عَنْ إنزالِها.

﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ ﴾ لنزولِ ما اقترَحْتُموهُ ﴿إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴾ لِمَا يفعَلُ اللهُ بِكُم بجُحُودِكُم[2] ما نزلَ عليه من الآياتِ العِظَامِ واقتراحِكُم غيرَه.

(٢١) ـ ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴾.

﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً ﴾: صِحَّـةً وسَـعَةً ﴿مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ ﴾ كقَحـطٍ ومَرضٍ ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا ﴾ بالطَّعنِ فيها والاحتيالِ في دَفعِها.

قيل: قُحِطَ أهلُ مكَّةَ سبعَ سنينَ حتى كادُوا يَهْلِكونَ، ثمَّ رَحِمَهُم اللهُ بالحَيا فطَفِقُوا يقدَحُونَ في آياتِ اللهِ ويَكيدونَ رسولَهُ[3].

﴿قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ﴾ مِنكُم، قد دبَّرَ عِقابَكُم قبلَ أَنْ تُدبِّرُوا كيدَكُم، وإنما دلَّ على سُرعَتِهِم المفضَّلِ عليها كلمةُ المُفاجأةِ الواقعَةُ جوابًا لـ(إذا) الشَّرطيَّةِ.

والمكرُ: إخفاءُ الكَيدِ، وهوَ مِن اللهِ إمَّا الاستدراجُ أو الجزاءُ على المكرِ.

---

(١) في (خ): «يعلم ما في».

(٢) في (ت): «الجحودكم».

(٣) روى نحوه البخاري (٤٨٢١)، ومسلم (٢٧٩٨)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ تحقيقٌ للانتقامِ، وتَنبيهٌ على أنَّ ما دبَّروا في[1] إخفائِهِ لم يخفَ على الحفظَةِ فضلًا أَنْ يَخْفَى على اللهِ.

وعَن يَعقوب: ﴿يمكرون﴾ بالياءِ[2]؛ ليُوافِقَ ما قبلَه.

(٢٢ ـ ٢٣) ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾: يحمِلُكُم على السَّيرِ ويُمكِّنُكُم منه، وقرأ ابن عامرٍ: ﴿يَنْشُرُكُمْ﴾ بالنون والشين[3] من النَّشْرِ.

﴿فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ﴾: في السُّفنِ ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم﴾: بمَن فيهَا؛ عَدَلَ عن الخطابِ إلى الغَيْبَةِ للمُبالغَةِ؛ كأنَّه تذكِرَةٌ لغَيرِهم ليتعجَّبَ من حالِهِم ويُنكِرَ عليهِم.

﴿بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾: ليِّنَةِ الهُبوبِ ﴿وَفَرِحُوا۟ بِهَا﴾: بتلكِ الرِّيحِ ﴿جَآءَتْهَا﴾ جوابُ ﴿إِذَا﴾، والضَّميرُ للفلكِ أو الرِّيحِ الطَّيِّبَةِ بمَعنى: تَلَقَّتْها ﴿رِيحٌ عَاصِفٌ﴾: ذاتُ عَصفٍ شَديدَةُ الهُبوبِ.

﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ يمكِنُ مجيءُ الموجِ مِنْه.

---

(١) في (أ): «على».

(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٢).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٥)، و«التيسر» (ص: ١٢١).

﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ أُحِيطَ بِهِمۡ﴾: أُهْلِكُوا وسُدَّت عليهِم مَسالِكُ الخَلاصِ كمَنْ أحاطَ بهِ العَدُوُّ.

﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ مِن غيرِ إشراكٍ؛ لتراجُعِ الفطرةِ[1] وزَوالِ المعارضِ مِن شدَّةِ الخوفِ، وهو بدلٌ مِن (ظنُّوا) بدلَ اشتمالٍ لأنَّ دعاءَهُم مِن لَوازِمِ ظنِّهِم.

﴿لَئِنۡ أَنجَيۡتَنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ على إرادةِ القولِ، أو مفعولُ ﴿دَعَوُاْ﴾ لأنَّه مِن جملةِ القَولِ.

﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمۡ﴾ إجابةً لدُعائِهم ﴿إِذَا هُمۡ يَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: فاجؤوا الفسادَ فيهَا وسارَعُوا إلى ما كانوا عليه ﴿بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾: مُبطِلِينَ فيه، وهو احترازٌ عن تَخريبِ المُسلمينَ ديار الكفرةِ وإحراقِ زُروعِهِم وقلعِ أَشجارِهِم فإنَّها إفسادٌ بحقٍّ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ فإنَّ وبالَهُ عليكُم، أو أنَّه على أمثالِكُم وأبناءِ جنسِكُم.

﴿مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ مَنفعةُ الحياةِ الدُّنيَا لا تَبْقَى ويَبْقَى عقابُها، ورَفعُه على أنَّه خبرُ ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ و﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ صلتُه، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: ذلك متاعُ الحياةِ الدنيا و﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ خبرُ ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾.

ونَصَبَهُ حفصٌ[2] على أنَّه مَصدرٌ مؤكِّدٌ؛ أي: تتمتَّعونَ متاعَ الحياةِ الدُّنيا، أو مَفعولُ البَغيِ لأنَّه بمَعنَى الطلبِ، فيكونُ الجارُّ مِن صِلَتِه والخبرُ محذوفًا، تقديرُهُ: بَغْيُكُم متاعَ الحَياةِ الدُّنيا مَحذورٌ أو ضلالٌ، أو مَفعولُ فعلٍ دلَّ عليه البَغيُ و﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ خبرٌ ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾.

---

(١) أي: لرجوعهم إلى الفطرة. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ١٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٥)، و«التيسير» (ص: ١٢١).

﴿ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ﴾ في القيامَةِ ﴿فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بالجزاءِ عليهِ.

قوله: «عدلَ عَن الخِطابِ إلى الغيبَةِ للمُبالغَةِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: في تقبيحِ حالِهم بمَنزلَة ما إذا أعرضَ المتكلمُ عَن المخاطبِ وحكى لغيرِه سوءَ صَنيعِه وقلَّةَ حيائِه[1].

قوله: «وهو بدلٌ مِن (ظنوا) بدلَ اشتمالٍ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أوردَ عليه أنَّه لم يجعلْه استئنافًا جوابَ: ماذا صنعوا بعد هذه الحالةِ، أو جَوابًا للشَّرطِ وجاءَ بها حالاً على أسلوبِ: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ﴾.

وأجيبَ عَن الأوَّلِ بأنَّ البدلَ أدخلُ في الاتِّصالِ بالكلامِ، والدلالةُ على كونِه المَقصودِ مع إفادَتِه ما يُستفادُ مِن الاستئنافِ مع الاستِغناءِ عَن تَقديرِ السُّؤالِ.

وعَن الثَّاني بأنَّ شدَّةَ الاحتياجَ إلى الجوابِ يَقتضِي صرفَ ما يصلحُ له إليه، لا إلى الحالِ الفضلَةِ المُفتقرَةِ إلى تقديرِ (قَدْ)، مع أنَّ عطفَ ﴿ظَنُّوا﴾ على ﴿جَاءَ﴾ بها ما في الحاليةِ، والفرحُ بالرِّيحِ الطيِّبةِ لا يكونُ حالَ مَجيءِ العاصفِ[2]، والمَعنى على تحقُّقِ المَجيءِ لا عَلى تَقديرِهِ لتجعلَ حالًا مُقدَّرةً، انتهى[3].

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٤/ ب).

(٢) في النسخ الخطية: «عاطف»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٤/ ب).

(٢٤) ـ ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾: حالُها العَجيبةُ في سرعةِ تَقضِّيها وذهابِ نَعيمِهَا بعدَ إقبالِها واغترارِ النَّاسِ بها ﴿كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾: فاشتبَكَ بسببِهِ حتى خالطَ بعضُهُ بَعْضًا ﴿مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ﴾: من الزُّروعِ والبُقولِ والحَشيشِ.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾: حُسْنَها وبهجتَها ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾: وتزَيَّنَتْ بأصنافِ النَّباتِ وأشكالِها وألوانِها المُختَلِفَةِ كعَروسٍ أَخذَتْ مِن ألوانِ الثِّيابِ والزِّيَنِ فتزَيَّنَتْ بها.

و﴿ازَّيَّنَتْ﴾ أصلُهُ: تَزَيَّنَت، فأُدغمَ، وقَدْ قُرِئَ على الأَصلِ[1].

و: (أَزْيَنَتْ) على أَفْعَلَتْ[2] مِن غيرِ إعلالٍ كـ: أَغْيَلَتْ[3]، والمعنى: صارَتْ ذاتَ زينةٍ.

و: (ازْيَانَّتْ) كـ: ابْيَاضَّتْ[4].

---

(١) نسبت لابن مسعود وأبي بن كعب، وزيد بن علي والأعمش. انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٤)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١١٤)، و«البحر» (١٢/ ٦٠).

(٢) نسبت لمالك بن دينار الأعرج ونصر بن عاصم وأبي العالية والحسن بخلاف وقتادة وأبي رجاء بخلاف والشعبي وعيسى الثقفي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«المحتسب» (٢/ ٣١١)، و«الكامل» للهُذَلي (ص: ٣٨٧).

(٣) أي: سقت ولدها الغيل، وهو اللبن ترضعه ولدها وهي حامل. انظر: «القاموس» (مادة: غيل).

(٤) نسبت لأبي عثمان النَّهدي، وعوف بن أبي جميلة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«المحتسب» (١/ ٣١١ ـ ٣١٢)، «المحرر الوجيز» (٣/ ١١٤).

﴿وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَـٰدِرُونَ عَلَيْهَآ﴾: مُتمكِّنونَ مِن حَصدِها ورفعِ غلَّتِها.

﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا﴾: ضَرَبَ زَرْعَها ما يجتاحُه ﴿لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَـٰهَا﴾: فجعلنا زرعَهَا، ﴿حَصِيدًا﴾: شبيهًا بما حُصدَ مِن أصلِه ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾: كأن لم يَغْنَ زرعُها؛ أي: لم يَلْبَثْ[١]، والمضافُ مَحذوفٌ في المَوضِعَينِ للمُبالغَةِ[٢].

وقُرِئَ بالياءِ على الأصلِ[٣].

﴿بِٱلْأَمْسِ﴾: فيما قُبيلَه[٤]، وهو مثلٌ في الوَقتِ القَريبِ، والمُمثَّلُ به مَضمونُ الحِكايَةِ وهو زوالُ خضرةِ النَّباتِ فجأةً وذهابُه حطامًا بعدما كان غضًّا، والتفَّ وزيَّنَ الأرضَ حتَّى طمعَ فيه أهلُهُ، وظَنُّوا أنَّه قد سلمَ مِن الجوائحِ، لا الماءُ[٥]

---

(١) في (أ) و(خ): «ينبت»، والمثبت من (ت)؛ وقد أشار إلى النسختين الشهاب في «الحاشية» (٥/ ٢١)، والقونوي في «الحاشية» (٩/ ٤٣٤). وقال الشهاب: قوله: «لم يلبث» باللام والباء الموحدة والثاء المثلثة؛ أي: لم يمكث ويقيم، وهو تفسير له لأنّ (غني بالمكان) معناه: أقام وسكن وعاش فيه، ومنه: (المغنى) للمنزل، ووقع في بعض النسخ: «ينبت» من النبات، والأُولى أظهر وأولى.

وقال القونوي: «لم يلبث» هو الموافق لمعنى (غني) ولذا فسر المصنف في سورة هود ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾ بقوله: «كأن لم يقيموا فيها»، فمعنى «لم ينبت» حاصل المعنى، لا تفسير المبنى.

(٢) قوله: «والمضاف»؛ أي: وهو الزرعُ «محذوف في الموضعين»؛ أي: في ﴿فَجَعَلْنَـٰهَا﴾، وفي ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٦١).

(٣) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١١٥)، و«البحر»(١٢/ ٦٢).

وقوله: «على الأصل»؛ أي: بإرجاع الضمير مذكراً إلى الزرع المضاف المحذوف، فحينئذ تفوت المبالغة المذكورة، ولذا رجح المصنف القراءة بالتاء. انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٤٣٥).

(٤) قوله: «فيما قبيله»؛ أي: قُبَيلَ أمرِنا، لا: قُبَيلَ الأمسِ، على ما يوهمُه كلامُه، كأنه قيل: كأنْ لم تغنَ آنفاً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٦١).

(٥) قوله: «لا الماءُ» عطف على «مضمونُ الحكاية». انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٦١).

وإنْ وَلِيَه حَرفُ التَّشبيهِ لأنَّه مِن التَّشبيهِ المُركَّبِ[١].

﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فإنَّهم المنتفِعونَ بِه.

قوله: «و(أَزْيَنْت) على أَفْعَلْت»؛ أي: كأَكْرَمْت.

قوله: «مِن غيرِ إعلالٍ»؛ أي: أُجريَت العينُ على الصِّحَّةِ، وكان قياسُه: أزانَ مثل: أشاعَ الحديث. قالَهُ ابنُ جنِّي[٢].

قوله: «أي: كأنْ لم يغنَ زرعُها»:

قال الطِّيبِيُّ: فحُذِفَ المُضافُ فانقلبَ الضَّميرُ المَجرورُ مَرفوعًا واستترَ في الفعلِ[٣].

قوله: «لأنَّه مِن التَّشبيهِ المُركَّبِ»:

قال الطِّيبِيُّ: لأنَّ الوجهَ على ما ذكرَهُ[٤] مُنتزَعٌ مِن عِدَّةِ أُمورٍ مُتوهَّمةٍ، وقوله: ﴿أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ استعارةٌ وقعَتْ في طرفِ المُشبَّهِ به، فالمشبَّه به مركَّبٌ مِن أُمورٍ حَقيقيَّةٍ وأمورٍ مَجازيَّةٍ، ومجيءُ ﴿ازينت﴾ عقبَ قولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ ترشيحٌ لتلكَ الاستعارَةِ، شُبِّهَت الأَرضُ بالعَروسِ، وحُذِفَ المُشبَّهُ به

---

(١) قوله: «وإن وليه»؛ أي: الماءَ «حرف التشبيه»؛ أي: في قوله ﴿كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ﴾ «فإنه»؛ أي: التشبيهَ المذكورَ «من التشبيه المركب» حيثُ شبَّهَ حالَ الدنيا في سرعة تقضِّيها وانقراضِ نعيمِها بعدَ الإقبالِ بحالِ نباتِ الأرضِ في جفافِه وذهابِه حُطاماً بعدما التفَّ وتكاثفَ وزيَّنَ الأرضَ بخُضرتِه واختلاطِه بالماء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٦١).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٣١١ـ٣١٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٦٦).

(٤) في (ز): «ذكر».

وأُقيمَ المُشبَّهُ مَقامَه على المكنيَّةِ، ثمَّ جُعِلَت القرينةُ أخذَها الزُّخرفَ، ثم فُرِّعَ عليها قولُه: ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾[1].

(٢٥) ـ ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾: دارِ السَّلامةِ مِن التَّقضِّي[2] والآفَةِ، أو: دارِ اللهِ، وتَخصيصُ هذا الاسمِ أيضًا للتَّنبيهِ على ذلك، أو: دارٍ يسلِّمُ اللهُ والمَلائِكَةُ فيها على مَن يدخلُهَا، والمرادُ: الجنَّةُ ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ بالتَّوفيقِ ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ هو طريقُهَا، وذلك: الإسلامُ والتَّدرُّعُ بلباسِ التَّقوَى.

وفي تَعميمِ الدَّعوَةِ وتخصيصِ الهِدايَةِ بالمَشيئَةِ دليلٌ على أنَّ الأمرَ غيرُ الإرادةِ، وأنَّ المصرَّ على الضَّلالِ لم يُرِدِ اللهُ رُشدَهُ.

(٢٦) ـ ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: المثوبةُ الحُسْنَى ﴿وَزِيَادَةٌ﴾: وما يزيدُ على المثوبةِ تَفضُّلًا؛ كقولِه: ﴿وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [النور: ٣٨].

وقيل: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ مثلُ حسناتِهم والزيادةُ عَشرُ أَمثالِها إلى سبعِ مئةِ ضعفٍ وأكثرُ[3].

وقيل: الزِّيادَةُ: مغفرةٌ مِن اللهِ ورضوانٌ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥).

(٢) في (خ): «النقص».

(٣) في (خ): «أو أكثر».

وقيل: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: الجنَّةُ، والزِّيادَةُ: اللقاءُ.

﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ﴾: لا يَغشاهَا ﴿قَتَرٌ﴾: غُبْرةٌ فيها سَوادٌ ﴿وَلَا ذِلَّةٌ﴾: هوانٌ، والمعنى: لا يرهقُهُم ما يَرْهَقُ أهلَ النَّارِ، أو: لا يَرهَقُهُم ما يوجبُ ذلك مِن حزنٍ وسُوءِ حالٍ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾: دائمونَ لا زوالَ فيهَا ولا انقراضَ لنَعيمِهَا، بخلافِ الدُّنيا وزَخارِفِهَا.

قوله: «وقيل: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: الجنَّةُ، والزِّيادَةُ: اللقاءُ»:

قلت: ما أنصفَ المُصنِّفُ حيثُ جعلَ هذا القولَ آخرَ الأَقوالِ وأَضْعفَها، ورجَّحَ عليهِ غيرَهُ، وهو الثَّابتُ عَن رسولِ اللهِ ﷺ نصًّا في تفسيرِ هذه الآيةِ، فيما أخرجَهُ مُسلمٌ في «صحيحه»، عن أصحابِه أبي بكرٍ الصِّديقِ وحذيفةَ وأبي مُوسى وعبادةَ بنِ الصَّامتِ وغَيرِهِم، والأحاديثُ والآثارُ بهذا التَّفسيرِ كثيرَةٌ أورَدْتُها في «تفسيري[1] المأثورِ»[2].

ولعلَّ المُصنِّفَ سها عندَ كتابةِ هذا المَوضعِ، ومَشى عليه قَوْلُ الزَّمخشريِّ: «وزَعمَت المُشبِّهَةُ والمُتحيِّزَةُ أنَّ الزِّيادةَ النَّظرُ إلى وجهِ اللهِ، وجاؤوا بحديثٍ مَرقوعٍ»[3].

---

(١) في (ز): «في التفسير».

(٢) انظر: «الدر المنثور» للمصنف (٤/ ٣٥٦ ـ ٣٥٩)، ولفظ الحديث الذي رواه مسلم (١٨١) عن صهيب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل»، وفي رواية: ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾.

(٣) انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٨).

قـال الطِّيبِـيُّ: هـو عنـدَهُ بالقـافِ؛ أي: مُفتَـرى، وأمَّـا عِنـدَ أهـلِ السُّـنَّةِ فهـوَ مَرفـوعٌ بالفَـاءِ[١].

وقال في «الانتصاف» مُنكِرًا عليه: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ﴾، والحَديثُ مُدوَّنٌ في الصِّحاح، وقد جعلَ أهلَ السنَّةِ جَاؤوا به مِن عندِ أَنفُسِهِم، فحَسْبُه الله[٢].

وقالَ الزَّمخشرِيُّ في مَوضِعٍ آخرَ:

لَجماعَـــةٌ سَـــمَّوا هَواهُـــم سُـــنَّةً وجماعَةً حُمُـــرٌ لعَمْـــرِي مُوكَفَـــهْ

قـد شَـبَّهُوهُ بخَلْقِـهِ وتَخَوَّفُـوا شُـنعَ الـوَرَى فتَسَـتَّرُوا بالبَلْكَفَـةْ[٣]

قال ابنُ المنيرِ: انتقلَ إلى الهجاءِ، وقَد أذنَ رسولُ اللهِ ﷺ لحسَّانَ بنِ ثابتٍ في المُنافحَةِ وهجاءِ المشركينَ، فناسبْتُ، وقلتُ:

وجَماعَـــةٌ كَفَـــروا برُؤيَـــةِ رَبِّـــهِم هذا وَوَعـــدُ اللهِ مـــا لَـــنْ يُخلِفَـــه

وتَلَقَّبُـوا عَدليَّـةً قُلنـا: أَجَـلْ عَدَلُـوا برَبِّهِـمُ فحَسْـبُهُم سَـفَهْ

وتَلَقَّبُـوا الـنَّاجِيـنَ كـلَّا إنَّـهُـم إنْ لَمْ يَكونُـوا في لَظًـى فعَـلَى شَـفَهْ[٤]

وقـال أبـو حيَّـانَ: قَـدْ نظـمَ بَعـضُ عُلمـاءِ السُّـنَّةِ، وهـو القاضـي أبو بكـر بنُ أحمَـدَ بـنِ خليـلٍ فقال:

شَـبَّهْتَ جَهْـلًا صـدرَ أُمَّـةِ أَحمَـدٍ وذَوِي البَصائـرِ بالحَمـيرِ المُوكفَـهْ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٦٨).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٣٤٢).

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٨٣).

(٤) انظر: «الانتصاف» (٢/ ١٥٦).

وزَعَمَـت أن قَـدْ شَـبَّهوا مَعبودَهُم ... وتَـخَـوَّفُـوا وتَـستَّـرُوا بالبَلْكَفَـهْ

ورَمَـيْـتَـهُـم عَـن نَبْعَـةٍ سَـوَّيْتَها ... رَمْـيَ الوَلِيـدِ غَـدا يُمَـزِّقُ مُصحَفَـهْ

وجـبَ الخَسَـارُ عليـكَ فانْظُـر مُنْصِفًـا ... في آيَـةِ الأَعْـرافِ فهـيَ المُنصِفَـهْ

أتُـرى الكَلِيـمُ أَتَـى بِجَهْـلٍ مـا أَتَـى ... وأتـى شُـيُوخُكَ مـا أَتَـوْا عَـنْ مَعْرِفَـهْ

مَـن ليـسَ يُـدرَكُ كيـفَ يحجبُ نفسَـهُ ... نـهـنِـهْ نُـهَـى أشيـاخِكَ المُتكلِّفَـهْ

وبآيَـةِ الأَنعـامِ[1] ويـكَ خُذِلْتُم ... فوَقَعْتُـمُ دونَ المَراقِـي المُزلَفَـةْ

أَوَ تَحْسَـبُ الحجـبَ السَّـتَائرَ كُثَّفًـا ... أنـتَ الأولى حجـبَ الأُولى بالمعلفَـةْ

ملـكٌ يـهدِّدُ بالـحِجابِ عبيـدَه ... وهَـوَى مـضرَّةَ أن يُـرَى مـا أَسْـخَفَهْ[2]

لـو كانَ كالمَعـدومِ عنـدَكَ لا يُـرَى ... ذهـبَ التَّمـدُّحُ في هـواءِ السَّفْسَـفَهْ

خَلـقَ الحِجَـابَ فمِـنْ وَراءَ حِجَابِـه ... سَـمِعَ الكَلِيـمُ كلامَـهُ إذْ شَرَّفَـهْ

خلقَ الحِجابَ لنفسِـه[3] سُـبحانَه ... فتشـوَّفَتْهُ الأَنفُـسُ المُتشَـوِّفَهْ

لَـوْ صَـحَّ في الإِسـلامِ عَقـدُكَ لَمْ يَقُـل ... بالمَذْهَـبِ المَهْجُـورِ مِـن نَفْـيِ الصِّفَـهْ

شَـبَّهْتَ يـا مَغْـرُورُ أو عَطَّلْـتَ إِذْ ... ضاهَيْـتَ في الإِلْحَـادِ أهـلَ الفَلْسَـفَهْ

إنَّ الـوُجـوهَ إليـهِ نـاظِـرَةٌ بـذَا ... جـاءَ الكَلِيـمُ[4] فقُلْتُـمُ: هَـذا السَّـفَهْ

---

(١) في «البحر المحيط»: «الأعراف».

(٢) تتمة البيت في «طبقات الشافعية» للسبكي (٩/ ١٠): «أترى محالًا أن يرى بالزخرفه».

(٣) في (ز): «كثيفة».

(٤) في (ز): «الكتاب».

نَطَقَ الكِتَابُ وأَنْتَ تَنْطِقُ بالهَوَى ... فهَوَى الهَوَى بكَ في المَهَاوِي المُتْلَفَهْ

فالنَّفْيُ مُخْتَصٌّ بدَارٍ بَعْدَهَا ... لكَ لا أَبا لكَ مَوْعِدٌ لَنْ تُخْلَفَهْ[1]

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لقد عُورِضَ ما أنشدَهُ أو أنشَأَهُ مِن الهَذَيانِ:

لجَمَاعَةٌ كَفَرُوا برُؤْيَةِ رَبِّهِمْ ... ولِقَائِه فهُمُ حَمِيرٌ مُوكَفَهْ

فكَمَا هُمُو عَلِمُوا بِلَا كَيْفٍ فنَحْـ ... ـنُ نَرى فلَمْ تَنْفَعْهُمُ بالبَلْكَفَهْ

هُمْ عَطَّلوهُ عَنِ الصِّفاتِ وعَطَّلُوا ... عندَ الفِعَالِ فيَا لَهَا مِن مُتْلِفَهْ

هُمْ نازعوهُ الخَلْقَ حتى أَشْرَكُوا ... باللهِ زُمرَةَ حَاكَةٍ وأَسَاكِفَهْ

هُمْ غَلَّقُوا أبوابَ رَحْمَتِه التي ... هيَ لا تَزالُ على العُصاةِ موكَّفَهْ

ولَهُم قواعِدُ في العَقائِدِ رَذْلَةٌ ... ومَذاهِبٌ مَجْهُولَةٌ مُستَنْكَفَهْ

يَبْكِي كِتابُ اللهِ مِن تَأْوِيلِهِم ... بدُمُوعِه المُنهَلَّةِ المُسْتَوكِفَهْ

وكَذا أَحادِيثُ النَّبيِّ دُموعُهَا ... مِنْهُم على الخَدَّيْنِ غيرُ مُكَفْكَفَهْ

فاللهُ أَمْطَرَ مِن سَحابِ عَذابِه ... وعَذابُه[2] أبدًا عَلَيهِمْ أَوْكَفَهْ

وقال الإمامُ فخرُ الدِّينِ الجَاربردِيُّ وهو ممَّنْ اجتمعَ بالقاضي ناصر الدين البيضاويِّ وأخذَ عنه:

عجبًا لقَومٍ ظالِمِينَ تَستَّرُوا ... بالعَدْلِ ما فِيهِمْ لعَمْرِي مَعْرِفَهْ

قد جاءَهُمْ مِن حَيثُ لا يَدْرُونَهُ ... تَعْطِيلُ ذاتِ اللهِ مَعْ نَفْيِ الصِّفَهْ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٠/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠)، وليس فيه سوى تسعة أبيات. وانظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٩/ ١٠ ـ ١١).

(٢) في (ز): «وعقابه».

وقالَ آخر:

اللهُ يَعْلَمُ والعُلُومُ كَثيرَةٌ ... أيُّ الفَرِيقَيْنِ اهْتَدَى بالمَعْرِفَهْ

ولَسَوْفَ يَعْلَمُ كُلُّ عَبْدٍ مَا جَنَى ... يَوْمَ الحِسابِ إذا وَقَفْنَا مَوْقِفَهْ

فاذْكُرْ بخَيْرٍ أُمَّةً لَمْ تَعْتَقِدْ ... إلا الثَّنَاءَ عليهِ ذاتًا أَوْ صِفَهْ

ودَعِ المِراءَ ولَا تُطِعْ فيهِ الهَوَى ... فالحَقُّ في أَيدِي الرِّجالِ المُنْصِفَهْ

وقال القَاضي تاجُ الدِّينِ السُّبكِيُّ:

لِجَماعَةٌ جازُوا وقالُوا إنَّهُم ... للعَدْلِ أَهْلٌ ما لَهُم مِن مَعْرِفَهْ

لَمْ يَعْرِفُوا الرَّحْمَنَ بَلْ جَهِلُوا ومِنْ ... ذا أَعْرَضُوا للجَهْلِ عَنْ لَمْحِ الصِّفَهْ[1]

(٢٧) ـ ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ عَطفٌ على قولِه: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى﴾ على مَذهَبِ مَن يُجَوِّزُ: (في الدَّارِ زَيدٌ والحجرةِ عمرٌو).

أو (الذينَ) مُبتدأٌ والخبرُ: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ على تَقدير: وجزاءُ الذينَ كسَبُوا السَّيِّئاتِ جزاءُ سَيِّئَةٍ بمثلِها؛ أي: أَنْ تُجازَى سيئةٌ بسَيِّئَةٍ مِثلِها لا يزادُ عليها، وفيه تنبيهٌ على أنَّ الزِّيادةَ هي الفضلُ أو التَّضعيفُ.

أو: ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ﴾ أو ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ؛ فـ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ مُبتدأٌ خبرُه مَحذوفٌ؛ أي: فجزاءُ سَيِّئَةٍ بمثلِها واقعٌ، أو: ﴿بِمِثْلِهَا﴾ على زيادةِ الباءِ، أو تقديرِ: مُقدَّرٌ بمثلِها.

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٩/ ١٢).

﴿وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞ﴾ وقُرِئَ بالياءِ[(١)] ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖ﴾: ما مِن أحدٍ يعصمُهم من سَخَطِ الله، أو: من جهة الله، أو: من عنده؛ كما يكون للمؤمنين.

﴿كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًا﴾ لفَرطِ سَوادِهَا وظُلمَتِها، و﴿مُظۡلِمًا﴾ حالٌ من ﴿ٱلَّيۡلِ﴾ والعامِلُ فيه: ﴿أُغۡشِيَتۡ﴾ لأنَّه العامِلُ في ﴿قِطَعٗا﴾ وهو مَوصوفٌ بالجارِّ والمَجرورِ، والعامِلُ في الموصوفِ عامِلٌ في الصِّفَةِ، أو مَعنى الفعلِ في ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾.

وقرأ ابنُ كَثيرٍ والكِسائِيُّ ويَعقوبُ: ﴿قِطْعا﴾ بالسُّكونِ[(٢)]، فعلى هذا يَصِحُّ أَنْ يكونَ ﴿مُظۡلِمًا﴾ صفةً لَهُ أو حَالًا منه.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ مما يَحتجُّ به الوعيديَّةُ، والجوابُ: أنَّ الآيَةَ في الكُفَّارِ؛ لاشتِمالِ ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ على الشِّركِ والكُفرِ، ولأنَّ ﴿الذينَ أحسَنُوا﴾ يَتناوَلُ أَصحابَ الكَبيرةِ مِن أَهلِ القِبلَةِ فلا يَتناوَلُهُم قَسيمُهُ.

قوله: «أو (الذين) مُبتدأٌ والخبرُ ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ﴾»:

قال الطِّيبِيُّ: فيكونُ مِن عَطفِ الجُملةِ على الجُملَةِ، ولا يلزَمُ العَطفُ على عامِلَينِ، لكِن لا بُدَّ مِن تَقديرِ مَحذوفٍ؛ لأنَّه لا يَجوزُ حملُ الجَزاءِ على المُسيءِ، فيُقَدَّرُ مضافٌ ليَصِحَّ، وعلى الأوَّلِ هو مِن عطفِ المُفرَدِ على المُفرَدِ[(٣)].

قوله: «وفيهِ تَنبيهٌ على أنَّ الزِّيادةَ هي[(٤)] الفَضْلُ أو التَّضعيفُ»:

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١) عن بعضهم.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٥)، و«التيسير» (ص: ١٢١)، و«النشر» (٢/ ٢٨٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٧٠).

(٤) في (س): «في».

تَبعَ فيه أيضًا الزَّمخشَريَّ[١].

وقال الطِّيبيُّ: هُنا أيضًا تَفسيرُ الزِّيادَةِ بالنَّظرِ جاءَ عَن سيِّدِ البَشَرِ، فهو واجبٌ المصيرُ إليه لا محيدَ عنه[٢].

قوله: «ما مِن أَحدٍ يَعصِمُهم... » إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ على الأوَّلِ صِلَةُ ﴿عَاصِمٍ﴾، وجازَ التَّقديمُ لأنَّ (مِن) في ﴿مِنْ عَاصِمٍ﴾ زائدَةٌ، والمعمولُ ظرف؛ على الثَّاني إمَّا حالٌ من ﴿عَاصِمٍ﴾ لكونِه في الأَصلِ صِفَةٌ قُدِّمَت، وإمَّا مُتعلِّقٌ بالظَّرفِ: أعني ﴿لَهُم﴾.

قولـه: «و﴿مُظْلِمًا﴾ حـالٌ مـن ﴿ٱلَّيْلِ﴾، والفاعـلُ فيـه: ﴿أُغْشِيَتْ﴾ لأنَّـه العامِلُ فـي ﴿قِطَعًا﴾ وهـو موصـوفٌ بالجـارِّ والمجـرورِ، والعامِـلُ فـي المَوصـوفِ عامِلٌ فـي الصِّفَةِ»:

وفي «حاشيةِ الطِّيبيِّ»: قال صاحبُ «التقريب»: فيه نَظرٌ؛ لأنَّ ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ ليسَ صِلَةَ ﴿أُغْشِيَتْ﴾ حتَّى يكونَ عامِلًا في المجرورِ، بل التَّقديرُ أنَّه صفةٌ، فيكونُ العاملُ فيه مَعنى الفعلِ، وهو كائنٌ، فلا يَكونُ ﴿مُظْلِمًا﴾ العاملَ فيه ﴿أُغْشِيَتْ﴾، وأيضًا الصِّفَةُ هو ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾، وذو الحالِ هو ﴿ٱلَّيْلِ﴾، فلا يكونُ ﴿أُغْشِيَتْ﴾ عاملًا في ذي الحالِ مع أنَّه المَقصودُ.

وقد يقالُ: إنَّ (مِن) للتَّبيينِ، والتَّقديرُ: كائنَةٌ، فكأنَّهُ عامِلٌ في ﴿ٱلَّيْلِ﴾، لكنَّك تعلَمُ أنَّه مَبنيٌّ على أنَّ العامِلَ في العاملِ في الشَّيءِ عامِلٌ فيه، فهو فاسدٌ.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٤١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٧١).

والوَجه أَنْ يقالَ: إنَّ (مِن) للتَّبعيضِ، أي: بعضَ الليلِ، ويكون بدلًا مِن ﴿قِطَعًا﴾ ويُجعلَ ﴿مُظْلِمًا﴾ حالًا مِن البعضِ لا مِن ﴿ٱلَّيْلِ﴾، فيكونُ العامِلُ في ذي الحالِ ﴿أُغْشِيَتْ﴾.

قال مَكيٌّ: الواجِبُ أن يكونَ العامِلُ في ذي الحالِ هو العامِلَ في الحالِ؛ لأنَّها هو في المعنى، إذ لو اختلفَ لكانَ قَد عَمِلَ عامِلانِ في مَعمولٍ واحِدٍ.

وأجابَ الإمامُ أمينُ الدِّينِ الشَّرفشاهيُّ[١] وقال: إنَّ نِسبَةَ ﴿أُغْشِيَتْ﴾ إلى ﴿قِطَعًا﴾ إنَّما هي باعتبارِ ذاتِها المُبهمَةِ المُفسَّرةِ بالليل، لا باعتبارِ مَفهومِ (القطعِ) في نفسِها، وإنَّما ذُكِرَت لبيانِ مِقدارِ ما أُغشِيَت به وُجوهُهُم، وهو ﴿ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾، فإفضاءُ الفعلِ إلى ﴿قِطَعًا﴾ باعتبارِ ما لا يَتِمُّ معناها المرادُ إلا بهِ كإفضاءِ الفعلِ إليه، كما إذا قيلَ: (اشتريتُ أَرطالًا مِن الزَّيتِ صافِيًا)؛ فإنَّ المُشترى فيهِ الزَّيتُ، والأَرطالُ مُبيِّنةٌ لِمقدارِ ما اشترى صَافيًا.

والعامِلُ في الحالِ إنَّما هو الفِعلُ اللَّفظيُّ، ولا يُلاحَظُ مَعنى الفعلِ في الجارِّ والمَجرورِ مِن جهَةِ العمَلِ لغلبَةِ العاملِ اللَّفظيِّ عليه بالظُّهورِ.

وفي ما أوردَ المعترضُ مِن تَقديرِ البَدلِ[٢] في هذا المحلِّ نَظرٌ؛ لأنَّ ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ تتمَّةُ ﴿قِطَعًا﴾ فلا يكونُ بدلًا منه[٣].

ولخَّصَه الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ بعبارتِه الوَجيزَةِ فقال: اعترضَ صاحِبُ «التقريب» بأنَّ ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ ليسَ معمولَ ﴿أُغْشِيَتْ﴾ فضلًا عَن ﴿ٱلَّيْلِ﴾، بل هو صِفَةٌ لـ﴿قِطَعًا﴾،

---

(١) لم أقف له على ترجمة، ونعته الطيبي في «فتوح الغيب» بشيخه.

(٢) في «فتوح الغيب»: «المبدل».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٧٤).

فيكونُ العامِلُ فيه مَعنى الاستقرارِ والحصولِ المُضمرِ كسَائرِ الظُّروفِ المُستقرَّةِ.

ولو سُلِّمَ، فذو الحالِ هو الليلُ، وهو معمولٌ للجَارِّ لا للفعلِ، وإنَّ مَبنى كلامِه ما تقرَّرَ في علمِ النَّحوِ مِن أنَّ الخبرَ والصِّفةَ والحالَ وغيرَ ذلك هو الظرفُ لا عامِلُه المقدَّرُ؛ أي: كائنٌ وحاصِلٌ أو يكونُ ويحصُلُ، حتى أنَّ الضَّمائرَ قد تَتحوَّلُ إليه والعملُ قد صارَ له، وأنَّ الصِّفَةَ مَعمولٌ إلى المَوصوفِ معمولٌ له، وأنَّ كلَّ مَجرورٍ بحرفِ الجرِّ هو في التَّحقيقِ مَعمولٌ للفعلِ[1] الذي يَتعلَّقُ به الجارُّ والمَجرورِ؛ أي[2]: أنَّ حُروفَ الجرِّ إنَّما وُضِعَت لإفضاءِ مَعاني الأفعالِ إلى الأسماءِ حتى أن العامِلَ في الحالِ في (مررتُ بهندٍ جالسَةً) هو الفعلُ لا حرفُ الجرِّ مع القطعِ باتِّحادِ عاملِ الحالِ وذي الحالِ.

فلا إشكالَ في كلامِ المُصنِّفِ ولا غُبارَ عليه[3].

وقد اعترضَ نحاةُ العربِ وأجابُوا بمثلِ ما وقعَ لهؤلاءِ الأئمَّةِ، فقال أبو حيَّانَ: هذا الوَجهُ بَعيدٌ؛ لأنَّ الأصلَ أَنْ يكونَ العامِلُ في الحالِ هو العامِلَ في ذي الحالِ، والعاملُ في ﴿ٱلَّيۡلِ﴾ هو مستقرٌّ الواصِلُ إليه بـ(مِن)، و﴿أُغۡشِيَتۡ﴾ عامِلٌ في قولِه: ﴿قِطَعًا﴾ المَوصوفِ بقولِه: ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾، فاختلفَا، فلذلك كان الوَجهُ الآخرُ أَوْلَى؛ أي: قطعًا مُستقرَّةً من الليلِ أو كائنةً مِن الليلِ في حالِ إظلامِه[4].

وقال الحَلَبِيُّ: مُرادُ المُصنِّفِ أنَّ المَوصوفَ ـ وهو ﴿قِطَعًا﴾ ـ مَعمولٌ

---

(١) في (س): «الفعل».

(٢) في «حاشية التفتازاني»: «كما».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٥/ أ).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٧٧).

لـ﴿أُغْشِيَتْ﴾، والعامِلُ في المَوصوفِ هو عامِلٌ في الصِّفَةِ، والصِّفَةُ ﴿مِنَ ٱلَّيْلِ﴾، فهي مَعمولَةٌ لـ﴿أُغْشِيَتْ﴾، وهي صاحِبُ الحالِ، والعامِلُ في الحالِ هو العامِلُ في ذي الحالِ، فجاءَ من ذلك أنَّ العامِلَ في الحالِ هو العامِلُ صاحبُها بهذه الطريقَةِ.

(٢٨) ـ ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾.

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ يعني: الفَريقينِ جميعاً ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ مَكَانَكُمْ﴾ الزَمُوا مَكانَكُم حتَّى تَنظُرُوا ما يُفعَلُ بكُمْ.

﴿أَنتُمْ﴾ تأكيدٌ للضَّميرِ المُنتقِلِ إليه مِن عامِلِه ﴿وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾ عطفٌ عليهِ، وقُرِئَ بالنَّصبِ على المفعولِ معه[١].

﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾: ففرَّقْنَا بينَهُم وقطَّعْنا الوُصَلَ[٢] التي كانَتْ بينَهُم.

﴿وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ مجازٌ عَن براءةِ ما عَبَدُوهُ مِن عِبادَتِهم، وأنَّهُم إنَّما عَبدُوا في الحقيقةِ أهواءَهُم ـ لأنَّها الآمِرَةُ بالإشراكِ ـ لا ما أشرَكُوا به.

وقيل: يُنطِقُ اللهُ الأصنامَ فتُشافِهُهم بذلك مَكانَ الشَّفاعَةِ التي توقَّعُوا[٣] مِنْها.

وقيل: المرادُ بالشُّركاءِ: الملائِكَةُ والمَسيحُ، وقيل: الشَّياطينُ.

---

(١) انظر: «الكامل» للهُذلي (ص: ٥٦٩)، و«الكشاف» (٤/ ٤٢)، و«البحر» (١١/ ٨٠).

(٢) في (ت): «الوصلة».

(٣) في (خ): «يتوقعون».

قولـه: «الزَمُـوا مَكانكُم... » إلـى قَولِه: «عطفٌ عليهِ»؛ أي: عطـفٌ على الضَّميرِ المُستكنِّ في ﴿مَكَانَكُمْ﴾.

قال أبو حيَّانَ: تقديرُه: (الزموا)، وأنَّ ﴿مَكَانَكُمْ﴾ يحملُ الضَّميرُ منه= ليسَ بجيِّدٍ[١]؛ لأن لو كان كذلك لكانَ (مكانَك) الذي هو اسمُ فعلٍ يَتعدَّى كما يَتعدَّى (الزَمُوا) لأنَّ حُكمَ اسمِ الفعلِ في التَّعدِّي واللُّزومِ حُكمُ الفعلِ، وليكونَ (مكانَك) لا يتعدَّى قدَّرَه النَّحويُّون بـ(اثبُت)، و(اثبُت) لا يَتعدَّى.

وقـال الحَلَبِيُّ: الزَّمخشَـرِيُّ مَسـبوقٌ بذلك، والعـذرُ لِمَن قالَه أنَّه قصدَ تَفسـيرَ المعنى[٢].

وقال السَّفاقُسيُّ: في كلامِ الجَوهريِّ ما يدلُّ على أن (لزِمَ) يُستعمَلُ لازمًا ومتعديًا، قال: يقولون: لزمتُ الشَّيءَ ولَزِمْتُ به[٣].

قال: ولو سُلِّمَ، فهو تَقديرُ مَعْنًى لا إعراب، فلا يُردُّ.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: قوله: «الزَمُوا» بناء على أنَّه في الأَصلِ ظرفٌ له أقيمَ مقامَه كما يُشعِرُ بذلك قولُه في تَفسيرِه: «أي: الزَمُوا مَكانَكُم»، لا عَلى أنَّه اسمُ فعلٍ وحركَتُه حركَةُ بناءٍ كما هو رأيُ أبي عليٍّ الفارسيِّ[٤].

---

(١) في «البحر المحيط»: «وتقديره: الزموا، وأن مكانكم قام مقامه، فيحمل الضمير الذي في الزموا ليس بجيد».

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ١٨٩).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: لزم).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٤/ ب).

(٢٩ ـ ٣٠) ـ ﴿ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ ۝٢٩ هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ۚ وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۖ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾.

﴿ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ فإنَّه العَالِمُ بكُنْهِ الحالِ.

﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾ ﴿إِن ﴾ هي المُخفَّفَةُ من الثَّقيلَةِ، واللامُ هيَ الفارِقَةُ.

﴿هُنَالِكَ ﴾: في ذلك المَقامِ ﴿تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ﴾: تختبرُ ما قدَّمَتْ مِن عملٍ فتعاينُ نفعَه وضرَّه.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿تَتْلُو﴾ مِن التِّلاوَةِ[١]؛ أي: تَقرأُ ذكرَ ما قدَّمَتْ، أو من التُّلوِّ؛ أي: تَتْبعُ عملَها فيقودُها إلى الجنَّةِ أو إلى النَّارِ.

وقُرِئَ: (نَبْلُو) بالنُّونِ ونصبِ (كلَّ)[٢] وإبدالِ (ما) منه، والمعنى: نَختَبِرُها؛ أي: نفعَلُ بها فعلَ المختبِرِ لحالِها المتعرِّفِ لسَعادَتِها وشَقاوَتِها بتعرُّفِ ما أسلَفَتْ مِن أَعمَالِهَا، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بِهِ: نُصِيبُ بالبلاءِ ـ أي: بالعذاب ـ كلَّ نَفسٍ عاصِيَةٍ بسببِ ما أسلفَتْ مِن الشرِّ، فتكونُ (ما) مَنصوبةً بنزعِ الخافضِ.

﴿وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾: إلى جزائِهِ إيَّاهُم بما أسلَفُوا.

﴿مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ﴾: ربِّهِم ومُتولِّي أَمْرِهِم على الحَقيقَةِ[٣]، لا ما اتَّخذوهُ مَولًى.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٥)، و«التيسير» (ص: ١٢١).

(٢) نسبت لعاصم في رواية عنه. انظر: «الكشاف» (٤/ ٤٣)، و«البحر» (١١/ ٨٣). وهي خلاف المشهور عن عاصم. وجاء في «الكامل» للهذلي (ص: ٥٦٧): (نتلوا) بالنون والتاء: أبو حاتم عن هارون عن عاصِم (كُلَّ) نصب.

(٣) في (أ): «بالحقيقة» بدل: «على الحقيقة».

وقُرِئَ: (الحقَّ) بالنَّصبِ[١] على المدحِ أو المصدرِ المُؤكِّدِ[٢].

﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾: وضاعَ عنهُم ﴿مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ مِن أنَّ آلِهَتَهُم تشفَعُ لَهُم، أو: ما كانوا يدَّعُونَ أنَّها آلهةٌ.

(٣١ ـ ٣٢) ـ ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (٣١) فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾.

﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ أي: مِنْهُمَا جميعًا، فإنَّ الأَرزاقَ تحصُلُ بأَسبابٍ سَماوِيَّةٍ وموادَّ أَرضيَّةٍ، أو مِن كُلِّ واحدٍ[٣] مِنْهُما توسعةً عليكُم.

وقيل: ﴿مِّنَ﴾ لبيانِ ﴿مَن﴾ على حذفِ المضافِ؛ أي: مِن أهلِ السَّماءِ والأَرضِ.

﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾: أمَّنْ يَستطيعُ خلقَهُما وتَسوِيَتَهُما، أو: مَن يحفَظُهُما مِن الآفاتِ مَع كثرَتِها وسُرعَةِ انفعالِهِما مِن أَدْنَى شَيءٍ.

﴿وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾: ومَن يُحيِي ويُميتُ، أو: مَن يُنشِئُ الحيوانَ مِن النُّطفَةِ والنُّطفَةَ مِنه.

﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾: ومَن يَلِي تَدبيرَ أَمرِ العالمِ وهوَ تَعميمٌ بعدَ تَخصيصٍ.

﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ إذ لا يقدرونَ على المكابرةِ والعِنادِ في ذلك لفَرْطِ وُضوحِه.

﴿فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ أنفسَكُم عقابَهُ بإشراكِكُم إيَّاهُ ما لا يُشاركُه في شَيءٍ مِن ذلك.

---

(١) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٥٦٧) عن الحسن، و«الكشاف» (٤/ ٤٤) دون نسبة.

(٢) قولـه: «علـى المدح» كقولـك: (الحمدُ لله أهـلَ الحمد)، «أو المصـدر المؤكـد»؛ أي: تأكيد قوله: ﴿رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ كقولـك: (هـذا عبـد الله الحقَّ لا الباطـل). انظر: «الكشـاف» (٤/ ٤٤).

(٣) في (خ): «واحدة».

﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ﴾؛ أي المُتولِّي لهذه الأُمورِ المُستحقُّ للعبادةِ هو ربُّكُم الثَّابتُ رُبوبيَّتُهُ؛ لأنَّه الذي أنشأَكُم وأحياكُمْ ورزَقَكُم ودبَّرَ أُمورَكُم.

﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ استفهامُ إنكارٍ؛ أي: ليسَ بعدَ الحقِّ إلا الضَّلالُ، فمَنْ تَخطَّى الحَقَّ الذي هو عبادةُ اللهِ وقعَ في الضَّلالِ.

﴿فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ عَن الحَقِّ إلى الضَّلالِ؟

قوله: «أَمْ مَن يَستطيعُ خلقَهُما وتَسوِيَتَهُما، أو: مَن يَحفَظُهُما[1] مِن الآفاتِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فسَّرَ الملك بالاستطاعَةِ أو الحفظِ[2]، يجوزُ أنَّه عن[3] أحدِ المَعنيينِ المُعتبرينِ فيه؛ إذ المالكُ مُستَطيعٌ حافِظٌ لما يملِكُه.

قال الطِّيبيُّ: والأوَّلُ أَوْلَى؛ ليَضُمَّ الخالِقيَّةِ مع الرَّازِقيَّةِ، كقَولِه: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣][4].

قوله: «فذلِكُم... » إلى آخرِه.

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: إشارةٌ إلى مَن هذه قُدرَتُه، وفسَّرَ الحقَّ بالثَّابتِ رُبوبيَّتُه؛ لأنَّ الحَقِّيَّةَ والثُّبوتَ إنَّما تُعتبرُ باعتبارِ الوَصفِ الذي يَتضمَّنُه الموصوفُ به[5].

---

(١) في (س): «ويُسوِّيهِما، أو: يَحفَظُهُما».

(٢) في (ز): «بالحفظ».

(٣) في (س): «على».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٧٠).

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٤/ ب).

(٣٣) ـ ﴿ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

﴿ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾؛ أي: كما حَقَّت الرُّبُوبيَّةُ للهِ، أو أنَّ الحقَّ بعدَهُ الضَّلالُ، أو أنَّهُم مَصروفونَ عَن الحقِّ= حقَّتْ كَلِمَةُ اللهِ وحكمُهُ ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ ﴾: تمرَّدُوا في كُفْرِهِم، وخرجوا عن حدِّ الاستصلاحِ ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ بدلٌ مِن الكَلِمَةِ، أو تَعليلٌ لحقيَّتِها، والمرادُ بها[1]: العِدَةُ بالعَذابِ.

(٣٤) ـ ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾.

﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ جعَلَ الإعادةَ كالإبداءِ في الإلزامِ بها لظُهورِ بُرهانِها، وإن لَمْ يُساعِدُوا عَلَيْهَا، ولذلك أُمرَ الرَّسولُ عليه السَّلامُ بأَنْ ينوبَ عَنْهُم في الجوابِ فقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ لأنَّ لَجاجَهُم لا يَدَعُهُم أن يَعترِفُوا بها.

﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾: تُصرَفونَ عَن قصدِ السَّبيلِ.

(٣٥) ـ ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾.

﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ﴾ بنصبِ الحججِ وإرسالِ الرُّسلِ والتَّوفيقِ للنَّظرِ والتَّدبُّرِ، و(هَدَى) كما يُعدَّى بـ(إلى) لتَضمُّنِه مَعنى الانتهاءِ، يُعدَّى باللامِ للدلالَةِ على أنَّ المُنتهَى غايَةُ الهدايةِ، وأنَّها لم تتوجَّه نحوَهُ على سبيلِ الاتِّفاقِ[2]، ولذلك عُدِّيَ بها ما أسندَهُ إلى اللهِ.

---

(١) في (خ): «بهذا».

(٢) قوله: «وأنَّها لم تتوجَّه نحوَهُ على سبيلِ الاتِّفاقِ» الضمير في: «وأنها» للهداية، وفي: «نحوه» للمنتهى، والمعنى: أن الهداية لم تتوجه نحو المنتهى من غير قصدٍ وإرادة، بل تتوجه نحوه على سبيل القصد =

﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ أم الذي لا يَهتَدِي إلَّا أن يُهْدَى، مِن قولِهِم: (هُدِيَ بنفسِه): إذا اهتَدَى، أو: لا يَهدِي غيرَهُ إلا أَنْ يَهْدِيَهُ اللهُ، وهذا حالُ أشرافِ شُركائِهِم كالمَلائِكَةِ والمسيحِ وعُزَيْرٍ.

وقرأ ابنُ كَثيرٍ وورشٌ عَن نافِعٍ وابنُ عامرٍ ﴿يَهَدِّي﴾ بفتحِ الهاءِ وتَشديدِ الدَّالِ، ويَعقوبُ وحَفصٌ بالكَسرِ والتَّشديدِ، والأصلُ: يَهْتَدِي، فأُدغِمَ وفُتِحَت الهاءُ بحركَةِ التَّاءِ، أو كُسِرَت لالتقاءِ السَّاكِنَينِ.

وروى أبو بكرٍ: ﴿يِهِدِّي﴾ بإتباعِ الياءِ الهاءَ.

وقرأ أبو عمرٍو بالإدغامِ المُجرَّدِ ولم يبالِ بالتقاءِ السَّاكِنَينِ لأنَّ المُدغَمَ في حُكمِ المُتحرِّكِ، وعن نافعٍ بروايةِ قالون مِثلُه[1].

وقُرِئَ: (إلا أَنْ يُهدَّى)[2] على المُبالغَةِ.

﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ بما يَقتَضِي صريحُ العَقلِ بُطلانَه.

(٣٦) ـ ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾.

﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ﴾ فيما يَعتَقِدُونَه[3] ﴿إِلَّا ظَنًّا﴾ مُستَنِدًا إلى خيالاتٍ فارِغَةٍ وأَقيِسَةٍ

= والإرادة. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ٢٦)، وحاشيتي ابن التمجيد والقونوي (٩/ ٤٥٧).

(١) وملخص ما ورد فيها من قراءات: ابن كثير وابن عامر وورش وأبو عمرو في أحد الوجهين: بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، وأبو جعفر بخلاف عن ابن جماز وقالونُ في أحد وجهيه كذلك مع إسكان الهاء، وحمزة والكسائي وخلف بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال، ويعقوب وحفص بفتح الياء وكسر الهاء، وأبو بكر كذلك مع كسر الياء، وقرأ أبو عمرو وقالون وابن جماز في وجههم الثاني باختلاس الفتحة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٣).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١) عن أبي الحارث الذماري.

(٣) في (ت): «يعتقدون».

فاسِدَةٍ؛ كقياسِ الغائبِ على الشَّاهِدِ والخالقِ على المخلوقِ بأَدْنى مُشاركَةٍ مَوهومَةٍ.

والمرادُ بالأكثرِ: الجَميعُ، أو مَن يَنتَمِي مِنْهُم إلى تَميزٍ ونَظَرٍ ولا يرضَى بالتَّقليدِ الصِّرْفِ.

﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ﴾: مِـن العـلـمِ والاعتقادِ الحقِّ ﴿شَيْـًٔا﴾ مِن الإغناءِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مَفعولًا به و﴿مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ حالًا مِنْهُ.

وفيه دليلٌ على أنَّ تحصيلَ العلمِ في الأصولِ واجبٌ والاكتفاءَ بالتَّقليدِ والظنِّ غيرُ جائزٍ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ وَعيدٌ على اتِّباعِهِم الظَّنَّ وإعراضِهِم عَن البُرهانِ.

قوله: «والمرادُ بالأكثرِ: الجَميعُ»:

قال الطِّيبيُّ: وهو كاستعمالِ القليلِ للعدمِ[1].

(٣٧) ـ ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾: افتراءً مِن الخَلقِ ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ مطابقٌ لِمَا تَقدَّمَه مِن الكتبِ الإلهيَّةِ المشهودِ على صِدْقِها ولا يكونُ كذبًا، كيفَ وهوَ لكونِهِ مُعجِزًا دونَها عيارٌ عليهَا شاهِدٌ على صِحَّتِها، ونصبُهُ بأنَّه خَبَرٌ لـ(كان) مقدَّراً، أو عِلَّةٌ لفعلٍ مَحذوفٍ تقديرُه: ولكن أنزلَهُ اللهُ تصديقَ الذي.

وقرئَ بالرَّفعِ[2] على تَقديرِ: ولكنْ هوَ تَصديقُ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٨٦).

(٢) أي: (ولكن تصديقُ الذي بين يديه وتفصيلُ)، نسبت لعيسى بنِ عمرَ والزَّعفراني وابن أبي عبلة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢)، و«الكامل» للهُذَلي (ص: ٥٦٨).

﴿وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾: وتفصيلَ ما حقِّقَ وأثبتَ مِن العقائد[1] والشَّرائعِ.

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: مُنتفِيًا عنه الرَّيبُ، وهو خبرٌ ثالثٌ داخلٌ في حكمِ الاستدراكِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالًا مِن ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ فإنَّه مَفعولٌ في المعنى، وأَنْ يكونَ استِئنافًا.

﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ خبرٌ آخرُ تقديرُهُ: كائنًا مِن ربِّ العالمينَ، أو مُتعلِّقٌ بـ﴿تَصْدِيقَ﴾ أو ﴿تفصيل﴾ و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ اعتراضٌ، أو بالفعلِ المعلَّلِ بهما، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالًا مِن ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ أو الضَّميرِ في ﴿فِيهِ﴾.

ومساقُ الآيةِ بعدَ المنعِ عَن اتِّباعِ الظنِّ لبَيانِ ما يجبُ اتِّباعُهُ والبرهانِ عليه.

قوله: «عيارٌ عليها»:

في «المُغْرب»: العِيارُ والمعيارُ: الذي يُقاسُ[2] به غيرُه ويُسوَّى[3].

(٣٨) ـ ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾: بل أيقولون: ﴿ٱفْتَرَىٰهُ﴾ محمَّدٌ، ومعنى الهمزةِ فيه للإنكارِ.

﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ في البلاغَةِ وحُسنِ النَّظمِ وقوَّةِ المَعنى على وَجهِ الافتراءِ؛ فإنَّكُم مِثلي في العَربيَّةِ والفَصاحَةِ وأشدُّ تمرُّنًا في النَّظمِ والعِبارَةِ.

﴿وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم﴾ ومع ذلك فاستَعِينُوا بمَنْ أَمْكَنَكُم أَنْ تَستَعِينُوا به ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾: سِوَى اللهِ تَعالى فإنَّه وحدَهُ قادِرٌ على ذلك ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ أنَّه اختلَقَهُ.

---

(١) في (أ): «الحقائق».

(٢) في (ز): «يقايس».

(٣) انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (مادة: عير).

(٣٩) - ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿بَلْ كَذَّبُوا۟﴾: بل سَارعُوا إلى التَّكذيبِ ﴿بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾: بالقُرآنِ أوَّلَ ما سَمِعوه قبلَ أن يتدبَّرُوا آياتِه ويُحيطُوا بالعلمِ بشَأنِه، أو: بما جهلوهُ ولم يُحيطُوا به علمًا مِن[١] ذكرِ البَعثِ والجَزاءِ وسائرِ ما يُخالِفُ دينَهُم.

﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾: ولم يَقِفُوا بعدُ على تأويلِه ولم تَبْلُغ أذهانُهُم مَعانِيَه، أو: لَمْ يَأتِهِم بعدُ تَأويلُ ما فيه مِن الإخبارِ بالغُيوبِ حتَّى يَتبيَّنَ لهم أنَّه صِدقٌ أَمْ كَذِبٌ.

والمعنى: أنَّ القُرآنَ مُعجِزٌ من جهَةِ اللفظِ والمعنى، ثمَّ إنَّهُم فاجؤوا تكذيبَهُ مِن[٢] قَبْلِ أَنْ يَتدبَّرُوا نظمَهُ ويَتفحَّصُوا مَعناه.

ومَعنى التَّوقُّعِ في (لمَّا): أنَّه قَدْ ظهرَ لَهُم بالآخرةِ إعجازُهُ لَمَّا كرَّرَ عليهم التَّحدِّيَ فزادُوا قُواهُم في مُعارضَتِه فتَضاءَلَت دونَها، أو لَمَّا شاهَدُوا وقوعَ ما أخبرَ به طبقًا لإخبارِهِ مرارًا فلَمْ يُقلِعُوا عَن التَّكذيبِ تَمرُّدًا وعِنادًا.

﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ أنبياءَهُم ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فيهِ وَعيدٌ لَهُم بمثلِ ما عُوقِبَ بِهِ مَن قَبلَهُم.

قوله: «بل سارَعوا إلى التَّكذيبِ»:

قال الطِّيبِيُّ والشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: استُفِيدَ ذلكَ مِن قَولِه: ﴿بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾؛ فإنَّ التَّصديقَ والتَّكذيبَ بالشَّيءِ يَنبَغِي أن يكونَ بعدَ العلمِ به[٣].

---

(١) بعدها في (خ): «صدق».

(٢) «من»: ليست في (ت).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٩٠).

(٤٠) ـ ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦۚ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾.

﴿وَمِنْهُم﴾: ومِن المُكذِّبينَ ﴿مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾: مَن يُصدِّقُ بهِ في نَفسِهِ ويَعلَمُ أنَّه حَقٌّ ولكن يعانِدُ، أو: مَن سيُؤمِنُ به ويَتوبُ عَن كُفرِهِ.

﴿وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾ في نفسِهِ لفَرطِ غَباوَتِه وقِلَّةِ تَدبُّرِهِ، أو فيما يُستقبلُ بل يموتُ على الكُفرِ ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾: بالمُعانِدينَ أو بالمُصرِّينَ.

(٤١) ـ ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْۖ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِيٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَإِن كَذَّبُوكَ﴾: فإنْ أصرُّوا على تكذيبِكَ بعدَ إلزامِ الحُجَّةِ ﴿فَقُل لِّي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾: فتبرَّأْ مِنهُم فقَد أَعْذَرْتَ، والمعنى: لي جَزاءُ عَمَلِي ولكُم جَزاءُ عَمَلِكُم حَقًّا كانَ أو باطِلًا.

﴿أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِيٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾: لا تُؤخَذُونَ بعملي ولا أُؤخَذُ[1] بعَمَلِكُم، ولِمَا فيهِ مِن إيهامِ الإعراضِ عنهم وتخليةِ سَبيلِهِم قيل: إنَّه مَنسوخٌ بآيةِ السَّيفِ.

قوله: «وإن أصرُّوا على تكذيبِك»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لأنَّ أصلَ التَّكذيبِ حاصِلٌ فلا يَصِحُّ الاستقبالُ، وأيضًا الجزاءُ فـ﴿قُلْ لِّي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ يعني: فخاطِبْهُم وتبرَّأْ مِنْهُم، إنَّما يلائمُ الإصرارَ على التَّكذيبِ واليأسَ من إجابَتِهِم[2].

(١) في (خ) و(ت): «لا تؤاخذون بعملي ولا أؤاخذ».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٦/أ).

(٤٢ ـ ٤٣) ـ ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تَهْدِي ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُواْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾.

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ إذا قرأتَ القُرآنَ وعَلَّمْتَ الشَّرائِعَ، ولكِنْ لا يقبلونَ كالأصمِّ الذي لا يَسمَعُ أَصْلًا.

﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾: تقدِرُ على إسماعِهِم ﴿ وَلَوْ كَانُواْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾: ولو انضمَّ إلى صَمَمِهِم عدمُ تَعقُّلِهِم، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ حَقيقَةَ استماعِ الكَلامِ فَهْمُ المَعنى المقصودِ منه، ولذلكَ لا تُوصَفُ به البهائمُ، وهو لا يَتأتَّى إلا باستعمالِ العَقلِ السَّليمِ في تَدبُّرِه، وعُقولُهُم لَمَّا كانَتْ مَؤُوفةً بمُعارضَةِ الوهمِ ومُشايعَةِ الإلفِ والتَّقليدِ تعذَّرَ إِفهامُهُم الحِكَمَ والمعانيَ الدَّقيقَةَ فلم يَنتفِعُوا بسردِ الألفاظِ عليهم غيرَ ما ينتفِعُ به البَهائِمُ من كلامِ النَّاعِقِ.

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ﴾ ويُعايِنُونَ دلائلَ نُبوَّتِكَ ولكن لا يُصدِّقُونَ.

﴿ أَفَأَنتَ تَهْدِي ٱلْعُمْىَ ﴾: تقدِرُ على هدايتِهِم ﴿ وَلَوْ كَانُواْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾: وإن انضمَّ إلى عدمِ البَصرِ عدمُ البَصيرَةِ، فإنَّ المَقصودَ مِن الإبصارِ هو الاعتبارُ والاستبصارُ، والعمدةُ في ذلك البَصيرَةُ، ولذلك يَحْدسُ الأعمى المُستبصِرُ ويتفطَّنُ ما لا يُدرِكُه البَصيرُ الأحمَقُ.

والآيةُ كالتَّعليلِ للأمرِ بالتَّبرِّي والإعراضِ عَنْهُم.

(٤٤) ـ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ بسببِ حواسِّهِم وعُقولِهِم ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ بإفسادِهَا وتَفويتِ مَنافِعِها عليها، وفيه دليلٌ على أنَّ للعبدِ كَسْبًا، وأنَّه ليسَ مَسلوبَ الاختيارِ بالكُلِّيَّةِ كما زعمَت المُجْبِرَةُ.

ويجوز أن يكونَ وعيدًا لهم بمَعنى: أنَّ ما يحيقُ بهم يومَ القيامةِ مِن العذابِ عَدلٌ مِن اللهِ لا يَظلِمُهُم به ولكنَّهُم ظَلَمُوا أنفُسَهُم باقترافِ أسبابِه.

(٤٥) - ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ۚ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾.

﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾: يَستقصِرونَ مدَّةِ لبثِهم في الدُّنيا أو القبورِ لهولِ ما يرونَ، والجملَةُ التَّشبيهيَّةُ في موقعِ[1] الحالِ؛ أي: يحشُرُهم مُشبَّهينَ بمَن لَمْ يَلبَثْ إلا ساعةً، أو صفةٌ لـ(يومَ) والعائدُ مَحذوفٌ تقديرُهُ: كأَنْ لَمْ يَلبَثُوا قبلَه، أو لِمَصدَرٍ مَحذوفٍ؛ أي: حشرًا كأَنْ لم يلبثُوا قبلَهُ.

﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ يعرفُ بَعضُهُم بَعضًا كأنَّهُم لم يَتعارَفُوا إلَّا قَليلًا، وهذا أوَّلَ ما نُشِرُوا ثمَّ ينقطِعُ التَّعارُفُ لشِدَّةِ الأمرِ عَلَيهِم، وهو حالٌ أُخرى مُقدَّرَةٌ، أو بيانٌ لقولِه: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟﴾، أو مُتعلِّقُ الظرفِ والتَّقدير: يتعارفونَ يومَ يَحشُرُهُم.

﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ استئنافٌ للشَّهادةِ على خُسرانِهم والتَّعجُّبِ مِنه[2]، ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِن الضَّميرِ في ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ على إرادةِ القَولِ.

﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ لطرقِ استعمالِ ما مُنِحُوا مِن المَعَاونِ في تَحصيلِ المعارفِ، فاستكسبُوا بها جهالاتٍ أدَّتْ بهم إلى الرَّدَى والعَذابِ الدَّائمِ.

قوله: «والتَّعجُّبِ منه»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هو مُستفادٌ مِن المَقامِ وسَوقِ الكَلامِ[3].

---

(١) في (ت): «موضع».

(٢) في (خ): «وللتعجب عنه».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٦/ أ).

(٤٦) - ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾.

﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ ﴾: نُبصِّرَنَّكَ ﴿بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ ﴾ مِن العَذابِ في حَياتِكَ كما أَراه يومَ بَدرٍ ﴿أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ قبلَ أن نُريَكَ ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ﴾ فنُريكَهُ في الآخرةِ، وهو جوابُ ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ وجوابُ ﴿نُرِيَنَّكَ ﴾ مَحذوفٌ مثلَ: فذاكَ.

﴿ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾ مُجازٍ عليه، ذَكَرَ الشَّهادةَ وأرادَ نَتيجتَها ومُقتضاهَا، ولذلك رتَّبَها على الرُّجوعِ بـ﴿ثُمَّ ﴾، أو: مؤدٍّ شهادتَهُ على أفعالِهِم يومَ القِيامَةِ.

قوله: «وهو جوابُ ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾، وجوابُ ﴿نُرِيَنَّكَ ﴾ مَحذوفٌ مثلَ: فذاك»:

قال أبو حيَّانَ: لا حاجَةَ إلى تَقديرِ جـوابٍ مَحذوفٍ؛ لأنَّ قولَه: ﴿وإلينا مَرْجِعُهُمْ ﴾ صالِحٌ لأَنْ يكونَ جوابَ الشَّرطِ، وما عُطفَ عليه، وأيضًا فقوله: «فذاكَ» اسمٌ مفردٌ والجوابُ إنَّما يكونُ جملةً[1].

وقال السَّفاقسيُّ: جَوابُه: أنَّه يرى أنَّ المرجعِ لا يَترتَّبُ على إراءَتِه بعضَ ما نَعِدُهم، فلذا قدَّرَ له جوابًا.

وقوله: «فذاك» خبرُ مبتدَأٍ مَحذوفٍ؛ أي: فهو ذاكَ، وحذفُ المُبتدَأِ في جَوابِ الشَّرطِ كَثيرٌ.

وقال الحَلَبيُّ: هو مُبتدَأٌ مَحذوفُ الخبرِ لدلالةِ المَعنى عليه؛ أي: فذلك المرادُ أو المتمنَّى أو نحوُه[2].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ١٠٩).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٢١٢).

وقال الطِّيبِيُّ: أي: فذاكَ حَقٌّ وصوابٌ؛ أي: ثابتٌ وواقعٌ[١].

قوله: «ولذلك رتَّبها على الرُّجوعِ»؛ أي: حيثُ أتى بـ(ثُمَّ) مُريدًا بالشَّهادةِ لازِمَها من المُجازاةِ، وذلك إنَّما يكونُ في الآخرةِ.

(٤٧) ـ ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ﴾ مِن الأُمَمِ الماضيةِ ﴿رَّسُولٌ﴾ يبعثُ إليهم ليَدعُوَهُم إلى الحقِّ ﴿فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ﴾ بالبيِّناتِ فكذَّبُوه ﴿قُضِيَ بَيْنَهُم﴾: بينَ الرَّسولِ ومُكذِّبيهِ ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾: بالعدلِ، فأُنْجِيَ الرَّسولُ وأُهلِكَ المكذِّبونَ ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

وقيل: مَعناه: لكلِّ أمَّةٍ يومَ القِيامَةِ رسولٌ تُنسبُ إليه، فإذا جاءَ رَسولُهُم الموقفَ ليَشهدَ عليهم بالكفرِ والإيمانِ قُضِيَ بينَهُم بإنجاءِ المُؤمِنِ وعِقابِ الكافرِ[٢]؛ كقولِه: ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم﴾ [الزمر: ٦٩].

(٤٨ ـ ٤٩) ـ ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٨﴾ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾.

﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ استبعادًا له واستِهزاءً به ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ خطابٌ مِنهُم للنَّبيِّ والمُؤمنينَ ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ فكيفَ أَملِكُ لكُم فأَستعجلَ في جَلبِ العَذابِ إلَيكُم ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ أنْ أَملِكَهُ؟ أو: و[٣]لكنْ ما شاءَ اللهُ مِن ذلك كائنٌ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٩٧).

(٢) في (ت): «المؤمنين وعقاب الكافرين».

(٣) «الواو»: ليست في (ت).

﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ مضروبٌ لهلاكِهم ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾: لا يتأخَّرُونَ ولا يَتقدَّمونَ، فلا تستعجِلُوا فسَيَحِينُ وَقتُكم ويُنجزُ وعدُكُم.

(٥٠ ـ ٥١) ـ ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَـٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٥٠ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ۚ ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ﴾ الذي تَستعجِلُونَ به ﴿بَيَـٰتًا﴾: وقتَ بياتٍ واشتغالٍ بالنَّومِ ﴿أَوْ نَهَارًا﴾: حينَ كُنتُم مُشتغلينَ بطلبِ مَعاشِكُم.

﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾: أيَّ شيءٍ من العَذابِ يَستعجِلُونَهُ وكلُّهُ مكروهٌ لا يلائِمُ الاستعجالَ، وهو مُتعلِّقٌ بـ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ لأنَّه بمعنى: أخبروني.

و﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ وُضعَ مَوضِعَ الضَّميرِ للدلالةِ على أنَّهم لجُرمِهِم يَنبغِي أن يَفزعُوا مِن مَجيءِ الوعيدِ[1] لا أن يَستعجلوهُ، وجوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ وهو: يندَمُوا على الاستعجالِ، أو: يعرفُوا خطَأَهُ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ الجَوابُ ﴿مَّاذَا﴾ كقولِكَ: إن أتيتُكَ ماذا تُعطِيني؟ وتَكونُ الجُملَةُ مُتعلِّقَةً بـ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ أو بقولِه: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ بمَعنى: إن أتاكُم عذابُهُ آمَنْتُم به بعدَ وُقوعِهِ حينَ لا يَنفعُكُم الإيمانُ؟ و﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ﴾ اعتراضٌ، ودخولُ حَرفِ الاستفهامِ على (ثمَّ) لإنكارِ التَّأخيرِ.

﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ على إرادةِ القَولِ؛ أي: قيلَ لَهُم إذا آمَنُوا بعدَ وُقوعِ العَذابِ: آلآنَ آمَنْتُم به.

وعَن نافعٍ: ﴿آلَانَ﴾ بحذفِ الهَمزةِ وإلقاءِ حَرَكتِهَا على اللامِ[2]. ﴿وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ تكذيبًا واستهزاءً.

---

(١) في (خ): «العذاب» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٧)، و«التيسير» (ص: ١٢٢).

قوله: «وجوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ، وهو: يندموا على الاستِعجالِ»:

قال أبو حيَّانَ: هذا التَّقديرُ غيرُ سائغ؛ لأنَّ الجوابَ إنَّما يُقدَّرُ ممَّا تَقدَّمَ لَفظًا أو تقديرًا، فالذي يسوغُ أن يُقدَّرَ هُنا: فأخبِرُوني؛ لأنَّه مِن مَعنى: ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾[1].

وذكرَ الطِّيبِيُّ نحوَه[2].

قوله: «ويجوزُ أَنْ يكونَ الجوابُ ﴿مَّاذَا﴾»:

قال أبو حيَّانَ: هذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ جوابَ الشَّرطِ إذا كان استفهامًا فلا بُدَّ فيهِ مِن الفاءِ، ولا يَجوزُ حَذفُها إلَّا في ضَرورَةٍ.

قال: وقولُه: «كقولِك: إن أَتيتُكَ ماذا تُطعِمُني؟» هو مِن تَمثيلِه لا مِن كلامِ العربِ.

قال: وقوله: «وتكونُ الجُملَةُ مُتعلقَةً بـ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾» كيفَ يَصِحُّ مع جَعلِها جوابًا للشَّرطِ؟!

قال: وإنْ عَنى بالجُملَةِ جُملةَ الشَّرطِ فـ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ بمَعنى: (أخبِرُوني) يقَعُ[3] مُتعلِّقًا مَفعولًا، ولا تَقعُ جُملةُ الشَّرطِ مَوقِعَ مَفعولِ (أخبِروني)[4].

قوله: «أو قولِه: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾... » إلى آخره.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ١١٢ ـ ١١٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٠٢).

(٣) في «البحر المحيط»: «تطلب»، وهو الأليق.

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ١١٣).

قال أبو حيَّانَ: هذا أيضًا غيرُ صَحيحٍ؛ لِمَا ذكَرْنا مِن وُجوبِ الفاءِ، وأيضًا فهي مَعطوفَةٌ بـ(ثم)، والمَعطوفَةُ لا يصِحُّ أن تقعَ جوابًا للشَّرطِ، وأيضًا فإنَّ ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ يحتاجُ إلى مفعولٍ، ولا تقعُ جملَةُ الشَّرطِ مَوقِعَه[1].

وأجابَ السَّفاقسيُّ عن هذا والذي قبلَه بأنَّ مُرادَ الزَّمخشرِيِّ: أنَّه جوابُ الشَّرطِ مَعنًى لا إعرابًا، والجوابُ على الوَجهينِ مَحذوفٌ، ولهذا جعلَه جملةً، فـ﴿مَّاذَا﴾ باقيةٌ على تَعلُّقِها بـ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾.

الطِّيبِيُّ: اعلَم أنَّ جوابَ الشَّرطِ إذا كان محذوفًا فتقديرُ الكَلامِ: أخبِروني أيَّ نوعٍ مِن العَذابِ تَستَعجلونَه؟ أو: أيَّ شيءٍ عظيمٍ تَستعجِلونَ منه؟ ثمَّ قيل تقريراً للإنكارِ: إنْ أتاكُم أماراتُ ما تَستعجلونَه ورأيتُم أَهوالَها وشِدَّتَها تَعرِفوا الخطأَ فيه؛ ففي الكَلامِ التفاتٌ ووضعٌ للظَّاهِرِ[2] موضعَ المُضمرِ، ثم عَطَفَ قولَه: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ على الجزاءِ المحذوفِ لبُعدِ ما بينَ المرتبتَينِ، وأدخلَ همزةَ الإنكارِ بين المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه.

وإن كان الجوابُ: ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾ فالتَّقديرُ: أخبِروني إن أتاكُم عَذابُ اللهِ فأيُّ نوعٍ مِن العَذابِ تَستَعجلونَهُ فتَذوقونَه؟ ونظيرُه قولُك[3]: (إن أتيتُكَ ماذا تُطعِمُني)؛ أي: أيَّ شيءٍ مِن المَطعوماتِ الشَّهيَّةِ والمأكولاتِ اللذيذةِ

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ١١٣).

(٢) في (ز): «الظاهر».

(٣) في (ز): «قوله».

تُطعِمُني، وهذا لا يقالُ إلَّا فيما إذا كانَ الإطعامُ ممَّا لا قيدَ فيه فتستفهِمُ عَن نوعِ ما تُطعَمُه.

وإن كانَ الجَوابُ ما يدلُّ عليه قولُه: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ فالتَّقديرُ: إن أتاكُم عذابُه آمَنْتُم به بعدَ وُقوعِه حين لا يَنفَعُكُم، فدلَّ هذا على أنَّ الجوابَ: آمنتُم به حينَ لا يَنفَعُكُم الإيمانُ، ثمَّ أُدخِلَت همزَةُ الاستفهامِ بين المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه لِمَزيدِ الإنكارِ.

قال: وهذا المقامُ مِن عَوِيصَاتِ «الكشَّاف»، قلَّما[1] يخوضُ فيه إلا المرتاضُ في عِلمَيْ المعاني والبَيانِ[2].

قوله: «على إرادةِ القَولِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لا يحتاجُ إلى تقديرِ القَولِ وإن كان هو قَوِيًّا مِن جهةِ المَعنى.

قوله: «﴿وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ تكذيبًا»:

الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّ قولَه: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٔنَ﴾ يقتضي أَنْ يقالَ بعدَه: وقد كنتم به تكذبون، لا تَستعجلون، وإنَّما جازَ وَضعُه في مَوضِعِه لأنَّ المُرادَ به الاستعجالُ السَّابقُ، وهو قوله: ﴿مَتَىٰ ...﴾ وكانَ هذا القولُ تَهكُّمًا مِنهم وتكذيبًا واستبعادًا، وفي العُدولِ استحضارٌ لتلك المقالَةِ الشَّنيعَةِ، فيكونُ أبلغَ مِن (تُكذِّبون)[3].

---

(١) في (س): «فما».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٠٢ـ٥٠٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٠٤).

(٥٢) ـ ﴿ ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾.

﴿ ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ عطفٌ على (قيلَ) المُقدَّر: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ﴾ المُؤلمَ على الدَّوامِ ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾ مِن الكُفرِ والمَعاصِي.

(٥٣) ـ ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾.

﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ﴾: ويَستخبِرُونَكَ ﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾: أحقٌّ ما تقولُ مِن الوَعدِ وادِّعاءِ النُّبُوَّةِ؟ تقولُه بجدٍّ أَمْ باطلٍ تهزلُ به؟ قاله حُيَيُّ بن أخطبَ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ[1].

والأظهَرُ أَنَّ الاستفهامَ فيه على أصلِه؛ لقولِه: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ﴾.

وقيل: إنَّهُ للإنكارِ، ويؤيِّدُه أنَّه قُرِئَ: (آلحقُّ هو)[2] فإنَّه فيه تَعريضٌ بأنَّه باطِلٌ.

و﴿أَحَقٌّ﴾ مُبتدأٌ والضَّميرُ مُرتفِعٌ بِهِ سادٌّ مَسَدَّ الخبرَ، أو خبرٌ مُقدَّمٌ، والجملةُ في موقعِ[3] النَّصبِ بـ﴿يستنبئونك﴾.

﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾: إنَّ العذابَ لكائنٌ، أو: ما أدَّعيهِ لثابتٌ.

وقيل: كِلَا الضَّميرينِ للقُرآنِ، و﴿إِى﴾ بمَعنى: نعم، وهو مِن لَوازمِ القَسَمِ ولذلك يُوصَلُ بواوِه في التَّصديقِ فيقال: إي واللهِ، ولا يقالُ (إي) وحدَه.

﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾: فائتينَ العَذابَ.

(٥٤) ـ ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِى ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾.

﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ﴾ بالشِّركِ أو التَّعدِّي على الغيرِ ﴿مَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ مِن خزائِنِها

---

(١) انظر: «تفسير السمرقندي» (٢/ ١٢٠) عن قتادة ومقاتل.

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٣١٢)، و«الكشاف» (٤/ ٥٧)، عن الأعمش.

(٣) في (خ): «موضع».

وأَموالِها ﴿لَافْتَدَتْ بِهِۦ﴾: لجَعَلَتْهُ فِديَةً لها من العَذابِ، مِن قَولِهم: افتَداهُ، بمَعنى: فَدَاهُ.

﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ﴾ لأَنَّهم بُهِتُوا بما عايَنُوا ممَّا لم يَحْتَسِبُوه مِن فَظاعَةِ الأَمرِ وهَوْلِه فلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَنْطِقُوا.

وقيل: (أَسَرُّوا النَّدامةَ): أخلَصُوهَا؛ لأَنَّ إِخفاءَهَا إخلاصُها، أو لأَنَّه يقالُ: (سِرُّ الشَّيءِ) لخالصتِه، مِن حيثُ إنَّها تَخْفَى ويُضَنُّ بها.

وقيل: أظهَرُوهَا، مِن قولهم: أَسَرَّ الشَّيءَ وأَشَرَّهُ: إذا أظهَرَهُ.

﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ليسَ تكريرًا؛ لأَنَّ الأَوَّلَ قَضاءٌ بينَ الأَنبِياءِ ومُكذِّبيهِم، والثَّاني مجازاةُ المُشركينَ على الشركِ أو الحكومةُ بين الظَّالِمينَ والمَظلومينَ، والضَّميرُ إنَّما يَتناوَلُهُم لدَلالةِ الظُّلمِ عَلَيهِم.

قوله: «لأنَّ إخفاءَها إخلاصُها»:

قال الطِّيبِيُّ: وذلك أنَّ[1] الندامَةَ بسببِ العثورِ على سُوءِ الصَّنيعِ، فيقال: (نَدِمَ فُلانٌ) إذا حصلَتْ له هذه الحقيقةُ في القلبِ، وإذا قيل: (أَخفَى النَّدامَةَ) آذنَ بشدَّةِ تَمكُّنِها في القلبِ وإخلاصِها عَن شوائبِ ما يُنافيها، ثُمَّ إذا خوطبَ بها في مقامِ الانتقامِ والتَّوبيخِ كان تَهكُّمًا بالمخاطبِ.

أو يقال: (أظهرَ النَّدامةَ) إذا أبدى أماراتِ حُصولِها في القلبِ مِن إنكاسِ الرَّأسِ

(١) في (س): «لأن».

وعضِّ الأَناملِ وتغيُّرِ الكلامِ، و(أخفى النَّدامةَ) إذا تجلَّدَ وكمنَها[١] في القلبِ حذارَ الشَّماتةِ، فيكونُ تَخلُّصه بهذا الاعتبارِ[٢].

(٥٥ ـ ٥٦) ـ ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (٥٥) هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ تقريرٌ لقُدرَتِهِ تَعالى على الإثابَةِ والعِقابِ.

﴿أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾: ما وعدَهُ مِن الثَّوابِ والعِقابِ كائنٌ لا خُلْفَ فيه ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لأَنَّهُم لا يَعلمونَ ـ لقُصورِ عَقلِهِم ـ إلَّا ظاهِرًا مِن الحَياةِ الدُّنيَا.

﴿هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ في الدُّنيَا، فهُوَ يقدرُ[٣] عليهِمَا في الأُخرى[٤]؛ لأنَّ القادِرَ لذَاتِه لا تزولُ قُدرَتُهُ، والمادَّةُ القابِلَةُ بالذَّاتِ للحَياةِ والموتِ قابلَةٌ لهمَا أَبدًا.

﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بالموتِ أو النُّشورِ[٥].

(٥٧ ـ ٥٨) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ (٥٧) قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: قَدْ جاءَكُم كِتابٌ جامِعٌ للحِكمَةِ العَمَليَّةِ الكاشِفَةِ عَن مَحاسنِ الأَعمالِ ومَقابِحِها المُرغِّبَةِ في المَحاسنِ والزَّاجِرَةِ عَن المَقابحِ، والحكمةِ النَّظَريَّةِ

---

(١) في (ز): «ومكنها».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٠٧).

(٣) في (خ): «قادر».

(٤) في (ت): «العقبى».

(٥) في (خ): «والنشور».

التي هي شِفاءٌ لِمَا في الصُّدورِ مِن الشُّكوكِ وسُوءِ الاعتقادِ، وهُدًى إلى الحقِّ واليَقينِ ورَحمةٌ للمُؤمنينَ، حيثُ أُنزلَت عَلَيهم فنجَوا بها مِن ظُلماتِ الضَّلالِ إلى نورِ الإيمانِ، وتَبدَّلَت مَقاعِدُهُم مِن طَبقاتِ النِّيرانِ بمَصاعِدَ مِن دَرجاتِ الجنانِ، والتَّنكيرُ فيها للتَّعظيمِ.

﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾ بإنزالِ القُرآنِ، والباءُ مُتعلِّقَةٌ بفعلٍ يُفسِّرُهُ قولُه: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾؛ فإنَّ اسمَ الإشارَةِ بمنزِلَةِ الضَّميرِ، تَقديرُهُ: بفَضلِ اللهِ وبرَحمَتِهِ فليَعْتَنُوا ـ أو فليَفْرَحُوا ـ فبذلك فليفرحوا، وفائدةُ ذلك التَّكريرِ: التَّأكيدُ والبَيانُ بعدَ الإجمالِ، وإيجابُ اختِصاصِ الفَضلِ والرَّحمَةِ بالفَرَحِ.

أو بفعلٍ دَلَّ عليه ﴿قَدْ جَآءَتْكُم﴾، و(ذلك) إشارةٌ إلى مَصدَرِه؛ أي: فبمَجيئِها فليَفْرَحُوا.

والفاءُ الأولى بمَعنى الشَّرطِ؛ كأنَّه قيل: إنْ فَرِحُوا بشَيءٍ فبهِمَا ليَفْرَحُوا[1]، أو للرَّبطِ بما قَبْلَها والدَّلالةِ عَلى أنَّ مَجيءَ الكِتابِ الجامعِ بينَ هذه الصِّفاتِ مُوجِبٌ للفَرحِ، وتَكريرُها للتَّأكيدِ؛ كقولِه:

.... وإذا هَلَكْتُ فعنـدَ ذلـك فاجزَعِـي

وعَـن يعقـوبَ: ﴿فَلْتَفْرَحُـوا﴾ بالتَّـاءِ علـى الأصلِ المرفـوضِ[2]، وقـد رُوِيَ

---

(١) «ليفرحوا»: ليست في (ت).

(٢) هي رواية رويس عن يعقوب. انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة (ص: ٣٣٣)، و«النشر» لابن الجزري (٢/ ٢٨٥). وذكرها الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١٩٨) عن الحسن. وعزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢)، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٣١٣) للنبي ﷺ، وزاد ابن جني: عثمان بن عفان وأُبي بن كعب رضي الله عنهما، والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج، وأبي جعفر بخلاف، والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يَسَاف، والأعمش =

مَرفوعًا[١]، ويُؤَيِّدُه أنَّه قُرِئَ: (فافْرَحُوا)[٢].

﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ مِن حُطامِ الدُّنيا، فإنَّها إلى الزَّوالِ أقرب[٣]، و﴿هُوَ﴾ ضميرُ (ذلك).

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿تَجْمَعونَ﴾[٤] على مَعنى: فبذلك فليَفْرَح المُؤمِنُونَ فهوَ خَيرٌ ممَّا تَجمَعُونَ أيُّها المُخاطَبونَ.

= بخلاف، وعباس بن الفضل وعمرو بن فائد. وانظر التعليق الآتي.

وقوله: «على الأصل المرفوض»؛ أي: قرئت على أصلها المتروك، وهو أمر المخاطب لا الغائب، وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف اللام مع المضارع، لكن لما كثر أمر المخاطب حذفوا اللام مع حرف المضارعة الذي هو التاء، وبقي ما بعده ساكناً، فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها، فإذا أتي بأمر المخاطب فقد استعمل الأصل المتروك فيه. انظر: «المحتسب» (ص: ١/ ٣١٣)، و«حاشية الشهاب» (٥/ ٤١).

(١) روي ذلك عن أبي بن كعب رضي الله عنه مرفوعاً وموقوفاً، والصواب الوقف، فقد رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٠٦٢ ـ تفسير) عن أُبيِّ بنِ كعبٍ قال: قال لي رسولُ اللهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أنْ أَقرأَ عليكَ القرآنَ»، قال: قُلْتُ: سَمَّاني لك ربِّي؟ قال: «نَعَمْ»، فتَلَا: ﴿قل بفضلِ اللهِ وبرحمتِه فبذلك فلْتَفْرَحوا هو خَيْرٌ ممَّا يَجمعونَ﴾ قال: بكتاب اللهِ وبالإسلامِ خَيرٌ مما يجمعون.

والصواب أن المرفوع من هذا الحديث ينتهي عند قوله: «نعم»، ويشهد لذلك أن الحديث رواه البخاري (٣٨٠٩)، ومسلم (٧٩٩)، عن أنس رضي الله عنه، وينتهي عند قوله: «نعم».

أما الآية فقد جاء في كثير من الروايات أن الذي قرأها هو أبي رضي الله عنه، وأنه قرأ فيها: ﴿فلتفرحوا﴾ بالتاء، انظر: «مصنف ابن ابي شيبة» (٣٠٩٣٧) تحقيق محمد عوامة، و«مسند أحمد» (٢١٢٣٧)، و«خلق أفعال العباد» للبخاري (٥٣٤)، و«سنن أبي داود» (٣٩٧٩)، و«شرح معاني الآثار» (٥٥٨٧).

(٢) نسبت لأُبيِّ بنِ كعب رضي الله عنه. انظر: «المحتسب» (١/ ٣١٣)، و«الكشاف» (٤/ ٦١)، وزاد العُكبَريُّ في «إعراب القراءات الشواذ» (١/ ٦٤٨) نسبتها لعبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) «أقرب» من (خ).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٧)، و«التيسير» (ص: ١٢٢).

قوله: «فليَعتنوا»:

قال أبو حيَّانَ: إضمارُ هذا لا دليلَ عليه[١].

وقال الحَلَبيُّ: الدَّلالةُ عليه من السِّياقِ واضحَةٌ، وليس شَرطُ الدَّلالةِ أن تكونَ لفظيَّةً[٢].

وقال السَّفاقسيُّ: لأنَّ الفرحَ بالشَّيءِ يبعثُ على الاعتناءِ به.

وقال الطِّيبيُّ: قرينةُ الحَذفِ صورةُ التَّركيبِ، وتقديمُ الجارِّ والمَجرورِ دالٌّ على الاعتناءِ بشَأنِهما... أو دلَّ على تقديرِ: (فليعتَنُوا) قولُه: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾؛ لأنَّ المفروحَ به مُعتنًى بشأنِه مثل: (زيدًا ضربتُ غلامَهُ)؛ أي: أهنتُ زيدًا ضَربتُ غلامَه[٣].

قوله: «وفائدةُ ذلك التَّكريرِ التَّأكيدُ... » إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: يعني: إذا جُعِلَ مِن باب الحذفِ على شريطةِ التَّفسيرِ كانَ توكيدًا مع التَّخصيصِ للتَّكريرِ والتَّقديمِ، كقولِه: ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦][٤].

قوله: «وإيجابُ اختصاصِ الفضلِ والرَّحمةِ بالفرحِ[٥]»:

الطِّيبيُّ: فإن قلت: الواجبُ أن يُقال: إيجابُ اختصاصِ الفرحِ بالفضلِ والرَّحمةِ، فإنَّ تقديمَ قوله ﴿فَبِذَٰلِكَ﴾ على الفعلِ يفيدُ ذلك، كأنَّه قيل: افرَحُوا بهما لا بغيرِهِما.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ١٢٥).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٢٢٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥١٠).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٠٩).

(٥) في (ز): «اختصاص الفرحِ بالفضل والرحمة».

والجوابُ: إذا اختصَّ الفرحُ بهما فقَد اختصَّا بالفرحِ مبالغَةً، ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ القلبِ[١].

قولـه: «أو بفعـلٍ دلَّ عليـه ﴿جَآءَتْكُم﴾، و(ذلـك) إشـارةٌ إلـى مصـدرِه؛ أي: فبمَجيئِهِمـا فليفرَحُـوا»:

قـال أبو حيَّـانَ: يَنبَغِـي أن يُقدَّرَ ذلـك محذوفًا بعـد ﴿قُلْ﴾، ولا يكـونُ مُتعلِّقًا بـ﴿جَآءَتْكُم﴾ الأولى؛ للفَصلِ بينَهُما بـ﴿قُلْ﴾[٢].

قال الحَلَبِيُّ: وهذا إيرادٌ واضِحٌ[٣].

قوله: «أو للرَّبطِ بما قبلَها والدَّلالةِ على أنَّ مجيءَ الكتابِ الجامعِ بين هذه الصِّفاتِ موجِبٌ للفرحِ، وتكريرُها للتَّأكيدِ»:

قال الطِّيبِيُّ: وهذا أوفَقُ لِمُلائمةِ الكَلامِ[٤].

قوله: «كقوله:

وإذا هَلَكـتُ فعنـدَ ذلـك فاجزَعِـي»

هو للنَّمِرِ بن تَوْلَب، وصدرُه:

لا تَجزَعِـي إن مُنفِسًـا أَهْلَكْتُـهُ[٥]

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥١٠).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ١٢٥).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٢٢٤).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥١١).

(٥) انظر: «ديوان النمر بن تولب» (ص: ٨٤)، و«الكتاب» لسيبويه (١/ ١٣٤)، و«المقتضب» للمبرد (٢/ ٧٦)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٣١٤).

قال الشيخُ جمالُ الدِّينِ بنُ هشامٍ: في «شَواهِدِه»: المَعنى: لا تجزَعِي على ما أتلَفْتُه من المالِ؛ فإني أُحصِّلُ لك أمثالَه، ولكن اجزعي إذا هَلكتُ فإنَّك لا تَجدينَ مِن يخلفُ عليك مثلي، وكان النَّمِرُ قد نزلَ به في الجاهليَّةِ أخوانِ فعقرَ لهما أربعَ قلائِصَ فلامَتْه على ذلك[1].

قوله: «وعن يعقوب: ﴿فلتَفْرَحوا﴾ بالتَّاءِ على الأصلِ المرفوضِ، وقد رُوِيَ مرفوعًا»:

أخرج أبو داودَ عن أبيٍّ بن كعبٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قرأ: ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا﴾[2].

قال صاحب «الكشاف» في غيره: كأن النبيَّ ﷺ إنَّما آثَرَ القِراءةَ بالأصلِ لأنَّه أدَلُّ على الأمرِ بالفرحِ وأشدُّ تَصريحًا به؛ إيذانًا بأنَّ الفرحَ بفضلِ اللهِ وبرحمَتِه بليغُ التَّوصيةِ[3] به ليطابقَ التَّكريرَ والتَّقريرَ، وتَضمينُ الكَلامِ مَعنى[4] الشَّرطِ لذلك.

ونظيرُه مما انقلبَ فيه ما ليسَ بفصيحٍ فصيحًا: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ٤] مِن تقديمِ الظَّرفِ الكُفُوَ[5] ليكونَ الغرضُ اختصاصَ التَّوحيد[6].

---

(١) انظر: «تلخيص الشواهد» لابن هشام (ص: ٥٠٠).

(٢) رواه أبو داود (٣٩٨٠).

(٣) في النسخ الخطية: «الوصية»، والمثبت من «روح المعاني».

(٤) في (س): «على معنى».

(٥) في «روح المعاني»: «اللغو».

(٦) نقله الآلوسي في «روح المعاني» (١١/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، وعزاه لتعليقات الزمخشري على «كشافه».

وقال ابن جنِّي: قراءةُ التَّاءِ خرجَت على الأصلِ، وذلك أنَّ أصلَ الأمرِ أن يكونَ بحرفِه وهو اللامُ، فأصلُ (اضرِبْ): لتَضرِب، كما هو للغائبِ، لكن لَمَّا كَثُرَ أمرُ الحاضرِ حذفوه كما حذفُوا حرفَ المُضارعَةِ تَخفيفًا، وإنَّما ألحقوا[1] في الأكثرِ الهمزةَ لئلَّا يقعَ الابتداءُ بساكنٍ، ولم يحذفوا مِن أمرِ الغائبِ لأنَّه لم يَكثُرْ كثرتَه، ولهذا لم يؤمَر الغائبُ بنحوِ: صَه ومَه وحَيَّهَل.

والذي حَسَّنَ التَّاءَ هاهنا على الأصلِ أنَّه أمرٌ للحاضرِ بالفرحِ؛ لأنَّ النَّفسَ تقبَلُ الفرحَ، فذهبَ به إلى قوَّةِ الخطابِ، فاعرِفْه ولا تَقُل قياسًا على ذلك: (فبذلك فلتحزنوا)؛ لأنَّ الحُزنَ لا تَقبَلُهُ النَّفسُ قبولَ الفرحِ إلا أن يريدَ صَغارَهُم وإرغامَهُم[2].

(٥٩ ـ ٦٠) ـ ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ۝٥٩ وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾.

﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ﴾ جعلَ الرِّزْقَ مُنَزَّلًا لأنَّه مُقدَّرٌ في السَّماءِ محصَّلٌ بأسبابٍ مِنْهَا، و﴿مَّآ﴾ في مَوضعِ النَّصبِ بـ﴿أَنزَلَ﴾، أو بـ﴿أَرَءَيْتُم﴾ فإنَّه بمَعنى: أَخبِرُوني.

و﴿لَكُم﴾ دلَّ على أنَّ المُرادَ مِنه ما حَلَّ، ولذلك وبَّخَ على التَّبعيضِ فقال: ﴿فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾ مثلَ: ﴿هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، ﴿مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩].

---

(١) في «فتوح الغيب»: «ألقوا».

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٣١٣ ـ ٣١٤)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥١٢).

﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ في التَّحريمِ والتَّحليلِ فتقولونَ ذلك بحُكْمِه.

﴿أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ في نِسبَةِ ذلك إليهِ، ويَجوزُ أَنْ تكونَ المُنفصلَةُ مُتَّصِلَةً بـ﴿أَرَءَيْتُم﴾ و﴿قُلْ﴾ مُكَرَّرٌ للتَّأكيدِ.

وأن[1] يكونَ الاستفهامُ للإنكارِ، و﴿أَمْ﴾ مُنقطعَةً، ومَعنى الهمزةِ فيها تقريرٌ لافترائِهم على اللهِ.

﴿وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾: أيُّ شيءٍ ظَنُّهُم ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ أيحسبونَ أن لا يُجازَوْا عليه؟ وهو مَنصوبٌ بالظنِّ، ويدلُّ عليه أنَّه قُرِئَ بلفظِ الماضي[2] لأنَّه كائنٌ، وفي إبهامِ الوعيدِ تَهديدٌ عَظيمٌ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ حيثُ أنعمَ عليهم بالعَقلِ وهَداهُم بإرسالِ الرُّسُلِ وإنزالِ الكُتبِ ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ هذه النِّعمَةَ.

قوله: «و﴿مَّآ﴾ في موضعِ النَّصبِ بـ﴿أَنزَلَ﴾، أو بـ﴿أَرَءَيْتُم﴾»:

قال الطِّيبِيُّ: هي على الثَّاني مَوصولَةٌ، وعلى الأوَّل استفهاميَّةٌ لدلالَةِ الكلامِ على الإنكارِ؛ أي: أيُّ شيءٍ أنزلَ اللهُ مِن رزقٍ فبَعَّضتُموهُ، وقُلْتُم: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، والمنكرُ إنزالُ ما هو سَببٌ لتجزيئِهم الرِّزقَ؛ أي: ليسَ لأحدٍ أن يُحرِّمَ شيئًا ويُحِلَّ شيئًا من رزقِ الله؛ لأنَّ ذلك مُختَصٌّ باللهِ تعالى[3].

---

(١) في (ت): «ويجوز أن».

(٢) أي: (وما ظَنَّ) نسبت لعيسى بن عمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢)، و«الكشاف» (٤/ ٦٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥١٣).

قوله: «مُتَّصلَةٌ بـ﴿أَرَءَيْتُم﴾»:

قال الطِّيبيُّ: أي: مَفعوله على تأويلِ ما يُجابُ عنه، ومِن ثَمَّ قدَّره في «الكشاف»: أخبروني آللهُ أذنَ لكم[١].

قوله: «وأن يكونَ الاستِفهامُ للإنكارِ، و﴿أَمْ﴾ مُنقطعَةً... » إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: والمعنى أنَّه تعالى لَمَّا استخبرَ بقولِه: ﴿أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾ على سبيل التَّقريرِ، أنكرَ عليهم أن يكونَ ذلك ممَّا يأذنُ الله بِهِ بقولِه: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾، ثمَّ أضربَ عنه بقولِه: ﴿أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ تقريرًا للافتراءِ، وعُلِمَ منه أنَّ الهمزةَ على الأوَّلِ؛ أي: كون (أم) مُتَّصلَةً للاستخبارِ.

وقيل: لا يجوزُ أن تكونَ (أم) مُتَّصلةً؛ لأنَّه يصيرُ المعنى: أيُّ الأمرينِ واقِعٌ الإذنُ أم الافتراءُ؟ وهو وهمٌ؛ لأنَّ الاستخبارَ بقولِه: (أخبروني) وهو عالمٌ بأنَّهم مفترون[٢] للوعيدِ وطلبِ الإقرارِ منهم على الكذبِ والافتراءِ وإلزامِ الحُجَّةِ[٣].

(٦١) ـ ﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾.

﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ﴾: ولا تكونُ في أمر، وأصلُهُ الهمزُ مِن شَأَنْتُ شَأْنَهُ: إذا قَصَدْتَ قَصْدَه، والضَّميرُ في ﴿وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ﴾[٤] له؛ لأنَّ تِلاوةَ القُرآنِ مُعظَمُ شأنِ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥١٤). وانظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٣٥٤).

(٢) في النسخ الخطية: «مقرون»، والتصويب من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥١٤).

(٤) في هامش (ت): «من الله ﴿مِن قُرْءَانٍ﴾ نازل، وقيل: فيه؛ أي: في الشأن ﴿مِن قُرْءَانٍ﴾ نزل فيه، ثم خاطبه وأمته قال: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ﴾».

الرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ، أو لأن القِراءَةَ تَكونُ لشأنٍ، فيكونُ التَّقدير: مِن أَجلِهِ، ومَفعولُ ﴿تَتْلُواْ﴾[1]: ﴿مِن قُرْءَانٍ﴾ على أنَّ ﴿مِن﴾ تبعيضيَّةٌ، أو مَزيدَةٌ لتَأكيدِ النَّفيِ.

أو للقُرآنِ[2] وإضمارُهُ قبلَ الذِّكرِ ثمَّ بَيانُهُ تَفخيمٌ لَهُ، أو للهِ.

﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾ تعميمٌ للخِطابِ بعدَ تَخصيصه بمَن هو رَأسُهُم، ولذلكَ ذُكِرَ حيث خَصَّ ما فيه فخامَةٌ، وذكرَ حيثُ عَمَّ ما يتناوَلُ الجَليلَ والحَقيرَ.

﴿إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾: رُقباءَ مُطَّلِعينَ عليه ﴿إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾: تَخوضونَ فيه وتَنْدَفِعونَ.

﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ﴾: ولا يَبْعُدُ عَنه ولا يَغيبُ عَن علمِه، وقرأَ الكِسائيُّ بكسرِ الزَّايِ هنا وفي سبأ[3].

﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾: مُوازِنِ نملةٍ صَغيرةٍ أو هَباءٍ ﴿فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾؛ أي: في الوجودِ والإمكانِ؛ فإنَّ العامَّةَ لا تعرِفُ مُمكِنًا غيرَهُما ليسَ فيهِما ولا مُتعلِّقًا بهما، وتَقديمُ الأرضِ لأنَّ الكَلامَ في حالِ أَهلِهَا، والمرادُ[4] منه: البُرهانُ على إحاطةِ علمِهِ بها.

﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ كلامٌ برأسِهِ مُقرِّرٌ لِمَا قبلَهُ، و(لا) نافِيَةٌ و﴿أَصْغَرَ﴾ اسمُها و﴿فِي كِتَٰبٍ﴾ خبرُها.

---

(١) قوله: «ومفعول ﴿تَتْلُواْ﴾»؛ أي: على الوجهين». انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٥٠٧).

(٢) قوله: «أو للقرآن» عطف على «له»؛ يعني: أن ضميرَ ﴿مِنْهُ﴾ للشأن، أو للقرآن». انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٧٩).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٣).

(٤) في (خ) و(ت): «والمقصود».

وقـرأَ حمـزَةُ ويَعقوبُ بالرَّفـعِ[١] على الابتـداءِ والخبرِ، ومَن عطـفَ على لفظِ ﴿مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ وجعـلَ الفتـحَ بـدلَ الكسـرِ لامتنـاعِ الصَّـرفِ، أو علـى محلِّـهِ مـعَ الجـارِّ، جعـلَ الاسـتثناءَ مُنقطِعًـا.

والمرادُ بالكتابِ: اللوحُ المَحفوظِ.

قوله: «و(لا) نافيةٌ و﴿أَصْغَرَ﴾ اسمُها»:

الطِّيبِـيُّ: قيـل: فيـه نظـرٌ؛ لأنَّـه لـو كانَ اسـمًا لــ(لا) التـي لنَفـيِ الجنـسِ لكانَ الواجـبُ النَّصـبَ؛ لأنَّـه مُضـارِعٌ للمُضـافِ علـى نحـوِ: (لا خيـراً[٢] منه قائـمٌ)، ولـم يذكـر أحـدٌ إلا الفتـحَ[٣].

قولـه: «ومَـن عطـفَ علـى ﴿مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ وجعـلَ الفَتـحَ بـدلَ الكسـرِ لامتنـاعِ الصَّـرفِ»:

قال الطِّيبِيُّ: لأنَّ (أصغرَ) و(أكبرَ) لا يَنصرفانِ للزومِ الصِّفةِ ووزنِ الفعل[٤].

قلت: وبهذا يجابُ عَن النَّظرِ السَّابقِ.

قوله: «أو على محلِّه مع الجارِّ»:

قال الطِّيبِيُّ: إذا قُرِئَ (أصغرُ) مرفوعًا[٥].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٣)، و«النشر» (٢/ ٢٨٥).

(٢) في (ز): «لا خير».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥١٧).

(٤) المصدر السابق (٧/ ٥١٨).

(٥) المصدر السابق.

قوله: «جعلَ الاستثناءَ منقطعًا»:

قال أبو البقاءِ: تَقديرُه: لكن هو في كتابٍ[١].

وبهذا يَزولُ الإشكالُ الذي ذكرَهُ في «الكشاف»؛ لأنَّ الاستثناءَ المُتَّصلَ يُصيِّرُ المعنى حينئذٍ غيرَ مُستقيمٍ، إذ يصيرُ المعنى: لا يعزبُ عنه شيءٌ إلا ما في الكتابِ.

قال الطِّيبيُّ: ولك أن تقولَ: إذا جُعِلَ الاستثناءُ من بابِ قولِه: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦] يزولُ الإشكالُ.

المعنى: لا يعزبُ عنه شيءٌ قَطُّ لا الصَّغيرُ ولا الكبيرُ، إلا ما في اللوحِ أو في علمِهِ إن عُدَّ ذلك من العُزوبِ، ومَعلومٌ أنَّه ليس من العُزوبِ قطعًا، فإذَنْ لا يعزبُ عنه شيءٌ قطُّ[٢].

وقال الكَوَاشي: مَعنى ﴿لَا يَعْزُبُ﴾: لا يَبينُ ولا يصدرُ عَن اللهِ شيءٌ بعدَ خلقِه له إلا وهو في اللوحِ المَحفوظِ، أو الاستثناءُ مُنقطِعٌ، المعنى: لا يعزبُ عَن ربِّكَ شيء، لكن جميعُ الأشياءِ ثابتَةٌ في كتابٍ مُبينٍ[٣].

وقال الإمامُ فخرُ الدِّينِ: أجابَ بعضُ المُحقِّقينَ عَن الإشكالِ مِن وجهين:

أحدُهُما: أنَّ الاستثناءَ مُنقطعٌ.

والآخرُ: أنَّ العزوبَ عِبارةٌ عَن مُطلقِ البعدِ، والمخلوقاتُ قِسمان؛

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (٢/ ٦٧٩).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥١٨).

(٣) نقله عنه الطيبي. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٥١٨).

قسم أوجبَهُ اللهُ ابتداءً مِن غيرِ واسطَةٍ كالملائكةِ والسَّمواتِ والأرضِ.

وقسمٌ أوجدَه بواسطَةِ القسمِ الأول مثل الحوادثِ الحادثةِ في العالمِ، وهذا قد يتباعَدُ في سلسلِه العلِّيَّة والمعلوليّةِ[١] عن مَرتبةِ[٢] وجودِ واجبِ الوجودِ، فالمعنى: لا يبعدُ عن مرتبةِ وجودِه مثقالُ ذرَّةٍ في الأرض ولا في السَّماءِ إلا وهو في كتابٍ مُبينٍ كتبَه اللهُ وأثبتَ فيه صورَ تلك المَعلوماتِ[٣].

قال الحَلَبِيُّ بعدَ أَنْ حكاه: فقد آلَ الأمرُ إلى أَنْ[٤] جعلَهُ استثناءً مُفرَّغًا، وهو حالٌ مِن (أصغر) و(أكبر)، وهو في قوَّةِ الاستثناءِ المتَّصلِ، ولا يقال في هذا اللفظِ: إنَّه مُتَّصلٌ ولا مُنقطِعٌ، إذ المُفرَّغُ لا يقالُ فيه ذلك[٥].

وقد وقعَ البحثُ في ذلك في القرنِ الماضي بين العُلماءِ وألَّفَ فيه شيخُ الإسلامِ سراجُ الدِّينِ البُلقينيُّ تأليفًا لطيفًا سمَّاه «الاستغناءُ بالفتحِ المبين في الاستثناءِ في ﴿لا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾»، وحاصِلُ ما ذكرَ فيه: أنَّ الآيةَ تحتملُ سبعةَ وُجوهٍ مِن التَّخريجِ:

الأول: أن تُخرَجَ (إلا) عن الاستثناءِ إلى العطفِ، كما قال به الفَرَّاءُ في

---

(١) في النسخ الخطية: «والمملوكية»، والمثبت من «تفسير الرازي».

(٢) في (س): «من غيرِ مَرتبة».

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (١٧/ ٢٧٤).

(٤) في (ز): «أنه».

(٥) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٢٣١).

قولـه: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ [النمل: ١٠-١١] قـال: إنَّ (إلا) فيه بمَعنى الواو[١].

وقالَ به الأخفَشُ في قولِه تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠][٢].

وقال به قومٌ في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾.

وقال به في هذه الآيةِ بعينِها أبو عليٍّ الحسنُ بن يحيى الجرجانيُّ[٣].

وحكاهُ مَكِّيٌّ فقال: حملُ هذا اللفظِ على ظاهرِه وجعلُ قولِه: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ مُتَّصِلًا بما قبلَه، يوجبُ أنَّ شيئاً يعزبُ[٤] عن اللهِ وهو في كتابٍ مبينٍ، تعالى الله عن ذلك[٥].

ومثلُه في الأنعامِ: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

ولكن (إلا) وما بعدَها مُنقَطِعَةٌ عَن ما قبلَها على إضمارٍ بعد (إلا) تقديرُه: ومَا يعزُبُ عَن ربِّكَ مِن مثقالِ ذرَّةٍ ولا أصغرَ مِن ذلك ولا أكبرَ، تمَّ الكلامُ فلا شيءَ يَعزبُ عنه، ثمَّ ابتدأ فقال: وهو في كتاب مبينٍ، و(إلا) في موضعِ الواوِ، و(هو) مضمرة.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٨٧).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (١/ ١٦٢).

(٣) في (ز): «بن الجرجاني».

(٤) في (س): «فوجبَ أنَّ الاستثناءَ يعزبُ».

(٥) لم أقف على كلامه في «مشكل إعراب القرآن» ولا في «الهداية إلى بلوغ النهاية».

قال مكيٌّ عقبَ حكايتِه: هذا قولٌ حَسَنٌ لولا أنَّ جميعَ البَصريِّينَ لا يعرفونَ (إلا) بمَعنى الواوِ.

والثاني: أنَّ (إلا) بمعنى (لكن)، وكأنَّه قال: لكن هو في كتابٍ، فيكونُ استثناءً مُنقَطِعًا.

قال مكيٌّ: هذا أقرَبُ وأجوَدُ وأحسَنُ في التَّأويلِ والاستعمالِ مِن جعلِ (إلا) بمعنى الواوِ؛ لأنَّ كونَ[1] (إلا) بمعنى (لكن) مُستعمَلٌ كثيرٌ، وكونَها بمَعنى الواوِ لا يُعرَفُ، فحملُ الكَلامِ على المعروفِ المُستعمَلِ أَوْلَى، والإضمارُ لا بدَّ مِنه في القولينِ جميعًا، وبه يتمُّ الكلامُ، وجرى على هذا جمعٌ مِن المُعربينَ مِنهُم العُكبريُّ.

الثالث: أن يكونَ استثناءً مُتَّصلًا مِن قوله: ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾ على الرَّفعِ على الابتداءِ أو الفتحِ على أنَّ (لا) لنفي الجنسِ؛ ليكونَ كلامًا برأسِه، لا جُملَةً مُستقلَّةً بنفسِها، على أنَّه معطوفٌ على لفظِ ﴿مِّثۡقَالِ﴾ أو محلِّ ﴿مِن مِّثۡقَالِ﴾، وهذا هو الذي جزمَ به الزَّمخشريُّ[2].

الرابع: أن يكونَ استثناءً مِن محذوفٍ دَلَّ على ما سبقَ، وتقديرُهُ: ولا شيءَ في كتابٍ، ونظيرُه: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ولا بِدعَ في حذفِ ما ذُكِرَ[3] لدلالةِ الكلامِ عليه، ويكونُ من مجموع ذلك إثباتُ العلمِ للهِ تَعالى في كلِّ معلومٍ وأنَّ كلَّ شيءٍ مَكتوبٍ في الكتابِ، وعند الجمعِ بينَهُما قال: ﴿عِلۡمُهَا عِندَ

(١) في (س): «الكون».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٣٥٥ - ط دار الكتاب العربي).

(٣) في (س): «ذكره».

رَبِّي فِي كِتَٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، وهـذا الرابـعُ يشـهدُ له كثيرٌ مِن أسـاليبِ العربِ.

الخامِسُ والسَّادسُ: ذكرَ صاحبُ كتابِ «تبصرة المتذكر»(١) أنه يجوزُ أن يكونَ الاستثناءُ مُتَّصلًا بما قبلَ قولِه: ﴿وَمَا يَعۡزُبُ﴾، ويكونَ في الآيةِ تَقديمٌ وتأخيرٌ، ترتيبها: وما تكونُ في شأنٍ وما تَتلو منه مِن قرآنٍ وما(٢) تعملونَ من عملٍ إلا في كتابٍ مُبينٍ إلا كنَّا عليكم شهودًا إذ تفيضونَ فيه... إلى: ولا أكبرَ، تلخيصُه: ما مِن شيءٍ إلا وهو في اللوحِ المحفوظِ ونحن نُشاهِدُهُ في كلِّ آنٍ.

قـال: ويجـوزُ الاسـتثناءُ مِـن ﴿وَمَا يَعۡزُبُ﴾ ويكـون ﴿يَعۡزُبُ﴾ بمعنـى: يبيـن ويذهـبُ، والمعنـى: لـم يبن شـيءٌ عن اللهِ تعالـى بعد خلقِه لـه إلا وهـوَ مكتوبٌ في اللـوحِ المَحفـوظِ. تلخيصُـه: كلُّ مَخلـوقٍ مَكتـوبٌ، انتهى.

قال البُلقينيُّ: وفيه نظرٌ، أمَّا الوجهُ الأوَّلُ فلأنَّ القاعدةَ في مثلِ هذا العطفِ نحو: (قاموا إلا زيدًا وإلا جعفرًا)، وليسَ هذا نظيرَ:

تمـرر(٣) بهـم إلا الفَتَـى إلا العَـلَا(٤)

---

(١) «تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر في تفسير القرآن» لأحمد بن يوسف بن الحسين الكواشي (ت ٦٨٠هـ). انظر: «هدية العارفين» للباباني (١/ ٩٨).

(٢) في (ز): «ولا».

(٣) في النسخ الخطية: «أمرر»، والمثبت من «ألفية ابن مالك» (ص: ٣١).

(٤) عجز بيت من «ألفية ابن مالك» (ص: ٣١)، وصدره:

وألـغ إلا ذات توكيـدٍ كلا

وأيضًا فإنَّه يلزَمُ مجازانِ: أحدُهُما بالتَّقديمِ والتأخير، والثَّاني بتكريرِ (إلا).

وأمَّا الثَّاني: فتفسيرُ ﴿يَعۡزُبُ﴾: يبينُ ويذهبُ= لا يُعرفُ.

السَّابعُ: أن يكونَ قولُه: ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾ عطفًا على ﴿مِّثۡقَالِ﴾ أو ﴿ذَرَّةٍ﴾، وداخلًا في حُكمِها،كأنَّه قيل: وما يَعزبُ عن ربِّكَ مِن هذه الأشياءِ شيءٌ وذلك مثبتٌ للعلمِ، فيكونُ معنى ذلك ومَعنى ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ للتَّأكيدِ لِمَا فُهِمَ مِن إثباتِ العلمِ بما سبقَ؛ لأنَّ مَعنى ذلك ومعنى ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ واحدٌ، والكتابُ هو عِلمُ اللهِ تَعالى، والمعنى: وما يعزُبُ عَن ربِّك مِن مثقالِ ذرَّةٍ في الأرضِ ولا في السَّماءِ إلَّا يَعلَمُها ولا أَصْغرَ مِن ذلك ولا أَكْبرَ إلَّا في علمِهِ.

وقد قالَ الزَّمخشَرِيُّ مثلَه في آيةِ الأَنعامِ: قال: ﴿وَلَا حَبَّةٖ﴾ ﴿وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] عطفٌ على ﴿وَرَقَةٍ﴾ وداخلٌ في حكمِها، كأنَّه قيل: وما يَسقطُ مِن شَيءٍ من هذه الأشياءِ إلا يعلَمُه.

وقولُه: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ كالتَّكريرِ لقولِه: ﴿إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾، ومَعنى ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ واحدٌ، والكتابُ المبينُ: علم اللهِ أو اللوحُ[1].

وهذه الآيةُ كذلك، إلَّا أنَّ فيه حذفَ المؤكِّدِ بخلافِ ﴿إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾ فإنَّه مذكورٌ.

قال: وعلى الجملةِ أحسنُ الوجوهِ السَّبعةِ الثَّالثُ أو الثَّاني، ويليه الأوَّلُ أو الرابعُ، انتهى.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٣١ ـ ط دار الكتاب العربي).

(٦٢ ـ ٦٤) ـ ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾.

﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾: الذينَ يَتولَّوْنَهُ بالطَّاعَةِ ويَتولَّاهُم بالكَرامَةِ ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ مِن لُحوقِ مَكروهٍ ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بفَواتِ مَأمولٍ.

والآيةُ كمُجْمَلٍ فسَّرَه قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾.

وقيل: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ بيانٌ لتَوَلِّيهِم لهُ.

﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ وهو ما بَشَّرَ به المتَّقينَ في كتابِه وعلى لسانِ نَبيِّه، وما يُريهِم مِن الرُّؤيَا الصَّالِحَةِ، وما يَسنحُ لهم من المكاشَفاتِ، وبُشرى المَلائكَةِ عندَ النَّزعِ ﴿وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ بتَلَقِّي المَلائكةِ إيَّاهُم مُسلِّمينَ مُبشِّرينَ بالفوزِ والكَرامَةِ. بيانٌ لتولِّيهِ لهم.

ومحلُّ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ النَّصبُ أو الرَّفعُ على المدحِ، أو على وَصفِ الأولِيَاءِ، أو على الابتداءِ وخبره: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾.

﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: لا تَغييرَ[1] لأقوالِهِ ولا إخلافَ لِمَواعيدِه.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى كونِهِم مُبشَّرينَ في الدَّارينِ ﴿هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ هذه الجملَةُ والتي قبلَهَا اعتراضٌ لتحقيقِ المبشَّرِ به وتعظيمِ شَأنِه، وليسَ مِن شرطِهِ أن يقَعَ بعدَهُ كلامٌ يتَّصِلُ بما قبلَهُ.

---

(١) في (أ): «لا تبديل».

قوله: «الذين يَتولَّونَه بالطَّاعةِ ويتولَّاهُم بالكرامةِ»:

قال الطِّيبيُّ: بيانٌ لوَجهِ نسبَتَي الوِلايةِ، فإنَّها من الأمورِ النِّسبيَّةِ، فاعتبرَ الولايةَ من جانبِ العَبدِ بالطاعَةِ ومن جانبِ اللهِ بالكَرامةِ[١].

قوله: «هذه الجُملَةُ والتي قبلَها اعتراضٌ»:

قال الطِّيبيُّ: أمَّا الأُولى فهي قولُه: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾، إذ معناه: لا إخلافَ لمَواعيدِه، فيكونُ مُؤكِّدًا لِمَعنى الوعدِ في قولِه: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وأمَّا الثَّانية فهي قولُه: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾؛ إذ معناه: أنَّ البشارةَ في الدَّارين هو الفوز العظيم، فيكونُ مُؤكِّدًا لهذا المعنى.

قال: ولو جعلتَ الأُولى مُعترضَةً والثَّانيةَ تَذييلًا للمُعترِضِ والمعترَضِ فيه ومُؤكِّدَةً لهما كانَ أحسنَ[٢].

(٦٥) ـ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾: إشراكُهُم وتَكذيبُهُم وتَهديدُهُم.

وقرأَ نافِعٌ: ﴿يُحْزِنْكَ﴾ مِن أحزنَهُ[٣]، وكِلاهُمَا بمَعنًى.

﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ استئنافٌ بمَعنى التَّعليلِ، ويدلُّ عليه القِراءَةُ بالفَتحِ[٤]؛ كأنَّه قيل: لا تحزَنْ بقولِهم ولا تُبالِ بهم؛ لأنَّ الغلبَةَ للهِ جَمِيعًا لا يملِكُ غيرُهُ شيئًا مِنْها، فهوَ يقهَرُهُم ويَنصرُكَ عليهِم.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٢١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٢٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٩)، و«التيسير» (ص:٩١).

(٤) نسبت لأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢)، و«الكشاف» (٤/ ٦٨).

﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لأقوالِهم ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بعزماتِهم فيُكافِئُهُم[١] علَيْها.

(٦٦) - ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾.

﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ مِن المَلائِكَةِ والثَّقلينِ، وإذا كان هؤلاءِ الذين هُم أشرَفُ المُمكِنَاتِ عَبِيدًا لا يصلحُ أحدٌ مِنْهُم للرُّبوبيَّةِ فمَا لا يَعقلُ مِنْها أحَقُّ أن لا يكونَ له نِدًّا أو شريكًا، فهو كالدَّليلِ على قولِه: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ﴾؛ أي: شُركاءَ على الحقيقةِ وإن كانوا يُسَمُّونَها شركاءَ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿شُرَكَآءَ﴾ مفعولُ ﴿يَدْعُونَ﴾ ومفعولُ ﴿يَتَّبِعُ﴾ مَحذوفٌ دلَّ عليه: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾؛ أي: ما يتَّبعونَ يقينًا وإنَّما يتبعونَ ظنَّهُم أنَّها شُركاءُ.

ويجوزُ أَنْ تكونَ (ما) استفهاميَّةً مَنصوبةً بـ﴿يَتَّبِعُ﴾، وموصولةً[٢] مَعطوفةً على ﴿مَن﴾.

وقرئَ: (تدعون) بالتَّاءِ[٣]، والمعنى: وأيَّ شيءٍ يتبعُ الذين تدعونَهُم شركاءَ مِن الملائكةِ والنَّبيِّين؟ أي: أنَّهُم لا يتَّبعونَ إلَّا اللهَ ولا يعبدونَ غيرَهُ فما لَكُم لا تتَّبعونَهُم فيه؟ كقولِه: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧] فيكونُ إلزامًا بعدَ بُرهانٍ، وما بعدَهُ مصروفٌ عَن خِطابِهِم لبيانِ سَندِهِم ومنشأ رَأيِهِم.

---

(١) في (ت): «فمكافئهم».

(٢) في (خ): «أو موصولة».

(٣) نسبت لعلي رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢)، و«الكشاف» (٤/ ٦٩).

﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: يكذبونَ فيما يَنسبونَ إلى اللهِ، أو يَحْزِرونَ ويقدِّرونَ أنَّها شُركاءُ تَقديرًا باطِلًا.

قوله: «وما بعدَهُ مَصروفٌ عَن خِطابِهم»:

قال الطِّيبيُّ: أي: في قراءةِ: (الذين تدعون)[1] بالتاء صرفٌ عنه إلى الغيبَةِ[2].

(٦٧) ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾.

﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ تنبيهٌ على كمالِ قُدرَتِه وعَظيمِ نِعمَتِه المتوحِّدِ هو بهمَا؛ ليدلَّ[3] على تفرُّدِه باستحقاقِ العِبادَةِ.

وإنَّما قال: ﴿مُبْصِرًا﴾ ولم يقل: لتُبصِرُوا فيه، تفرقَةً بين الظَّرفِ المجرَّدِ والظرفِ الذي هو سببٌ[4].

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ سماعَ تدبُّرٍ واعتبارٍ.

قوله: «وإنَّما قالَ: ﴿مُبْصِرًا﴾»:

قال الطِّيبيُّ: إشارةٌ إلى أنَّ الإسنادَ فيه مجازيٌّ، أسندَهُ إلى النَّهارِ مُبالغةً في إبصارِهِم الأَشياءَ كقولِك: (نهارُهُ صائِمٌ)[5].

---

(١) في النسخ الخطية: «أن تدعون»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٢٧).

(٣) في (ت): «ليدلهم».

(٤) قوله: «تفرقة بين الظرف المجرد»؛ أي: عن التسبُّبِ، وهو النهارُ «والظرف الذي هو سبب» وهو الليلُ؛ لأنه سببٌ للسُّكون. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٨٣).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٢٨).

(٦٨) ـ ﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾.

﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾؛ أي: تبنَّاه ﴿سُبْحَانَهُ﴾ تنزيهٌ له عن التَّبنِّي فإنَّه لا يَصِحُّ[١] إلا ممَّنْ يُتصوَّرُ له الولدُ، وتعجُّبٌ مِن كلمتِهِم الحمقاءِ.

﴿هُوَ الْغَنِيُّ﴾ عِلَّةٌ لتنزُّهِه، فإنَّ اتِّخاذَ الولدِ سببٌ عَن الحاجةِ.

﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ تقريرٌ لغِنَاهُ.

﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ نفيٌ لِمُعارضِ ما أقامَهُ مِن البرهانِ؛ مُبالغةً في تَجهيلِهِم وتحقيقًا لبُطلانِ قَولِهِم، و﴿بِهَذَا﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿سُلْطَانٍ﴾ أو نعتٌ له، أو بـ﴿عندَكُم﴾ كأنَّه قيل: إنْ عِندَكُم في هذا سلطانٌ.

﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ توبيخٌ وتَقريعٌ على اختِلافِهم وجهلهم، وفيهِ دَليلٌ على أنَّ كلَّ قَولٍ لا دليلَ عليهِ فهو جهالةٌ، وأنَّ العَقائدَ لا بدَّ لها مِن قاطعٍ، وأنَّ التَّقليدَ فيها غيرُ سائغٍ.

قوله: «أو بـ﴿عِندَكُم﴾»:

قال الطِّيبيُّ: فيه تَعسُّفٌ؛ لأنه يلزَمُ منه الفصلُ بين العاملِ المعنويِّ ومَعمولِه بأَجنَبيٍّ[٢].

(٦٩ ـ ٧٠) ـ ﴿ قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ۝٦٩ مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾.

﴿ قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ باتِّخاذِ الولدِ وإضافةِ الشَّريكِ إليه ﴿لَا يُفْلِحُونَ﴾: لا يَنْجُونَ مِن النَّارِ ولا يفوزونَ بالجنَّةِ.

---

(١) في (ت): «يصلح».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٢٩).

﴿مَتَٰعٌ فِي ٱلدُّنۡيَا﴾ خبرُ مُبتدأ مَحذوفٍ؛ أي: افتراؤُهم متاعٌ في الدُّنيا يُقِيمونَ بهِ رئاسَتَهُم في الكفرِ، أو: حياتُهم ـ أو: تقلُّبُهُم ـ متاعٌ، أو مبتدأٌ خبرُهُ مَحذوفٌ؛ أي: لهم تمتُّعٌ في الدُّنيَا.

﴿ثُمَّ إِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ﴾ بالموتِ فيلقونَ الشَّقاءَ المؤبَّدَ ﴿ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلۡعَذَابَ ٱلشَّدِيدَ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ﴾: بسببِ كُفرِهِم.

(٧١) ـ ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم مَّقَامِي وَتَذۡكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾.

﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ﴾: خبرَهُ مع قومِه ﴿إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم﴾: عَظُمَ عليكُم وشقَّ ﴿مَّقَامِي﴾: نَفْسِي؛ كقولِكَ: فعلتُ كذا لِمَكانِ فلانٍ، أو: كوني وإقامَتِي بينكُم مدَّةً مَديدةً، أو: قيامِي على الدَّعوَةِ.

﴿وَتَذۡكِيرِي﴾ إيَّاكُم ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ﴾: وَثِقْتُ به ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ﴾: فاعزِمُوا عليه ﴿وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾؛ أي: مع شُركائِكُم، ويؤيِّدُه القراءَةُ بالرَّفعِ[1] عطفًا على الضَّميرِ المتَّصِلِ، وجازَ مِن غيرِ أَنْ يُؤكَّدَ؛ للفَصلِ.

وقيل: إنَّه مَعطوفٌ على ﴿أَمۡرَكُمۡ﴾ بحذفِ المُضافِ؛ أي: وأمرَ شُركائِكُم.

وقيل: إنَّه مَنصوبٌ بفعلٍ مَحذوفٍ تَقديرُهُ: (وادعُوا شُركاءَكُم)، وقَد قُرِئَ به[2].

---

(١) وهي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٥).

(٢) أي: (فأَجمِعوا أمركم وادْعُوا شركاءكم)، نسبت لأبيٍّ وابن مسعود رضي الله عنهما. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٧٣)، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٣٥)، و«القطع والائتناف» للنحاس (ص: ٣٠٧)، و«الكشاف» (٤/ ٧٣)، وذكرها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣١٤) بلفظ: (وادعُوا شُركاءَكم ثم اجمَعوا أَمْرَكم).

وعن نافعٍ: ﴿فاجمَعُوا﴾ مِن الجمعِ[1]، والمعنى: أمرُهُم بالعزمِ، أو الاجتماعِ على قَصدِه والسَّعيِ في إهلاكِه على أيِّ وَجهٍ يُمكِنُهُم؛ ثقةً باللهِ وقلةَ مُبالاةٍ بِهِم.

﴿ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ﴾ في قَصدِي ﴿عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾: مَستورًا واجعَلُوه ظاهِرًا مكشوفًا، مِن غَمَّه: إذا سترَهُ، أو: ثمَّ لا يَكُن حالُكُم عليكُم غمًّا إذا أهلَكْتُمُوني وتخلَّصْتُم مِن ثقلِ مَقامِي وتَذكيرِي.

﴿ثُمَّ اقْضُوا﴾: أدُّوا ﴿إِلَيَّ﴾ ذلك الأمرَ الذي تُريدونَ بي.

وقُرِئَ: (ثمَّ أَفْضُوا إليَّ) بالفاءِ[2]؛ أي: انتَهُوا إليَّ بشرِّكُم، أو: ابرُزُوا إليَّ، مِن أَفضَى: إذا خرجَ إلى الفَضاءِ.

﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾: ولا تُمهِلُونِي.

(٧٢ ـ ٧٣) ـ ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾ فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ﴾.

﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ﴾: أعرَضْتُم عن تَذكيرِي ﴿فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ يوجبُ تَولِّيكُم لثقلِهِ عليكُم واتِّهامِكُم إيَّايَ لأجلِهِ، أو: يفوتُنِي لتَولِّيكُم.

﴿إِنْ أَجْرِيَ﴾: ما ثَوابي عَلى الدَّعوةِ والتَّذكيرِ ﴿إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ لا تَعلُّقَ لـه بِكُم، يُثيبُنِي بهِ آمَنْتُم أو تَولَّيْتُم ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ المُنْقادِينَ لِحُكمِهِ لا أخالِفُ أمرَهُ ولا أرجو غيرَهُ.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٥) من رواية رويس عن يعقوب. والمشهور عن نافع: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ كالجمهور.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢)، و«المحتسب» (١/ ٣١٥)، عن السري بن ينعم.

﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ فأصرُّوا على تكذيبِهِ بعدَما ألزَمَهُم الحجَّةَ وبيَّنَ أنَّ تولِّيهم ليسَ إلَّا لِعنادِهِم وتَمرُّدِهِم، لا جَرَمَ حقَّتْ عليهِم كلمةُ العَذابِ.

﴿فَنَجَّيْنَهُ﴾ من الغرقِ ﴿وَمَن مَّعَهُۥ فِي ٱلْفُلْكِ﴾ وكانوا ثمانين ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ﴾ مِن الهالكينَ به ﴿وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ بالطُّوفانِ ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ تعظيمٌ لِمَا جَرَى عليهم، وتحذيرٌ لِمَن كذَّبَ الرَّسولَ عليه السَّلامُ، وتسليةٌ له.

قوله: «﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ فأصرُّوا على تكذيبه»:

قال الطِّيبِيُّ: لأنَّ قولَ نوحٍ: ﴿إِن كَانَ كَبُرَ﴾.. إلى آخره لم يَكُن إلا عن تكذيبٍ سابقٍ مِنهم، فعلمَ أنَّ المرادَ به استمرارُ التَّكذيبِ لا ابتداؤُه[1].

(٧٤) ـ ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبْلُ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾.

﴿ثُمَّ بَعَثْنَا﴾: أَرْسَلْنا ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾: مِن بعدِ نُوحٍ ﴿رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ﴾ كلَّ رَسولٍ إلى قومِه ﴿فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ بالمعجزاتِ الواضحَةِ المبيِّنَةِ لدَعْوَاهُم.

﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ﴾: فما استقامَ لَهُم أَنْ يُؤمِنُوا لشدَّةِ شَكِيمَتِهِم في الكُفرِ وخذلانِ اللهِ إيَّاهُم ﴿بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبْلُ﴾؛ أي: بسببِ تَعوُّدِهِم تكذيبَ الحقِّ وتمرُّنِهِم عليه قبلَ بعثِه الرُّسُلَ.

﴿كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ بخذلانِهِم لانهِمَاكِهِم في الضَّلالِ واتِّباعِ المألوفِ، وفي أمثالِ ذلك دليلٌ على أنَّ الأفعالَ واقعةٌ بقدرةِ اللهِ وكسبِ العَبدِ وقد مرَّ تحقيقُ ذلك.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٣٥).

(٧٥ـ٧٧) ـ ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوٓا۟ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧٦﴾ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴾.

﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم ﴾ مِن بعدِ هؤلاءِ الرُّسُلِ ﴿مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا﴾: بالآياتِ التِّسعِ ﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟﴾ عن اتِّباعِهِما[١] ﴿وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ معتادينَ الإجرامَ فلذلك تَهاوَنُوا برِسالةِ رَبِّهم فاجترَؤُوا على رَدِّهَا.

﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا﴾ وعرفوهُ بتَظاهُرِ المُعجِزاتِ القاهِرَةِ المزيحةِ للشكِّ ﴿قَالُوٓا۟﴾ مِن فرطِ تَمرُّدِهِم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ظاهرٌ أنَّه سِحرٌ، أو فائِقٌ في فنِّهِ واضِحٌ فيما بينَ إِخوانِه.

﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ﴾: إنه لسِحرٌ، فحُذفَ المَحكيُّ المقولُ[٢] لدلالةِ ما قبلَه عليهِ، ولا يَجوزُ أن يكونَ: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ لأَنَّهُم بَتُّوا القولَ، بل هو استئنافٌ بإنكارِ ما قالوهُ، اللهمَّ إلَّا أَنْ يكونَ الاستفهامُ فيه للتَّقريرِ والمحكيُّ مَفهومُ قولِهِم.

ويجوزُ أَنْ يكونَ مَعنى ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ﴾: أَتعيبونَهُ، مِن قولِهِم: (فلانٌ يخافُ القالَةَ) كقولِه: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠] فيَستغني عَن المفعولِ.

﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾ مِن تمامِ كلامِ مُوسَى عليهِ السَّلام للدَّلالةِ على أَنَّه ليسَ بسحرٍ، فإِنَّهُ لو كانَ سِحْرًا لاضمحلَّ ولم يُبطِلْ سحرَ السَّحَرَةِ، ولأَنَّ العالِمَ بأَنَّه لا يفلِحُ السَّاحرُ لا يَسحرُ.

---

(١) في (ت): «اتباعها».

(٢) في (ت): «محكي القول».

أو مِن تمامِ قَولِهم إنْ جُعلَ ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ محكيًا؛ كأنَّهُم قالوا: أجِئْتَنا بالسِّحرِ تطلبُ به الفلاحَ ولا يفلحُ السَّاحِرونَ.

(٧٨) ـ ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا نَحۡنُ لَكُمَا بِمُؤۡمِنِينَ﴾.

﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا﴾: لتصرِفَنا، واللَّفْتُ والفَتْلُ أخوانِ ﴿عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا﴾ مِن عبادَةِ الأَصنامِ ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: المُلْكُ فيها، سُمِّيَ بها لاتِّصافِ الملوكِ بالكِبْرِ، أو: التكبُّرُ على النَّاسِ باستِتْباعِهِم.

﴿وَمَا نَحۡنُ لَكُمَا بِمُؤۡمِنِينَ﴾: بمُصدِّقينَ فيما جِئتُمَا به.

(٧٩ ـ ٨٢) ـ ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ٱئۡتُونِي بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٖ ٧٩ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلۡقُواْ مَآ أَنتُم مُّلۡقُونَ ٨٠ فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٨١ وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾.

﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ٱئۡتُونِي بِكُلِّ سَٰحِرٍ﴾ وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿بكُلِّ سَحَّارٍ﴾[1].

﴿عَلِيمٖ﴾: حاذِقٍ فيه.

﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلۡقُواْ مَآ أَنتُم مُّلۡقُونَ ٨٠ فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُ﴾؛ أي: الذي جِئتُم بهِ هو السِّحرُ لا ما سَمَّاهُ فِرعونُ وقومُه سِحْرًا.

وقرأ أبو عَمرٍو: ﴿آلسِّحْرُ﴾[2] على أنَّ ﴿مَآ﴾ استفهاميَّةٌ مرفوعةٌ بالابتداءِ، و﴿جِئۡتُم بِهِ﴾ خبرُها، و﴿آلسِّحْرُ﴾ بَدلٌ مِنه، أو خبرُ مُبتدأ محذوفٍ تَقديرُهُ: أهوَ السِّحرُ، أو مبتدأٌ خبرُه مَحذوفٌ؛ أي: آلسِّحرُ هُوَ؟

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٣).

ويجوزُ أَنْ ينتصبَ ﴿مَآ﴾ بفعلٍ يُفسِّرُه ما بعدَهُ تقديرُه: أيَّ شيءٍ أَتيتُم[١].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓ﴾: سيمحَقُه، أو: سيُظهرُ بُطلانَه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ لا يُثبِّتُهُ ولا يُقوِّيه. وفيه دليلٌ على أنَّ السِّحرَ إفسادٌ وتَمويهٌ لا حقيقةَ له.

﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ﴾: ويُثبِّتُه ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾: بأوامرِهِ وقَضاياه، وقُرِئَ: (بكَلِمَتِه)[٢] ﴿وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ ذلك.

(٨٣) ـ ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ أَن يَفۡتِنَهُمۡۚ وَإِنَّ فِرۡعَوۡنَ لَعَالٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾.

﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ﴾ في مبدأِ أمرِهِ ﴿إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ﴾: إلا أولادٌ مِن أولادِ قومِهِ بَنِي إسرائيلَ، دَعاهُم فلَمْ يُجيبوهُ خَوْفًا مِن فِرعَوْنَ إلا طائفَةٌ مِن شُبَّانِهم.

وقيل: الضَّميرُ لِفرعَوْنَ، والذُّرِّيَّةُ طائفَةٌ مِن شُبَّانِهم آمَنُوا بهِ، أو مُؤمِنُ آلِ فِرعَوْنَ وامرأَتُهُ آسيَةُ وخازِنُهُ وزَوْجَتُهُ وماشِطَتُهُ.

﴿عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ﴾؛ أي: مع خَوْفٍ مِنْهُم، والضَّميرُ لـ﴿فِرۡعَوۡنَ﴾ وجمعُهُ على ما هو المعتادُ في ضَميرِ العُظَماءِ، أو على أنَّ المُرادَ بـ﴿فِرۡعَوۡنَ﴾: آلُهُ؛ كمَا يقالُ: رَبيعَةُ ومُضَرُ، أو للذُّرِّيَّةِ، أو للقَوْمِ.

﴿أَن يَفۡتِنَهُمۡ﴾: أَنْ يُعذِّبَهُم فِرْعَوْنُ، وهو بَدَلٌ مِنْهُ أو مَفعولُ ﴿خَوۡفٖ﴾، وإفرادُهُ بالضَّميرِ للدَّلالَةِ على أنَّ الخوفَ مِن الملأِ كانَ بسببِهِ.

---

(١) قوله: «ويجوز أن ينتصب ﴿مَآ﴾... »؛ أي: ويجوز أن تكون ﴿مَآ﴾ استفهامية منصوبة المحل بفعل مقدَّرٍ بعدها ـ لأن لها صدر الكلام ـ ويكون ﴿جِئۡتُم بِهِ﴾ مفسِّراً لذلك الفعل المقدر، وتكون المسألة من باب الاشتغال، والتقدير: أي شيء أتيتم جئتم به. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٥٩٧).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢) عن بعضهم.

﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: لغالِبٌ فيها ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ في الكِبْرِ والعُتُوِّ حتى ادَّعَى الرُّبُوبيَّةَ واسترَقَّ أسباطَ الأنبياءِ.

(٨٤ ـ ٨٦) ـ ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾ فَقَالُواْ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٥﴾ وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ﴾ لَمَّا رَأَى تَخَوُّفَ المُؤمنينَ به: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ﴾ وَثِقُوا به واعتمَدُوا عليهِ ﴿إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾: مُستَسْلِمينَ لقَضاءِ اللهِ مُخلِصينَ لهُ، وليسَ هذا مِن تَعليقِ الحُكمِ بشَرْطَيْنِ، فإنَّ المعلَّقَ بالإيمانِ وجوبُ التَّوكُّلِ فإنَّه المُقتضي لهُ، والمَشروطَ بالإسلامِ حصولُه فإنَّهُ لا يُوجَدُ مع التَّخليطِ، ونَظيرُهُ: (إن دعاكَ زيدٌ فأَجِبْهُ إنْ قَدَرْتَ).

﴿فَقَالُواْ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ لأنهم كانُوا مُؤمنينَ مُخلصينَ ولذلك أُجيبَتْ دَعْوَتُهُم.

﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً﴾: موضِعَ فِتنَةٍ ﴿لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؛ أي: لا تُسَلِّطْهُم علينا فيَفْتِنُونَنا.

﴿وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: مِن كيدِهِم وشُؤمِ مُشاهدَتِهِم.

وفي تَقديمِ التَّوكُّلِ عَلى الدُّعاءِ تَنبيهٌ على أنَّ الدَّاعِيَ يَنبَغِي أَنْ يَتوكَّلَ أولًا لتُجابَ دَعْوَتُه.

(٨٧) ـ ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا﴾؛ أي: اتَّخذا مَباءَةً ﴿لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾ تَسكنونَ فيها، أو ترجِعونَ إليها للعِبادَةِ.

﴿وَاجْعَلُوا﴾ أنتُما وقَومُكُما ﴿بُيُوتَكُمْ﴾: تلك البيوتَ ﴿قِبْلَةً﴾: مُصلًّى، وقيل: مَسَاجِدَ مُتوجِّهَةً نحوَ القِبلَةِ، يَعني: الكعبةَ، وكان مُوسى يُصلِّي إِلَيْهَا ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ فيها، أُمِرُوا بذلك أوَّلَ أَمْرِهِم لئلَّا يظهرَ عليهِم الكفَرَةُ فيُؤْذُوهُم ويَفتِنُوهُم عن دينِهِم.

﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالنُّصرَةِ في الدُّنْيَا والجَنَّةِ في العُقْبى.

وإنَّما ثَنَّى الضَّميرَ أوَّلًا لأنَّ التَّبوُّءَ للقَومِ واتِّخاذَ المَعابد ممَّا يَتعاطاه رُؤوسُ القَوْمِ بتَشاوُرٍ، ثمَّ جَمَعَ لأنَّ جعلَ البُيوتِ مَساجِدَ والصَّلاةَ ممَّا يَنْبَغي أَنْ يفعلَهُ كلُّ أحدٍ[1]، ثمَّ وحَّدَ لأنَّ البشارةَ في الأصلِ وَظيفَةُ صاحبِ الشَّريعَةِ.

(٨٨ ـ ٨٩) ـ ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً﴾: ما يتزيَّنُ بهِ مِن اللباسِ والمراكبِ ونحوهما ﴿وَأَمْوَٰلًا فِى الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾: وأنواعًا مِن المالِ.

﴿ربَّنا لِيَضِلُّوا عن سَبيلِكَ﴾[2] دعاءٌ عليهِم بلَفظِ الأمرِ بما عَلِمَ مِن مُمارَسَةِ أَحوالِهِم أنَّه لا يَكونُ غيرهُ، كقولِك: (لعنَ اللهُ إبليسَ).

وقيل: اللامُ للعاقِبَةِ، وهي مُتعلِّقَةٌ بـ﴿ءَاتَيْتَ﴾.

---

(١) في (ت): «واحد».

(٢) قراءة: ﴿لِيَضِلُّوا﴾ بفتح الياء من الثلاثي هي قراءة ابن عامر وابن كثير وأبي عمرو ونافع، والظاهر أن ما سيأتي من التفسير عليها، وقرأ باقي السبعة: ﴿لِيُضِلُّوا﴾ بضم الياء من الرباعي. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

ويَحتمِلُ أَنْ تكونَ للعلَّةِ؛ لأنَّ إيتاءَ النِّعمِ على الكُفرِ استِدراجٌ وتَثبيتٌ على الضَّلالِ، ولأنَّهُم لَمَّا جَعلُوها سبَبًا في الضَّلالِ[1] فكأنَّهُم أُوتوهَا ليَضِلُّوا، فيكونُ ﴿رَبَّنَا﴾ تكريرًا للأوَّلِ تأكيدًا وتَنبيهًا على أنَّ المَقصودَ عَرْضُ ضَلالِهِم وكُفْرانِهِم تَقدِمَةً لقولِه:

﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ﴾: أَهْلِكْهَا، والطَّمْسُ: المَحْوُ، وقُرِئَ: (اطمُسْ) بالضَّمِّ[2].

﴿وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾؛ أي: وأَقْسِها واطبَعْ عليها حتى لا تَنْشَرِحَ للإيمان.

﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ جوابٌ للدُّعاءِ، أو دُعَاءٌ بلفظِ النَّهيِ، أو عَطفٌ على ﴿لِيَضِلُّوا﴾ وما بينَهُما دعاءٌ مُعترِضٌ.

﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ يَعني: مُوسَى وهارون؛ لأنَّه[3] كانَ يُؤمِّنُ.

﴿فَٱسْتَقِيمَا﴾: فاثْبُتَا على ما أنتُمَا عليه مِن الدَّعوَةِ وإلزامِ الحُجَّةِ، ولا تستعجِلَا فإنَّ ما طَلَبْتُمَا كائِنٌ ولكنْ في وقتِه، رُوِيَ أنَّه مكَثَ فيهِمْ بعدَ الدُّعاءِ أربعينَ سَنَةً.

﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾: طريقَ الجَهَلَةِ في الاستعجالِ، أو عدمِ الوثوقِ والاطمِئنانِ بوعدِ اللهِ.

وعن ابنِ عامرٍ: ﴿ولا تَتَّبِعانِ﴾ بالنُّونِ الخَفيفَةِ وكسرِهَا لالتقاءِ السَّاكنينِ، (ولا تَتْبعانِّ) مِن (تبعَ)، (ولا تَتْبَعَانِ) أيضًا[4].

---

(١) في (ت): «سببًا للضلال».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٢ ـ ٦٣) عن عمر بن علي بن الحسن والشعبي.

(٣) في هامش (خ): «أي لأن هارون» شرح.

(٤) ذكر عن ابن عامر ثلاث قراءات:

=

قوله: «دعاءٌ عليهم بلفظِ الأمرِ... » إلى قوله: «اللامُ للعاقِبَةِ»:

قال الطِّيبِيُّ: إنَّ القائلَ كأنَّه[1] يدعو اللهَ أن يَأمُرَهُم ـ وهُم غُيَّبٌ ـ بأن يَضِلُّوا عَن الدِّينِ، والتَّقديرُ: رَبَّنا أَضِلَّهُم.

وفي «الانتصاف»: أنَّ هذه نُكتةٌ مُعتزليَّةٌ فرارًا من أَنْ تكونَ (لامَ كي)، فيدلَّ على أنَّ اللهَ أمدَّهُم لعِلَّةِ الإِضلالِ استدراجًا، ففَرَّ الزَّمخشَرِيُّ من هذا، وحملَ مُوسى عليه السلام على معتقدِه[2].

وقال صاحبُ «الفرائد»: الوَجهُ أَنْ يقالَ: إنَّ اللامَ للتَّعليلِ، وإلَّا فمَا وَجهُ قَولِه: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾؟

قال: وإنَّما عدلَ الزَّمخشرِيُّ إلى أمرِ الغائبِ مَيْلًا إلى مَذهَبِه[3].

وقال الطِّيبِيُّ: اللامُ إذا جُعِلَت مُستعارةً على نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] لا يضرُّ.

= تشديد التاء مع تخفيف النون وهي رواية ابن ذكوان عنه في المشهور. انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٣)، و«النشر» (٢/ ٢٨٦). ولا خلاف في تشديد التَّاء في المشهور.

وتخفيف التاء مع تشديد النون، وهي روايةٌ عن ابن ذكوان كما في «السبعة» و«النشر»، وجاء في «البدور الزاهرة» (ص: ١٥٠): ولكن هذا الوجه قال فيه الداني: إنه غلط ممن رواه عن ابن ذكوان، فلا يقرأ به.

وتخفيفهما، هي رواية الأخفش الدمشقي (وهو هارون بن موسى أبو عبد الله التغلبي، وكان ثقة معمراً، وتوفي سنة: ٢٩٢) عن أصحابه عن ابن عامر. انظر: «الحجة» للفارسي (٤/ ٢٩٣)، و«النشر» (٢/ ٢٨٧).

(١) في (ز): «كان».

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ٣٦٥).

(٣) نقله الطيبي، انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٥٤٩ ـ ٥٥٠).

وأمَّا وَجهُ قولِه: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيۡتَ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً﴾ على أمرِ الغائبِ فهوَ أنَّ مُوسى عليه السَّلام ما تكلَّمَ بها إلَّا توطِئةً وتَمهيدًا؛ ليَتخلَّصَ مِنها إلى الدُّعاءِ علَيْهِم، يعني: أنَّكَ أولَيْتَهُم هذه النِّعمةَ ليَشكروكَ ولا يعبدُوا غيرَكَ فما زادَتْهُم تلك النِّعمَةُ إلا أشراً[١] وتماديًا في الكفرِ والطُّغيانِ، وإذا كانَت الحالةُ هذه فليضلُّوا عن سبيلِك، ولو دعا عليهم ابتداءً ربَّما لم يُعذَر[٢]، فقدمَ الشِّكايةَ مِنهم والنَّعيَ بسوءِ صَنيعِهِم ليَتسلَّقَ مِنْها إلى الدُّعاءِ عَلَيهم مع مُراعاةِ تلاؤُمِ الكلامِ من إيرادِ الأَدعِيَةِ مَنسوقَةً نَسقًا واحِدًا[٣].

قوله: «وعن ابنِ عامرٍ: (ولا تتبعانِ) بالنونِ الخفيفةِ وكسرِها لالتقاءِ السَّاكنينِ»:

قال ابن الحاجبِ: هذه القراءةُ مُشكِلَةٌ، ووجهُها أنَّ (لا) نافيةٌ، والفعلَ مرفوعٌ على وجهينِ:

أحدهما: أن تكونَ جملةً خبريَّةً معناها النَّهيُ كقولِه تعالى: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١١] و﴿لَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦] والمَعنى على الأمرِ والنَّهيِ، وعطفَ جُملَةً خبريَّةً مَعناها النَّهيُ على جملَةٍ معناها الطَّلبُ.

والثاني: أن تكونَ الواوُ للحالِ؛ أي: استقيما غيرَ مُتَّبعين، والجملةُ الفعليَّةُ المنفيَّةُ يجوزُ أن تأتيَ بالواوِ وبغيرِ الواوِ.

وقولُ[٤] مَن قالَ: إنَّ (لا) للنَّهي والنونَ نونُ التَّوكيدِ الخَفيفَةِ كُسِرَت أو الثَّقيلةِ

(١) في (س): «إشراكاً».

(٢) في النسخ الخطية: «يقدر»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٥١).

(٤) في (س) و(ز): «وقوله»، والتصويب من «أمالي ابن الحاجب».

حُذِفَت الأُولى منهمَا= ضعيفٌ لا ينبغي أَنْ تُؤوَّلَ قراءةٌ صحيحةٌ عليه؛ لأنه لم يَثبُتْ في اللغةِ مثلُه[1].

(٩٠ ـ ٩١) ـ ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩٠﴾ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾.

﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ﴾؛ أي: جَوَّزْنَاهُم في البَحرِ حتَّى بَلَغُوا الشطَّ حافِظِينَ لَهُم. وقرئ: (وَجَوَّزْنَا)[2] وهو مِن فَعَّلَ المُرَادِفِ لفاعَلَ؛ كضَعَّفَ وضَاعَفَ.

﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾: فأدركَهُم، يقال: تَبِعْتُه حتَّى أَتْبَعْتُه.

﴿فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا﴾: باغينَ وعادينَ، أو: للبَغْيِ والعَدْوِ. وقُرِئَ: (وعُدُوًّا)[3].

﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ﴾: لَحِقَه ﴿قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ﴾؛ أي: بأَنَّهُ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿إِنَّهُۥ﴾ بالكسرِ[4] على إِضمَارِ القَوْلِ، أو الاستئنافِ بدلًا وتَفْسِيرًا لـ﴿ءَامَنتُ﴾.

فنكبَ عَن الإيمانِ أوانَ القَبُولِ وبالغَ فيه حينَ لا يُقبَلُ.

---

(١) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات»: (ص: ٦٣)، و«الكشاف» (٤/ ٨٥)، عن الحسن.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات»: (ص: ٦٣)، و«الكشاف» (٤/ ٨٦)، عن الحسن. وزاد ابن خالويه نسبتها لأبي رجاء وعكرمة وقتادة.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٠)، و«التيسير» (ص:١٢٣).

﴿ ءَآلْـَٔنَ ﴾: أتؤمِنُ الآنَ وقَدْ أَيِسْتَ مِن نَفْسِكَ ولم يَبْقَ لكَ اختيارٌ ﴿وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾: قبلَ ذلك مُدَّةَ عُمرِكَ ﴿وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: الضَّالِّينَ المُضِلِّينَ عَنِ الإيمانِ.

«وقُرِئَ: (جوَّزْنا) وهو مِن فعَّلَ... » إلى آخره.

قال الطِّيبِيُّ: وليسَ مَن جوَّزَ بمَعنى: نفذَ [لأنَّه] لا يحتاجُ إلى التَّعديَةِ بالباءِ[١].

(٩٢) - ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ۚ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَـٰتِنَا لَغَـٰفِلُونَ ﴾.

﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ ﴾: نبعدُكَ ممَّا وقعَ فيه قومُكَ مِن قَعْرِ البحرِ ونجعلُكَ طافِيًا، أو نُلقيكَ على نجوةٍ مِن الأرضِ ليراكَ بَنُو إسرائيلَ.

وقرأَ يعقوبُ: ﴿نُنْجِيكَ﴾ مِنْ أَنْجَى[٢].

وقُرِئَ: (نُنَحِّيكَ) بالحاءِ[٣]؛ أي: نُلقيكَ بناحيةِ السَّاحلِ.

﴿بِبَدَنِكَ ﴾ في مَوضعِ الحالِ؛ أي: ببدنِكَ عاريًا عَنِ الرُّوحِ، أو: كامِلًا سويًّا، أو: عريانًا مِن غيرِ لباسٍ، أو: بدرعِكَ، وكانَتْ له درعٌ مِن الذهبِ يعرفُ بها.

وقُرِئَ: (بأبدانِكَ)[٤]؛ أي: بأجزاءِ البَدنِ كلِّها؛ كقَولِهم: هوى بأجرامِهِ، أو: بدُروعِكَ؛ كأنَّه كانَ مُظاهِرًا بينَها[٥].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٥٤)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) التخفيف قراءة يعقوب، وقرأ باقي العشرة بالتشديد. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٩).

(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٣١٦)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٣)، عن أبيٍّ وابن السميفع وغيرهما. وذكرها ابن الجزري في «النشر» (١/ ١٦) عن ابن السميفع وأبي السمال مثالاً على ما نقله غير الثقة مما غالب إسناده ضعيف.

(٤) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٩)، و«الكشاف» (٤/ ٨٩)، عن أبي حنيفة.

(٥) قوله: «مظاهراً بينها»؛ أي: لبس بعضها فوق بعض، ظاهر بين ثوبين؛ أي: طارَقَ بينهما وطابَقَ.

﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾: لِمَن وراءَكَ علامةً، وهم بنو إسرائيلَ إذ كانَ في نُفوسِهِم مِن عَظَمتِهِ ما خيَّلَ إليهِم أنَّه لا يهلكُ، حتَّى كذَّبُوا موسَى عليهِ السَّلامُ حينَ أخبرَهُم بغرقِهِ، إلى أَنْ عايَنُوه مطَّرحًا[1] على ممرِّهِم مِن السَّاحلِ.

أو: لِمَن يأتي بعدكَ مِن القُرونِ إذا سَمِعُوا مآلَ أمرِكَ ممَّنْ شاهدَكَ عبرةً ونكالًا عَن الطُّغيانِ، أو حُجَّةً تدلُّهُم على أنَّ الإنسانَ على ما كانَ عليهِ مِن عظمِ الشَّأنِ وكبرياءِ الملكِ مملوكٌ مَقهورٌ بعيدٌ عَن مَظانِّ الرُّبوبيَّةِ.

وقُرِئَ: (لِمَنْ خَلَقَكَ)[2]؛ أي: لِخَالِقِكَ آيةً كسائرِ الآياتِ؛ فإنَّ إفرادَهُ إيَّاكَ بالإلقاءِ إلى السَّاحلِ دليلٌ على أنَّه تعمُّدٌ منه لكَشفِ تَزويرِكَ وإماطَةِ الشُّبهَةِ في أَمرِكَ، وذلك دليلٌ على كمالِ قُدرَتِه وعِلْمِهِ وإرادَتِه، وهذا الوَجْهُ أيضًا مُحتَمَلٌ على المشهورِ.

﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ﴾ لا يَتفكَّرُونَ فيهَا ولا يعتبرونَ بهَا.

قوله: «﴿بِبَدَنِكَ﴾ في موضعِ الحالِ»:

قال[3] في «الكشاف».

وهو كقولك: (دخلتُ عليه بثياب السَّفرِ)؛ أي: مَعَها.

---

(١) في (خ): «مطروحا».

(٢) نسبت لعلي رضي الله عنه في «تفسير الثعلبي» (١٤/ ٢٨٣)، ونسبها ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٣٤٩) لابن السميفع وأبي المتوكل وأبي الجوزاء.

(٣) كذا في النسخ الخطية، ولعل الصواب: «قاله»، فقد جاء في «الكشاف» (٤/ ٨٩): (بِبَدَنِكَ) في موضع الحال. أما قوله: «(وهو كقولك: دخلت عليه بثياب السفر... » فهو من كلام الطيبي في «حاشيته».

وفي «الضَّوءِ»: الفرقُ بين الباءِ و(مع) أنَّ مع لإثباتِ المصاحبةِ ابتداءً، والباءَ لاستدامَتِها[١].

وقال الطِّيبيُّ: فعلى هذا كانَ أصلُ الكلامِ: اليوم نطرحكَ بعد الغرقِ بجانبِ البَحرِ، ثمَّ سُلكَ طريقَ التَّهكُّم وقيل: ننجي ببدنك، ثمَّ لِمَزيدِ التَّصوُّرِ والتَّهويلِ أُوقعَ ﴿بدنك﴾ حالًا من الضَّميرِ المنصوبِ، وقيل: ننجيكَ مع بدنكَ لقصورِ تلكَ الهيئةِ المنكرةِ في نظرِ المعتبرينَ[٢].

قوله: «أو كامِلًا سَوِيًّا»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: لو اقتصر على قولِه: ﴿نُنَجِّيكَ﴾ لاحتملَ النُّقصانَ مِن قطعِ رأسٍ أو يدٍ أو رجلٍ، فزيدَ ﴿بِبَدَنِكَ﴾ لرفع ذلك التَّوهُّمِ، والحالُ مُؤكِّدَةٌ[٣].

قوله: «أو عريانًا»:

قال الطِّيبيُّ: فالحالُ لبيانِ الهيئةِ[٤] الفظيعةِ[٥].

(٩٣) - ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخْتَلَفُواْ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا﴾: أَنْزَلْنا ﴿بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾: مَنزِلًا صالِحًا مَرْضِيًّا وهو الشَّامُ ومِصْرُ ﴿وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾: مِن اللذائذِ.

---

(١) نقله الطيبي، انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٥٦٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٦١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) في (ز): «الحالة».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٦١).

﴿فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ﴾: فمَا اختَلَفُوا في أمرِ دينِهم إلَّا مِن بعدِ ما قَرَؤُوا التَّوراةَ وعلِموا أحكامَها، أو: في أمرِ مُحمَّدٍ ﷺ إلَّا مِن بعدِ ما علمُوا صِدقَهُ بنُعوتِهِ ونِظامِ مُعجزاتِه.

﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ فيَميزُ المحقَّ مِن[1] المبطلِ بالإنجاءِ والإهلاكِ.

(٩٤ ـ ٩٥) ـ ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾.

﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ مِن القصصِ على سَبيلِ الفَرْضِ والتَّقديرُ ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ فإنَّهُ مُحقَّقٌ عندَهُم ثابتٌ في كتبِهم على نحوِ ما ألقيْنَا إليكَ، والمرادُ: تَحقيقُ ذلك، والاستشهادُ[2] بما في الكُتُبِ المتقدِّمَةِ، وأنَّ القُرآنَ مُصدِّقٌ لِمَا فيها، أو وصفُ أهلِ الكتابِ بالرُّسوخِ في العلمِ بصحَّةِ ما أُنزِلَ إليه، أو تهييجُ الرَّسولِ وزيادَةُ تثبيتِهِ، لا إمكانُ وُقوعِ الشَّكِّ له، ولذلك قالَ عليهِ السَّلامُ: «لا أشكُّ ولا أسألُ».

وقيل: الخطابُ للنَّبيِّ والمرادُ به أمَّتُهُ، أو لكلِّ مَن يسمَعُ؛ أي: إن كنتَ أيُّها السَّامِعُ في شَكٍّ ممَّا أَنْزَلْنَا[3] على لسانِ نَبيِّنَا إليك، وفيه تنبيهٌ على أنَّ مَن خالجَتْهُ شُبهَةٌ في الدِّينِ ينبغي أن يسارِعَ إلى حلِّهَا بالرُّجوعِ إلى أهلِ العِلْمِ.

---

(١) في (ت): «عن».

(٢) في (خ): «الاستشهاد».

(٣) في (ت): «نزلنا».

﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ واضحًا أنَّه[1] لا مدخلَ للمِرْيَةِ فيه بالآياتِ القاطعةِ.

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ بالتَّزَلْزُلِ عمَّا أنتَ عليه مِن الحزمِ واليَقينِ.

﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ أيضًا مِن بابِ التَّهييجِ والتَّثبيتِ وقطعِ الأطماعِ عنه كقَوْلِه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [القصص: ٨٦].

قوله: «ولذلك قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «لا أشُكُّ ولا أسألُ[2]»»:

أخرجَه عبدُ الرَّزاقِ وابنُ جَريرٍ عن قتادَةَ قال: بلَغْنا، فذكرَه[3].

(٩٦ ـ ٩٧) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ﴾ ثبتَتْ عليهِم ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ بأنَّهم يموتونَ على الكُفْرِ ويخلَّدونَ[4] في العذابِ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ إذ لا يكذبُ كلامُه ولا ينتقِضُ قَضاؤُه.

﴿وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾ فإنَّ السَّببَ الأَصليَّ لإيمانِهم ـ وهو تعلُّقُ إرادَةِ اللهِ تَعالى بهِ ـ مفقودٌ ﴿حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ وحينئذٍ لا ينفعُهُم كمَا لا ينفعُ فِرعَوْنَ.

---

(١) «أنه»: ليس في (خ).

(٢) في (س): «ولا أمتار».

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ١٧٩)، وفي «مصنفه» (١٠٢١١)، والطبري في «تفسيره» (١٢/ ٢٨٨) عن قتادة مرسلاً. وقال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ١٤٠): مُعضَل.

(٤) في (خ) و(ت): «أو يخلدون».

(٩٨) ـ ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾.

﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾: فهلَّا كانَتْ قريةٌ مِن القُرى التي أهلَكْناها آمنَتْ قبلَ مُعاينَةِ العَذابِ ولم تُؤخِّر إليها كما أَخَّرَ فِرعون ﴿فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ بأَنْ يقبلَهُ اللهُ مِنْهَا ويكشفَ العذابَ عَنْها.

﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ لكنَّ قومَ يُونُس ﴿لَمَّآ ءَامَنُواْ﴾ أوَّلَ ما رَأَوْا أمارَةَ العذابِ ولم يُؤخِّرُوهُ إلى حُلولِه ﴿كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

ويجوزُ أَنْ تكونَ الجُملَةُ في مَعنى النَّفيِ لتَضمُّنِ حرفِ التَّحضيضِ مَعناه، فيكونُ الاستثناءُ مُتَّصِلًا لأنَّ المُرادَ مِن القُرَى أهاليهَا؛ كأنَّه قال: ما آمَنَ أهلُ قريَةٍ مِن القُرَى العاصِيَةِ فنَفَعَهُم إيمانُهُم إلَّا قومَ يُونُسَ، ويؤيِّدُهُ قراءَةُ الرَّفعِ في (قومُ)[1] على البَدلِ.

﴿وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾: إلى آجالِهم.

رُوِيَ أنَّ يُونُسَ عليهِ السَّلامُ بُعثَ إلى نينوَى مِن الموصلِ فكذَّبوهُ وأصَرُّوا عليهِ، فوعدَهُم بالعذابِ إلى ثلاثٍ، وقيل: إلى أربعينَ، فلمَّا دَنَا الموعدُ غامَت السَّماءُ غيمًا أسوَدَ ذا دُخانٍ شَديدٍ فهبطَ حتَّى غشيَ مَدينَتَهُم، فهابُوا فطَلَبُوا يونُسَ فلَمْ يَجِدُوهُ، فأيقَنُوا صِدقَهُ، فلبسُوا المُسُوحَ وبَرَزُوا إلى الصَّعيدِ بأنفُسِهم ونِسائِهم وصِبْيَانِهم ودَوابِّهم، وفرَّقُوا بينَ كلِّ والدَةٍ وولدِها، فحنَّ بعضُهَا إلى بَعْضٍ وعَلَت الأَصواتُ والعَجيجُ، وأَخْلَصُوا التَّوبَةَ وأظهَرُوا الإيمانَ وتَضَرَّعُوا إلى اللهِ، فرَحِمَهُم وكشَفَ عَنْهُم، وكانَ يومَ عاشوراءَ يومَ الجُمعةِ[2].

---

(١) رويت عن الجَرْمي والكسائي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٣)، و«الكشاف» (٤/ ٩٤).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ٢٩٤)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ١٥١)، عن وهب، وروى الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٢٩٥) نحوه عن سعيد بن جبير.

(٩٩) ـ ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾ بحيثُ لا يَشذُّ منهُم أحدٌ.

﴿جَمِيعًا﴾: مُجتمعينَ على الإيمانِ لا يَختَلِفُونَ فيه، وهو[١] دليلٌ على القَدَرِيَّةِ في أنَّه تَعالى لَمْ يَشَأْ إيمانَهُم أَجمَعِينَ، فإنَّ مَن شاءَ إيمانَهُ يؤمِنُ لا مَحالةَ، والتَّقييدُ بمَشيئَةِ الإلجاءِ خلافُ الظَّاهِرِ.

﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ بما لَمْ يَشَأِ اللهُ مِنْهُم ﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ وترتيبُ الإِكراهِ على المَشيئَةِ بالفَاءِ، وإيلاؤُهَا حرفُ الاستِفهامِ للإنكارِ، وتَقديمُ الضَّميرِ على الفعلِ؛ للدَّلالَةِ على أنَّ خِلافَ المَشيئَةِ مُستَحيلٌ فلَا يُمكِنُ تحصيلُهُ بالإكراهِ عليه فضلًا عن الحثِّ والتَّحريضِ عليه؛ إذ رُوِيَ أنَّه كانَ حَرِيصًا على إيمانِ قومِه شديدَ الاهتِمامِ به فنزلَتْ، فلذلك قرَّره بقولِه:

(١٠٠ ـ ١٠١) ـ ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٠﴾ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَا تُغْنِي ٱلْـَٔايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ﴾ باللهِ ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾: إلا بإرادتِهِ وألطافِهِ وتوفيقِهِ، فلا تُجْهِدْ نفسَكَ في هُداهَا فإنَّه إلى اللهِ.

﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ﴾: العذابَ، أو الخذلانَ فإنَّه سببُهُ. وقُرِئَ بالزَّاي[٢].

---

(١) في (خ): «فيه وفيه».

(٢) نسبت للأعمش، انظر: «تفسير الثعلبي» (١٤/ ٢٩٨)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١٤٥)، و«البحر المحيط» (١٢/ ١٨٢).

وقرأ أبو بكرٍ: ﴿ونَجْعَل﴾ بالنونِ[١].

﴿عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾: لا يَستعمِلُونَ عُقولَهُم بالنَّظَرِ في الحججِ والآياتِ، أو: لا يعقلونَ دلائلَهُ وأحكامَهُ لِمَا على[٢] قُلوبِهِم مِن الطَّبعِ، ويؤيِّدُ الأوَّلَ قولُه: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ﴾؛ أي: تفكَّروا ﴿مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مِن عَجائبِ صُنعِهِ ليدلَّكُم على وحدَتِه وكمالِ قُدرَتِهِ، و﴿مَاذَا﴾ إنْ جُعِلَت استفهاميَّةً عَلَّقَتْ ﴿ٱنظُرُواْ﴾ عن العَملِ.

﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ في علمِ اللهِ وحُكمِهِ، و(ما) نافيةٌ، أو استفهاميَّةٌ في مَوضعِ النَّصبِ.

(١٠٢) ـ ﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِهِمْ قُلْ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾.

﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِهِمْ﴾: مثلَ وَقائِعِهِم ونزولِ بأسِ اللهِ بِهِم إذْ لا يَستَحِقُّونَ غيرَه، مِن قولِهِم: (أيامُ العَرَبِ) لوَقائِعِها ﴿قُلْ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾ لذلك، أو: فانتَظِرُوا هَلاكِي إنِّي مَعَكُم مِن المُنتَظِرِينَ هلاكَكُم.

(١٠٣) ـ ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ عطفٌ على مَحذوفٍ دلَّ عليهِ: ﴿إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ﴾ كأنَّه قيل: نُهلكُ الأُممَ ثمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا ومَن آمنَ[٣] بهم، على حكايةِ الحالِ الماضِيَةِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٠)، و«التيسير» (ص:١٢٣).

(٢) في (خ): «لما في».

(٣) في (خ): «رسلنا والذين آمنوا».

﴿كذلكَ حقًّا علينا نُنجِّ المؤمنين﴾ كذلكَ الإِنجاءِ ـ أو: إنجاءً كذلك ـ نُنجّي مُحمَّدًا وصَحبَهُ حينَ نهلكُ المُشركينَ، و﴿حَقًّا عَلَيۡنَا﴾ اعتراضٌ، ونصبُه بفعلِهِ المقدَّرِ، وقيل: بدلٌ مِن ﴿كَذَٰلِكَ﴾.

وقرأ حفصٌ والكسائيُّ: ﴿ننجِ المؤمنين﴾ مخفَّفاً[1].

(١٠٤) ـ ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ مِّن دِينِي فَلَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنۡ أَعۡبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُمۡۖ وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾.

﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ خطاب لأهل مكة ﴿إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ مِّن دِينِي﴾ وصحَّته ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنۡ أَعۡبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُمۡ﴾ فهَذا خُلاصَةُ ديني اعتقادًا وعَمَلًا، فاعرِضُوهَا[2] على العقلِ الصِّرْفِ، وانظُرُوا فيهَا بعَيْنِ الإِنصافِ؛ لتَعْلَمُوا صِحَّتَها وهو أنِّي لا أَعبدُ ما تَخلقُونَهُ وتَعْبُدُونَهُ ولكِنْ أَعْبُدُ خالِقَكُم الذي يوجِدُكُم ويَتوفَّاكُم، وإنَّما خصَّ التَّوفِّيَ بالذِّكرِ للتَّهديدِ.

﴿وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ بما دلَّ عليهِ العقلُ[3] ونطَقَ بهِ الوَحيُ، وحَذْفُ الجارِّ مِن ﴿أَنۡ﴾ يجوزُ أَنْ يكونَ مِنَ المُطَّرِدِ مَع (أَنْ) و(أَنَّ) وأن يكونَ مِن غيرِه، كقولِه:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ

قوله: «فهذا خلاصَةُ ديني... » إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: إشارةٌ إلى أن جوابَ الشَّرطِ، وهو قولُه: ﴿فَلَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِينَ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٣).

(٢) في (ت): «فاعرضوهما».

(٣) في (خ): «عليه الحق».

﴿تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ لا يستقيمُ أن يكونَ جوابًا مُسبَّبًا عَن قوله: ﴿إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ مِّن دِينِي﴾ إلا بتأويلِ الإعلامِ والإسماعِ؛ فإنَّ كونَهُم شاكِّين مُعرضينَ عَن دينِ اللهِ سببٌ لإقامةِ دعوتِهِ ﷺ بإثباتِ التَّوحيدِ وإسماعِه إيَّاهم ليَعرضوهُ على عُقولِهم[١].

قوله: «وحذفُ الجارِّ مِن ﴿أَنۡ﴾ يجوزُ أن يكونَ مِن المطَّردِ مع (أن) و(أنَّ)، وأن يكونَ مِن غيرِه»:

قال الطِّيبيُّ: تحريرُهُ أنَّ ﴿أُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ﴾ فيهِ اعتبارانِ:

فبالنظر إلى لفظةِ (أن) مِن غيرِ اعتبارِ كونِها واقعةً بعد لفظِ الأمرِ مع تقديرِ حذفِ الجارِّ يكونُ مِن الحذفِ المُطَّردِ.

وباعتبارِ لفظِ الأمرِ، فإنه قد يحذَفُ معه الجارُّ نحو: (أَمرتُكَ الخيرَ) ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ مِن غير نظرٍ إلى لفظِ (أن)، يكونُ مِن الحذفِ غيرِ المُطَّرِد[٢].

قوله:

«أمرتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بهِ»

تمامُه:

فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[٣]

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٨٠).

(٣) في النسخ الخطية: «وذا نسب»، والتصويب من المصادر. والبيت عُزي لعمرو بن معد يكرب الزُّبيدي وغيره كما سيأتي. انظر: «شعر عمرو بن معديكرب» (ص: ٦٣)، و«الكتاب» لسيبويه =

قال الزَّمخشريُّ في «شرح أبيات سيبويه»: هذا مِن أبياتٍ لأَعْشَى طرود[1]، وقيل: لعَمرِو بن مَعْدي كَرِب، وقيل: لخَفَّافِ بن نُدبَة، وقيل: للعبَّاسِ بنِ مِرداسٍ، وأولها:

يا دارَ أسماءَ بينَ السَّفْحِ فالرَّحبِ أَقْوَتْ وعَفَّى عَلَيْها ذاهِبُ الحِقَبِ[2]

(١٠٥) ـ ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾ عطفٌ على ﴿أَنْ أَكُونَ﴾ غيرَ أنَّ صِلَةَ (أنْ) محكيَّةٌ بصِيغَةِ الأمرِ، ولا فرقَ بينَهُمَا في الغَرَضِ لأنَّ المقصود وَصْلُها بمَا يتضمَّنَ مَعنى المَصدرِ لتَدُلَّ معَهُ عليهِ، وصِيَغُ الأفعالِ كلُّهَا كذلك سواءٌ الخبرُ مِنْهَا والطَّلَبُ، والمَعنى: وأُمِرْتُ بالاستقامَةِ في الدِّينِ والاستِدادِ فيه بأداءِ الفرائضِ والانتِهاءِ عَن القَبائحِ، أو: في الصَّلاةِ باستِقبالِ القِبْلَةِ.

﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ مِن الدِّينِ أو الوجهِ ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(١٠٦ ـ ١٠٧) ـ ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾.

= (١/ ٣٧)، وقد تقدم عند تفسير الآية (٦٨) من سورة البقرة.

(١) ليس هذا الأعشى المشهور ميمون بن قيس، فعدة من هو أعشى من الشعراء سبعة عشر شاعراً هذا أحدهم، وقد ذكرهم الآمدي في «المؤتلف والمختلف» (ص: ١٣).

(٢) انظر: «شعر عمرو بن معديكرب» (ص: ٦٢)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٣٤٢).

﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ بنفسِهِ إنْ دعوتَه أو خذلْتَه.

﴿فَإِن فَعَلْتَ ﴾: فإنْ دَعَوْتَه ﴿فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ جزاءٌ للشَّرطِ وجَوابٌ لسُؤالٍ مُقدَّرٍ عَن تَبِعَةِ الدُّعاءِ.

﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ ﴾: وإنْ يُصِبْكَ به ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ ﴾ يرفعُه ﴿إِلَّا هُوَ ﴾: إلا اللهُ.

﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ ﴾: فلا دافعَ ﴿لِفَضْلِهِۦ ﴾ الذي أرادَكَ بـه، ولعلَّهَ ذكرَ الإرادةَ معَ الخَيرِ والمسَّ معَ الضُّرِّ ـ مع تَلازُمِ الأَمرينِ ـ للتَّنبيهِ على أنَّ الخيرَ مُرادٌ بالذَّاتِ وأنَّ الضُّرَّ إنَّما مَسَّهُم لا بالقصدِ الأَوَّلِ.

ووضعُ الفَضلِ مَوضِعَ الضَّميرِ للدَّلالَةِ على أنَّه مُتفضِّلٌ بما يُريدُ بهِمْ مِن الخَيرِ لا استحقاقَ لهم عليه، ولم يَستَثْنِ لأنَّ مُرادَ اللهِ لا يُمكِنُ رَدُّه.

﴿يُصِيبُ بِهِۦ ﴾: بالخيـرِ ﴿مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ فتَعرَّضُـوا لرَحْمَتِـه بالطَّاعَـةِ ولا تَيأَسُـوا مِـن غُفْرَانِـه بالمَعصِيَـةِ.

قوله: «جزاءٌ للشَّرطِ وجوابٌ لسُؤالٍ مُقدَّرٍ»:

قـال ابـن الحاجـبِ: لسـنا نَعنـي بالجَـوابِ جـوابَ متكلِّـمٍ بالتَّحقيـقِ، بـل قد يكـونُ جوابًـا لِمُتكلِّـمٍ وقَـد يكـونُ جَوابًـا لتَقديـرِ ثُبـوتِ أَمـر، فمثـال الأَوَّلِ، كقولِ الرَّجُـلِ: (أنـا آتيـك)، فتقـول: (إذَنْ أُكرِمْك) فأجبته بهـذا الكلامِ، وصيَّـرتَ إكرامَكَ جـزاءً علـى إتيانِه.

ومثال الثاني قولُك: (لو أكرمتَنِي إذَنْ أُكرِمَكَ) وأشباهه في تقديرِ جوابِ متكلِّمٍ سأَلَ: ماذا يكونُ مرتبطًا بالإكرامِ؟ فأجابَه بارتباطِ إكرامِه به.

وأمَّا معنى الجزاءِ فيها فواضِحٌ[1].

(١٠٨ ـ ١٠٩) ـ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٨﴾ وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾.

﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾: رسولُهُ والقُرآنُ، ولَمْ يبقَ لَكُمْ عُذرٌ ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ بالإيمانِ والمُتابعَةِ ﴿فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ﴾ لأنَّ نفعَهُ لها.

﴿وَمَن ضَلَّ﴾ بالكُفْرِ بِهِما ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ لأنَّ وبالَ الضَّلالِ علَيْهَا.

﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾: بحفيظٍ مَوكولٍ إليَّ أمرُكُم وإنَّما أنَا بَشيرٌ ونَذيرٌ.

﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ بالامتثالِ والتَّبليغِ ﴿وَٱصْبِرْ﴾ على دَعْوَتِهم وتحمُّلِ أَذِيَّتِهم ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ﴾ بالنُّصْرَةِ أو بالأمرِ بالقِتَالِ.

﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ إذ لا يُمكِنُ الخَطأُ في حكمِه؛ لاطِّلاعِهِ على السَّرائرِ اطِّلاعَهُ على الظَّواهرِ.

عن النبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورَةَ يُونُسَ أُعطِي مِن الأجرِ عشرَ حَسَناتٍ بعَدَدِ مَن صدَّقَ بيُونُسَ وكذَّبَ به، وبعَدَدِ مَن غرقَ مع فِرعونَ».

قوله: «مَن قرأَ سُورَةَ يونسَ... » الحديث.

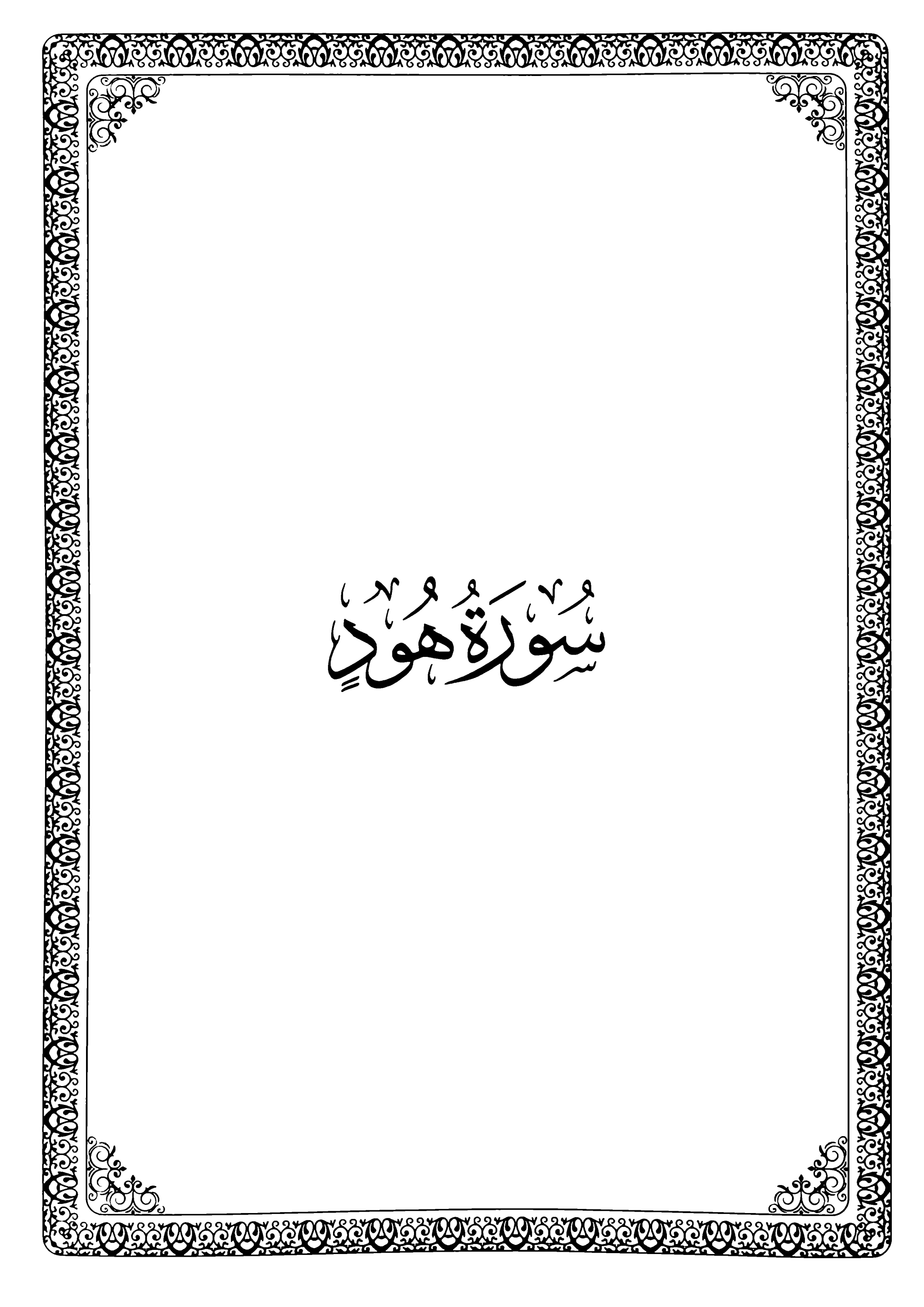
---

(١) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢/ ٢٦٣).

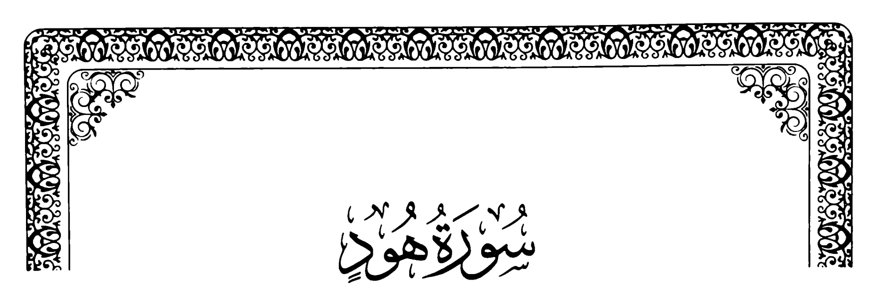
رواه ابنُ مردويه والثَّعلبيُّ والواحديُّ عَن أُبَيٍّ، وهو مَوضوعٌ أوردَهُ ابنُ الجَوزيِّ في «الموضوعات»[1].

***

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ١٥٦)، والواحدي في «التفسير الوسيط» (٢/ ٥٣٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٣)، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وقال: هذا حديث فضائل السور مصنوع بلا شك. وقد تقدم الكلام عليه، وانظر: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).



سُورَةُ هُودٍ



سُورَةُ هُودٍ

مَكِّيَّةٌ، وهيَ مئةٌ وثلاثٌ وعشرونَ آيةً[1].

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١) ـ ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾.

﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ﴾ مُبتدأٌ وخبرٌ، أو ﴿كِتَٰبٌ﴾ خبرُ مُبتدأٍ[2] مَحذوفٍ.

﴿أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾: نُظِمَتْ نَظْمًا مُحكَمًا لا يعتريهِ اختلالٌ مِن جهَةِ اللفظِ والمعنى، أو مُنِعَت مِن الفَسادِ والنَّسخِ فإنَّ المُرادَ آياتُ السُّورَةِ وليس فيها مَنسوخٌ.

أو: أُحكِمَت بالحُجَجِ والدَّلائلِ.

أو: جُعِلَت حَكِيمَةً، مَنقولٌ[3] من (حَكُمَ) بالضَّمِّ: إذا صارَ حَكِيمًا؛ لأنَّها مُشتَمِلَةٌ على أُمَّهاتِ الحِكَمِ النَّظَرِيَّةِ والعَمَلِيَّةِ.

﴿ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾ بالفوائدِ: مِن العَقائدِ والأحكامِ والمَواعظِ والأخبارِ، أو بجَعْلِهَا سُوَرًا، أو بالإنزالِ نجمًا نَجمًا، أو فصَّلَ فيهَا ولُخِّصَ ما يُحتاجُ إليهِ.

---

(١) انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٦٥)، وفيه: «وهي مئة وإحدى وعشرون آية في المدني الأخير والمكي والبصري، واثنتان في المدني الأول والشامي، وثلاث في الكوفي، اختلافها سبع آيات...».

(٢) «مبتدأ»: ليست في (ت).

(٣) «منقول»: ليس في (خ).

وقُرِئَ: (ثمَّ فَصَلَتْ)[١]؛ أي: فَرَقَتْ بينَ الحَقِّ والباطلِ.

و: (أَحْكَمْتُ آياتِه ثمَّ فَصَّلْتُ) على البناءِ للمُتكلِّمِ[٢].

و﴿ثُمَّ﴾ للتَّفاوُتِ في الحكمِ، أو للتَّراخِي في الإخبارِ.

﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ صِفَةٌ أُخرى للكِتابِ، أو خبرٌ بعدَ خبرٍ، أو صِلَةٌ لـ﴿أُحْكِمَتْ﴾ أو ﴿فُصِّلَتْ﴾، وهو تقريرٌ لإحكامِهَا وتَفصيلِهَا على أكمَلِ ما يَنْبَغِي باعتبارِ ما ظهرَ أمرُهُ وما خَفِيَ.

(٢ ـ ٣) ـ ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ۝٢ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُۥۖ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾.

﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾: لأَنْ لا تَعبُدُوا، وقيل: (أنْ) مفسِّرةٌ؛ لأنَّ في تَفصيلِ الآياتِ مَعنى القولِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ كلامًا مُبتدأً للإغراءِ على التَّوحيدِ، أو الأمرِ بالتَّبرِّي مِن[٣] عبادَةِ الغَيرِ؛ كأَنَّهُ قيل: تركُ عبادةِ غيرِ اللهِ بمعنى: الزموهُ أو اتركوهُ[٤] تَرْكًا.

﴿إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ﴾: مِن اللهِ ﴿نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ بالعقابِ على الشِّركِ والثَّوابِ على التَّوحيدِ.

﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ﴾ عطفٌ على ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾.

---

(١) نسبت لعكرمة والضحاك والجحدري وزيد بن علي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٣)، و«المحتسب» (١/ ٣١٨)، و«الكشاف» (٤/ ١٠٨)، و«البحر المحيط» (١٢/ ١٩٦).

(٢) انظر: «الكشاف» (٤/ ١٠٨).

(٣) في (ت): «عن».

(٤) في (ت): «اتركوها».

﴿ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ﴾: ثمَّ توصَّلُوا إلى مَطلُوبِكُم بالتَّوبةِ، فإنَّ المُعْرِضَ عَن طريقِ الحَقِّ لا بدَّ له مِن رجوعٍ.

وقيل: استغفِرُوا مِن الشِّركِ ثمَّ تُوبُوا إلى اللهِ بالطَّاعةِ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ثُمَّ﴾ لتفاوُتِ ما بين الأمرين.

﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا﴾: يُعيِّشْكُم في أمنٍ ودعَةٍ ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ هو آخرُ أعمارِكُم المُقدَّرَةِ، أو: لا يُهلِكْكُم بعذابِ الاستئصالِ، والأَرزاقُ والآجالُ وإن كانَت مُتعلِّقَةً بالأعمال[1] لكنَّها مُسمَّاةٌ بالإضافَةِ إلى كلِّ أحدٍ فلا تتغيَّرُ[2].

﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ﴾: ويعطِ كلَّ ذِي فَضْلٍ في دِينِه جزاءَ فضلِه في الدُّنيَا أو في الآخرةِ[3]، وهو وعدٌ للموحِّدِ التَّائبِ بخيرِ الدَّارينِ.

﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ﴾: وإن تَتولَّوْا ﴿فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾: يوم القِيامَةِ، وقيل: يوم الشَّدائدِ، وقد ابتُلوا بالقحطِ حتى أكلُوا الجِيَفَ.

وقُرِئَ: (وإِنْ تُوَلُّوا) مِن وَلَّى[4].

---

(١) في (أ): «بالأعمار». وانظر التعليق الآتي.

(٢) قوله: «والأرزاق والآجال» بمعنى: الأعمار «متعلقة بالأعمال»؛ أي: المأخوذةِ من قوله: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ﴾ بمعنى أنها مترتِّبةٌ عليها عادة «لكنها مسماة»؛ أي: معيَّنةٌ عند الله تعالى «بالإضافة إلى كل أحد، فلا تتغير» بعملٍ ولا بتركِه، وأما نحوُ خبرِ: «صلةُ الرَّحِمِ تزيدُ في العُمرِ» فمحمولٌ على زيادةِ البركةِ، أو على زيادةِ ما في اللوح المحفوظ، لا ما في أمِّ الكتاب، وهو ما كتبَه في الأزَلِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٠١).

(٣) في (ت): «الدنيا والآخرة».

(٤) نسبت لعيسى بن عمر، ومحمد بن السَّمَيْفَعِ اليَماني، والأعرج. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٣)، و«المحتسب» (١/ ٣١٨).

سورة هود

قوله: «ويجوزُ أَنْ يكونَ كَلامًا مُبتدَأً»:

قال الطِّيبيُّ: أي: غيرَ مُتَّصلٍ بما قبلَه اتصالًا لفظيًّا كما في الوَجهينِ قبلَه، بل اتِّصالًا معنويًّا، كأنَّه لَمَّا قيل لَه: إنَّا أنزَلْنَا إليك كتابًا مَوصوفًا بصفاتِ الكَمالِ امتنانًا عليه، قال: فماذا يجبُ عليَّ إذًا؟ فقيل: أن تَشتَغِلَ بما أُمِرتَ به من البِشارَةِ والنِّذارَةِ، وتقولَ لأمَّتِكَ: الزَمُوا التَّوحيدَ والاستغفارَ[١].

(٤ ـ ٥) ـ ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾.

﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾: رجوعُكُم في ذلك اليَومِ، وهو شاذٌّ عن القِياسِ.

﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدِرُ على تَعذيبِهم أشدَّ عَذابٍ، وكأنَّه تَقريرٌ لكِبَرِ اليَومِ.

﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ يَثْنونَها عَن الحقِّ ويَنحرِفُونَ عنه، أو يعطفونَها على الكُفرِ وعَداوةِ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ، أو يُوَلُّونَ ظُهورَهُم.

وقرئ: (تَثْنُوني) بالتَّاءِ والياءِ[٢] مِن اثْنَوْنَى وهو بناءُ مُبالغَةٍ[٣].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٠).

(٢) نسبت القراءة بالتاء لجمع من الأئمة منهم ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وعلي بن الحسين وابناه زيد ومحمد، ويحيى بن يعمر وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«المحتسب» (١/ ٣١٨)، و«البحر» (١٢/ ٢٠٢).

والقراءة بالياء نسبت لابن عباس ومجاهد وابن أبي إسحاق وابن يعمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«البحر» (١٢/ ٢٠٢).

(٣) في (خ) و(ت): «المبالغة».

و: (تَثْنَونُّ)[1] وأصلُه: تَثْنَوْنِنُ مِن الثَّنِّ وهو الكلأُ الضَّعيفُ، أرادَ بهِ ضعفَ قلوبِهِم، أو مُطاوعَةَ صُدورِهِم للثَّنْي[2].

و: (تَثْنَئِنُّ)[3] مِن اثْنَأَنَّ كـ: ابْيَأَضَّ بالهمزَةِ، و: (تَثْنَوِي)[4].

﴿لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُ﴾: مِن اللهِ بسرِّهِم، ولا يُطلِعَ رَسولَهُ والمُؤمنينَ عليه.

قيل: إنَّها نَزَلَت في طائفَةٍ مِن المشركينَ قالوا: إذا أرخَيْنَا سُتورَنَا واستَغْشَيْنَا ثِيابنَا وطوَيْنَا صُدورَنَا على عَداوَةِ مُحمَّدٍ كيفَ يَعلَمُ[5]؟

وقيل: نَزَلَت في المُنافقينَ، وفيه نظرٌ إذ الآيةُ مَكِّيَّةٌ والنِّفاقُ حدثَ بالمدينَةِ.

﴿أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ﴾: ألا حينَ يَأْوُونَ إلى فِراشِهِم ويتغطَّونَ ثِيابَهُم[6] ﴿يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾ في قُلوبِهِم ﴿وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾ بأَفْواهِهِم، يَستَوِي في عِلْمِه سِرَّهُم وعَلَنُهُم فكيفَ يَخْفَى عليه ما عَسَى يُظهِرُونَهُ.

﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾: بالأسرارِ ذاتِ الصُّدورِ، أو بالقلوبِ وأحوالِها.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«المحتسب» (١/ ٣١٩)، عن ابن عباس، وزاد في «البحر» (١٢/ ٢٠٢) نسبتها لعروة وابن أبزى والأعشى.

(٢) في (خ) و(ت): «للثني».

(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٣١٩)، و«البحر» (١٢/ ٢٠٢) عن عروة ومجاهد.

(٤) ذكرها في «الكشاف» (٤/ ١١١) دون نسبة، وانظر هذه القراءات مع زيادة عليها ومَن قرأ بكل منها في «البحر» (١٢/ ٢٠٢)، وقد عُنينا بضبطها وتخريجها في تحقيقنا للكتاب المذكور والحمد لله.

(٥) ذكره الزجاج في «معاني القرآن» (٣/ ٣٨).

(٦) في المطبوع: «بثيابهم».

قوله: «ويَنْحَرفونَ عنه»:

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ ثَنْيَ الصُّدورِ كنايَةٌ عن الإعراضِ والانحرافِ عَن الحقِّ[١].

قوله: «قيل: نَزَلَت في طائفةٍ مِن المُشركينَ...» إلى آخره:

قلت: الثَّابتُ في «صَحيحِ البُخاري» أنَّها نزلَتْ في ناسٍ مِن المشركينَ كانوا يستحيونَ أَنْ يَتخلَّوا أو يجامِعوا فيُفضُوا بفُروجِهم إلى السَّماءِ[٢]، فعلى هذا ثنيُ الصُّدورِ على ظاهرِه لا مجازٌ ولا كنايَةٌ.

(٦) ـ ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾.

﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾: غِذاؤُها ومَعاشُها؛ لتكفُّلِه إيَّاه تفضُّلًا ورحمةً، وإنَّما أتى بلفظِ الوُجوبِ تَحقيقًا لوُصولِه وحملًا على التَّوكُّلِ فيه.

﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾: أماكِنَها في الحياةِ والمماتِ، أو الأصلابِ والأرحامِ، أو مساكنَها مِن الأرضِ حينَ وُجِدَتْ بالفعلِ ومُودَعَها مِن الموادِّ والمقارِّ حينَ كانَتْ بعدُ بالقوَّةِ.

﴿كُلٌّ﴾: كلُّ واحدٍ مِن الدَّوابِّ وأحوالِها ﴿فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ مذكورٌ في اللوحِ المحفوظِ.

وكأنَّه أُريدَ بالآيَة بيانُ كونِه عالِمًا بالمَعلوماتِ كلِّها، وبما بعدَها بيانُ كونِه قادرًا على المُمكِنَاتِ بأسرِهَا، تَقريرًا للتَّوحيدِ، ولِمَا سبقَ مِن الوَعدِ والوَعيدِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٣ ـ ١٤).

(٢) رواه البخاري (٤٦٨١، ٤٦٨٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٧) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۗ وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾؛ أي: خَلَقَهُما وما فيهِمَا[1] كمَا مَرَّ بيانُه في الأعرافِ، أو: ما في جِهَتَي العلوِ والسفلِ، وجمَعَ السَّماواتِ دونَ الأرضِ لاختلافِ العُلْويَّاتِ بالأصلِ والذَّاتِ دونَ السُّفليَّاتِ.

﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ قبلَ خلقِهما، لم يَكُن حائِلٌ بينَهُما، لا أَنَّه كان مَوضوعًا على متنِ الماءِ، واستُدلَّ به على إمكانِ الخلاءِ، وأنَّ الماءَ أوَّلُ حادثٍ بعدَ العرشِ مِن أجرامِ هذا العالَمِ.

وقيل: كانَ الماءُ على متنِ الرِّيحِ، واللهُ أعلَمُ بذلك.

﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿خَلَقَ﴾، أي: خلَقَ ذلكَ كخلقِ مَن خلَقَ ليُعامِلَكُم معاملةَ المُبتلِي لأحوالِكُم كيفَ تعمَلُون؟ فإنَّ جُملةَ ذلك أسبابٌ ومَوادُّ لوُجودِكُم ومَعاشِكُم وما تَحتاجُ إليه أَعمالُكُم، ودَلائلُ وأَماراتٌ تَستَدِلُّونَ بها وتَستنبطونَ مِنْها، وإنَّما جازَ تَعليقُ فعلِ البَلْوَى لِمَا فيه مِن مَعنى العلمِ مِن حيثُ إنَّه طَريقٌ إليهِ كالنَّظرِ والاستماعِ، وإنَّما ذكرَ صِيغَةَ التَّفضيلِ والاختبارِ الشَّاملِ لفرقِ المكلفينَ باعتبارِ الحُسْنِ والقُبْحِ؛ للتَّحريضِ على أحاسِنِ المَحاسنِ، والتَّحضيضِ على التَّرقِّي دائمًا في مراتبِ العلمِ والعَمَلِ، فإنَّ المُرادَ بالعَملِ ما يعُمُّ عملَ القَلبِ والجَوارحِ، ولذلك قالَ النَّبيُّ ﷺ: «أَيُّكُم أحسَنُ عَقْلًا، وأورَعُ عَن مَحارمِ اللهِ، وأسرَعُ في طاعةِ اللهِ»، والمعنى: أَيُّكُم أكمَلُ عِلْمًا وعَمَلًا.

---

(١) في (خ): «وما بينهما».

﴿وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾؛ أي: ما البعثُ، أو القولُ به، أو القرآنُ المتضمِّنُ لذكرِه، إلا كالسِّحرِ في الخَديعَةِ أو البُطلانِ.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿إلا ساحِرٌ﴾[1] على أنَّ الإشارةَ إلى القائلِ.

وقُرِئَ: (أنَّكُم) بالفتحِ[2] على تضمُّنِ ﴿قُلْتَ﴾ معنى: ذَكَرْتَ، أو يكونُ (أنَّ) بمعنى (علَّ) أي: ولئن قلتَ علَّكُم مَبعوثونَ، بمَعنى: توقَّعُوا بَعْثَكُم ولا تَبتُّوا بإنكارِهِ لَعَدُّوهُ مِن قَبيلِ ما لا حقيقةَ له مُبالغَةً في إنكارِه.

قوله: «ليُعامِلَكُم معاملةَ المُبتَلِي»:

قال الطِّيبيُّ: أرادَ أنَّ التَّركيبَ مِن الاستعارةِ التَّبعيَّةِ الواقعةِ على طريقِ التَّمثيلِ، شبَّهَ حالَ المُكلَّفِ المُمكَّنِ المُختارِ مع تعلُّقِ علمِ اللهِ تَعالى بأفعالِه بحالِ المُختبَرِ، ثمَّ استُعيرَ لجانبِ المشبَّه ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ موضِعَ (ليعلمَ)، وجعلَ قرينَةَ الاستعارةِ علمَ العالمِ الخبيرِ بما ظهرَ وما بطنَ[3].

قوله: «وإنَّما جازَ تَعليقُ فعلِ البَلْوَى لِمَا فيه مِن مَعنى العلمِ مِن حيثُ إنَّه طريقٌ إليه»:

قالَ صاحبُ «التقريب»: فيه نظرٌ؛ لأنَّه ذكرَ في سورة الملكِ في نظيرِه أنَّه ليسَ بتَعليقٍ[4].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤) عن عيسى.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٩ ـ ٢٠).

(٤) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ٢٠).

وقال ابنُ هشامٍ في «المغني»: اضطربَ في ذلك كلامُ الزَّمخشرِيِّ؛ فقالَ في تَفسيرِ الآيةِ في سورةِ الملكِ: ولا يُسمَّى هذا تعليقًا، وإنَّما التَّعليقُ أن يوقعَ بعدَ العاملِ ما يَسدُّ مسدَّ مَنْصوبَيْه جميعًا، كـ: (عَلِمتُ أيُّهما عَمرٌو)، ألا ترى أنَّه لا يَفترِقُ الحالُ بعد تقدُّمِ أحد المَنصوبَيْنِ بين مجيءِ ما له الصدرُ وغيرُه، ولو كانَ تعليقًا لافترقَا، كما افترقَا في (عَلِمتُ زيدًا منطلقًا) و(عَلِمتُ أنَّ زيدًا مُنطلِقٌ)[1].

قال الطِّيبِيُّ: ومَعناه أنَّ مِن شروطِ[2] التَّعليقِ أن لا يُذكرَ شيءٌ مِن المفعولينِ قبلَ الجملةِ، وهاهنا سبَقَ المفعولُ الأوَّلُ وهو الضَّميرُ المَنصوبُ، فلا يكون تعليقًا.

قال: ويمكنُ أن يقال: المرادُ بالتَّعليقِ هنا: أنَّ قولَه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ سببٌ لما عُلِّقَ عملُه بالاستفهامِ[3] وهو العِلمُ، وقد اكتَفى بالسبب وهو الابتلاءُ عَن المُسبَّبِ وهو العلمُ، وعكسُه قولُه تَعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ أي: فحلقَ فعليهِ فِديَةٌ، وهو المرادُ مِن قوله: «لأنَّه[4] طريقٌ إليه، كما أنَّ النظرَ والسَّمعَ طريقانِ إليه»، فتقديرُ الكَلامِ: لِيَبْلُوَكُم فيعلمَ أيُّكُم أحسنَ عَمَلًا، هذا تقديرُ الزَّجَّاجِ[5].

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٥٤٦). وانظر: «الكشاف» للزمخشري (٩/ ٢٠٢).

(٢) في (ز): «شرط».

(٣) في «فتوح الغيب»: «عليه الاستفهام» بدل «عمله بالاستفهام».

(٤) في النسخ الخطية: «إنَّه لا»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥/ ١٩٧).

يؤيِّدُه أنَّ صاحبَ «الكشاف» شبَّه ما في الفُرقانِ ـ وهو قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠] ـ بهذه الآية[١].

وكتبَ في «الحواشي» أنَّ تعلُّقَ ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ بقولِه: ﴿فِتْنَةً﴾ تعلُّقُ ﴿أَيُّكُمْ﴾ بقولِه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾، والمعنى: وجعلنا بعضَكُم لبَعضٍ فِتنَةً ليعلمَ أيُّكم أحسنُ صَبرًا كما ابتليناكُم ليعلمَ أيُّكم أحسنُ عَملًا، ولا بدَّ أن يُحمَلَ قولُه قبيلَ هذا: «ليفعل بكم ما يفعلُ المبتلي لأحوالِكُم كيفَ تعملونَ»[٢] على هذا، ويُقدَّر: ليعلم كيفَ تَعملونَ، فيكونُ قرينةً لهذا المقدَّرِ.

وأمَّا في سُورةِ المُلكِ فهوَ مَحمولٌ على التَّضمينِ حيثُ قال: تَضمَّنَ مَعنى العلمِ، فكأنَّه قيل: لنعلمَكم[٣] أيُّكم أحسنُ عملًا[٤]، وبينَ التَّضمينِ والتَّقديرِ بَونٌ، ولا يبعُدُ حملُ الكلامِ الواحدِ على الوَجهينِ المختلفينِ باعتبارَينِ للتَّفنُّنِ[٥].

قوله: «كالنَّظرِ والاستماعِ»:

قال أبو حيَّانَ: لا أعلَمُ أن أحدًا ذكرَ أنَّ (استمع) تُعلَّقُ[٦]، وإنَّما ذكروا مِن

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٦/ ١٤٠).

(٢) المصدر السابق (٤/ ١١٣).

(٣) في (س): «لنعلم».

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٩/ ٢٠٢).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٠ ـ ٢١).

(٦) في (س): «مُعلَّق».

غيرِ أفعالِ القُلوبِ (سَلْ) و(انظُرْ)، وفي (رأى) البصريَّةِ خِلافٌ[١].

قولـه: «قـالَ النَّبـيُّ ﷺ: «أيُّكُم أحسَـنُ عقـلًا، وأورَعُ عَـن محارمِ الله، وأسـرَعُ في طاعَـةِ الله»»:

أخرجَه ابنُ جَريرٍ وابنُ أبي حاتِمٍ وابن مردويه والحاكِمُ في «التاريخ» من حديثِ ابنِ عُمرَ بسندٍ واهٍ[٢].

قوله: «إلا كالسِّحرِ»:

قـال الطِّيبِـيُّ: أي: أنَّ الجـوابَ غيـرُ مُطابِـقٍ ظاهـرًا لقـولِ الرَّسـولِ: أيُّكـم مبعوثـونَ مِـن بعـدِ المَـوتِ؟ لكن أريدَ بـه زُبدَتُـه وخلاصَتُـه، كأنَّهُم قالـوا: إنَّ هذا القـولَ غـرورٌ باطِـلٌ كبطلانِ السِّـحرِ، فيكـونُ كنايةً عَن مَعنـى الباطـلِ، أو المعنى: ولئـن تلـوتَ عَلَيهـم مِـن القُـرآنِ مـا فيـه إثبـاتُ البَعـثِ ليقولـن مـا هـذا المتلـوُّ إلا باطلٌ[٣].

قوله: «بمَعنى: توقَّعُوا بَعثَكُم»:

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٢٠٨).

(٢) رواه داود بـن المحبـر فـي كتـاب «العقـل»، ومـن طريقـه الحـارث بـن أبـي أسـامة في «مسـنده» (٨٣١ ـ زوائـد)، ورواه الطبـري فـي «تفسـيره» (١٢/ ٣٣٥)، وابـن أبـي حاتـم فـي «تفسـيره» (٦/ ٢٠٠٦)، وعـزاه المصنـف لابـن جريـر وابن أبي حاتـم وابن مردويـه والحاكم فـي «التاريخ» فـي «الـدر المنثـور» (٥/ ٣٦١)، وفيـه داود بـن المحبـر، قـال ابـن حجـر فـي «الكافـي الشـاف» (ص: ٨٦): داود ساقط.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٣).

الطِّيبِيُّ: فإن قلت: هذا مُخالفٌ لِمَعنى القراءَةِ المَشهورَةِ؛ لأنَّ مَعناه القَطعُ والبَتُّ بالبَعثِ، وعليه المعنى.

قلت: يُحمَلُ على الكلامِ المنصفِ والاستدراجِ؛ أي: تفكَّرُوا فيه ولا تبتُّوا القولَ ببُطلانِه؛ فإنَّكم إن تَفكَّرْتُم عثَرْتُم على الجزمِ بوُقوعِه، وهو أذعَنُ للخَصمِ[1].

(٨) ـ ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾.

﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ ﴾ الموعودَ ﴿إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ ﴾: إلى جماعَةٍ مِن الأوقاتِ قليلةٍ.

﴿لَّيَقُولُنَّ ﴾ استهزاءً: ﴿مَا يَحْبِسُهُۥٓ ﴾: ما يمنعُهُ مِن الوُقوعِ.

﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ كيومِ بَدرٍ ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾: ليسَ العَذابُ مَدفوعًا عَنْهُم، و﴿يَوْمَ ﴾ منصوبٌ بخبرِ ﴿لَيْسَ﴾ مُقدَّمٌ عليه، وهو دليلٌ على جوازِ تَقديمِ خبرِهَا عليها.

﴿وَحَاقَ بِهِم ﴾: وأحاطَ بهِمْ، وضعَ الماضي موضِعَ المُستقبلِ تَحقيقًا ومُبالغَةً في التَّهديدِ.

﴿مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾؛ أي: العذابُ الذي كانوا به يَستَعجلونَ، فوضعَ ﴿يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ مَوضِعَ يَستعجِلُونَ لأنَّ الاستعجالَ كانَ استهزاءً[2].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٣).

(٢) في (ت): «لأن استعجالهم استهزاء».

(٩ ـ ١١) ـ ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَئُوسٌ كَفُورٌ ﴿٩﴾ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾ إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾.

﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً﴾: ولئنْ أعطيناهُ نِعمةً بحيثُ يَجِدُ لَذَّتها ﴿ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ﴾: ثمَّ سَلَبْنَا تلكَ النِّعمةَ منه ﴿إِنَّهُ لَيَئُوسٌ﴾: قَطوعٌ رجاءَهُ مِن فضلِ اللهِ لقِلَّةِ صَبرِهِ وعدمِ ثِقَتِه به.

﴿كَفُورٌ﴾: مبالغٌ في كفرانِ ما سلفَ لَهُ مِن النِّعمَةِ.

﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ﴾ كصِحَّةٍ بعدَ سقمٍ، وغِنًى بعدَ عدمٍ، وفي اختلافِ الفِعْلَينِ نكتَةٌ لا تَخفَى.

﴿لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي﴾؛ أي: المصائبُ التي ساءَتْنِي.

﴿إِنَّهُ لَفَرِحٌ﴾: بَطِرٌ بالنِّعَمِ مُغتَرٌّ بها ﴿فَخُورٌ﴾ على النَّاسِ مَشغولٌ عَن الشُّكرِ والقيامِ بحقِّها.

وفي لفظِ الإذاقَةِ والمسِّ تَنبيهٌ على أنَّ ما يَجدُه الإنسانُ في الدُّنيا مِن النِّعَمِ والمِحَنِ(١) كالأُنموذَجِ لِمَا يَجِدُه في الآخرةِ، وأنَّه يقَعُ في الكفرانِ والبطرِ بأدنى شيءٍ؛ لأنَّ الذَّوقَ: إدراكُ الطعمِ، والمسَّ مبدأُ الوُصولِ.

﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ على الضَّرَّاءِ إيمانًا باللهِ واستِسْلَامًا لقضائِه.

﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ شكرًا لآلائِه سابقِها ولاحِقِها.

﴿أُولَئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ لذُنوبِهم ﴿وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ أقلُّهُ الجنَّةُ، والاستثناءُ مِن ﴿الْإِنسَانَ﴾ لأنَّ المُرادَ به الجنسُ، فإذا كانَ مُحَلًّى باللامِ أفادَ الاستغراقَ، ومَن حملَهُ على الكفارِ لسبقِ ذِكرِهِم جعلَ الاستثناءَ مُنقطِعًا.

---

(١) في (خ): «في الدنيا من المحن».

قوله: «قطوعٌ رجاءَهُ من فضلِ اللهِ لقِلَّةِ صَبرِه وعدمِ ثِقَتِه به»:

قال الطِّيبِيُّ: وذلك أنَّ الصَّابرَ مَن يحبسُ نفسَهُ على التَّسليمِ لقَضاءِ اللهِ تعالى راجيًا فضلَ اللهِ، والآيِسُ قاطِعٌ رجاءَهُ قَلِقٌ يَضْطَرِبُ لا يثبتُ على ما نالَهُ مِن المَكروهِ[1].

قوله: «والاستثناءُ مِن ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ لأنَّ المُرادَ به الجنسُ»:

قال الإمامُ: فهُوَ مُتَّصِلٌ على منوالِ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢ ـ ٣]، قال: وهذا هو الوَجهُ بخلافِ القولِ[2] بأنَّه مُنقطِعٌ[3].

(١٢) ـ ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ ۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾.

﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ تتركُ تَبليغَ بعضِ ما يُوحَى إليك ـ وهو ما يُخالِفُ رأيَ المشركينَ ـ مخافَةَ ردِّهِم واستِهزَائِهِم، ولا يلزَمُ مِن تَوقُّعِ الشَّيءِ ـ لوُجودِ ما يَدْعُو إليه ـ وقوعُهُ؛ لجوازِ أنْ يكونَ ما يَصرفُ عنه وهو عصمَةُ الرُّسُلِ عَن الخيانَةِ في الوحيِ والتقيةِ[4] في التَّبليغِ هاهنا[5].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٥).

(٢) في (س) زيادة: «به».

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (١٧/ ٣٢٢)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٧).

(٤) في (أ) و(خ): «والثقة»، وفي (ت): «وتعبه». والمثبت من «حاشية الشهاب» (٥/ ٧٩) وقال: والتقية: الترك للخوف.

(٥) قوله: «هاهنا» من (أ) و(خ)، وفي (ت) بدلًا منه: «مانع». وفي «حاشية القونوي» (١٠/ ٣٥): «مانعاً هاهنا» والمعنى عليه واضح، أما على ما أثبتناه من (أ) و(خ)، وهو الموافق لما في «حاشية الشهاب» =

﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾: وعارضٌ لك أحيانًا ضيقُ صَدرِكَ بأَنْ تَتْلُوَهُ عليهم مخافَةَ ﴿أَن يَقُولُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ﴾ ينفقُه في الاستتباعِ كالملوكِ ﴿أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ﴾ يصدقُهُ.

وقيل: الضَّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ مُبهَمٌ يفسِّرُه ﴿أَن يَقُولُواْ﴾.

﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾: ليسَ عليكَ إلا الإنذارُ بما أُوحِيَ إليك ولا عليكَ رَدُّوا أو اقترَحُوا فما بالك يضيقُ به صدرُكَ.

﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ﴾ فتوكَّلْ عليهِ فإنَّه عالِمٌ بحَالِهم وفاعلٌ بهم جزاءَ أَقوالِهم وأفعالِهم.

(١٣ ـ ١٤) ـ ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾.

﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾ (أم) مُنقَطِعَةٌ والهاء لِـ﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾.

﴿قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ﴾ في البَيانِ وحُسنِ النَّظمِ، تَحدَّاهُم أَوَّلًا بعشرِ سُوَرٍ، ثمَّ لَمَّا عَجَزُوا عنها سَهَّلَ الأمرَ عليهم وتحدَّاهُم بسورَةٍ، وتوحيدُ المثلِ باعتبارِ كلٍّ واحدٍ.

﴿مُفۡتَرَيَٰتٖ﴾: مُخْتَلَقَاتٍ مِن عندِ أَنفُسِكُم إن صحَّ أَنِّي اختَلَقْتُه مِن عندِ نَفسي، فإنَّكُم عربٌ فُصَحاءُ مِثلي تَقدِرُونَ على مثلِ ما أقدِرُ عليه، بَلْ أَنْتُم أقدَرُ لتعَلُّمِكُم القصصَ والأشعارَ[1]، وتعوُّدِكُم القَريضَ والنَّظمَ.

= (٥/ ٧٩)، و«حاشية ابن التمجيد» (١٠/ ٣٥) فيستقيم المعنى بجعل «يكون» في قوله: «لجواز أن يكون ما يصرف...» تامة بمعنى: يوجد، كما ذكر الشهاب وابن التمجيد.

(١) في هامش (أ): «في نسخة: والأخبار».

﴿وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ إلى المعاونةِ على المعارضةِ ﴿إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ أنه مُفْتَرَى.

﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُواْ﴾ بإتيانِ ما دَعَوْتُم إليه، وجمعُ الضَّميرِ: إمَّا لتَعظيمِ الرَّسولِ، أو لأنَّ المؤمنينَ أيضًا كانوا يَتحدَّوْنَهُم، وكانَ أمرُ الرَّسولِ متناولًا لَهُم مِن حيثُ إنَّه يجبُ اتِّباعُهُ عليهِم في كلِّ أمرٍ إلا ما خصَّهُ الدَّليلُ، وللتَّنبيهِ على أنَّ التَّحدِّيَ ممَّا يوجِبُ رُسوخَ إيمانِهِم وقوَّةَ يَقينِهِم فلا يغفلونَ عنه، ولذلك رتَّبَ عليهِ قولَه:

﴿فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾: مُلْتَبِسًا بما لا يعلَمُهُ إلا اللهُ ولا يقدِرُ عليه سِواهُ.

﴿وَأَن لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾: واعلَمُوا أنْ لا إلهَ إلا اللهُ لأنَّه العالمُ القادِرُ بما لا يعلَمُ ولا يقدِرُ عليه غيرُه، ولظهورِ عَجزِ آلِهَتِهِم، ولتَنصيصِ هذا الكلامِ الثَّابتِ صدقُهُ بإعجازِهِ عليه[1]، وفيه تَهديدٌ وإقناطٌ مِن أَنْ يُجيرَهُمْ مِن بأسِ اللهِ آلهتُهُم.

﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾: ثابتونَ على الإسلامِ راسِخُونَ فيه مُخلِصُونَ إذا تَحقَّقَ عِندَكُم إعجازُهُ مُطلَقًا.

ويجوزُ أَنْ يكونَ الكُلُّ خطابًا للمُشركينَ، والضَّميرُ في ﴿لم يستجيبوا﴾ لِمَن استعظَمَ؛ أي: فإن لم يَستجِيبُوا لكم إلى المُظاهرَةِ لعَجزِهِم، وقد عَرَفْتُم مِن أَنفُسِكُم القُصورَ عَن المُعارضَةِ، فاعلَمُوا أنَّه نظمٌ لا يَعْلَمُهُ إلا اللهُ، وأنَّه منزلٌ مِن عندِهِ، وأنَّ ما دَعاكُم إليه مِن التَّوحيدِ حقٌّ، فهل أنتم داخِلُونَ في الإسلامِ بعدَ قِيامِ الحُجَّةِ القاطِعَةِ؟ وفي مثلِ هذا الاستفهامِ إيجابٌ بَليغٌ؛ لِمَا فيه مِن مَعْنَى الطَّلَبِ والتَّنبيهِ على قيامِ الموجِبِ وزوالِ العذرِ.

---

(١) قوله: «ولتنصيص هذا الكلام»؛ أي: وهو قوله: ﴿وَأَن لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ «الثابت صدقه» صفة لـ(هذا الكلام) «بإعجازه» متعلق بـ(صدقُه) «عليه» متعلق بـ(تنصيص). انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٠٨).

(١٥ - ١٦) - ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ۝١٥ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ بإحسانِه وبرِّه ﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾: نوصِلْ إليهِم جزاءَ أعمالِهِم في الدُّنْيَا مِن الصِّحَّةِ والرِّئاسَةِ وسَعَةِ الرِّزقِ وكثرةِ الأَولادِ.

وقُرِئَ: (يُوَفِّ) بالياءِ[1]؛ أي: يُوَفِّ اللهُ.

و: (تُوَفَّ) على البناءِ للمَفعولِ[2].

و: (نُوفِي) بالتَّخفيفِ والرَّفعِ[3] لأنَّ الشَّرطَ ماضٍ؛ كقولِه:

وَإِنْ أَتَاهُ كَرِيمٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾: لا ينقصونَ شَيئًا مِن أُجورِهِم.

والآيةُ في أهلِ الرِّياءِ، وقيل: في المنافقينَ، وقيل: في الكفرةِ وبرِّهِم.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ﴾ مُطلَقًا في مُقابلَةِ ما عَمِلُوا؛ لأَنَّهم استَوْفَوْا ما تَقتَضِيهِ صُوَرُ أَعمالِهِم الحَسَنَةِ وبَقِيَتْ لَهُم أَوزارُ العَزائِمِ السَّيِّئَةِ.

---

(١) نسبت لطلحة بن مصرف وميمون بن مهران، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٧٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١٥٦)، و«البحر» (١٢/ ٢٢٠).

(٢) أي: (تُوَفَّ إليهم أعمالُهم). انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٧٠) عن الزعفراني، و«الكشاف» (٤/ ١١٩)، و«البحر» (١٢/ ٢٢٠) دون نسبة.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«الكشاف» (٤/ ١١٩)، و«البحر» (١٢/ ٢٢١)، عن الحسن.

﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا﴾ لأنَّه لَمْ يبقَ لَهُ ثَوابٌ في الآخرةِ أو لَمْ يَكُن؛ لأنَّهُم لَمْ يُرِيدُوا بِهِ وجهَ اللهِ، والعُمدَةُ في اقتضاءِ ثوابِها هو الإخلاصُ، ويجوزُ تَعليقُ الظَّرفِ بـ﴿صَنَعُواْ﴾ على أنَّ الضَّميرَ للدُّنْيَا.

﴿وَبَـٰطِلٌ﴾ في نفسِه ﴿مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ لأنَّه لَمْ يُعْمَل على ما يَنبَغِي، وكأنَّ كلَّ واحِدَةٍ مِن الجُملتينِ عِلَّةٌ لِمَا قبلَها.

وقُرِئَ: (وباطلًا)[1] على أنَّهُ مَفعولُ ﴿يَعْمَلُونَ﴾ و(ما) إبهاميَّةٌ أو في مَعنى المصدرِ[2]؛ كقولِه:

.... وَلَا خَارِجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلَامِ[3]

و: (بَطَلَ) على الفعلِ[4].

قوله:

«وإنْ أتَاهُ خَليلٌ يومَ مَسْغبَةٍ ... يقولُ لا غائِبٌ مَالي ولا حَرِمُ»

هو مِن مُعلَّقةِ زُهيرِ بن أبي سُلْمَى[5].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤) عن أبيٍّ، و«المحتسب» (١/ ٣٢٠) عن أبيٍّ وابن مسعود.

(٢) إبهاميَّةً بمعنى: وباطلًا أَيَّ باطلٍ كانوا يعملون، وبمعنى المصدر على: وبَطَل بُطلاناً ما كانوا يعملون. انظر: «الكشاف» (٤/ ١٢٠).

(٣) عجز بيت للفرزدق، وهو في ديوانه (٢/ ٢١٢)، و«الكتاب» (١/ ٣٤٦)، وأراد كما قال سيبويه: ولا يخرج خروجاً. وتقدم عند تفسير الآية (٧٩) من سورة النساء.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤) عن يحيى بن يعمر، و«البحر» (١٢/ ٢٢١) عن زيد بن علي.

(٥) انظر: «ديوان زهير» بشرح الشنتمري (ص: ١٥٣)، و«الكتاب» (٣/ ٦٦)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٩/ ٧٠)، وتقدم عند تفسير الآية (٧٨) من سورة النساء.

قوله: «و(ما) إبهاميَّةٌ»:

عبارةُ ابن جنِّي: و(ما) زائدةٌ للتَّوكيدِ[١].

(١٧) ـ ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ أُولَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ ۚ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ ۚ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾: برهانٍ مِن اللهِ يَدُلُّهُ على الحقِّ والصَّوابِ فيما يأتيهِ ويذَرُهُ، والهَمزَةُ لإنكارِ أن يُعْقَبَ مَن هذا شأنُهُ هؤلاء المقصِرينَ هِمَمَهُم وأفكارَهُم على الدُّنيَا، وأن يُقارَبَ بينَهُم في المنزلةِ، وهو الذي أغنَى عَن ذكرِ الخبرِ وتَقديرُه: أفمَنْ كانَ على بَيِّنَةٍ كمَن يُريدُ الحَياةَ الدُّنْيَا، وهو حكمٌ يَعُمُّ كلَّ مُؤمِنٍ مُخلِصٍ.

وقيل: المرادُ بِهِ النَّبيُّ عليهِ السَّلامُ، وقيل: مؤمِنُو أهلِ الكِتابِ.

﴿وَيَتْلُوهُ﴾: ويَتْبعُ ذلك البرهانَ الذي هو دليلُ العَقْلِ ﴿شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾: شاهدٌ مِن اللهِ يشهَدُ بصِحَّتِه، وهو القُرآنُ ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ﴾: ومِن قبلِ القُرآنِ ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾ يعني: التَّوراةَ، فإنَّها أيضًا تَتْلُوهُ في التَّصديقِ.

أو البيِّنَةُ هو القرآنُ ﴿وَيَتْلُوهُ﴾ مِن التِّلاوَةِ، والشَّاهِدُ جبريلُ أو لسانُ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ على أنَّ الضَّميرَ له، أو من التُّلُوِّ والشاهدُ ملكٌ يحفَظُهُ، والضَّميرُ في (يتلوهُ) إمَّا لـ(مَن)، أو للبيِّنَةِ باعتبارِ المعنى، ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾ جملةٌ مبتدأَةٌ.

وقُرِئَ: (كتابَ) بالنَّصبِ[٢] عَطفًا على الضَّميرِ في ﴿يتلوه﴾؛ أي: يتلو القرآنَ شاهِدٌ ممَّنْ كانَ على بيِّنَةٍ دالَّةٍ على أنَّهُ حَقٌّ كقولِه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الأحقاف: ١٠] ويقرأُ من قبلِ القرآنِ التَّوراةَ.

---

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٣٢١).

(٢) نسبت لمحمد بن السائب الكلبي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤).

﴿إِمَامًا﴾: كتابًا مُؤتَمًّا به في الدِّينِ ﴿وَرَحْمَةً﴾ على المنزلِ عليهِم؛ لأنَّهُ الوُصلَةُ إلى الفوزِ بخيرِ الدَّارينِ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلى مَن كانَ على بَيِّنَةٍ ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾: بالقرآنِ.

﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ مِن أَهلِ مَكَّةَ ومَن تحزَّبَ مَعَهُم على رَسولِ اللهِ ﷺ ﴿فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾ يَرِدُها لا مَحالةَ.

﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾: مِن المَوعدِ، أو القرآنِ. وقُرِئَ (مُريَة) بالضمِّ[1]، وهما: الشكُّ.

﴿إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لقِلَّةِ نَظَرِهِم واختلالِ فِكْرِهم.

(١٨ ـ ١٩) ـ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ (١٨) ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ كأن أسندَ إليه ما لَمْ يُنزِلْهُ، أو نفى عنهُ ما أنزلَهُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ في الموقفِ بأَنْ يُحبَسُوا وتعرضَ أَعْمَالُهُم.

﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ من الملائكةِ والنَّبيِّينَ، أو مِن جَوارِحِهِم، وهو جمعُ شاهِدٍ كأَصحابٍ، أو شهيدٍ كأَشْرافٍ:

---

(١) نسبت لعلي رضي الله عنه والحسن وقتادة وأبي عبد الرحمن السُّلَمي وأبي رجاء وغيرهم، وهي لغة أسد وتميم، والكسر لغة أهل الحجاز. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«الكامل» للهُذَلي (ص: ٥٧٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١٥٩)، و«البحر» (١٢/ ٢٢٦).

﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تهويلٌ عظيمٌ مما يحيقُ بهم حينئذٍ لظُلمِهِم بالكذبِ على اللهِ.

﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ عَن دينِه ﴿وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًا﴾: ويصفونَها بالانحرافِ عَن الحقِّ والصَّوابِ، أو: يبغونَ أهلَها أَنْ يَعوجُوا بالردَّةِ.

﴿وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ﴾: والحالُ أنَّهم كافرونَ بالآخرةِ، وتكريرُ ﴿هُمۡ﴾ لتأكيدِ كُفْرِهم واختصاصِهم بِهِ.

(٢٠ ـ ٢٢) ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمۡ يَكُونُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ وَمَا كَانُواْ يُبۡصِرُونَ ۝٢٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ۝٢١ لَا جَرَمَ أَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ هُمُ ٱلۡأَخۡسَرُونَ﴾.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمۡ يَكُونُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾؛ أي: ما كانوا مُعجزينَ اللهَ في الدُّنيا أن يُعاقِبَهُم ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ يمنعونَهُم مِن العقابِ، ولكنَّه أخَّرَ عِقابَهُم إلى هذا اليومِ ليكونَ أشدَّ وأدوَمَ.

﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ استئنافٌ. وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ: ﴿يُضعَّف﴾ بالتَّشديدِ[1].

﴿مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ﴾ لتصامِّهم عن الحقِّ وبُغضِهم له ﴿وَمَا كَانُواْ يُبۡصِرُونَ﴾ لتَعامِيهِم عَن آياتِ اللهِ، وكأنَّهُ العِلَّةُ في مُضاعفَةِ العَذابِ.

وقيل: هو بيانُ ما نفاهُ مِن وِلايةِ الآلهةِ بقولِه: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ فإنَّ ما لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ لا يَصلُحُ للوِلايةِ، وقولُه: ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ اعتراضٌ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٤ ـ ١٨٥)، و«التيسير» (ص: ٨١)، و«النشر» (٢/ ٢٢٨).

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾ باشتراءِ عبادةِ الآلهةِ بعبادةِ اللهِ.

﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ مِن الآلهةِ وشَفاعتِها.

أو: خسرُوا بما بدَّلُوا وضاعَ عَنْهُم ما حصَّلُوا، فلم يبقَ مَعَهُم سِوَى الحَسرةِ والنَّدامَةِ.

﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ﴾ لا أحدَ أبينُ وأكثرُ خُسرانًا مِنْهُم.

قوله: «من الآلهةِ وشَفاعَتِها»:

قال الطِّيبِيُّ: عطفَ (وشفاعتِها) علـى (الآلهةِ) على منوالِ: (أعجبَنِي زيدٌ وكَرَمُه)؛ لأنَّ المفترى الشَّفاعَةُ[١] لا الآلهةُ نَفسُها[٢].

(٢٣) ـ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخْبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخْبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾: اطمأنُّوا إليه وخَشَعُوا له، من الخَبْتِ: وهو الأرضُ المُطمَئِنَّةُ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾: دائمونَ.

(٢٤) ـ ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ ﴾: الكافرِ والمُؤمنِ ﴿كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ﴾ يجوزُ أَنْ يُرادَ بهِ تَشبيهُ الكافرِ بالأَعْمَى لتَعاميهِ عَن آياتِ اللهِ، وبالأصمِّ لتَصامِّه عَن

---

(١) في (س) زيادة: «نفسها».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٦).

استِماعِ كَلامِ اللهِ وتَأَبِّيهِ عَن تَدبُّرِ مَعانيه، وتَشْبيهُ المُؤمِنِ بالسَّميعِ والبَصيرِ لأنَّ أمرَهُ بالضِّدِّ، فيكونُ كلٌّ مِنْهُما مُشبَّهًا باثنينِ باعتبارِ وَصفينِ، أو تَشبيهُ الكافرِ بالجامعِ بينَ العَمَى والصَّممِ والمؤمنِ بالجامعِ بينَ ضِدَّيْهِمَا، والعاطفُ لعطفِ الصِّفَةِ على الصِّفَةِ كقولِه:

الصَّابِحِ فالغَانِمِ فالآيِبِ

وهذا مِن بابِ اللفِّ والطِّباقِ.

﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ﴾: هل يَستَوِي الفَريقانِ ﴿مَثَلًا﴾؛ أي: تمثيلًا أو صِفَةً أو حالًا.

﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ بضَربِ الأمثالِ والتَّأمُّلِ فيها.

قوله: «يجوزُ أَنْ يُرادَ تَشبيهُ الكافرِ بالأَعْمَى...» إلى آخره.

قال الطِّيبِيُّ: الفرقُ بين التَّشبيهَيْنِ هو أن الأَوَّلَ يَتفاوَتُ فيه حال بعضٍ مِن الفريق؛ فإنَّ الأصَمَّ أهوَنُ حالًا من الأعمى، وعلى الثَّاني لا تفاوُتَ ألبتَّة[١].

قوله: «أو تشبيهُ الكافرِ بالجامعِ بين العَمَى والصَّمَمِ...» إلى آخره.

قال الطِّيبِيُّ: يحتمِلُ التَّشبيهُ الثَّاني:

أن يكونَ مركَّبًا وهميًّا بأنْ مثَّلَ حالَ فريقِ الكفَّارِ في تَعاميهِم عن الآياتِ المنصوبَةِ بينَ أيديهم[٢] وتصامِّهم[٣] عن الآياتِ المَتلوَّةِ عليهم بحالِ مَن اجتمعَ فيه الصِّفَتانِ العَمَى والصَّمَمُ وهو أبدًا في خبطٍ وضَلالٍ؛ لأنَّ الأَعْمَى إذا سمعَ شيئًا

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٠).

(٢) في (ز): «يديهم».

(٣) في (س): «تَصامُمِهِم».

رُبَّما يَهتَدِي إلى الطَّريقِ إذا نعقَ له، والأَصمُّ إذا نظرَ رُبَّما يَنتَفِعُ بالإشارةِ، ومَن جمعَ بينَهُما فلا حيلةَ فيه.

وأن يكونَ مُرَكَّبًا عقليًّا بأن يأخُذَ الزُّبدةَ والخُلاصةَ مِن المَجموعِ، والوجهُ تمكُّنُ الضَّلالِ وعدمُ الانتفاعِ[1].

قوله: «والعاطِفُ لعطفِ الصِّفَةِ على الصِّفَةِ»:

قال ابنُ المُنَيِّرِ والطِّيبِيُّ: بخلافِه على التَّشبيهِ الأوَّلِ، فإنَّه لعَطفِ المَوصوفِ على المَوصوفِ[2].

وعبارةُ الطِّيبِيِّ: لعطفِ الذَّاتِ على الذَّاتِ[3].

قوله: «كقوله:

الصَّابِــحِ فالغَانِــمِ فالآيِــبِ»

تقدَّمَ في أوَّلِ سُورةِ البَقرةِ[4].

قوله: «وهذا مِن بابِ اللفِّ والطِّباقِ»:

قال الطِّيبِيُّ: أمَّا اللفُّ فهو ذكرُ الفَريقينِ؛ لأنَّ المُرادَ بالفريقِ الكافرِ ما دلَّ عليه

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٠).

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ٣٨٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٠).

(٤) عجزُ بيتٍ لعمرو بن الحارث بن همَّام، المعروف بابن زيَّابة التَّيْمي، وتقدم عند تفسير الآية (٤) من سورة البقرة، وتمامه:

يَــا لَهــفَ زَيَّابَــةَ لِلحَــارِثِ الصْــ ... ــصَـابِــحِ فـالـغَـــانِم فالآيِــبِ

قولُه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [هود: ١٨] إلى آخرِ الآياتِ، وبالمؤمنِ[١] قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [هود: ٢٣].

والنَّشرُ هو قولُه: ﴿كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ﴾، وإنَّما قَدَّمَ الأعْمَى والأصمَّ على البَصيرِ والسَّميعِ لأنَّ تلكَ الآياتِ المُشارَ إليها واردةٌ على هذا التَّرتيبِ، وكان ذكرُ المؤمنينَ فيها كالاستطرادِ لذكرِ الكافرينَ، ولهذا أُوجِبَ التَّأخيرُ.

وأمَّا الطِّباقُ فإنَّه قوبِلَ البَصيرُ بالأَعْمَى والسَّميعِ بالأَصَمِّ[٢].

(٢٥ ـ ٢٦) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾ أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنا نوحاً إلى قومِهِ أَنِّي لَكُمْ﴾ بأَنِّي لَكُم. وقرأَ نافِعٌ وعاصِمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ بالكسرِ[٣] على إرادةِ القَولِ.

﴿نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾: أبيِّنُ لَكُم مُوجِباتِ العَذابِ ووجهَ الخَلاصِ.

﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ بدلٌ مِن ﴿إِنِّى لَكُمْ﴾ أو مفعولُ ﴿مُّبِينٌ﴾، ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿أَن﴾ مُفسِّرَةً مُتعلِّقَةً بـ﴿أَرْسَلْنَا﴾ أو بـ﴿نَذِيرٌ﴾.

﴿إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾: مؤلِمٍ، وهو في الحقيقةِ صِفَةُ المعذَّبِ، لكنْ يُوصفُ به العذابُ وزمانُه على طريقَةِ: (جَدَّ جِدُّهُ) و(نهارُكَ صائِمٌ) للمُبالَغَةِ.

قوله: «على طَريقَةِ: (جَدَّ جِدُّهُ) و(نهارُهُ صائِمٌ)»:

قال الطِّيبيُّ: إشارةٌ إلى الفرقِ بين المَجازينِ في الإسنادِ، نُزِّلَ الظَّرفُ في الثَّاني

---

(١) في (س): «وبالمؤمنين».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٨).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٢)، و«التيسير» (ص: ١٢٤).

مَنزِلَةَ الشَّخصِ نفسِه لكثرةِ مُباشَرتِه الصومَ فيه كأنَّه واقِعٌ منه، وفي الأوَّلِ جُعِلَ وصفُ الشَّخصِ كالشَّخصِ، وأُسنِدَ إليه ما كان أُسنِدَ إليه؛ لاستبداده به[١].

(٢٧) ـ ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ﴾.

﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ لا مَزيَّةَ لكَ علينا تَخُصُّكَ بالنبوَّةِ ووجوبِ الطَّاعةِ.

﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾: أَخِسَّاؤُنا، جمعُ أَرْذَلَ فإنَّه بالغَلَبَةِ صارَ مِثلَ الاسمِ كالأكبرِ، أو أرذُلٍ جمعُ رَذْلٍ.

﴿بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾: ظاهرَ الرَّأيِ مِن غيرِ تَعَمُّقٍ؛ مِن البُدُوِّ، أو: أولَ الرَّأيِ مِن البدءِ، والياءُ مُبدلَةٌ مِن الهمزةِ لانكسارِ ما قبلَها.

وقرأَ أبو عَمرٍو بالهمزِ[٢].

وانتصابُه بالظَّرفِ على حَذفِ المُضافِ؛ أي: وقتَ حُدوثِ بادي الرَّأيِ، والعاملُ فيه: ﴿ٱتَّبَعَكَ﴾ وإنَّما استرْذَلُوهُم لذلك، أو لفقْرِهم فإنَّهم لَمَّا لم يَعْلَمُوا إلا ظاهرًا مِن الحياةِ الدنيا كانَ الأحظُّ بها أشرَفَ عِنْدَهُم والمحرومُ مِنْهَا أرذَلَ.

﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ﴾: لك ولِمُتَّبعيكَ[٣] ﴿عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾ يُؤهِّلُكُم للنُّبُوَّةِ واستحقاقِ المُتابعَةِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥١).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٢)، و«التيسير» (ص: ١٢٤).

(٣) في (خ): «لك ولمن تبعك».

﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ﴾ إيَّـاكَ[1] فـي دَعْـوَى النُّبـوَّةِ وإيَّاهُـم فـي دَعْـوَى العلـمِ بصِدْقِـكَ، فغلَّـبَ المخاطـبُ علـى الغائبيـنَ.

قوله: «ظاهرَ الرَّأيِ...» إلى آخرِه.

قال في «الانتصاف»: يجوزُ أَنْ يُرادَ أوَّلُه مع عدمِ الهمزِ تسهيلًا[2].

(٢٨ ـ ٢٩) ـ ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾ وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾.

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ﴾: أَخبِرُوني ﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾: حجَّةٍ شاهِدَةٍ بصِحَّةِ دَعْوَايَ ﴿وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ﴾ بإيتاءِ البيِّنَةِ أو النبوَّةِ.

﴿فعَمِيَتْ عليكُمْ﴾: فخَفِيَتْ عليكُم فلَم تَهْدِكُم، وتوحيدُ الضَّميرِ لأنَّ البيِّنَةَ في نَفسِها هي الرَّحمَةُ، أو لأنَّ خفاءَهَا يوجبُ خفاءَ النَّبوَّةِ، أو على تقديرِ: فعميَتْ عليكُم بعدَ البيِّنَةِ، وحذفُها للاختصارِ، أو لأنَّه لكلِّ واحدَةٍ مِنْهُما.

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ وحَفصٌ: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾[3]؛ أي: أُخْفِيَت.

وقُرِئَ: (فعَمَّاهَا)[4] على أنَّ الفعلَ للهِ.

---

(١) في (ت): «أنت».

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ٣٨٨).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٢)، و«التيسير» (ص: ١٢٤).

(٤) نسبت لأبي وابن مسعود رضي الله عنهما. انظر: «تفسير الطبري» (١٢/ ٣٨٢)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤).

﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾: أَنُلْزِمُكُم على الاهتداءِ بها ﴿وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ لا تختارونَها ولا تَتأمَّلُونَ فيها؟ وحيثُ اجتمعَ ضميرانِ وليسَ أَحدُهُما مرفوعًا وقدِّمَ الأعرفُ مِنْهُما جازَ في الثَّاني الفَصْلُ والوَصْلُ.

﴿وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ﴾: على التَّبليغِ، وهو وإِنْ لم يَذْكُر فمعلومٌ مما ذُكرَ ﴿مَالًا﴾: جعلًا ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ فإنَّهُ المَأمولُ مِنه.

﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ جوابٌ لَهُم حينَ سَألوا[1] طردَهُم.

﴿إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ فيخاصِمونَ طارِدَهُم عندَهُ، أو: إنهم يلاقونَهُ ويَفوزونَ بقُربِهِ فكيفَ أطردُهُم؟

﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ بلقاءِ رَبِّكُم، أو: بأقدارِهِم، أو: في الْتماسِ طَرْدِهِم، أو: تتسفَّهُونَ عليهِمْ بأنْ تَدعوهُم أراذِلَ.

قوله: «فخَفِيَت عليكُم ولم تَهدِكُم»:

قال الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّ نسبةَ العَمَى إلى البَيِّنَةِ على طريقِ الاستعارَةِ، كما وردَ عَكسُهُ في قولِه: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩]؛ أي: آيةً مُبصِرَةً[2].

قوله: «وحيثُ اجتمعَ ضَميرانِ وليسَ أحدُهُما مَرْفوعًا وقُدِّمَ الأعرَفُ مِنهما جازَ في الثَّاني الفَصلُ والوَصلُ»:

قال: أبو حيَّانَ: هذا موافِقٌ لقَولِ ابنِ مالكٍ في «التَّسهيل»[3].

---

(١) في (أ): «سألوه».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٥٧).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٥٢).

وقال ابنُ أبي الرَّبيعِ: يجبُ الاتِّصالُ كالآية، ويشهَدُ له نصُّ سيبويه[١].

وقال الحَلَبيُّ: ما قالَه الزَّمخشرِيُّ هو ظاهرُ قولِ سيبويهِ، وإن كانَ بَعضُهم مَنَعه[٢].

(٣٠) ـ ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمۡۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ﴾ بدفعِ انتِقامِه ﴿إِن طَرَدتُّهُمۡ﴾ وهم بتلكَ الصِّفَةِ والمثابةِ.

﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ لتعرِفُوا أنَّ الْتِماسَ طَردِهِم وتوقيفَ الإيمانِ عليه ليسَ بصَوابٍ.

(٣١) ـ ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٞ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًاۖ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمۡ إِنِّيٓ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾: رزقُهُ وأموالُه حتى جَحَدْتُم فَضْلِي.

﴿وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ عطفٌ على ﴿عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾؛ أي: ولا أقولُ لكم: أنا أعلَمُ الغيبَ، حتَّى تكذبوني استبعادًا، أو حتى أعلَمَ أنَّ هؤلاءِ اتَّبعوني باديَ الرَّأيِ مِن غيرِ بَصيرَةٍ ولا عقدِ قلبٍ، وعلى الثَّاني يجوزُ عَطْفُه على ﴿أَقُولُ﴾.

﴿وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٞ﴾ حتَّى تَقولُوا: ما أنتَ إلا بشرٌ مِثلُنا.

﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ﴾: ولا أقولُ في شأنِ من استَرْذَلْتُمُوهُم لفقرِهِم: ﴿لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًا﴾ فإنَّ ما أعدَّه[٣] اللهُ لَهُم في الآخرةِ خَيرٌ ممَّا آتاكُمْ في الدُّنيَا.

﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمۡ إِنِّيٓ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ إن قلت شيئًا مِن ذلك.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٢٤٠). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٣٦٤).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٣١٥). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٣٦٤).

(٣) في (ت): «أعد».

والازدراءُ: افْتِعالٌ مِن زَرَى عليه: إذا عابَهُ، قُلِبَت تاؤُه دَالًا لتَجانُسِ الزَّايِ في الجَهرِ، وإسنادُهُ إلى الأعيُنِ للمُبالغَةِ والتَّنبيهِ على أنَّهُم استَرْذَلُوهُم بادِيَ الرُّؤيَةِ مِن غيرِ رَوِيَّةٍ بما عايَنُوا مِن رَثاثَةِ حالِهِم وقِلَّةِ مَنالِهِم دونَ تَأَمُّلٍ في مَعانيهِم وكَمالاتِهِم.

قوله: «وإسنادُه إلى الأعيُنِ للمُبالغَةِ والتَّنبيهِ على أنَّهم استَرذَلُوهم بادِئَ الرَّأيِ...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: هذا التَّفسيرُ ما أحسنَ طِباقَه بقولِهِم: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾[1]!

(٣٢ ـ ٣٣) ـ ﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾.

﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا﴾: خاصَمْتَنا ﴿فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾: فأطَلْتَه، أو أتيتَ بأنواعِه ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ مِن العَذابِ ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ في الدَّعوَى والوَعيدِ، فإنَّ مُناظرَتَكَ لا تُؤثِّرُ فينا.

﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ﴾ عاجلًا أو آجِلًا ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ بدفعِ العَذابِ أو الهربِ مِنه.

(٣٤ ـ ٣٥) ـ ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾.

﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾ شرطٌ ودليلُ جوابٍ، والجملةُ دليلُ جوابِ قولِه: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ وتقديرُ الكلامِ: إنْ كان اللهُ يريدُ أنْ يُغوِيَكُم

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٦٣).

فإنْ أردْتُ أنْ أنصَحَ لَكُم لا يَنفعُكُم نُصحِي، ولذلك نقول: لو قالَ الرَّجلُ: (أنتِ طالِقٌ إنْ دَخلْتِ الدَّارَ إنْ كَلَّمْتِ زَيْدًا) فدَخلَتْ ثمَّ كَلَّمَتْ لم تَطلُق، وهو جوابٌ لِمَا أوهموا مِن أنَّ جدالَه كَلامٌ بلَا طائلٍ، وهو دليلٌ على أنَّ إرادَةَ اللهِ يَصِحُّ تَعلُّقُها بالإغواءِ وأنَّ خِلافَ مُرادِه مُحالٌ.

وقيل: ﴿أَن يُغْوِيَكُمْ﴾: أنْ يُهْلِكَكُم، مِن غَوِيَ الفَصِيلُ غَوًى: إذا بَشِمَ فهَلَك.

﴿هُوَ رَبُّكُمْ﴾: خالقُكُم والمُتصرِّفُ فيكُم وَفْقَ إرادَتِه ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فيُجازِيكُم على أَعمالِكُم.

﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي﴾: وبالُه. وقُرِئ: (أَجْرامِي) على الجمع[1].

﴿وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ﴾: مِن إجرامِكُم في إسنادِ الافتراءِ إليَّ.

قوله: «ولذلك نقولُ[2]: إذا قالَ الرَّجلُ: (أنتِ طالِقٌ إن دَخلتِ الدَّارَ إن كلَّمْتِ زيدًا) فدَخلَتْ ثمَّ كَلَّمَتْ لَمْ تَطلُق»:

هذه مَسألَةُ اعتراضِ الشَّرطِ على الشَّرطِ.

قالَ ابنُ هشامٍ في «المغني»: ذكروا أنَّه إذا اعترَضَ شرطٌ على آخرَ نحو: (إنْ أكلتِ إنْ شَرِبْتِ فأنتِ طالقٌ)، فإنَّ الجوابَ المذكورَ للسَّابقِ مِنهُما، وجوابُ

---

(١) نسبها الهذلي في «الكامل في القراءات» (ص: ٣٨٨) للزعفراني، وذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤) وقال: حكاه الفراء. وبالعودة لـ«معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٣) فهو لم يذكرها قراءة بل تجويزاً في المعنى تبعا لما جاء في التفسير، ولفظه: وجاء فِي التفسير: فَعَلَيَّ آثامي، فلو قرئت: (أجرامي) على التفسير كَانَ صوابًا.

(٢) في (ز): «نقول».

الثَّاني محذوفٌ مَدلولٌ عليه بالشَّرطِ الأوَّلِ وجوابِه، كما قالوا في الجوابِ المُتأخِّرِ عَن القسمِ والشَّرطِ، ولهذا قال محقِّقو الفُقَهاءُ في المثالِ المذكورِ: إنَّها لا تطلَقُ حتى تقدِّمَ المؤخَّرَ وتُؤخِّرَ المقدَّمَ، وذلكَ لأنَّ التَّقديرَ حينئذٍ: إنْ شَرِبْتِ فإنْ أَكَلْتِ فأنتِ طالقٌ.

وهذا كلُّه حَسَنٌ، ولكن جَعَلُوا منهُ قولَه تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ وفيه نظرٌ؛ إذ لَمْ يتوال شَرْطانِ وبَعدَهُما جوابٌ كمَا في المثالِ، وكما في قولِ الشَّاعرِ:

إنْ تَستغيثُوا بنا إن تُذعَروا[1] تَجِدُوا مِنَّا معاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ[2]

إذ الآيةُ الكَريمَةُ لم يُذكَر فيها جواب، وإنَّما تقدَّمَ على الشَّرطينِ ما هو جوابٌ في المَعنى للأوَّل[3]، فينبغي أَنْ يُقدَّرَ إلى جانبِه، ويكونَ الأَصلُ: إن أردتُ أَنْ أنصحَ لَكُم فلا ينفَعُكُم نُصحِي إن كانَ الله يريدُ أَنْ يُغوِيَكُم.

وأمَّا أَنْ يُقدَّرَ الجَوابُ بعدَهُما ثمَّ يقدَّر بعد ذلك مقدَّمًا إلى جانبِ الشَّرطِ الأوَّلِ فلا وجهَ له[4].

---

(١) في النسخ الخطية: «تَسْتَدْعُوا»، والمثبت من «مغني اللبيب» و«المقاصد النحوية».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٤٧): لم أقف على اسم قائله، وهو من البسيط. وانظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٣/ ١٦١٤)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٨٠١)، و«اعتراض الشرط على الشرط» له أيضاً (ص: ٤٠)، و«المساعد» لابن عقيل (٣/ ١٧٣).

(٣) في (س): «الأول»، وفي «مغني اللبيب»: للشرط الأول.

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٨٠١).

وقد أَلَّفَ ابنُ هشامٍ رسالةً حَسَنةً في اعتراضِ الشَّرطِ أوردْتُها في «حاشيةِ المُغنِي».

قوله: «إذا بَشِمَ»:

في «الصحاح»: البشمُ: التُّخمَةُ، وبَشِمَ الفَصيلُ من كثرةِ شربِ اللبنِ[1].

(٣٦ ـ ٣٧) ـ ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَـٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ ۚ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾.

﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ أَقْنَطَهُ اللهُ مِن إيمانِهِم ونَهاهُ أَنْ يَغْتَمَّ بما فَعَلُوهُ مِن التَّكذيبِ والإيذاءِ.

﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾: مُلْتَبِسًا بأعيُنِنا، عبَّر بكثرَةِ آلةِ الحسِّ ـ الذي به يُحفظُ الشَّيءُ ويُراعَى عَن الاختلالِ والزَّيغِ ـ عن المُبالغَةِ في الحفظِ والرِّعايَةِ على طريقَةِ التَّمثيلِ.

﴿وَوَحْيِنَا﴾ إليكَ كيفَ تَصْنَعُها.

﴿وَلَا تُخَـٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾: وَلَا تُراجِعْنِي فيهِمْ ولا تَدْعُنِي باستدفاعِ العَذابِ عَنْهُم.

﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾: محكومٌ عَلَيهِم بالإغراقِ فلا سبيلَ إلى كَفِّهِ.

(٣٨ ـ ٣٩) ـ ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ ۚ قَالَ إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴿٣٨﴾ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾.

﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ﴾ حكايةُ حالٍ ماضيَةٍ ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ﴾: استهزَؤُوا به بعمَلِه[2] السَّفينةَ؛ فإنَّه كانَ يَعمَلُها في برِّيَّةٍ بَعيدَةٍ مِن الماءِ أوانَ

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: بشم).

(٢) في (ت): «لعمله».

عزَّتِه، وكانوا يضحَكُونَ مِنهُ ويقولون: صِرتَ نَجَّارًا بعدما كنتَ نبيًّا.

﴿قَالَ إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ إذا أخذَكُم الغرقُ في الدُّنيا والحرقُ في الآخرةِ، وقيل: المرادُ بالسُّخريةِ الاستِجْهَالُ.

﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ يعني به إيَّاهُم وبالعذابِ الغرقَ.

﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ﴾: وينزلُ، أو يَحِلُّ عليه حلولَ الدَّينِ الذي لا انفكاكَ عنه ﴿عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ دائمٌ وهو عذابُ النَّارِ.

قوله: «حلولَ الدَّينِ»:

قال الطِّيبِيُّ: نصبٌ على المصدَرِ، وفيه أنَّ في الكلامِ استعارَةٌ إمَّا تبعيَّةٌ وإما مَكنِيَّةٌ، شبَّهَ حُكمَ اللهِ بقَولِه بأنَّهم مُغرَقُونَ في قضائِه بالدَّينِ ولُزومِه[1].

(٤٠) - ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا﴾ غايةٌ لقولِه: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ﴾ وما بينَهُما حالٌ مِن الضَّميرِ فيه، أو ﴿حَتَّىٰٓ﴾ هي التي يَبتَدِئُ بعدَها الكلامُ.

﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾: نبعَ الماءُ مِنْهُ وارتفَعَ كالقِدْرِ تفورُ، و﴿ٱلتَّنُّورُ﴾: تَنُّورُ الخُبزِ، ابتدأَ منهُ النُّبوعُ على خرقِ العادةِ، وكانَ في الكوفَةِ في موضعِ مَسجِدِهَا، أو في الهندِ، أو بعينِ وردَةَ مِن أرضِ الجزيرةِ.

وقيل: ﴿ٱلتَّنُّورُ﴾: وَجهُ الأَرضِ، أو أشرفُ مَوضِعٍ فيهَا.

﴿قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا﴾: في السَّفينَةِ ﴿مِن كُلٍّ﴾: مِن كلِّ نَوعٍ مِن الحيواناتِ المُنتفَعِ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٧١).

بها ﴿زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾: ذكرٍ وأُنثَى، هذا على قراءَةِ حَفْصٍ، والباقونَ أَضافُوا[1] على مَعنى: احمل اثنينِ من كل زوجين؛ من كلِّ صنفِ ذكرٍ وصِنفِ أُنثى.

﴿وَأَهْلَكَ﴾ عطفٌ على ﴿زَوْجَيْنِ﴾ أو ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ والمرادُ: امرأَتُه وبنوهُ ونساؤُهُم.

﴿إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ﴾ بأنَّه مِن المُغرقينَ، يريدُ ابنَه كنعانَ وأُمَّهُ واعلةَ فإنَّهما كانا كافِرَينِ.

﴿وَمَنْ ءَامَنَ﴾: والمؤمنينَ مِن غَيرِهِم ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ كانوا تِسعَةً وسبعينَ: زوجتُهُ المسلمَةُ وبنوه الثَّلاثَةُ حامٌ وسامٌ ويافِثُ ونساؤُهُم، واثنانِ وسَبعونَ رَجُلًا وامرأَةً مِن غيرِهِم.

رُوِيَ أَنَّه عليهِ السَّلامُ اتَّخذَ السَّفينَةَ في سنتينِ من السَّاجِ، وكانَ طُولُها ثَلاثَ مئةِ ذراعٍ وعرضُها خمسينَ، وسمكُها ثلاثينَ، وجعلَ لها ثلاثةَ بُطونٍ، فحملَ في أسفَلِهَا الدَّوابَّ والوحشَ، وفي أوسَطِها الإنسَ، وفي أعلاهَا الطَّيرَ[2].

قولـه: «﴿وَأَهْلَكَ﴾ عطـفٌ علـى ﴿زَوْجَيْنِ﴾»؛ أي: علـى قـراءةِ حَفـصٍ **«أو ﴿ٱثْنَيْنِ﴾»** عَلـى قـراءةِ الباقيـنَ.

(٤١) ـ ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾؛ أي: صِيـرُوا فيهـا، وجعـلَ ذلـك ركوبًـا لأنَّهـا فـي المـاءِ كالمركـوبِ فـي الأرضِ ﴿بسـم الله مُجْراها ومُرْسـاها﴾ مُتَّصِلٌ بـ﴿ٱرْكَبُوا۟﴾ حالٌ مِن الواوِ؛ أي: اركبُوا فيها مُسَـمِّينَ اللهَ، أو قائلينَ: باسـم الله وقتَ جريِها وإرسـائِهَا،

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٣)، و«التيسير» (ص: ١٢٤).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ٣٥٢)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ١٧٤)، عن ابن عباس.

أو مكانَهُما، على أنَّ المجرَى والمُرسَى للوَقتِ أو المكانِ، أو للمصدرِ والمضافُ مَحذوفٌ كقَوْلِهم: آتيك خفوقَ النَّجمِ[١].

وانتِصابُهُما[٢] بمَا قدَّرْناهُ حالًا، ويجوزُ رَفعُهُما بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ على أنَّ المرادَ بهما المصدَرُ أو جُملَةٌ مِن مُبتدَأٍ وخبرٍ؛ أي: إجراؤُهَا بسمِ اللهِ، على أنَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ خبرٌ، أو صِلَةٌ[٣] والخبرُ مَحذوفٌ، وهي إمَّا جُملَةٌ مُقتضَبةٌ لا تعلقَ لها بما قبلَها، أو حالٌ مُقدَّرَةٌ مِن الواوِ أو الهاءِ.

ورُوِيَ أنَّه كان إذا أرادَ أَنْ تَجرِيَ قال: بسمِ الله، فجَرَتْ، وإن أرادَ أن تَرْسُوَ قال: بسمِ الله، فرَسَتْ[٤].

ويجوزُ أَنْ يكونَ الاسمُ مُقحَمًا كقولِه:

ثـــمَّ اســـمُ السَّـــلامُ عَلَيْكُمَا[٥]

---

(١) قوله: «أو للمصدر، والمضاف محذوف» تقديره: وقتَ إجرائها وإرسائها. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٢١).

قلت: فهو على هذا عائد إلى معنى الوقت في المجرى والمرسى، ويدل عليه عبارة «الكشاف» (٤/ ١٤١) ففيه: اركبوا فيها مُسمِّينَ اللهَ، أو قائلين: بسم الله وقتَ إجرائها ووقت إرسائها، إما لأن المُجرى والمُرْسى للوقت، وإمَّا لأنهما مصدران كالإجراء والإِرْساء حُذف منهما الوقتُ المضاف؛ كقولهم: خُفوقَ النَّجم ومَقْدَمَ الحاجِّ، ويجوز أن يراد مكانُ الإجراء والإرساء.

(٢) قوله: «وانتصابهما»؛ أي: انتصاب ﴿مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ سواءٌ كانا في معنى الوقت أو المكان.

(٣) في (ت): «صلته».

(٤) رواه الطبري في «التفسير» (١٢/ ٤١٦) عن الضحاك.

(٥) جزء من بيت للبيد بن ربيعة الشاعر المشهور، وهو في «ديوانه» (ص: ٥١)، و«الكشاف» (٤/ ١٤١)، وتمامه:

إلـى الحـول ثم اسـمُ السـلام عليكما ... ومَن يَبْـكِ حولاً كاملاً فقـد اعتذرْ

=

وقـرأ حمـزَةُ والكِسـائيُّ وعاصِـمٌ بروايَـةِ حفـصٍ: ﴿مجريهـا﴾ بالفتـحِ مِـن جـرى[1].

وقُرِئَ: (مَرساها) أيضًا مِن رَسَا، وكلاهِمُا يَحتمِلُ الثَّلاثةَ[2].

و(مُجريهَا ومُرْسِيها) بلفظِ الفاعلِ[3] صِفَتينِ لله.

﴿إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ أي: لولا مَغفِرَتُه لفرطاتِكُم ورَحمَتُه إيَّاكُم لَمَا نَجَّاكُم.

قوله: «وانتصابُهُما بما قدَّرناه حالًا»:

قال الطِّيبِيُّ: ولا يجوزُ أن يَنتَصِبَا بـ﴿ارْكَبُوا﴾؛ إذ ليسَ المَعنى على: اركبوا في وقتِ الإجراءِ والإرساءِ أو في مَكانِهما، وإنَّما المَعنى: اركَبُوا الآنَ مُتبرِّكينَ باسمِ اللهِ في الوَقتينِ اللذين لا ينفكُّ الرَّاكبونَ عَنهُما من الإجراءِ والإرساءِ[4].

قوله: «جُملَةٌ مُقتضَبةٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: مُرتجلَةٌ مُنقطِعَةٌ غيرُ مُتَّصلَةٌ بما قبلَها[5].

= قال الزمخشري: ويراد: بالله إجراؤها وإرساؤها؛ أي: بقدرته وأمره.

(١) وباقي السبعة بالضم، واتفق العشرة على ضم الميم في ﴿مُرساها﴾. انظر: «التيسير» (ص: ١٢٤)، و«النشر» (٢/ ٢٨٨).

(٢) أي: (مَجْراها ومَرْساها) بفتح الميم من جَرَى ورَسَى: إما مصدرين، أو وقتين، أو مكانين. نسبت لابن مسعود وعيسى الثقفي والأعمش وغيرهم. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٦٩)، و«الكشاف» (٤/ ١٤٢)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١٧٢)، و«البحر» (١٢/ ٢٦٠).

(٣) نسبت لمجاهد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«الكشاف» (٤/ ١٤٢)، و«البحر» (١٢/ ٢٦٠).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٧٤).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٧٤).

قوله: «أو حالٌ مُقدَّرَةٌ مِن الواوِ و الهاءِ[١]»:

قال صاحبُ «التقريب»: في هذا نظرٌ؛ إذ الحالُ إنَّما تَكونُ مُقدَّرةً لَوْ كانت مُفردةً بمَعنى: مجراة، أمَّا إذا كانَتْ جُملةً فلا؛ لأنَّ الجُملةَ معناها: اركبوا وباسمِ[٢] الله إِجراؤُها، وهذا وقعَ حالَ الرُّكوبِ[٣].

وأجاب الطِّيبيُّ: بأنَّ الزَّمخشرِيَّ جعلَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ مُتعلِّقًا بـ(مجراة) على هذا التَّفسيرِ، ولهذا قال: مجراة باسمِ اللهِ، وهي مفردةٌ، فالجملةُ مُؤوَّلةٌ بها لفُقدانِ الواوِ، كقولِه: (كلَّمْتُه فوهُ إلى فيَّ)، فيكونَ قيدًا لـ﴿ارْكَبُوا﴾.

ولا يُشكُّ أنَّ إجراءها لم يَكُن عندَ الرُّكوبِ، فتكونُ مُقدرَةً، كما تقولُ: (اركَب الفرسَ سائرًا على اسمِ اللهِ)، وإمَّا مع الواوِ فلا تَفتِقرُ إلى التَّقديرِ، كما تقولُ: (اركَب الفرسَ وبإذنِ اللهِ سَيرُه).

على أنَّ أبا البَقاءِ أجازَ أن تكونَ الجملةُ حالًا مقدَّرَةً، قالَ: (مَجرى) مُبتدأٌ، و﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ خبرُه، والجملَةُ حالٌ مُقدَّرةٌ، وصاحبُها الواوُ في ﴿ارْكَبُوا﴾، ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِن الهاءِ؛ أي: اركَبوا فيها وجَريانُها بسمِ اللهِ، وهي مُقدَّرةٌ أيضًا[٤]، وتبعَهُ الكَواشيُّ والقاضي[٥]، انتهى.

---

(١) في (س): «الهاءِ والواوِ».

(٢) في (ز): «أو باسم».

(٣) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ٧٧).

(٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (٢/ ٦٩٨).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٧٧).

قوله: «ويجوزُ أن يكونَ الاسمُ مُقحَمًا»:

زاد في «الكشَّاف»: ومرادُه: باللهِ إجراؤُها وإرساؤُها؛ أي: بقدرَتِه(١).

قال الطِّيبيُّ: أي: ويجوزُ الإقحامُ على تقديرِ: مُسَمِّينَ أو قائلينَ، إذ لا مَعنى لقولِنا: (قائلينَ باللهِ)، هذا على تَقديرِ المصدَرِ، وأمَّا على تقديرِ الزَّمانِ والمكانِ، فيكونُ مِن بابِ قولِهم: (نهارُهُ صائِمٌ) و(طريقٌ سائرٌ) هذا التَّقديرُ يجوزُ تَنزيلُهُ على كلامٍ واحِدٍ وعلى كلامَيْنِ أيضًا(٢).

قوله: «أي: لولَا مَغفِرَتُه لفرطاتِكُم ورَحمَتُه إيَّاكُم لَمَا نَجَّاكُم»:

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ قولَه: ﴿إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ جملَةٌ مُستأنفَةٌ بيانٌ للموجبِ، ولا يَصِحُّ أن تكونَ علَّةَ ﴿ٱرْكَبُواْ﴾ لعدمِ المُناسبَةِ(٣).

(٤٢) ـ ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ﴾ مُتَّصِلٌ بمَحذوفٍ دلَّ عليه ﴿ٱرْكَبُواْ﴾، أي: فرَكِبُوا مُسمِّينَ وهي تَجرِي وهُم فيها ﴿فِي مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ﴾ في مَوجٍ مِن الطُّوفانِ، وهو ما يرتفِعُ مِن الماءِ عندَ اضطِرَابِه كلُّ مَوجَةٍ مِنْهَا كجَبَلٍ في تَراكُمِهَا وارتِفاعِهَا.

وما قيلَ مِن أنَّ الماءَ طبَّقَ ما بينَ السَّماءِ والأَرضِ وكانَت السَّفينَةُ تجري في

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ١٤٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٧٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٧٨ ـ ٧٩).

جَوفِهِ= ليسَ بثابتٍ، والمشهورُ أنَّه علا شوامِخَ الجبالِ خمسةَ عشرَ ذِرَاعًا، وإن صَحَّ فلعلَّ ذلك قبلَ التَّطبيقِ.

﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ كنعانَ. وقُرِئَ: (ابنَها)، و: (ابنَهَ) بحذفِ الألفِ[1]، على أنَّ الضَّميرَ لامرأتِه وكانَ رَبيبَهُ.

وقيـل: كانَ لغيرِ رِشـدَةٍ لقولِه تعالـى: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾[2]. وهو خَطَـأٌ؛ إذ الأنبياءُ عُصِمَـت مِن ذلـك، والمـرادُ بالخيانَةِ: الخيانةُ فـي الدِّينِ.

وقُرِئَ: (ابناه) على النُّدبةِ[3]، ولكونِها حِكايةً سُوِّغَ حذفُ الحرفِ.

﴿وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ﴾ عزلَ فيه نفسَهُ عَن أبيهِ أو عَن دِينِهِ، مَفْعِلٌ للمَكانِ مِن عَزَلَهُ عنهُ: إذا أبعدَه.

﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ في السَّفينَةِ، والجُمهورُ كَسَرُوا الياءَ لِيَدُلَّ على ياءِ الإضافَةِ المَحذوفَةِ في جميعِ القرآنِ، غيرَ ابنِ كثيرٍ فإنه وقفَ عليها في لُقمانَ في الموضعِ الأوَّلِ باتِّفاقِ الرُّواةِ، وفي الثَّالثِ في روايةِ قُنْبُلٍ[4]، وعاصِمٍ فإنَّه فتحَ هاهنا اقتصارًا على الفَتحِ مِن الألفِ المبدلَةِ مِن ياءِ الإضافَةِ، واختلفَ الرواةُ عنه في سائرِ المَواضعِ[5].

---

(١) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٢)، و«الكشاف» (٤/ ١٤٣) الأولى عن عليٍّ رضي الله عنه، والثانية عن محمد بن عليٍّ وعروة بن الزبير.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٤٢٧)، ولفظه: «عن سعيد، عن قتادة، قال: سمعت الحسن، يقرأ هذه الآية: (إنه ليس من أهلك إنه عَمِلَ غيرَ صالحٍ)، فقال عند ذلك: والله ما كان ابنَه، ثم قرأ هذه الآية: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠] قال سعيد: فذكرت ذلك لقتادة، قال: ما كان ينبغي له أن يحلف».

(٣) نسبت للسدي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٢).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٤)، و«النشر» (٢/ ٢٨٩).

(٥) روى حفص عن عاصم فتحَ الياء في كلِّ القرآن، وروى أبو بكر عنه فتحَ الياء هنا فقط، وكَسْرَها في =

وقد أدغمَ الباءَ في الميمِ أبو عمرٍو والكِسائيُّ وحَفْصٌ لتقارُبِهِمَا[1].

﴿وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ في الدِّينِ أو الاعتزالِ[2].

(٤٣) ـ ﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾.

﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ أنْ يُغرِقَنِي ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾: إلا الرَّاحِمُ وهوَ اللهُ تَعالى، أو: إلا مكانَ مَن رَحِمَهُم اللهُ وهُم المُؤمنونَ، ردَّ بذلك أن يكونَ اليومَ مُعتصَمٌ مِن جبلٍ ونحوِه يعصِمُ اللائذَ به إلا مُعتصَمَ المؤمنين وهوَ السَّفينَةُ.

وقيل: ﴿لَا عَاصِمَ﴾ بمَعنى: لا ذا عِصْمَةٍ؛ كقولِه: ﴿فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١].

وقيل: الاستثناءُ مُنقَطِعٌ؛ أي: لكِنْ مَن رَحِمَهُ اللهُ يَعصِمُه.

﴿وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ﴾: بينَ نُوحٍ وابنِه، أو بين ابنِه والجبلِ ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾: فصارَ مِن المُهلَكِينَ بالماءِ.

قوله: «إلَّا الرَّاحِمُ... » إلى آخرِه.

قال في «الانتصاف»: الاحتِمالاتُ المُمكِنَةُ أربعَةٌ: لا عاصِمَ إلَّا راحِم، ولا

= سائر القرآن. انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٤)، و«التيسير» (ص: ١٢٤).

(١) قرأ بالإظهار قالون والبزي وخلاد بخلف عنهم، وقرأه بالإظهار بلا خلاف ورش وابن عامر، وخلف عن حمزة، وفي اختياره، وأبو جعفر، والباقون بالإدغام قولاً واحداً، وهم: قنبل ويعقوب وأبو عمرو والكسائي وعاصم، انظر: «التيسير» (ص: ٤٥)، و«النشر» (٢/ ١١)، و«البدور الزاهرة» (ص: ١٥٦).

(٢) في (ت) ونسخة في هامش (أ): «الانعزال»، وفي (خ): «والاعتزال».

مَعصومَ إلَّا مَرحوم، ولا عاصِمَ إلا مَرحومٌ، ولا مَعصومَ إلا راحِم، والأولانِ استثناءٌ مِن الجنسِ، والآخرانِ استثناءٌ مِن غيرِ الجنسِ، والخامِسُ: لا عاصِمَ إلا مرحومٌ على أنَّه مِن الجنسِ بتَأويلِ حذفِ المكانِ؛ أي: إلا مكانَ مَرحومٍ، والكُلُّ جائزٌ وبعضُها أقرَبُ مِن بعضٍ(١).

(٤٤) ـ ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ﴾ نودِيَا بما يُنادَى به أُولو العلمِ، وأُمِرَا بمَا يُؤمَرُونَ، تمثيلًا لكَمالِ قُدرَتِه وانقيادِهما لِمَا يشاءُ تَكوينَهُ فيهِمَا بالآمرِ المُطاعِ الذي يأمرُ المنقادَ لِحُكمِه المبادرَ إلى امتثالِ أمرِه؛ مَهابةً مِن عَظَمَتِه وخَشيةً مِن أليمِ عِقابِهِ.

والبَلْعُ: النَّشْفُ،، والإقلاعُ: الإمساكُ.

﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾: نقصَ ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ وأُنجزَ ما وعدَ مِن إهلاكِ الكافرينَ وإنجاءِ المُؤمنينَ.

﴿وَٱسۡتَوَتۡ﴾: واستقرَّتِ السَّفينةُ ﴿عَلَى ٱلۡجُودِيِّ﴾: جبلٌ بالموصلِ، وقيل: بالشَّامِ، وقيل: بآمُل.

رُوِيَ أنَّه ركبَ السَّفينَةَ عاشرَ رجبٍ ونزلَ عنهَا عاشِرَ المحرَّمِ، فصامَ ذلك اليومَ وصارَتْ سُنَّةً(٢).

---

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ٣٩٧)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٨٢).

(٢) قطعة من خبر طويل رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٤٠ ـ ٤١) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٤٢٠) عن قتادة بلفظ: هبط نوح من السفينة يوم العاشر من =

﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: هلاكًا لَهُم، يُقال: بَعِدَ بُعْداً وبَعَداً: إذا أَبْعدَ بُعداً بعيداً بحيثُ لا يُرجَى عَوْدُه، ثمَّ استُعيرَ للهَلاكِ وخُصَّ بدُعاءِ السُّوءِ.

والآيةُ في غايةِ الفَصاحَةِ؛ لفَخامةِ لفظِهَا وحُسنِ نَظمِهَا، والدَّلالةِ على كُنْهِ الحالِ مع الإيجازِ الخالي عَن الإخلالِ، وفي إيرادِ الأخبارِ على البناءِ للمَفعولِ دلالةٌ على تَعظيمِ الفاعلِ، وأنَّه مُتعيِّنٌ في نفسِهِ مُستَغْنٍ عَن ذكرِه إذ لا يذهَبُ الوَهمُ إلى غيرِه؛ للعلمِ بأنَّ مِثلَ هذه الأَفعالِ لا يَقدِرُ عليه سِوَى الواحدِ القَهَّارِ.

قوله: «والبَلْعُ: النَّشفُ»:

قال الطِّيبيُّ: استعارَ لغَورِ الماءِ في الأرضِ البلعَ الذي هو إعمالُ الجارِحةِ(١) في إدخالِ المَطعومِ في الحلقِ(٢).

(٤٥ ـ ٤٦) ـ ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾.

﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾: وأرادَ نِداءَهُ بدَليلِ عَطفِ قولِه: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ فإنَّهُ نِداءٌ.

﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ﴾: وإنَّ كلَّ وَعْدٍ تَعِدُهُ حقٌّ لا يَتطرَّقُ إليه الخُلْفُ، وقد وعدتَ أَنْ تُنْجِيَ أهلِي فما حالُه؟ أو: فما له لم يَنْجُ؟ ويجوزُ أَنْ يكونَ هذا النِّداءُ قبلَ غَرَقِه.

= المحرم، فقال لمن معه: من كان منكم اليوم صائمًا فليتم صومه، ومن كان مفطرًا فليصم.

(١) في النسخ الخطية: «الجاذبة»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٨٥).

﴿وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ لأنَّك أعلَمُهم وأعدَلُهم، أو لأنَّك أكثرُ حِكْمَةً مِن ذَوِي الحِكَمِ، على أنَّ الحاكِمَ مِن الحكمَةِ كالدَّارِعِ مِن الدِّرعِ.

﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ لقطعِ الوِلايَةِ بينَ المُؤمِنِ والكافرِ[1]، وأشارَ إليهِ بقَولِه: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ فإنَّه تَعليلٌ لنَفْيِ كونِه مِن أهلِه، وأصلُهُ: إنَّه ذو عَمَلٍ فاسِدٍ، فجعلَ ذاتَهُ ذاتَ العملِ للمُبالغَةِ كقولِ الخَنساءِ تَصِفُ ناقَةً:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ ... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

ثمَّ بدَّلَ الفاسِدَ بغيرِ الصَّالحِ تَصْرِيحًا بالمناقضَةِ بينَ وَصفَيْهِمَا، وانتفاءِ ما أوجبَ النَّجاةَ لِمَن نَجَا مِن أَهلِه عَنْه.

وقرأَ الكِسائيُّ ويعقوب: ﴿إنَّه عَمِلَ غيرَ صالحٍ﴾[2]؛ أي: عَمِلَ عَمَلًا غيرَ صالحٍ.

﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾: ما لا تعلَمُ أصَوابٌ هو أم ليسَ كذلك[3]؟ وإنَّما سَمَّى نِداءَهُ سُؤالًا لتضمُّنِ ذكرِ الوعدِ بنَجاةِ أهلِهِ استنجازَهُ في شأنِ وَلدِه، أو استفسارَ المانعِ للإنجازِ في حقِّهِ، وإنَّما سَمَّاه جَهلًا وزجرَ عنه بقولِه: ﴿إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ لأنَّ استثناءَ مَن سبقَ عليه القولُ مِن أهلِه قد دلَّهُ على الحالِ وأغناه عَن السُّؤالِ، لكنْ شغلَهُ حبُّ الولدِ عنه حتَّى اشْتَبَهَ الأمرُ عليه.

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ بفتحِ اللامِ والنُّونِ الشَّديدةِ، وكذا نافعٌ وابنُ عامرٍ غيرَ أنَّهما

---

(١) في (ت): «المؤمنين والكافرين».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٤)، و«التيسير» (ص: ١٢٥)، و«النشر» (٢/ ٢٨٩).

(٣) في (ت): «بذلك».

كَسَرا النُّونَ على أنَّ أصلَهُ: تَسألنَّنِي، فحُذفَت نونُ الوِقايَةِ لاجتماعِ النُّوناتِ وكُسِرَت الشَّديدةُ للياءِ ثمَّ حُذِفَت اكتفاءً بالكَسرةِ، وأَثْبَتَها نافعٌ بروايةِ ورشٍ في الوصل[١].

قوله:

(وإنَّمَا هيَ إقبَالٌ وإدبَارُ»)

هو مِن قَصيدَةٍ للخَنْسَاءِ تَرْثِي أَخاهَا صَخْرًا، وقبلَه:

فمَا عَجُولٌ عَلى بَوٍّ تُطيفُ به ... لَهَا حَنينَانِ إعْلَانٌ وإِسْرَارُ

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكَرَت ... فإنَّما هِيَ إقبالٌ وإِدْبَارُ

لا تَسمَنُ الدَّهرَ في أَرْضٍ وإنْ رَتَعَتْ ... وإنَّمَا هيَ تَحْنَانٌ وتَسْجارُ

يومًا بأَوْجَدَ مِنِّي حينَ فارَقَنِي ... صَخْرٌ وللدَّهرِ إحْلَاءٌ وإِمْرَارُ[٢]

قوله: «وإنَّما سَمَّاه جَهْلًا وزجرَ عنهُ..» إلى آخرِه.

قال صاحبُ «الانتصاف»: في كلامِه ما يدلُّ على أنَّ نوحًا صدرَ منه ما لا يَنبَغِي وما أوجبَ نسبةَ الجَهلِ إليه ومعاتبتَه على ذلك.

وليس كذلك، فإنَّه وُعِدَ بنَجاةِ أَهلِهِ إلَّا مَن سبقَ عليه القَولُ، ولم يكُنْ كاشِفًا لحالِ ابنِه ولا مطَّلعًا عليه، وما كانَ يعتقدُ كفرَ ابنهِ حتى يخرجَ مِن الأَهلِ ويدخلَ

---

(١) وأثبتها في الوصلِ أيضاً لكنْ بعد النون الخفيفة أبو عمرٍو، وكذا أثبتها يعقوبُ من العشرة في الحالين. انظر: «التيسير» (ص: ١٢٥)، و«النشر» (٢/ ٢٩٢).

(٢) انظر: «ديوان الخنساء بشرح ثعلب» (ص: ٣٨١ ـ ٣٨٥)، وفيه: (إِصْغَارُ وإِكْبَار) بدل (إِعْلَانٌ وإِسْرَارُ). وانظر البيت في «الكتاب» (١/ ٣٣٧)، و«الكامل» للمبرد (١/ ٢٢٨).

في المُستثنى، فلهذا سأَلَ، وهذا بإقامَةِ عُذرِهِ أَوْلَى؛ فإنَّ نوحًا لا يُكلِّفُه اللهُ عِلمَ ما استأثَرَ بهِ.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ أي: في المُستقبَلِ بعدَ أَنْ أعلَمَه الله تَعالى باطنَ أمرِه، وأنَّه إن سأَلَ بعدَ ذلك كانَ مِن الجاهلين، ونهيُ النَّبيِّ عَن أمرٍ لا يَقتَضِي صُدورَهُ مِنه، ولذلكَ أمسَكَ عَن ذلك واستعاذَ مِنه[1].

وأجابَ الطِّيبيُّ بأنَّ حالَ ابنِه كانَ ظاهرًا ودلالاتُ كُفرِه قائمةٌ بحيثُ لا يَشُكُّ معها[2].

(٤٧) - ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ﴾ فيما يُستقبلُ ﴿مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ﴾: ما لا عِلمَ لي بصِحَّتِه ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى﴾: وإن لم تَغفِرْ لي ما فَرَطَ مِنِّي في[3] السُّؤالِ ﴿وَتَرْحَمْنِىٓ﴾ بالتَّوبَةِ والتَّفضُّلِ عليَّ ﴿أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

(٤٨) - ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا﴾: انزِلْ مِن السَّفينَةِ مُسَلَّمًا مِن المكارهِ مِن جِهَتِنا، أو: مُسلِّمًا عليك.

---

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ٤٠٠)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٩٦ - ٩٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٩٧).

(٣) في (ت): «من».

﴿وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ﴾: ومباركًا عليك، أو زياداتٍ في نَسْلِكَ حتَّى تَصيرَ آدمًا[1] ثانيًا.

وقُرِئَ: (اهبُط) بالضمِّ[2]، (وبركةٍ) على التَّوحيدِ[3] وهو الخيرُ النَّامِي.

﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾: وعلى أُمَمٍ هم الذين معكَ، سُمُّوا أُمَمًا لتحزُّبِهم أو لتَشعُّبِ الأُمَمِ مِنْهُم، أو: وعلى أُمَمٍ ناشئةٍ ممَّنْ معكَ، والمرادُ بهم المؤمنونَ لقوله: ﴿وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ﴾؛ أي: وممَّن معكَ أُمَمٌ سنُمَتِّعُهُم في الدُّنيا ﴿ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرةِ، والمرادُ بهم الكفَّارُ مِن ذُرِّيَّةِ مَن معَه، وقيل: هُمْ قَومُ هودٍ وصالحٍ ولُوطٍ وشُعَيبٍ، والعذابُ: ما نزلَ بهم.

قوله: «وعلى أُمَمٍ هم الذينَ مَعك»: فتكونُ (مِن) بيانيَّةً.

قوله: «أو: على أُمَمٍ ناشئةٍ ممَّن معكَ»: فتكونُ (مِن) لابتداءِ الغايَةِ.

قال الطِّيبيُّ: وهذا أوجَهُ؛ لِمَا يلزَمُ على الأوَّلِ مِن تَسمِيَةِ الجَماعَةِ القَليلَةِ بالأُمَمِ[4].

(٤٩) ـ ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى قصَّةِ نُوحٍ، ومحلُّهَا الرَّفعُ بالابتداءِ وخبرُها: ﴿مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾؛ أي: بَعضُها ﴿نُوحِيهَآ إِلَيْكَ﴾ خبرٌ ثانٍ والضَّميرُ لها[5]؛ أي: مُوحاةٌ إليك، أو حالٌ مِن الأنباءِ، أو هو الخبرُ و﴿مِنْ أَنۢبَآءِ﴾ مُتعلِّقٌ به أو حالٌ من الهاءِ.

---

(١) قوله: «حتى تصير آدماً ثانياً»؛ أي: كآدمَ في كثرة نَسْلِه، وإنما صرَفَه؛ لأنه الآنَ في معنى النكرة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٠٤).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن عيسى.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن عبد العزيز بن يحيى الكناني.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٩٩).

(٥) قوله: «والضمير لها»؛ أي: للقصة، والرابط لجملة الخبر. انظر: «حاشية القونوي» (١٠/ ٢٢٦).

﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ خبرٌ آخرُ؛ أي: مجهولةٌ عِندَكَ وعند قومِكَ مِن قبلِ إيحائِنَا إليك، أو حالٌ من الهاءِ في ﴿نُوحِيهَآ﴾، أو الكافِ في ﴿إِلَيْكَ﴾؛ أي: جاهِلًا أنتَ وقومُكَ بها، وفي ذكرِهِم تنبيهٌ على أنَّه لَمْ يَتعلَّمْهُ إذ لم يُخالِطْ غيرَهُم، وأنَّهُم مع كَثرَتِهِم لَمَّا لَمْ يَسْمَعوهُ فكيفَ يُؤخَذُ[1] منهم.

﴿فَٱصْبِرْ﴾ على مشاقِّ الرِّسالةِ وأذيَّةِ القَومِ كما صبرَ نوحٌ ﴿إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ﴾ في الدُّنيا بالظَّفرِ وفي الآخرةِ بالفوزِ ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ عَنِ الشِّركِ والمَعاصِي.

(٥٠ ـ ٥١) ـ ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾ يَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِى فَطَرَنِىٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾، و﴿هُودًا﴾ عطفُ بيانٍ.

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ وحدَهُ ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ وقُرِئَ بالجرِّ[2] حملًا على المجرورِ وحدَه.

﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ على اللهِ باتِّخاذِ الأَوْثانِ شُركاءَ وجَعْلِهَا شُفعاءَ.

﴿يَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِى فَطَرَنِىٓ﴾ خاطبَ كُلُّ رَسولٍ بِهِ قومَه؛ إزاحَةً للتُّهمَةِ، وتَمحيضًا للنَّصيحَةِ، فإنَّها لا تنجَعُ ما دامَتْ مَشُوبَةً بالمَطامِعِ.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: أفلا تَستعمِلُونَ عُقولَكُم فتَعرِفُوا المُحِقَّ مِنَ المُبطِلِ والصَّوابَ مِنَ الخَطأِ.

---

(١) في (خ): «بواحد».

(٢) وهي قراءة الكسائي، وقرأ الباقون بالرفع، انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٤)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٥٢) - ﴿وَيَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمۡ وَلَا تَتَوَلَّوۡاْ مُجۡرِمِينَ﴾.

﴿وَيَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾: اطلُبُوا مَغفرةَ اللهِ بالإيمانِ ثمَّ تَوسَّلُوا إليهَا بالتَّوبَةِ، وأيضًا التَّبرُّؤُ عن الغيرِ إنَّما يكونُ بعدَ الإيمانِ باللهِ والرَّغبَةِ فيمَا عِندَهُ.

﴿يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا﴾: كثيرَ الدرِّ ﴿وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمۡ﴾: ويُضاعِفْ قُوَّتَكُم، وإنَّما رَغَّبَهُم بكثرةِ المَطرِ وزِيادَةِ القُوَّةِ لأنَّهُم كانوا أصحابَ زُروعٍ وعماراتٍ.

وقيل: حبَسَ اللهُ عَنهُم القطرَ وأعقَمَ أرحامَ نِسائِهم ثلاثَ سنين[1]، فوعدَهُم هودٌ عليهِ السَّلامُ على الإيمانِ والتَّوبَةِ بكَثرةِ الأَمطارِ وتَضاعُفِ القُوَّةِ بالتَّناسُلِ.

﴿وَلَا تَتَوَلَّوۡاْ﴾: ولا تُعرِضُوا عمَّا أدعوكُم إليه ﴿مُجۡرِمِينَ﴾: مُصرِّينَ على إجرامِكُم.

(٥٣) - ﴿قَالُواْ يَٰهُودُ مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ وَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾.

﴿قَالُواْ يَٰهُودُ مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ﴾: بحُجَّةٍ تَدُلُّ على صِحَّةِ دَعواكَ، وهو لفَرطِ عِنادِهِم وعَدمِ اعتدادِهِم بما جاءَهُم مِن المُعجِزاتِ.

﴿وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا﴾: بتاركِي عِبادَتِهِم ﴿عَن قَوۡلِكَ﴾: صادرينَ عَن قولِكَ، حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿تاركي﴾.

﴿وَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ إقناطٌ له مِن الإجابةِ والتَّصديقِ.

---

(١) في (أ) و(خ): «ثلاثين سنة» والمثبت من (ت) ونسخة في هامش (أ)، وهو الموافق لما في «تفسير الثعلبي» (١٤/ ٣٨٢)، و«البسيط» للواحدي (١١/ ٤٤٤)، و«الكشاف» (٤/ ١٥٤)، وغيرها.

(٥٤ ـ ٥٦) ـ ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ قَالَ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ﴾: ما ﴿نَّقُولُ إِلَّا﴾ قولنا: ﴿اعْتَرَاكَ﴾؛ أي: أصابَكَ، مِن عَراهُ يَعرُوهُ: إذا أصابه.

﴿بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾: بجُنونٍ لسَبِّكَ إيَّاها وصَدِّكَ عَنْها، ومِن ذلك تَهذِي وتتكلَّمُ بالخُرافاتِ، والجُملَةُ مَفعولُ[1] القَولِ، و﴿إِلَّا﴾ لغوٌ لأنَّ الاستثناءَ مُفرَّغٌ.

﴿قَالَ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ أجابَ به عن مَقالَتِهم الحَمقاءِ بأنْ أشهَدَ اللهَ تَعالى على بَراءَتِه مِن آلِهَتِهم وفراغِه عَن إضرارِهم تأكيدًا لذلك وتَثبيتًا له، وأَمَرَهُم بأَنْ يَشهَدُوا عليه استهانَةً بهِمْ، وأَنْ يُجمِعُوا على الكيدِ في إهلاكِهِ مِن غيرِ إنظارٍ، حتى إذا اجتَهَدُوا فيه ورَأَوْا أنَّهم عَجَزُوا عَن آخرِهِم وهُم الأقوِيَاءُ الأَشِدَّاءُ أَنْ يَضُرُّوهُ لم يبقَ لَهُم شبهَةٌ؛ لأنَّ آلِهَتَهُم التي هي جمادٌ لا تَضُرُّ ولا تَنفَعُ لا تتمكَّنُ مِن إضرارِهِ انتقامًا منه.

وهَذا مِن جُملَةِ مُعجزاتِه، فإنَّ مواجهةَ الواحدِ الجمَّ الغَفيرَ من الجبابرةِ الفُتَّاكِ العِطاشِ إلى إراقَةِ دمِهِ بهذا الكَلامِ ليس إلا لثِقَتِه باللهِ، وتثبطَهُم عَن إضرارِه ليسَ إلَّا بعِصمَتِه إيَّاه، ولذلكَ عَقَّبَه بقوله:

﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم﴾ تقريرًا له، والمَعنى: إنَّكُم وإن بَذَلْتُم غايَةَ وُسعِكُم لم تَضُرُّوني فإنِّي مُتوكِّلٌ على اللهِ واثقٌ بكَلامِه، وهو مالِكِي ومالكُكُم، لا يَحيقُ بي ما لم يُرِدْه، ولا تقدرونَ على ما لم يُقدِّرْه، ثم بَرْهَن عليه بقوله:

---

(١) في هامش (أ): «مقول» وعليها (ظ)؛ أي: الظاهر.

﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾؛ أي: إلَّا وهوَ مالِكٌ لها قادِرٌ عليْهَا يُصرِّفُها على ما يريدُ بها، والأخذُ بالنَّواصِي تَمثيلٌ لذلك.

﴿إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾؛ أي إنَّه على الحقِّ والعدلِ لا يَضيعُ عندَهُ معتصِمٌ ولا يَفوتُه ظالمٌ.

قوله: «ما ﴿نَّقُولُ إِلَّا﴾ قولَنا: ﴿ٱعْتَرَىٰكَ﴾»:

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ ﴿ٱعْتَرَىٰكَ﴾ مَقولُ القَولِ أُقيمَ مَقامَ المَصدَرِ[١].

قوله: «و(إلا) لغوٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: لا عملَ لها في اللفظِ، ولكن لها عَملٌ في المَعنى.

أمَّا أنه لا عملَ لها في اللفظِ؛ فلأنَّه[٢] يُؤتى بها لِمُعاونَةِ الفعلِ في غيرِ المفرَّغ[٣]، ذكرَهُ في «الإقليد»، ولا حاجَةَ هنا إلى المعونَةِ والواسِطَةِ؛ لأنَّ الفعلَ فرغَ للمَعمولِ.

وأما أنَّ لها عملًا في المعنى، فلأنَّ المرادَ: ما نقولُ قولًا إلا هذا القولَ وهو: اعتراكَ بعضُ آلهتِنا بسوءٍ.

وقالَ ابنُ الحاجبِ: العامِلُ في الاستثناءِ ما قبلَهُ بواسِطَةِ (إلا) إذا كانَ فضلَةً[٤].

(٥٧) ـ ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ۚ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّى قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾.

﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾: فإنْ تَتولَّوْا ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ﴾: فقَدْ أدَّيتُ ما عليَّ مِن

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٠٧).

(٢) في (ز): «فإنه».

(٣) في (ز): «المفرع»، وفي و(س): «الفرع»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٠٦ ـ ١٠٧). وانظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١/ ٣٦٢).

الإبلاغِ وإلزامِ الحُجَّةِ، فلا تفريطَ مِنِّي ولا عُذرَ لَكُم، فقَدْ أَبلَغْتُكُم ما أُرسِلْتُ بهِ إليكُم.

﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ استئنافٌ بالوَعيدِ لَهُم بأَنَّ اللهَ يُهْلِكُهُم ويَستَخْلِفُ قَوْمًا آخرينَ في دِيارِهِم وأَموالِهِم، أو عطفٌ على الجوابِ بالفاءِ، ويؤيِّدُه القراءَةُ بالجَزمِ[1] على الموضعِ كأنَّه قيل: وإنْ تَتَوَلَّوْا يَعْذُرْني رَبِّي ويَستَخْلِفْ.

﴿وَلَا تَضُرُّونَهُ﴾ بتولِّيكُم ﴿شَيْئًا﴾ مِن الضَّرَرِ، ومَن جَزَمَ (يَسْتَخْلِفْ) أسقطَ النُّونَ مِنه[2].

﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ رقيبٌ فلا تَخْفَى عليه أَعمالُكُم ولا يَغفُلُ عَن مَجازاتِكُم، أو: حافظٌ مُستَوْلٍ عليه فلا يمكنُ أَنْ يَضُرَّهُ شَيءٌ.

قوله: «استئنافٌ بالوَعيدِ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: ليسَ بداخلٍ في حيِّزِ الجُملَةِ الشَّرطيَّةِ جزاءً عنه كما في الوَجهِ الثَّاني، بل جُملَةٌ مُستقلَّةٌ برأسِها مَعطوفةٌ على الجملَةِ الشَّرطيَّةِ مُؤذِنَةٌ بأنَّ الحُجَّةَ قد لزمَتْهم بإبلاغِ الرَّسولِ ما عليه مِن التَّبليغِ وتَولِّيهم عنه، وأنَّ اللهَ يُهلِكُهم ويَستخلِفُ في ديارِهِم قومًا غيرَهُم[3].

---

(١) أي: في (يستخلف) وكذلك: (ولا تضرُّوه)، نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٧٢)، و«الكشاف» (٤/ ١٥٨)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ١٨٢).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١١٤).

(٥٨) ـ ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾.

﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا﴾: عذابُنا، أو: أمرُنا بالعذابِ ﴿نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ وكانوا أربعةَ آلافٍ.

﴿وَنَجَّيْنَٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ تكريرٌ لبيانِ ما نجَّاهُم منه وهو السَّمومُ، كانَتْ تدخلُ أنوفَ[1] الكفَرةِ وتخرجُ مِن أدبارِهِم فتقطِّعُ أعضاءَهُم، والمرادُ به تَنْجِيَتُهُم مِن عذابِ الآخرةِ أيضًا، والتَّعريضُ بأَنَّ المُهلَكِينَ كما عُذِّبُوا في الدُّنيا بالسَّمومِ فهم مُعذَّبونَ في الآخرةِ بالعَذابِ الغَليظِ.

قوله: «تكريرٌ... » إلى آخره.

قال الطِّيبيُّ: الحاصِلُ أنَّ التَّكريرَ لتعليقِ أمرٍ زائِدٍ على الأَوَّلِ؛ إمَّا بحسبِ الإبهامِ والتَّفسيرِ نحو: (أعجبَني زيدٌ وكَرَمُه)، أو بحسبِ التَّغايُرِ في الذَّاتِ[2].

(٥٩ ـ ٦٠) ـ ﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْاْ رُسُلَهُۥ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٥٩﴾ وَأُتْبِعُواْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾.

﴿وَتِلْكَ عَادٌ﴾ أنَّثَ اسمَ الإشارةِ باعتبارِ القَبيلَةِ، أو لأنَّ الإشارةَ إلى قُبورِهِم وآثارِهِم ﴿جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾: كفرُوا بها ﴿وَعَصَوْاْ رُسُلَهُۥ﴾ لأَنَّهُم عَصَوْا رَسُولَهُم، ومَنْ عَصَى رَسُولًا فكأنَّما عَصَى الكُلَّ لأَنَّهُم أُمِرُوا بطاعَةِ كُلِّ رَسولٍ.

﴿وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ يعني: كُبَراءَهُم الطَّاغينَ، و﴿عَنِيدٍ﴾ مِن عَنَدَ عَنْدًا وعَنَدًا وعُنُودًا: إذا طَغَى، والمعنى: عَصَوْا مِن دَعاهُم إلى الإيمانِ وما يُنجيهِم، وأطاعُوا مَن دَعَاهُم إلى الكُفرِ وما يُرديهِم.

---

(١) في (ت): «في أنوف».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١١٥).

﴿وَأُتْبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾؛ أي: جُعِلَت اللَّعنةُ تابِعةً لَهُم في الدَّارينِ تَكُبُّهُم في العَذابِ ﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾: جَحَدُوهُ وكَفَرُوا نِعَمَهُ، أو: كَفَرُوا بِهِ، فحُذِفَ الجارُّ.

﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ﴾ دعاءٌ عليهِمْ بالهَلاكِ، والمُرادُ بهِ: الدَّلالَةُ على أنَّهم كانُوا مُسْتَوْجِبينَ لِمَا نزلَ عليهِمْ بسببِ ما حُكِيَ عَنْهُم، وإنَّما كرَّرَ ﴿أَلَآ﴾ وأعادَ ذِكرَهُم تفظيعًا لأَمرِهِم وحَثًّا على الاعتبارِ بحالِهِم.

﴿قَوْمِ هُودٍ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿عاد﴾ وفائدَتُه: تمييزُهُم عَن عادٍ الثَّانيَةِ عادِ إِرَمَ، والإيماءُ إلى أنَّ[1] استحقاقَهُم للبُعدِ بما جَرَى بينَهُم وبينَ هُودٍ.

قوله: «أنَّثَ اسمَ الإشارَةِ باعتبارِ القَبيلَةِ...» إلى آخره.

قال الطِّيبيُّ: كأنَّه آذنَ بتَصويرِ تلك القَبيلَةِ في الذِّهنِ[2]، ثمَّ أشارَ إليها وجعلَها خبرًا للمُبتدأِ لِمَزيدِ الإبهامِ، فيَحسنُ التَّفسيرُ بقولِه: ﴿جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ كلَّ الحسنِ لمزيدِ الإجمالِ والتَّفصيلِ، وينصرُ الثَّاني أنَّ هذه الآيةَ واردَةٌ بعدَ هلاكِ القَومِ[3].

قوله: «وفائدَتُه: تَميُّزُهُم مِن عادٍ الثَّانيَةِ»:

قال الطِّيبيُّ: هذا ضَعيفٌ؛ لأنَّه لا لَبْسَ في أنَّ عادًا هذه ليسَتْ إلا قومَ هودٍ؛ لتَصريحِ اسمهِ وتكريرِه في القِصَّةِ[4].

---

(١) «أن» ليست في (ت).

(٢) في النسخ الخطية: «الأذن»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١١٥).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١١٧).

قوله: «والإيماءُ إلى أنَّ استحقاقَهُم العذابَ... » إلى آخرِه.

قال الإمام: المبالغَةُ في التَّنصيصِ تَدُلُّ على مَزيدِ التَّأكيدِ[١].

وقال صاحبُ «الانتصاف»: بَقِيَ فائدةٌ أُخْرَى وهو تناسبُ الآيِ والفَواصِلِ[٢].

(٦١) ـ ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًاۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾.

﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًاۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾: هو كوَّنَكُم مِنْها لا غيرُه، فإنَّه خلَقَ آدمَ وموادَّ النُّطَفِ التي خُلِقَ نسلُهُ مِنْها مِن التُّرابِ.

﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾: عمَّرَكُم فيها واستبْقَاكُم، مِن العمرِ، أَوْ: أقدَرَكُم على عِمارَتِها وأمرَكُم بها.

وقيل: هو مِن العُمْرَى بمعنى: أَعْمَرَكُم فيهَا دِيارَكُم ويرثُها مِنْكُم بعدَ انصرامِ أَعمارِكُم، أو: جعَلَكُم مُعمِّرينَ دِيارَكُم تَسكُنُونَها مُدَّةَ عُمرِكُم ثمَّ تَتْرُكونَها لِغَيرِكُم.

﴿فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ﴾: قريبُ الرَّحمةِ ﴿مُّجِيبٌ﴾ لداعيه.

(٦٢ ـ ٦٣) ـ ﴿قَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآۖ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٦٢﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥۖ فَمَا تَزِيدُونَنِى غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾.

﴿قَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ﴾ لِمَا نَرى فيكَ مِن مَخايِلِ الرُّشدِ والسَّدادِ

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/ ٣٦٧).

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ٤٠٦).

أَنْ تكونَ لَنا سَيِّدًا ومُستشارًا[1] في الأُمورِ، أو: أَنْ تُوافِقَنا في الدِّينِ، فلمَّا سَمِعْنَا هذا القَوْلَ مِنكَ انقطَعَ رَجاؤُنَا عنكَ.

﴿أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ على حكايةِ الحالِ الماضِيَةِ.

﴿وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ﴾ مِن التَّوحيدِ والتَّبرِّي عَن الأَوثانِ ﴿مُرِيبٍ﴾: موقِعٍ في الرِّيبَةِ، مِن أَرَابَهُ، أو: ذي رِيبَةٍ على الإسنادِ المَجازيِّ مِن أرابَ في الأَمرِ.

﴿قَالَ يَـٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾: بيانٍ وبَصيرَةٍ، وحرفُ الشَّكِّ باعتبارِ المُخاطَبينَ.

﴿وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً﴾: نبوَّةً ﴿فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ﴾: فمَنْ يَمْنَعُني مِن عَذابِه ﴿إِنْ عَصَيْتُهُۥ﴾ في تبليغِ رِسالَتِه والمنعِ عَن الإشراكِ بهِ.

﴿فَمَا تَزِيدُونَنِى﴾ إذَنْ باستِتْباعِكُم إيَّاي ﴿غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾: غيرَ أَنْ تُخسِرُوني بإبطالِ ما مَنَحني اللهُ به والتَّعرُّضِ لعَذابِه، أو: فمَا تَزيدونَني بما تَقولونَ لي غيرَ أَنْ أنسبَكُم إلى الخُسرانِ.

قوله: «وحرفُ الشَّكِّ باعتبارِ المُخاطبينَ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: إنَّما قالَ: ﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ بحرفِ الشَّكِّ مع أنَّه على يقينٍ؛ لأنَّه مِن كلامِ الـمُنصِفِ يَستدرِجُهُم ويقول: قدِّرُوا على زَعْمي[2] أني على الحَقِّ[3] ثمَّ إني عَصَيتُ رَبِّي فلا بدَّ أَنَّ اللهَ يَنتَقِمُ مِنِّي فتَفَكَّروا هل تقدرونَ أن تمنَعُوا عذابَ اللهِ مِنِّي؟ بل ما تزيدونَني غيرَ تَخسير[4].

---

(١) في (ت): «أو مستشارًا».

(٢) في (س): «وإنما زعمي».

(٣) في (ز): «حق».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٢٠ ـ ١٢١).

(٦٤ ـ ٦٥) ـ ﴿وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴿٦٤﴾ فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾.

﴿وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ انتصب ﴿ءَايَةً﴾ على الحالِ، وعامِلُها معنى الإشارةِ، و﴿لَكُمْ﴾ حالٌ مِنْها تَقدَّمَت عليهَا لتنكيرِهَا.

﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ﴾: تَرْعَ نَباتَها وتَشرَبْ ماءَها.

﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾: عاجِلٌ لا يَتراخَى عَن مَسِّكُم لها بالسُّوءِ إلا يَسيرًا وهو ثَلاثَةُ أيامٍ.

﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ﴾: عيشُوا في مَنازِلِكُم، أو في دارِكُم الدُّنيا ﴿ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾ الأربعاءَ والخَميسَ والجُمعَةَ ثمَّ تَهلِكُونَ.

﴿ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾؛ أي: غيرُ مَكذوبٍ فيه، فاتُّسِعَ فيه بإجرائِهِ مُجرى المفعولِ به؛ كقولِه:

ويـومٍ شَـهِدْنَاهُ سُـلَيْمًا وَعَامِرًا

أو: ﴿غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ على المجازِ، وكأنَّ الواعِدَ قال له: (أفي بِكَ) فإنْ وَفَى به صدقَهُ وإلَّا كذبَهُ. أو: وعدٌ غيرُ كذبٍ، على أنَّه مصدرٌ كالمجلودِ والمعقولِ.

قوله: «انتصبَ ﴿ءَايَةً﴾ على الحالِ، وعامِلُها مَعنى الإشارةِ، و﴿لَكُمْ﴾ حالٌ منها تقدَّمَت علَيْها لتَنكِيرِها»:

الطِّيبِـيُّ: قيـل: هذا قـولٌ لَمْ يَقُلْ بـهِ أَحَدٌ لما يَلْزَم مِنـهُ أَنْ يكونَ الحـالُ ذا الحالِ،

والأَوْلَى ﴿لَكُمْ﴾ حالٌ عَمِلَ فيها مَعنى الإشارةِ، و(الآيةُ) حالٌ مِن الضَّميرِ المُستَتِرِ فيه، فيَكونانِ حالَيْنِ مُتدَاخِلَيْنِ[١].

وقال الطِّيبيُّ: المقصودُ مِن هذا التَّركيبِ اتِّصافُ المُشارِ إليهِ بالحالِ وتنبيهُ المخاطبِ عليه، كمَا أنَّكَ إذا قلتَ لِمَن يَعرِفُ زيدًا: (هذا زيدٌ قائمًا)، تُفيدُه التَّنبيهَ على قيامِهِ فَقَط، فعَلَى هذا فيه التَّنبيهُ للقَوْمِ على اتِّصافِ النَّاقةِ بكونِها آيةً، ثمَّ بيانُ أنَّ تلكَ الآيةَ بمَنْ تَختَصُّ.

وقَدْ قال في «الكشاف» في سُورَةِ الأعرافِ: ﴿لَكُمْ﴾ بيانٌ لِمَن هيَ لَهُ آيةٌ موجبةٌ عليه الإيمانَ[٢].

وقال أبو حيَّانَ: هذا الإعرابُ مُتناقِضٌ؛ لأنَّه مِن حيثُ تَعلُّقُ ﴿لَكُمْ﴾ بـ﴿ءَايَةً﴾ كانَ ﴿لَكُمْ﴾ معمولًا لـ﴿ءَايَةً﴾، وإذا كانَ مَعمولًا لها امتنعَ أَنْ يكونَ حالًا مِنها؛ لأنَّ الحالَ تتعلَّقُ بمَحذوفٍ، فتناقضَ هذا الكلامُ؛ لأنَّه من حيثُ كونُه مَعمولًا لها هي العاملةُ، ومِن حَيثُ كونُه حالًا مِنها كانَ العامِلُ غيرَها[٣].

وقال الحَلَبِيُّ والسَّفاقسيُّ: الجوابُ أنَّ مُرادَه التَّعلُّقُ المَعنوِيُّ لا الصِّناعِيُّ، فلا تَناقُضَ[٤].

قوله:

«ويومٍ شَهِدنَاهُ سُلَيمًا وعامِرًا»

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٢١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٢٢). وانظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢١٦).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٣٠٠).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٣٤٨).

تمامُه:

قليـلٍ سِـوى الطَّعـنِ الـدِّراكِ نَوافِلُـه[1]

ويُروى: الطَّعنِ النِّهالِ.

قال الطِّيبيُّ: يصفُ مَعركةً، (شَهِدَ) يتعدَّى إلى مَفعولٍ واحدٍ وهنا تَعدَّى إلى مَفعولينِ، و(قليلٍ) صفَةُ (يومٍ)، و(النِّهالُ) جمعُ ناهلٍ وهو الرَّيَّانُ والعَطشانُ وهو صِفَةٌ للطَّعنِ، يريدُ: تروي الرِّماحَ العِطاشَ، و(نوافِلُه) فاعِلُ قليلٍ، والنَّافِلَة العَطِيَّةُ إذا كانَتِ تَطَوُّعًا[2].

(٦٦ ـ ٦٨) ـ ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ ﴿٦٦﴾ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٦٧﴾ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآ ۗ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا۟ كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾.

﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ﴾؛ أي: ونجَّيْناهُم مِن خزيِ يَومئذٍ، وهو هَلاكُهُم بالصَّيحَةِ، أو ذُلُّهُم وفَضِيحَتُهُم يومَ القِيامَةِ.

وقرأ نافعٌ والكسائيُّ: ﴿يومَئِذٍ﴾ بالفتحِ على اكتساءِ المُضافِ البناءَ مِن المضافِ إليه هنا وفي المعارجِ في قولِه: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١][3].

---

(١) البيت لرجل من بني عامر، وهو في «الكتاب» لسيبويه (١/ ١٧٨)، و«أمالي ابن الشجري» (١/ ٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٢٣).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٦)، و«التيسير» (ص: ١٢٥).

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ﴾: القادرُ على كُلِّ شَيءٍ والغالِبُ عليهِ.

﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ قد سبقَ تَفسيرُ ذلك في سُورَةِ الأعرافِ.

﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَآ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾ قرأ حفصٌ وحمزةُ: ﴿إِنَّ ثَمُودَاْ﴾ هاهنا وفي الفرقان والعنكبوت بفتح الدال من غير تنوين، ونوَّنه الكسائيُّ بخفض الدالِ في قوله: ﴿أَلَا بُعْداً لثمودٍ﴾[١] ذهابًا إلى الحيِّ أو الأبِ الأكبرِ.

قوله: «أو فَضِيحَتُهُم يومَ القِيامَةِ»:

قال أبو حيَّانَ: هذا ليسَ بجيِّدٍ؛ لأنَّ التَّنوينَ في (إذ) تنوينُ العِوَضِ، ولم يَتقدَّم إلا قولَه: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا﴾ ولم تَتقدَّم جملةٌ فيها ذكرُ يومِ القِيامَةِ ولا ما يكونُ فيها، فيكونُ هذا التَّنوينُ عِوَضًا مِن الجُملَةِ التي تكونُ في يومِ القِيامَةِ[٢].

وقالَ السَّفاقسيُّ: قد تقدَّمَ ﴿مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ وهو إشارةٌ إلى عذابِ يومِ القِيامَةِ.

(٦٩) ـ ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾.

﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾ يَعني: المَلائِكَةَ، قيل: كانوا تِسعَةً، وقيل: ثلاثَةً: جبريلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ.

---

(١) في النسخ الثلاث: «نوَّنه أبو بكرٍ هاهنا وفي النَّجم، والكسائيُّ في جميع القرآنِ، وابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو عمرٍو في قوله: ﴿ألا بعداً لثمودٍ﴾»، والمثبت من نسخة في هامش (أ)، قالوا: وهو الموافق لما في كتب القراءات، لا ما في الأخرى المذكورة في النسخ الثلاث. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ١١٣)، و«حاشية القونوي» (١٠/ ٣٣). وانظر: «السبعة» (ص: ٣٣٧)، و«التيسير» (ص: ١٢٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٣٠١).

﴿بِٱلْبُشْرَىٰ﴾: ببشارةِ الوَلَدِ، وقيل: بهلاكِ قَومِ لُوطٍ.

﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾: سَلَّمْنَا عليكَ سلامًا، ويجوزُ نَصبُه بـ﴿قَالُواْ﴾ على مَعنى: ذكروا سلامًا.

﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾؛ أي: أمرُكُم ـ أو: جَوابي ـ سَلامٌ، أو: وعليكُم سَلامٌ، رفعَهُ إجابةً بأحسنَ مِن تحيَّتِهِم.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿سِلْمٌ﴾[1] وكذلك في الذَّارِيَاتِ، وهما لُغتَانِ كحِرْمٍ وحَرَامٍ، وقيل: المرادُ بِهِ الصلحُ.

﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾: فمَا أبطأَ مجيئُه بهِ، أو: فمَا أبطأَ في المجيءِ به، أو: فمَا تأخَّرَ عنه، والجارُّ مُقدَّرٌ أو مَحذوفٌ[2].

والحنيذُ: المَشويُّ بالرَّضْفِ، وقيل: الذي يَقطرُ وَدَكُهُ، مِن حَنَذْتُ الفرسَ: إذا عرَّقتَهُ بالجِلالِ[3]؛ لقولِه[4]: ﴿بِعِجْلٍ سَمِينٍ﴾ [الذاريات: ٢٦].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٧ ـ ٢٣٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٥).

(٢) قوله: «فما أبطأ مجيئه به...» إلى آخره: ذكر في تفسير الآية ثلاثةَ أوجهٍ: في تفسير ﴿لَبِثَ﴾ وجهين: (أبطأ) كما في الوجهين الأولين، و(تأخَّرَ) في الوجه الثالث، وفي فاعله وجهين أيضاً: ﴿أَن جَآءَ﴾ في الوجه الأول و(إبراهيم) في الوجهين الأخيرين. وذكر في الأخيرين أنَّ الجارَّ ـ وهو (في) في أولهما، و(عن) في ثانيهما ـ مقدَّر أو محذوف. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٣٥).

(٣) الوَدَكُ: الدَّسَم، وعَرَّقتُه: هيأتُه للعرق بالدِّثَار، والجِلاَلُ: جمع جُلّ بضمها وتفتح، وهو ما يُدثَّر به الخيل ويُصان، ومعناه على التفسير الثاني: أنَّ الدَّسَمَ الذي يتقاطر منه كالعرق الذي يسيل من الدابة المجللة بالدثار. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ١١٤).

(٤) في (أ): «كقوله».

قوله: «بالرَّضفِ»: هي الحجارةُ المُحمّاةُ.

(٧٠ ـ ٧١) ـ ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا۟ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾.

﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ﴾: لا يَمُدُّونَ إليهِ أيديَهُم ﴿نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾: أنكرَ ذلك مِنْهُم وخافَ أَنْ يُريدُوا به مكروهًا، ونكِرَ وأَنْكرَ واستَنْكَر بمعنًى.

والإيجاسُ: الإدراكُ، وقيل: الإضمارُ.

﴿قَالُوا۟﴾ له لَمَّا أحسُّوا منهُ أثرَ الخَوفِ: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾: إنَّا مَلائِكَةٌ مُرسلَةٌ إليهِم بالعَذابِ، وإنَّما لم نَمُدَّ إليه أَيدِيَنَا لأنَّا لا نَأكلُ.

﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ﴾ وراءَ السِّترِ تسمَعُ مُحاورَتَهم، أو: على رُؤوسِهم للخَدَمَةِ.

﴿فَضَحِكَتْ﴾ سرورًا بزوالِ الخيفَةِ، أو بهلاكِ أهلِ الفَسادِ، أو بإصابةِ رَأيِها فإنَّها كانَتْ تَقولُ لإبراهيمَ: اضمُمْ إليكَ لُوطًا فإني أعلَمُ أنَّ العذابَ يَنزِلُ بهذا القومِ.

وقيل: ﴿فَضَحِكَتْ﴾: فحاضَتْ[1]، قال:

---

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٢١٢) عن عكرمة. ورواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٤٧٦) عن مجاهد وعكرمة. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ٢٠٥٥) عن ابن عباس.
وتعقب هذا الوجه ابن المنير في «الانتصاف» (٢/ ٤١٠) بقوله: ويبعد هذا التأويل أنها قالت بعد: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ فلو كان حيضها قبل بشارتها لما تعجبت، إذ لا عجب في حمل من تحيض، والحيض في العادة مهماز على إمكان الحمل، ونحوه قول ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية: (وأما ما قيلَ: إنَّ (ضحِكَت) بمعنى: حاضَت. رُدَّ بأن التعجُّبَ بعدَه يبعِدُه، إذ لا يُعجَبُ من الولادةِ في زمن الحيضِ...).
وللآلوسي في «روح المعاني» (١٢/ ١٦ ـ ١٧) مناقشة حسنة بين المؤيدين لهذا القول والمعارضين له فلتنظر ثمة.

وعَهْدِي بسَلْمَى ضَاحِكًا فـي لُبابَةٍ ... وَلَـمْ يَعْـدُ حُقًّـا ثَدْيِهَـا أَنْ تَحَلَّمَـا[1]

ومنه ضَحِكَت السَّمُرَةُ: إذا سالَ صَمْغُها.

وقرئ بفتحِ الحاءِ[2].

﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ نصبَهُ ابنُ عامرٍ وحمزَةُ وحَفصٌ بفعلٍ يُفسِّرُه ما دلَّ عليهِ الكَلامُ، وتَقديرُه: ووَهَبْناها مِن وِراءِ إسحاقَ يعقوبَ.

وقيل: إنَّه مَعطوفٌ على مَوضِعِ ﴿بِإِسْحَٰقَ﴾ أو على لفظِ ﴿إسحاق﴾، وفَتْحتُه للجَرِّ فإنَّه غيرُ مَصروفٍ. ورُدَّ للفَصلِ بينَهُ وبينَ ما عُطِفَ عليه بالظَّرفِ.

وقرأَ الباقونَ بالرَّفعِ[3] على أنَّه مُبتدأٌ خبرُه الظَّرفُ؛ أي: ويعقوبُ مَولودٌ من بعدِهِ.

وقيل: الوراءُ وَلَدُ الوَلَدِ[4]. ولعلَّه سُمِّيَ بهِ لأنَّه بعدَ الولدِ، وعلى هذا تكونُ

---

(١) في (ت): «تحلبا».

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٢٣) عن محمد بن زياد الأعرابي، وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن بعضهم.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٥).

(٤) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٠٩٦)، والطبري في «تفسيره» (١٢/ ٤٧٩ ـ ٤٨٠)، عن الشعبي.

وروى معناه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٤٧٩ و٤٨٠) عن ابن عباس والحسن:

أما الأول: فرواه عن حبيب بن أبي ثابت قال: جاء رجل إلى ابن عباس ومعه ابن ابنه فقال: مَن هذا معك؟ قال: هذا ابن ابني، قال: هذا ولدُك من الوراء! قال: فكأنه شقَّ على ذلك الرجل، فقال ابن عباس: إن الله يقول: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾، فولد الولد هم الوراء.

وأما الثاني: فرواه عن أبي اليسع إسماعيل بن حماد بن أبي المغيرة مولى أبي موسى الأشعري، قال: كنت إلى جنب جدي أبي المغيرة بن مهران في مسجد عليّ بن زيد، فمر بنا الحسنُ بن أبي الحسن فقال: يا أبا المغيرة من هذا الفتى؟ قال: ابني من ورائي، قال الحسن: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾.

إِضافَتُه إلى إسحاقَ ليسَ مِن حيثُ إن يعقوبَ وراءَهُ، بَلْ مِن حيثُ إنَّهُ وراءَ إبراهيمَ مِن جِهَتِه، وفيه نَظَرٌ.

والاسمانِ يُحتمَلُ وقوعُهُما في البِشارَةِ كيَحْيَى، ويحتملُ وقوعُهُما في الحكايةِ بعدَ أَنْ وُلِدَا فسُمِّيَا به.

وتوجيهُ البِشارَةِ إليها للدَّلالةِ على أنَّ الولدَ المُبشَّرَ بِهِ يكونُ مِنْها، ولأنَّها كانَتْ عقيمَةً حريصَةً على الولدِ.

قوله:

«وعَهْدِي بسَلْمَى[1] ضاحِكًا في لُبَابَةٍ ولَمْ يَعْدُ حُقًّا ثَدْيِهَا أَنْ تَحَلَّمَا»[2]

قوله: «وقيل: الوَرَاءُ ولدُ الولدِ...» إلى قوله: «وفيهِ نَظرٌ»:

قال الإمامُ: هذا الوَجه عندي شَديدُ التَّعسُّفِ، واللفظُ كأنَّه يَنبُو[3] عنه[4].

قوله: «والاسمانِ يُحتَمَلُ وقوعُهُما في البِشارةِ كيَحيى، ويُحتَمُلُ وقوعَهُما في الحِكايةِ بعدَ أَنْ وُلِدا»:

---

(١) في (س): «السلمى».

(٢) ذكره العوتبي في «الإبانة» (٣/ ٤١٢)، ونسبه للباهلي، ولم أقف على اسمه، وقال الشهاب في «حاشيته على تفسير البيضاوي» (٥/ ١١٤): معناه: إنه قريب العهد بها طفلة، يصف صغر سنها، و(لبابة) بباءين موحدتين في النسخ، ولم يضبطوه، لكن منهم من فسَّره بثوب يُغطَّى به، ومنهم من فسره بجماعة النساء، و(تحلَّما) أصله تتحلما؛ أي: تظهر حلمته وتكبر، وهي رأس الثدي، وفي نسخة: تحلَّبا بالباء، كأنَّ معناه خروج لبنهما.

(٣) في (س) و(ز): «ينبىء»، والمثبت من «تفسير الرازي».

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/ ٣٧٥).

قلت: الأوَّلُ هو الوارِدُ، أخرجَ.........[١].

(٧٢ ـ ٧٣) ـ ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ۝٧٢ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِۖ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾.

﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾: يا عَجَبًا، وأصلُه في الشَّرِّ فأُطلِقَ على كلِّ أمرٍ[٢] فظيعٍ.

وقُرِئَ بالياءِ على الأصلِ[٣].

﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾ ابنةُ تِسعينَ، أو تِسعٍ وتِسعينَ ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي﴾: زَوْجي، وأصلُه: القائِمُ بالأمرِ ﴿شَيْخًا﴾ ابنُ مئةٍ وعِشرينَ، ونصبُهُ على الحالِ، والعامِلُ فيها مَعنى اسمِ الإشارةِ.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[٤] على أنَّه خَبرُ مَحذوفٍ؛ أي: هو شَيخٌ، أو خبرٌ بعدَ خبرٍ، أو هو الخبرُ و﴿بَعْلِي﴾ بدلٌ.

﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ يعني: الولدَ مِن هَرِمَيْنِ، وهو استِعجابٌ مِن حيثُ العادةُ دونَ القُدرَةِ، ولذلك قالوا: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِۖ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ مُنكرِينَ عليها، فإنَّ خوارِقَ العاداتِ باعتبارِ أهلِ بيتِ النُّبوَّةِ ومَهبِطِ

---

(١) في النسخ هنا بياض.

(٢) في (خ): «فأطلق في كل موضع»، وفي (ت): «فأطلق في كل أمر».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن الحسن وابن قطيب.

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٢٣) عن الأعمش، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن ابن مسعود.

المُعجزاتِ، وتخصيصَهم بمزيدِ النعمِ والكراماتِ ليسَ ببِدْعٍ ولا حقيقٍ بأَنْ يَستغربَهُ عاقِلٌ فضلًا عمَّنْ نَشَأَتْ وشابَتْ في مُلاحظَةِ الآياتِ.

و﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ نَصبٌ على المَدحِ، أو النِّداءِ لقَصدِ التَّخصيصِ كقَولِهِم: «اللهمَّ اغفِرْ لَنَا أَيَّتُها العِصابَةُ».

﴿إِنَّهُۥ حَمِيدٌ﴾: فاعلٌ ما يَستَوجِبُ بِهِ الحمدَ ﴿مَّجِيدٌ﴾ كثيرُ الخَيرِ والإحسانِ.

قوله: «ونصبُه على الحالِ، والعاملُ فيها مَعنى الإشارةِ»:

قال الزَّجَّاجُ: هذا مِن لَطيفِ النَّحوِ وغامِضِه، وذلك أَنَّكَ إذا قُلتَ: (هذا زيدٌ قائمًا) فإن قصدْتَ أن تُخبِرَ به مَن لم يَعرِفْ زَيدًا أنَّه زَيدٌ لم يَجُزْ؛ لأنَّه يكونُ زيدًا ما دامَ قائمًا، فإذا زالَ عَن القيامِ فليس بزيدٍ، وإنَّما يُقالُ: (هذا زيدٌ قائمًا) لِمَن يَعرِفُ زيدًا، فيعملُ في الحالِ التَّنبيهُ؛ أي: انتبِهْ لزيدٍ في حالِ قيامِه، أو أُشيرُ إلى زيدٍ في حالِ قيامِه؛ لأنَّ (هذا) إشارةٌ إلى ما حضرَ[1].

وقال الطِّيبِيُّ: إنَّما جُعِلَ العَلَمُ مُشارًا إليه ليؤذِنَ بأنَّ المتكلِّمَ في هذا المقامِ يفيدُ المُخاطبَ اتِّصافَ المشارِ إليه بهذا المعنى، كقولِها: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾؛ أي: انتبِهُوا أنَّ المانِعَ من التَّوالُدِ هذا الذي حصلَ مِن الشَّيخوخةِ لا أنَّه بعلي، وإذا لم يُعلَم كونُه بعلًا لها، فالفائدةُ البعليَّةُ مع كونِها موصوفةً بالشَّيخوخةِ، فينتفي كونُه بعلًا لها عند انتفاءِ الشَّيخوخةِ[2].

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ٦٣ ـ ٦٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٣٦).

(٧٤ ـ ٧٦) ـ ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ ﴿٧٥﴾ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ ۖ إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ ۖ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾.

﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ﴾ ما أوجَسَ مِن الخِيفَةِ، واطمَأَنَّ قلبُه بعِرفانِهم ﴿وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ بدلَ الرَّوعِ ﴿يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾ يُجادِلُ رسلَنا في شَأنِهم، ومُجادلتُه إيَّاهُم قوله: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: ٣٢]، وهو إمَّا جَوابُ (لَمَّا) جيءَ به مُضارعًا على حكايةِ الحالِ أو لأنَّه في سِياقِ الجوابِ بمَعنى الماضي كجوابِ (لو)، أو دليلُ جوابِه المحذوفِ مثل: اجترأَ على خِطابِنا، أو: شَرَعَ في جِدالِنا، أو متعلِّقٌ به مُقامٌ مُقامَه مثل: أخذَ ـ أو: أقبلَ ـ يُجادِلُنا.

﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ﴾: غيرُ عَجولٍ على الانتقامِ مِن المُسيءِ إليه ﴿أَوَّٰهٌ﴾: كثيرُ التَّأوُّهِ مِن الذُّنوبِ والتَّأسُّفِ على النَّاسِ ﴿مُّنِيبٌ﴾: راجِعٌ إلى اللهِ، والمقصودُ مِن ذلك بيانُ الحاملِ له على المجادلَةِ، وهو رِقَّةُ قَلبِه وفَرْطُ تَرحُّمِه.

﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ على إرادةِ القَولِ؛ أي: قالت الملائكةُ: يا إبراهيمُ ﴿أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ﴾ الجدالِ.

﴿إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ قدَّرَه بمقتضَى قضائِه الأزليِّ بعَذابِهم وهو أعلَمُ بحالِهم.

﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾: مَصروفٍ بجدالٍ ولا دعاءٍ ولا غيرِ ذلك.

(٧٧ ـ ٧٨) ـ ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿٧٧﴾ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾.

﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾: ساءَهُ مَجيئُهُم لأنَّهم جاؤوا في صورَةِ غِلمانٍ،

فظنَّ أنَّهم أناسٌ فخافَ عليهم أنْ يقصدَهُم قومُهُ فيعجزَ عَن مُدافعَتِهِم[١].

﴿وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا﴾: وضاقَ بمكانِهِم صدرُهُ، وهو كِنايَةٌ عن شدَّةِ الانقباضِ للعَجزِ عَن مُدافعَةِ المكروهِ والاحتيالِ فيه[٢].

﴿وَقَالَ هَٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٞ﴾: شديدٌ، مِن عَصَبه: إذا شدَّه.

﴿وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ يُهۡرَعُونَ إِلَيۡهِ﴾: يُسرعونَ إليه كأنَّهُم يدفعونَ دفعًا لطلبِ الفاحِشَةِ مِن أضيافِهِ.

﴿وَمِن قَبۡلُ﴾: ومن قبلِ ذلك الوَقتِ ﴿كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾: الفواحشَ، فتمرَّنُوا بها ولم يَستَحْيُوا منها حتى جاؤوا يهرعونَ لها مُجاهرينَ.

﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ فدَى بهن أضيافَهُ كرمًا وحَمِيَّةً، والمَعنى[٣]: هؤلاءِ بَناتي فتَزوَّجُوهنَّ، وكانوا يطلبونَهُنَّ قبلُ[٤] فلا يجيبهُمْ؛ لخبثِهِم وعدمِ كَفاءَتِهِم، لا لحرمَةِ المسلماتِ على الكفَّارِ فإنَّه شرعٌ طارئٌ، أو مبالغةً[٥] في تَناهي خبثِ ما يرومونَهُ حتى إنَّ ذلك أهونُ منه، أو إظهارًا لشدَّةِ امتعاضِه[٦] مِن ذلك كَيْ يَرِقُّوا له.

---

(١) في (ت) زيادة: «وقرأ نافع وابن عامر والكسائي سيئ وسيئت بإشمام السين الضم، وفي العنكبوت والملك والباقون باختلاس حركة السين». ونبه الشهاب الخفاجي في «حاشيته» (٥/ ١١٧) أنها وقعت كذلك في بعض النسخ.

(٢) في (أ) و(خ): «به».

(٣) في (أ): «فإن المعنى».

(٤) في (ت): «من قبل».

(٥) قوله: «مبالغة» عطف على قوله: «كرماً». انظر: «حاشية القونوي» (١٠/ ١٤٩).

(٦) كتب تحتها في (خ): «غضبه».

وقيل: المرادُ بالبناتِ نساؤُهُم، فإنَّ كلَّ نبيٍّ أبو أمَّتِه من حيثُ الشَّفقَةُ والتَّربيَةُ، وفي حرفِ ابنِ مَسعودٍ: (وأزواجُهُ أُمَّهاتُهُم وهو أَبٌ لَهُم)[1].

﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾: أنظَفُ فِعلًا، أو أقلُّ[2] فُحشًا؛ كقولِك: الميتَةُ أطيَبُ مِن المَغصوبِ وأحلُّ مِنه[3].

وقُرِئَ: (أطهَرَ) بالنصبِ[4] على أنَّ ﴿هُنَّ﴾ خبرُ ﴿بَنَاتِي﴾ كقولِك: (هذا أخي هُو) لا فصلٌ فإنَّه لا يقعُ بينَ الحالِ وصاحبِها.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ بتركِ الفواحشِ، أو بإيثارِهِنَّ عليهم.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٣٥)، ورويت عن أبي بن كعب رضي الله عنه في «تفسير عبد الرزاق» (٢/ ٢١١)، وعن ابن عباس رضي الله عنهما في «المستدرك» (٣٥٥٦).

(٢) في (أ) و(خ): «وأقل».

(٣) قوله: «أقل فحشا»؛ أي: قبحاً، وهو ما إذا لم يكن بطريق التزوج، فإن فيه فحشاً أيضا لكن الفحش في فعلتهم أشد وأشنع، كما أنّ الميتة والمغصوب لا حلَّ فيهما، ولكنه جعل الميتة لعدم تعلق حق الغير أحل منه، فالصيغة مجاز فيه، وهذا استعمال لأفعل قريب من نمط: الخل أحلى من العسل. انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ١١٩)، و«حاشية القونوي» (١٠/ ١٥٠).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن ابن مروان وعيسى بن عمر، و«المحتسب» (١/ ٣٢٥) عن سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق. وقد نقل سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٣٩٦) عن يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابنُ مروان في ذِه في اللحن ـ يقول: لحنَ، كما تقول: اشتمل بالخطأ ـ وذلك أنه قرأ: (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم)، فنصب.

وفي «شرح الكتاب» لأبي سعيد السيرافي (٣/ ١٦٢): وذكر الأصمعي أنه قال: قلت لأبي عمرو بن العلاء: إنّ عيسى بن عمر حدثنا أنّ ابن مروان قرأ: (هنّ أطهرَ) بالنّصب، فقال: (احتبى ابن مروان في لحنه).

﴿وَلَا تُخۡزُونِ﴾: ولا تَفضَحونِ مِن الخِزْيِ، أو: ولا تخجلونِ، مِن الخِزايَةِ بمَعنى الحياءِ.

﴿فِي ضَيۡفِيٓ﴾: في شَأنِهم، فإنَّ إخزاءَ ضيفِ الرَّجُلِ إخزاؤُهُ.

﴿أَلَيۡسَ مِنكُمۡ رَجُلٞ رَّشِيدٞ﴾ يَهتَدِي إلى الحقِّ ويَرْعَوِي عَن القَبيحِ.

(٧٩ ـ ٨١) ـ ﴿قَالُواْ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنۡ حَقّٖ وَإِنَّكَ لَتَعۡلَمُ مَا نُرِيدُ ٧٩ قَالَ لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ ٨٠ قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ﴾.

﴿قَالُواْ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنۡ حَقّٖ﴾ حاجَةٍ ﴿وَإِنَّكَ لَتَعۡلَمُ مَا نُرِيدُ﴾ وهو إتيانُ الذُّكرانِ.

﴿قَالَ لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً﴾: لو قَوِيتُ بنَفسِي على دَفعِكُم ﴿أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾: إلى قَوِيٍّ أَتمنَّعُ به عَنكُم، شبَّهَهُ بركنِ الجبلِ في شِدَّتِه.

وعن النبيِّ ﷺ: «رَحِمَ اللهُ أَخِي لُوطًا كانَ يَأوِي إلى رُكنٍ شَدِيدٍ».

وقُرِئَ: (أَوْ آوِيَ) بالنَّصبِ بإضمارِ (أن)[١]؛ كأنَّهُ قال: لو أنَّ لي بِكُم قوَّةً أو أُوِيًّا.

وجوابُ (لو) مَحذوفٌ تَقديرُهُ: لدَفَعْتُكُم.

رُوِيَ: أنَّه أغلَقَ بابَهُ دونَ أَضيافِه وأخذَ يُجادِلُهُم مِن وَراءِ البابِ، فتَسوَّرُوا الجدارَ، فلَمَّا رَأَت الملائكةُ ما عَلى لُوطٍ مِن الكربِ ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَ﴾: لَن يَصِلُوا إلى إضرارِكَ بإضرارِنَا، فهَوِّنْ عليكَ ودَعْنا وإيَّاهُم.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٦) عن شيبة وأبي جعفر.

فخَلَّاهُم أَنْ يدخُلوا، فضربَ جِبريلُ بجَناحِه وُجوهَهُم فطَمَسَ أَعيُنَهُم وأعماهُم، فخرَجُوا يقولون: النَّجاءَ النَّجاءَ، فإنَّ في بيتِ لوطٍ سَحرةً.

﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ بالقَطْعِ مِن الإسراءِ، وقرأ ابنُ كثيرٌ ونافِعٌ بالوصلِ حيثُ وقعَ في القُرآنِ مِن السُّرَى[1].

﴿بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾: بطائفَةٍ منه ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾: ولا يتخلَّفُ، أو: ولا ينظرُ إلى ورائِه، والنَّهيُ في اللفظِ لـ﴿أَحَدٌ ﴾ وفي المَعنى لِلُوطٍ.

﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ استثناءٌ مِن قولِه: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ ويدلُّ عليه أنَّه قُرِئ: (فأسرِ بأهلكَ بقطعٍ مِن الليلِ إلا امرأتَكَ)[2]، وهذا إنَّما يَصِحُّ على تأويلِ الالتفاتِ بالتَّخلُّفِ، فإنَّه إن فسِّرَ بالنَّظرِ إلى الوراءِ في الذَّهابِ ناقضَ ذلك قراءةَ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو بالرَّفعِ[3] على البدلِ مِن ﴿أَحَدٌ ﴾، ولا يجوزُ حملُ القراءتينِ على الرِّوايتينِ - في أنَّه خَلَّفَها مع قومِها[4]، أو أخرجَها فلَمَّا سَمِعَت صوتَ العَذابِ التَفَتَتْ وقالت: يا قوماه! فأدركَها حجرٌ فقتلَها[5] - لأنَّ القواطِعَ لا يَصِحُّ حملُها على المَعاني المتناقضَةِ[6].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٥).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١٢/ ٥٢٤)، و«المصاحف» لابن أبي داود (ص: ١٧٧)، و«الكشاف» (٤/ ١٧٩)، و«البحر» (١٢/ ٣٢٥)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٥).

(٤) ذكره الواحدي في «البسيط» (١١/ ٥٠٩) عن المفسرين.

(٥) رواه بنحوه الطبري في «التفسير» (١٢/ ٥١٧) عن حذيفة رضي الله عنه.

(٦) يعني: القراءتان الثابتتان قطعا لا يجوز حملهما على ما يوجب بطلان إحداهما. وانظر: «روح المعاني» (١٢/ ٤٥).

والأَوْلَى جعلُ الاستثناءِ في القِراءتينِ مِن قولِه: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ﴾ مثلُه في قولِه تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]، ولا يَبعدُ[١] أن يكونَ أكثرُ القرَّاءِ على غيرِ الأفصَحِ، ولا يلزَمُ من ذلك أمرُها بالالتفاتِ، بل عدمُ نهيِها عنه استصلاحًا، ولذلك علَّله على طريقَةِ الاستئنافِ بقولِه: ﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾ ولا يحسُنُ جعلُ الاستثناءِ مُنقطِعًا على قراءةِ الرَّفعِ.

﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ﴾ كأنَّه علَّةُ الأمرِ بالإسراءِ ﴿أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ جوابٌ لاستعجالِ لوطٍ واستبطائِه العَذابَ.

قوله: «رَحِمَ الله أخي لوطًا كان يأوي إلَى ركنٍ شديدٍ»:

أخرجَه البُخاريُّ ومسلمٌ مِن حديثِ أبِي هُريرةَ[٢].

قَال الطِّيبِيُّ: كَأنهُ صَلواتُ اللهِ عَليه استَغربَ مِنهُ هَذا القَولَ وعَدَّهُ بَادرةً منه؛ إذ لا ركنَ[٣] أشدُّ من الرُّكنِ الذي كانَ يَأوي إليه[٤].

قوله: «والنَّهيُ في اللفظِ لـ﴿أَحَدٌ﴾، وفي المعنى للُوطٍ»:

قال السَّفاقسيُّ: وهذا كما تقولُ لرجلٍ: (لا يَقُم مِن هؤلاء أحدٌ)، وأولئك لم يسمعوكَ؛ أي: لا تَدَعْ أحدًا منه يقومُ.

---

(١) في (ت): «بعد».

(٢) رواه البخاري (٣٣٧٢)، ومسلم (١٥١).

(٣) في النسخ الخطية: «يمكنُ»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٤٨).

قوله: «استثناءٌ مِن قوله: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾...» إلى آخره.

خالفَ المُصنِّفُ صاحبَ «الكشاف» لأن الناسَ أكثروا عليه الكلامَ.

قال ابنُ الحاجبِ: هذا التَّفسيرُ باطلٌ -يعني: الذي مَشى عليه في «الكشاف» مِن جَعلِ قراءةِ الرَّفعِ مَحمولةً على البَدلِ من قولِه: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾، وقراءَةِ النَّصبِ مَحمولةً على الاستثناءِ مِن الموجبِ، من قوله: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾[1] -فإنَّ القِراءتينِ ثابتتانِ قَطْعًا، فيَمْتنعُ حملُهُما على وَجهينِ أحدُهما باطلٌ قطعًا، والقَضيَّةُ واحدةٌ.

فهو إما أَنْ يكون سَرَى بها فليسَ مُستَثْنًى إلَّا مِن قولِه: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾، وإن كانَ ما سَرى بها فهو مُستَثْنًى مِن قولِه: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾، فقد ثبتَ أنَّ أحدَ التَّأويلينِ باطلٌ قطعًا، فلا يُصارُ إليه في إحدى القراءتينِ الثابتتين.

والأَوْلَى أن يكونَ ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ في الرَّفعِ والنَّصبِ مثلَ قولِه: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ولا بُعدَ أن يكون أقلُّ[2] القراءِ على الوجهِ الأقوى، وأكثرُهُم على الوجهِ الذي دونَه، بل قد التزمَ بعضُ النَّاسِ أَنْ يُجمِعَ القراءُ على قراءةِ غيرِ الأَقْوَى[3].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ١٧٩).

(٢) في النسخ الخطية: «أول»، والمثبت من «الإيضاح في شرح المفصل» و«فتوح الغيب»، وعنه نقل المصنف.

(٣) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١/ ٣٦٦-٣٦٧).

وأجابَ عنه بعضُ فُضلاءِ المغربِ[١] وقال: قولُك: (وإن كان ما سَرى بها فهو مستثنًى مِن قولِه: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾) غايةُ هذا الكلامِ أنَّ لوطًا ما سرى بها، فلِمَ لا يجوزُ أنَّها سَرَتْ بنفسِها[٢].

وقال ابنُ مالكٍ في «توضيحه»: ﴿امرأتُك﴾ مبتدأٌ، والجملةُ بعدَه خبرُه، و﴿إِلَّا﴾ بمَعنى (لكن)، ولا يَصِحُّ أن يُجعلَ ﴿امرأتُك﴾ بدلًا مِن ﴿أَحَدٌ﴾؛ لأنَّها لم تسرِ مَعه فيتضمنها ضميرُ المُخاطبينَ.

ودلَّ على أنَّها لم تسرِ مَعَه قراءةُ النَّصبِ، فإنَّها أخرجَتْها من أهلِه الذين أُمرَ أنَّه يَسرِي بهِم، وإذا لم تكُن في الذينِ سَرَى بهم لم يَصِحَّ أن تُبدلَ من فاعلِ ﴿يَلْتَفِتْ﴾؛ لأنَّه بعضُ ما دلَّ عليه الضَّميرُ المَجرورُ بـ(مِنْ).

قال: وتكلَّفَ بعضُ النَّحويِّينَ الإجابةَ عن هذا بأن قال: لم يَسرِ بها ولكنَّها شعرَتْ بالعذابِ فتَبِعَتهُم ثمَّ التفَتَت فهَلَكت، وعلى تَقديرِ صِحَّةِ هذا فلا يوجِبُ ذلك دُخولَها في الخاطبينَ بقولِه: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[٣]، انتهى.

وقال الطِّيبيُّ: هذا عذرٌ واضِحٌ به اندفعَ سؤالُ ابنِ الحاجبِ[٤].

وقد اعترضَ أبو حيَّانَ في «البحر» على كلام «الكشاف» بمثلِ ما قالَ ابنُ الحاجبِ[٥].

---

(١) في النسخ الخطية: «العَربِ»، والمثبت من «فتوح الغيب»، وعنه نقل المصنف.

(٢) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ١٥٣).

(٣) انظر: «شواهد التوضيح» لابن مالك (ص: ٩٤ ـ ٩٥).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٥٤).

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٢٢٦ ـ ٣٢٧).

وأجابَ عنه الحَلَبِيُّ والسَّفاقسيُّ بهذا الجوابِ، زاد الحَلَبِيُّ فقال: وقد أجابَ النَّاسُ بهذا، وهو حسنٌ[١].

وقال أبو شامةَ: وقعَ لي في تَصحيحِ ما أعربَهُ النُّحاةُ معنًى حسنٌ، وذلك أن يكونَ في الكلامِ اختصارٌ نبَّهَ عليه اختلافُ القراءتينِ، فكأنَّه قيل: فأَسرِ بأهلِك إلا امرأَتَك، وكذا روى أبو عبيدةَ وغيرُه أنَّها في مُصحفِ عبد الله هكذا، وليس فيها: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، فهذا دليلٌ على استثنائِها مِن السَّرِي بهم، ثمَّ كأنَّه قال سبحانَه: فإن خَرَجَت مَعَكُم وتَبِعَتْكُم مِن غيرِ أَنْ تكونَ أنتَ سريتَ بها فانْهَ أهلَكَ عن الالتفاتِ غيرَها فإنَّها ستَلْتَفِتُ فيصيبُها ما أصابَ قومَها، فكانت قراءةُ النَّصبِ دالَّةً على المعنى المتقدِّمِ، وقراءةُ الرَّفعِ دالَّةً على هذا المعنى المتأخِّرِ، ومَجموعُها دالٌّ على جملةِ المعنى المَشروحِ[٢].

وقال ابنُ هشامٍ في «المغني»: قولُ الزَّمخشريِّ في الآيةِ خِلافُ الظَّاهرِ، وقد سبقَهُ إليه غيرُه، والذي حَمَلَهُم على ذلك أن النَّصبَ قراءةُ الأكثرينَ فإذا قُدِّرَ الاستثناء مِن ﴿أَحَدٌ﴾ كانت قراءَتُهم على الوجهِ المَرجوحِ، وقد التزمَ بعضُهُم جوازَ مَجيءِ قراءةِ الأكثرينَ على ذلك مُستَدِلًّا بقولِه تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] فإنَّ النَّصبَ فيها عند سيبويه على حدِّ قولِهم: (زيدًا ضربتُهُ)، ولم يرَ خوفَ إلباسِ المفسَّرِ بالصفةِ مرجِّحًا كما رآه بعضُ المتأخرينَ[٣].

---

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٣٦٩).

(٢) انظر: «إبراز المعاني من حرز الأماني» لأبي شامة (ص: ٥٢١).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧٧٩).

قال: والذي أجزمُ به أنَّ قراءةَ الأكثرينَ لا تكونُ مرجوحةً، وأنَّ الاستثناءَ في الآيةِ مِن جُملةِ الأمرِ على القراءتينِ بدليلِ سقوطِ ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ في قراءةِ ابنِ مَسعودٍ، وأنَّ الاستثناءَ مُنقطِعٌ بدليلِ سُقوطِه في آيةِ الحجرِ، ولأنَّ المُرادَ بالأهلِ المؤمنونَ وإن لم يكونوا مِن أهلِ بيتِه، لا أهلَ بيتِه وإن لم يكونوا مُؤمنينَ، ويُؤيِّدُه قولُه في ابنِ نوح عليه السَّلام: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦].

ووجهُ الرَّفعِ أنَّه على الابتداءِ، وما بعدَه الخبرُ، والمستثنى الجملَةُ، ونظيرُه: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢].

واختـارَ أبو شـامةَ ما اخترتُه مِن أن الاسـتثناءَ مُنقطِعٌ، ولكنَّه قـال: وجاءَ النَّصبُ علـى اللغـةِ الحجازيَّـةِ، وهـذا يـدلُّ على أنَّه جعـلَ الاسـتثناءَ مِـن جُملةِ النَّهـيِ، وما قدَّمتُـه أولـى لضعفِ اللغـةِ التَّميميَّـةِ، ولِمَا قدَّمْتُ من سـقوطِ جملةِ النَّهـيِ في قراءةِ ابنِ مَسـعودٍ[1]، انتهى.

وقـال الشَّـيخُ بـدرُ الديـنِ الدَّمامينيُّ وشَـيخُنا الإمـامُ تقـيُّ الدِّينِ الشُّـمنيُّ في «حاشـيتيهما»: قـد أجـابَ الرضـيُّ بمـا يقتضـي أنَّ الاسـتثناءَ مُتَّصِـلٌ ولا تناقضَ، وذلـك أنه قـال: ولَمَّا تقـرَّرَ أنَّ الإتباعَ هو الوجهُ مع الشَّـرائطِ المذكـورةِ، وبأنَّ أكثرَ القُـرَّاءِ علـى النَّصبِ فـي قولِـه تعالـى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ تكلَّفَ جـارُ اللهِ لئـلَّا تكونَ قـراءةُ الأكثرِ مَحمولَةً علـى وجهٍ غيرِ مُختارٍ فقـال: ﴿امرأتُكَ﴾ بالرَّفـعِ بـدلٌ مِن ﴿أَحَدٌ﴾ وبالنَّصبِ مُسـتَثْنًى مِن قَولِـه تَعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، لا

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧٨٠).

مِـن قولِـه: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، فاعترضَـهُ المُصنِّـفُ ـ يعني ابـن الحاجبِ ـ بلزومِ تَناقـضِ القراءتينِ[١].

قال: وبيانُ التَّناقضِ أنَّ الاستثناءَ مِـن (أسر) يَقتَضِي كونَها غيرَ مُسرًى بها، والاستثناء مِن ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ يَقتَضِي كونَها مُسرًى بها[٢]. لأنَّ الالتفاتَ بعدَ الإسراءِ، فتكون مُسرًى بها غيرَ مُسرًى بها[٣].

والجوابُ: أنَّ الإسراءَ وإن كانَ مُطلَقًا في الظَّاهرِ إلا أنَّه في المعنى مُقيَّدٌ بعدمِ الالتفاتِ؛ إذ المرادُ: أسرِ بأهلِكَ إسراءً لا التفاتَ فيه إلا امرأتَكَ فإنَّكَ تَسرِي بها إسراءً مع الالتفاتِ، فاستثنِ على هذا إن شئتَ من (اسر) أو من (لا يلتفت) ولا تناقضَ، وهذا كما تقول: (امشِ ولا تتبَخْتَر)؛ أي: امشِ مَشْيًا لا تبختُرَ فيه، كأنَّه قيل: ولا يلتفِتْ مِنكُم أحدٌ في الإسراءِ، وكذا: امشِ ولا تتبخْتَرْ في المشيِ، فحُذِفَ الجارُّ والمَجرورُ للعلمِ به[٤]. هذا كلامُ الرَّضِيِّ.

قال الدَّمامينيُّ: وقد ساقَ اليَمنيُّ[٥] في «شرح الكشاف» كلامَ ابنِ الحاجبِ ثمَّ قال: والجوابُ عن هذا مِن وجهين:

---

(١) انظر: «شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب» (٢/ ٩٨ ـ ٩٩).

(٢) انظر: «شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب» (٢/ ٩٨ ـ ٩٩).

(٣) هذه العبارة: «لأنَّ الالتفاتَ بعدَ الإسراءِ، فتكون مُسرًى بها غيرَ مُسرًى بها» ليست من كلام الرضي في «شرح الكافية»، فلعله توضيح من السيوطي.

(٤) انظر: «شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب» (٢/ ٩٩).

(٥) يعني به الفاضل اليمني الذي وضع حاشية نفيسة على «الكشاف» ونسخ بيده «الكشاف» للزمخشري، وكانت نسخته إحدى النسخ الخطية النفيسة التي أخرجنا نص «الكشاف» عليها وطبعت في دار اللباب، والحمد لله.

أحدهما: أنَّ الإسراءَ وإن كانَ مُطلَقًا إلا أنَّه في المعنى مُقيَّدٌ بعدمِ التفاتِ أحدٍ مِن المُسري والمَسرى بهم، فاستَثْنى على هذا: اسرِ بأهلك إسراءً لا التفاتَ فيه مِن أحدٍ إلا امرأتَكَ فلا تَسرِ بها، هذا الأمرُ المقيَّدُ.

وثانيهما: أنَّ نهيَه عن أن يسريَ بها غيرُ مانعٍ مِن أَنْ تكونَ سَرَت بنَفسِها، فيجوزُ أن تكونَ سَرَتْ بنفسِها، وعلى هذا يَصِحُّ الاستثناءُ مِن كلِّ واحدٍ مِن المذكورينَ.

قال: وقد سَألني عِمادُ الإسلامِ الكَرمانيُّ في طريقِ الحجازِ، وأوردَ عليَّ هذا السُّؤالَ الذي أوردَه ابنُ الحاجبِ، وأجَبْتُه بالجَوابينِ المَذكورينِ ارتِجالًا، فبالغ في الاستِحسانِ ودَعا لي بالرَّحمَةِ والرِّضوانِ، ورأيتُ بعدُ ذلك في «حواشي الطِّيبِيِّ» أنَّ بعضَ فُضلاءِ المغربِ[1] أجابَ بالجوابِ الثَّاني، ولا عجبَ؛ فإنَّ الخاطرَ قد يُوافِقُ الخاطرَ، إلى هنا كلامُ اليمني.

قال الدَّمامينيُّ: وقَدْ أجابَ الرَّضِيُّ بالجوابِ الأَوَّلِ كما عَلِمْتَ، وهو مسطورٌ في «شَرحِه للكافية» بغالبِ الألفاظِ التي ساقَها اليَمنِيُّ، فيبعدُ أن يكونَ وافقَ خاطرَهُ في المعنى وجملِ الألفاظِ، لا سِيَّما ودَيدَنُه الاعتمادُ في «شرحه» لـ«الكشاف» على كلامِ الرَّضِيِّ، ونقلُه كثيرًا مِن عباراتِه بحُروفِها، ومَن طالعَ كلامَهُما تحقَّقَ ذلك.

قلت: وقد وقعَ الكلامُ في هذا المحلِّ بين علماءِ الرُّومِ بحضرَةِ سلطانِه فأرسلَ

---

(١) في النسخ الخطية: «العَربِ»، والمثبت من «فتوح الغيب»، وعنه نقل المصنف.

إلى شيخِنا العلَّامةِ مُحيي الدينِ الكافِيَجِيِّ يسألُه تحقيقَ القولِ في ذلك، فألَّفَ فيه رسالةً وأرسلَ بها إليه.

(٨٢ ـ ٨٣) ـ ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ۝٨٢ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾.

﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا﴾: عذابُنا، أو: أمرُنا به، ويُؤيِّدُه الأصلُ، وجَعْلُ التَّعذيبِ مسبَّبًا عنه بقولِه[1]: ﴿جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا﴾ فإنَّه جوابُ (لَمَّا)، وكانَ حقُّه: جعلُوا عاليَها؛ أي: الملائكةُ المأمورونَ به، فأسندَ إلى نَفسِه مِن حيثُ إنَّه المُسبِّبُ تَعظيمًا للأمرِ، فإنَّه رُوِيَ أنَّ جبريلَ عليهِ السَّلامُ أدخلَ جناحَهُ تحتَ مَدائِنِهم ورفعَها إلى السَّماءِ حتى سمعَ أهلُ السَّماءِ نُباحَ الكلابِ وصياحَ الدِّيَكَةِ ثمَّ قلبَها عليهِم[2].

﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا﴾: على المُدنِ، أو: على شذاذِها ﴿حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾: مِن طينٍ مُتحجِّرٍ؛ كقولِه: ﴿حِجَارَةً مِّن طِينٍ﴾ [الذاريات: ٣٣]، وأصلُه: سَنْكِكَل[3] فعُرِّبَ.

وقيل: إنَّه مِن أسجَلَهُ: إذا أرسَلَهُ أو أدرَّ عَطِيَّتَهُ، والمعنى: مِن مثلِ الشَّيءِ المرسَلِ، أو[4]: مثل العطيَّةِ في الإدرارِ، أو مِن السجلِّ؛ أي: ممَّا كتبَ اللهُ أن يُعذِّبَهُم به.

---

(١) في (ت): «لقوله».

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٢١٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ٢٠٦٦)، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه موقوفاً. ورواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٥١٥ ـ ٥١٦) عن سعيد بن جبير، و(١٢/ ٥١٧ ـ ٥١٨) عن قتادة.

(٣) في (خ) و(ت): «سَنْكِكْل».

(٤) في (ت): «أو من».

وقيل: أصلهُ: مِن سِجِّين؛ أي: مِن جَهنَّم، فأُبدِلَت لامُه نونًا.

﴿مَّنضُودٍ﴾: نُضِدَ مُعَدًّا لعذابِهِم، أو: نُضِدَ في الإرسالِ بتتابُعِ بَعضِه بعضًا[1] كقطارِ الأمطارِ، أو: نُضِدَ بعضُه على بَعضٍ وأُلصِقَ[2] به.

﴿مُّسَوَّمَةً﴾ مُعْلمةً للعَذابِ، وقيل: مُعْلمةً ببياضٍ وحُمرَةٍ، أو بسِيمَا تتميزُ به عَن حجارةِ الأرضِ، أو باسمِ مَن يُرمَى به.

﴿عِندَ رَبِّكَ﴾: في خَزائِنِه.

﴿وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ فإنَّهُم بظُلمِهِم حَقيقٌ بأَنْ تُمطِرَ عَلَيهِم، وفيهِ وَعيدٌ لكلِّ ظالمٍ، وعنهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: أنَّه سأَلَ جِبريلَ عليهِ السَّلامُ فقال: «يعني: ظالِمي أُمَّتِك، ما مِن ظالمٍ مِنْهُم إلا وهو بعُرْضِ حجرٍ يسقُطُ عليهِ مِن ساعَةٍ إلى ساعَةٍ».

وقيل: الضَّميرُ للقُرَى؛ أي: هيَ قَريبَةٌ مِن ظالِمي مَكَّةَ يَمرُّونَ بها في أَسفارِهِم إلى الشَّامِ.

وتذكيرُ البَعيدِ على تَأويلِ الحجرِ أو المكانِ.

قوله: «أو من السجلِّ؛ أي: ممَّا كتبَ اللهُ أن يعذِّبَهم بهِ»:

قال الزجاج: أثبتُ الأقوالِ وأحسَنُها؛ لأنَّ في كتابِ الله دليلًا عليه، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ۝٧ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ﴾ و﴿سِجِّيلٍ﴾ في معنى: ﴿سِجِّينٌ﴾[3].

---

(١) في (ت): «بعضه على بعض».

(٢) في (ت): «فألصق».

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ٧١ ـ ٧٢).

قوله: «وعنه عليه السَّلام: أنَّه سأَلَ جِبريلَ فقال: «يعني: ظالِمي[١] أمَّتِكَ، ما من ظالمٍ مِنْهُم إلا وهوَ بعُرضِ حجرٍ يسقطُ عليه من ساعةٍ إلى ساعةٍ»»:

قال الشَّيخُ وليُّ الدِّينِ: ذكرَه الثَّعلبيُّ بغيرِ إسنادٍ، ولم أَقِفْ له على إسنادٍ[٢].

قال الطِّيبِيُّ: بعُرضِ[٣] حجرٍ؛ أي: معرَّضٌ له[٤].

قوله: «وتذكيرُ البعيدِ على تأويلِ الحجرِ أو المكانِ»:

قال أبو البقاءِ: أو خبرُ (هي)، ولم يُؤنِّثهُ لأنَّ العُقوبَةَ والعِقابَ بمَعنى[٥].

(٨٤) - ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ ۚ إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾.

﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ أرادَ: أولادَ مَدْيَنَ بنِ إبراهيمَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، أو أهلَ مَدْينَ وهو بلدٌ بناهُ فسُمِّيَ باسمِه.

﴿قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ أمَرَهُم بالتَّوحيدِ أوَّلًا فإنَّه مِلاكُ الأَمرِ، ثمَّ نَهاهُم عمَّا اعتادُوهُ مِن البَخْسِ المُنافِي للعَدلِ المخلِّ بحِكمَةِ التَّعاوُضِ.

---

(١) في النسخ الخطية: «ظالم»، والمثبت من المصادر.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ٤٣٢)، والواحدي في «البسيط» (١١/ ٥١٩) من حديث أنس رضي الله عنه بلا إسناد. وانظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٢/ ٧٢٠).

(٣) قوله: «وهو بعرض حجر» بضم العين المهملة وسكون الراء المهملة والضاد المعجمة. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٥/ ١٢٤).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٥٥).

(٥) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (٢/ ٧١١).

﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكُم بِخَيۡرٖ﴾: بسَعَةٍ تُغنيكُمْ عَن البخسِ، أو: بنعمَةٍ حقُّها أَنْ تتفضَّلُوا على النَّاسِ شُكرًا عليهَا لا أن تنقصُوا حُقوقَهُم، أو: بسَعَةٍ فلا تُزيلُوها بما أنتُم عليه، وهو في الجملةِ عِلَّةُ النَّهيِ.

﴿وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ﴾ لا يَشذُّ منه أحدٌ مِنكُم.

وقيل: عذابٌ مُهلِكٌ، مِن قوله: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾ [الكهف: ٤٢] والمرادُ: عذابُ يومِ القِيامَةِ أو عذابُ الاستئصالِ، وتَوصيفُ اليومِ بالإحاطةِ وهي صِفَةُ العَذابِ لاشتمالِهِ عليه.

(٨٥) ـ ﴿وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾.

﴿وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ﴾ صَرَّحَ بالأمرِ بالإيفاءِ بعدَ النَّهيِ عَن ضِدِّهِ؛ مُبالَغَةً وتَنبيهًا على أنَّه لا يكفيهِم الكَفُّ عَن تَعمُّدِ التَّطفيفِ، بَلْ يَلزَمُهُم السَّعيُ في الإيفاءِ ولو بزيادَةٍ لا يَتأتَّى دونَها(١).

﴿بِٱلۡقِسۡطِ﴾: بالعَدلِ والسَّوِيَّةِ مِن غَيرِ زِيادَةٍ ولا نُقصانٍ، فإنَّ الازديادَ إيفاءٌ، وهو مَندوبٌ غيرُ مَأمورٍ به، وقد يكونُ مَحظورًا(٢).

﴿وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ﴾ تعميمٌ بعدَ تَخصيصٍ، فإنَّه أَعَمُّ مِن أَنْ يكونَ

---

(١) قوله: «ولو بزيادَةٍ لا يَتأتَّى دونَها»؛ أي: الزيادة التي لا يتأتَّى الإيفاءُ بدونها لازمة؛ لأنّ ما لا يتم الواجب إلا به واجب، فلا ينافي قوله الآتي: «من غير زيادة ولا نقصان». انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٥/ ١٢٥).

(٢) قوله: «وقد يكون محظوراً»؛ أي: كما في الرِّبا. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٤٥).

في المقدارِ أو في غيرِهِ، وكذا قولُه: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ فإنَّ العُثُوَّ يعمُّ تنقيصَ الحُقوقِ وغيرَه مِن أنواعِ الفَسادِ.

وقيل: المرادُ بالبخسِ: المكسُ؛ كأخذِ العُشورِ في المُعاملاتِ، والعُثُوّ: السَّرِقَةُ وقطعُ الطَّريقِ والغارَةُ.

وفائدةُ الحالِ: إخراجُ ما يقصدُ به الإصلاحُ كما فعلَهُ الخضرُ عليهِ السَّلامُ.

وقيل: معناهُ: ولا تعثَوْا في الأرضِ مُفسِدينَ أمرَ دينِكُم ومَصالِحَ آخرَتِكُم.

قوله: «صرَّحَ بالأمرِ بالإيفاءِ بعدَ النَّهيِ عن ضِدِّه مُبالغةً»:

قال في «الانتصاف»: ظنَّ المُصنِّفُ أنَّ النَّهيَ قبلَ الأمرِ بالوفاءِ، وهو غفلةٌ منه[1].

وقال الطِّيبيُّ: وَهِمَ صاحبُ «الانتصاف» لأنَّ جوابَه: نُهوا أولًا عن عينِ القبيحِ الذي كانوا عليهِ لأجلِ التَّصريحِ بالقَبيحِ ليكونَ تعييرًا، ثمَّ وردَ الأمرُ ثانيًا لزيادةِ تَرغيبٍ فيه، يدلُّ على أنَّه ليسَ من بابِ قَولِهِم: النَّهيُ عَن الشَّيءِ أمرٌ بضدِّه، وإنَّما هو مِن بابِ التَّأكيدِ والتَّذييلِ للمُبالغَةِ، ففي الأوَّلِ تَصويرُ قُبحِ القبيحِ، وفي الثَّاني إظهارُ حُسنِ الحسنِ[2].

وقال الشَّيخُ وليُّ الدِّينِ: قد غفلَ صاحبُ «الانتصاف»؛ فإنَّ قولَه: ﴿وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ مُتقدِّمٌ في اللفظِ على قولِه: ﴿أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾،

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ٤١٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٥٩).

وجاءَ الوهمُ لابن المنيِّر مِن قَولِه بعدَ ذلك: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾.

قوله: «وقد يكونُ محظورًا»:

قال الطِّيبيُّ: كما في الرِّبا[1].

(٨٦) ـ ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾.

﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾: ما أبقاهُ لَكُم مِن الحلالِ بعدَ التَّنزُّهِ عمَّا حرَّمَ عَلَيْكُم ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مما تجمَعونَ بالتَّطفيفِ.

﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾: بشرطِ أَنْ تُؤمِنُوا، فإنَّ خَيْرِيَّتَها باستتباعِ الثَّوابِ مع[2] النَّجاةِ، وذلك مَشروطٌ بالإيمانِ، أو: إن كنتُم مُصدِّقينَ لي في قَوْلِي لَكُم.

وقيل البَقيَّةُ: الطاعَةُ؛ كقولِه: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾ [الكهف: ٤٦].

وقُرِئَ: (تقيَّةُ الله) بالتاء[3]، وهي تَقواه التي تكفُّ عَن المَعاصِي.

﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ أحفَظُكُم عن القَبائحِ، أو أحفَظُ عليكُم أعمالَكُم فأُجازِيكُم علَيْهَا، وإنَّما أنا ناصِحٌ مُبلِّغٌ، وقد أَعْذَرْتُ حينَ أَنْذَرْتُ، أو: لستُ بحافظٍ عليكُم نِعَمَ[4] اللهِ لو لم تتركُوا سوءَ صَنيعِكُم.

(٨٧) ـ ﴿قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٦١).

(٢) في (ت): «بعد».

(٣) نسبت للحسن. انظر: «البحر المحيط» (١٢/ ٣٣٧).

(٤) في (ت): «نعمة».

﴿قالوا يا شعيبُ أَصَلَوَاتُكَ تأمُرُكَ أنْ نَتْرُكَ ما يَعْبُدُ آباؤنا﴾ مِن الأصنامِ، أجابوا به ـ بعدَ أمرِهم بالتَّوحيدِ ـ على الاستهزاءِ به والتَّهكُّمِ بصَلاتِه، والإشعارِ بأنَّ مِثلَهُ لا يدعو إليه داعٍ عَقليٌّ، وإنَّما دعاكَ إليه خطراتٌ ووساوسُ من جنسِ ما تُواظِبُ عليه، وكانَ كثيرَ الصَّلاةِ فلذلك جمعُوا وخُصُّوا بالذِّكرِ.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وحفصٌ على الإفرادِ[١]، والمعنى: (أصلاتُكَ تَأمُرُكَ بتكليفِ أَنْ نتركَ؟) فحُذِفَ المضافُ؛ لأنَّ الرَّجُلَ لا يُؤمَرُ بفعلِ غيرِه.

﴿أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ عطفٌ على ﴿مَا﴾؛ أي: وأَنْ نتركَ فِعلَنا ما نشاءُ في أموالنا.

وقُرِئَ بالتَّاءِ فيهما[٢] على أنَّ العَطفَ على ﴿أَن نَّتْرُكَ﴾، وهو جوابُ النَّهيِ عَن التَّطفيفِ والأمرِ بالإيفاءِ.

وقيل: كانَ يَنهاهُم عَن تَقطيعِ الدَّراهِم والدَّنانيرِ، وأرادوا به ذلك.

﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ تهكَّمُوا به وقَصَدُوا وَصفَهُ بضدِّ ذلك، أو علَّلُوا إنكارَ ما سَمِعُوا منه واستبعادَه بأنه مَوسومٌ بالحِلمِ والرُّشدِ المانعَين عن المبادرَةِ إلى أمثالِ ذلك.

قوله: «لأنَّ الرجلَ لا يُؤمَرُ بفعلِ غيرِه»:

قال الطِّيبيُّ: تَعليلٌ لتَقديرِ المضافِ؛ أي: لا بدَّ مِن هذا التَّقديرِ؛ لأنَّ التَّركَ فعلُ الكفَّارِ والمأمورُ بقولِه: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ شعيبٌ؛ أي: صلواتُكَ تأمُرُكَ بتكليفِكَ إيَّانا أن نَترُكَ[٣].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٢) نسبت للسلمي والضحاك بن قيس، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥)، ونسبها الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ١٨٦) لابن أبي عبلة.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٦٧).

(٨٨) ـ ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾.

﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي﴾ إشارةٌ إلى ما آتاهُ اللهُ مِن العِلْمِ والنُّبوَّةِ.

﴿وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗا﴾ إشارةٌ إلى ما آتاهُ مِن المالِ الحَلالِ.

وجوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ تَقديرُه: فهل يَسَعُ لي مع هذا الإنعامِ الجامعِ للسَّعاداتِ الرُّوحانيةِ والجسمانيَّةِ أن أخونَ في وحيِهِ وأُخالِفَهُ[١] في أمرِه ونهيِه، وهو اعتذارٌ عمَّا أنكَرُوا عليهِ مِن تَغييرِ المألوفِ والنَّهيِ عَن دينِ الآباءِ، والضَّميرُ في ﴿مِنۡهُ﴾ لله؛ أي: مِن عندِه وإعانته بلا كدٍّ مِنِّي في تَحصيلِه.

﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُ﴾؛ أي: وما أريدُ أَنْ آتيَ ما أَنهاكُم عنه لأَستَبِدَّ به، فلو كان صَوابًا لآثرتُهُ ولم أُعْرِض عنه فَضلًا عَن أَنْ أَنهَى[٢] عنه، يقال: خالَفْتُ زَيدًا إلى كذا: إذا قصدتَهُ وهو مولٍّ عنه، وخالَفْتُه عنه: إذا كانَ الأمرُ بالعَكسِ.

﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُ﴾: ما أريدُ إلا أَنْ أُصلِحَكُم بأمري بالمعروفِ ونَهيِي عَن المنكَرِ ما دمتُ أَستطيعُ الإصلاحَ، فلو وجدتُ الصَّلاحَ فيما أنتُم عليه لَمَا نَهَيْتُكُم عنه.

ولهذه الأجوبَةِ الثَّلاثةِ على هذا النَّسقِ شَأنٌ وهو: التَّنبيهُ على أنَّ العاقِلَ يجبُ

---

(١) في (خ): «وأخالف».

(٢) في هامش (الأصل): في نسخة: «أنهاه»، وهي رواية (ت).

أَنْ يُراعِيَ في كلِّ ما يأتيهِ ويذرُهُ أحدَ حُقوقٍ ثلاثةٍ: أهمُّها وأعلاها: حقُّ اللهِ، وثانيها: حقُّ النَّفسِ، وثالثُها: حقُّ النَّاسِ، وكلُّ ذلك يَقتَضي أَنْ آمرَكُم بما أمرتُكُم به وأنهاكُم عمَّا نَهَيْتُكُم عنه.

و﴿ما﴾ مَصدريَّةٌ واقعةٌ موقِعَ الظَّرفِ، وقيل: خبريَّةٌ بدلٌ مِن ﴿ٱلْإِصْلَٰحَ﴾؛ أي: المقدارَ الذي استطَعْتُه، أو: إصلاحَ ما استطَعْتُه، فحُذِفَ المُضافُ[1].

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾: وما توفيقي لإصابَةِ الحقِّ والصَّوابِ إلا بهدايَتِه ومَعونَتِه.

﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ فإنَّه القادِرُ المُتمكِّنُ مِن كلِّ شَيءٍ، وما عداهُ عاجِزٌ في حَدِّ ذاتِه بل مَعدومٌ ساقِطٌ عَن دَرجةِ الاعتبارِ، وفيه إشارةٌ إلى محضِ التَّوحيدِ الذي هو أَقْصَى مَراتبِ العلمِ بالمبدأِ.

﴿وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ إشارةٌ إلى مَعرفَةِ المعادِ، وهو أيضًا[2] يفيدُ الحَصْرَ بتَقديمِ الصِّلَةِ عَلى الفعل.

وفي هذه الكلماتِ: طلبُ التَّوفيقِ لإصابَةِ الحَقِّ فيما يأتيه ويَذَرُه مِن اللهِ، والاستعانةُ بِهِ في مجامِعِ أَمرِهِ، والإقبالُ عليه بشراشرِه، وحسمُ أطماعِ الكُفَّارِ، وإظهارُ الفراغِ عَنْهُم وعدمِ المبالاةِ بمُعاداتِهِم، وتَهديدُهم بالرُّجوعِ إلى اللهِ للجَزاءِ.

قوله: «وجوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ تَقديرُه: فهَلْ يسَعُ...» إلى آخرِه.

قال أبو حيَّانَ: تَسمِيَةُ هذا جَوابًا لـ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ ليسَ بالمُصطلحِ، بل هذه

---

(١) تفصيل ما ذكر: أن ﴿مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ إما ظرفٌ؛ أي: مدَّةَ استطاعتي للإصلاح، وما دُمتُ متمكِّناً منه، لا آلو فيه جُهْداً، أو بدلٌ من ﴿ٱلْإِصْلَٰحَ﴾؛ أي: المقدارَ الذي استطعتُه منه، ويجوز أن يكون على تقديرِ حذفِ المضاف، على قولك: إلَّا الإصلاحَ إصلاحَ ما استطعتُ. انظر: «الكشاف» (٤/ ١٨٨).

(٢) «أيضًا»: ليست في (ت).

الجُملةُ التي قدَّرَها هي في موضعِ المَفعولِ الثَّاني لـ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾؛ لأنَّها إذا ضُمِّنَتْ مَعنى (أخبروني) تعدَّتْ إلى مَفعولَيْنِ، والغالبُ في الثَّاني أَنْ يكونَ جملةً استفهاميَّةً منعقدٌ منها[1] ومِن المفعولِ الأوَّلِ في الأصلِ جملةٌ ابتدائيةٌ، كقولك: (أرأيتَ زيدًا ما صنعَ؟)[2].

قوله: «بدلٌ من ﴿ٱلۡإِصۡلَٰحَ﴾؛ أي: المقدارُ الذي استطعتُه، أو: إصلاح ما استطعتُه، فحُذِفَ المُضافُ»:

قال الطِّيبِيُّ: كلاهما مَبنيَّانِ على البَدليَّةِ؛ إمَّا بدل البَعضِ من الكلِّ، وإمَّا بَدل الاشتِمالِ[3].

(٨٩ ـ ٩٠) ـ ﴿وَيَٰقَوۡمِ لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثۡلُ مَآ أَصَابَ قَوۡمَ نُوحٍ أَوۡ قَوۡمَ هُودٍ أَوۡ قَوۡمَ صَٰلِحٖۚ وَمَا قَوۡمُ لُوطٖ مِّنكُم بِبَعِيدٖ ۝٨٩ وَٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٞ وَدُودٞ﴾.

﴿وَيَٰقَوۡمِ لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ﴾: لا يَكسِبَنَّكُم ﴿شِقَاقِيٓ﴾ معاداتي ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثۡلُ مَآ أَصَابَ قَوۡمَ نُوحٍ﴾ من الغرقِ ﴿أَوۡ قَوۡمَ هُودٍ﴾ مِن الرِّيحِ ﴿أَوۡ قَوۡمَ صَٰلِحٖ﴾ مِن الرَّجفَةِ.

و(أَنْ) بصِلَتِها ثاني مفعولَي (جَرَمَ) فإنه يُعدَّى إلى واحدٍ وإلى اثنينِ كـ(كَسَبَ).

وعن ابنِ كثيرٍ: (يُجْرِمَنَّكُم) بالضمِّ[4]، وهو منقولٌ مِن المتعدِّي إلى مفعولٍ، والأوَّلُ أفصَحُ فإنَّ (أَجْرَمَ) أقلُّ دَورانًا على ألسنَةِ الفُصَحاءِ.

---

(١) في (س): «بها».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٣٤٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٧١).

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٢٧) عن يحيى بن وثاب والأعمش. والمشهور عن ابن كثير بفتح الياء كقراءة الجماعة.

وقرئ: (مثلَ) بالفتحِ[1] لإضافَتِه إلى المبنيِّ كقولِه:

لَـمْ يَمْنَـعِ الشُّـرْبَ منهـا غيـرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حَـمَـامَـةٌ فــي غُصـونٍ ذاتِ أَوْقَالِ

﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ زمانًا أو مَكانًا[2]، فإن لم تَعْتَبِرُوا بمَنْ قبلَهُم فاعتَبِرُوا بهم.

أو: ليسوا ببعيدٍ مِنْكُم في الكفرِ والمساوئِ فلا يبعدُ عَنْكُم ما أصابَهُم.

وإفرادُ البعيدِ لأنَّ المرادَ: وما إهلاكُهُم ـ أو: وما هُمْ ـ بشَيءٍ بعيدٍ، ولا يبعدُ أَنْ يُسوَّى في أمثالِه بينَ المُذكَّرِ والمؤنَّثِ لأنَّه على زِنَةِ المصادرِ كالصَّهيلِ والشَّهيقِ.

﴿وَٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ﴾ عمَّا أَنْتُم عليه ﴿إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ﴾: عظيمُ الرَّحمةِ للتَّائبينَ ﴿وَدُودٌ﴾ فاعلٌ بِهِم مِن اللُّطفِ والإحسانِ ما يفعل البَليغُ المودَّةِ بمَن يودُّهُ، وهو وعدٌ على التَّوبَةِ بعدَ الوَعيدِ على الإصرارِ.

قوله:

«لم يَمنـعِ الـشُّرب منهـا غـيرَ أَنْ نَطقَتْ ... حمامَـةٌ في غُصـونٍ ذاتِ أَوْقَـالِ»[3]

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن مجاهد وابن أبي إسحاق وابن كثير في رواية، و«الكشاف» (٤/ ١٩٠) عن أبي حيوة ونافع. والمشهور عن ابن كثير وكذا عن نافع الضم كقراءة الجماعة.

(٢) في (ت): «ومكانًا».

(٣) البيت لأبي قيس بن الأسلت كما في «ديوانه» (ص: ٨٥)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٣/ ٤٠٨)، ثم قال (٣/ ٤١٣): وقد نسبه الزَّمخشري في بعض كتبه إِلَى الشماخ وقد راجعت ديوانه فلم أجده فيه، ونسبه بعض شرَّاح شواهد «كتاب سيبويه» لرجل من كِنانة، ونسبه بعض فضلاء العجم فِي «شرح أبيات المفصل» تبعاً للزمخشري فِي «شرح أبيات الكتاب» لأبي قيس بن رِفاعة الأنصارِيّ، ولم يُوجد فِي كتب الصَّحَابَة من يُقال له: أبو قيس بن رِفاعة، وإنما الموجود قيس بن رِفاعة. =

قال الطِّيبِيُّ: الضَّميرُ في (منها) للرَّاحلَةِ؛ أي: لا يمنَعُها من الشربِ إلا أنَّها سمعَتْ صوتَ حمامَةٍ فنفَرَتْ، يريدُ أنَّها حديدَةُ الحسِّ فيها فزعٌ وذعرٌ لحدَّةِ نفسهَا وذلك محمودٌ فيها.

والأوقالُ: جمعُ وقلٍ، وهي الحجارَةُ؛ أي: غصونٌ ثابِتَةٌ بأرضٍ ذاتِ حجارَةٍ، وقيل: الوقلُ شجرُ المقلِ[1].

وقال الزَّمخشرِيُّ في «شرح شواهد سيبويه»: البيتُ لأبي قيسِ بن رفاعةَ الأنصاريِّ[2]، وقبله:

ثُمَّ ارعَوَيتُ وقد طالَ الوقوفُ بنا فيها فصِرْتُ إلى وَجْناءَ شِملالِ

تُعطيكَ مَشْيًا وإرقالًا ودأدأةً إذا تسربلتِ الآكامُ بالآلِ

= قلت: وذكر أبو محمد السيرافي في «شرح أبيات سيبويه» (٢/ ١٧١) أنه لأبي قيس بن رِفاعة من الأنصار، وهو في «الكتاب» (٢/ ٣٢٩) منسوب للكناني، وورد البيت دون نسبة في «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٨٣)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٤٩) و(٥/ ٥٢).

وضمير «منها» راجع للناقة، و«الشربَ» مفعول «يمنع» و«غيرَ» فاعله، لكنه بني على الفتح جوازًا لإضافته إلى مبنيٍّ، وروي الرَّفعُ أيضًا. و«نطقت»: صوَّتت وصدحت، عبر عنه بالنطق مجَازًا. و«في» بمعنى: على. و«ذات» بالجرِّ صفة لـ«غصونٍ» لا بالرَّفع صفةً لـ«حمامةٌ» كما وهم بعض شراح شواهد «المفصل». انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٣/ ٤٠٩).

(١) الأوقال: جمع (وَقْلٍ) بفتح الواو وسكون القاف، وفي «كتاب النَّبات» للدينوري: المقل إذا كان رطباً لم يدرك فهو البهش، فإذا يبس فهو الوقل، والدَّوم: شجر المقل. وأنشد هذا البيت. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٧٥)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٣/ ٤٠٩).

(٢) في (ز): «من الأنصار».

قال الزَّمخشَرِيُّ: يريدُ أنَّه أطالَ الوُقوفَ على الدارِ ثم ارعوى عنها؛ أي: رَجَع، فصارَ إلى راحلَتِه.

وذكرَ الزَّمخشريُّ في «أحاجيه» أنَّ البيتَ للشَّمَّاخِ[1].

وقالَ ابنُ يعيش في «شرح المفصل»: هو لأبي قيسِ بن رفاعةَ، وقيل: لرجلٍ مِن كنانَة[2].

قوله: «ولا يبعدُ أن يُسوَّى في أمثالِه بين المذكَّرِ والمُؤنَّثِ»:

أحسَنُ مِنه أنَّ التَّذكيرَ لأَجلِ لَفظِ (قوم)؛ ففي «الصحاح»: القومُ يُذكَّرُ ويؤنَّثُ، وكذا أسماءُ الجموعِ التي لا واحدَ لها مِن لَفظِها إذا كانَ للآدميينَ كـ: رَهْطٍ ونَفرٍ[3].

(٩١ ـ ٩٣) ـ ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ مَا نَفۡقَهُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفٗاۖ وَلَوۡلَا رَهۡطُكَ لَرَجَمۡنَٰكَۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ ۝٩١ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَٱتَّخَذۡتُمُوهُ وَرَآءَكُمۡ ظِهۡرِيًّاۖ إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ ۝٩٢ وَيَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ وَمَنۡ هُوَ كَٰذِبٞۖ وَٱرۡتَقِبُوٓاْ إِنِّي مَعَكُمۡ رَقِيبٞ﴾.

﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ مَا نَفۡقَهُ﴾: ما نفهَمُ ﴿كَثِيرٗا مِّمَّا تَقُولُ﴾ كوُجوبِ التَّوحيدِ وحرمَةِ البخسِ، وما ذكرْتَ دليلًا عليهما لقُصورِ عَقلِهم وعدمِ تَفكُّرِهم.

---

(١) انظر: «المحاجاة بالمسائل النحوية» للزمخشري (ص: ١٤٠).

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٢٨٧).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: قوم).

وقيـل: قالـوا ذلـكَ استِهانَةً بكَلامـهِ أو لأنَّهُـم لـم يُلْقُـوا إليـه أذهانَـهم لشِـدَّةِ نفرَتِهِـم عنه.

﴿وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا﴾: لا قـوَّةَ لـك فتمتَنِـعَ مِنَّـا إِنْ أَرَدْنـا بـكَ سُـوءًا[1]، أو: مهينًـا لا عـزَّ لك.

وقيل: أَعْمَى بلُغَةِ حِمْيَرَ، وهو مع عدمِ مُناسبتِهِ يردُّهُ التَّقييدُ بالظَّرفِ، ومنعَ بعضُ المعتزلَةِ استنباءَ الأعمى قياسًا على القضاءِ والشهادة، والفرقُ بَيِّنٌ.

﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ﴾: قومُـكَ وعزَّتُهُـم عندَنـا لكونِهـم علـى مِلَّتِنـا لا لخـوفٍ مِن شَـوكتِهم فـإنَّ الرَّهـطَ مِـن الثلاثـةِ إلى العشـرةِ، وقيـل: إلى السَّـبعةِ.

﴿لَرَجَمْنَاكَ﴾: لقتلناكَ برَمي الأحجارِ[2]، أو بأصعبِ وَجهٍ.

﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ فتَمنَعَنا عِزَّتُك عَن الرَّجمِ.

وهذا ديدنُ السَّفيهِ المَحجوجِ؛ يقابِلُ الحُجَجَ والآياتِ بالسَّبِّ والتَّهديدِ، وفي إيلاءِ ضَميرِهِ حرفَ النَّفيِ تَنبيهٌ على أنَّ الكَلامَ فيهِ لا في ثبوتِ العِزَّةِ، وأنَّ المانِعَ لَهُم عَن إيذائِه عزَّةُ قومِه ولذلك:

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَهْطِىٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَٱتَّخَذْتُمُوهُ وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا﴾: وجعَلْتُموهُ كالمَنسِيِّ المنبوذِ وراءَ الظَّهرِ بإشراكِكُم بهِ والإهانةِ برَسُولِه، فلا تُبْقونَ عليَّ للهِ وتُبْقونَ عليَّ لرَهطِي، وهو يحتمِلُ الإنكارَ والتَّوبيخَ والردَّ والتَّكذيبَ.

---

(١) في (خ): «إن أردناك بسوء».

(٢) في (ت): «الحجارة».

والظِّهْرِيُّ[1] مَنسوبٌ إلى الظَّهرِ، والكسرُ مِن تَغييراتِ النَّسَب.

﴿إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ فلا يَخْفَى عليه شيءٌ مِنْها فيُجازي عليها.

﴿وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰمِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ سبقَ مِثلُه في سورةِ الأنعامِ، والفاءُ في ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥] ثَمَّ للتَّصريحِ بأنَّ الإصرارَ والتَّمكُّنَ فيما عليه سببٌ لذلك، وحذفُها هاهنا لأنَّه جوابُ سائلٍ قال: فماذا يَكونُ بعدَ ذلك؟ فهوَ أبلَغُ في التَّهويلِ.

﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾ عطفٌ على ﴿مَن يَأْتِيهِ﴾ لا لأَنَّهُ قَسيمٌ له كقولِك: (ستعلَمُ الصَّادِقَ والكاذِبَ) بل لأَنَّهُم لَمَّا أَوْعَدُوهُ وكذَّبُوه قال: سوفَ تَعلَمُونَ مَن المعذَّبُ والكاذِبُ منِّي ومِنْكم.

وقيل: كانَ قِياسُه: ومَن هو صادِقٌ؛ لينصرِفَ الأوَّلُ إليهم والثَّاني إليه، لكنَّهم لمَّا كانُوا يَدْعونَهُ كاذِبًا قال: ﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾ على زَعمِهم.

﴿وَٱرْتَقِبُوٓاْ﴾: وانتظروا ما أقولُ لَكُم ﴿إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾: منتظِرٌ، فَعِيلٌ بمَعنى الرَّاقبِ كالصَّريمِ، أو المراقبُ كالعَشيرِ، أو المُرتَقِب كالرَّفيع.

قوله: «وفي إيلاءِ ضَميرِهِ حرفَ النَّفيِ تَنبيهٌ على أنَّ الكلامَ فيه لا في ثبوتِ العزَّةِ[2]»:

قال الطِّيبِيُّ: يعني: في كونَ التَّردُّدِ في الفاعلِ لا في الفعلِ.

وكذا عن صاحب «المفتاح»[3]، وذلك بأن يكونَ هُناك وجودُ فعلٍ وعالِمٍ

---

(١) في (ت): «وظهري».

(٢) في النسخ الخطية: «الهمزة»، والصواب المثبت.

(٣) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٣١ ـ ٢٣٢).

بـه، لكنَّـه مُخطِئٌ فـي فاعلِـه أو فـي تَفصيـلِ فاعلِـهِ، وأنـتَ تَقصِـدُ أن تَـرُدَّه إلـى الصَّوابِ.

وهذا يَقتَضِي أن يكونَ أصلُ الكَلامِ (ما عززتَ أنتَ)، فقُدِّمَ (أنت) للاختصاصِ، وإنَّما التَزَمْنا التَّقديمَ لأنَّ (ما) لنَفيِ الحالِ وللحَالِ اختِصاصٌ بالزَّمانِ، والقياسُ أن يكونَ مَدخولُها فعلًا أو شبهَهُ، وحيثُ وُجِدَ الاسمُ ـ لا سيَّمَا الضَّميرُ ـ دلَّ على أنَّ التَّقديمَ للاهتمامِ والاختِصاصِ.

قال صاحبُ «الإيضاح البياني»: في ذلك نَظرٌ؛ لأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ إيلاءَ الضميرِ[١] حرفَ النَّفيِ إذا لم يَكُن الخبرُ فعليًا يفيدُ الحصرَ[٢].

فيقالُ لـه على مـا بَيَّنَّا أن يكـونَ مَدخولها فعلًا أو شـبهَه، وحيثُ وُجِدَ الاسـمُ بعـدَه دَلَّ علـى التَّقديـمِ المُفيـدِ للتَّخصيصِ، سـواءٌ كان الخَبرُ فعلًا أو شـبهَه، ولأنَّ الـذَّوقَ شـاهِدُ صـدقٍ[٣] بالفـرقِ بين قولِنَا: (مـا عززتَ علينـا) وبين (ما أنـتَ علينا بعزيزٍ).

على أنَّ القائلَ صَرَّحَ في كتابِه بأنَّ الشَّيخَ عبدَ القاهرِ ذكرَ في كتابِه ما يُفهَم منه: أنَّ ما يلي حرفَ النَّفيِ يفيدُ التَّخصيصَ قطعًا مضمرًا كان أو مظهرًا معرَّفًا أو منكَّرًا عن غيرِ شَرطٍ، فكيفَ يخالِفُه ويشترطُ كونه فعليًّا[٤]؟!

---

(١) في (س): «المضمر».

(٢) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (٢/ ٧٠).

(٣) في النسخ الخطية: «حذف»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٧٧ ـ ١٧٨).

قوله: «ولذلك قال»؛ أي: في جوابِهم كما في «الكشاف»[١].

«أرهطي أعزُّ عليكمُ مِن الله»:

الطِّيبِيُّ: قال صاحبُ «الإيضاح» أيضًا: هذا الاستدلالُ ليسَ بشيءٍ؛ لَجوازِ أن تُفهمَ عزَّتُهم مِن قولِه: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾، ونفيُ العِزَّةِ عنه مِن قولِه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾[٢].

فيُقال: استدلالُنا بإفادةِ التَّخصيصِ على مُطابقَةِ الجَوابِ لا عكسُه؛ يعني: ما نقولُ: إنَّه يفيدُه الاختصاصُ لمطابقةِ الجوابِ، بل نقولُ: الجوابُ إنَّما طابقَهُ لأنَّه يفيدُ الاختصاصَ، وإفادتُه الاختصاصَ بسببِ التَّقديمِ والإيلاءِ.

بل الاعتراضُ ليسَ بشَيءٍ؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ تقريرٌ لقولِه: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ على الطَّردِ والعكسِ؛ عناداً منهم[٣]، فلا بُدَّ مِن اعتبارِ دلالتي المنطوقِ والمفهومِ في كلٍّ مِن اللَّفظينِ، واستقلالِه فيهما[٤].

قوله: «لأنَّه جوابُ سائلٍ» هو المسمَّى في البَيانِ بالاستئنافِ، وبه عبَّرَ هنا في «الكشاف»[٥].

قال الطِّيبِيُّ: الاستئنافُ بابٌ مِن أبوابِ علمِ البيانِ تتكاثرُ[٦] محاسِنُه.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ١٩٢).

(٢) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني (٢/ ٦٩ ـ ٧٠).

(٣) في (س) و(ف): «عناداً منهم» بدل «عباراتُهُم».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٧٨ – ١٧٩).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ١٩٤).

(٦) في (س): «متكاثر».

قال صاحبُ «المفتاح»: الاستئنافُ لا يُصارُ إليه إلا لجهاتٍ لَطيفةٍ، إمَّا لتنبيهِ السَّامعِ على موقعِه أو لإغنائِه أن يسأَلَ، أو لئلَّا يُسمعَ مِنه شيءٌ، أو لئلَّا يَنقَطِعَ كلامُكَ بكَلامِه، أو للقصدِ إلى تكثيرِ المَعنى بتَقليلِ اللَّفظِ، وهو تقديرُ السُّؤالِ أو تركُ العاطفِ أو غيرُ ذلك[1].

قوله: «﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾ عَطفٌ على ﴿مَن يَأْتِيهِ﴾ لا لأنَّه قَسيمٌ له...» إلى آخره.

قال صاحبُ «الانتصاف»: الظَّاهرُ أنَّ الكلامينِ جميعًا للكفَّارِ، فقولُه[2]: ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ فيه ذكرُ جزائِهم، و﴿مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾ ذكرُ جُرمِهم الذي هو الكذبُ، وهو مِن عَطفِ الصِّفَةِ والموصوفُ واحدٌ، كقولِك: (سيعلَمُ مَن يُهانُ ومَن يُعاقَبُ)، فيكونُ ذكرُ كذِبِهم تعريضًا بصدقِه، وهو في بعضِ الأحيانِ أوقَعُ مِن التَّصريحِ، ولذلك لم يذكُر عاقبةَ شعيبٍ استغناءً عنها بذكرِ عاقِبَتِهم، وفي أوَّلِ السُّورَةِ ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾، ولم يذكر القسمَ الآخرَ، وفي سورةِ الأَنعامِ: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] فذكرَ عاقبة الخيرِ وحدَها؛ لأن العاقبةَ إذا أُطلِقَت فهيَ للخيرِ كقولِه تعالى: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: ولأنَّ اللامَ في (له) تدلُّ على أنَّها ليسَتْ عليه، بل له[3].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٨١). وانظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٥٢).

(٢) من قوله: «إلى آخره قال صاحب الانتصاف» إلى هنا من (ز).

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ٢٤٢)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٨٣).

وقال الطِّيبيُّ: ليسَ وِزانُ هذه الآيةِ وزانَ قولِه: ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ﴾ [هود: ٣]؛ لأنَّ السَّابقَ ـ وهو [قوله: ﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾ ـ واللاحقَ ـ ﴿وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ ـ مشتملانِ على ذكرِ المحقِّ والمبطِلِ، كأنَّه قيل]: اعمَلُوا على عداوتي إني عاملٌ في عداوتكم فسوفَ تعلمونَ عاقبةَ أمرِكُم وعاقبةَ عملي وانتظروا أنتُم العاقبةَ إني مُنتظِرٌ معكم، ومن ثمَّ كرَّر لفظَةَ ﴿مَن﴾، ولو أُريدَ ما قالاه لقيلَ: فسوفَ تَعلمونَ من كذبَ وجُوزِيَ به، بخلافِه هناك، فإنه عطفَ الصِّلَةَ على الصِّلةِ[1].

(٩٤ ـ ٩٥) ـ ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴿٩٤﴾ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾.

﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ إنَّما ذكرَهُ بالواوِ كما في قِصَّةِ عادٍ إذ لم يسبِقْهُ ذكرُ[2] وَعدٍ يجري مَجرى السَّببِ له، بخِلافِ قِصَّتَيْ صالحٍ ولُوطٍ فإنَّه ذُكرَ بعدَ الوَعدِ، وذلك قولُه: ﴿وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ [هود: ٦٥]، وقولُه: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾ [هود: ٨١]، فلذلك جاءَ بفاءِ السَّببيَّةِ.

﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ قيل: صاحَ بِهِم جِبريلُ فهَلَكوا ﴿فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾: مَيِّتينَ، وأَصلُ الجُثُومِ: اللُّزُومُ في المَكانِ.

﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾: كأَنْ لَمْ يُقيمُوا فيها ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ شَبَّهَهُم

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٨٣)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) «ذكر»: ليست في (ت).

بهِم لأنَّ عَذَابَهُم كان أيضًا بالصَّيحَةِ، غيرَ أنَّ صيحَتَهُم كانَتْ مِن تَحتِهِم وصيحَةَ مَدينَ كانَتْ مِن فَوقِهِم.

وقرئ: (بَعُدَت) بالضمِّ على الأصلِ[1]؛ فإنَّ الكسرَ تَغييرٌ لتَخصيصِ مَعنى البُعْدِ بما يكونُ بسبب الهلاكِ، والبُعْدُ مَصدرٌ لهما، والبَعَدُ مَصدرُ المكسورِ.

(٩٦ - ٩٧) - ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾: بالتَّوراةِ أو المُعجِزاتِ ﴿وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ﴾ هو المُعجِزاتُ القاهِرَةُ، أو العَصا وإفرادُها لأنَّها أبهرُهَا.

ويجوزُ أن يُرادَ بهمَا واحِدٌ؛ أي: ولقَدْ أَرْسَلناهُ بالجامعِ بينَ كَونِهِ آياتِنا وسُلطانًا له على نبوَّتِه؛ واضِحًا في نفسِهِ، أو موضحًا إيَّاهَا، فإنْ (أبانَ) جاءَ لازِمًا ومُتعدِّيًا، والفرقُ بينَهما: أنَّ الآيَةَ تعمُّ الأمارةَ والدَّليلَ القاطِعَ، والسُّلطانَ يَخُصُّ القاطِعَ، والمبينَ يُخَصُّ بما فيه جَلاءٌ.

﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ﴾: فاتَّبَعُوا أمرَهُ بالكفرِ بمُوسى، أو: فما اتَّبعوا موسى الهادي إلى الحقِّ المؤيَّدِ بالمُعجزاتِ الباهرَةِ، واتَّبعُوا طريقَةَ فِرعونَ المنهمِكِ في الضَّلالِ والطُّغيانِ الدَّاعي إلى ما لا يَخْفَى فَسادُهُ على مَن لَهُ أَدْنَى مُسكَةٍ مِن العَقلِ؛ لفرطِ جَهالَتِهِم وعدمِ استِبْصارِهِم.

﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾: مُرشِدٍ، أو: ذي رشدٍ، وإنَّما هو غَيٌّ مَحْضٌ وضَلالٌ صَريحٌ.

---

(١) نسبت لمعاذ وعلي رضي الله عنهما، وعيسى بن عمر وأبي عبد الرحمن السُّلَمي وأبي حيوة وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥ - ٦٦)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٧)، و«الكامل» للهُذلي (ص: ٥٧٣)، و«الكشاف» (٤/ ١٩٦)، و«البحر» (١٢/ ٣٤٩).

قوله: «وهو المُعجِزاتُ القاهِرَةُ»:

قال الطِّيبِيُّ: هو على هذا من بابِ العَطفِ التَّجريديِّ نحو: (مَررتُ بالرَّجلِ الكَريمِ والنسمَةِ المباركَةِ) فإنَّه جرَّدَ مِن الآياتِ الحجّةَ، وجعَلَها غيرَها، وعطَفَها علَيْها، وهيَ هيَ[1].

(٩٨ ـ ٩٩) ـ ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ۝٩٨ وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَـٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾.

﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ إلى النَّارِ كما كانَ يَقدُمُهم في الدُّنيَا إلى الضَّلالِ، يقال: قَدَمَ، بمَعنى: تقدَّمَ.

﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ ذكرَهُ بلفظِ الماضي مُبالغَةً في تَحقيقِه، ونزَّلَ لَهُم النَّارَ مَنزِلَةَ الماءِ فسمَّى إتيانَها مَورِدًا، ثمَّ قال:

﴿وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ﴾؛ أي: بِئسَ المورِدُ الذي وَرَدُوه النارُ، فإنَّه يُرادُ لتَبريدِ الأَكبادِ وتَسكينِ العطشِ والنَّارُ بالضدِّ.

والآيـةُ كالدَّليـلِ على قولِـه: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾؛ فـإنَّ مَن هـذا عاقِبَتُه لم يَكُـن فـي أمره رشـدٌ، أو تفسـيرٌ له علـى أنَّ المرادَ بالرُّشـدِ: ما يكـونُ مأمـونَ العاقبةِ حميدَها.

﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾؛ أي: يُلعنونَ في الدُّنيا والآخرةِ.

﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾: بئسَ العَوْنُ المُعانُ، أو: العَطاءُ المُعطَى، وأصـلُ الرفدِ: ما يُضافُ إلى غيرِه ليَعْمِدَه، والمَخصوصُ بالذمِّ مَحذوفٌ؛ أي: رفدُهُم، وهو اللعنَةُ في الدَّارينِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٨٥).

قوله: «بئسَ العَوْنُ المُعانُ»:

قال الطِّيبِيُّ: سُمِّيَت اللَّعنةُ عونًا لأَنَّها إذا تَبِعَتْهُم في الدُّنيا تَبعَتْهُم لتُبعِدَهُم عَن رحمةِ اللهِ، وتُعينَهُم على ما هُم فيه من الضَّلالِ، وتُمِدَّهم في طُغيانِهم وعَمَهِهم[١]، فسُمِّيَ رفدًا ـ أي: عونًا ـ لهذا المَعنى عَلى التَّهكُّمِيَّة، كقولِه:

تحيَّــةُ بَينِهِــم ضَــربٌ وَجيــعُ[٢]

وأما كونُها مُعانًا، فلأنها أُرفِدَتْ في الآخرَةِ بلعنةٍ أُخرى؛ ليكونا هادِيَتينِ إلى طريقِ الجَحيمِ، ﴿فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، وكانَ القِياسُ أن يُسند المرفودُ إليهم؛ لأنَّ اللعنةَ في الدُّنيا تَبِعَتْهُم، وكذا في الآخرةِ لقولِه تَعالى: ﴿وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِۦ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةً وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [هود: ٦٠]، ولكن أُسندَ إلى (الرفدِ) الذي هو اللعنةُ على الإسنادِ المجازيِّ نحو: (جَدَّ جِدُّهُ)[٣].

(١٠٠ ـ ١٠١) ـ ﴿ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيۡكَۖ مِنۡهَا قَآئِمٞ وَحَصِيدٞ ١٠٠ وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡۖ فَمَآ أَغۡنَتۡ عَنۡهُمۡ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِي يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ لَّمَّا جَآءَ أَمۡرُ رَبِّكَۖ وَمَا زَادُوهُمۡ غَيۡرَ تَتۡبِيبٖ﴾.

﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: ذلك النبأُ ﴿مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡقُرَىٰ﴾ المُهلَكَةِ ﴿نَقُصُّهُۥ عَلَيۡكَ﴾ مَقصوصٌ عليك.

---

(١) في النسخ الخطية: «وعمهم»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) عجز بيت لعمرو بن معدي كرب. انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٠)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٢٨)، و«الخزانة» (٩/ ٢٦٥)، وصدره:

وخيــلٍ قــد دَلَفْــتُ لهــا بخيــلٍ

وقد تقدم ذكره في سورة البقرة الآية (١٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٨٨).

﴿مِنْهَا قَآئِمٌ﴾ مِن تلكَ القُرَى باقٍ كالزَّرعِ القائمِ ﴿وَحَصِيدٌ﴾ ومِنها عافي الأثرِ كالزَّرعِ المَحصودِ، والجُملَةُ مُستأنفَةٌ، وقيل: حالٌ مِن الهاءِ في ﴿نَقُصُّهُۥ﴾ وليس بصَحيحٍ إذ لا واوَ ولا ضَميرَ.

﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ﴾ بإهلاكِنا إيَّاهُم ﴿وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ بأَنْ عَرَّضُوها له بارتكابِ ما يُوجِبُه ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ﴾: فما نَفَعَتْهُم ولا قدرَتْ أن تدفعَ عَنْهُم ﴿ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ حينَ جاءَهُم عذابُهُ ونقمَتُه ﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾: هلاكٍ، أو تَخسيرٍ.

قوله: «والجملةُ مُستأنفَةٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: فإنَّه تعالى لما قصَّ في هذه السُّورةِ أنباءَ الرُّسلِ وأممِهم ووخامةَ عاقبةِ المُكذبينَ اتَّجَه لسائلٍ أَنْ يقولَ: هذه القُرَى المقصوصةُ ما حالُها؟ أباقيةٌ آثارُها أم لا[1]؟

قوله: «وقيل: حالٌ مِن الهاءِ»؛ أي: في ﴿نَقُصُّهُۥ﴾، قاله أبو البقاءِ[2].

وقال الطِّيبِيُّ: يجوزُ أن يكونَ حالًا مِن ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾[3].

وقال أبو حيَّانَ: أي: نقصُّه عليك وحالُ القرى ذلك.

قال: والحالُ أبلَغُ في التَّخويفِ وضربِ المثلِ للحاضرينَ؛ أي: نَقُصُّ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٨٩).

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (٢/ ٧١٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٨٩).

عليكَ بعضَ أنباءِ القرى وهي على هذه الحالَةِ يُشاهِدونَ فعلَ اللهِ بها[١].

(١٠٢ ـ ١٠٣) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ۝١٠٢ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾: ومثلُ ذلك الأَخذِ ﴿أَخْذُ رَبِّكَ﴾.

وقُرِئَ: (أَخَذَ رَبُّك) بالفعلِ[٢]، فيكون[٣] محلُّ الكافِ النَّصبَ على المصدرِ.

﴿إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ﴾؛ أي: أهلَها، وقُرِئَ: (إذ)[٤] لأن المَعنى على المُضِيِّ.

﴿وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ﴾ حالٌ مِن ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾، وهي في الحَقيقَةِ لأهلِهَا، لكنَّها لَمَّا أُقيمَتْ مُقامَها أُجرِيَت عليها، وفائدَتُها: الإشعارُ بأنَّهم أُخذوا لظُلْمِهم، وإنذارُ كلِّ ظالمٍ ظلَمَ نفسَهُ أو غيرَهُ مِن وَخامةِ العاقِبَةِ.

﴿إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾: وجيعٌ غيرُ مَرجُوٍّ الخلاصُ منه[٥]، وهو مُبالغَةٌ في التَّهديدِ والتَّحذيرِ.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ﴾؛ أي فيما نزلَ بالأُمَمِ الهالِكَةِ، أو فيما قصَّهُ اللهُ تَعالى مِن قَصَصِهم ﴿لَءَايَةً﴾: لعِبرَةً ﴿لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ يعتبرُ به عِظَمَهُ[٦] لعلمِهِ بأنَّ ما حاقَ بهم أنموذَجٌ ممَّا أعدَّ اللهُ للمُجرمينَ في الآخرةِ، أو ينزجرُ به عَن مُوجِباتِه لعلمِهِ بأنَّها

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٣٥٦).

(٢) نسبت لعاصم الجحدري وأبي رجاء العطاردي، انظر: «تفسير الطبري» (١٢/ ٥٧٢)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥ ـ ٦٦)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٠٦).

(٣) في (خ): «وعلى هذا يكون».

(٤) نسبت للجحدري. انظر: «تفسير الطبري» (١٢/ ٥٧٢).

(٥) في (ت): «عنه».

(٦) في (ت): «يعتبر عظمته».

مِن إلهٍ مُختارٍ يُعذِّبُ مَن يَشاءُ ويَرحَمُ مَن يَشاءُ، فإنَّ مَن أنكرَ الآخرةَ وأحالَ فناءَ هذا العالمِ لم يَقُلْ بالفاعلِ المُختارِ، وجعلَ تلكَ الوَقائعَ لأسبابٍ فَلَكيَّةٍ اتَّفقَت في تلك الأيَّامِ لا لذنوبِ المهلَكينَ بها.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى يومِ القيامَةِ وعذابِ الآخرةِ، دلَّ عليه: ﴿يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾؛ أي: يُجمَعُ له النَّاسُ، والتَّغييرُ للدلالةِ على ثَباتِ مَعنى الجمعِ لليومِ، وأنَّه مِن شأنِه لا محالةَ، وأنَّ النَّاسَ لا ينفكُّونَ عنه، فهو أبلَغُ مِن قولِه: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩].

ومَعنى الجمعِ لهُ: الجمعُ لِمَا فيه مِن المحاسبَةِ والمجازاةِ.

﴿وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾؛ أي: مَشهودٌ فيه أهلُ السَّماواتِ والأرضينَ، فاتُّسعَ فيه بإجراءِ الظَّرفِ مُجرى المَفعولِ به كقولِه:

في محفلٍ مِن نَواصِي النَّاسِ مَشهودِ

أي: كثيرٍ شاهِدُوه، ولو جُعلَ اليومُ مَشهودًا في نفسِهِ لبطلَ الغرضُ مِن تَعظيمِ اليوم وتمييزِه، فإنَّ سائرَ الأيَّامِ كذلك.

قوله: «وفائدَتُها: الإشعارُ بأنَّهم أُخِذوا لظُلمِهِم»:

قال الطِّيبيُّ: وذلك أنَّ كافَ التَّشبيهِ واسمَ الإشارةِ دَلَّا على أنَّ التَّشبيهَ تَمثيليٌّ، والمشبَّهَ به تلكَ القرى السَّابقةُ الظالمُ أهلُها، فيكونُ التَّقييدُ بهذه الحالِ لمزيدِ التَّوكيدِ والإشعارِ بما ذكرَ[1].

---

(١) في (ز): «ذكره». انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٩٠).

قوله: «**والتَّغييرُ**»؛ أي: العدولُ من الفعلِ إلى اسمِ المفعولِ «**للدلالةِ على ثباتِ مَعنى الجمعِ لليومِ...** » **إلى آخرِه.**

قال الطِّيبيُّ: أي: في وَصفِ (اليَوْمِ) باسمِ المفعولِ وإسنادِهِ إلى (النَّاسِ) الدَّلالةُ على أنَّ اليومَ مَوصوفٌ بذلك الوصفِ وصفًا لازمًا، وأنَّ الناسَ لا ينفكُّون[1] عن الجمعِ؛ لأنَّ كِلَا الأُسلوبينِ مجرى[2] على غيرِ الظَّاهرِ للمُبالغَةِ، ومقتَضى[3] الظاهرِ أن يُقال: ذلك يومٌ يُجْمَعُ له النَّاسُ؛ فإنَّ الفعلَ مُترقَّبٌ والنَّاسُ غيرُ مجموعينَ الآن[4].

قوله:

«في محفلٍ مِن نَواصِي النَّاسِ مَشهودِ»

أوَّلُه:

ومَشهدٍ قَد كَفَيْتُ الغائبينَ به[5]

قال الطِّيبيُّ: نَواصي النَّاسِ أشرافُهُم، والمُقدمونَ مِنهم كما وُصِفُوا بالذوائِب،

---

(١) في النسخ الخطية: «يتفكرون»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) في (س): «يجري».

(٣) في (س): «ويقتضي».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٩١ ـ ١٩٢).

(٥) عجز بيت لأم قيس الضبية كما في «بلاغات النساء» لابن طيفور (ص: ١٧٧)، و«شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (١/ ٤٣٨)، و«شرح الحماسة» للمرزوقي (ص: ٧٤١)، وهو دون نسبة في «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٨٣)، و«الصحاح» (مادة: نصا).

يقال: (فلانٌ ذؤابةُ قومِه وناصِيَةُ عَشيرَتِه). تقول: رُبَّ مَشهَدٍ عَظيمِ الشَّأنِ تكَلَّمْتُ فيه ونبتُ عَن الغائبينَ عنه، واليومُ يومٌ مشهودٌ، فيه رؤساءُ النَّاسِ وأماثِلُهم؛ يعني: كشَفْتُ الغُمَّةَ بقلبٍ ثابتٍ[1].

قولـه: «ولـو جعـلَ اليومَ مَشْـهودًا فـي نفسِـه لبطـلَ الغَرضُ مِـن تَعظيـمِ اليومِ وتمييـزِه، فـإنَّ سـائرَ الأيَّـامِ كذلك»:

قال صاحبُ «التقريب»: فيه نظرٌ؛ إذ يقالُ: سائرُ الأيَّامِ مَشهودٌ فيها أيضًا كما أنَّها مشهوداتٌ.

والتَّحقيقُ أنَّ فـي (اليومِ المَشهودِ فيه) إيهامًا في (المشهودِ)؛ أي: يُشهَدُ فيه حالٌ، وفي (اليومِ المَشهودِ) لا إيهامَ؛ إذ يُعلمُ أنَّ المشهودَ اليومُ، وأما تمييزُه عن غيرِه بالتَّهويلِ فلذلك الإيهامِ مع القرينَةِ والسِّيَاقِ[2].

وقـال الطِّيبِـيُّ: مـا أَدْري ما غرضُـهُ مِن قَولِه: (سـائرُ الأيَّـامِ مَشـهودٌ فيها) لأنَّ الفـرقَ بيـنَ الصُّورتيـنِ في غايَـةٍ مـن الظُّهورِ؛ لأنَّـه لا يقال: (يـومٌ مَشـهودٌ فيه) إلا ليـومٍ يشـهدُ فيـه الخلائـقُ مِـن كلِّ أَوبٍ لأمـرٍ له شَـأنٌ أو لخطـبٍ يَهمُّهُم نحـو أيَّامِ الأَعيـادِ وأيـامِ عرفـةَ وأيـامِ الحَـربِ وأيَّامِ قُـدومِ السُّـلطانِ، ويقـال: يومٌ مَشـهودٌ؛ أي: مُـدرَكٌ، تقـول: (أدركتُ يومَ فلانٍ وشَـهرَ فلانٍ)، ومنـه: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾ [البقـرة: ١٨٥][3].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٩٣).

(٢) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ١٩٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٩٤).

(١٠٤ ـ ١٠٥) ـ ﴿ وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعۡدُودٍ ﴿١٠٤﴾ يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ ﴾.

﴿ وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ ﴾؛ أي: اليومَ ﴿إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعۡدُودٍ﴾: إلا لانتهاءِ مُدَّةٍ مَعدودةٍ مُتناهِيَةٍ، على حذفِ المُضافِ وإرادةِ مُدَّةِ التأجيلِ كلِّها بالأجلِ، لا مُنتهاها فإنَّه غيرُ مَعدودٍ.

﴿يومَ يأتي﴾؛ أي: الجزاءُ، أو: اليومُ كقولِه: ﴿حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ [الحج: ٥٥] على أنَّ ﴿يَوۡمَ﴾ بمعنى (حينَ)، أو: اللهُ عزَّ وجلَّ، كقولِه: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ونحوِه.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وعاصِمٌ وحمزَةُ: ﴿يَأۡتِ﴾ بحذفِ الياءِ اجتزاءً عنها بالكسرةِ[١].

﴿لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ﴾: لا تتكلَّمُ نفسٌ بما ينفعُ ويُنجي مِن جوابٍ أو شَفاعةٍ، وهو النَّاصِبُ للظَّرفِ، ويحتملُ نصبُهُ بإضمارِ: اذكُرْ، أو بالانتهاءِ المحذوفِ.

﴿إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾: إلا بإذنِ اللهِ؛ كقولِه: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [النبأ: ٣٨] وهذا في موقفٍ، وقوله: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] في موقفٍ[٢] آخرَ، أو المأذونُ فيه هي الجواباتُ الحقَّةُ والممنوعُ عنه هي الأعذارُ الباطِلَةُ.

---

(١) وأثبتها في الحالين ابن كثير، وأثبتها في الوصل نافع وأبو عَمْرو والكسائيّ. انظر: «التيسير» (ص: ١٢٧).

(٢) في (ت): «موضع».

﴿فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ﴾ وجبَتْ له النَّارُ بمُقتَضَى الوَعيدِ ﴿وَسَعِيدٞ﴾ وجبَتْ لَهُ الجنَّةُ بمَوْجَبِ الوَعدِ، والضَّميرُ لأَهلِ المَوقفِ وإن لم يُذكر؛ لأنَّه مَعلومٌ مدلولٌ عليه بقولِه: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ﴾، أو للنَّاسِ.

قوله: «﴿يومَ يأتي﴾؛ أي: الجزاءُ، أو: اليَومُ»:

قال أبو البقاءِ: فاعلُ ﴿يأتي﴾ ضميرٌ يرجعُ على ﴿يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾، ولا يرجعُ إلى ﴿يَوۡمَ﴾ المضافِ إلى ﴿يأتي﴾ لأنَّ المُضافَ إليه كجَزءِ المضافِ، فيُؤدِّي إلى إضافَةِ الشَّيءِ إلى نَفسِه[1].

وقال أبو عليٍّ: لا يجوزُ أن يكونَ فاعلُ ﴿يأتي﴾ ضَميرُ (اليومِ) الذي أضيفَ إلى ﴿يأتي﴾ لِمَا يلزَمُ منه أن يُضافَ (اليَومُ) إلى فعلِ نفسِه، أَلَا ترى أنَّكَ تقولُ: (جئتُكَ يومَ يَسرُّكَ) لأنَّ معناه: يومَ سُرورِه إيَّاك، وإنَّما تُضيفُ المصدرَ إلى الفاعلِ كما تقولُ[2]: (جئتُكَ يومَ يخرجُ زيدٌ)؛ أي: يومَ خروجِ زيدٍ[3].

قوله: «بحذفِ اليَاءِ اجتزاءً عِنها بالكسرِ»:

قال الزَّجَّاجُ: حَكى سيبويهِ أنَّ العربَ تقولُ: (لا أدرِ) وتجتزئ بالكسرِ؛ لكثرَةِ الاستعمالِ[4].

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (٢/ ٧١٤).

(٢) في (ز): «كما إذا قلت».

(٣) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي (٤/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤).

(٤) انظر: «الكتاب» (٤/ ١٨٤)، و«معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ٧٧).

قوله: «مدلولٌ عليه بقولِه: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾»:

قال الطِّيبيُّ: في هذا إشارةٌ إلى أنَّ الآية من بابِ الجمعِ مع التَّفريقِ والتَّقسيمِ، والجمعُ قولُه: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ لأنها متعدِّدَةٌ معنًى؛ لأنَّ النَّكرَةَ في سياقِ النَّفيِ تَعُمُّ، والتَّفريقُ: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، والتقسيمُ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾ ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا﴾[1].

(١٠٦ ـ ١٠٧) ـ ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ (١٠٦) خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾.

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ الزَّفيرُ: إخراجُ النَّفَسِ، والشَّهيقُ: رَدُّهُ، واستعمالُهُما في أوَّلِ النَّهيقِ وآخرِه، والمرادُ بهما[2]: الدَّلالَةُ على شِدَّةِ كَربِهم وغمِّهم، وتَشبيهُ حَالِهم بمَن استَوْلَت الحرارَةُ على قلبِه وانحصرَ فيه روحُه، أو تشبيهُ صراخِهم بأصواتِ الحَميرِ.

وقُرِئَ: (شُقُوا) بالضمِّ[3].

﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ ليسَ لارتباطِ دَوامِهِم في النَّارِ بدَوامِهما فإنَّ النُّصوصَ دالَّةٌ على تأبيدِ دوامِهم وانقطاعِ دَوامِهما، بل للتَّعبيرُ عَن التَّأبيدِ والمُبالغَةِ بما كانت العربُ يعبرونَ به عنه على سَبيلِ التَّمثيلِ، ولو كان للارتباطِ لم يلزَمْ أيضًا مِن زَوالِ السَّماواتِ والأَرضِ زوالُ عذابِهم ولا مِن دوامِهِ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ١٩٨).

(٢) في (ت): «منهما».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦) عن الحسن.

دَوامُهُمَا إلا من قِبَلِ[1] المفهومِ؛ لأنَّ دَوامَهُما كالملزومِ لدَوامِه، وقد عرفتَ أَنَّ المفهومَ لا يقاوِمُ المنطوقَ.

وقيل: المرادُ: سماواتُ الآخرةِ وأرضُها، ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، وأنَّ أهلَ الآخرةِ لا بُدَّ لَهُم مِن مُظِلٍّ ومُقِلٍّ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه تَشبيهٌ بما لا يَعرِفُ أكثر الخلقِ وجودَهُ ودوامَهُ، ومَن عرفَهُ فإنَّما يَعْرِفُه بما يدلُّ على دوامِ الثَّوابِ والعقابِ فلا يُجْدِي له التَّشبيهُ.

﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ استثناءٌ مِن الخلودِ في النَّارِ؛ لأنَّ بعضَهُم وهُم فُسَّاقُ الموحِّدينَ يخرجونَ منها، وذلك كافٍ في صِحَّةِ الاستثناءِ؛ لأنَّ زَوالَ الحُكم عَن الكلِّ يكفيهِ زوالُهُ عن البعضِ، وهم المرادُ بالاستثناءِ الثاني، فإنَّهُم مُفارِقُونَ عَن الجنَّةِ أيامَ عَذابِهِم، فإنَّ التَّأبيدَ مِن مبدأٍ مُعيَّنٍ يَنتقِضُ باعتبارِ الابتداءِ كما ينتقِضُ باعتبارِ الانتهاءِ، وهؤلاء وإنْ شَقُوا بعِصيانِهِم فقد سُعِدُوا بإيمانهم.

ولا يقالُ: فعَلَى هذا لم يَكُن قولُه: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ تقسيمًا صَحيحًا؛ لأنَّ مِن شَرطِهِ أن تكونَ صِفَةُ كلِّ قسمٍ مُنتفيَةً عَن قَسيمِهِ= لأنَّ ذلك[2] الشَّرطَ حيثُ التَّقسيمُ لانفصالٍ حَقيقِيٍّ أو مانعٍ مِن الجمعِ، وهاهنا المرادُ أنَّ أهلَ الموقفِ لا يَخرجونَ عَن القِسمينِ، وأنَّ حالَهُم لا يَخْلُو عَن السَّعادةِ والشقاوَةِ، وذلك لا يمنَعُ اجتماعَ الأمرينِ في شخصٍ باعتبارينِ، أو لأنَّ أهلَ النَّارِ يُنقلونَ مِنْها إلى الزَّمهريرِ وغيرِهِ مِن العذابِ أحيانًا، وكذلك أهلُ الجنَّةِ يُنعَّمونَ بما هو أعلى مِن الجنَّةِ كالاتِّصالِ بجنابِ القُدسِ والفوزِ برضوانِ اللهِ ولقائِه.

---

(١) في (ت): «قبيل».

(٢) قوله: «لأن ذلك»؛ علة لقوله: «لا يقال». انظر: «حاشية القونوي» (١٠/ ٢١٢)

أو من أصلِ الحكمِ[١]، والمستثنَى زمانُ توقُّفِهِم في الموقفِ للحِسابِ؛ لأنَّ ظاهرَهُ يَقتضي أن يكونوا في النَّارِ حينَ يأتي اليومُ، أو مدَّةُ لبثِهِم في الدُّنيا والبرزَخِ إن كانَ الحكمُ مُطلقًا غير مقيَّدٍ باليومِ، وعلى هذا التَّأويلِ يحتملُ أن يكونَ الاستثناءُ مِن الخلودِ على ما عرفتَ.

وقيل: هو مِن قولِه: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾.

وقيل: ﴿إِلَّا﴾ هاهنا بمَعنى: سوى؛ كقولِك: (عليَّ ألفٌ إلا الألفانِ القَديمانِ)، والمعنى: سوى ما شاءَ ربُّكَ مِن الزِّيادَةِ التي لا آخِرَ لها على مدَّةِ بقاءِ السَّماواتِ والأرضِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ مِن غيرِ اعتراضٍ.

قوله: «إنَّ المفهومَ لا يُقاوِمُ المَنطوقَ»:

قال صاحبُ «الإنصاف»[٢]: قد أُخِذَ على [بعضِ] المُصنِّفينَ قولهم: المفهومُ والمَنطوقُ، وقالوا: يجبُ أن يقالُ: المنطوقُ به؛ لأنَّ اسمَ المفعولِ مِن المتعدِّي بحرفِ الجرِّ يجبُ أن لا يُجرَّدَ منه.

قال: وقد يستدلُّ لجوازِه بقولِه تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾؛ أي: فيه، ﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾؛ أي: عنه[٣].

---

(١) قوله: «أو من أصل الحكم»؛ أي: وهو كونُهم في النار، عطفٌ على «من الخلود في النار». انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٥٨)

(٢) في النسخ الخطية: «الانتصاف»، والتصويب من «فتوح الغيب».

(٣) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ١٩٢)، وما بين معكوفتين منه.

قوله: «وفيه نظرٌ؛ لأنَّه تَشبيهٌ بما لا يعرفُ أكثرُ الخلقِ وُجودَه... » إلى آخرِه.

قال الطِّيبِيُّ: أجيبَ عَنه بأنْ ليسَ هذا من التَّشبيهِ لِمَا يُعرَفُ بما لا يُعرفُ، بل هو تشبيهُ ما لا يُعرفُ بما يُعرفُ، فإنَّه[1] شبَّهَ تلك الدارَ بهذه الدَّارِ، وأثبتَ لها ما لهذه من المظلة والمقلة، والجامعُ كونهما جِسمينِ[2]، وإثباتُ الدَّوامِ للمُشبَّهِ به مبنيٌّ على العُرفِ والعادةِ[3].

قوله: «﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ استثناءٌ من الخلودِ... » إلى آخرِه.

قال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: الاستثناءُ الأوَّلُ مُتَّصِلٌ من وَجهينِ:

الأول: أنَّ المـرادَ بـ ﴿مَادَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ جميعُ الزَّمـانِ بعـدَ البعـثِ، فاسـتَثْنَى زمـنَ إقامَتِهـم مِـن المحشـرِ، فإنَّهُم لَيْسُـوا فـي النَّـارِ حينئذٍ.

روى الواحِدِيُّ هذا الوجهَ عَن الزَّجَّاجِ[4].

قال الإمامُ: هذا بعيدٌ؛ لأنَّ الاستثناءَ وقعَ عن الخلودِ في النَّارِ، ومن المَعلومِ أنَّ الخلودَ فيها كيفيَّةٌ مِـن كيفياتِ الحصولِ فيها، فقبلَ الحصولِ في النارِ امتنعَ حُصولُ الخلودِ فيها، وإذا لـم يحصل الخُلودُ المستثنى منه امتَنعَ حُصولُ الاستثناءِ[5].

---

(١) في النسخ الخطية: «فأي»، والتصويب من «فتوح الغيب».

(٢) في (س): «جِنسينِ».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٠٠).

(٤) انظر: «التفسير الوسيط» للواحدي (٢/ ٥٩١). وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ٨٠).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/ ٤٠٣).

وثانيهما: أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ شَقُواْ﴾ عبارةً عن الكُفَّارِ وعصاةِ المسلمينَ، فيكونَ: ﴿مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ استثناءً إمَّا للمدَّةِ التي تكونُ بعد إخراجِ العُصاةِ فإنَّهم ليسوا فيها حينئذٍ، وإما لِمَن يخرجُ استعمالًا لِـ(مَا) بمَعنى (مِن)، ويكونُ استثناءً من ﴿ٱلَّذِينَ شَقُواْ﴾ لا من ﴿مَادَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[١].

قال الإمامُ: هذا الاستثناءُ يفيدُ إخراجَ أهلِ التَّوحيدِ مِن النَّارِ؛ لأنَّ قوله: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ﴾ يفيدُ أنَّ جملةَ الأشقياءِ مَحكومٌ عليهم بهذا الحكمِ، ثمَّ قال: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ فوجبَ أَنْ لا يبقَى ذلك الحكم على ذلك المجموع، ويكفي في زوالِ حكمِ الخُلودِ عن المَجموعِ زوالُه عن بعضِهم، فوجبَ أَنْ لا يبقى حُكمُ الخُلودِ لبعضِ الأشقياءِ، ولما ثبتَ أنَّ الخُلودَ واجبٌ للكُفَّارِ وجبَ أن يقال: الذين زالَ حكمُ الخُلودِ عَنْهُم هم الفسَّاق مِن أَهلِ الصَّلاةِ[٢].

قال الطِّيبيُّ: وتبعَه القاضي[٣].

قوله: «أو لأنَّ أهلَ النَّارِ يُنقلونَ مِنْها إلى الزَّمهريرِ...» إلى آخرِه.

قال أبو حيَّانَ: ما ذكرَه في أهلِ النَّار قد يتمشَّى؛ لأنَّهم يخرجونَ مِن النَّارِ إلى الزَّمهريرِ، فيصحُّ الاستِثناءُ.

وأمَّا أهلُ الجنَّةِ فلا يخرجونَ مِن الجنَّةِ، فلا يَصِحُّ فيهم الاستثناءُ[٤].

---

(١) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/ ٤٠٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٠٧).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٣٦٥).

وقال الحَلَبِيُّ: الظَّاهرُ أنَّه لا يَصِحُّ فيهما؛ لأنَّ أهلَ النَّارِ مع كونِهم يعذبونَ في النَّارِ بالزَّمهريرِ هم في النَّارِ أيضًا[١].

(١٠٨) - ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾.

﴿وأمَّا الذين سَعِدُوا ففي الجَنَّةِ خالِدِينَ فيها ما دامَتِ السماواتُ والأرضُ إلا ما شاء ربُّك عطاءً غيرَ مجذوذٍ﴾: غيرَ مَقطوعٍ، وهو تَصريحٌ بأنَّ الثوابَ لا يَنقَطِعُ، وتنبيهٌ على أنَّ المُرادَ مِن الاستثناءِ في الثَّوابِ ليسَ الانقطاعَ، ولأجلِه فرَّقَ بين الثَّوابِ والعقابِ في التَّأبيدِ.

وقرأَ حمزَةُ والكِسَائِيُّ وحفصٌ: ﴿سُعِدُواْ﴾ على البناءِ للمَفعولِ[٢] مِن سَعَدَهُ اللهُ بمعنى: أَسْعَدَه.

و﴿عَطَآءً﴾ نَصبٌ على المصدرِ المؤكِّدِ؛ أي: أُعْطُوا عطاءً، أو الحالِ مِن ﴿ٱلْجَنَّةِ﴾.

(١٠٩) - ﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾.

﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ﴾: شكٍّ بعد ما أُنزلَ عليك من مآلِ النَّاسِ[٣].

---

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٣٩٢).

(٢) وقرأ الباقون: ﴿سَعِدُوا﴾ انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٦).

(٣) قوله: «من مآل.. » متعلق بقوله: «أنزل عليك» لا بـ﴿مِرْيَةٍ﴾.

﴿مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: مِن عبادةِ هؤلاءِ المشركينَ في أنَّها ضَلالٌ مُؤدٍّ إلى مثلِ ما حلَّ بمَنْ قبلَهُم ممَّن قَصَصْتُ عليك سوءَ عاقبَةِ عِبادَتِهم، أو من حال ما يعبدونَهُ في أنَّه يضرُّ ولا ينفَعُ.

﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾ استئنافٌ معناه تعليلُ النَّهيِ عَن المريةِ؛ أي: هُم وآباؤُهُم سواءٌ في الشِّركِ؛ أي: ما يعبدونَ عبادةً إلا كعِبادَتِهم[١]، أو: ما يعبدونَ شيئًا إلا مثلَ ما عَبدُوهُ مِن الأَوثانِ، وقد بلغكَ ما لحقَ آباءَهُم من ذلك فسَيلْحَقُهُم مثلُه؛ لأنَّ التَّماثُلَ في الأسبابِ يَقتَضِي التماثُلَ في المسبَّباتِ.

ومعنى ﴿كَمَا يَعْبُدُ﴾: كما كانَ يعبدُ، فحُذفَ للدلالةِ قبلُ عليه.

﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾: حظَّهُم مِن العَذابِ كآبائِهم، أو من الرِّزقِ فيكونُ عذرًا لتأخيرِ[٢] العذابِ عَنْهُم مع قيامِ ما يُوجِبُه.

﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ مِن النَّصيبِ لتَقييدِ التوفيَةِ، فإنَّكَ تَقولُ: وَفَيْتُهُ حقَّهُ، وتريدُ به وفاءَ بعضِهِ ولو مجازًا.

قوله: «استئنافٌ معناه تعليلُ النَّهيِ عن المريةِ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: لما نهاه بقولِه ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾؛ أي: لا تشكَّ في سوءِ عاقبةِ عبادَتِهم، قُدِّرَ لسائلٍ أن يقولَ: لم لا أشكُّ في سوءِ عاقبَتِهم؟

(١) في (ت): «كعبادة آبائهم».

(٢) في (ت): «لتأخر».

فأجيب: لأنَّ حالَهُم في الشِّركِ مثل حالِ آبائِهم، فيهلكُهُم اللهُ كما أهلَكَ آباءَهُم[1].

(١١٠ ـ ١١١) ـ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ ۗ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴿١١٠﴾ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾ فآمنَ بِهِ قَومٌ وكفرَ به قومٌ كما اختلفَ هؤلاءِ في القرآنِ.

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ يعني[2]: كلمةَ الإنظارِ إلى يومِ القيامةِ.

﴿لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ بإنزالِ ما يَستَحِقُّهُ المبطِلُ ليتميَّزَ به عَن المحقِّ.

﴿وَإِنَّهُمْ﴾: وإن كفَّارَ قومِكَ ﴿لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ﴾: مِن القُرآنِ ﴿مُرِيبٍ﴾ موقعٍ في الرِّيبةِ.

﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾: وإنَّ كلَّ المُختلفينَ المؤمنينَ مِنْهُم والكافرينَ، والتَّنوينُ بَدَلُ المضافِ إليه.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو بكرٍ بالتَّخفيفِ مع الإعمالِ[3] اعتبارًا للأصلِ.

﴿لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهم ربُّكَ أعمالَهُم﴾ اللامُ الأولى موطِّئةٌ للقَسَمِ والثَّانيةُ للتَّأكيدِ أو بالعكسِ، و(ما) مزيدَةٌ بينَهُمَا للفصلِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٠٨).

(٢) في (ت): «أي».

(٣) أي: ﴿وإنْ كلاًّ﴾ وانظر التعليق الآتي.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصِمٌ وحمزةُ ﴿لَمَّا﴾ بالتَّشديدِ[1] على أنَّ أصلَهُ: لَمِنْ مَا، فقُلِبَت النُّونُ ميمًا للإدغامِ، فاجتمعَتْ ثلاثُ ميماتٍ فحُذِفَت أولاهُنَّ، والمعنى: لَمِنَ الذين يُوفِّيَنَهم ربُّكَ جزاءَ أعمالِهِم.

وقُرِئَ: (لَمًّا) بالتَّنوينِ[2]؛ أي: جميعًا؛ كقولِه: ﴿أَكۡلٗا لَّمّٗا﴾ [الفجر: ١٩].

و: (وإنْ كلٌّ لَمَّا)[3] على أنَّ (إنْ) نافيةٌ و(لَمَّا) بمعنى: إلَّا، وقد قُرِئَ بهِ[4].

﴿إِنَّهُۥ بِمَا يَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ فلا يفوتُه شَيءٌ منه وإن خَفِيَ.

قوله: «اللامُ الأُولَى مُوطِّئَةٌ للقَسَم»:

---

(١) وتفصيل قراءات السبعة في الآية:

قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وإنْ كلًّا لمَّا﴾ بتخفيف ﴿إنْ﴾ وتشديد ﴿لَمَّا﴾.

وقرأ ابنُ كثير ونافع: ﴿وإنْ كلًّا لَمَا﴾ بتخفيفهما.

وقرأ ابنُ عامر وحمزة وحفص عن عاصم ﴿وإنَّ كلًّا لمَّا﴾ بتشديدهما.

وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿وإنَّ كلًّا لَمَا﴾ بتشديد ﴿إنَّ﴾ وتخفيف ﴿لَمَا﴾.

انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٦).

(٢) أي: (وإنَّ كلاً لَمًّا) نسبت للزهري وسليمان بن أرقم. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٨٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٨)، و«الكشاف» (٤/ ٢١١)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢١٠).

(٣) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٨٥) عن الأعمش، و«الكشاف» (٤/ ٢١١) عن أُبيٍّ رضي الله عنه، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢١٠) عن الحسن.

(٤) أي: (وإنْ كلٌّ إلاَّ ليوفِّيَنَّهم)، نسبت لأبيٍّ وابن مسعود والأعمش. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٨٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٨)، و«الكشاف» (٤/ ٢١١)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢١٠).

قال صاحبُ «التقريب»: فيه نظرٌ؛ لأنَّ المُوطِّئةَ لا تدخلُ إلا على شرطٍ، فالوجهُ أنَّ اللامَ الأولى هي الدَّاخلةُ على خبرِ (إنَّ) والثَّانية جوابُ قسمٍ و(ما) مزيدةٌ لئلَّا يَتَلاقى اللامانِ تَقديرُه: إنَّ كُلَّهُم لَوَاللهِ لنوفِّيَنَّهُم[١].

قال الطِّيبِيُّ: وهو قولُ أبي عليٍّ في «الحجَّة»[٢].

قال: ونظرُ[٣] صاحبِ «التقريب» نشأَ مِن قَولِهِم: اللامُ الموطِّئةُ للقسمِ التي هيَ في قولك: (واللهِ لئِنْ أكرَمْتَني لأُكرِمَنَّك) كما في «المفصل»[٤]، وتفسيرُ ابنِ الحاجبِ له: اللامُ الموطئَةُ للقَسمِ هي اللامُ التي تدخلُ على الشَّرطِ بعد تقدُّمِ القسمِ لَفْظًا أو تقديرًا، ليؤذنَ بأنَّ الجوابَ لَه لا للشَّرطِ، فهذا مَعنى توطئتها، وليسَت جوابَ القسمِ، وإنما الجوابُ ما يأتي بعد الشَّرطِ[٥].

ويمكنُ أن يقال: معنى التَّوطِئَةِ فيها هو أنَّها تَوطَّأَتْ مكانَ القسمِ، مِن قَولِهِم: (توطَّأْتُه[٦] بقدمي)، و(هذا موطئُ قَدمي)؛ أي: دلَّت على أنَّ اللام التي تلِيها مما يَصلحُ أن يكونَ جوابًا لقسمٍ مَحذوفٍ، فهذا لا يوجبُ الاختصاصَ بأَنْ يكونَ مَدخولُها شرطًا ألبتَّة، وبه يُعلَمُ عِلَّةُ التَّسمِيَةِ؛ إذ رعايَةُ التَّناسُبِ بين الاسمِ والمُسمَّى

---

(١) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ٢١٠).

(٢) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).

(٣) في (س): «ونظير قول»، والمثبت من (ز) وهو موافق لما في «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «المفصل في صنعة الإعراب» للزمخشري (ص: ٤٥٠).

(٥) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢/ ٢٧٠).

(٦) في النسخ الخطية: «يوطأُ به»، والمثبت من «فتوح الغيب».

مَنظورٌ فيه، فعلى هذا الجملَةُ القَسَميَّةُ بتَمامِها وقعَتْ خبرًا لـ(إن) فاستغنى بمعنى التَّأكيدِ فيها عن ذكرِ اللامِ.

قال صاحِبُ «التَّخمير[١]»: أجمعَ الكوفِيُّونَ وكثيرٌ مِن البَصريِّينَ على أنَّ اللامَ الأُولى خلفٌ من القسمِ، والثَّانيَةُ لامُ جوابِ القَسمِ.

وذكرَ صاحبُ «الإقليد»: أنَّ اللامَ في الآيةِ مُوطِّئَةٌ للقَسمِ، والتَّقديرُ: واللهِ لما، و(ما) مزيدةٌ، وفي ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ جوابُ القَسمِ؛ أي: وإنَّ كُلًّا واللهِ ليُوفِّيَنَّهُم.

وقال: التَّوطِئَةُ كثرةُ الوطء، وهيَ الرِّياضَةُ، كقولِك: (وطَّأَ[٢] الفرسَ) و: (وطَّأَ المركبَ)، تقول: هذه اللامُ وَطَّأت طريقَ جوابِ القسمِ؛ أي: سهَّلَ تفهُّمَ الجوابِ على المقسَمِ[٣] له[٤].

قوله: «وقرأَ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزَةُ ﴿لَّمَّا﴾ بالتَّشديدِ على أنَّ أصلَهُ: لَمِنْ مَا، فقُلِبَت النُّونُ ميمًا للإدغامِ، فاجتمعَتْ ثلاثُ ميماتٍ فحُذِفَت أولاهُنَّ... » إلى آخرِه.

قال ابنُ هشامٍ في «المغني»: هذا القولُ ضَعيفٌ؛ لأنَّ حذفَ مثلِ هذه الميمِ استثقالًا لَمْ يَثْبُت.

وأضعَفُ مِنه قولٌ آخرُ: أنَّ الأصلَ (لَمًّا) بالتَّنوينِ بمَعنى: جمعًا، ثم حُذِفَت

---

(١) في (س): «التحبير»، والمثبت من (ز)، وهو موافق لما في «فتوح الغيب».

(٢) في «فتوح الغيب»: «وَطِئ»، وكذا فيما يأتي.

(٣) في النسخ الخطية: «القسم»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢١٠ ـ ٢١١).

التَّنوينُ إجراءً للوصلِ مجرى الوقفِ؛ لأنَّ استعمالَ (لَمًّا) في هذا المعنى بعيدٌ، وحذفُ التَّنوينِ مِن المُنصَرِفِ في الوَصفِ أَبعَدُ.

وأضعَفُ مِن هذا قولٌ آخرُ؛ أنَّه (فَعَلَى) من (اللمم[1]) فهو بمعناه، ولكنَّه مُنِعَ مِن الصَّرفِ لألفِ التَّأنيثِ، ولم يَثبُت استعمالُ هذه اللفظةِ، وإذا كان (فَعَلَى) فهلا كُتبَ بالياءِ، وهَلَّا أمالَه مَن قاعِدَتُه الإمالةُ.

واختارَ ابنُ الحاجبِ أنَّها (لَمَّا) الجازمةُ حُذِفَ فِعلُها، والتَّقديرُ: لَمَّا يُهملُوا أو لَمَّا يُترَكُوا؛ لدَلالةِ ما تقدَّمَ مِن قولِه تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ ثمَّ ذكرَ الأشقياءَ والسُّعداءَ ومُجازاتِهم[2].

قال يعني: ابن الحاجبِ: ولا أعرفُ له وجهًا أشبهَ مِن هذا، وإن كانَت النُّفوسُ تستبعده مِن جهَةِ أنَّ مثلَه لم يقَع في التَّنزيلِ، والحَقُّ أن لا يُستبعدَ ذلك[3]، انتهى كلامُ ابنِ الحاجبِ.

قال ابنُ هشامٍ: وفي تَقديرِه نظرٌ، والأَوْلَى عندي أن يُقدَّرَ: لَمَّا يُوَفَّوا أعمَالَهُم؛ أي: أَنَّهُم إلى الآنَ لم يُوَفَّوها وسيُوفَّونَها، ووجهُ رُجحانِه أمران:

أحدهما: أنَّ بعدَهُ ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾، وهو دليلٌ على أنَّ التَّوفِيَةَ لم تَقَع بعدُ وأنَّها ستَقَعُ.

---

(١) في (س): «من اللم».

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٧١).

(٣) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ١٦٧).

والثانـي: أن منفـيَ (لَمَّـا) مُتوقـعَ الثُّبـوتِ كمـا قدَّمْنـا، والإهمـالَ غيـرُ مُتوقَّعِ الثُّبـوتِ[1]، انتهـى كلامُ ابن هشـامٍ.

قال الشَّيخُ بَدرُ الدِّينِ الدَّمامينيُّ: أمَّا استِضعافُهُ للقَوْلِ الأَوَّلِ فظاهرٌ، بل القولُ في نَفسِهِ ساقطٌ لا يُلتَفَتُ إليه، وكيفَ يَتأتَّى التَّعليلُ الذي استندَ إليه مع أنَّ في الكتابِ العَزيزِ ما يردُّه قَطْعًا، وذلك أنَّ قولَه تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ قد اجتمعَ فيه ثمانُ ميماتٍ في اللفظِ متواليةٌ لا يفصِلُ بينهنَّ فاصِلٌ.

قال الإمامُ ناصِرُ الدِّين بنُ المُنَيِّرِ: وهذا مِن الغرائبِ أَنْ يَتكرَّرَ ثمانيَةُ أمثالٍ ولا يفطنَ الذِّهنُ لذلك، ولا يحسَّ اللسانُ منه بثقلٍ، ولا السَّمعُ يَنْبُو، وذلك مِن خَصائصِ الكِتابِ العزيزِ.

وبَيانُ الاجتماعِ لهذا[2] العددِ في قولِه: ﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ أنَّ في ﴿أُمَمٍ﴾ مِيمَيْنِ، وتَنْوينًا قُلِبَ ميمًا لمُلاقاتِه ميمَ (مِن)، وميمُ (مِن)، ونونُها قُلِبَ ميمًا لملاقاتها ميمَ (مَن)، وهذه النُّونُ قُلِبَت ميمًا لملاقاتِها ميمَ (مع)، فجاءَت الثَّمانيَةُ.

قال: والقولُ الذي ذكرَه ابن الحاجبِ مخترعٌ له، وإن لم يكُنْ كلامُ ابن هشامٍ ظاهرًا في ذلك.

قال: وأمَّا قولُه: إن في تقديرِه نظرًا، فهذا مِن بابِ التَّعبيرِ في وجوهِ الحِسان[3]،

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٧١ ـ ٣٧٢).

(٢) في (ز): «وبيان اجتماع هذا».

(٣) في (س): «التَّعبيرِ في وجوه»، وفي (ز): «التَّعبيرِ في الوجوهِ»، والصواب المثبت، وهو مأخوذ من قول الشاعر:

كضرائـر الحسـناء قلـن لوجههـا...

وأمَّا ما ذكرَ[١] من التَّرجيحِ بالأمرِ الأوَّلِ، فليسَ هذا بمرجِّحٍ قويٍّ؛ لأنَّ التَّوفِيَةَ إذا كانت ستَقَعُ ولا بُدَّ فهم لم يُهملوا ولم يُتركوا.

وأمَّا المُرجِّحُ الثاني فجوابُه أنَّ نفيَ (لما) ليسَ مُتوقَّعَ الثُّبوتِ دائمًا حتى يتمَّ هذا، بل قَدْ لا يكونُ كذلك، وقد صرَّحَ الرَّضِيُّ بأنَّ توقُّعَ الثُّبوتِ في منفيِّها غالبٌ لا لازمٌ.

سلَّمْنا أنَّه لازمٌ، لكن لا نُسَلِّمُ أنَّ ما قدَّرَه ابنُ الحاجبِ ليس بمتوقَّعِ الثُّبوتِ؛ فإنَّ الكُفَّارَ يَتوقَّعونَه، ولذلك كانوا يَسترسِلُونَ في الأفعالِ القبيحةِ ولا يُبالونَ بارتكابِ المناهي ظَنًّا لأنْ يُترَكُوا سُدًى، وأنَّ الأعمالَ المأمورَ بها غيرُ نافعَةٍ، وأنَّ المنهيَّ عنها غيرُ ضارَّةٍ، ويقولون: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩]، فهُمْ مُتوقِّعونَ للإهمالِ برأيِهم الفاسدِ.

ولا يشترَطُ في توقُّعِ الثُّبوتِ أن يكونَ مِن المُتكلِّمِ، بل قَدْ يُبْقِي المتكلِّمُ شيئًا بـ(لَمَّا)، بناءً[٢] على أن غيرَهُ متوقِّعٌ لثبوتِه، كما أنَّ (قد) لا يلزَمُ في إفادتها للتَّوقُّعِ كون المتكلِّمِ بها هو الذي يتوقَّعُ، بل تفيدُ التوقُّعَ وإن كان غيرُ المتكلِّم[٣] هو المتوقِّعَ، كما يقولُ المؤذِّنُ: (قد قامَت الصَّلاةُ) لقَومٍ ينتظرونَ الصَّلاةَ ويَتوقَّعونَ قِيامَها.

---

(١) في (ز): «ما ذكره».

(٢) في (ز): «نبَّأ»، والصواب المثبت.

(٣) من قوله: «بل قد يبقى المتكلم» إلى هنا من (ز).

وقال الشَّيخُ الإمامُ تقيُّ الدِّينِ الشُّمنيُّ رحمه الله: وجهُ النَّظرِ الذي أبداهُ ابنُ هشامٍ في تقريرِ ابن الحاجبِ: أنَّ هذا الدالَّ على المحذوفِ سابِقٌ عليه بكَثيرٍ، مع أنَّ هذا المحذوفَ المُقدَّرَ ليسَ مِن لَفظِ هذا الذي قيل: إنَّه دالٌّ عليه.

قوله: «وقُرِئَ: (لَمًّا) بالتَّنوينِ»:

قال ابن جنِّي: على أنَّه مَصدَرٌ كالتي في قولِه: ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾ [الفجر: ١٩]؛ أي: أكلًا جامِعًا لأجزاءِ المأكولِ، وكذلك تقديرُ هذا: وإن كلًّا ليوفيَنَّهُم ربُّكَ أعمالَهُم لَمًّا؛ أي: توفيةً جامعَةً لأَعمالِهم جميعًا أو محصِّلَةً[١] لأعمالِهم تحصيلًا، فهو كقَولِك: (قيامًا لأقومنَّ) و(قعودًا لأقعدَنَّ)[٢].

قال الطِّيبيُّ: والمصنِّفُ ذهبَ إلى التَّوكيدِ؛ لقولِه: ﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ بمعنى: جميعًا.

وقال أبو البقاءِ: وانتصابُه على الحالِ مِن ضَميرِ المفعولِ في ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ ضَعيفٌ[٣].

(١١٢) - ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا۟ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ لَمَّا بيَّنَ أمرَ المُختلِفِينَ في التَّوحيدِ والنُّبوَّةِ، وأَطْنَبَ في شرحِ الوعدِ والوَعيدِ، أمرَ رَسولَهُ عليهِ السَّلامُ بالاستقامةِ مثلَما أُمرَ بها، وهي شامِلَةٌ للاستقامةِ في العقائدِ: كالتَّوسُّطِ بينَ التَّشبيهِ والتَّعطيلِ بحيثُ يبقى العقلُ مَصُونًا

---

(١) في (ز): «ومحصلة».

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٣٢٨).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء (٢/ ٧١٦).

من[1] الطَّرفينِ، والأعمالِ: مِن تبليغِ الوَحيِ، وبَيانِ الشَّرائعِ كما أُنزلَ، والقيامِ بوظائفِ العِباداتِ مِن غيرِ تَفريطٍ وإفراطٍ مفوِّتٍ للحُقوقِ ونحوها، وهيَ في غايةِ العُسرِ ولذلك قالَ عليهِ السَّلامُ: «شيَّبَتْني سورةُ هودٍ».

﴿وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾؛ أي: تابَ مِن الشِّركِ والكفرِ وآمنَ معكَ، وهو عطفٌ على المستكنِّ في (استَقِمْ) وإن لم يؤكَّدْ بمُنْفَصِلٍ لقيامِ الفاصلِ مقامَهُ.

﴿وَلَا تَطْغَوْا﴾: ولا تخرجُوا عمَّا حُدَّ لَكُم ﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فهو مُجازِيكُم عليه، وهو في مَعنى التَّعليلِ للأَمْرِ والنَّهيِ، وفي الآيةِ دليلٌ على وجوبِ اتِّباعِ النُّصوصِ مِن غيرِ تَصرُّفٍ وانحرافٍ بنحوِ قياسٍ واستحسانٍ.

قوله: «قال عليه السَّلامُ: «شيَّبَتني سُورةُ هودٍ» »:

أخرجَه التِّرمِذِيُّ وحسَّنَه مِن حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ قال: قال أبو بكرٍ: يا رسولَ اللهِ! قد شبتَ، قال «شيَّبَتْني هودُ والواقعَةُ والمرسلاتُ وعَمَّ يَتساءَلونَ وإذا الشَّمسُ كُوِّرَت»[2].

قال الطِّيبِيُّ: قيل: صَحَّ «هودُ» هنا غيرَ منصرفٍ[3] كـ: (مَاهَ) و(جُورَ) في اسمَيْ

---

(١) في (ت): «عن».

(٢) رواه الترمذي (٣٢٩٧) وقال: «حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ابنُ عبّاسٍ إلا من هذا الوجه».
وذكر الدارقطني هذا الحديث وأطال الكلام عليه في «علله» (١/ ١٩٤ ـ ٢١٠) وذكر الاختلاف فيه، فلينظر ثمة.

(٣) ضُبطَت كلمة «هود» في الحديث في نسخٍ بضمة واحدة بغير صرف، وفي نسخٍ بضمتين بالصرف، قيل: إن جعل هود اسم السورة لم يصرف، وإلا صرف، فالمضاف مقدر حينئذ. انظر: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للقاري (٨/ ٣٣٥٦).

بلدَتَيْنِ[١] للأسباب[٢] الثلاثة[٣]؛ لأنَّ المرادَ في الحديثِ السُّورَةُ، لا النَّبيُّ[٤].

قال الإمامُ: قولُه تَعالى: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾ كلمَةٌ جامِعةٌ لكلِّ ما يتعلَّقُ بالعقائدِ والأعمالِ، ولا شكَّ أنَّ البقاءَ على الاستقامةِ الحَقيقيَّةِ مُشكِلٌ جدًّا، وإنما أضربَ لك مثلًا يقرِّبُ صُعوبةَ هذا المَعنى:

الخطُّ الذي يفصلُ بين الظِّلِّ والضَّوءِ جزءٌ واحدٌ لا يقبلُ القسمةَ في العرضِ، فإذا قَرُبَ طرفُ الظلِّ مِن طرفِ الضَّوءِ اشتبهَ في الحسِّ ولم يقوَ الحسُّ على إدراكِ ذلك الخطِّ، والاستقامةُ بجميعِ أبوابِ العبوديَّة كذلك، وأوَّلُها معرفَةُ الله تعالى وتحصيلُ هذه المعرفَةِ على وَجهٍ يبقي العقلَ مَصونًا في طرفِ الإثباتِ عَن التَّشبيهِ وفي طرفِ النَّفيِ عَن التَّعطيلِ = في غايةِ الصُّعوبَةِ، واعتبِرْ سائرَ مَقاماتِ المعرفَةِ وسائرَ الأخلاقِ على هذا.

فالقـوَّةُ الغضبيَّـةُ والشَّـهوانيَّةُ حصلَ لـكلِّ واحدٍ مِنهمـا طرفَا إفـراطٍ وتَفريطٍ، وهمـا مَذمومـان، والفاصـلُ هـو المتوسِّـطُ بينَهُمـا بحيـثُ لا يميـلُ إلـى أحـدِ الجانِبَيـنِ، والوقـوفُ عليـه أصعَـبُ، ثـمَّ العمـلُ بـه أصعَـبُ[٥].

---

(١) ماه: اسم بلدة بأرض فارس، وجُور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخًا. انظر: «معجم البلدان» (٢/ ١٨١) و(٥/ ٤٩).

(٢) في النسخ الخطية: «الأسباب»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) وهي: التأنيث والتعريف والعجمة، وقد ذكر السيرافي أنهما اسمي البلدتين غير منصرفتين وإن كانت على ثلاثة أحرف؛ لأنه اجتمع فيها الأسباب الثلاثة. انظر: «شرح الكتاب» (٤/ ١٣).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢١٤).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/ ٤٠٦).

وقِسْ على هذا الشَّجاعةَ والسَّخاءَ والعِفَّةَ.

قال الطِّيبِيُّ: وإلى هذا ينظرُ قولُ المصنِّفِ[1]: «فاستَقِم استقامَةً مثلَ الاستقامةِ التي أُمرت بها على[2] جادةِ الحقِّ غيرَ عادلٍ عنها»، وهذا لا يحصلُ إلَّا بالافتقارِ إلى اللهِ ونفيِ الحولِ والقوَّةِ عَن النَّفسِ بالكُلِّيَّةِ.

قال بَعضُهُم: مَن يطيقُ مثلَ هذه المخاطبَةِ بالاستقامةِ إلا من أُيِّدَ بالمُشاهداتِ القويّةِ، والأنوارِ البيِّنَةِ، والآثارِ الصَّادقَةِ، ثم عُصِمَ[3] بالتَّثبيتِ، ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤].

قال أبو عليٍّ الجُوزجانيُّ: كن طالبَ الاستقامَةِ لا طالبَ الكَرامةِ؛ فإنَّ نفسكَ مُتحرِّكةٌ في طلبِ الكرامَةِ، وربُّكَ يَطلُبُ منك الاستقامةُ[4].

قوله: «وهو في مَعنى التَّعليلِ للأمرِ والنَّهيِ»:

قال الطِّيبِيُّ: يمكنُ أن تُجعلَ ﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ تتميمًا ومُبالغَةً، المعنى: استقيموا حقَّ الاستقامةِ، فإنَّه بصيرٌ لا يخفى عليه سِرُّكُم وعلانيتُكُم، فهو من بابِ الإحسانِ والإخلاصِ[5].

---

(١) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٢١١).

(٢) «ينظر قول المصنف فاستقم استقامة مثل الاستقامة التي أمرت بها على» من (ز).

(٣) «إلا من أيد بالمشاهدات التوبة والأنوار البينة والآثار الصادقة ثم عصم» من (ز).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢١٤).

(١١٣) ـ ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾.

﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾: ولا تَمِيلُوا إليهِمْ أَدْنَى مَيْلٍ، فإنَّ الرُّكونَ هو الميلُ اليَسيرُ كالتَّزَيِّي بزِيِّهِم وتَعظيمِ ذِكْرِهم.

﴿فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ برُكُونِكُم إليهم، وإذا كانَ الرُّكونُ إلى مَن وُجدَ مِنهُ ما يُسمَّى ظُلمًا كذلك، فما ظنُّكَ بالرُّكونِ إلى الظَّالمينَ ـ أي: الموسومينَ بالظُّلمِ ـ ثمَّ بالميلِ إليهِمْ كلَّ الميلِ، ثمَّ بالظُّلمِ نَفسِهِ والانهماكِ فيهِ؟

ولعلَّ الآيةَ أبلَغُ ما يُتصوَّرُ في النَّهيِ عن الظُّلمِ والتَّهديدِ عليه، وخطابُ الرَّسولِ ومن معَه مِن المؤمنينَ بها للتَّثبيتِ على الاستقامَةِ التي هي العَدلُ، فإنَّ الزَّوالَ عنها بالميلِ إلى أحدِ طرفي إفراطٍ وتَفريطٍ فإنَّه ظلمٌ على نفسِهِ أو غيرِهِ، بل ظلمٌ في نفسِهِ.

وقرئ: (تِرْكَنُوا)، (فتِمَسَّكُم) بكسرِ التَّاءِ[١] على لغةِ تميمٍ، و: (تُرْكَنُوا) على البناءِ للمَفعولِ[٢] مِن أركنَهُ.

﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾: مِن أنصارٍ يمنعونَ العذابَ عَنْكُم، والواوُ للحالِ.

---

(١) بالأول قرأ يحيى بن وَثَّاب ومحبوب عن أبي عمرو، وبالثاني ابن وَثَّاب والأعمش وطلحة بن مُصَرِّف بخلاف. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦)، و«المحتسب» (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠)، و«الكامل» للهُذلي (ص: ٥٧٤).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦)، و«الكامل» للهُذلي (ص: ٥٧٤)، عن ابن أبي عبلة.

﴿ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾؛ أي: ثمَّ لا ينصرُكُم اللهُ إذ سبقَ في حكمِهِ أن يعذِّبَكُم ولا يُبقيَ عليكُم و﴿ثُمَّ﴾ لاستبعادِ نَصرِه إيَّاهُم وقد أوعدَهُم بالعذابِ عليه وأوجبَهُ لهم، ويجوزُ أَنْ يكونَ مُنَزَّلًا منزلةَ الفاءِ لِمَعنى[1] الاستبعادِ، فإنَّه لَمَّا بيَّنَ أنَّ اللهَ مُعذِّبُهُم وأنَّ غيرَهُ لا يقدرُ على نصرهِمْ أنتجَ ذلك أنَّهُم لا يُنصرونَ أصلًا.

(١١٤ ـ ١١٥) ـ ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾ وَٱصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾: غدوةً وعَشِيَّةً، وانتصابُهُ على الظَّرفِ لأنَّه مُضافٌ إليه ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾: وساعاتٍ مِنهُ قريبةً مِن النَّهارِ، فإنَّه مِن أَزْلَفَهُ: إذا قرَّبَه، وهو جمعُ زُلفَةٍ.

وصلاةُ الغداةِ: صلاةُ الصُّبحِ؛ لأنَّها أقربُ الصَّلواتِ مِن أوَّلِ النَّهارِ، وصَلاةُ العَشِيَّةِ: العصرُ، وقيل: الظُّهرُ والعَصرُ؛ لأنَّ ما بعدَ الزَّوالِ عشيٌّ، وصلاةُ الزُّلفِ: المَغربُ والعِشاءُ.

وقُرِئَ: ﴿وزُلُفًا﴾ بضمَّتينِ[2]، وضمةٍ وسُكونٍ[3]؛ كبُسُرٍ وبُسْرٍ في بُسْرَة.

و: (زُلْفَى)[4] بمَعنى: زُلفَةٍ؛ كقُرْبَى وقُرْبَةٍ.

---

(١) في (خ) و(ت): «بمعنى».

(٢) وهي قراءة أبي جعفر من العشرة، وباقي العشرة بفتح اللام. انظر: «النشر» (٢/ ٢٩١).

(٣) نسبت لابن محيصن في «المحرر الوجيز» (٣/ ٢١٢)، وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦) عن مجاهد لكن قيدها بالإمالة.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦) عن الحسن وابن محيصن واليماني، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢١٢) عن مجاهد.

﴿إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾: يُكفِّرْنَها، وفي الحديث: «إنَّ الصَّلاةَ إلى الصَّلاةِ كفَّارةٌ لِمَا بينَهُما ما اجتُنِبَت الكَبائِرُ».

وفي سببِ النُّزولِ: أنَّ رَجُلًا أتى النبيَّ ﷺ فقال: إنِّي قد أَصَبْتُ مِن امرأةٍ غيرَ أنِّي لَمْ آتِهَا، فنَزَلَت.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى قولِه: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ﴾ وما بعدَهُ، وقيل: إلى القُرآنِ.

﴿ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾: عِظَةٌ للمُتَّعظينَ.

﴿وَٱصۡبِرۡ﴾ على الطَّاعاتِ وعن المعاصِي ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ عدولٌ عَن الضَّميرِ[1] ليكونَ كالبُرهانِ على المقصودِ، ودليلًا على أنَّ الصَّلاةَ والصَّبرَ إحسانٌ، وإيماءً بأنَّهُ لا يُعتَدُّ بهما دونَ الإخلاصِ.

قوله: «وفي الحديثِ: «أنَّ الصَّلاةَ إلى الصَّلاةِ كفَّارةٌ لما بينَهُما ما اجتُنِبَت الكَبائرُ» »:

أخرجَهُ مُسلِمٌ مِن حديثِ أبي هريرةَ بلفظِ: «الصَّلواتُ الخَمسُ، والجُمعةُ إلى الجمعةِ كفَّاراتٌ لِمَا بَينَهُنَّ ما اجتُنِبَت الكَبائرُ»[2].

قوله: «وفي سَببِ النُّزولِ: أنَّ رجلًا أتى النبيَّ ﷺ فقال: إنِّي قد أصبتُ مِن امرأةٍ غيرَ أنِّي لم آتِها، فنزَلَتْ»:

أخرجَه الشَّيخانِ مِن حديثِ ابنِ مَسعودٍ[3]، والتِّرمذِيُّ والنَّسائيُّ مِن

---

(١) في (ت) و(خ): «المضمر».

(٢) رواه مسلم (٢٣٣).

(٣) رواه البخاري (٥٢٦)، ومسلم (٢٧٦٣).

حَديثِ أبي اليَسَرِ[١]، والحاكمُ والبيهقيُّ مِن حديثِ مُعاذِ بن جَبل[٢].

(١١٦ ـ ١١٧) ـ ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾.

﴿فَلَوْلَا كَانَ﴾: فهلَّا كانَ ﴿مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ﴾ مِن الرَّأيِ والعقلِ، أو أُولو فَضلٍ، وإنَّما سُمِّيَ بقيَّةً لأنَّ الرَّجُلَ يَستبقِي أفضَلَ ما يُخرِجُهُ، ومنه يقالُ: فلانٌ مِن بقيَّةِ القَومِ؛ أي: مِن خِيارِهِم، ويجوزُ أَنْ يكونَ مَصدَرًا كالتَّقِيَّةِ؛ أي: ذوو إبقاءٍ على أنفُسِهِم وصيانةٍ لها مِن العَذابِ، ويُؤيِّدُه أنَّه قُرِئَ: (بَقْيَةٍ)[٣] وهي المرَّةُ مِن مصدرِ بَقَاهُ يَبْقِيهِ: إذا راقبَهُ.

﴿يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾: لكنْ قليلًا مِنْهُم أنجينَاهُم لأنَّهُم كانوا كذلك، ولا يَصِحُّ اتِّصالُه إلا إذا جُعلَ استثناءً مِن النَّفيِ اللازمِ للتَّحضيضِ.

﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ﴾: ما أُنعِمُوا فيه مِن الشَّهواتِ واهتَمُّوا بتَحصيلِ أَسبابِها وأعرَضُوا عمَّا وراءَ ذلك.

---

(١) رواه الترمذي (٣١١٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٢٨٦)، وقال: حديث حسن غريب.

(٢) رواه الترمذي (٣١١٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤٧١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣١٨)، من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ رضي الله عنه، وقال: هذا حديث ليس إسناده بمتصل، عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ، ومعاذ بن جبل مات في خلافة عمر، وقُتل عمر وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلامٌ صغيرٌ ابنُ ستٍّ سنين، وقد روى عن عمر ورآه.

(٣) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٥٧٤) ونسبها للهاشمي عن أبي جعفر، وابن أبي أويس عن نافع، وابن حماد عن شيبة.

﴿وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾: كافرينَ؛ كأنَّه أرادَ أَنْ يبيِّنَ ما كان السَّببَ لاستئصالِ الأُمَمِ السَّالِفَةِ، وهو فشوُّ الظُّلمِ فيهِم واتِّباعُهُم للهَوَى وتركُ النَّهيِ عَن المنكراتِ مع الكفرِ.

وقولُه: ﴿وَاتَّبَعَ﴾ عطفٌ على مضمَرٍ دلَّ عليه الكَلامُ؛ إذ المعنى: فلم يَنهوا عن الفَسادِ واتَّبع الذين ظلَمُوا، ﴿وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ عطف على (اتَّبع) أو اعتراضٌ.

وقرئ: (وأُتْبِعَ)[1]؛ أي: وأُتْبِعُوا جزاءَ مَا أُتْرِفُوا، فتكونُ الواوُ للحَالِ، ويجوزُ أَنْ تفسَّرَ به المشهورَةُ، ويعضُدُه تقدُّمُ الإنجاءِ.

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ﴾: بشركٍ ﴿وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ فيمَا بينَهُم لا يضمُّونَ إلى شركِهِم فَسادًا وتَباغِيًا، وذلك لفَرْطِ رَحمَتِه ومُسامَحتِه في حُقوقِه، ومن ذلك قدَّمَ الفُقهاءُ عندَ تَزَاحُمِ الحُقوقِ حقوقَ العِبادِ.

وقيل: المُلْكُ يَبْقَى مَع الشِّركِ[2] ولا يَبْقَى مع الظُّلمِ.

قوله: «ويَعضُدُه تقدُّمُ الإنجاءِ»:

قال الطِّيبِيُّ: لأنَّ بعد تقدُّمِ الإنجاءِ للناهينَ المناسبُ أَن يبيِّنَ هلاكَ الذين لم ينهَوا كأنَّه قيل: وأَنْجَيْنا القليلَ واتَّبعَ الذين ظلمُوا جزاءَهُم؛ أي: هلكُوا، فيكونُ

---

(١) نسبت لجعفر بن محمد والضحاك والعلاء بن سَيَابَة، ورواها الحُسَين الجُعفي عن أبي عمرو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦)، و«المحتسب» (١/ ٣٣١)، و«الكامل» للهُذلي (ص: ٥٧٤).

(٢) في (خ) و(ت): «الكفر».

وصولُ الجزاءِ إلى الكثيرِ في مقابلةِ إنجاءِ القليلِ، ولم يفتَقِرْ إلى تقديرِ مَعطوفٍ عليه لقولِه: ﴿وَٱتَّبَعَ﴾؛ لأنَّ الواوَ حينئذٍ للحالِ[1].

(١١٨ ـ ١١٩) ـ ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾.

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ مُسلمينَ كلَّهم، وهو دَليلٌ ظاهِرٌ على أنَّ الأمرَ غيرُ الإرادَةِ، وأنَّه تَعالى لم يُرِد الإيمانَ مِن كلِّ أحَدٍ، وأنَّ ما أرادَه يَجِبُ وقوعُه.

﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ بَعْضُهُم على الحقِّ وبَعضُهُم على الباطلِ لا تكادُ تَجِدُ اثنينِ يَتَّفِقَانِ مُطلقًا ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾: إلا ناسًا هَدَاهُم اللهُ مِن فَضلِه فاتَّفقُوا على ما هو أصولُ دينِ الحقِّ والعُمدَةُ فيه.

﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ إن كانَ الضَّميرُ للنَّاسِ فالإشارَةُ إلى الاختِلافِ واللامُ للعاقبَةِ، أو إليه وإلى الرَّحمَةِ، وإن كان لِـ﴿مَن﴾ فإلى الرَّحْمة.

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾: وعيدُه، أو قَولُه للمَلائِكَةِ ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾؛ أي: مِن عُصاتِهما ﴿أَجْمَعِينَ﴾، أو: منهما أجمعين لا مِن أحدِهما.

(١٢٠) ـ ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَكُلًّا﴾ وكُلَّ نبأٍ ﴿نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ﴾: نُخبِرُكَ به ﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ بيانٌ لـ﴿كلا﴾ أو بدلٌ مِنه، وفائِدَتُه: التَّنبيهُ على المقصودِ مِن الاقتصاصِ وهو زِيادَةُ يَقينِه وطُمأنينةُ قلبِه، وثَباتُ نَفْسِه على أداءِ الرِّسالَةِ واحتمالِ أذى الكُفَّارِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٢٩).

أو مفعولٌ و(كُلًّا) منصوبٌ على المصدرِ بمِعنى: كلَّ نوعٍ مِن أنواعِ الاقتصاصِ نَقُصُّ عليكَ ما نثبِّتُ به فؤادَكَ من أنباءِ الرُّسُلِ.

﴿وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ﴾ السُّورَةِ، أو الأنباءِ المُقتَصَّةِ عليك ﴿ٱلْحَقُّ﴾: ما هُوَ حَقٌّ ﴿وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ إشارةٌ إلى سائرِ فوائدِه العامَّةِ.

(١٢١ ـ ١٢٢) ـ ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَٰمِلُونَ ﴿١٢١﴾ وَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾.

﴿وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾: على حالِكُم ﴿إِنَّا عَٰمِلُونَ﴾ على حالِنَا ﴿وَٱنتَظِرُوٓا۟﴾ بِنا الدَّوائِرَ ﴿إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ أن ينزلَ بِكُم نحوُ ما نزلَ على أَمثالِكُم.

(١٢٣) ـ ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ خاصَّةً لا يَخْفَى عليه خافِيَةٌ مما فيهما ﴿وإليه يَرجِعُ الأمرُ كلُّه﴾ فيرجِعُ لا مَحالةَ أمرُهُم وأمرُكَ إليهِ، وقرأَ نافعٌ وحَفصٌ: ﴿يُرْجَعُ﴾ على البناءِ للمَفعولِ[1].

﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ فإنَّه كافيكَ، وفي تَقديمِ الأَمرِ بالعِبادَةِ على التَّوكُّلِ تنبيهٌ على أنَّهُ إنَّما ينفعُ العابِدَ.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ أنتَ وهُمْ فيُجازِي ما يَستَحِقُّهُ.

وقرأَ نافعٌ وحَفصٌ وابنُ عامرٍ بالتَّاءِ هُنَا وفي آخرِ النَّملِ[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٦).

عَن رَسولِ اللهِ ﷺ: «مَن قرأَ سُورَةَ هُودٍ أُعطِيَ مِن الأَجرِ عشرَ حَسَناتٍ بعدَدِ مَن صدَّقَ بنُوحٍ ومَن كذَّبَ بهِ، وهودٍ وصالحٍ وشعيبٍ ولوطٍ وإبراهيمَ ومُوسىَ، وكانَ يومَ القِيامَةِ من السُّعداءِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى».

قوله: «فيرجعُ لا محالةَ أمرُهُم وأمرُكَ إليه»:

قال الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّ هذه الكلمةَ جامِعَةٌ، فيدخلُ فيها تَسليَةُ الرَّسولِ ﷺ وتهديدُ الكُفَّارِ والانتِقامُ مُنهم دخُولًا أوَّليًّا[1].

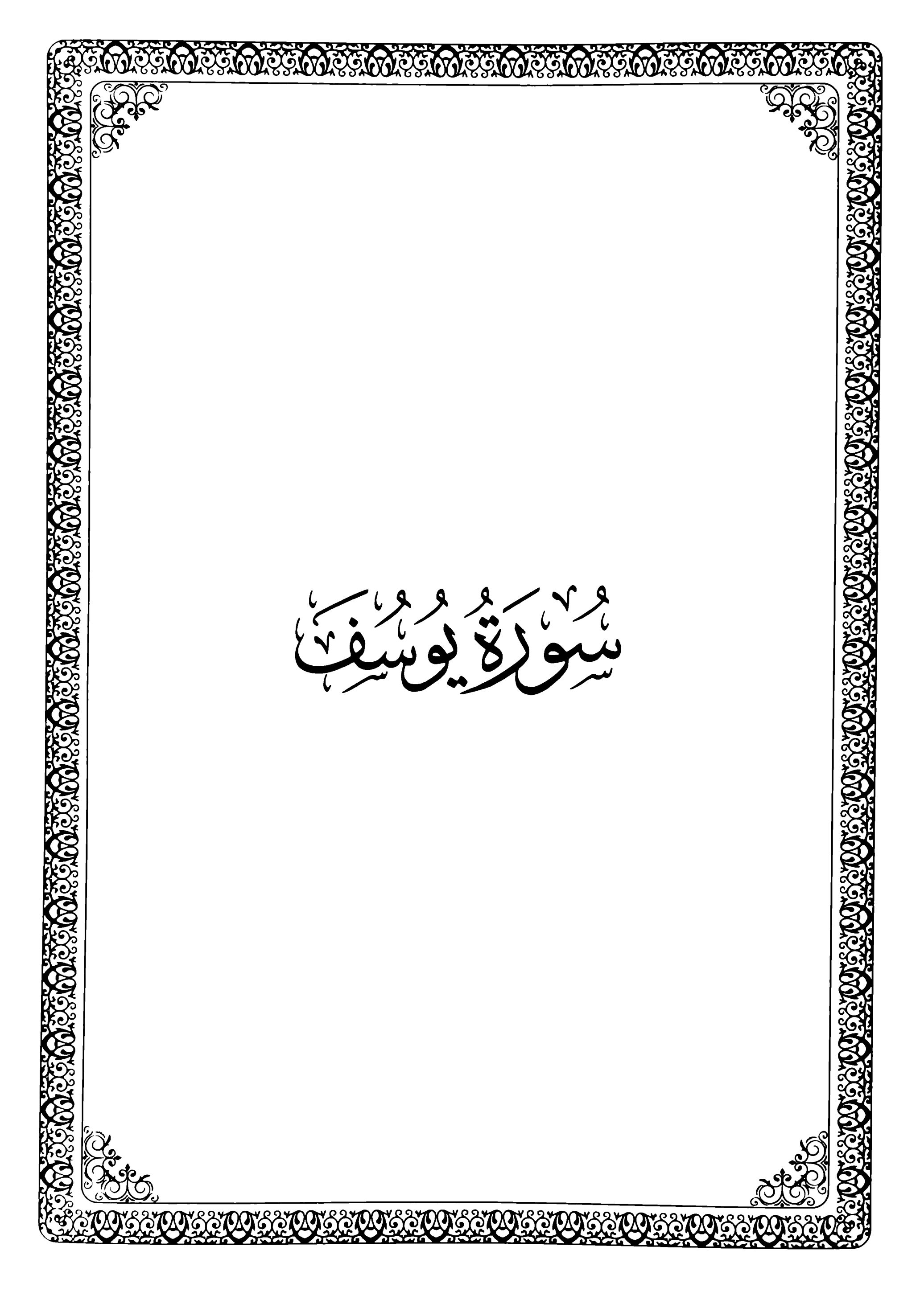
قوله: «مَن قرأَ سورةَ هودٍ...» الحديث.

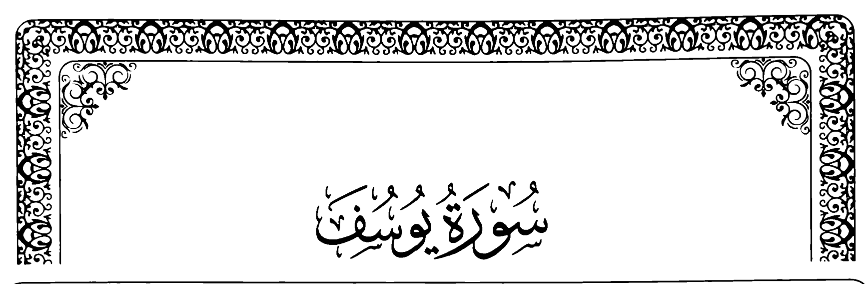
رواه ابنُ مَردَويه والواحِدِيُّ عن أُبيٍّ، وهو موضوعٌ، أورَدَه ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات»[2].

* * *

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٣٥).

(٢) رواه الواحدي في «التفسير الوسيط» (٢/ ٥٦٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، وقال: مصنوع بلا شكٍّ. وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه. وانظر: «الفتح السماوي» (٢/ ٧٢٤)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).


سُورَةُ يُوسُفَ



سُورَةُ يُوسُفَ

مكيَّةٌ، وآيُها مئةٌ وإحدى عشرةَ[1].

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١ - ٢) - ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ ﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى آياتِ السُّورَةِ وهي المرادُ بـ﴿الكتابِ﴾؛ أي: تلك الآياتُ آياتُ السُّورَةِ الظَّاهرُ أمرُهَا في الإعجازِ، أو الواضِحَةُ مَعانيها، أو المُبِينَةُ لِمَن تَدبَّرَها أنَّها مِن عندِ اللهِ، أو لليهودِ ما سألوا، إذ رُوِيَ أن عُلَماءَهُم قالوا لكُبراءِ المُشركينَ: سَلُوا مُحمَّدًا لم انتقلَ آلُ يعقوبَ مِن الشَّامِ إلى مصرَ وعن قصَّةِ يوسُفَ؟ فنزلَت[2].

﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾؛ أي: الكِتابَ ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ سَمَّى البعضَ قُرآنًا لأنَّه في الأَصلِ اسمُ جنسٍ يقَعُ على الكُلِّ والبعضِ، وصارَ علَمًا للكلِّ بالغلَبَةِ، ونصبُهُ على الحالِ،

---

(١) في (خ): «عشر آية»، وفي (ت): «عشرة آيات».

(٢) ذكره الزجاج في «معاني القرآن» (٣/ ٨٧)، والنحاس في «معاني القرآن» (٣/ ٣٩٦)، ومكي في «الهداية» (٥/ ٣٤٩٦).

وذكر ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٤١١) عن الضحاك عن ابن عباس قال: سألت اليهود النبيّ ﷺ، فقالوا: حدِّثنا عن أمر يعقوب وولده وشأن يوسف، فأنزل الله عزّ وجلّ: الر تِلْكَ آياتُ الْكِتابِ الْمُبِينِ.

وهـو في نَفسِـهِ إمَّا تَوطِئَـةٌ للحَالِ التـي هي ﴿عَرَبِيًّا﴾، أو حـالٌ[١] لأنَّه مصـدَرٌ بمعنى مَفعـولٍ، و﴿عَرَبِيًّا﴾ صِفَـةٌ لـه، أو حالٌ مِـن الضَّميرِ فيـه، أو حالٌ بعدَ حـالٍ، وفي كلِّ ذلـك خِلافٌ.

﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ عِلَّةٌ لإنزالِهِ بهذِهِ الصِّفَةِ؛ أي: أنزلناهُ مَجموعًا أو مقروءًا بلُغَتِكُم كي تَفهَمُوه وتُحيطُوا بمعانيه، وتَستَعمِلُوا فيه عُقولَكُم فتَعْلَمُوا أنَّ اقتِصاصَهُ كذلك ممَّنْ لم يتعلَّمِ القَصصَ معجِزٌ لا يُتصوَّرُ إلا بالإيحاءِ.

سورة يوسف

قوله: «﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى آياتِ السُّورَةِ»:

قـال الطِّيبـيُّ: إشـارةٌ إلـى أنَّ ﴿تِلْكَ﴾ مُبتـدَأٌ، والمشـارُ إليـه مـا فـي ذهـنِ المُخاطـبِ[٢].

قوله: «الظَّاهرُ أمرُها في الإعجازِ...» إلى آخرِه.

في «الصحاح»: بانَ الشَّيءُ بيانًا: اتَّضحَ فهو بَيِّنٌ، وكذلك أبانَ الشَّيءُ فهو مُبينٌ، وأَبَنْتُه أنا إذا أَوْضَحْتُه؛ يَتعدَّى ولا يَتعدَّى[٣].

قال الطِّيبِيُّ: و﴿الْمُبِينِ﴾ هاهنا يحتملُ أن يكونَ مِن اللازمِ ومن المتعدِّي.

وإذا حُملَ على الأوَّلِ يحتملُ وَجهَيْنِ؛ لأنَّ ظهورَها:

إمَّـا بحسـبِ الألفاظِ مِـن كونِها مُعجـزًا ظاهرَ الإعجـازِ لا يَخْفَى علـى أربابِ

---

(١) في (خ): «أو الحال».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٣٧).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (بين).

البلاغـةِ أنَّ البشـرَ لا تطيـقُ الإتيـانَ بمثلِهـا، فهـو المـرادُ مِن قَولِـه: «الظاهـر أمرُها في الإعجـازِ»[١].

أو بحسبِ المعاني كقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أو الواضحة مَعانيها»[٢].

وإذا حُملَ على الثَّاني يحتملُ وَجهَيْنِ أيضًا:

أحدُهما: أنَّها مِن الظُّهورِ والبيانِ بمنزِلَةِ المبينِ والمُفسِّرِ حيث يُحملُ على التدبُّرُ[٣] لقولـه تـعـالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾، وهـو الـذي عَنـاه بقولِـه: «أو المُبينـةُ لِمَـن تَدبَّرَها أنَّهـا مِن عنـدِ اللهِ»[٤].

والثَّاني: مِن جهةِ أنَّ اللهَ أبان فيها وأوضحَ مطلوبَ اليهودِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أو لليهودِ ما سألوا»[٥]، فعلى هذا هو مِن الإسنادِ المَجازيِّ[٦].

---

(١) عبارة «الكشاف» (٤/ ٢٢٧): «الظاهر أمرها في إعجاز العرب وتبكيتهم»، وقد استبدل السيوطي عبارة «الكشاف» التي عليها تعليق الطيبي بعبارة البيضاوي.

(٢) عبارة «الكشاف» (٤/ ٢٢٧): «الواضحة التي لا تشتبه على العرب معانيها»، وقد استبدل السيوطي عبارة «الكشاف» التي عليها تعليق الطيبي بعبارة البيضاوي.

(٣) في (س): «حمل على المتدبر».

(٤) عبارة «الكشاف» (٤/ ٢٢٧): «التي تبين لمن تدبرها أنها من عند الله، لا من عند البشر»، وقد استبدل السيوطي عبارة «الكشاف» التي عليها تعليق الطيبي بعبارة البيضاوي.

(٥) عبارة «الكشاف» (٤/ ٢٢٧): «أُبين فيها ما سألت عنه اليهود»، وقد استبدل السيوطي عبارة «الكشاف» التي عليها تعليق الطيبي بعبارة البيضاوي.

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩).

قوله: «سَمَّى البعضَ قرآنًا»:

قال الطِّيبِيُّ: المرادُ به السورَةُ[١].

قوله: «إمَّا تَوطِئَةٌ للحالِ»:

قال الطِّيبِيُّ: مَعنى التَّوطِئَةِ أنَّها تبينُ أنَّ ما بعدَها حالٌ مَقصودٌ بالذكرِ، لا أنَّها في نفسِها حالٌ؛ لأنَّها لا تدلُّ حينئذٍ على الهيئةِ[٢].

قوله: «لأنَّه مصدَرٌ بمعنى مَفعولٍ»:

قال أبو البقاءِ: أي: مجموعًا ومُجتَمِعًا[٣].

(٣) ـ ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾.

﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾: أحسنَ الاقتصاصِ؛ لأنَّهُ اقتُصَّ على أبدعِ الأَساليبِ، أو: أحسنَ ما يُقَصُّ لاشتِمالِه على العَجائبِ والحِكَمِ والآياتِ والعِبَرِ، فَعَلٌ بمعنى مَفعولٍ كالنَّفَضِ[٤] والسَّلَبِ، واشتقاقُهُ مِن قصَّ أثرَهُ: إذا اتَّبعَه.

﴿بِمَا أَوْحَيْنَا﴾: بإيحائِنا ﴿إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ﴾ يعني: السُّورَةَ، ويجوزُ أَنْ يُجعلَ ﴿هَٰذَا﴾ مفعولَ ﴿نَقُصُّ﴾ على أنَّ ﴿أَحْسَنَ﴾ نصبٌ على المَصدَرِ.

﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ عَن هذهِ القِصَّةِ؛ لم تَخْطُر ببالكَ ولم تقرَعْ سَمْعَكَ قطُّ، وهو تعليلٌ لكَوْنِه مُوحًى، و(إن) هي المخفَّفَةُ مِن الثَّقيلَةِ واللامُ هيَ الفارِقَةُ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٤٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٣٩).

(٣) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٧٢٠).

(٤) النَفَضُ ـ بالتحريك ـ: ما تساقط من الورق والثمر. انظر: «الصحاح» (مادة: نفض).

قوله: «لاشتمالِه على العجائبِ والحِكمِ والآياتِ والعِبَر»:

زادَ محيي السنَّةِ: والفوائدُ التي تصلحُ للدِّينِ والدُّنيا مِن سِيَرِ المُلوكِ والمَمالكِ والعُلماءِ والنِّساءِ وقصِّ[1] الرُّؤيا والصَّبرِ على أذى الأعداءِ والتَّجاوزِ عَنْهُم بعدَ الاقتدارِ عَلَيهم[2].

قوله: «ويجوزُ أَنْ يُجعلَ ﴿هَٰذَا﴾ مفعولَ ﴿نَقُصُّ﴾»:

قال الطِّيبيُّ: الفرقُ بين هذا والأوَّلِ هو أنَّه على الأوَّلِ مَفعولُ ﴿نَقُصُّ﴾ مَحذوفٌ، ومَفعولُ ﴿أَوۡحَيۡنَآ﴾ ﴿هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ﴾، وعلى هذا بالعكسِ، والمعنى على هذا: نحنُ نقصُّ عليك هذا القرآنَ ـ أي: قصَّةَ يوسفَ ـ بواسطةِ الإيحاءِ [أحسنَ الاقتصاصِ، وعلى الأول: نحن نقصُّ عليك قصّةَ يوسفَ بواسطةِ إيحاءٍ] هذا القرآنِ المعجزِ الباهرِ بيانُه القاهرِ سُلطانُه أحسَنَ الاقتِصاصِ، وهذا أبلَغُ، ويكونُ المصدرُ مُؤكدًا[3].

(٤) ـ ﴿إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾.

﴿إِذۡ قَالَ يُوسُفُ﴾ بدلٌ مِن ﴿أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾ إنْ جُعِلَ مَفعولًا بدلَ الاشتمالِ، أو مَنصوبٌ بإضمارِ: اذكُرْ.

و﴿يُوسُفُ﴾ عِبْرِيٌّ، ولو كانَ عَربيًّا لصُرِفَ، وقرئَ بفَتحِ السِّينِ وكَسرِهَا[4] على

---

(١) في (ز): «وقصص».

(٢) في (ز) و«تفسير البغوي»: «الاقتدار وغير ذلك»، انظر: «تفسير البغوي» (٤/ ٢١٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٤١)، وما بين معكوفتين منه.

(٤) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٦) بكسر السين عن طلحة الحضرمي وابن مصرف وابن وثاب، وفتح السين حكاه الفراء.

التلعُّبِ بهِ لا على أنَّه مُضارعٌ بُنِيَ للمَفعولِ أو الفاعلِ مِن آسَفَ؛ لأنَّ المَشهورةَ شَهِدَت بعُجمَتِه.

﴿لِأَبِيهِ﴾ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ عليهِم السَّلامُ، وعنه عليهِ السَّلامُ: «الكريمُ ابنُ الكريمِ ابنِ الكريمِ ابنِ الكريمِ يوسفُ بنُ يَعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ»[١].

﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ أصلُهُ: يا أبي، فعُوِّضَ عَن الياءِ تاءُ التَّأنيثِ لتَناسُبِهما في الزِّيادَةِ، ولذلك قلَبَها هاءً في الوقفِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو ويعقوبُ[٢].

وكسروها[٣] لأنَّها عِوَضُ حرفٍ يُناسِبُها، وفَتَحَها ابنُ عامرٍ في كلِّ القرآنِ[٤]؛ لأنَّها حركةُ أصلِها، أو لأنَّه كانَ: يا أبتا، فحُذِفَ الألِفُ وبقيَ الفتحَةُ، وإنَّما جازَ: (يا أبتَا) ولم يَجُز: (يا أبتي) لأنَّه جمعٌ بينَ العِوَضِ والمعوَّض.

وقُرِئَ بالضَّمِّ[٥] إجراءً لها مُجرَى الأسماءِ المؤنَّثَةِ بالتَّاءِ مِن غيرِ اعتبارِ التَّعويضِ، وإنَّما لم تُسَكَّنْ كأصلِها لأنَّها حَرْفٌ صَحيحٌ مُنزَّلٌ مَنزِلَةَ الاسمِ، فيجبُ تَحريكُها ككافِ الخطابِ.

---

(١) رواه البخاري (٣٣٨٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٤)، و«التيسير» (ص: ٦٠ و١٢٧)، و«النشر» (٢/ ١٣١)، وقول المصنف: «أبو عمرو» خطأ والصواب: «ابن عامر» قال الشهاب في «الحاشية» (٥/ ١٥٤): وخُطِّئ (يعني: البيضاوي) في نسبة الوقف بالهاء إلى أبي عمرو.

(٣) في (أ) و(خ): «وكسرها».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٤)، و«التيسير» (ص: ١٢٧).

(٥) نسبها الهذلي في «الكامل» (ص: ٥٧٥) لابن أبي عبلة.

﴿إِنِّي رَأَيْتُ﴾ مِن الرُّؤيَا لا مِن الرُّؤيةِ؛ لقولِه: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ﴾، ولقوله: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ﴾.

﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ رُوِيَ عَن جابرٍ: أَنَّ يَهودِيًّا جاءَ إلى رَسولِ اللهِ ﷺ فقال: أخبِرْني يا محمَّدُ عَن[1] النُّجومِ التي رآهنَّ يوسفُ، فسكتَ، فنزلَ جِبريلُ فأخبرَهُ بذلك، فقال: «إذا أخبرتُكَ هل تسلِمُ؟» قال نعم، قال: «جِرِبَّان والطَّارِقُ والذَّيَّالُ وقابِسٌ وعَمُودان والفَلِيقُ والمصبِّحُ والضَّرُوحُ والفَرْغُ ووَثَّابٌ وذُو الكَتِفَينِ، رآهَا يوسفُ والشَّمسَ والقَمَرَ نزَلْنَ مِن السَّماءِ وسجَدْنَ له» فقال اليَهوديُّ: إي واللهِ إنَّها لأسماؤُها.

﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ استئنافٌ لبيانِ حالِهم التي رآهُم عليها فلا تكريرَ، وإنَّما أُجرِيَت مُجرى العُقَلاءِ لوَصفِها بصِفَاتِهم.

قوله: «فعُوِّضَ[2] عن الياءِ تاءُ التَّأنيثِ لتَناسُبِهما في الزِّيادةِ»:

قال الحَلَبِيُّ: هذا قياسٌ بعيدٌ لا يُعملُ به عند الحُذَّاقِ؛ فإنَّه يُسمَّى الشبهَ الطَّرديَّ[3].

قوله: «ولذلك قَلَبَها هاءً في الوقفِ...»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: لو كانت أَصليَّةً لبقيَت تاءً خالصةً في الوقفِ، ولم تُقلْ: (يا أبه) كما في الثَّبت[4].

---

(١) في (خ): «عن أسماء».

(٢) في النسخ الخطية: «يعوض»، والصواب المثبت.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٣٤).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٤٥).

قوله: «رُوِيَ عَن جابرٍ: أنَّ يَهوديًّا جاءَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقال: «يا مُحمَّد أخبِرْني عن النُّجومِ» الحديث.

أخرجَه[١] سعيدُ بن منصورٍ في «سننه» والبزَّارُ وأبو يَعلى في «مسنديهما» وابنُ جَريرٍ وابنُ المنذرِ وابنُ أبي حاتمٍ وأبو الشَّيخِ وابنُ مردويهِ في «تفاسيرهم» والحاكمُ في «المستدرك» وأبو نُعيمٍ والبَيهقيُّ كلاهُما في «دلائل النبوة» وسَمَّى اليَهوديَّ بستان[٢].

قال أبو زُرعَة: هذا حديثٌ منكرٌ ليسَ بشيءٍ[٣].

وقال العُقيليُّ: هذا حديثٌ لا يَصِحُّ، وليس له وَجهٌ يَثبتُ[٤].

وقال ابن الجوزيِّ في «الموضوعات»: هذا حديثٌ موضوعٌ[٥].

---

(١) في النسخ الخطية زيادة: «في مسنديهما»، وهي عبارة مكررة.

(٢) رواه سعيد بن منصور في «التفسير من سننه» (١١١١)، والبزار كما في «كشف الأستار» للهيثمي (٣/ ٥٣)، وأبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣٦٣٥)، والطبري في «تفسيره» (١٣/ ١٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١٣٣٢)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ٤٩٨) إلى ابن المنذر وأبي الشيخ وابن مردويه، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٨١٩٦) وصححه وسكت عنه الذهبي في «التلخيص»، ورواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٢٧٧).

(٣) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٦/ ٥١٣).

(٤) انظر: «الضعفاء الكبير» للعقيلي (١/ ٢٥٩).

(٥) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١٤٥ ـ ١٥٥)، وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وكأن واضعه قصد شين الاسلام بمثل هذا، وفيه جماعة ليسوا بشيء، قال يحيى بن معين: الحكم بن ظهير ليس بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال الجوزجاني كما في «التهذيب»: ساقط؛ لميله وأعاجيب حديثه، وهو صاحب حديث نجوم يوسف. =

وقال الحاكمُ: هذا حديثٌ صَحيحٌ على شرطِ مُسلمٍ[١].

قوله: «استئنافٌ لبيانِ حالِهم التي رآهُم عليها فلا تَكريرَ»:

قال ابنُ المُنَيِّرِ: الأحسَنُ أنَّه تَطرِيَةٌ لَمَّا طالَ العَهدُ بالأوَّلِ[٢].

وقال الحَلَبِيُّ: ما ذكرَهُ المصنِّفُ[٣] أظهَرُ؛ لأنَّه مَتى دارَ الكَلامُ بين الحملِ عَلى التَّأكيدِ والتَّأسيسِ، فحَملُهُ على الثَّاني أَوْلى[٤].

قوله: «وإنَّما أُجرِيَت مُجرى العُقلاءِ لوصفِها بصِفَاتِهم»:

قال الزَّجَّاج: إذا جعلَ اللهُ غيرَ المميِّزِ كالمُميِّزِ كذلك تكونُ أفعالُهَا وأنباؤُها[٥].

= وقال ابن حبان: هذا لا أَصْلَ له مِن حديثِ رسول الله ﷺ، والحكم بن ظهير الفزاريّ الكوفِي كان يشتم أصحاب محمد ﷺ، يَروِي عن الثِّقات الأشياء الموضوعات.

وقال ابن كثير في «تفسيره»: تفرد به الحكم بن ظهير الفزاري وقد ضعفه الأئمة، وتركه الأكثرون.

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨١٩٦) من طريق أسباط بن نصر عن السدي به، وليس فيه الحكم بن ظهير، وصححه على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي. وجعله السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ٨٣) متابعةً لرواية الحكم بن ظهير، وتابع السيوطيَّ في ذلك الشوكانيُّ في «الفوائد المجموعة» (ص: ٤٦٤)، لكن الشيخ عبد الرحمن المعلمي في تعليقه على «الفوائد» رد ذلك فقال: وقف الذهبي في «تلخيصه» فلم يتعقبه، ولا كتب علامة الصحة كعادته فيما يقر الحاكم على تصحيحه، وقد جزم الجوزجاني ثم العقيلي بأن الحكم بن ظهير تفرد به عن السدي، ومن طريق الحكم، ذكره المفسرون، مع أن تفسير أسباط عن السدي عندهم جميعًا، فكيف فاتهم منه هذا الخبر ووقع للحاكم بذاك السند؟ هذا يشعر بأن بعض الرواة وهم، وقع له الخبر من طريق الحكم، ثم التبس عليه فظنه من طريق أسباط كالجادة، والله أعلم.

(٢) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٤٥٩).

(٣) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٢٣٥).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٤٣٧).

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٩١).

(٥) ـ ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لِلۡإِنسَٰنِ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾.

﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ﴾ تصغيرُ ابنٍ، صغَّرَهُ للشَّفقةِ، أو لصِغَرِ السنِّ لأنَّه كانَ ابنَ اثنتَيْ عشرةَ سنةً. وقرأ حفص هنا وفي الصافات [١٠٢] بفتح الياء(١).

﴿لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًا﴾: فيحتالُوا لإهلاكِكَ حيلةً، فَهِمَ يعقوبُ عليهِ السَّلامُ مِن رُؤياهُ أنَّ اللهَ يَصطفيهِ لرِسالَتِه ويُفوِّقُه على إخوتِهِ فخافَ عليه حسدَهُم وبغيَهُم، والرُّؤيَا كالرُّؤيَةِ غيرَ أنَّها مُختَصَّةٌ بما يَكونُ في النَّومِ، فُرِّقَ بينَهُمَا بحَرْفَي(٢) التَّأنيثِ كالقُربَةِ والقُرْبَى.

وهي انطباعُ الصُّورَةِ المُنحَدِرَةِ مِن أفقِ المتخيِّلَةِ إلى الحسِّ المشترَكِ، والصَّادقةُ مِنْهَا إنَّما تَكُونُ باتِّصالِ النَّفْسِ بالمَلكوتِ لِمَا بينَهُمَا مِن التَّناسُبِ عندَ فَراغِها مِن(٣) تَدبيرِ البَدَنِ أَدْنَى فراغٍ، فتَتَصوَّرُ بما فيها ممَّا يَلِيقُ بها مِن المَعاني الحاصِلَةِ هناك.

ثمَّ إنَّ المُتخيلةَ تحاكِيه بصورَةٍ تُناسِبُه، فترسلُها إلى الحسِّ المشتركِ فتَصيرُ مُشاهدةً، ثمَّ إنْ كانَتْ شَديدَةَ المُناسبَةِ لذلك المعنى بحيثُ لا يَكونُ التَّفاوُتُ إلا بالكُلِّيَّةِ والجُزئِيَّةِ استغْنَت الرُّؤيَا عَن التَّعبيرِ، وإلا احتاجَتْ إليهِ.

وإنَّما عُدِّي (كادَ) باللامِ وهو مُتَعَدٍّ بنَفسِهِ لتَضمُّنِه مَعنى فعلٍ يُعدَّى بِهِ تَأكيدًا، ولذلك أُكِّدَ بالمَصدَرِ وعَلَّلَه بقولِه:

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١٢٧).

(٢) في (خ): «بحرف».

(٣) في (خ): «عن».

﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لِلۡإِنسَٰنِ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾: ظاهِرُ العَداوَةِ لِمَا[1] فعلَ بآدمَ وحَوَّاءَ، فلا يَأْلُو جهدًا في تَسْوِيلِهِم وإثارَةِ الحَسَدِ فيهم حتَّى يحمِلَهُم على الكيدِ.

(٦) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعۡقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيۡكَ مِن قَبۡلُ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَۚ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾؛ أي: وكمَا اجتباكَ لمثلِ[2] هذه الرُّؤيَا الدَّالَّةِ على شرفٍ وعزٍّ وكَمالِ نفسٍ ﴿يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ﴾ للنبوَّةِ والمُلْكِ أو لأمورٍ عظامٍ، والاجتباءُ مِن جَبَيتُ الشَّيءَ: إذا حصَّلْتَهُ لنفسِكَ.

﴿وَيُعَلِّمُكَ﴾ كلامٌ مُبتدأٌ خارجٌ عن[3] التَّشبيهِ كأنَّه قيل: وهو يعلِّمُك ﴿مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾: مِن تَعبيرِ الرُّؤيَا؛ لأنَّها أَحاديثُ المَلَكِ إنْ كانَتْ صادقَةً، وأحاديثُ النَّفسِ أو الشَّيطان إن كانَتْ كاذبةً، أو: من تأويلِ غوامضِ كتبِ اللهِ وسُننِ الأنبياءِ وكلماتِ الحُكماءِ، وهو اسمُ جمعٍ للحَديثِ كأَباطيلَ اسمُ جمعٍ للباطلِ.

﴿وَيُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ﴾ بالنُّبُوَّةِ، أو بأن يصلَ نعمةَ الدُّنيا بنِعمَةِ الآخرةِ.

﴿وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعۡقُوبَ﴾ يريدُ به: سائرَ بَنيهِ، ولعلَّه استدلَّ على نُبوَّتِهم بضَوءِ الكَواكبِ، أو: نسلَه.

﴿كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيۡكَ﴾ بالرِّسالَةِ، وقيل: على إبراهيمَ بالخلَّةِ والإنجاءِ مِن النَّارِ، وعلى إسحاقَ بإنقاذِهِ مِن الذَّبحِ وفِدائِه بذبحٍ عَظيمٍ.

﴿مِن قَبۡلُ﴾: مِن قبلِكَ، أو: مِن قبلِ هذا الوَقتِ.

---

(١) في (ت): «كما».

(٢) في (خ): «بمثل».

(٣) في (ت): «من».

﴿إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿أَبَوَيْكَ﴾.

﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ﴾ بمَنْ يَستَحِقُّ الاجتباءَ ﴿حَكِيمٌ﴾ يفعَلُ الأشياءَ على ما يَنْبَغِي.

قوله: «أو مِن تأويلِ غوامضِ كتبِ اللهِ...» إلى آخره.

قال الطِّيبِيُّ: فعَلَى هذا فيه إشارةٌ إلى أنَّ العلمَ أجلُّ النِّعم[1].

قوله: «وهو اسمُ جمعٍ للحَديثِ كأَباطيلَ اسمُ جمعٍ للباطلِ»:

قال أبو حيَّان: رُدَّ ذلك، فإنَّه لم يأتِ اسمُ جَمعٍ على هذا الوزنِ، بل هو جمعُ تَكسيرٍ لحديثٍ على غيرِ قياسٍ كباطلٍ وأباطيلَ[2].

وقال الطِّيبِيُّ: قد ناقضَ الزَّمخشريُّ كلامَه؛ فقال في موضعٍ آخرَ مِن «الكشاف»: الأحاديثُ تكونُ جمعًا[3] للحديثِ، ومنه: أحاديثُ الرَّسولِ[4].

وقال في «المفصَّل»: قد يجيءُ الجَمعُ مَبنيًّا على غيرِ واحدِه المستعملِ نحو: أَراهيطَ وأَباطيلَ وأَحاديثَ[5].

وقال عَلَمُ الدِّينِ السَّخاويُّ في «شرحه»: كأنَّهُم جَمعوا حديثًا على أحدِثَةٍ، ثمَّ جمعوا الجمعَ على أحاديثَ، كقَطيعٍ وأَقطِعَةٍ وأَقاطيعَ[6].

فعَلَى هذا يَصِحُّ أن يُقال: هو مُبنيٌّ على واحدِه المُستعمَلِ[7].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٥٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٤٠٩).

(٣) في «الكشاف» و«فتوح الغيب»: «اسم جمع».

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٦٢٩).

(٥) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ٢٤٣) من القسم الأول باب الأسماء.

(٦) الذي وقفت عليه في المطبوع من «المفضل» لعلم الدين السخاوي هو القسم الثالث من شرح «المفصل» وهو باب الحروف، ولم أقف على باب الأسماء.

(٧) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٥٦ ـ ٢٦٧)، فعنه نقل المصنف ما سبق.

(٧) ـ ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾.

﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ﴾؛ أي: في قِصَّتِهِم ﴿ءَايَٰتٌ﴾ دلائلُ قُدرَةِ اللهِ وحِكمَتِه، أو: علاماتُ نُبوَّتِكَ. وقرأ ابن كثير: ﴿آيةٌ﴾[1].

﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾: لِمَن سألَ عَن قِصَّتِهِم، والمرادُ بإخوتِه: عَلَّاتُه[2] العشرةُ، وهم: يَهُوذَا ورُوبِيلُ وشَمْعُونُ ولَاوَى وريَالُونَ ويَشْجُرُ ودَيْنَةُ مِن بنتِ خالَتِه لَيَّا تزوَّجَها يَعقوبُ أوَّلًا، فلَمَّا تُوُفِّيَتْ تزوَّجَ أُختَهَا راحيلَ فولَدَتْ لهُ بُنْيَامِينَ ويُوسُفَ، وقيل: جمعَ بينَهُما ولم يَكُن الجَمْعُ محرمًا حينئذٍ، وأربعةٌ آخرونَ: دَان ونَفْتَالى وجاد وآشُرُ مِن سُرِّيتين: زُلْفَةَ وبُلْهَةَ.

(٨) ـ ﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ﴾ بُنْيَامِينُ، وتَخصيصُهُ بالإضافَةِ لاختِصاصِهِ بالأخوةِ مِن الطَّرفينِ.

﴿أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ وحدَهُ؛ لأنَّ (أفعلَ مِن) لا يفرِّقُ فيه بينَ الواحدِ وما فوقَه، والمذكَّرِ وما يقابلُهُ، بخلافِ أَخويهِ[3] فإنَّ الفرقَ واجبٌ في المحلَّى جائزٌ في المُضافِ.

﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾: والحالُ أنَّا جماعَةٌ أقوياءُ أحقُّ بالمَحبَّةِ مِن صَغيرينِ لا كفايةَ فيهِما، والعُصْبَةُ والعِصابَةُ: العشرةُ فصاعدًا، سمُّوا بذلك لأنَّ الأمورَ تُعصَبُ بهم.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٣٤)، و«التيسير» (ص: ١٢٧).

(٢) العلات: الإخوة لأب.

(٣) قوله: «بخلاف أخويه»؛ أي: أخَوَي (أفعَل مِن)، وهما المُحلَّى بـ(أل) كالأفضل، والمضاف كـ: أفضل القوم.

﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ لتفضيلِه المَفضولَ، أو لتركِ التَّعديلِ في المحبَّةِ.

رُوِيَ أنَّه كانَ أحبَّ إليهِ لِمَا يَرى فيهِ مِن المَخايلِ، وكان إخوتُهُ يَحسُدُونَهُ، فلَمَّا رأى الرُّؤيَا ضاعفَ له المحبَّةَ بحيثُ لم يَصبِرْ عنه، فتبالَغَ حَسَدُهُم حتَّى حَمَلَهُم على التَّعرُّضِ له.

قوله: «مِن المَخايلِ»:

قال الطِّيبِيُّ: هي جمعُ مخيلَةٍ، وهي المَظِنَّةُ، وياؤُه كياءِ مَعايشَ[1].

(٩ ـ ١٠) ـ ﴿ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ۝٩ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا۟ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾.

﴿ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ﴾ مِن جُملَةِ المحكيِّ بعدَ قولِه: ﴿إِذْ قَالُوا۟﴾ كأنَّهُم اتَّفقُوا على ذلك[2] إلَّا مَن قال: ﴿لَا تَقْتُلُوا۟﴾.

وقيل: إنَّما قالَهُ شَمْعونُ أو دَان ورَضِيَ بهِ الآخرونَ.

﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ منكورةً بعيدةً مِن العُمرانِ، وهو مَعنى تَنكيرِهَا وإبهامِها، ولذلك نُصِبَت كالظُّروفِ المُبهمَةِ.

﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾ جوابُ الأَمرِ، والمَعنى: يَصْفُ لَكُم وَجهُ أَبيكُمْ فيُقبِلْ بكُلِّيَّتِه عَلَيكُم، ولا يلتَفِتْ عَنْكُم إلى غيرِكُم، ولا يُنازِعْكُم[3] في مَحبَّتِهِ أَحدٌ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٥٧).

(٢) في (ت) زيادة: «الأمر».

(٣) في هامش (أ): «في نسخة: ينازحكم».

﴿وَتَكُونُوا﴾ جزمٌ بالعَطفِ على ﴿يَخْلُ﴾، أو نصبٌ بإضمارِ (أنْ).

﴿مِن بَعْدِهِ﴾: مِن بَعدِ يوسُفَ، أو الفراغِ مِن أمرِهِ، أو قَتلِهِ، أو طَرْحِه.

﴿قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾: تائبينَ إلى اللهِ عمَّا جَنَيْتُم.

أو: صالحينَ مع أَبيكُم يَصْلُحُ ما بينكُم وبينَهُ بعذرٍ تمهدونَهُ.

أو: صالحينَ في أمرِ دُنياكُمْ فإنَّه يَنتَظِمُ لَكُم بعدَه بخلوِّ وَجهِ أَبيكُم.

﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ﴾ يعني: يَهُوذَا[١]، وكان أحسَنَهُم فيهِ رَأْيًا، وقيل: رُوبيلُ[٢]:

﴿لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ﴾ فإنَّ القتلَ عَظيمٌ ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾: في قعرِهِ، سُمِّيَ بها لغَيْبُوبَتِهِ عَن عَينِ النَّاظرِ.

وقرأ نافعٌ: ﴿في غَيَابَاتِ﴾ في الموضعين على الجمعِ[٣]، كأنَّه لتلكَ الجُبِّ غياباتٌ.

وقُرِئَ: (غَيْبَة)[٤]، و: (غَيَّابات) بالتَّشديدِ[٥].

﴿يَلْتَقِطْهُ﴾: يأخذْهُ ﴿بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾: بعضُ الذينَ يَسيرونَ في الأرضِ ﴿إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ بمَشُورَتي، أو: إِنْ كُنْتُم على أَنْ تَفْعَلُوا ما يُفرِّقُ بينَهُ وبينَ أَبيهِ[٦].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢١٠٦) عن السدي.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٢٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢١٠٦)، عن قتادة وابن إسحاق.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٥)، و«التيسير» (ص: ١٢٧).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧)، و«المحتسب» (١/ ٣٣٣)، عن الحسن. زاد ابن خالويه نسبتها لمجاهد وهارون عن أبي عمرو.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧)، و«المحتسب» (١/ ٣٣٣)، عن الأعرج.

(٦) عبارة الزمخشري: «إن كنتُم على أَنْ تفعلوا ما يحصل به غرضُكم فهذا هو الرأي». انظر: «الكشاف» (٤/ ٢٤٤).

قوله: «ولذلك نُصِبَ كالظُّروفِ المُبهمَةِ»:

قال ابنُ عَطِيَّةَ: هذا خطأٌ؛ لأنَّ الظَّرفَ شرطُه الإبهامُ، وهذه ليسَتْ كذلك، بل هي أَرْضٌ مُقيدةٌ بكونِها بعيدَةً أو قاصيَةً ونحو ذلك، فزال بذلكَ إبهامُها، ومَعلومٌ أنَّ يوسفَ لم يخلَ مِن الكونِ في أرضٍ، فتبيَّنَ أنَّهُم أرادوا أرضًا بعيدَةً عن التي هو فيها قريبٌ مِن أبيهِ[١].

وقال أبو حيَّان: هذا الرَّدُّ صَحيحٌ، لو قلت: (جلسْتُ دارًا بعيدةً) أو: (قعدْتُ مكانًا بعيدًا) لم يَصِحَّ إلا بواسطَةِ (في)، ولا يجوزُ حَذْفُها إلا في ضَرورَةِ شعرٍ[٢].

وقال الحَلَبِيُّ: في الكَلامينِ نظرٌ؛ إذ الظَّرفُ المُبهَمُ عبارةٌ عَمَّا ليسَ له حُدودٌ تَحصرُه ولا أقطارَ تحويه، و﴿أَرْضًا﴾ في الآية الكريمةِ مِن هذا القَبيلِ[٣].

(١١ ـ ١٢) ـ ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَ۬نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَـٰصِحُونَ ۝١١ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾.

﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَ۬نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ لِمَ تَخافُنا عليه ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَنَـٰصِحُونَ﴾: ونحنُ نشفِقُ عليهِ ونُريدُ له الخيرَ؟ أرادوا به استِنزالَهُ عَن رأيِهِ في حفظِهِ مِنْهُم لِمَا[٤] تنسَّمَ مِن حَسَدِهِم.

والمَشهورُ: ﴿تَأْمَ۬نَّا﴾ بالإدغامِ بإشمامٍ، وعَن نافِعٍ تركُ الإشمامِ[٥]، ومِن

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٣/ ٢٢٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٤١٦).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٤٤٤).

(٤) في (ت): «بما».

(٥) وهي خلاف المشهور عنه، والذي قرأ بالإدغام الخالص من غير إشمام من العشرة أبو جعفر، =

الشَّواذِّ تركُ الإدغامِ[١] لأنَّهما مِن كَلِمتينِ، و: (تِيمَنَّا) بكسرِ التَّاءِ[٢].

﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا﴾ إلى الصَّحراءِ ﴿نَرْتَعْ﴾: نتَّسِعْ في أكلِ الفواكِهِ ونحوِها، مِن الرَّتْعَةِ وهي الخِصْبُ ﴿وَنَلْعَبْ﴾ بالاستباقِ والانتضالِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ: ﴿نَرْتَعِ﴾ بكسرِ العينِ على أنَّه مِن ارْتَعَى يَرْتَعِي، ونافِعٌ بالكسرِ والياءِ فيه وفي ﴿يَلْعَبْ﴾، وقرأَ الكوفيُّونَ ويَعقوبُ بالياءِ والسُّكونِ على إسنادِ الفعلِ إلى يوسفَ[٣].

وقُرِئَ: (يُرْتِعْ)[٤] مِن أرتعَ ماشيَتَهُ. و: (يَرتَعِ) بكسرِ العينِ (ويَلْعَبُ) بالرفعِ على الابتداءِ[٥].

﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ أن ينالَهُ مَكروهٌ.

= وباقي العشرة بالإدغام والإشمام. للضم. انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٥)، و«التيسير» (ص: ١٢٧)، و«النشر» (١/ ٣٠٣).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧) عن الأعمش، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٢٣)، عن طلحة بن مصرف.

(٢) نسبت ليحيى بن وثاب. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٩٤)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٩٤)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٢٣)، و«البحر» (١٢/ ٢٤).

(٣) قرأ: ﴿نَرْتَعِ ونَلْعَبْ﴾ ابن كثير بخلاف عن قنبل، ﴿نرتعي ونَلْعبْ﴾ قنبل بوجهه الآخر، ﴿نَرْتَعْ ونَلْعَبْ﴾ ابن عامر وأبو عمرو، ﴿يَرْتَعِ ويَلْعَبْ﴾ نافع وأبو جعفر، ﴿يَرْتَعْ ويَلْعَبْ﴾ باقي العشرة. انظر: «التيسير» (ص: ١٢٨)، و«النشر» (٢/ ٢٩٣ و٢٩٧).

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٣٣) عن أبي رجاء.

(٥) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٣٣)، و«الكشاف» (٤/ ٢٤٥)، عن العلاء بن سَيَابة.

قوله: «لَمَ تَخافُنا عليه»:

قال الطِّيبِيُّ: فسَّرَ المَنفِيَّ في قولِه: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ بـ: (تخافنا) المثبتِ حيثُ عَدَّاه بـ(على)؛ لأنَّ الأمنَ المثبتَ لا يُعدَّى بـ(على)[١].

قوله: «ونلعبُ بالاستباقِ والانتِضالِ»:

قال محيي السُّنَّةِ: هو تشاغُلٌ مِنهُم بإجمامِ النَّفسِ مِن الجدِّ بمُباحٍ يحصلُ به تَنفيسٌ وقوَّةٌ على العملِ، وليسَ هذا كاللعبِ في قولِه تَعالى: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾[٢].

(١٣ ـ ١٤) ـ ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ ۝١٣ قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴾.

﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ لشدَّةِ مُفارقَتِه عليَّ وقلَّةِ صبري عنه ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ لأنَّ الأرضَ كانَتْ مَذْأَبَةً.

وقيل: رَأى في المنامِ أنَّ الذِّئبَ قَدْ شدَّ على يوسفَ وكان يَحْذَرُهُ عليه.

وقد هَمَزَها على الأصل ابنُ كثير، ونافعٌ في رواية قالون، وعاصم وابن عامر، درجاً ووقفاً، وحمزة درجاً[٣].

---

(١) لم أقف عليه من كلام الطيبي.

(٢) ذكره عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ٢٦٨) ولم أقف عليه في تفسيره.

(٣) اختلفت النسخ هنا اختلافاً كثيراً، والمثبت من نسخة في هامش (أ) وقد كتب عليها: «نسخة مصححة»، وهي نفسها التي أثبتها أنصاري في «الحاشية» (٣/ ٢٧٣) وقال: نُسخُ الكتابِ هنا مختلفةٌ بزيادة ونقص، وأقربُها إلى الصحة ما ذُكِر مع أن أبا عمرو يهمزُ من رواية الدوري.

قلت: وملخص ما جاء فيها: ورش والكسائيُّ وأبو عَمْرو بخُلفه بغير همز، ووقفاً حمزة، والباقون بالهمز في الحالين. انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٦)، و«التيسير» (ص: ١٢٨).

واشتِقاقُهُ مِن تَذاءَبَت الرِّيحُ: إذا هبَّتْ[1] مِن كلِّ جِهَةٍ.

﴿وَأَنتُمْ عَنْهُ غَـٰفِلُونَ﴾ لاشتِغالِكُم بالرَّتعِ واللَّعبِ، أو لقلَّةِ اهتِمامِكُم بحفظِهِ.

﴿قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ اللامُ مُوطِّئَةٌ للقَسمِ، وجوابُه: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّخَـٰسِرُونَ﴾: ضعفاءُ مَغبونونَ، أو: مُستَحِقُّونَ لأنَّ يُدْعَى عليهم بالخسارِ، والواوُ في ﴿وَنَحْنُ﴾ للحالِ.

قوله: «واشتقاقُه مِن تَذاؤُبِ الرِّيحِ»:

قال الطِّيبِيُّ: هذا عكسُ ما قالَه أبو عليٍّ إذ قالَ: الذِّئبُ مَهموزٌ في الأصلِ، يقال: (تَذاءبَت الرِّيحُ) إذا جاءَتْ مُترادِفَةً من كلِّ جانبٍ، كأنَّ المعنى فيه: أنها أتَتَ كما يأتي الذِّئبُ[2].

(١٥) ـ ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَـٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾: وعَزَمُوا على إلقائِهِ فيها، والبئرُ: بئرُ بيتِ المقدِسِ، أو بئرٌ بأرضِ الأُردُنِّ، أو بينَ مِصرَ ومَدْيَنَ، أو على ثلاثةِ فراسِخَ مِن مقامِ يعقوبَ، وجَوابُ (لَمَّا) محذوفٌ مثلَ: فَعَلُوا به ما فَعَلُوا مِن الأذى.

فقَدْ رُوِيَ أنَّهم لَمَّا بَرَزُوا بِهِ إلى الصَّحراءِ أخذُوا يُؤذونَهُ ويضربونَهُ حتَّى كادُوا

---

(١) في (ح): «إذا أقبلت»، وفي «الكشاف» (٤/ ٢٤٦): «أتت»، والمعنى واحد في الجميع.

(٢) انظر: «الحجة» لأبي علي الفارسي (٤/ ٤٠٨)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٧٠).

يقتلونَهُ، فجعلَ يَصيحُ ويستغيثُ، فقال يهوذَا: أمَا عاهَدْتُمونِي أن لَا تَقتلوهُ؟! فأتَوْا بهِ إلى البئرِ فدَلَّوه[1] فيها فتَعلَّقَ بشَفيرِهَا، فربَطُوا يديهِ ونَزَعُوا قميصَهُ ليلطِّخوهُ بالدَّمِ ويَحتالوا بهِ على أَبيهِمْ، وقال: يا إخوتاهُ! رُدُّوا علي قميصِي أتوارَى به، فقالوا: ادعُ الأحدَ عشرَ كَوْكَبًا والشَّمسَ والقمرَ يُلبسوكَ ويُؤنِسُوكَ، فلَمَّا بلغَ نصفَهَا أَلْقوهُ وكانَ فيها ماءٌ فسقطَ فيه، ثمَّ أوى إلى صخرةٍ كانَتْ فيها فقامَ عليها يبكي[2].

فجاءَهُ جِبريلُ بالوحيِ كما قال: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ﴾ وكان ابنَ سبعَ عشرةَ سنةً[3].

وقيل: كانَ مُراهِقًا أُوحِيَ إليه في صِغَرِه كما أُوحِيَ إلى يحيى وعِيسَى عليهِمَا السَّلامُ.

وفي القصصِ: أنَّ إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ حينَ أُلْقِيَ في النَّارِ جرِّدَ عَن ثيابِه، فأتاهُ جِبريلُ بقَميصٍ مِن حريرِ الجنَّةِ فألبسَهُ إيَّاه، فدفعَهُ إبراهيمُ إلى إسحاقَ، وإسحاقُ إلى يعقوبَ فجعلَهُ في تَميمَةٍ علَّقَها بيُوسُفَ، فأخرجَهُ جبريلُ وألبسَهُ إيَّاه[4].

﴿لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا﴾: لتُحَدِّثَنَّهُم بما فعلُوا بك ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ أنَّك يوسفُ؛ لعُلُوِّ شَأنِكَ وبعدِهِ عَن أوهامِهِم، وطولِ العَهدِ المغيِّرِ للحُلَى والهيئاتِ، وذلك إشارةٌ إلى ما قالَ لَهُم بمِصرَ حينَ دَخلوا عليهِ مُمتارينَ فعرَفَهُم وهم لهُ مُنكِرُونَ، بشَّرَه بما يَؤُولُ إليه أمرُهُ إيناسًا له وتَطييبًا لقلبِهِ.

---

(١) في (ت): «البئر والدلو».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٢٩) عن السدي. وهو من الإسرائيليات؛ قال أبو حيان في «البحر» (١٢/ ٤٢٥): ذكر المفسرون أشياء تتضمن كيفية إلقائه في غيابة الجبِّ ومحاورته لهم بما يلين الصخر، وهم لا يزدادون إلا قساوة، ولم يتعرض القرآن الكريم ولا الحديث الصحيح لشيء منها.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٣٦٠) عن الحسن.

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ٥١٢) دون راو ولا سند.

وقيل: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ مُتَّصِلٌ بـ﴿أوحينا﴾؛ أي: آنسناهُ بالوَحيِ وهُمْ لا يَشعرونَ ذلك.

(١٦ ـ ١٧) ـ ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ۝١٦ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾.

﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً﴾: آخرَ النَّهارِ. وقرئ: (عُشَيًّا) وهو تَصغيرُ عَشِيٍّ[1].

و: (عُشًى) بالضمِّ والقَصرِ جمعُ أَعْشَى[2]؛ أي: عُشْواً[3] مِن البُكاءِ.

﴿يَبْكُونَ﴾: مُتباكِينَ.

رُوِيَ أنَّه لَمَّا سَمِعَ بُكاءَهُم فزِعَ وقال: ما لَكُم يا بنيَّ وأينَ يوسُفُ؟ ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾ نتسابقُ في العَدْوِ أو الرَّمي ـ وقد يشتركُ الافتعالُ والتَّفاعلُ كالانتضالِ والتَّناضُلِ ـ ﴿وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾: بمصدِّقٍ لنا ﴿وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾؛ لِسُوءِ ظَنِّكَ بِنا وفَرطِ مَحبَّتِكَ ليُوسُفَ.

(١٨) ـ ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ۚ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾.

﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾؛ أي: ذِي كَذِبٍ، بمعنى: مَكذوبٍ فيه، ويجوزُ أن يكونَ وَصْفًا بالمصدرِ للمُبالغَةِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٢٤٩)، و«البحر» (١٢/ ٤٢٨)، عن الحسن.

(٢) رواه عيسى بن ميمون عن الحسن. انظر: «المحتسب» (١/ ٣٣٥).

(٣) بوزن: حُمْراً، أشار إلى أن القياس أن يكون هكذا، لكن على خلاف القياس جاء: (عُشًى). انظر: «حاشية الشهاب» (٥/ ١٦٢)، و«حاشية القونوي» (١٠/ ٢٧٣).

وقُرِئَ: بالنَّصبِ[١] على الحالِ مِن الواوِ؛ أي: جاؤُوا كاذِبينَ.

و(كَدِبٍ) بالدَّالِ غيرِ المعجمَةِ[٢]؛ أي: كَدِرٍ، أو: طَرِيٍّ، وقيل: أصلهُ البَياضُ الخارِجُ عَن أظفارِ الأَحداثِ، فشبِّهَ به الدَّمُ اللاصِقُ على القَميصِ.

و﴿عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾ في مَوضعِ النَّصبِ على الظرفِ؛ أي: فوقَ قميصِه، أو على الحالِ مِن الدَّمِ إن جوِّزَ تَقديمُهَا على المجرورِ.

رُوِيَ: أنَّه لَمَّا سَمِعَ بخبرِ يوسُفَ صاحَ وسأَلَ قَمِيصَهُ، فأخذَهُ وألقاهُ على وجهِهِ وبَكَى حتَّى خضَّبَ وَجهَهُ بدمِ القَميصِ وقال: ما رأيتُ كاليومِ ذئبًا أحلمَ مِن هذا، أكلَ ابنِي ولم يُمزِّقْ عليهِ قَمِيصَهُ[٣]؟!

ولذلك ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾؛ أي: سَهَّلَت لَكُم وهَوَّنَت في أَعيُنِكُم أمرًا عظيمًا، مِن السَّوَلِ وهو الاسترخاءُ.

﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾؛ أي: فَأمْرِي صَبرٌ جَميلٌ، أو: فصَبْرٌ جميلٌ أجمَلُ، وفي الحديثِ: «الصَّبرُ الجَميلُ: الذي لا شَكْوَى فيه»؛ أي: إلى الخلقِ.

---

(١) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٧٥) عن ابن أبي عبلة، و«البحر» (١٢/ ٤٣٠) عن زيد بن علي.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧)، و«المحتسب» (١/ ٣٣٥)، كلاهما عن الحسن، وزاد ابن خالويه نسبتها لابن عباس، وهي في «الكشاف» (٤/ ٢٥١) عن عائشة، وفي «البحر» (١٢/ ٤٣٠) عن عائشة والحسن.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٣٧) عن الحسن والشعبي. وتعقب ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية هذا القول بقوله: كذا قالوا، والذي عندي: أن أمارة الكذب قلةُ الدم المفهومةُ من التنكير، ومن التعبير بكونه على القميص، ولو كانت الأمارة عدمَ تمزُّق القميص لكان هو بالتعرُّض أحقَّ.

﴿وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾: على احتمالِ ما تَصِفُونَه مِن هَلاكِ يوسُفَ، وهذهِ الجريمَةُ كانَتْ قبلَ استِنْبَائِهِم إن صَحَّ.

قوله: «و﴿عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾ في مَوضِعِ النَّصبِ على الظَّرفِ؛ أي: فوقَ قميصِه»:

قال صاحبُ «التَّقريب»: في كونِه ظرفًا للمَجيءِ وبقاءِ المعنى المقصودِ حزازةٌ[١].

وقال أبو حيَّان: لا يُساعدُ المعنى على نَصبِ (قميصِه) على الظَّرفِ بمَعنى: فوق؛ لأنَّ العاملَ[٢] فيه إذ ذاك (جاؤوا)، وليسَ الفوقُ ظرفًا لهم، بل يَستحيلُ أَنْ يكونَ ظرفًا لَهُم[٣].

وقال السَّفاقُسيُّ: لا يتوجَّه على الزَّمخشرِيِّ هذا الرَّدُّ[٤]؛ لأنَّه لم يجعَل الظَّرفيَّة باعتبارِ الفاعلِ، بل باعتبارِ المفعولِ.

قوله: «أو على الحالِ مِن الدَّم إن جُوِّزَ تَقديمُها على المَجرورِ»:

قال السَّفاقُسيُّ: وهو الحقُّ؛ لوجودِه في لسانِهم.

وقال صاحبُ «التَّقريب»: يجوزُ أن يقالَ: إنَّه حالٌ مِن (جاؤُوا) لتَضمُّنِه[٥]

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٧٦).

(٢) في النسخ الخطية: «القائلَ»، والمثبت من «البحر المحيط».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٤٢٩).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٢٥٢).

(٥) في (ز): «يتضمنه»، وفي «فتوح الغيب»: «بتضمينه».

مَعنـى الاسـتيلاءِ؛ أي: مُسـتولينَ علـى قميصِـه، و﴿بِدَمٍ﴾ حـالٌ من (قميـصٍ)؛ أي: ملتبسًـا بدمٍ كَـذبٍ[1].

قوله: «وفي الحديثِ: الصَّبرُ الجميلُ»؛ أي: «الذي لا شَكوى فيه»:

أخرجَه ابنُ جريرٍ عَن حِبَّانَ بن أبي جبلةَ مُرسلًا[2].

وضبطَه ابنُ حِبَّان في «الثقات» بكسرِ الحاءِ المهملةِ وبالباءِ الموحدةِ، قال: ومَن قالَ بفَتحِ الحاءِ وبالياء المثناةِ مِن تحتُ فقَدْ وهِمَ، وهو تابعيٌّ ثِقَةٌ[3].

(١٩) ـ ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا۟ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ ۖ قَالَ يَـٰبُشْرَىٰ هَـٰذَا غُلَـٰمٌ ۚ وَأَسَرُّوهُ بِضَـٰعَةً ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾: رُفقَـةٌ يسـيرونَ مِن مديـنَ إلى مِصـرَ، فنَزَلُوا قريبًـا مِن الجُبِّ وكانَ ذلـك بعدَ ثـلاثٍ مِـن إلقائِهِ فيه.

﴿فَأَرْسَلُوا۟ وَارِدَهُمْ﴾ الـذي يَـرِدُ المـاءَ ويَسْتَسْـقِي لهـم[4]، وكانَ مالـكَ بـن ذُعـرٍ الخُزاعِـيَّ.

﴿فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ﴾: فأرسَلَهَا في الجُبِّ ليَمْلأَها، فتَدَلَّى بها يوسفُ، فلَمَّا رآهُ ﴿قَالَ يَـٰبُشْرَىٰ هَـٰذَا غُلَـٰمٌ﴾ نادَى البُشرَى بشارةً لنَفسِه أو لقومِه، كأنَّه قالَ: تَعالَي فهذا أوانُكِ، وقيل: هو اسمُ صاحبٍ له ناداهُ ليُعينَهُ على إخراجِه.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٧٦).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٤١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢١١٢)، عن حبان بن أبي جبلة مرسلاً.

(٣) انظر: «الثقات» لابن حبان (٤/ ١٨١).

(٤) في (ت) زيادة: «الماء».

وقرأ غيرُ الكُوفِيِّينَ: ﴿يا بُشرايَ﴾ بالإضافة[1].

وقُرِئَ: (يا بشريَّ) بالإدغامِ[2]، وهو لُغَةٌ.

و: ﴿بشرايْ﴾ بالسُّكونِ[3] على قصدِ الوَقفِ.

﴿وَأَسَرُّوهُ﴾؛ أي الواردُ وأصحابُه مِن سائرِ الرُّفقَةِ.

وقيل: أخفُوا أمرَهُ وقالوا لَهُم: دفعه إلينَا أهل الماءِ لنبيعَهُ لهم بمصرَ.

وقيل: الضَّميرُ لإخوَةِ يوسُفَ، وذلك أن يَهوذَا كان يأتيهِ كلَّ يومٍ بالطَّعامِ، فأتاهُ يومئذٍ فلَمْ يَجِدْه فيها فأخبرَ إخوتَهُ، فأتوا الرُّفقَةَ قالوا: هذا غلامُنَا أَبَقَ مِنَّا، فاشتروهُ وسكتَ يوسُفُ مخافةَ أَنْ يقتلوهُ[4].

﴿بِضَٰعَةً﴾ نصبٌ على الحالِ؛ أي: أَخْفَوهُ مَتاعًا للتِّجارَةِ، واشتِقاقُه مِن البَضْعِ فإنَّه ما بُضِعَ مِن المالِ للتِّجارَةِ.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ لم يخفَ عليه إسرارُهُم، أو صنيعُ إخوَةِ يوسُفَ بأبيهِمْ وأَخيهِمْ.

---

(١) قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٢٨).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧) عن ابن أبي إسحاق، و«المحتسب» (١/ ٣٣٥) عنه وعن الحسن وأبي الطفيل والجحدري.

(٣) وهي رواية لورش عن نافع. انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٧).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٤٩) عن ابن عباس بإسناد ضعيف، وذكره ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية ، ثم تعقبه بقوله: ولا يخفى ما فيه من الاختلال لحُسن نظم المقال، والإشكالِ من جهة أن التعبير المذكورَ لا يناسب الحال.

قوله: «﴿بِضَٰعَةً﴾ نصبٌ على الحالِ»:

قال صاحبُ «الفرائد»: ويمكنُ أن يقال: ضُمِّنَ ﴿أسروه﴾ معنى[1] (جعلوه)؛ أي: جعلوهُ بضاعةً مُسرِّينُ، فهو مَفعولٌ ثانٍ[2].

وقال ابنُ الحاجبِ: يحتملُ أن يكونَ مفعولًا مِن أجلِه؛ أي: كتَمُوه لأجلِ تَحصيلِ المالِ فيه؛ لأنَّه كان على حالٍ تَقتَضِي التِّجارةُ كتمانَه خوفًا من أَنْ تَمتَدَّ الأَطماعُ مِن غَيرِهِم، فلا يجوزُ أَنْ يكونَ تمييزًا؛ لأنَّه ليسَ مِن بابِ (عِشرينَ)، ولا مِن بابِ (حَسُنَ زيدٌ وَجْهًا) لِمَا يُؤدِّي إليه أنَّ[3] الإسرارَ كانَ لبضاعتِه[4] لا له، وهو خلافُ المعنى[5].

قوله: «واشتقاقُه مِن البَضعِ»:

الرَّاغبُ: البضاعَةُ قطعةٌ وافرةٌ من المالِ تُقتنى للتِّجارةِ، يقال: أبضعَ بِضاعةً وابتضَعَها، والبِضْعُ بالكسرِ: المُقتطَعُ مِن العشرةِ[6].

---

(١) في النسخ الخطية: «بمعنى»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) في النسخ الخطية: «بات»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) في النسخ الخطية: «إذن»، والمثبت من «أمالي ابن الحاجب» و«فتوح الغيب».

(٤) في النسخ الخطية: «لبضاعة»، والمثبت من «أمالي ابن الحاجب» و«فتوح الغيب».

(٥) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٨٣)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٨٠)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٦) انظر: «المفردات» للراغب الأصفهاني (ص: ١٢٨)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٨١) وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٢٠) ـ ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾.

﴿وَشَرَوْهُ﴾: وباعوهُ، وفي مرجعِ الضَّميرِ الوجهانِ، أو: اشتَروهُ مِن إخوَتِه.

﴿بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾: مبخوسٍ؛ لزَيْفِهِ أو نقصانِه ﴿دَرَاهِمَ﴾ بدلٌ مِن الثَّمنِ ﴿مَعْدُودَةٍ﴾: قليلةٍ، فإنَّهُم كانوا يَزِنونَ ما بلغَ الأوقيَّةَ ويَعُدُّونَ ما دونَها[١].

قيل: كانَ عِشرينَ درهمًا، وقيل: اثنينِ وعِشرينَ.

﴿وَكَانُوا فِيهِ﴾: في يوسفَ ﴿مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾: الرَّاغبينَ عَنه، والضَّميرُ في ﴿وَكَانُوا﴾ إن كانَ للإخوةِ فظاهرٌ، وإن كانَ للرفقَةِ وكانوا بائِعينَ فزُهْدُهم فيه: أنَّهُم الْتَقَطوهُ، والملتقِطُ للشَّيءِ مُتهاوِنٌ به خائِفٌ مِن انتزاعِهِ مُستعجِلٌ في بيعِه، وإنْ كانُوا مُتبايِعِينَ فلأنَّهُم اعتَقَدُوا أنَّه آبِقٌ.

و﴿فِيهِ﴾ مُتعلقٌ بـ﴿الزَّاهِدِينَ﴾ إنْ جُعلَ اللامُ للتَّعريفِ، وإن جعلَ بمَعْنى (الذي) فهو مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ يبيِّنُهُ: ﴿الزَّاهِدِينَ﴾ لأنَّ مُتعلَّقَ الصِّلَةِ لا يتقدَّمُ على الموصولِ.

قوله: «و﴿فِيهِ﴾ مُتعلقٌ بـ﴿الزَّاهِدِينَ﴾ إنْ جُعلَ اللامُ للتَّعريفِ، وإن جُعلَ بمعنى (الذي) فهوَ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ يبيِّنُهُ: ﴿الزَّاهِدِينَ﴾ لأنَّ مُتعلَّقَ الصِّلةِ لا يتقدَّمُ على الوصولِ»:

قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يكونَ تَقديرُه: وكانوا من الزَّاهدينَ فيه مِن الزَّاهدينَ، مِن قَبيلِ الإضمارِ على شريطَةِ التَّفسيرِ[٢].

---

(١) في (ت): «دونه».

(٢) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ٢٨٢).

وقـال الطِّيبيُّ: الظَّاهـرُ أنَّه ليس مِنه؛ لأنَّه ليسَ بمُسـتقِلٍّ[١] عنه بالضَّميـرِ، وأنَّ[٢] الأصـلَ: كانـوا مِـن الزَّاهديـنَ فيـه، علـى أن ﴿فِيهِ﴾ ليـسَ مِـن صِلَتِـه، بـل مُتعلِّـقٌ بجملـةٍ مَحذوفَـةٍ علـى السُّـؤالِ، كقولِـه تَعالـى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ كأنَّـه لَمَّا قيـل: كانوا مِـن الزَّاهديـنَ، لـم يعلم في أيِّ شـيءٍ، اتَّجَه لسـائلٍ أَنْ يقـولَ: في أيِّ شـيءٍ زهدُوا؟ فقيـل: زهـدوا فيه.

وهو مِن قولِ الزَّجَّاجِ: ﴿فِيهِ﴾ ليسَتْ بصِلَةِ ﴿الزَّاهِدِينَ﴾، المعنى: وكانوا مِن الزَّاهدينَ، ثمَّ بيَّنَ في أيِّ شيءٍ زهدُوا، فكأنَّه قال: زَهِدُوا فيه، وهذا في الظُّروفِ جائزٌ، وأمَّا المفعولاتُ فلا يجوزُ فيها: (كنتُ زيدًا مِن الضَّاربينَ) لأنَّ (زيدًا) مِن صلَةِ (الضَّاربينَ)، فلا يتقدَّمُ الموصولَ صِلَتُه[٣].

وذهـبَ ابـن الحاجـبِ إلـى الجـوازِ، وقـالَ فـي قولِـه تعالـى: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾: الظَّاهـرُ أنَّ ﴿لَكُمَا﴾ فـي مثـلِ هذا ونحوِه مُتعلِّـقٌ بـ﴿النَّاصِحِينَ﴾؛ لأنَّ المعنـى عليـه؛ فإنَّ اللامَ إنَّمـا جيءَ بها لتَخصيـصِ مَعنى النُّصـحِ بالمُخاطبينَ، وإنَّما فـرَّ الأَكثـرونَ لأنَّ صِلَـةَ المَوصـولِ لا تَعمـلُ فيما قبـلَ المَوصولِ.

والفَرقُ عندَنا: أنَّ الألفَ واللامَ لَمَّا كانَتْ صُورَتُها صورةَ الحرفِ المنزَّلِ جزءًا من الكَلِمَةِ صارَتْ كغيرِها مِن الأَجزاءِ التي لا تمنعُ التَّقدُّمَ، ولذا لم يوصَلْ بجُملَةٍ اسميَّةٍ؛ لتَعذُّرِ ذلك فيها، وهذا واضِحٌ، فلا حاجةَ إلى التَّعسُّفِ[٤].

---

(١) في «فتوح الغيب»: «بمشتغل».

(٢) في «فتوح الغيب»: «فإن».

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٩٨).

(٤) انظر: «امالي ابن الحاجب» (١/ ٢٨٣)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).

(٢١) - ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ۚ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ﴾ وهو العَزيزُ الذي كان على خَزائنِ مِصرَ واسمُهُ: قطفيرُ، أو إِطْفيرُ، وكان الملكُ يومئذٍ ريَّانَ بنَ الوليدِ العِمْليقيَّ، وقد آمنَ بيوسُفَ وماتَ في حياتِه.

وقيل: كانَ فرعونَ مُوسى، عاشَ أربعَ مئةٍ بدليلِ قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [غافر: ٣٤]، والمشهورُ أنَّه مِن أَولادِ فِرعون يوسُفَ، والآيةُ مِن قَبيلِ خِطابِ الأولادِ بأحوالِ الآباءِ.

رُوِيَ أنَّه اشتراهُ العَزيزُ وهو ابنُ سبعَ عَشْرَةَ سَنَةً، ولبِثَ في مَنزِلِهِ ثلاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، واسْتَوْزَرَهُ الريَّانُ وهو ابنُ ثلاثينَ، وآتاهُ اللهُ العِلمَ والحِكمةَ وهو ابنُ ثلاثٍ وثلاثين سنَةً، وتُوفِّيَ وهو ابنُ مئةٍ وعشرينَ سَنةً.

واختَلفَ فيما اشتراهُ به مَن جعلَ شِراءَهُ غيرَ الأوَّلِ؛ فقيل: عِشرونَ دِينارًا وزوجا نعلٍ وثوبانِ أبيضانِ. وقيل: مثلُه[1] فضَّةً، وقيل: ذهبًا.

﴿لِٱمْرَأَتِهِۦٓ﴾ راعيلَ أو زَليخَا: ﴿أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ﴾: اجعَلِي مقامَهُ عندنا كريمًا؛ أي: حسنًا، والمعنى: أحسنِي تَعهُّدَه ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ في ضِياعِنا وأموالِنا ونستظهر به في مَصالِحِنا.

﴿أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ نتبنَّاه، وكانَ عَقِيمًا لِمَا تفرَّسَ فيه من الرُّشدِ، ولذلك قيل:

---

(١) في (أ) و(ت): «ملؤه»، وفي هامش (أ): «مثله؛ أي مثل وزنه».

أفرسُ النَّاسِ ثلاثةٌ: عزيزُ مِصرَ، وابنةُ شُعَيبٍ التي قالت: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ﴾ [القصص: ٢٦] وأبو بكرٍ حينَ استخلَفَ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه.

﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: وكما مَكَّنَّا محبَّتَهُ في قلبِ العَزيزِ، أو: كما مكَّنَّاهُ في منزلِهِ، أو: كما أنجَيْنَاهُ وعَطَفْنا عليه العزيزَ = مكنَّا له فيهَا.

﴿وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾ عطفٌ على مُضمَرٍ تَقديرُهُ: ليَتَصرَّفَ فيهَا بالعَدْلِ ولِنُعَلِّمَه؛ أي: كانَ القَصدُ في إنجائِهِ وتَمكينِه أن يُقيمَ العَدْلَ ويُدبِّرَ أمورَ النَّاسِ، ويُعلِّمَ مَعانِيَ كتبِ اللهِ وأحكامَهُ فيُنفِّذَها، أو: تعبيرَ المَناماتِ المُنبِّهةِ عَن الحَوادثِ الكائِنَةِ؛ ليستَعِدَّ لَهَا ويشتَغِلَ بتَدبيرِهَا قبلَ أَنْ تحلَّ كما فعلَ بسنِيه.

﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾ لا يردُّهُ شَيءٌ ولا ينازِعُهُ فيما يَشاءُ، أو: على أمرِ يوسُفَ؛ أرادَ بهِ إخوةُ يُوسُفَ شيئًا وأرادَ اللهُ غيرَهُ فلَمْ يكُن إلَّا ما أرادَه[1].

﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ أنَّ الأمرَ كُلَّهُ بيدِهِ، أو: لطائفَ صُنعِهِ وخفايا لُطفِه.

قوله: «ولذلك قيل: أفرسُ الناسِ ثلاثةٌ: عزيزُ مِصرَ...» إلى آخرِه.

أخرجَه سعيدُ بنُ مَنصورٍ وابنُ أبي شيبةَ والحاكِمُ وصحَّحَه عن ابنِ مَسعودٍ[2].

---

(١) في (ت): «أراد الله».

(٢) رواه سعيد بن منصور في التفسير من «سننه» (١١١٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٠٥٨)، والحاكم في «المستدرك» (٤٥٠٩) وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص». ورواه أيضاً ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٧٣)، وابن الجعد في «مسنده» (٢٥٥٥)، والطبراني في «الكبير» (٨٨٢٩)، عن ابن مسعود موقوفاً.

(٢٢) ـ ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ﴾: مُنتَهى اشتدادِ[1] جسمِهِ وقُوَّتِه، وهو سِنُّ الوُقوفِ ما بينَ الثَّلاثينَ والأربعينَ، وقيل: سِنُّ الشَّبابِ ومَبدَؤُهُ بُلوغُ الحُلُمِ.

﴿ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا﴾: حكمةً، وهو العِلْمُ المُؤيَّدُ بالعملِ، أو: حكمًا بينَ النَّاسِ.

﴿وَعِلْمًا﴾ يعني: عِلْمَ تَأويلِ الأحاديثِ.

﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تنبيهٌ على أنَّه تَعالى إنَّما آتاهُ ذلك جزاءً على إحسانِهِ في عَمَلِه واتِّقائِهِ في عُنفوانِ أَمرِهِ.

قوله: «وهو العلمُ المؤيَّدُ بالعملِ»:

قال الطِّيبيُّ: هذا حدُّ الحِكمةِ، ولا يُعبَّرُ عنها بمجرَّدِ العلمِ؛ فإنَّ مِن عَلِمَ علمًا ولم يعمَلْ بمُقتضاه لا يُسمَّى حكيمًا، أو عملَ بما[2] يضادُّهُ عُدَّ سفيهًا لا حكيمًا[3].

قوله: «تنبيهٌ على أنَّه تعالى إنَّما أتاه ذلك جزاءً على إحسانِه»:

قال الطِّيبيُّ: لا يُحملُ هذا على الاستحقاقِ والوجوبِ، بل على التَّسهيلِ والتَّيسيرِ؛ أي: إنَّ اللهَ خلقَهُ للحُكمِ والعلمِ، فوُفِّقَ لأن يُحسنَ لما خلقَ له، وعليه يُحمَلُ قولُ الحسنِ: من وُفِّقَ أن يُحسنَ عبادةَ ربِّه في شبيبتِه يُؤتى الحُكمَ في اكتهالِه[4].

---

(١) في (ت): «اشتداده في».

(٢) في (ز): «ما».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٨٦).

(٤) رواه الدينوري في «المجالسة» (٣١٥)، و(٢٥٩٧)، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٨٧).

(٢٣) ـ ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾: طلَبَتْ مِنْه وتَمحَّلَتْ أَنْ يُواقِعَهَا، مِن رادَ يَرُودُ: إذا جاءَ وذهبَ لطَلَبِ شَيءٍ، ومِنْهُ: الرَّائِدُ.

﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾ قيل: كانَتْ سبعةً، والتَّشديدُ للتَّكثيرِ، أو للمُبالغَةِ في الإيثاقِ.

﴿وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَ﴾؛ أي: أقبِلْ وبادِرْ، أو: تَهَيَّأْتُ، والكَلِمَةُ على الوجهينِ اسمُ فعلٍ بُنِيَ على الفتحِ كـ(أين)، واللامُ للتَّبيينِ كالتي في (سَقياً لك)[(١)].

وقرأ ابنُ كثيرٍ بضَمِّ التاء وفتح الهاء تَشبيهًا له بـ(حيثُ)، ونافعٌ وابنُ عامرٍ بروايةِ ابن ذكوانَ بفتحِ التاء وكسرِ الهاءِ من غيرِ همزٍ كعِيطَ وهي لغةٌ فيه، وقرأ هشامٌ كذلك إلا أنه بهمزٍ، وقد روي عنه ضمُّ التاء[(٢)].

وقرئ: (هَيْتِ) كجَيْرِ[(٣)].

و: ﴿هِئْتُ﴾ كجِئْتُ مِن هاءَ يَهِيءُ: إذا تَهَيَّأَ[(٤)]، وقرئ: (هُيِّئْتُ لك)[(٥)]، وعلى هذا فاللامُ من صِلَتِه.

---

(١) قوله: «سقيا لك» اللام فيه للبيان، وليست متعلقة بالمصدر بل بمحذوف تقديره: أعني لك.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٢٨).

(٣) أي: بفتح الهاء وكسر التَّاء، نسبت لنصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وعبد الله بن أبي إسحاق وابن محيصن وابن عباس بخلاف وعيسى الثقفي. انظر: «المحتسب» (١/ ٣٣٧)، و«تفسير الثعلبي» (١٤/ ٥٤٢).

(٤) هي رواية عن هشام كما تقدم.

(٥) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٣٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾: أعوذُ بالله معاذًا ﴿إِنَّهُۥ﴾: إنَّ الشَّأنَ ﴿رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾ سيِّدي قِطفيرُ أحسَنَ تعهُّدِي إذ قال لكِ فيَّ: أكرِمِي مثواهُ، فمَا جزاؤُهُ أن أخونَهُ في أهلِه.

وقيل: الضَّميرُ للهِ؛ أي: خالقي أحسنَ مَنزِلَتِي بأنْ عطَّفَ عليَّ قلبَهُ، فلا أَعصيهِ.

﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾: المجازُونَ الحسنَ بالسَّيِّئِ.

وقيل: الزناةُ، فإنَّ الزِّنَا ظلمٌ على الزَّاني والمَزْنِيِّ بأهلِهِ.

قوله: «كعِيطَ[1]»:

في «الأساس»: عَيَّطَ: إذا مَدَّ الصَّوتَ بالصُّراخِ، وهو العِياطُ[2].

(٢٤) ـ ﴿وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦۚ كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾.

﴿وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا﴾: قصدَتْ مُخَالَطَتَهُ وقَصدَ مُخالَطتَها، والهَمُّ بالشَّيءِ: قَصْدُهُ والعَزمُ عليه، ومنهُ: الهُمَامُ، وهو الذي إذا همَّ بشَيءٍ أمضاهُ.

والمرادُ بهَمِّهِ: ميلُ الطَّبعِ ومُنازعَةُ الشَّهوَةِ لا القَصدُ الاختياريُّ، وذلك ممَّا لا يَدخلُ تحتَ التَّكليفِ، بل الحقيقُ بالمَدحِ والأَجرِ الجَزيلِ مِن اللهِ مَن يَكُفُّ نفسَهُ عن الفعلِ عندَ قِيامِ هذا الهَمِّ أو مشارَفَةِ الهمِّ؛ كقولِك: قتَلْتُهُ لَوْ لم أَخَفِ اللهَ.

﴿لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ في قُبحِ الزِّنَا وسُوءِ مَغبَّتِه لخالَطَها؛ لشَبَقِ الغُلْمَةِ وكثرةِ المُبالغَةِ، ولَا يجوزُ أَنْ يُجعَلَ ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ جوابَ ﴿لَوۡلَآ﴾ فإنَّها في حُكمِ أَدواتِ الشَّرطِ فلا يتقدَّمُ عليها جوابُها بَل الجوابُ مَحذوفٌ يدلُّ عليهِ.

---

(١) في (س): «يُعَيِّط»، وفي (ز): «لعيط»، والصواب المثبت.

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري مادة: (عيط)، (١/ ٦٩٠).

وقيل: رأى جِبريلَ.

وقيل: تمثَّلَ له يَعقوبُ عاضًّا على أَنامِلِه، وقيل: قِطفيرُ.

وقيل: نُودِيَ: يا يوسفُ أنتَ مَكتوبٌ في الأنبياءِ وتعملُ عملَ السُّفهاءِ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ أي: مثلَ ذلك التَّثبيتِ ثبَّتْنَاه، أو: الأمرُ مثلُ ذلك.

﴿لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ﴾ خيانةَ السَّيِّدِ ﴿وَٱلۡفَحۡشَآءَ﴾ الزِّنَا.

﴿إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾: الذينَ أخلَصَهُم اللهُ لطاعَتِه. وقرأَ ابنُ كَثيرٍ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ ويعقوبُ بالكَسرِ في كلِّ القُرآنِ إذا كان في أولِه ألفٌ ولامٌ[1]؛ أي: الذينَ أخلَصُوا دينَهُم للهِ تَعالى.

قوله: «يخالِطُها...» إلى آخرِه.

قال أبو حيَّان: الذي أختارُه أنَّ يُوسفَ عليه السَّلامُ لم يَقَعْ مِنه هَمٌّ بها ألبتَّةَ، بل هو مَنفِيٌّ لوجودِ رُؤيَةِ البُرهانِ، كما تقولُ: (لقد قارَفْتَ لولَا أَنْ عَصمَكَ الله)، ولا نقولُ: إنَّ جوابَ ﴿لَوۡلَآ﴾ مُتقدِّمٌ عليها، وإن كانَ لا يقومُ دَليلٌ على امتناعِ ذلك، بل صريحُ أَدواتِ الشَّرطِ العاملةِ مختلفٌ في جوازِ تقديمِ أَجوِبَتِها عليها، وقد ذهبَ إلى ذلك الكوفيُّونَ، ومِن أَعلامِ البَصريِّينَ أبو زيدٍ الأَنصاريُّ وأبو العبَّاسِ المبردُ.

بل نقولُ: إنَّ جوابَ ﴿لَوۡلَآ﴾ مَحذوفٌ لدلالةِ ما قبلَه عليه، كما يقولُ جمهورُ البَصريينَ في قولِ العربِ: (أنتَ ظالِمٌ إن فعلتَ)، فيُقدرونَه: إن فعلتَ فأنتَ ظالِمٌ، ولا يدلُّ قولُه: (أنتَ ظالمٌ) على ثُبوتِ الظُّلمِ، بل هو مُثبَتٌ على تقديرِ وجودِ الفعلِ،

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١٢٨)، و«النشر» (٢/ ٢٩٥).

وكذلك هنا التَّقديرُ: لولا أَنْ رَأَى بُرهانَ ربِّهِ لَهمَّ بها، فكانَ يُوجَدُ الهمُّ على تَقديرِ انتفاءِ رُؤيةِ البُرهانِ، لكنَّه وُجِدَ رؤيةُ البُرهانِ فانتَفَى الهَمُّ.

ولا التفاتَ إلى قولِ الزَّجَّاجِ: ولو كان الكلامُ (لهمَّ بها) كان بعيدًا[1]، فكيفَ مع سقوطِ اللامِ[2]؛ لأنَّه يوهِمُ أنَّ قولَه: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ هو جوابُ ﴿لَوْلَآ﴾.

ونحن لا نقولُ بذلك، وإنَّما هو دَليلُ الجوابِ، وعلى تقدير أن يكونَ نَفسَ الجَوابِ، فاللامُ ليسَتْ بلازِمَةٍ يجوزُ أن يأتي جوابُ (لولا) إذا كان بصيغَةِ الماضِي باللامِ وبغيرِ اللامِ، فمَن ذهبَ إلى أن قوله[3]: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ هو نفسُ الجوابِ لم يتعَدَّ.

ولا التِفاتَ إلى قولِ ابنِ عَطيَّةَ: إنَّه قولٌ يردُّهُ لسانُ العَربِ وأقوالُ السَّلفِ[4]، فقد استدَلَّ مَن ذهبَ إلى جَوازِ ذلك بوجودِه في لسانِ العربِ، قال تعالى: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾، فقولُه: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ﴾ إمَّا إن يُخرَّجَ على أنه الجوابُ كما ذهبَ إليه ذلك القائلُ، أو على أنَّه دليلُ الجَوابِ، والتقدير: لَوْلَا أن رَبَطنا على قَلْبِها كادَتْ تُبدي به.

وأمَّا أقوالُ السلف فنعتقدُ أنَّه لا يَصحُّ عن أحدٍ منهم شيءٌ من[5] ذلك، مع أنَّه لا

(١) في (س): «بعدا».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٠١ ـ ١٠٢).

(٣) في (س): «أن يقول».

(٤) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٣/ ٢٣٥).

(٥) في (ز): «شيء في».

يساعدُ عليه كلامُ العربِ؛ لأنَّهم قدَّرُوا جوابَ (لولا) محذوفًا، ولم يدلَّ عليه دليلٌ؛ لأنَّهم لم يُقدِّرُوا: لَهمَّ بها.

ولا يَدلُّ كلامُ العربِ إلَّا على أنَّ المَحذوفَ مِن مَعنى ما قبلَ الشَّرطِ؛ لأنَّ ما قبلَ الشَّرطِ دَليلٌ عليه، ولا يُحذَفُ الشَّيءُ لغيرِ دَليلٍ عليه، والبرهانُ الذي رآه هو ما آتاهُ اللهُ مِن العلمِ الدَّالِّ على تحريمِ ما حرَّمَه الله تعالى، وأنَّه لا يُمكِنُ الهمُّ فضلًا عن الوقوعِ فيه[1].

وقال البَغويُّ في «المَعالم»: قال بعضُ أهلِ الحَقائقِ: الهَمُّ هَمَّان:

همٌّ ثابتٌ، وهو إذا كانَ مَعَه عزمٌ وعَقدٌ ورِضًا مثلَ همِّ امرأةِ العَزيزِ.

وهَمٌّ عارِضٌ، وهو الخَطرَةُ وحديثُ النَّفسِ مِن غيرِ اختبارٍ ولا هَمٍّ مثلَ هَمِّ يوسفَ[2].

قال الطِّيبيُّ: وهذا التَّفسيرُ هو الذي يجبُ أن يُذْهَبَ إليه ويُتَّخذَ مذهبًا وإن نقلَ المُفسِّرونَ ما نقلوا؛ لأنَّ مُتابعةَ النَّصِّ القاطعِ وبراءةَ ساحةِ النَّبيِّ المَعصومِ عَن تلكَ الرَّذيلَةِ وإحالةَ التَّقصيرِ على[3] الرُّواةِ أولى بالمصيرِ إليه، على أنَّ أساطينَ النقلِ المُتقنينَ لم يَرْوُوا في ذلك شيئًا مرفوعًا في كُتُبِهم، وجُلُّها بل كُلُّها مَأخوذٌ مِن مساءلةِ[4] أهلِ الكتابِ[5].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٤/ ٢٣١).

(٣) في (س): «وعلى».

(٤) كذا في النسخ الخطية، وفي «فتوح الغيب»: «مسلمة»، وهو أليق بالسياق.

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٩٥).

وقال الإمامُ: المرادُ بالهمِّ في الآيةِ خطورُ الشَّيءِ بالبالِ أو ميلُ الطَّبعِ.

مثالُه: الرَّجلُ الصَّالحُ الصائِمُ في الصَّيفِ الصَّائفِ إذا رأى الماءَ المبرَّدَ فطبيعَتُه تحملُه على شربِه إلا إنْ هَداهُ اللهُ، ودينُه يمنَعُه منه.

كذلك المرأَةُ الفائقَةُ في الحسنِ والجَمالِ إذا تهيَّأَتْ للشَّابِّ القويِّ لا بُدَّ أَنْ يقعَ هناك بين الشَّهوةِ والحكمَةِ وبينَ النَّفسِ والعقلِ مُجاذباتٌ ومنازعاتٌ، فالهَمُّ عِبارةٌ عَن جواذبِ الطَّبيعةِ، ورؤيةُ البُرهانِ عبارةٌ عَن جواذبِ الحكمَةِ، وهذا لا يدلُّ على حصولِ الذَّنبِ، بل كلَّما[1] كانَتْ هذه الحالَةُ أشدَّ كانَت القوَّةُ بلَوازمِ العُبوديَّةِ أكملَ[2].

(٢٥) ـ ﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِۚ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ﴾؛ أي: تَسابَقَا إلى البابِ، فحُذِفَ الجارُّ أو ضُمِّنَ الفِعلُ مَعنى الابتداءِ، وذلك أَنَّ يوسُفَ فرَّ مِنْهَا ليخرج[3] وأسرعَتْ وراءَه لتمنَعَهُ الخروجَ.

﴿وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ﴾: اجتذَبَتْهُ مِن وَرائِه فانقَدَّ قَميصُهُ، والقَدُّ: الشَّقُّ طُولًا، والقَطُّ: الشَّقُّ عَرْضًا.

---

(١) في النسخ الخطية: «كما»، والمثبت من «تفسير الرازي» و«فتوح الغيب».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/ ٤٤٢)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٢٩٩) وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٣) في (أ): «للخروج».

﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا﴾: وصادفا زوجها ﴿لَدَا ٱلْبَابِۚ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ إيهامًا بأنَّها فرَّتْ مِنهُ تبرئةً لسَاحَتِها عندَ زَوجِها وتغييرِه على يُوسُفَ وإغرائِه به انتقامًا منه، و﴿مَا﴾ نافيةٌ أو استِفهامِيَّةٌ بمعنى: أيُّ شيءٍ جَزاؤُهُ إلا السِّجنُ؟

(٢٦ - ٢٧) - ﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِيۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.

﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي﴾: طالَبَتْني بالمُؤاتاةِ، وإنَّما قال ذلكَ دفعًا لِمَا عرَّضَتْه لهُ مِن السِّجنِ أو العَذابِ، ولو لم تَكذِبْ عليهِ ما قالَه.

﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ قيل: ابنُ عَمِّها، وقيل: ابنُ خالٍ لها صَبِيًّا في المهدِ.

وعن النبيِّ ﷺ: «تكلَّمَ أربعةٌ صِغارًا: ابنُ ماشِطَةِ فِرعَوْنَ، وشاهِدُ يُوسُفَ، وصاحِبُ جُرَيجٍ، وعِيسَى عليهِ السَّلامُ».

وإنَّمَا ألقى اللهُ الشَّهادةَ على لسانِ أهلِها لتكونَ ألزمَ علَيْهَا.

﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ لأنَّه يَدلُّ على أنَّها قَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن قُدَّامِهِ بالدَّفعِ عن نَفسِهَا، أو أنَّه أسرعَ خلفَها فتعثَّرَ بذَيلِهِ فانقدَّ جَيبُهُ.

﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ لأنَّه يَدُلُّ على أنَّها تَبِعَتْه فاجتَذَبَتْ ثوبَهُ فقَدَّتْهُ، والشَّرطيَّةُ محكيَّةٌ على إرادةِ القَوْلِ، أو على أنَّ فِعلَ الشَّهادةِ مِن القولِ، وتسميتُها شهادةً لأنَّها أَدَّت مُؤدَّاها، والجمعُ بينَ ﴿إِن﴾ و﴿كَانَ﴾ على تأويلِ: (إن يُعْلَمْ أنَّه كانَ) ونحوِه، ونظيرُه قولُك: (إن أحسَنْتَ إليَّ فقدْ أَحْسَنْتُ إليكَ

مِن قَبْلُ)، فإنَّ مَعناه: إنْ تَمْنُنْ عَليَّ بإحسانكَ أَمْنُن عَليكَ بإحساني السَّابقِ.

وقرئ: (من قُبُلُ) و(مِن دُبُرُ) بالضمِّ[١] لأنَّهما قُطِعَا عَن الإضافةِ كقَبْلُ وبَعْدُ، وبالفتح[٢] كأنَّهُما جُعِلَا عَلَمينِ للجِهَتينِ فمُنِعَا الصَّرفَ، وبسُكونِ العَينِ[٣].

قوله: «وعَن النَّبيِّ ﷺ: «تكلَّمَ أربعةٌ صغاراً: ابنُ ماشِطَةِ فِرعونَ وشاهِدُ يوسفَ، وصاحبُ جُريجٍ، وعِيسَى»»:

قال الطِّيبيُّ: تردُّهُ دلالةُ الحصرِ في حَديثِ «الصَّحيحينِ» عَن أبي هُريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ، قال: «لم يتكلَّم في المهدِ إلا ثلاثة: عيسى ابنُ مريمَ، وصاحبُ جُريجٍ[٤]، وصبيٌّ كانَ يرضَعُ أمَّه فمرَّ براكبٍ حَسَنِ الهيئَةِ فقالَت أمُّهُ: اللهمَّ اجعَلْ ابني مثلَ هذا، فقال الصَّبيُّ: اللهمَّ لا تَجْعَلْني مثلَه»[٥].

قلت: هذا منهُ على جاري عادَتِه مِن عدم الاطِّلاعِ على طرقِ الأحاديثِ، والحديثُ الذي أوردَهُ المُصنِّفُ صحيحٌ أخرجَه أحمَدُ في «مسنده» وابنُ حِبَّان في «صحيحه» والحاكمُ في «المستدرك» وصحَّحَه من حديثِ ابنِ عبَّاسٍ[٦].

---

(١) نسبت ليحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والجارود بن أبي سبرة وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٧)، و«المحتسب» (١/ ٣٣٨)، و«البحر» (١٢/ ٤٥١).

(٢) أي: (من قبُلَ) و: (من دبُرَ). انظر: «الكشاف» (٤/ ٢٧٠)، و«البحر» (١٢/ ٤٥١)، عن ابن أبي إسحاق.

(٣) يعني: بسكون الباء فيهما مع البناء على الضم، نسبت ليحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والجارود في رواية عنهم. انظر: «الكشاف» (٤/ ٢٧٠)، و«البحر» (١٢/ ٤٥١).

(٤) في النسخ الخطية: «جرير»، والتصويب من مصادر التخريج.

(٥) رواه البخاري في «صحيحه» (٣٤٣٦)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٥٠).

(٦) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٨٢٢)، والبزار (٢٤ ـ كشف)، والطبري في «تفسيره» (١٣/ ١٠٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩٠٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣٨٣٥)، وصححه، =

ورواهُ الحاكِمُ أيضًا مِن حَديثِ أبي هريرةَ، وقال: صحيحٌ على شرطِ الشَّيخين[١].

وفي حَديثِ «الصَّحيحين» أشارَ إليه آنفًا زيادةً على الأربعةِ: «الصبيُّ الذي كانَ يرضعُ أمَّهُ فمرَّ راكِبٌ...» إلى آخره، فصاروا خمسةً.

وهم أكثرُ من ذلك، ففي «صحيح مسلم» تكلَّم الطفلُ في قصَّةِ أصحابِ الأُخدودِ[٢].

وقد جمعتُ مَن تكلَّمَ في المهدِ فبَلَغُوا أحدَ عشرَ[٣]، ونَظَمْتُهُم[٤] فقلتُ:

تَكَلَّمَ في المهدِ النَّبيُّ مُحمَّدٌ ... ويحيى وعِيسَى والخَليلُ ومَرْيَمُ

ومُبرِي جُرَيجٍ ثمَّ شاهِدُ يُوسُفٍ ... وطفلٌ لَدَى الأُخدودِ يَرويهِ مُسلِمُ

وطفلٌ عليه مُرَّ بالأَمَةِ التي ... يُقالُ لها: تَزْني، ولا تَتكلَّمُ

= ووافقه الذهبي في «التلخيص»، من حديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما مرفوعاً.

ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٨٢١)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩٠٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٢٧٩)، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً. إلا أنه في رواية ابن حبان قال بدل «شاهد يوسف»: «والرابع لا أحفظه».

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٤١٦١)، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» (٣٠٠٥) عن صهيب رضي الله عنه.

(٣) في النسخ الخطية: «أحد عشرة»، والصواب: «أحد عشر» على تقدير معدود مذكر، أو «إحدى عشرة» على تقدير معدود مؤنث، وقد ذكر السيوطي هذه الأبيات في تفسير آل عمران فقال: «قد جُمِعَ الذينَ تَكلَّمُوا في المَهدِ فبَلَغُوا أَحَدَ عَشَرَ نَفسًا، وقد نَظَمْتُهُم...».

(٤) في النسخ الخطية: «ونظَّمتُها»، والمثبت موافق لما في تفسير آل عمران.

وماشِطَةٌ في عَهدِ فرعونَ طِفلَها وفي زمنِ الهادي المُبارَكِ تُختمُ

قوله: «والجمعُ بينَ ﴿إن﴾ و﴿كَانَ﴾ على تأويلِ: (إن يُعْلَمْ أنَّه كانَ) ونحوِه»:

قال الطِّيبِيُّ: يعني أنَّ الشَّرطَ وإن كانَ ماضيًا لكنَّه في تأويلِ المُضارعِ؛ لأنَّ المُرادَ إرشادُ العزيزِ إلى إظهارِ الحَقِّ.

قال ابنُ الحاجبِ: وإنَّما صَحَّ ذلك؛ لأنَّ جوابَ الشَّرطِ لا يكونُ إلَّا جملةً، ويكونُ مَعنى الشَّرطِ فيه الإعلامُ بما هو المَشروطُ.

وقال أيضًا: ﴿كَانَ﴾ هنا بمَعنى: ثبتَ، كأنَّه قيل: إن ثبتَ أنَّ قميصَه، وثبوتُ الشَّيءِ لا يلزَمُ منه أن يكونَ قبلَ ذلك ثابتًا، والمعنى: إن ثبتَ هذا في المستقبلِ فهيَ صادِقَةٌ[1].

(٢٨ ـ ٢٩) ـ ﴿فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا وَاسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِـِٔينَ﴾.

﴿فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُۥ﴾: إن قولَكِ: ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾ أو: إنَّ السُّوءَ، أو: إنَّ هذا الأمرَ ﴿مِن كَيْدِكُنَّ﴾: مِن حِيلَتِكُنَّ، والخِطابُ لها ولأَمثالِها، أو لسَائرِ النِّساءِ.

﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾: فإنَّ كيدَ النِّساءِ ألطَفُ وأعلَقُ بالقَلبِ وأشَدُّ تأثيرًا في النَّفسِ، ولأنَّهنَّ يواجِهْنَ به الرِّجالَ والشَّيطانُ يُوَسْوِسُ به مُسارَقَةً.

---

(١) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢١٨ ـ ٢١٩)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩).

﴿يُوسُفُ﴾ حُذفَ مِنه حرفُ النِّداءِ لقُربِهِ وتفطُّنِه للحَديثِ ﴿أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾: اكتُمْهُ ولا تَذْكُرْه ﴿وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ﴾ يا رَاعيلُ ﴿إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَاطِـِٔينَ﴾: مِن القَومِ المُذنبينَ، مِن خَطِئَ: إذا أذنَبَ مُتعمِّدًا، والتَّذكيرُ للتَّغليبِ.

قوله: «حُذِفَ منه حَرفُ النِّداءِ لقُربِه وتَفطُّنِه»:

قال الطِّيبيُّ: يَعني: يُجاءُ بحرفِ (يا) النِّدائيَّةِ لأمرينِ؛ إمَّا المنادى بَعيدٌ فيُطلبُ إقبالُه، وإمَّا أنَّه قريبٌ ساهٍ بليدٌ فيُنبَّه به، ويوسفُ لَمْ يَكُن بهذه المثابةِ(١).

(٣٠) ـ ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦۖ قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّاۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾.

﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾ هي اسمٌ لجمعِ امرأةٍ، وتأنيثُه بـهذا الاعتبارِ غيرُ حَقيقيٍّ ولذلك جُرِّدَ فعلُهُ، وضَمُّ النُّونِ لُغَةٌ فيها.

﴿فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾ ظرفٌ لـ﴿قال﴾؛ أي: أشَعْنَ الحِكايةَ في مصرَ، أو صِفَةُ ﴿نِسۡوَةٞ﴾، وكُنَّ خمسًا: زوجَةُ الحاجبِ والسَّاقي والخَبَّازِ والسَّجَّانِ وصاحِبِ الدَّوابِّ(٢).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣١٠).

(٢) انظر: «تفسير مقاتل» (٢/ ٣٣١). وذكره السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ١٩٠)، والواحدي في «البسيط» (١٢/ ٨٦) عن الكلبي، وذكره الماوردي في «تفسيره» (٣/ ٣٠) عن جويبر. وهذا من الأقوال الشائعة في كتب التفسير، وقلما يخلو تفسير من تفسير النسوة بهؤلاء، وفيه نظر يظهر بأدنى تأمل، فإن حصر النسوة بامرأة الخباز والساقي وصاحب الدواب غير مناسب للمقام، خصوصًا وأن هؤلاء قد لا يكنَّ مما يوازي امرأة العزيز في المكانة، وإنما المناسب هنا أن تكون هؤلاء النسوة من زوجات النبلاء والأمراء ونحوهم الذين هم من طبقة العزيز وما أكثرهم، أما تفسيرهن بالمذكورات أو الاقتصار عليهن ـ وكأنه لم يبق في الدولة على اتساعها وعظمة ملكها سوى زوجات الساقي =

﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ تطلبُ مواقعةَ غلامِها إيَّاها.

والعَزيـزُ بلِسـانِ العَربِ: الملِـكُ، وأصلُ فتًـى: فَتَـيٌ؛ لقولِهم: فِتيـانٌ، والفتوَّةُ شاذٌّ(١).

﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾: شـقَّ شَـغَافَ قَلبِها ـ وهـو حِجابُهُ ـ حتَّى وصـلَ إلى فؤادِهَا ﴿حُبًّا﴾ ونصبُه على التَّمييزِ لصرفِ الفعلِ عنه(٢).

وقرئ: (شَعَفَها)(٣) مِن شَعَفَ البَعيرَ: إذا هَنَأَهُ بالقَطِرَانِ فأحرقَهُ.

﴿إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾: في ضَلالٍ عَن الرُّشدِ وبُعدٍ عَن الصَّوابِ.

(٣١) ـ ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.

﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ﴾: باغتيَابِهنَّ، وإنَّما سَمَّاه مَكرًا لأنَّهنَّ أَخْفَيْنَه كمَا يُخْفِي

= والخباز وصاحب الدواب ـ فغير ملائم للحال. وسيأتي أن اللاتي استدعهن كن أربعين امرأة منهن الخمس المذكورات، وهو يؤيد ما ذكرناه.

(١) في (خ): «شاذة».

(٢) قوله: «لصرف الفعل»؛ أي: وهو (شَغَفَ) «عنه»؛ أي: عن الحبِّ، فهو محوَّلٌ عن الفاعل، والأصلُ: شغَفَها حبُّه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٨٤).

(٣) رواها الطبري في «تفسيره» (١٣/ ١١٩) عن أبي رجاء وعوف الأعرابي، وعزاها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٣٩) لهما ولعلي رضي الله عنه، والحسن بخلاف، ويحيى بن يعمر، وقتادة بخلاف، وثابت البناني، وابن أبي مريم، والأعرج بخلاف، ومجاهد بخلاف، وحميد بخلاف، والزهري بخلاف، وابن محيصن ومحمد بن السميفع وعلي بن حسين بن علي وجعفر بن محمد.

الماكِرُ مَكْرَه، أو قُلْنَ ذلك لتُريهِنَّ[١] يُوسُفَ، أو لأنَّها استكْتَمَتْهُنَّ سِرَّهَا فأَشَعْنَه[٢] علَيْهَا.

﴿أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ﴾ تَدعُوهُنَّ، قيل: دعَتْ أربعينَ امرَأَةً فيهِنَّ الخَمسُ.

﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً﴾: ما يَتَّكِئْنَ عليهِ مِن الوَسائِدِ.

﴿وَءَاتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾ حتى يَتَّكِئْنَ والسَّكاكينُ بأَيديهنَّ، فإذا خرجَ عَلَيهِنَّ يُبْهَتْنَ ويُشْغَلْنَ عن نفوسهنَّ فتقعَ أيديهنَّ على أيديهنَّ فيقطعْنَها فيُبكَّتْنَ بالحُجَّةِ، أو يهابَ يوسفُ مِن مكرِهَا إذا خرجَ وحدَهُ على أربعينَ امرأةً في أيديهنَّ الخناجِرُ.

وقيل: ﴿مُتَّكَأً﴾: طعامًا، أو مجلسَ طعامٍ فإنَّهُم كانوا يَتَّكِئُونَ للطَّعامِ والشَّرابِ تَرفًا ولذلك نُهِيَ عنه، قال جميلٌ:

فظَلِلْنَا بنِعْمَةٍ واتَّكَأْنَا وَشَرِبْنَا الحَلَالَ مِن قُلَلِهْ

وقيل: المُتَّكَأُ طَعَامٌ يحزُّ حَزًّا كأنَّ القاطِعَ يَتَّكِئُ عليه بالسِّكِّينِ[٣].

وقُرِئَ: ﴿مُتَّكاً﴾ بحذف الهمزة[٤]، و: (مُتَّكَاءً) بإشباعِ الفتحةِ كمُنْتَرَاحٍ[٥].

و: (مُتْكًا) وهو الأُتْرُجُّ[٦]، أو ما يَقطَعُ، مِن مَتَكَ الشَّيءِ: إذا بتكَه.

و: (مَتْكَأً)[٧] من تَكِئَ يَتْكَأُ: إذَا اتَّكَأَ.

---

(١) في (خ) و(ت): «ليرين».

(٢) في (خ): «فأفشينه»، وفي (ت): «فشينه».

(٣) في (ت): «بسكين».

(٤) وهي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (١/ ٣٩٩).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«المحتسب» (١/ ٣٣٩)، عن الحسن.

(٦) نسبت لابن عباس وابن عمر وجمع من التابعين. انظر: «المحتسب» (١/ ٣٣٩)، و«البحر» (١٢/ ٤٦٣).

(٧) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«البحر» (١٢/ ٤٦٢).

﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ﴾: عظَّمْنَهُ وهِبْنَ حُسْنَهُ الفائقَ.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «رأيتُ يوسُفَ ليلةَ المِعراجِ كالقَمَرِ ليلةَ البَدرِ».

وقيل: كان يُرى تلألُؤُ وَجهِهِ على الجُدرانِ.

وقيل: (أكبَرْنَ) بمَعْنَى: حِضْنَ، مِن أكبَرَت المَرأَةُ: إذا حاضَتْ؛ لأنَّها تدخُلُ الكِبَرَ بالحَيْضِ، والهاءُ ضَميرٌ للمَصدَرِ أو ليوسُفَ على حذفِ اللامِ؛ أي: حِضْنَ لَهُ مِن شدَّةِ الشَّبقِ كما قالَ المُتنبِّي:

خَفِ اللهَ وَاسْتُرْ ذَا الجَمَالَ بِبُرْقُعٍ ... فَإِنْ لُحْتَ حَاضَتْ في الخُدُورِ العَوَاتِقُ[1]

﴿وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾: جَرَّحْنَها بالسَّكاكينِ مِن فرطِ الدَّهشَةِ.

﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ تنزيهًا لـه مـن[2] صفاتِ العَجـزِ، وتَعجُّبًا مِـن قُدرَتِه على خلقِ مِثلِـه، وأصلُـه: ﴿حاشـا﴾ كما قـرأَ أبو عَمرٍو فـي الـدَّرْجِ[3]، فحُذِفَـت أَلِفُـه الأَخيرَةُ تَخفيفًـا، وهـو حرفٌ يُفيـدُ معنى التَّبرِئَةِ فـي بابِ الاسـتثناءِ فوُضِعَ مَوضِـعَ التَّبرِئَةِ[4]، والـلامُ للبَيـانِ كما فـي قَولِكَ: سَـقيًا لكَ.

وقرئَ: (حاشا اللهِ) بغير لامٍ[5] بمَعنى: براءةُ الله.

---

(١) انظر: «ديوان المتنبي» (٣/ ٨٩)، والرواية فيه: (إذا لحت ذابت)، وهما روايتان كما نقل الشهاب في «الحاشية على البيضاوي» (٥/ ١٧٤) عن الواحدي. وأورده برواية المؤلف الثعالبي في «أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه» (ص: ٨٧)، وهي رواية أبي الفتح (ابن جني) كما قال العكبري في «شرح ديوان المتنبي» (٢/ ٣٤٩).

(٢) في (خ): «تنزيها لله عن».

(٣) والباقون: ﴿حَـٰشَ﴾ دون ألف، وكذا أبو عمرو وقفاً. انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٨).

(٤) في (ت): «التنزيه» في الموضعين.

(٥) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«المحتسب» (١/ ٣٤١)، و«الكشاف» (٤/ ٢٧٩)، و«البحر» (١٢/ ٤٦٥).

و(حاشًا لله) بالتَّنوينِ على تنزيلِهِ مَنزِلَةَ المصدَرِ[١].

وقيل: حاشَا: (فاعَلَ) مِن الحَشَا الذي هو النَّاحِيَةُ، وفاعِلُه ضَميرُ يوسُفَ؛ أي: صارَ في ناحيَةٍ للهِ مما يُتوهَّمُ فيه.

﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ لأنَّ هذا الجَمَالَ غيرُ مَعهودٍ للبَشَرِ، وهو على لُغَةِ الحِجَازِ في إعمالِ (ما) عملَ (ليس) لِمُشاركتِهِمَا في نَفْيِ الحَالِ.

وقرئ: (بشرٌ) بالرَّفعِ على لغَةِ تَميمٍ[٢]، و: (بِشِرًى)[٣]؛ أي: بعبدٍ مُشترًى لئيمٍ.

﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ فإنَّ الجمعَ بينَ الجمالِ الرَّائقِ والكَمالِ الفَائقِ والعِصمَةِ البَالِغَةِ مِن خواصِّ المَلائِكَةِ، أو لأنَّ جَمالَهُ فوقَ جَمالِ البَشرِ لا يفوقُهُ فيه إلا الملكُ.

قوله: «ولذلك نُهِيَ عنه»:

أخرجَه ابنُ أبي شيبةَ في «مصنفه»، عن جابرٍ قال: نَهى رسولُ اللهِ ﷺ أن يأكلَ الرَّجلُ بشمالِه وأن يأكلَ مُتَّكِئًا[٤].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«الكشاف» (٤/ ٢٧٩)، و«البحر» (١٢/ ٤٦٦)، عن أبي السمال.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٤/ ٦٠٠) وعزاها للأعمش، و«الكشاف» (٤/ ٢٨٢) عن ابن مسعود.

(٣) نسبت للحسن وأبي الحويرث الحنفي. انظر: «المحتسب» (١/ ٣٤٢)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٤٠)، و«البحر» (١٢/ ٤٦٨). ونسب ابن عطية لمن قرأ بهذه القراءة أنه قرأ أيضا: (إن هذا إلا مَلِكٌ كريم) بكسر اللام واحد الملوك، وبين الجملتين تناسب ظاهر، والمعنى: ما هذا عبدٌ لئيمٌ يُملك، بل سيدٌ كريمٌ مالك. انظر: «روح المعاني» للآلوسي (١٢/ ٣١٤).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤٤٤٦) دون قوله: «(وأن يأكل متكئاً»، ولم أقف عليه، وروى البخاري في «صحيحه» (٥٣٩٨) عن أبي جحيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا آكل متكئاً»، والطبراني في «الأوسط» (٣٣) عن أبي الدرداء، قال: قال النبي ﷺ: «لا تأكل متكئاً ولا تخطَّ رقاب الناس يوم =

قلت: وكلامُ المُصنِّفِ يقتَضي أنَّه نَهى عَن الشَّرابِ مُتَّكِئًا أيضًا، وهو كذلك: إلَّا أنَّ الرِّوايةَ به عزيزةٌ، أخرج.......... [١].

قوله: «قالَ جميلٌ:

فظَلَلْنَا بنعمةٍ واتَّكأنا ... وشَرِبْنَا الحلالَ مِن قُلَلِه»[٢]

قال الطِّيبيُّ: أي: أخَذنا مُتَّكئًا نتَّكئ عَليها. والقُلَلُ: جمعُ قلَّةٍ، وهي الجرَّةُ، والحلال: النَّبيذُ[٣]، انتهى[٤].

والبيتُ مِن قَصيدةٍ أوَّلُها:

رسمُ دارٍ وَقَفْتُ في طُلَلِه ... كدتُ أقضي الحلالَ مِن حُلَلِه

= الجمعة»، ثم قال: لم يرو هذا الحديث عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد تفرد به أرطاة بن المنذر، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٧٩): وفيه عبد الله بن زريق قال الأزدي: لا يصح حديثه.

(١) بياض هنا في (س) و(ز)، ولعل المصنف يشير إلى ما رواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٨)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث» (٦٣٧) عن أنس بن مالك قالاً: بينما رسول الله ﷺ متكئاً على طعام له يأكل إذ جاءه جبريل عليه السلام فقال: يا محمد أما إن الاتكاء من النعمة، قال: فاستوى قاعداً عندها ثم قال: «إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأشرب كما يشرب العبد»، قال أنس: فما رأيته متكئاً بعد، وفي سنده عبد الحكم السدوسي قال عنه ابن عدي: عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه، وبعض متون ما يرويه مشاهير إلا أنه بالإسناد الذي يذكره عبد الحكم لعله لا يروى ذاك.

(٢) انظر: «ديوان جميل بثينة» (ص: ١٨٩)، و«المعاني الكبير» لابن قتيبة (١/ ٢٥٧)، و«تأويل مشكل القرآن» (ص: ١١٥)، و«الصحاح» (مادة: قلل)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١٠/ ٢١).

(٣) تعقب البغدادي تفسير الحلال بالنبيذ بقوله: ولا يخفى أن حمله على ظاهره أنسب؛ لأن قائله مؤمن وكان في عرفة في موسم الحج. انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (١٠/ ٢١).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣١٤).

مُوحِشًـا مـا يُـرى بـه أحـدًا لنسجِ التُّـربِ ريـحَ مُعتدِلـه[(١)]

وقال ابنُ قتيبةَ: قولُه: (فاتَّكَأْنا)؛ أي: طعمنا، مِن قَولِه تعالى: ﴿وَأَعۡتَدَتۡ لَهُنَّ مُتَّكَـٔٗا﴾؛ أي: طعامًا[(٢)].

قوله: «رأيتُ يوسفَ ليلةَ المِعراجِ كالقمرِ ليلةَ البَدرِ»:

أخرجَه ابنُ جريرٍ والحاكمُ وابنُ مردويهِ مِن حَديثِ أبي سعيد الخدريِّ[(٣)].

قوله: «وقيل: كانَ يُرى تلألُؤُ وجهِه على الجدرانِ»:

أخرجَه أبو الشَّيخِ في «تفسيره» عن إسحاقَ بنِ عبدِ اللهِ قال: كانَ يوسفُ عليه السَّلامُ إذا سارَ في أَزِقَّةِ مِصرَ يُرى تلألُؤُ وَجهِه على الجُدرانِ، كما يُرى تَلألؤ الماءِ والشَّمسِ على الجُدرانِ[(٤)].

قوله: «والهاءُ ضميرُ المَصدرِ»:

قال الطِّيبيُّ: كأنَّه قيلَ: أكبرنَ إكبارًا، كمَا في قولِهم: (عبدُ اللهِ أظنُّه مُنطلِقًا)[(٥)].

---

(١) انظر: «ديوان جميل» (ص: ١٠٥).

(٢) انظر: «المعاني الكبير» لابن قتيبة الدينوري (١/ ٤٥٧).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٤٣٦)، والثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ٥٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (٤٠٨٧) وسكت عنه الذهبي في «التلخيص»، عن أبي سعيد الخدري، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٥/ ١٩٤) لابن مردويه عن أنس بن مالك. وفي إسناده أبو هارون العبدي عمارة بن جُوين، وهو متروك كما في «التقريب». وجاء في حديث الإسراء عند مسلم (١٦٢) من حديث أنس رضي الله عنه: «... فإذا أنا بيوسف، إذا هو قد أعطي شطر الحسن...».

(٤) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ٥٩٤)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ٥٣٢) إلى أبي الشيخ من قول إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة.

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣١٧).

قوله: «وهو حرفٌ يفيدُ مَعنى التَّنزيهِ[١] في بابِ الاستثناءِ»:

قال أبو حيَّان: هذا الذي ذكرَه[٢] غيرُ مَعروفٍ عند النَّحويِّينَ، ولا فرقَ بين قولِكَ: (قامَ القومُ إلا زيدًا)، و(قام القومُ حاشا زيدٍ)[٣].

وقال الحَلَبيُّ: إنَّ النُّحاةَ لم يُنكِرُوه، وإنَّما لم يَذكروهُ في كتبِهِم لأنَّهم غالبُ فَنِّهِم في صناعةِ الألفاظِ دونَ المَعاني، ولَمَّا ذكرُوا مع أدواتِ الاستثناءِ (ليس) و(لا يكون) و(غير)، لم يذكروا معانيها، إذ مُرادُهُم مُساواتها لـ(إلا) في الإخراجِ، وذلك لا يمنَعُ مِن زيادةِ مَعنًى في تلك الأَدواتِ[٤].

الطِّيبِيُّ: قيل: إضافَةُ (حاشا) إلى (الله) تدفعُ كونَها حرفًا؛ لأنَّ الحرفَ لا يُضافُ ولا يُبتدَأُ به الكلامُ خُصوصًا إذا كانَ حرفَ استثناءٍ.

والجوابُ: أن قولَه[٥]: «فوضعَت[٦] مَوضِعَ التَّنزيهِ» يدفعُ هذا الزَّعمَ، وقد صرَّحَ الزَّجَّاجُ وأبو عليٍّ أَنَّها ليسَتْ بحرفٍ[٧].

---

(١) كذا في النسخ الخطية، وفي «تفسير البيضاوي»: «التبرئة».

(٢) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٢٧٨).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٤٥٧).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٤٨٢).

(٥) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٢٧٨).

(٦) في النسخ الخطية: «فوضع»، والمثبت من «الكشاف» و«فتوح الغيب».

(٧) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٠٧)، و«المسائل الحلبيات» لأبي علي الفارسي (ص: ٢٤٣).

وقال ابنُ الحاجبِ: إنَّه اسمٌ مِن أسماءِ الأفعالِ بمَعنى: برئ اللهُ مِن السُّوءِ، ولعلَّ دخولَ اللامِ كدُخولِها في ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1].

ووجهُ قراءَةِ مَن قرأَ بالإضافَةِ أن يكونَ مَصدرًا مُضافًا[2].

ومن قرأَ بالتَّنوينِ[3] إمَّا أن يكونَ مَصدرًا أيضًا أو اسمَ فعلٍ، والتنوينُ كمَا في (صَهٍ).

ومن قرأَ: (حاشا لله)[4] وقلبَ التَّنوينَ أَلِفًا، أجرى الوَصلَ مجرَى الوقفِ، أو يكونُ اسمَ فعلٍ وُضِعَ هكذا مِن غيرِ[5] تَنوينٍ[6].

(٣٢) ـ ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾.

﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾؛ أي: فهوَ ذلك العَبدُ الكَنْعانِيُّ الذي لُمْتُنَّنِي في الافتتانِ بهِ قبلَ أَنْ تَتصوَّرْنَهُ حقَّ تَصوُّرِه، ولو تَصوَّرْتُنَّه بمَا عَايَنْتُنَّ لعَذَرْتُنَّنِي، أو فهذَا هو الذي لُمْتُنَّنِي فيه، فوضعَ (ذلك) موضِعَ (هذا) رفعًا لِمَنزِلَةِ المُشارِ إليه.

﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾: فامتنَعَ طَلَبًا[7] للعِصمَةِ، أقرَّتْ لَهُنَّ حينَ

---

(١) انظر: «الإيضاح شرح المفصل» لابن الحاجب (٢/ ١٥٩).

(٢) وهي قراءة ابن مسعود، كما تقدم.

(٣) وهي قراءة أبي السمال، كما تقدم.

(٤) وهي قراءة أبي عمرو، كما تقدم.

(٥) في (ز): «هكذا بغير».

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣١٨ـ٣١٩).

(٧) في (ت): «طالبًا».

عرفَتْ أنَّهُنَّ يعذُرْنها كَيْ يُعاوِنَّها على إلانَةِ عريكتِه.

﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ﴾؛ أي: ما آمرُ بِهِ، فحُذِفَ الجارُّ، أو: أَمْرِي إيَّاهُ، بمعنى: مُوجَب أَمْرِي، فيكونُ الضَّميرُ ليُوسُفَ.

﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾: الأذلَّاءِ، وهو مِن صَغِرَ بالكَسرِ يَصغَرُ صَغَرًا وصَغَارًا، والصَّغيرُ من صَغُرَ بالضمِّ صِغَرًا.

وقُرِئَ: (وليكُونَنَّ)[1]، وهو بخلافِ خطِّ المُصحَفِ لأنَّ النونَ كُتِبَت فيه بالألفِ كـ﴿نسفعًا﴾ [العلق: ١٥] على حكمِ الوَقفِ، وذلكَ في الحقيقَةِ لشَبَهِهَا بالتَّنوينِ.

(٣٣ ـ ٣٤) ـ ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ۖ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ (٣٣) فَٱسْتَجَابَ لَهُۥ رَبُّهُۥ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾.

﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ ﴾ وقرأ يَعقوبُ بالفَتحِ على المصدَرِ[2].

﴿أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾؛ أي: آثرُ عندِي مِن مُؤاتاتِها زنًى نظرًا إلى العاقِبَةِ، وإن كانَ هذا ممَّا تَشتهيهِ النَّفسُ وذاك مما تكرَهُهُ، وإسنادُ الدَّعوةِ إليهنَّ جميعًا لأنهنَّ خَوَّفْنَه مِن مُخالَفتِها وزيَّنَّ له مُطاوَعَتَها أو دَعَوْنَهُ إلى أنفُسِهنَّ.

وقيل: إنَّما ابتُلِيَ بالسِّجنِ لقولِه هذا، وإنَّما كانَ الأَوْلَى بهِ أَنْ يَسأَلَ اللهَ العافِيَةَ، ولذلك ردَّ رَسولُ اللهِ ﷺ على مَن كانَ يَسأَلُ الصَّبرَ.

﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي﴾: وإن لم تَصرِفْ عني ﴿كَيْدَهُنَّ﴾ في تحبيبِ ذلك إليَّ وتَحسينِهِ عِندِي بالتَّثبيتِ على العِصْمَةِ ﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾: أَمِلْ إلى جانِبِهنَّ أَوْ إلى أَنْفُسِهِنَّ

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٢٨٤)، و«البحر» (١٢/ ٤٧١).

(٢) هي قراءة يعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٢٩٥).

بطَبْعِي ومُقتَضَى شَهوَتِي، والصَّبوَةُ: الميلُ إلى الهَوَى، ومنهُ: الصَّبا؛ لأنَّ النُّفوسَ تَستطيبُها وتميلُ إليهَا.

وقرئ: (أَصَبُّ)[1] من الصَّبابَةِ وهي الشَّوقُ.

﴿وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾: مِن السُّفَهاءِ بارتكابِ ما يَدعونَنِي إليهِ فإنَّ الحَكِيمَ لا يفعَلُ القَبيحَ، أو: مِن الذينَ لا يَعمَلونَ بما يَعلَمُونَ فإنَّهُم والجُهَّالَ سواءٌ.

﴿فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ﴾: فأجابَ اللهُ دُعاءَهُ الذي تَضمَّنَه قولُه: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ﴾.

﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾: فثبَّتَه بالعِصمَةِ حتَّى وَطَّنَ نفسَهُ على مَشَقَّةِ السِّجنِ وآثرَهَا على اللذَّةِ المُتضمِّنَةِ للعِصيانِ.

﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ﴾ لدُعاءِ المُلتجئينَ إليه ﴿الْعَلِيمُ﴾ بأحوالِهم وما يُصلِحُهُم.

قوله: «وقيل: إنَّما ابتُلِيَ بالسِّجنِ لقولِه هذا»:

فيه نظرٌ.

قال الإمامُ: إنَّ يوسُفَ عليه السَّلامُ إنَّما أجابَ بهذا قولَها: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ﴾ وتقديرُه: إذا كانَ لا بُدَّ مِن الإلزامِ بأحدِ الأمرينِ الزِّنَى أو السِّجن، فهذا أَوْلَى؛ لأنَّه مَتى وجبَ إلزامُ أحدِ قِسمَيْنِ كلُّ واحدٍ مِنهُما شرٌّ، فأخفُّهُما أولاهما بالتَّحمُّلِ[2].

قوله: «ولذلك ردَّ رسولُ اللهِ ﷺ على مَن كانَ يسألُ الصَّبرَ»:

روى التِّرمذِيُّ عَن معاذٍ قال: سمعَ رَسولُ اللهِ ﷺ رَجُلًا وهو يقول: اللهمَّ إنِّي أسأَلُكَ الصَّبرَ قال: «قَد سألتَ اللهَ البلاءَ فاسأَلْه العافيَةَ»[3].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨) عن محمد بن السميفع.

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/ ٤٥١ ـ ٤٥٢).

(٣) رواه الترمذي في «سننه» (٣٥٢٧)، وقال: هذا حديث حسن.

(٣٥) - ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾.

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ ﴾: ثمَّ ظهرَ للعَزيزِ وأهلِهِ مِن بعدِ ما رَأَوا الشَّواهدَ الدالةَ على براءةِ يوسُفَ كشَهادَةِ الصَّبيِّ وقَدِّ القَميصِ وقَطعِ النِّساءِ أيديَهُنَّ واستعصامِهِ عَنْهُنَّ.

وفاعلُ ﴿بَدَا﴾ مُضمَرٌ يفسِّرُه:

﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ وذلك لأنَّها خَدَعَتْ زوجَها وحَمَلَتْهُ على سَجنِهِ زمانًا حتى تُبصِرَ ما يكونُ منه، أو يحسبَ النَّاسُ أنَّه المجرِمُ، فلَبِثَ في السِّجنِ سبعَ سنينَ.

وقُرِئَ بالتَّاءِ[1] على أنَّ بعضَهُم خاطبَ بِهِ العَزيزَ على التَّعظيمِ، أو العزيزَ ومَن يليه.

و: (عتَّى) بلغةِ هُذَيلٍ[2].

(٣٦) - ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾.

﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِ ﴾؛ أي: أُدخِلَ يوسفُ السِّجنَ واتَّفقَ أنه أُدخِلَ حينئذٍ آخرانِ مِن عبيدِ الملكِ: شرابيُّهِ وخبَّازُه؛ للاتِّهامِ بأنَّهما يريدانِ أن يَسُمَّاه[3].

---

(١) أي: (لَتَسْجُنُنَّه). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«الكشاف» (٤/ ٢٨٦)، عن الحسن.

(٢) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«المحتسب» (١/ ٣٤٣)، و«الكشاف» (٤/ ٢٨٦)، و«البحر» (١٢/ ٤٧٤).

(٣) في (خ) و(ت): «يسمّانه».

﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ﴾ يعني: الشَّرابيَّ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾؛ أي: في المنامِ، وهي حكايةُ حالٍ ماضيةٍ.

﴿أَعْصِرُ خَمْرًا﴾؛ أي: عِنبًا، وسَمَّاه بمَا يَؤُولُ إليه.

﴿وَقَالَ ٱلْأَخَرُ﴾؛ أي: الخبَّازُ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ﴾ تنهَشُ منه.

﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: من الذينَ يُحسِنُونَ تَأويلَ الرُّؤيَا، أو: مِن العالِمِينَ، وإنَّما قالَا ذلك لأنَّهُما رأياه في السِّجنِ يُذكِّرُ النَّاسَ ويَعْبُرُ رُؤيَاهُم.

أو: مِن المُحسنينَ إلى أهلِ السِّجنِ فأحسِنْ إلينا بتأويل ما رَأَينَا إن كُنتَ تَعرِفُه.

(٣٧ ـ ٣٨) ـ ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ إِنِّى تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾.

﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ﴾؛ أي: بتأويلِ ما قَصَصْتُما عليَّ، أو بتأويلِ الطَّعامِ يعني: بيانَ ماهِيَتِه وكيفيَّتِه فإنَّهُ يُشبِهُ تفسيرَ المشكِلِ، كأنَّه أرادَ أَنْ يَدعُوَهُما إلى التَّوحيدِ ويُرشِدَهُما[1] الطَّريقَ القَويمَ قبلَ أن يُسعِفَ إلى ما سألَا منه؛ كما هو طريقَةُ الأنبياءِ والنَّازلينَ مَنازِلَهُم مِن العُلماءِ في الهدايةِ والإرشادِ، فقدَّمَ ما يكونُ مُعجزَةً لهم مِن الإخبارِ بالغيبِ ليَدُلَّهُما على صدقِه في الدَّعوةِ والتَّعبيرِ.

﴿قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا﴾؛ أي ذلك التَّأويلُ ﴿مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ﴾: بالإلهامِ والوَحيِ، وليسَ مِن قَبيلِ التَّكهُّنِ والتَّنجيمِ.

---

(١) بعدها في (ت): «إلى».

﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ تعليلٌ لِمَا قبلَهُ؛ أي: علَّمَني ذلك لأنِّي تركتُ ملَّةَ أولئك ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾.

أو كلامٌ مُبتدأٌ لتَمهيدِ الدَّعوةِ وإظهارِ أنَّه مِن بيتِ النُّبوَّةِ؛ لتَقوى رَغبتُهُما في الاستماعِ إليه والوثوقِ عليه، ولذلك جوَّزَ للخاملِ أن يَصِفَ نفسَهُ حتى يُعرفَ فيُقتَبَسَ مِنه.

وتكريرُ الضَّميرُ للدَّلالةِ على اختصاصِهِم، وتأكيدِ كُفرِهِم بالآخرةِ.

﴿مَا كَانَ لَنَا﴾: ما صحَّ لنا مَعشرَ الأنبياءِ ﴿أَن نُّشْرِكَ بِاللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ أيِّ شيءٍ كان.

﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: التَّوحيدُ ﴿مِن فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا﴾ بالوحيِ ﴿وَعَلَى النَّاسِ﴾: وعلى سائرِ النَّاسِ ببعثِنا لإرشادِهِم وتَثبيتِهِم عليه ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ﴾ المبعوثِ إليهِم ﴿لَا يَشْكُرُونَ﴾ هذا الفضلَ، فيُعرِضُونَ عنه ولا يَتنبَّهونَ.

أو: مِن فضلِ اللهِ علينا وعليهم بنَصبِ الدَّلائلِ وإنزالِ الآياتِ، ولكنَّ أكثرَهُم لا ينظرونَ إليها ولا يَستدِلُّونَ بها، فيُلْغونَها كمَنْ يَكفُرُ النِّعمةَ ولا يشكرُهَا.

(٣٩ ـ ٤٠) ـ ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ (٣٩) مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾؛ أي: يا ساكنَيهِ، أو: يا صاحبَيَّ فيه، فأضافَهُما إليه على الاتِّساعِ كقوله: (يا سَارِقَ اللَّيلَةِ أَهْلَ الدَّارِ)[1].

---

(١) قوله: «فأضافهما إليه»؛ أي: إلى السجنِ «كقوله: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ»؛ أي: فكما أن (الليلةِ) مسروقٌ فيها غيرُ مسروقةٍ، فكذلك السجنُ مصحوبٌ فيه غيرُ مصحوبٍ، وإنما المصحوبُ غيرُه، وهو يوسفُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٩٠).

﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ﴾: شتَّى مُتَعَدِّدَةٌ مُتساوِيَةُ الأقدامِ ﴿خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ﴾: المتوحِّدُ بالأُلوهيَّةِ ﴿ٱلْقَهَّارُ﴾: الغالِبُ الذي لا يُعادِلُه ولا يُقاوِمُه غيرُهُ.

﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ﴾ خطابٌ لهما ولمَن على دينِهما مِن أَهلِ مِصرَ ﴿إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾؛ أي: إلا أشياءَ باعتبارِ أسامٍ أطلَقْتُم عليهَا مِن غيرِ حُجَّةٍ تَدلُّ على تحقُّقِ مُسَمَّياتِها فيها، فكأنَّكُم لا تعبدونَ إلا الأسماءَ المُجرَّدَةَ.

والمعنى: أنَّكُم سمَّيْتُم ما لم يدلَّ على استحقاقِهِ الأُلوهيَّةَ عَقْلٌ ولا نَقْلٌ آلهةً، ثمَّ أَخَذْتُم تَعبدُونَها باعتبارِ ما تُطلِقُونَ عليْهَا.

﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾ في أمرِ العِبادةِ ﴿إِلَّا لِلَّهِ﴾ لأنَّه المستحِقُّ لها بالذَّاتِ مِن حَيثُ إنَّه الواجِبُ لذاتِهِ الموجِدُ للكُلِّ والمالكُ لأَمرِهِ.

﴿أَمَرَ﴾ على لسانِ أَنبيائِه ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ الذي دلَّتْ عليهِ الحُجَجُ ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾: الحقُّ، وأنتُمْ لا تُمَيِّزونَ المُعوجَّ عَنِ القَويمِ.

وهذا مِن التَّدرُّجِ في الدَّعوةِ وإلزامِ الحُجَّةِ، بيَّنَ لهم أولًا رجحانَ التَّوحيدِ على اتِّخاذِ الآلهةِ على طَريقِ الخطابةِ، ثمَّ بَرهنَ على[1] أنَّ ما يُسمُّونَها آلهةً ويَعبدونَها لا تَستَحِقُّ الإلهيَّةَ، فإنَّ استحقاقَ العبادةِ إمَّا بالذَّاتِ وإما بالغيرِ، وكِلَا القسمينِ مُنتَفٍ عنها، ثمَّ نَصَّ على ما هو الحقُّ القويمُ والدِّينُ المُستقيمُ الذي لا يَقتضي العقلُ غيرَهُ ولا يَرتضي العِلمُ دونَه.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيَخبِطُونَ في جَهالَتِهم[2].

---

(١) «على»: ليست في (ت).

(٢) في (ت): «جهالاتهم».

قوله: «ثمَّ بَرْهَنَ»:

قال في «الأساس»: وبَرْهَنَ: مولَّدٌ[1].

(٤١) - ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسۡقِي رَبَّهُۥ خَمۡرٗاۖ وَأَمَّا ٱلۡأٓخَرُ فَيُصۡلَبُ فَتَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِن رَّأۡسِهِۦۚ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ﴾.

﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا ﴾ يعني: الشَّرابيَّ ﴿فَيَسۡقِي رَبَّهُۥ خَمۡرٗا﴾ كما كانَ يَسقيهِ قبلُ، ويعودُ إلى ما كانَ عليه.

﴿وَأَمَّا ٱلۡأٓخَرُ﴾ يريدُ به الخبَّازَ ﴿فَيُصۡلَبُ فَتَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِن رَّأۡسِهِۦ﴾ فقالا: كَذَبنا، فقال:

﴿قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ﴾؛ أي: قُطِعَ الأمرُ الذي تَستفتيانِ فيه، وهو ما يَؤولُ إليهِ أمرُكُما ولذلك وحَّدَه، فإنَّهما وإن استَفْتَيَا في أمرينِ لكنَّهُما أرادا استبانَةَ عاقِبَةِ ما نزلَ بهما.

(٤٢) - ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٖ مِّنۡهُمَا ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ذِكۡرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجۡنِ بِضۡعَ سِنِينَ﴾.

﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٖ مِّنۡهُمَا﴾ الظَّانُّ يوسُفُ إنْ ذَكَرَ ذلك عن اجتهادٍ، وإن ذكرَهُ عَن وحيٍ فهو النَّاجي، إلا أن يؤوَّلَ الظنُّ باليَقينِ.

﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ﴾: اذكُرْ حالي عندَ الملكِ كي يُخلِّصَنِي.

﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ذِكۡرَ رَبِّهِۦ﴾: فأَنْسَى الشَّيطانُ الشرابيَّ أن يذكرَهُ لربِّهِ، فأضافَ إليه المصدَرَ لمُلابسَتِهِ له، أو على تقديرِ: ذِكْرَ إخبارِ ربِّهِ، أو أُنسِيَ يوسفُ

---

(١) انظر: «الأساس» للزمخشري (١/ ٥٨) مادة: (بره).

ذكرَ اللهِ حتَّى استعانَ بغَيرِه[1]، ويؤيِّدُه قولُه عليهِ السَّلامُ: «رَحِمَ اللهُ أخي يوسُفَ لو لم يَقُل: ﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ لَمَا لَبِثَ في السِّجنِ سبعًا بعدَ الخمسِ».

والاستعانةُ بالعبادِ في كشفِ الشَّدائدِ وإن كانَتْ مَحمودةً في الجملةِ لكنَّها لا تَليقُ بمَنصبِ الأَنبياءِ.

﴿فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجۡنِ بِضۡعَ سِنِينَ﴾ البضعُ ما بينَ الثَّلاثِ إلى التِّسعِ، مِن البَضْعِ وهو القَطعُ.

قوله: «ويؤيِّدُهُ قولُه عليهِ السَّلامُ: «رَحِمَ اللهُ أَخِي يُوسُفَ، لو لَمْ يَقُل: ﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ لَمَا لبِثَ في السِّجنِ سبعًا بعدَ الخمسِ»»:

أخرجَه ابن المنذرِ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ مردويه بلفظِ: «ما لبثَ في السِّجنِ طولَ ما لبثَ»[2].

---

(١) في (ت): «بغير الله».

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٣١٠)، والطبري في «تفسيره» (١٣/ ١٧٣)، عن قتادة قال: بلغني أن النبي ﷺ قال: «لو لم يستعن يوسف على ربّه ما لبث في السجن طول ما لبث». وهو مرسل.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ١٧٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢١٤٨) (١١٦٣٥) عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً أيضاً.

وروى نحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢١٤٨) (١١٦٣٤) ابن حبان في «صحيحه» (٦٢٠٦) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «رَحِمَ اللهُ يوسفَ لولا الكلمةُ التي قالها: ﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ ما لَبِثَ في السجنِ ما لَبِثَ...» الحديث، وتعقبه ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ٤٧٨) بسبب إدراج هذا الحديث في «صحيحه»، وقال: «إنه حديث منكر من هذا الوجه، ومحمد بن عمرو بن علقمة له أشياء ينفرد بها وفيها نكارة، وهذه اللفظة من أنكرها وأشدها».

وبنحو لفظ ابن حبان رواه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (١٦٠)، والطبري في «تفسيره» (١٣/ ١٧٣)، =

(٤٣ ـ ٤٤) ـ ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾.

﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ لَمَّا دَنا فَرَجُه رأى الملكُ سبعَ بقراتٍ سِمانٍ خرَجْنَ مِن نهرٍ يابسٍ وسبعَ بقراتٍ مَهازيلَ، فابتَلَعَت المَهازيلُ السِّمانَ.

﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾ قد انعقدَ حَبُّها ﴿وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾: وسبعًا أُخَرَ يابِساتٍ قد أدرَكَتْ، فالتوَتِ اليابِساتُ على الخضرِ حتى غلَبْنَ علَيْهَا، وإنَّما استغنى عن بيانِ حالِها بما قصَّ مِن حالِ البَقراتِ.

وأَجْرَى السِّمانَ على المميِّزِ دونَ المُمَيَّزِ لأنَّ التَّمييزَ بها، ووصَفَ السَّبعَ الثَّاني بالعِجافِ لتَعذُّرِ التَّمييزِ بها مُجرَّدًا عن الموصوفِ فإنَّه لبيانِ الجنسِ، وقياسُهُ: عُجُفٌ؛ لأنَّه جمعُ عَجفاءَ لكنَّه حُمِلَ على ﴿سِمَانٍ﴾ لأنَّه نَقيضُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ﴾ عَبِّروها ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾: إن كُنتُمْ عالِمِينَ بعبارَةِ الرُّؤيَا، وهي: الانتقالُ مِن الصُّوَرِ الخياليَّةِ إلى المَعاني النَّفسانيَّةِ التي هي مثالُها، مِن العُبورِ وهو المجاوزَةُ، و[1]: عَبَرْتُ الرُّؤيا عِبارةً، أثبتُ مِن: عبَّرتِها تعبيرًا[2].

= والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٦٤٠) من حديث ابنُ عبّاسٍ رضي الله عنهما. وإسناده ضعيف جدًّا كما قال ابن كثير في «تفسيره» عند تفسير هذه الآية؛ قال: «لأن سفيان بن وكيع ضعيف، وإبراهيم بن يزيد ـ هو الخوزي ـ أضعف منه أيضًا. وقد روي عن الحسن وقتادة مرسلًا عن كلٍّ منهما، وهذه المرسلات هاهنا لا تقبل لو قُبل المرسل من حيث هو في غير هذا الموطن».

وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ٥٤١) إلى ابن المنذر، وابن مردويه.

(١) في (ت): «وقيل». وانظر التعليق الآتي.

(٢) قال الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٢٩٨): و(عَبَرْتُ الرُّؤيا) بالتخفيف هو الذي اعتمده الأَثْباتُ =

واللامُ للبَيانِ، أو لتقويَةِ العاملِ فإنَّ الفِعلَ لَمَّا أُخِّرَ عَن مَفعولِه ضَعُفَ فقوِيَ باللامِ كاسمِ الفاعلِ، أو لتَضمُّنِ ﴿تَعۡبُرُونَ﴾ مَعنى فعلٍ يُعَدَّى باللامِ كأنَّه قيل: إنْ كُنْتُم تُنْتَدَبُونَ لعِبارةِ الرُّؤيا.

﴿قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖ﴾؛ أي: هذه أضغاثُ أَحلامٍ وهي تَخاليطُهَا، جمعُ ضِغْثٍ وأصلُهُ: ما جُمِعَ مِن أَخلاطِ النَّباتِ وحُزِم، فاستُعيرَ للرُّؤيا الكاذبَةِ، وإنَّما جَمَعُوا للمُبالغَةِ في وَصفِ الحُلْمِ بالبُطلانِ؛ كقولهم: فلانٌ يركَبُ الخيلَ، أو لتَضمُّنِهِ أشياءَ مُختلفَةً.

﴿وَمَا نَحۡنُ بِتَأۡوِيلِ ٱلۡأَحۡلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾ يريدون بالأحلامِ: المناماتِ الباطلةَ خاصَّةً؛ أي: ليسَ لها تأويلٌ عندنا، وإنَّما التَّأويلُ للمناماتِ الصَّادقَةِ، كأنَّه مُقدِّمَةٌ ثانيَةٌ للعذرِ في جَهلِهِم بتأويلِه.

قوله: «وأجرَى السِّمانَ على المميِّزِ دونَ المميَّزِ لأنَّ التَّمييزَ بها»:

قال الحَلَبِيُّ: تحقيقُه أنَّه يلزَمُ مِن وَصفِ التَّمييزِ بشيءٍ وصفُ المميَّزِ[1] به، ولا يلزَمُ من وصفِ المُميَّزِ وصفُ التَّمييزِ بذلك الشَّيءِ.

بيانُه: أنَّك إذا قلت: (عندي أربعةُ رجالٍ حسانٍ) بالجرِّ، كان معناه: أربعةٌ مِن الرِّجالِ الحسانِ، فيلزمُ حسنُ الأَربعَةِ؛ لأنَّهُم بعضُ الرِّجالِ الحسانِ، وإذا رَفَعتَ (الحسان) لم يَكُن فيه دلالةٌ عَلى وصفِ الرِّجالِ بالحُسنِ[2].

= المحقِّقون، ورأيتُهم يُنكِرون عبَّرت ـ بالتشديد ـ والتعبيرَ والمعبِّر، وقد عثرتُ على بيت أنشده المبرِّد في كتاب «الكامل» لبعض الأعراب:

رأيتُ رؤيا ثم عبَّرتها   وكنتُ للأحلام عبَّارا

(١) في (ز): «بشيء وصف التمييز»، والعبارة ليست في (س)، والمثبت من «الدر المصون».

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٥٠٢).

وقـال الطِّيبِـيُّ: يمكنُ أن يقـال: إنَّ المميَّزَ إذا وُصفَ بما رُفعَ بـه الإبهامُ والإجمالُ مِـن العـددِ أذنَ بأنَّهُمـا مَقصـودانِ فـي الذكـرِ، بخلافِـه إذا مُيِّـزَ ثـمَّ وصفَ، بـل وصفُ المميَّـزِ أَدْعَـى مِـن وَصـفِ العَـددِ؛ لأنَّ المُميَّزَ إنَّمـا استُجلبَ للوَصفِ، ومِن ثـمَّ تُركَ التَّمييـزُ في القرائـنِ الثَّـلاثِ ﴿سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ و﴿أُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ و﴿سَبْعٌ شِدَادٌ﴾ والمقامُ يَقتَضِيـهِ؛ لأنَّ المَقصـودَ بيانُ الابتلاءِ بالشِّـدَّةِ بعدَ الرَّخاءِ، وبيانُ الكمِّيَّـةِ بالعَددِ والكَيفيَّةِ بالبقـراتِ تابعٌ[1].

قوله: «ووصفَ الثَّانيَ بالعِجافِ؛ لتَعذُّرِ التَّمييزِ بها مُجرَّدًا عَن المَوصوفِ، فإنَّه لِبيانِ الجنسِ»:

قال الحَلَبِيُّ: تحقيقُهُ: أنَّ أَسماءَ العَددِ لا تُضافُ إلى الأوصافِ إلَّا في ضرورةٍ، وإنَّما يُجاءُ بها تابعَةً لأسماءِ العَددِ[2].

وقـال الطِّيبِـيُّ: يَعنـي: أنَّ التَّمييزَ لبيـانِ الجنـسِ، ولا تدلُّ الصِّفَـةُ على الجنسِ؛ لأنَّ الوصـفَ لا يـدلُّ علـى الحقيقـةِ، وإنَّما يدلُّ على شـيءٍ ما مُتَّصفٍ بشـيءٍ، وكانَ الأَصـلُ: سـبعَ بقـراتٍ عِجـافٍ؛ لقضيَّـةِ التَّقابُـلِ، فلمَّا حُـذِفَ المميِّـزُ إيجـازًا لعدمِ اللبسِ، انقلـبَ الوَصـفُ تابعًـا للمميَّـزِ، فارتفـعَ اعتنـاءً بشـأنِ الوَصـفِ وتَفادِيًا عن إضافَةِ المَوصـوفِ إلـى الصِّفَةِ[3].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٤٥ـ٣٤٦).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٥٠٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٤٦).

قوله: «فاستُعيرَ للرُّؤيَا الكاذِبَةِ»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: استُعيرَت الأَضغاثُ للتَّخاليطِ والأَباطيلِ، شُبِّهَت تخاليطُ الأَحلامِ وأَباطيلُها بما جمعَ مِن أخلاطِ النَّباتِ وحُزِمَ، والجامعُ الاختلاطُ عَن غيرِ تمييزٍ بينَ جيِّدٍ ورديءٍ، ثمَّ استعملَ (أضغاث) في مَوضعِ الأَباطيلِ، وجُعِلَت القَرينَةُ الإضافَةَ[1].

قوله: «وإنَّما جَمعُوا للمُبالغةِ في وصفِ الحُلمِ بالبطلانِ؛ كقولهم: فلانٌ يركبُ الخيلَ»:

قال صاحبُ «الفرائد»: لَمَّا كانَتْ ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ مُستعارةً لِمَا ذكرَ، وهي تخاليطُها وأباطيلُها، وهي مُتحقِّقَةٌ في رؤيا واحدةٍ بحسبِ أنَّها مُتركِّبَةٌ مِن أشياءَ كلُّ واحدٍ مِنْها حلمٌ، كانت أحلامًا، فلا افتقارَ إلى ما ذكرَ مِن التَّكلُّفِ[2].

قال الطِّيبِيُّ: وهو كلامٌ حسنٌ، وكلامُ المُصنِّفِ[3] مَبنيٌّ على أنَّ الحلمَ والرُّؤيا مُترادِفانِ، فكأنَّه قيل: أضغاثُ رؤًى، ولا شكَّ أنَّها رُؤيَا واحدَةٌ لا رُؤًى.

وفي «النهاية»: الرُّؤيا والحلمُ عبارةٌ عمَّا يراهُ النَّائمُ في النَّومِ من الأَشياءِ، لكن غَلَبت الرُّؤيَا على ما يراهُ مِن الخيرِ والحَسَنِ[4]، وغلبَ الحلمُ على ما يراهُ مِن الشَّرِّ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٥٢).

(٢) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ٣٥٢).

(٣) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٢٩٩).

(٤) في (ز): «والشيء الحسن».

والقبيحِ[١]، منه قوله تعالى: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾، وتضمُّ لام (الحُلُم) وتسكنُ، وفي الحديثِ: «الرُّؤيَا مِن اللهِ والحلمُ مِن الشَّيطانِ»[٢].

وقال التُّوربِشتيُّ: الحُلمُ عندَ العربِ مُستعمَلٌ استعمالَ الرُّؤيَا، والتَّفريقُ إنَّما كانَ مِن الاصطلاحاتِ الشَّرعيَّةِ التي لم يُفَصِّلْها[٣] بليغٌ، ولم يهتدِ إليها حَكيمٌ، بل سنَّها صاحِبُ الشَّرعِ؛ للفصلِ بين الحقِّ والباطلِ، كأنَّه كرهَ أن يُسمَّى ما كانَ مِن اللهِ وما كانَ من الشَّيطانِ باسمٍ واحدٍ، فجعلَ الرُّؤيَا عِبارةً عن القسمِ الصَّالحِ لِمَا في صيغَتِها[٤] من الدلالةِ على مُشاهدَةِ الشيءِ بالبصرِ والبَصيرةِ، وجعلَ الحلمَ عبارةً عمَّا كانَ مِن الشَّيطانِ؛ لأنَّ أصلَ الكلمةِ لم تُستعمَلْ إلَّا فيما يخيَّلُ للحالمِ في منامِه مِن قَضاءِ الشَّهوةِ ممَّا لا حقيقَةَ له[٥].

(٤٥ ـ ٤٦) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

---

(١) في (ز): «ومن القبيح».

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٧٠٠٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢٦١) عن أبي قتادة رضي الله عنه، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (حلم) (١/ ٤٣٤).

(٣) في (ز): «يقضها».

(٤) في (س): «صفتها».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٥١ ـ ٣٥٤).

﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا﴾: مِن صاحِبَي السِّجنِ وهو الشَّرابيُّ ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾: وتذكَّرَ يوسفَ بعدَ جماعةٍ مِن الزَّمانِ مُجتمِعَةٍ؛ أي: مُدَّةٍ طَويلَةٍ.

وقرئَ: (إِمَّةٍ) بكسرِ الهمزةِ[1] وهي النِّعمَةُ؛ أي: بعدَما أُنعمَ عليه بالنَّجاةِ.

و: (أَمَهٍ)[2]؛ أي: نسيانٍ، يقال: أَمِهَ يَأْمَهُ أَمَهًا: إذا نَسِيَ.

والجملةُ اعتراضٌ، ومَقولُ[3] القولِ: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾؛ أي: إلى مَن عِندَهُ عِلمُهُ، أو إلى السِّجنِ.

﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾؛ أي: فأرسَلَ إلى يوسُفَ فجاءَ وقال: يا يوسُفُ، وإنَّما وصفَهُ بالصِّدِّيقِ ـ وهو المبالغُ في الصِّدقِ ـ لأنَّه جرَّبَ أحوالَهُ وعرفَ صِدقَهُ في تَأويلِ رُؤياه ورُؤيا صاحبِهِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«المحتسب» (١/ ٣٤٤)، و«الكشاف» (٤/ ٢٩٩)، عن الأشهب العقيلي.

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٣٤٤) عن ابن عباس، وابن عمر بخلاف، وعكرمة ومجاهد بخلاف عنهما، والضحاك وأبي رجاء وقتادة وشُبيل بن عَزْرَة الضُّبْعِي وربيعة بن عمرو وزيد بن علي. ورواها الطبري في «تفسيره» (١٣/ ١٨٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢١٥٢)، من طريق عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواها الطبري أيضاً عن عكرمة والضحاك ومجاهد. وذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٢٩٩) دون نسبة.

ورويت هذه القراءة بسكون الميم، رواها الطبري في «تفسيره» (١٣/ ١٨٦) عن مجاهد، وعزاها في «البحر» (١٢/ ٤٩٠) لمجاهد وعكرمة وشبيل بن عزرة. وخطأها الزمخشري، بينما صححها غيره وخطأ الفتح، فقد روى الهروي في «الغريبين» (مادة: أمه) عن شيخه أبي منصور الأزهري، عن المنذري، عن أبي الهيثم قال: (بعد أَمْهٍ) بجزم الميم، و(أَمَهٍ) خطأ.

(٣) في (ت): «ومفعول».

﴿أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾؛ أي: في رُؤيا ذلك ﴿لَّعَلِّيٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ﴾: أعودُ إلى المَلكِ ومَن عِندَهُ، أو: إلى أهلِ البلدِ؛ إذ قيلَ إنَّ السِّجنَ لم يَكُن فيه ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تأويلَها، أو: فضلَكَ ومَكانكَ.

وإنَّما لم يَبُتَّ الكلامَ فيهِمَا لأنَّه لَمْ يكُن جازِمًا من الرُّجوعِ، فرُبَّما اختُرِمَ دونَهُ، ولا مِن عِلْمِهم بذلك.

قوله: «لأنَّه جرَّبَ أحوالَه»:

قال الطِّيبيُّ: إذ لا يُقالُ لأحدٍ: صِدِّيقٌ، إلا إذا جُرِّبَ وشوهِدَ مِنه الصِّدقُ مرَّةً بعدَ أُخرى[1].

قوله: «فربَّما اختُرِمَ دونَه»؛ أي: مات.

قال في «الصحاح»: اخترمَهُم الدَّهرُ؛ أي: اقتَطَعَهُم واستَأْصَلَهُم[2].

(٤٧ ـ ٤٩) ـ ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾.

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾؛ أي: على عادَتِكُم المستمرَّةِ، وانتصابُهُ على الحالِ بمعنى: دائبينَ، أو المصدرِ بإضمارِ فِعلِه؛ أي: تدأبونَ دَأْبًا، وتكونُ الجُملَةُ حالًا.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٥٧).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (خرم).

وقرأ حَفصٌ: ﴿دَأَبًا﴾ بفتح الهمزة(١)، وكلاهُما مَصدرُ: دَأَبَ في العملِ.

وقيل: ﴿تَزْرَعُونَ﴾ أمرٌ أخرجَهُ في صُورةِ الخبرِ مُبالغَةً؛ لقوله: ﴿فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ﴾ لئلَّا يَأكُلَهُ السُّوسُ، وهو على الأوَّلِ نَصيحَةٌ خارِجَةٌ عن العبارةِ.

﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾ في تلك السِّنينَ.

﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ﴾؛ أي: يأكلُ أهلُهُنَّ ما ادَّخَرْتُم لأَجلِهِنَّ، فأُسندَ إليهنَّ على المجازِ تَطبيقًا بين المعبَّرِ والمُعبَّرِ به.

﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ﴾: تُحرِزونَ لبُذورِ الزِّراعَةِ.

﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾ يُمطَرونَ، مِن الغَيثِ، أو: يغاثونَ مِن القَحطِ، مِن الغوثِ.

﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ ما يُعصرُ كالعِنَبِ والزَّيتونِ لكثرةِ الثِّمارِ، وقيل: يَحلبونَ الضُّروعَ.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ بالتَّاءِ(٢) على تغليبِ المُستفتي.

وقُرِئَ على بناءِ المَفعولِ(٣) مِن عَصَرَهُ: إذا أنجاهُ.

ويحتمِلُ أن يكونَ المبنيُّ للفاعلِ منه؛ أي: يغيثُهُم اللهُ ويغيثُ بَعضُهُم بَعْضًا، أو مِن أعصَرَت السَّحابةُ عليهم فعُدِّيَ بنَزعِ الخافضِ أو بتَضمينِهِ مَعنى المطرِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٩).

(٣) قرئ على بناء المفعول بالياء والتاء، فالياء تنسب لجعفر بن محمد والأعرج وعيسى البصرة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨)، و«المحتسب» (١/ ٣٤٤)، و«البحر» (١٢/ ٤٩٣). والتاء نسبت لعيسى البصرة. انظر: «تفسير القرطبي» (١١/ ٣٧٠)، و«البحر» (١٢/ ٤٩٣).

وهذه بشارةٌ بَشَّرَهُم بها بعدَ أنْ أوَّلَ البَقراتِ السِّمانَ والسُّنبلاتِ الخُضرَ بسِنينَ مُخصِبَةٍ، والعجافَ واليابِساتِ بسنينَ مُجْدِبَةٍ، وابتلاعَ العجافِ للسِّمانِ بأكلِ ما جُمِعَ في السِّنينَ المُخصبَةِ في السِّنينَ المُجدبةِ، ولعلَّه عَلِمَ ذلك بالوَحْيِ، أو بأنَّ انتهاءَ الجدبِ بالخصبِ، أو بأنَّ السُّنَّةَ الإلهيَّةَ على أن يوسِّعَ على عِبادِهِ بعدما ضيَّقَ عليهِمْ.

قولـه: «وقيـل: ﴿تَزْرَعُونَ﴾ أمـرٌ أخرجَهُ في صـورةِ الخبـرِ مُبالغَـةً؛ لقولِه: ﴿فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ﴾»:

قال أبو حيَّان: لا[1] يدلُّ الأمرُ بتَركِهِ في سُنبُلِه على أنَّ ﴿يزرعون﴾ في معنى: ازرَعُوا، بل ﴿يزرعون﴾ إخبارُ غيبٍ عمَّا يكونُ مِنْهُم مِن تَوالي الزَّرعِ سبعَ سنين، وأمَّا قولُه: ﴿فَذَرُوهُ﴾ فهو إشارةٌ بما يَنبغي أن يفعلوهُ[2].

وقال الحَلَبِيُّ: هذا هو الظَّاهرُ، ولا مدخلَ لأمرِهِ لَهُم بالزِّراعةِ؛ لأنَّهُم يزرعونَ[3] على عادَتِهم أمَرَهُم أم لم يَأْمُرْهُم، وإنما يُحتاجُ إلى الأمرِ فيما لم يَكُن مِن عادة الإنسانِ أن يفعلَهُ كتركِه في سُنبُلِه[4].

وقـال صاحـبُ «الـدرِّ اللَّقيط» وهـو الإمـامُ تاجُ الدِّيـنِ ابـنُ مَكتـومٍ[5]: الذي

---

(١) في (س): «لأنه».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٤٩١).

(٣) في (س): «يرعون».

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٥٠٩).

(٥) أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي النحوي، اشتغل بالحديث وفنونه وأخذ الحديث عن أصحاب النجيب وابن علاق وهذه الطبقة، كان مقيماً بمصر، وتوفي بها بالطاعون، عام (٧٤٩هـ):

انظر: «الوافي بالوفيات» للصلاح الصفدي (٧/ ٤٨).

أرادَهُ قائلُ هذا القَوْلِ: أنَّهم أُمرُوا بتركِ المَحصودِ في سنبلِه، ولا يمكنُ ذلك إلا بالزَّرعِ(١).

قوله: «فأُسندَ إليَهنَّ على المجازِ تَطبيقًا بين المعبَّرِ والمُعبَّرِ به»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: لما كانَ سببُ الادِّخارِ السِّنينَ المجدبةَ، كانَ الصَّرفُ إلى أهلهنَّ للأكلِ الصَّرفَ إليهنَّ، ومن هذا البابِ قولُه(٢):

أشابَ الصَّغيرَ وأَفْنَى الكَبيـ ـرَ كرُّ الغداةِ ومَرُّ العَشِيّ(٣)

قوله: «يُمطَرونَ، مِن الغَيثِ، أو يُغاثونَ مِن القَحطِ، مِن الغَوثِ»:

الرَّاغبُ: الغَيثُ يقالُ في المطرِ، والغَوْثُ في النُّصرةِ، وهذه الآيةُ وآيةُ الكهفِ تحتَمِلُهُما، واستَغَثْتُه: طلبتُ الغوثَ أو الغَيثَ؛ فأغاثَني من الغوثِ، وغَاثني مِن الغَيثِ(٤).

وذكرَ ابنُ دُريدٍ في كتابِ «المطر» عن أبي حاتمٍ عَن الأَصمَعِي عَن أبي عمرو بن العلاءِ عَن ذي الرُّمَّةِ قال: قاتلَ اللهُ أمةَ بني فلان ما أعربَها! سألتُها عَن المطرِ ببلادهِم فقالت: (غِثْنا ما شِئنَا)؛ أي: أصابنا الغيثُ(٥).

---

(١) انظر: «الدر اللقيط» لابن مكتوم بهامش «البحر المحيط» لأبي حيان (٥/ ٣٢١).

(٢) البيت للصلتان السعدي، ذكره الجاحظ في «الحيوان» (٣/ ٢٣٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٥٩).

(٤) انظر: «المفردات» للراغب الأصفهاني (ص: ٦١٧).

(٥) ذكره ابن دريد في «وصف المطر والسحاب» (ص: ٣٠)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١١/ ٢٨٧).

(٥٠) - ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ قَالَ ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِى قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ۚ إِنَّ رَبِّى بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ﴾ بعد ما جاءَهُ الرَّسولُ بالتَّعبيرِ ﴿فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ﴾ ليُخرِجَهُ ﴿قَالَ ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِى قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ إنَّما تأنَّى في الخُروجِ وقَدَّمَ سُؤالَ النِّسوَةِ وفحصَ حالِه لتَظْهَرَ براءةُ ساحَتِهِ، ويُعلَمَ أنَّه سُجِنَ ظُلْمًا، فلا يقدرَ الحاسِدُ أَنْ يَتوسَّلَ به إلى تقبيحِ أَمرِهِ، وفيه دليلٌ على أنَّه يَنبَغِي أَنْ يَجْتَهِدَ في نَفْيِ التُّهَمِ ويتَّقِيَ مواضِعَها[1]، وعن النَّبيِّ ﷺ: «لو كنتُ مَكانَهُ ولبثْتُ في السِّجنِ ما لبثَ لأَسرَعْتُ الإجابةَ».

وإنَّما قالَ: ﴿فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ﴾، ولم يَقُل: (فاسأَلْهُ أن يُفتِّشَ عَن حالِهِنَّ) تَهييجًا له على البَحثِ وتَحقيقِ الحالِ، وإنَّما لم يَتعرَّضْ لسَيِّدَتِه مع ما صَنَعَتْ بِهِ كرمًا ومُراعاةً للأَدَبِ.

وقُرِئَ: (النُّسوَة) بضمِّ النُّونِ[2].

﴿إِنَّ رَبِّى بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ حينَ قُلْنَ لي: أَطِعْ مَوْلاتَكَ، وفيه تَعظيمُ كَيدِهِنَّ، والاستشهادُ بعلمِ اللهِ عليه وعلى أنَّه بَرِيءٌ ممَّا قُذِفَ به، والوعيدُ لهنَّ على كيدِهِنَّ.

قوله: «وعَن النَّبيِّ ﷺ: «لو كنتُ مَكانَه ولبثتُ في السِّجنِ ما لبثَ لأسرَعتُ الإجابةَ»:

أخرجَه إسحاق بن راهويه في «مسنده» والطَّبراني في «معجمه» وابنُ مردويه

---

(١) في (ت): «مواقعها».

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٢٥٢)، و«البحر» (١٢/ ٤٩٦)، عن أبي حيوة وأبي بكر عن عاصم.

مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ، ورواه عبدُ الرزَّاقِ وابنُ جَريرٍ في «تفسيرهما» مِن حَديثِ عكرمةَ مرسلًا، وأوله: «لقَد عَجِبتُ مِن يوسفَ وكَرمِه وصَبرِهِ، واللهُ يغفرُ له، حين سُئِلَ عَن البَقراتِ العِجافِ والسِّمانِ، ولو كنتُ مَكانَهُ ما أجبتُهُم حتى اشترطْتُ أَنْ يُخرِجُوني، ولقد عَجِبتُ منه حين أتاهُ الرَّسولُ فقال: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ ولو كنتُ مَكانَه ولبثتُ في السِّجنِ ما لبثَ لأسرعتُ الإجابَةَ، وبادَرْتُهم البابَ ولَمَا ابتغيتُ العذرَ، إنْ كانَ لحليمًا[1] ذا أناةٍ»[2].

وأصلُ الحَديثِ في «الصَّحيحينِ» مُختَصرًا[3].

ولَمَّا عَزَّ على الطِّيبِيِّ تخريجُ هذا الحَديثِ اقتصرَ على روايةِ «الصَّحيحينِ» و«مُسنَدِ أحمدَ» على عادَتِه[4].

قال البَغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ»: إنَّه ﷺ وصفَ يُوسفَ بالأناةِ والصَّبرِ حيث

---

(١) في (س): «إنه كان حليمًا».

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (١١٦٤٠) وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ٥٤٨) إلى ابن راهويه في «مسنده»، ورواه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (١٦٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٩-٤٠): وفيه إبراهيم بن يزيد القرشي المكي وهو متروك. ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٣١٣) و«تفسيره» (١/ ٣٢٣)، وابن جرير في «تفسيره» (١٣/ ٢٠٢)، عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً.

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» (٦٩٩٢)، ومسلم في «صحيحه» (١٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ للبخاري: قال رسول الله ﷺ: «لو لبثت في السجن ما لبث يوسف، ثم أتاني الداعي لأجبته».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٦٣)، ورواية أحمد في «مسنده» (٩٠٦٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كنت أنا لأسرعت الإجابة، وما ابتغيت العذر»، كما ذكر الطيبي رواية الترمذي، كما رواها في «سننه» (٣١١٦).

لم يبادِر إلى الخُروجِ حينَ جاءَ رَسولُ الملكِ فعلَ المذنبِ حينَ يُعفَى عنه مع طولِ لبثِهِ في السِّجنِ، بل قال: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ﴾، أرادَ أَنْ يُقيمَ الحُجَّةَ في حَبسِهِم إيَّاه ظلمًا، فقالَ النَّبيُّ ﷺ على سبيلِ التَّواضُعِ ـ لا أنَّه عليه السَّلامُ كانَ في الأمرِ منه مبادرةٌ وعَجلَةٌ ـ: لو كانَ مكانَ يوسفَ... والتَّواضعُ لا يُصَغِّرُ كبيرًا، ولا يَضَعُ رفيعًا، ولا يُبطِلُ لذي حَقٍّ حقًّا، لكنه يوجِبُ لصاحبِهِ فَضْلًا، ويُلبِسُه[1] جَلالةً وقَدْرًا[2].

وقال الطِّيبيُّ: قوله: «والله يغفر له»، قيل: هو إشارةٌ إلى تركِ العزيمةِ بالرُّخصَةِ، وهي تقديمُ حقِّ اللهِ بتَبليغِ التَّوحيدِ والرِّسالَةِ على براءةِ نَفسِه.

والصَّوابُ: أنَّ مثلَ هذه المقدِّمَةِ مُشعِرَةٌ بتَعظيمِ المُخاطبِ وتَوقيرِه وتَوقيرِ حُرمَتِه، كما تقولُ لِمَن تُعظِّمُه: (عَفا اللهُ عنك ما صنعتَ في أَمْرِي؟) و: (رضيَ اللهُ عنكَ ما جوابُكَ عَن كلامي؟).

قال الطِّيبيُّ: وقوله: «إن كان لحليماً» (إن) هي المخفَّفةُ من الثقيلةِ، والأناةُ: الوقارُ، وقيل: هو اسمٌ من التأنِّي في الأمور[3].

قوله: «وإنَّما قال: ﴿فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ﴾، ولم يقل: (فسَلْه أن يُفتِّشَ عن حالهنَّ) تهييجًا له على[4] البحثِ وتحقيقِ الحال»:

---

(١) في (ز): «ويكسبه».

(٢) انظر: «شرح السنة» للبغوي (١/ ١١٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٤) في النسخ الخطية: «عن»، والصواب المثبت.

قال الطِّيبيُّ: يعني: قولُه: ﴿فَسْـَٔلْهُ﴾ يحتمِلُ أن يكونَ بمعنى المسألةِ؛ أي: اسأله عن حقيقةِ شَأنهنَّ، وأن يكونَ بمعنى الطَّلبِ، وهو أن يُفتِّشَ عَن شأنهنَّ، فحَسُنَ تقييدُه بلفظة (ما) التي يُسألُ بها عَن حقيقَةِ الشَّيءِ ليهيِّجَه ـ أي: يحرِّكَه ـ للتَّفتيشِ عَن حالهنَّ؛ لأنَّ الإنسانَ حَريصٌ على تحصيلِ تحقيقِ الشَّيءِ، ويستنكفُ أَنْ يُنسبَ إلى الجهلِ به، بخلافِ ما لو قال: (سلْهُ أن يفتِّش)؛ أي: اطلُبْ منه؛ فإنَّه لا يبالي بهذا الطَّلبِ ولا يلتفتُ إليه، لا سيَّما الملوك(١).

(٥١) ـ ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.

﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ﴾ قالَ الملِكُ لَهُنَّ: ما شأنُكنَّ، والخَطبُ: أمرٌ يَحِقُّ أن يخاطَبَ فيه صاحِبُه ﴿إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ تنزيهٌ له وتَعجُّبٌ من قُدرَته على خلقِ عَفيفٍ مِثْله ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾: مِن ذنبٍ.

﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾: ثبتَ واسْتقرَّ، مِن حَصْحَصَ البَعيرُ: إذا ألقى مَبارِكَهُ ليُناخَ، قال:

فحَصْحَصَ في صُمِّ الصَّفَا ثَفِنَاتِهِ ... ونَاءَ بِسَلْمَى نَوْءَةً ثُمَّ صَمَّمَا

أو: ظهرَ، مِن حَصَّ شَعرَه: إذا استأْصَلَه بحيث ظهرَت بشرةُ رأسِه.

وقُرِئَ على البناءِ للمَفعولِ(٢).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٦٤).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨) عن الحسن ومحمد بن معدان.

﴿أَنَا رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ في قوله: ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِي﴾.

قوله:

«فحَصْحَصَ في صُمِّ الحَصا ثَفِناتِه ... وناءَ بسَلْمَى نَوءَةً ثمَّ صَمَّما»(١)

قال الطِّيبيُّ: الضَّميرُ المستترُ في (فحصحصَ) للبعيرِ.

و(ثَفناته): مبارِكُهُ، جمعُ ثفنةٍ، وهي ما وَلِيَ الأرضَ مِن كلِّ ذي أربعٍ إذا بركَ مثلَ الرُّكبتينِ والكلكلِ.

وناءَ بالحملِ: إذا أثقلَهُ(٢).

والتَّصميمُ: المضيُّ في الأمرِ(٣).

يعني: ركبت عليه(٤) سلمى ونهضَ بها وسارَ، يقول: هذا البعيرُ ألقى بثفناتِه ثمَّ قام بسلمى وقصدَ السَّفرَ، ومَضى في السفرِ(٥).

(٥٢ ـ ٥٣) ـ ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ ۝٥٢ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾.

---

(١) البيت لحميد بن ثور، وهو في «ديوانه» (ص: ١٩)، و«غريب الحديث» لأبي عبيد (٥/ ٣٢٧)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ٣٠)، و«الصحاح» للجوهري (مادة: حصص وصمم).

(٢) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (٤/ ١٥٢).

(٣) انظر: «المحكم» لابن سيده (٨/ ٢٨٠).

(٤) في النسخ الخطية: «عليها»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٦٧).

﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ﴾ قاله يوسفُ لَمَّا عادَ إليه الرَّسولُ وأخبرَهُ بكلامِهِنَّ؛ أي: ذلك التَّثبُّتُ ليعلمَ العزيزُ ﴿أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾: بظهرِ الغيبِ، وهو حالٌ مِن الفاعلِ أو المفعولِ؛ أي: لَمْ أَخُنْهُ وأَنَا غائِبٌ عنه، أو: وهو غائبٌ عني، أو ظرفٌ؛ أي: بمكانِ الغَيبِ وراءَ الأستارِ والأبوابِ المُغلقَةِ.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾: لا يُنْفِذُه ولا يسدِّدُه، أو: لا يهدي الخائنينَ بكَيْدِهِم، فأوقعَ الفعلَ على الكيدِ مُبالغَةً.

وفيه تَعريضٌ براعيلَ في خِيانَتِها زوجَها وتَوكيدٌ لأمانَتِه، ولذلك عقَّبَه بقولِه:

﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓ﴾؛ أي: لا أُنَزِّهُها؛ تنبيهًا على أنَّه لم يُرِدْ بذلك تزكيَةَ نَفسِهِ والعُجْبَ بحالِه، بَل إظهارَ ما أنعمَ اللهُ عليه من العِصمَةِ والتَّوفيقِ.

وعَن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّه لَمَّا قال: ﴿لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ قالَ له جبريلُ: ولا حينَ همَمْتَ؟ فقال ذلك.

﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ مِن حَيثُ إنَّها بالطَّبعِ مائلةٌ إلى الشَّهواتِ، فتَهُمُّ بها وتستعملُ القوى والجوارحَ في إثرِها كلَّ الأَوقاتِ.

﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾: إلا وقتَ رحمةِ ربِّي، أو: إلَّا ما رَحِمَه اللهُ مِن النُّفوسِ فعصمَهُ مِن ذلك.

وقيل: الاستثناءُ مُنقَطِعٌ؛ أي: ولكن رحمةُ رَبِّي هي التي تصرفُ الإساءَةَ.

وقيل: الآيةُ حِكايَةُ قولِ راعيلَ، والمستثنى نفسُ يوسُفَ وأضرابِه.

قرأ قالونُ والبَزِّيُّ[1]: ﴿بالسُّوِّ﴾ على قلبِ الهَمزَةِ واوًا ثمَّ الإدغامِ[2].

﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾: يَغفرُ همَّ النَّفسِ ويرحَمُ مَن يشاءُ بالعِصمَةِ، أو: يغفِرُ للمُستَغفِرِ لذَنبه المُعترفِ على نَفسِهِ ويَرحمُهُ ما استغفرَهُ واستَرْحَمَه ممَّا ارتكبَهُ.

قوله: «وعن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّه لَمَّا قال: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾ قال له جبريلُ: ولا حينَ هممتَ؟ فقال ذلك»:

أخرجَه ابنُ جريرٍ عنه موقوفًا، وأخرجَه ابن مردويه من حديثِ أنسٍ مرفوعًا[3].

قوله: «وقيل: الآيةُ حكايَةُ قولِ راعيل»:

قال الطِّيبِيُّ: الأوَّلُ أوفَقُ؛ لتأليفِ النَّظمِ، وذلكَ لأنَّ النِّسوَةَ لَمَّا بَرَّأْنَ ساحتَهُ ﴿قَالَ﴾ يوسفُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ السُّؤالَ والجواب؛ ﴿لِيَعْلَمَ﴾ الملكُ أني لم أَخُن العزيزَ بظَهرِ الغيبِ في حرمَتِه، ومع ذلك ما أُبرِّئُ نَفسي براءةً كُليَّةً تفاديًا عن الرُّكونِ إلى الإطراءِ[4].

---

(١) في (أ) و(خ): «وعن ابنِ كَثيرٍ ونافعٍ».

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ١٢٩) عن قالون والبزي.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ١٤٤)، وابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٤/ ٥٤٣)، والفريابي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ والبيهقي كما في «الدر المنثور» (٤/ ٥٤٨)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).

(٥٤ ـ ٥٥) ـ ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى ۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴿٥٤﴾ قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى﴾: أجعلْه خالصًا لنفسِي.

﴿فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ﴾؛ أي: فلمَّا أَتَوْا بهِ فكلَّمه وشاهَدَ مِنهُ الرُّشدَ والدَّهاءَ[١].

﴿قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ﴾: ذو مَكانةٍ ومَنزِلَةٍ ﴿أَمِينٌ﴾ مؤتمنٌ على كلِّ شَيءٍ.

رُوِيَ أنَّه لَمَّا خرجَ مِن السِّجنِ اغتَسَلَ وتَنظَّفَ ولَبِسَ ثيابًا جُدُدًا، فلمَّا دخلَ على الملِكِ قال: اللهمَّ إني أسأَلُكَ مِن خَيرِهِ وأَعوذُ بعِزَّتِكَ وقُدرَتِكَ مِن شَرِّهِ، ثمَّ سلَّمَ عليه ودَعا له بالعِبريَّةِ، فقال: ما هذا اللسانُ؟ قال: لِسانُ آبائي، وكان الملكُ يَعرِفُ سَبعينَ لِسانًا فكلَّمَه بها، فأجابَهُ بجَميعِهَا فتَعجَّبَ مِنهُ فقال: أحبُّ أَنْ أَسمعَ رُؤيايَ مِنكَ، فحَكاهَا ونَعتَ له البَقَراتِ والسَّنابِلَ وأَماكِنَهَا على ما رآها، فأجلَسَهُ على السَّريرِ وفَوَّضَ إليه أَمْرَه[٢].

وقيل: تُوفِّيَ قِطفيرُ في تلكَ اللَّيالي فنصَّبَهُ مَنصِبَهُ وزَوَّجَ منه راعيلَ، فوَجَدها عَذْراءَ، وولدَ له مِنْها إفرائيمَ ومِيْشَا[٣].

﴿قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ﴾: وَلِّني[٤] أمرَها، والأَرْضُ أَرْضُ مِصرَ.

﴿إِنِّى حَفِيظٌ﴾ لها مِمَّن لا يَستَحِقُّها ﴿عَلِيمٌ﴾ بوجوهِ التَّصرُّفِ فيها، ولعلَّهُ عليهِ السَّلامُ لَمَّا رَأَى أنَّه يَستَعْمِلُه في أَمرِه لا محالةَ آثرَ ما تَعُمُّ فَوائِدُهُ وتجلُّ عَوائِدُه، وفيهِ

(١) في (ت): «والذكاء».

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٥/ ٤٧) عن وهب بن منبه.

(٣) ذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية عن وهب بن منبه.

(٤) في (خ) زيادة: «على».

دَليلٌ عَلى جَوازِ طلبِ التَّولِيَةِ وإظهارِ أنَّه مُستعِدٌّ لهَا، والتَّولِّي مِن يدِ الكافرِ إذا عُلِمَ أنَّه لا سبيلَ إلى إقامَةِ الحقِّ وسياسَةِ الخلقِ إلا بالاستظهارِ بهِ.

وعَن مُجاهِدٍ: أنَّ المَلِكَ أسلمَ عَلى يَدِه[1].

(٥٦ ـ ٥٧) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦ وَلَأَجْرُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: في أَرضِ مِصرَ ﴿يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ﴾: ينزلُ مِن بِلادِهَا حيثُ يَهْوَى.

وقَرَأَ ابنُ كَثيرٍ: ﴿نشاءُ﴾ بالنُّونِ[2].

﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ﴾ في الدُّنيَا والآخرَةِ ﴿وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ بل نوفِّي أجورَهُم عاجِلًا وآجِلًا.

﴿وَلَأَجْرُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ الشِّركَ والفَواحِشَ؛ لعِظَمِه ودَوامِهِ.

(٥٨) ـ ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾.

﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾ رُوِيَ أنَّه لَمَّا استَوْزرَهُ الملكُ أقامَ العدلَ واجتَهدَ في تكثيرِ الزِّراعاتِ وضبطِ الغلَّاتِ، حتَّى دَخلَت السنونُ المُجدبَةُ وعمَّ القَحطُ مِصرَ والشَّامَ ونَواحِيَهما، وتوجَّه النَّاسُ إليه فباعَها أوَّلًا بالدَّراهمِ والدَّنانيرِ حتَّى لم يبقَ مَعَهُم شيءٌ مِنهُما، ثمَّ بالحلي والجَواهرِ، ثمَّ بالدَّوابِّ، ثمَّ بالضِّياعِ والعَقارِ، ثم برِقابِهِم حتى استرقَّهُم جميعًا، ثمَّ عرضَ الأمرَ على الملكِ فقال: الرَّأيُ رَأيُكَ،

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٢٢٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٩).

فأعتَقَهُم ورَدَّ عَلَيهِمْ أَمْوَالَهُم وكان قَدْ أصابَ كَنْعانَ ما أَصابَ سائرَ البِلادِ، فأرسلَ يَعقوبُ بنيهِ غيرَ بنْيَامِينَ إليه للميرَةِ.

﴿فَدَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾؛ أي: عرَفَهُم يوسفُ عليهِ السَّلامُ، ولم يعرفوهُ لطُولِ العَهدِ ومُفارَقَتِهم إيَّاهُ في سنِّ الحَداثَةِ، ونِسيانِهم إيَّاهُ، وتوهُّمِهم أنَّه هلكَ، وبُعْدِ حالِه التي رأوهُ عَلَيْها مِن حَالِه حينَ فارَقُوهُ، وقلَّةِ تَأمُّلِهم في حُلاهُ مِن التَّهيُّبِ والاستعظامِ.

(٥٩ ـ ٦١) ـ ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ ۚ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّىٓ أُوفِى ٱلْكَيْلَ وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴿٥٩﴾ فَإِن لَّمْ تَأْتُونِى بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى وَلَا تَقْرَبُونِ ﴿٦٠﴾ قَالُوا۟ سَنُرَٰوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ﴾.

﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ﴾: أصلَحَهُم بعدَّتِهم وأوقرَ رَكائِبَهُم بما جاؤُوا لأجلِهِ، والجَهازُ: ما يعدُّ مِن الأمتِعَةِ للنُّقلَةِ كعُددِ السَّفرِ، وما يُحملُ مِن بلدَةٍ إلى أخرى، وما تُزفُّ به المرأةُ إلى زوجِها. وقُرِئَ: (بجِهازِهم) بالكسرِ[1].

﴿قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ رُوِيَ أنَّه لَمَّا دَخلُوا عليه قال: مَن أنتُم؟ وما أمرُكُم؟ لعلَّكُم عيونٌ، قالوا: معاذَ اللهِ! نحنُ بنو أبٍ واحدٍ، وهو شَيخٌ صِدِّيقٌ نَبِيٌّ مِن الأنبياءِ اسمهُ يَعقوبُ، قال: كَمْ أَنتُم؟ قالوا: كُنَّا اثنَي عشرَ فذهبَ أَحدُنَا إلى البريَّةِ فهلكَ، قال: فكَمْ أنتُم هاهنا؟ قالوا: عشرةٌ، قال: فأينَ الحادي عشرَ؟ قالوا: عندَ أبينا يَتسلَّى به عَن الهالكِ، قال: فمَن يشهَدُ لَكُم؟ قالوا: لا نعرفُ[2] هاهنا مَن يشهَدُ لنا، قال: فدَعُوا بعضَكُم عندي رهينةً وائتونِي بأخيكُمْ مِن أَبيكُم حتَّى أصدِّقَكُم، فاقترعُوا فأصابَتْ شمعونَ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٨) عن يحيى بن يعمر.

(٢) في (ت) و(خ): «لا يعرفنا».

وقيل: كانَ يوسفُ يُعطِي لكلِّ نفرٍ[١] حِمْلًا، فسألوهُ حِمْلًا زائدًا لأخٍ لَهُم مِن أَبيهِم، فأعطاهُم وشَرطَ عليهِمْ أن يأتُوهُ به ليَعلمَ صِدقَهُم.

﴿أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ﴾: أُتِمُّه ﴿وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ للضَّيفِ والمُضيفينَ لَهُم، وكان أحسَنَ إنزالَهُم وضِيافتَهُم.

﴿فَإِنْ لَمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي وَلَا تَقْرَبُونِ﴾؛ أي: لا تَقربُونِي ولا تدخلُوا دِيارِي، وهو إمَّا نَهيٌ، أو نَفيٌ مَعطوفٌ على الجزاءِ.

﴿قَالُوا سَنُرَاوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ﴾: سَنَجْتَهِدُ في طلبِهِ مِن أَبيهِ ﴿وَإِنَّا لَفَاعِلُونَ﴾ ذلك لا نَتَوانَى فيه.

(٦٢) - ﴿وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

﴿وقالَ لفِتْيَتِهِ﴾: لغِلْمانِه الكَيَّالينَ، جمعُ فتًى. وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وحَفصٌ: ﴿لِفِتْيَانِهِ﴾[٢] على جمعِ الكثرةِ ليوافِقَ قولَهُ: ﴿اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ فإنَّهُ وكَّلَ بكلِّ رَحْلٍ واحِدًا يُعبِّئ فيهِ بِضاعَتَهُم[٣] التي شَرَوا بها الطَّعامَ وكانَتْ نِعالًا وأدمًا، وإنَّما فعلَ ذلك توسيعًا وتَفضُّلًا عليهم، وترفُّعًا مِن أن يأخُذَ ثمنَ الطَّعامِ مِنْهُم، وخَوْفًا مِن أن لا يكونَ عندَ أَبيهِ[٤] ما يرجعونَ به.

﴿لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا﴾: لعلَّهُم يَعرِفُونَ حقَّ رَدِّهَا، أو: لكَيْ يَعرِفُوهَا ﴿إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ﴾ وفتَحُوا أَوْعِيَتَهُم ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾: لعلَّ مَعرِفتَهُم ذلك تَدعوهُم إلى الرُّجوعِ.

---

(١) في (ت): «نفس».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٩).

(٣) في (ت): «واحدًا يعين بضاعتهم».

(٤) في (ت): «أبيهم».

(٦٣ ـ ٦٤) ـ ﴿فَلَمَّا رَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيهِمْ قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴿٦٣﴾ قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَـٰفِظًا ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا رَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيهِمْ قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ﴾ حُكِمَ بِمَنْعِهِ بعدَ هذا[1] إن لَمْ نذهَبْ ببنْيامِينَ.

﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ﴾: نرفَعِ المانعَ مِن الكيلِ ونَكْتَلْ مَا نَحتاجُ إليه. وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ بالياءِ[2] على إسنادِهِ إلى الأخِ؛ أي: يكتَلْ لنَفْسِه فينضمَّ اكتيالُهُ إلى اكتيالِنَا.

﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ عَن أَنْ ينالَهُ مَكروهٌ.

﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ وقَد قُلْتُم في يوسُفَ: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾، ﴿فـاللهُ خيرٌ حفظاً﴾: فأتـوكَّلُ عليهِ وأفوِّضُ أمـري إليه ﴿وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ فأرجـو أنْ يَرْحَمَنـي بحِفظِـهِ ولا يجمـعَ علـيَّ مُصيبتيـنِ، وانتِصـابُ ﴿حِفْظًـا﴾ علـى التَّمييـزِ، و﴿حَـٰفِظًا﴾ علـى[3] قـراءةِ حمـزةَ والكِسـائيِّ وحَفـصٍ[4] يحتملُهُ والحـالَ؛ كقولِه: للهِ دَرُّهُ فارِسًـا.

وقُرِئَ: (خَيْرُ حافِظٍ) و: (خَيرُ الحافِظِينَ)[5].

(١) بعدها في (ت): «الرجوع».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٩).

(٣) في (ت): «في».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٩).

(٥) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٩)، و«الكشاف» (٤/ ٣١٦)، الأولى عن الأعمش، والثانية نسبها ابن خالويه لابن مسعود. والزمخشري لأبي هريرة رضي الله عنه.

قوله: «نرفعِ المانعَ مِن الكَيْلِ»:

قـال الطِّيبِـيُّ: يعنـي: جـوابُ الأمرِ هـذا، فوضـعَ موضعَـه: ﴿نَكۡتَلۡ﴾؛ لأنَّ يوسـفَ لَمَّـا علَّـقَ المنـعَ من الكيـلِ بعدمِ إتيـانِ أخيهِـم في قولـه: ﴿فَإِن لَّمۡ تَأۡتُونِي بِهِۦ فَلَا كَيۡلَ لَكُمۡ﴾، كان إرسـالُه رفعًـا لذلـكَ المانـعِ، فوضعَـه مَوضِـعَ ﴿نَكۡتَلۡ﴾ لأنَّه المَقصودُ[1].

لطيفـة: قـال السَّـجاونديُّ: سـألَ المازنـيُّ ابـنَ السِّـكِّيتِ فـي مجلسِ الخليفةِ الواثـقِ باللهِ عَـن وزن ﴿نَكۡتَلۡ﴾ فقال: (نَفْعَل) فقـال المازنيُّ: فـإذَنْ ماضيه: كَتَلَ، بـل وزنُـه: نَفْتَلْ[2].

قوله: «يحتملُه والحالَ»:

قال أبو حيَّان: ليس جعلُه حالًا بجيِّدٍ؛ لأن فيه تَقييدَ خبرٍ بهذه الحالِ[3].

وقال الحَلَبِيُّ: لا محذورَ؛ فإنَّ هذه الحالَ لازمةٌ؛ فإنَّها[4] مُؤكِّدَةٌ لا مُبينَةٌ[5].

قوله: «كقولِهِم: لله درُّهُ فارِسًا».

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٨٠).

(٢) رواه أبـو بكـر الزبيـدي فـي «طبقـات النحويـين» (ص: ٢٠٣)، وانظـر: «فتـوح الغيـب» للطيبـي (٨/ ٣٨٠).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٥٠٨).

(٤) في (ز): «لأنها».

(٥) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٥١٩).

(٦٥) ـ ﴿وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمْ وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْۖ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِيۖ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَاۖ وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٖۖ ذَٰلِكَ كَيْلٞ يَسِيرٞ﴾.

﴿وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمْ وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾ وقُرِئَ: (رِدَّتْ)[١] بنقلِ كسرةِ الدَّالِّ المدغمةِ إلى الرَّاءِ نَقْلَها في بِيعَ وقِيلَ.

﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِي﴾: ماذا نطلبُ، هَلْ مِن مزيدٍ على ذلك؟ أكرَمَنَا وأحسَنَ مَثوانَا وباعَ مِنَّا ورَدَّ إِلَيْنا[٢] متاعَنَا.

أو: لا نطلبُ وراءَ ذلك إحسانًا.

أو: لا نبغي في القَولِ ولا نزيدُ[٣] فيما حَكَيْنَا لك مِن إحسانِه.

وقرئ: (ما تَبْغِي) على الخطابِ[٤]؛ أي: أيَّ شيءٍ تطلبُ وراءَ هذا مِن الإحسانِ أو من الدَّليلِ على صِدقِنَا.

﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ استئنافٌ مُوضِّحٌ لقولِه: ﴿مَا نَبْغِي﴾، ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا﴾ معطوفٌ على مَحذوفٍ؛ أي: رُدَّتْ إِلَيْنَا فنستَظْهِرُ بها ونَميرُ أهلَنا بالرُّجوعِ إلى الملكِ ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾ عَن المَخاوفِ في ذَهابِنا وإيابِنا ﴿وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٖ﴾: وسقَ بعيرٍ باستِصحابِ أَخينَا.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٤٥)، عن علقمة بن قيس، وزاد ابن جني نسبتها ليحيى، وهو ابن وثاب كما في «البحر» (١٢/ ٥٠٩) وزاد أبو حيان نسبتها للأعمش.

(٢) في (ت): «علينا».

(٣) قوله: «ولا نزيد» هكذا في النسخ الثلاث، وفي بعض النسخ: «ولا نتزيد»، ذكر هذا الفرق الشهاب في «الحاشية» (٥/ ١٩٠).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٤)، و«الكشاف» (٤/ ٣١٧)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٦٠)، و«البحر» (١٢/ ٥١٠)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

هـذا إذا كانَـتْ ﴿مَا﴾ استِفهامِيَّةً، فأمَّـا إذا كانَـتْ نافِيَةً احتمَلَ ذلـك، واحتمَلَ أَنْ تكـونَ الجُمَـلُ مَعطوفَـةً علـى ﴿مَانَبۡغِي﴾؛ أي: لا نبغـي فيمـا نَقولُ ونَميـرُ أهلَنَا ونحفَـظُ أخانا.

﴿ذَٰلِكَ كَيۡلٞ يَسِيرٞ﴾؛ أي: مَكيلٌ قَليلٌ لا يَكفينَا، استَقَلُّوا ما كِيلَ لَهُم فأرادوا أن يُضاعِفُوهُ بالرُّجوعِ إلى الملكِ ويزدادوا إليه ما يكالُ لأَخيهِمْ.

ويجوزُ أَنْ تكونَ الإِشارَةُ إلى ﴿كَيۡلَ بَعِيرٖ﴾؛ أي: ذلكَ شَيءٌ قَليلٌ لا يُضايِقُنَا فيه الملكُ ولا يَتعاظَمُهُ.

وقيل: إنَّه مِن كلامِ يَعقوبَ، ومعناه: إنَّ حِملَ بَعيرٍ شيءٌ يسيرٌ لا يخاطَرُ لمثلِهِ بالوَلدِ.

قوله: «ولا نَتزيَّدُ»:

قال أبو عليٍّ: تزيَّدَ في الحديثِ: تكذَّبَ فيه، المعنى: زادَ فيه ما لم يَكُن منه[١].

قوله: «وَسقَ بعيرٍ»:

قال الخليل: الوَسقُ: حملُ البَعيرِ، والوِقرُ: حملُ البَغلِ والحِمارِ[٢].

(٦٦) ـ ﴿قَالَ لَنۡ أُرۡسِلَهُۥ مَعَكُمۡ حَتَّىٰ تُؤۡتُونِ مَوۡثِقٗا مِّنَ ٱللَّهِ لَتَأۡتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمۡۖ فَلَمَّآ ءَاتَوۡهُ مَوۡثِقَهُمۡ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٞ﴾.

﴿قَالَ لَنۡ أُرۡسِلَهُۥ مَعَكُمۡ﴾ إذ رأيتُ مِنكُم ما رأيتُ ﴿حَتَّىٰ تُؤۡتُونِ مَوۡثِقٗا مِّنَ ٱللَّهِ﴾:

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٨٢).

(٢) «قوله وسق بعير، قال الخليل: الوسق حمل البعير والوقر حمل البغل والحمار» من (ز). انظر: «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي (٥/ ٢٠٧).

حتَّى تُعطوني ما أَتوثَّقَ به مِن عندِ اللهِ؛ أي: عهدًا مُؤكَّدًا بذكرِ اللهِ تَعالى ﴿لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ﴾ جوابُ القَسمِ؛ إذ المعنى: حتَّى تَحْلِفُوا باللهِ لتَأْتُنَّني به ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾: إلَّا أَنْ تُغلَبُوا فلا تُطيقُوا ذلك، أو: إِلَّا أن تَهلِكُوا جَميعًا، وهو استثناءٌ مُفرَّغٌ من أَعَمِّ الأَحوالِ والتَّقديرُ: لتَأْتُنَّني بِهِ على كلِّ حَالٍ إلا حالَ الإِحاطَةِ بكُم، أو مِن أَعمِّ العِلَلِ على أنَّ قولَه: ﴿لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ﴾ على تأويلِ النَّفيِ؛ أي: لا تَمتَنِعُونَ مِن الإتيانِ به إلا للإحاطَةِ بِكُم كقولِهم: أَقْسَمْتُ باللهِ إلا[1] فَعلْتَ؛ أي: ما أطلُبُ إلا فِعلكَ.

﴿فَلَمَّآ ءَاتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ﴾: عهدَهُم ﴿قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ﴾ مِن طَلَبِ الموثقِ وإتيانِه ﴿وَكِيلٌ﴾ رَقيبٌ مُطَّلِعٌ.

قوله: «أو مِن أَعمِّ العِلَلِ، على أنَّ قولَه: ﴿لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ﴾ في تأويلِ النَّفيِ»:

قال صاحبُ «الانتصاف»: إنَّما اختصَّ هذا بالنَّفيِ لأنَّ المُستثنى منهُ مَسكوتٌ عنه، والنَّفيُ عامٌّ إذ يلزَمُ من نفي الإتيانِ نفيُ عوارِضِه فكأنَّها مذكورةٌ[2]، بخلافِ الإثبات[3] فلا إشعارَ له بعمومِ الأحوالِ[4].

وقال أبو حيَّان: أجازَ ابنُ جنِّي أن يقعَ (أن) ظرفًا كما يقَعُ صريحُ المصدَرِ[5]،

---

(١) كذا في جميع النسخ هنا، ووقع في «حاشية السيوطي» هنا: «لما» بدل: «إلا» وعليها شرح السيوطي.

(٢) في «فتوح الغيب»: «مكررة».

(٣) في (س): «الإتيان».

(٤) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٤٨٧)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٩٣)، وعنه نقل المصنف.

(٥) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ٥٤).

فعلى ما أجازَهُ يجوزُ أن يبقى ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ﴾ على ظاهرِه من الإتيان[١]، ولا يقدرُ فيه مَعنى النَّفي[٢].

قوله: «كقولِهم: أَقْسَمتُ باللهِ لَمَا»:

قال الطِّيبيُّ: رُوِيَ عن صاحبِ «الكشاف» أنه قال: (أقسَمْتُ) هو إثباتٌ في الظَّاهرِ وليسَ به؛ لأنَّه في معنى النَّفيِ، وقسمٌ وليس[٣] بقسَمٍ؛ لأنَّه في معنى الاستدعاءِ والطَّلبِ، وظاهرُ (لَمَا) الوَقتُ وليسَ بوقتٍ؛ لأنَّه في معنى الاستثناءِ، وما بعدَهُ فعلٌ وليسَ بفعلٍ؛ لأنَّه في مَعنى الاسمِ، فالكلامُ كلُّهُ إذن ليسَ على ظاهرِهِ بل مُؤَوَّلٌ، ولذلك أعضلَ على سيبويهِ حتَّى قال: سألتُ الخليلَ عن قولِ العَربِ: (أقسمتُ باللهِ لما فعلت)[٤].

(٦٧ ـ ٦٨) ـ ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدْخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدْخُلُواْ مِنْ أَبْوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ وَمَآ أُغْنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍۖ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ۝٦٧ وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةٗ فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَاۚ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٖ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدْخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدْخُلُواْ مِنْ أَبْوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖ﴾ لأنَّهم كانوا ذَوي جمالٍ وأُبَّهَةٍ مُشتهِرينَ في مِصرَ بالقربَةِ والكَرامَةِ عندَ الملكِ، فخافَ عَلَيْهِم أَنْ يَدْخُلوا كوكبةً واحِدَةً فيُعانوا، ولعلَّه لم يوصِهم بذلك في الكرَّةِ الأُولى لأنَّهُم كانوا

(١) في (ز): «الإثبات».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٥١٢).

(٣) في (س): «وقسم ليس».

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ١٠٥)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

مجهولينَ حينَئذٍ، أو كان الدَّاعي إليها خوفُه على بنيَامِينَ، وللنَّفسِ آثارٌ مِنْهَا العَينُ، والذي يدلُّ عليه قولُه عليهِ السَّلامُ في عَوْذَتِه: «اللهمَّ إنِّي أعوذُ بكَلِمَاتِ اللهِ التامَّةِ مِن كلِّ هامَّةٍ وعينٍ لامَّةٍ»[1].

﴿وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ﴾ ممَّا قَضى عليكُمْ بما أشرتُ به إليكُمْ فإنَّ الحذرَ لا يَمنَعُ القدرَ ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ يُصيبُكُم لا محالةَ إنْ قَضى عليكُمْ سوءًا ولا يَنفَعُكُم ذلك.

﴿عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَعَلَيۡهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾ جمعَ بينَ الحرفينِ في عَطفِ الجُملَةِ على الجملَةِ لتَقدُّمِ الصلَّةِ للاختِصاصِ؛ كأنَّ الواوَ للعَطفِ والفاءَ لإفادةِ التَّسبُّبِ، فإنَّ فِعلَ الأنبياءِ سَببٌ لأَنْ يُقتَدَى بهِمْ.

﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَهُمۡ أَبُوهُم﴾؛ أي: مِن أَبوابٍ مُتفرِّقَةٍ في البَلدِ ﴿مَّا كَانَ يُغۡنِي عَنۡهُم﴾ رأيُ يَعقوبَ واتِّباعُهُم له ﴿مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ﴾ ممَّا قَضاهُ عليهِم كما قالَ يَعقوبُ، فسُرِّقوا، وأُخِذَ بنيامينُ بوجدانِ الصُّواعِ في رحلِه، وتَضاعفت المصيبَةُ على يَعقوبَ.

﴿إِلَّا حَاجَةً فِي نَفۡسِ يَعۡقُوبَ﴾ استثناءٌ مُنقَطِعٌ؛ أي: ولكِنَّ حاجَةً في نفسِه، يعني: شَفقتَهُ عليهِمْ وحرازتَهُ مِن أَنْ يُعانوا.

﴿قَضَىٰهَا﴾: أظهرَها ووَصَّى بها ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٍ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ﴾ بالوَحيِ ونصبِ الحُجَجِ، ولذلك قال: ﴿وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ﴾ ولم يَغترَّ بتَدبيرِه.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ سِرَّ القَدرِ، وأنَّه لا يُغْنِي عنهُ الحَذرُ.

---

(١) في (خ): «في دعوته اللهم إني أعوذ بكلمات الله التامة من شر كل دابة وهامة ومن شر كل عين لامة»، وفي (ت): «من كل عين لامة ومن شر كل هامة».

قوله: «كوكبةً واحدَةً.......[(١)]».

قولـه: «والـذي يـدلُّ عليـه قولُـه عليـه السَّـلام فـي عوذتـه: «اللهـمَّ إنـي أعوذُ بكلمـاتِ اللهِ التامَّـة مِـن كلِّ هامَّـةٍ وعيـنٍ لامَّـةٍ»»:

رَوى البُخـاريُّ وأصحـابُ السُّـننِ الأَربعـةِ عن ابنِ عبَّـاسٍ: أنَّ النبـيَّ ﷺ كانَ يُعـوِّذُ الحسـنَ والحُسَـينَ فيقـول: «أعيذُكُمـا بكَلمـاتِ اللهِ التامَّـةِ، مِـن كلِّ شَـيطانٍ وهامَّـةٍ، ومِـن كلِّ عيـنٍ لامَّـةٍ»، ويقـول: «إنَّ أباكُمـا كانَ يُعـوِّذُ بهـا إسـماعيلَ وإسـحاقَ»[(٢)].

قال ابنُ الأثيرِ: الهامَّةُ: واحدَةُ الهَوَامِّ وهي الحيَّاتُ وكلُّ ذي سُمٍّ يقتل، وأمَّا ما لا تقتلُ وتَسُمُّ فهي السَّوَامُّ، وواحدُها سامَّةٌ، كالعقربِ والزُّنبورِ، وقد تقَعُ الهوامُّ على كل ما يَدُبُّ من الحيوانِ[(٣)].

واللامَّـةُ: ذاتُ اللمـمِ، ولـم يقـل: (مُلِمَّـة) وإن كانَتْ مِـن (أَلَمَّت بكـم) طلبًا لـلازدواجِ بـ(هامَّـة)، ويجـوزُ أَنْ يكـونَ على ظاهِرِهـا بمعنى[(٤)]: جامعة الشَّـرِّ على العيـونِ، مِن لَمَّـهُ يَلُمُّـه: إذا جمعَه[(٥)].

---

(١) فـي النسـخ هنـا بيـاض، وقـد ذكـر الطيبـي فـي «فتـوح الغيـب» (٥/ ٦٠) عـن الجوهـري: كوكب الشـيء: معظمـه، وكوكـب الروضة: نورها، وذكـر أنه هاهنا مجـاز؛ لأن القوم إذا اجتمعـوا متوافقين متعاضديـن فالرائـي إمـا العـدو فيمتلـئ خلده هيبـة، أو الولـي فتقر عينـه زينـة. وانظـر: «الصحاح» للجوهـري مـادة: (ككب).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٣٣٧١)، وأبو داود في «سننه» (٤٧٣٧)، والترمذي في «سننه» (٢٠٦٠)، وابن ماجه في «سننه» (٣٥٢٥)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٧٧٨).

(٣) ذكره الأزهري في «تهذيب اللغة» (٥/ ٢٤٨) عن شمر.

(٤) في (س): «يعني».

(٥) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (٤/ ٣٦٩).

قوله: «فإنَّ الحذرَ لا يمنعُ القدرَ»:

مَأخوذٌ مِن حديث: «لا يُغني حَذَرٌ مِن قَدَرٍ».

أخرجه أحمَدُ من حديثِ معاذ بنِ جَبلٍ، والبزَّارُ مِن حَديثِ أبي هريرةَ، والحاكمُ مِن حَديثِ عائشَةَ[١].

قوله: «﴿إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ﴾ استثناءٌ مُنقطِعٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: ويُمكِنُ أن يكونَ مُتَّصِلًا من بابِ:

لا عيبَ فيهِمْ غيرَ أنَّ سُيوفَهُم[٢]

المعنى: ما أغنى عَنهُم ما أَوصاهُم[٣] به أبوهُم شيئًا إلا شفقَتَه، ومِن الضَّرورةِ أنَّ شَفقةَ الأبِ مع قُدرةِ اللهِ تَعالى كالهباءِ، فإذن ما أَغْنى عَنْهُم شيئًا قطُّ[٤].

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٢٢٠٤٤) عن معاذ بن جبل، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٤٦): وشهر بن حوشب لم يسمع من معاذ، ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز ضعيفة، والبزار في «البحر الزخار» (٨١٤٩) عن أبي هريرة، بلفظ: «لن ينفع حذر من قدر»، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠٩): وفيه إبراهيم بن خثيم، وهو متروك، والحاكم في «المستدرك» (١٨١٣) عن عائشة بلفظ المصنف، قال الذهبي في «التلخيص»: «زكريا ـ أحد رجال السند ـ مجمع على ضعفه».

(٢) صدر بيت للنابغة يمدح غسان وهو في «أمثال العرب» (ص: ١١٨) للمفضل الضبي وعجزه:

بهن فلول من قراع الكتائب

(٣) في (ز) و«فتوح الغيب»: «وصاهم».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٨٩).

(٦٩) ـ ﴿ وَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.

﴿ وَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ ﴾ ضَمَّ إليه بنيامينَ على الطَّعامِ أو في المنزلِ.

رُوِيَ أنَّـه أضافَهُـم فأجلَسَـهُم مَثنًى، فبَقِيَ بنيامينُ وَحِيدًا فبكى وقال: لَوْ كانَ أخي يوسفُ حَيًّا لجلسَ معي، فأجلسَهُ معه على مائدَتِه ثمَّ قال: لينزِلْ كلُّ اثنينِ بيتًا، وهذا لا ثانيَ له فيكونُ مَعِي، فباتَ عِندَهُ وقال له: أتُحِبُّ أنْ أكونَ أخاكَ بدلَ أخيكَ الهالكِ؟ قال: مَن يَجِدُ أخًا مِثلَكَ؟ ولكن لم يَلِدْكَ يعقوبُ ولا راحيلُ.

﴿قَالَ إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ﴾: فلا تحزَنْ، افتعالٌ مِن البُؤسِ ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ في حَقِّنَا.

(٧٠ ـ ٧١) ـ ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا۟ وَأَقْبَلُوا۟ عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ ﴾.

﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾: المِشْرَبَةَ ﴿فِى رَحْلِ أَخِيهِ﴾ قيل: كانَتْ مِشْربةً جُعِلَت صاعًا يكالُ به، وقيل: كانَت تُسقَى الدَّوابُّ بها ويكالُ فيها.

وكانَتْ مِن فِضَّةٍ، وقيل: مِن ذهبٍ.

وقرئ: (وجَعَلَ)[1] على حذفِ جوابِ ﴿فَلَمَّا﴾ تقديرُه: أمهَلَهُم حتَّى انطَلَقُوا.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٠٨) و(٢/ ٥٠)، «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٦٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ نادى مُنادٍ: ﴿أَيَّتُهَا ٱلۡعِيرُ إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ﴾ لعلَّه لَمْ يَقُلْهُ بأمرِ يوسُفَ، أو كانَتْ تَعبئَةُ السِّقايَةِ والنِّداءُ عليهَا برِضَا بنيامينَ.

وقيل: معناهُ: إِنَّكُم لسَارقونَ يوسُفَ مِن أَبيهِ، أو: أإِنَّكُم لسَارقونَ؟

والعيرُ: القافِلَةُ، وهو اسمُ الإبلِ التي عليها الأَحمالُ لأنَّها تَعِيرُ؛ أي: تَتردَّدُ، فقيلَ لأصحابِها كقولِهِ عليهِ السَّلامُ: «يا خيلَ اللهِ اركَبِي».

وقيل: جمعُ عَيْرٍ، وأصلُها فُعْلٌ كسُقْفٍ فُعلَ به كما فُعِلَ بـ: (بِيضٍ)، تُجُوِّزَ به لقافلَةِ الحَميرِ، ثمَّ استُعيرَ لكل قافِلَةٍ.

﴿قَالُواْ وَأَقۡبَلُواْ عَلَيۡهِم مَّاذَا تَفۡقِدُونَ﴾ أيُّ شَيءٍ ضاعَ مِنْكُم[1]؟ والفقدُ: غيبَةُ الشَّيءِ عَن الحسِّ بحيثُ لا يُعرفُ مكانُه.

وقرئ: (تُفقِدون)[2] مِن أَفْقَدْتُه: إذا وَجَدْتَه فَقِيدًا.

قوله: «كقولِه عليه السَّلام: «يا خيلَ اللهِ اركَبِي»»:

قال في «النهاية»: هو على حَذفِ مُضافٍ؛ أي: يا فُرسانَ خيلِ اللهِ اركَبِي[3].

قال الطِّيبِيُّ: وهذا مِن أحسَنِ المجازاتِ وأَلطَفِها[4].

وقال الرَّاغبُ: الخيلُ في الأصلِ اسمٌ للأفراسِ والفُرسانِ، ويُستعمَلُ في كلِّ

---

(١) في (ت): «عنكم».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٩)، و«الكشاف» (٤/ ٣٢٥)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٦٤)، عن أبي عبد الرحمن السلمي.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (خيل)، (٢/ ٩٣).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٩٣)، ولكن الطيبي ناقل له، فهو من قول ابن الأثير في «النهاية».

مِنهُما مُنفرِدًا، نحو ما رُوِي: «يا خيلَ الله اركبي» فهذا للفُرسانِ، و«عفوتُ لكم عن صدقَةِ الخيلِ» يعني: الأفراسَ[١]، انتهى[٢].

والحديثُ رواه الحازميُّ في «الناسخ والمنسوخ» مِن حَديثِ سعيدِ بن جُبيرٍ في قصَّةِ العُرَنِّيينِ بلفظِ: فأمرَ النَّبيُّ ﷺ فنُودِيَ في النَّاسِ: «يا خيلَ اللهِ اركَبي»[٣].

وفي «سيرة ابن عبادٍ» عن قتادةَ: بعثَ رَسولُ اللهِ ﷺ يوم الأحزابِ مُناديًا ينادي: «يا خيلَ اللهِ اركَبِي».

وفي «سنن أبي داودَ» من حديثِ سَمُرَةَ بن جُندبٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ سمَّى خيلَنا خيلَ اللهِ، وبوَّبَ عليهِ أبو داودَ: بابُ النِّداءِ عند النَّفيرِ: يا خيلَ اللهِ اركَبي[٤].

قال الشَّيخُ وليُّ الدِّينِ العِراقيُّ: ووقَعُ للسُّهيليِّ في «الرَّوضِ الأُنُفِ» في أولِ غزوةِ حُنَينٍ عَزوُ هذا الحَديثِ لمُسلمٍ، وهو وهمٌ[٥].

وأخرج العَسكريُّ في «الأمثال» عن أنسٍ: أنَّ حارثةَ بن النُّعمانِ قال: يا نبيَّ اللهِ ادعوا اللهَ لي بالشَّهادةِ، فدعا له، قال: فنُودِيَ يومًا: يا خيلَ اللهِ اركَبِي، فكانَ أَوَّلَ فارسٍ رَكِبَ، وأوَّلَ فارسٍ استشهدَ[٦].

---

(١) انظر: «المفردات» للراغب الأصفهاني (ص: ٣٠٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٩٣).

(٣) انظر: «الناسخ والمنسوخ» للحازمي (ص: ١٩٨).

(٤) رواه أبو داود في «سننه» (٢٥٦٠) (٣/ ٢٥).

(٥) انظر: «الروض الأنف» للسهيلي (٧/ ٢٠٠).

(٦) لم أقف عليه في «جمهرة الأمثال»، وروى العسكري في «الأوائل» (ص: ١١١) عن عمر بن شبه =

وأخرجَ هنَّادُ بن السَّريِّ في كتابِ «الزهد» عن ثابتٍ البنانيِّ قال: كنتُ عند أنس بن مالكٍ فقدِمَ عليه ابنٌ له مِن غزاةٍ يقال له: أبو بكرٍ، فساءلَه ثمَّ قال: ألَا أخبرُكَ عَن صاحبِنا فلانٍ؟ بينا نحنُ في غَزاتِنا إذ ثار فقال: أتاني[1] آتٍ في مَنامي، فذكرَ مَنامًا طويلًا، آخره: ولكن فِطرُكَ عندَنا الليلةَ، قال: فما فرغَ الرَّجلُ مِن حَديثِه حتى نادى منادٍ: يا خيلَ اللهِ اركَبي، فجعلتُ أَنظرُ إلى الشَّمسِ وأذكرُ حديثَه، فما أَدري أيُّهما بَدَرَ أوَّلًا؛ رأسُه أو الشمسُ سقطَتْ[2].

قوله: «فُعلَ به ما فعلَ بـ: بيضٍ»:

في «الصحاح»: جمعُ الأبيضِ: بيضٌ، وأصلُه: بُيْضٌ بضمِّ الباءِ، وإنَّما أبدَلُوا مِن الضَّمَّةِ كسرةً لتَصِحَّ اليَاءُ[3].

قوله: «والفقدُ: غيبَةُ الشَّيءِ عَن الحسِّ»:

الراغبُ: الفَقدُ: عدمُ الشَّيءِ بعدَ وُجودِه، وهو أَخَصُّ مِن العدمِ؛ فإنَّ العدمَ يقالُ فيه وفيما لم يُوجَد بَعدُ[4].

= عن شيوخه قال: أغار ابن عيينة الفزاري على لقاح رسول الله ﷺ وبلغ رسول الله الخبر فنودي يا خيل الله اركبي.

(١) «غزاتنا إذ ثار فقال أتاني» من (ز).

(٢) رواه هناد بن السري في «الزهد» (٢٥)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ١٩١)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (١/ ١٠١)، والبيهقي في «الشعب» (١٠١٠٦)، من حديث أنس بن مالك.
ورواه أيضاً ابن المبارك في «الجهاد» (١٦١)، والحاكم في «المستدرك» (٣٣٨٦) من حديث أسير بن جابر.

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (بيض).

(٤) انظر: «المفردات» للراغب (ص: ٦٤١).

(٧٢ ـ ٧٣) ـ ﴿قَالُوا۟ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ (٧٢) قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾.

﴿قَالُوا۟ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾ قُرِئَ: (صَاعَ)، و: (صَوْعَ) بالضَّمِّ والفَتحِ والعَينِ والغَينِ، و: (صُواغَ) من الصِّياغَةِ[1].

﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ من الطَّعامِ جُعلًا له ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾: كفيلٌ أُؤدِّيهِ إلى مَن رَدَّهُ.

وفيهِ دَليلٌ على جوازِ الجعالَةِ وضمانِ الجُعلِ قبلَ تَمامِ العملِ.

﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ﴾ قسمٌ فيه مَعنى التَّعجُّبِ، والتَّاءُ بدلٌ[2] مِن البَاءِ مُختصَّةٌ باسمِ اللهِ تَعالى.

﴿لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾ استَشْهَدُوا بعِلْمِهم على براءةِ أَنفُسِهم لِمَا عَرَفُوا مِنْهُم في كَرَّتَيْ مَجيئِهم ومَداخَلتهُم للملكِ ممَّا يدلُّ على فَرْطِ أَمانَتِهم؛ كردِّ البضاعَةِ التي جعلَتْ في رحالِهِم، وكَعْمِ الدَّوابِّ لئلا تتناولَ زرعًا أو طعامًا لأَحدٍ.

---

(١) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٤٦)، و«الكشاف» (٤/ ٣٢٥)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٦٤)، و«البحر» (١٢/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣). وتلخص مما ذكره المؤلف ست قراءات هي: (صَوْعَ الملكِ) عن أبي رجاء، و: (صُوْعَ الملك) عن عبد الله بن عون، و: (صَوْغَ الملكِ) عن زيد بن علي، و: (صُوْغَ الملك) عن يحيى بن يعمر، و: (صاعَ الملكِ) عن أبي هريرة رضي الله عنه ومجاهد بخلاف. يضاف إليها (صِواع) بكسر الصاد عن أبي حيوة فتصبح سبعة، كلها من الشاذ، أما المتواتر فهي فقط: ﴿صُوَاعَ﴾ بضم الصاد وبالعين، وانظر بيان هذه القراءات ومن قرأ بكل منها مع تخريجنا لها مفصلة في حواشي «البحر».

(٢) في هامش (أ): «من الواو وهي من الباء».

قوله: «قسمٌ فيه مَعنى التَّعجُّبِ»، زاد قوله: «المعنى: ما أعجبَ حالَكُم»[١].

قال الطِّيبيُّ: أي: تعلمون علمًا جَليًّا لا ريبَ فيه لِمَا شاهَدْتُم مِن أَحوالِنا إنَّنا بَريئونَ ممَّا تُضيفونَ إلينا[٢]، ثمَّ تَنسِبونَه إلينا[٣].

(٧٤ ـ ٧٥) ـ ﴿قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمۡ كَٰذِبِينَ ۝٧٤ قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾: فما جَزاءُ السَّارقِ، أو السَّرَقِ، أو الصُّوَاعِ على حذفِ المُضافِ[٤] ﴿إِن كُنتُمۡ كَٰذِبِينَ﴾ في ادِّعاءِ البَراءَةِ.

﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾؛ أي: جزاءُ سَرِقَتِه أخذُ مَنْ وجدَ في رَحْلِه واسترقاقُهُ هكذا كانَ شَرعُ يَعقوبَ، وقولُه: ﴿فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ تقريرٌ للحُكْمِ وإلزامٌ لَهُ، أو خبرُ ﴿مَن﴾ والفاءُ لتَضَمُّنِها مَعنى الشَّرطِ، أو جوابٌ لَها على أنَّها شَرطِيَّةٌ والجُملَةُ كمَا هيَ خَبرُ ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ على إقامَةِ الظَّاهرِ فيها مقامَ الضَّميرِ؛ كأنَّه قيل: جزاؤُهُ مَن وجدَ في رَحلِهِ فهوَ هو.

﴿كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بالسَّرقَةِ.

---

(١) كذا في النسخ الخطية، وهذه العبارة من كلام الطيبي في «فتوح الغيب»، وليست مما زاد البيضاوي على الزمخشري، كما توحي به العبارة.

(٢) في (س): «تضيعونَ الغَنائِمَ»، وهو تحريف، وفي «فتوح الغيب»: «تصنعون».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٩٤).

(٤) قوله: «أو السَّرَق» بفتح الراء: مصدر سرق «أو الصاع على حذف المضاف»؛ أي: سارق الصاع. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٠٨).

قوله: «على إقامَةِ الظَّاهرِ فيها مقامَ الضَّميرِ»:

قال الزَّجَّاجُ: والإظهارُ فيه أحسَنُ مِن الإضمارِ؛ لئلَّا يقعَ اللبسُ، ولئلَّا يُتوهَّمَ أنَّه إذا عادَتْ ثانيةً ليسَتْ براجِعَةٍ على الجزاءِ، والعربُ إذا فخَّمَتْ أمرَ الشَّيءِ جعَلَت العائِدَ إليه إعادَةَ لفظِه بعينِه[1].

(٧٦) - ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ۚ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾.

﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ ﴾: فبدَأَ المؤذِّنُ، وقيل: يوسفُ؛ لأنَّهُم رُدُّوا إلى مِصرَ.

﴿قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ بِنْيَامينَ نَفْيًا للتُّهمَةِ.

﴿ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا﴾؛ أي: السِّقايَةَ، أو: الصُّواعَ؛ لأنَّه يذكَّرُ ويؤنَّثُ.

﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ﴾ وقُرِئَ: بضمِّ الواوِ، وبقلبِها همزةً[2].

﴿كذلك﴾ مثلَ ذلك الكيدِ ﴿كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ بأنْ علَّمناه إيَّاه وأَوْحَينا بهِ إليه.

﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ ﴾ ملكِ مِصرَ؛ لأنَّ دينَهُ الضَّربُ وتغريمُ ضعفِ ما أخذَ دونَ الاسترقاقِ، وهو بيانٌ للكَيدِ.

﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ أن يجعلَ ذلك الحكمَ حُكمَ الملكِ، فالاستثناءُ مِن أعمِّ الأَحوالِ، ويجوزُ أَنْ يكونُ مُنقطِعًا؛ أي: لكن أخذَهُ بمَشيئَةِ اللهِ وإذنِه.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٢١).

(٢) أي: (وُعـاء) عـن الحسـن، و: (إعاء) عن سـعيد بـن جبير. انظر: «المختصر في شـواذ القراءات» (ص: ٦٩)، و«المحتسـب» (١/ ٣٤٨)، و«الكشاف» (٤/ ٣٢٧).

﴿نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ﴾ بالعلمِ كمَا رَفَعْنا درجتَهُ ﴿وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ﴾ أرفَعُ درجةً منه.

واحتجَّ به(١) مَن زعَمَ أنَّه تَعالى عالِمٌ(٢) بذاتِه؛ إذْ لو كانَ ذا علمٍ لكانَ فوقَهُ مَن هُوَ أعلَمُ مِنه.

والجوابُ: أنَّ المرادَ: كلُّ ذي علمٍ مِن الخلقِ؛ لأنَّ الكلامَ فيهم، ولأنَّ العَليمَ هو اللهُ تَعالى، ومَعناهُ: (الذي له العلمُ البالغُ) لغةً، ولأنَّه لا فرقَ بينَهُ وبينَ قَولِنَا: فوقَ كلِّ العُلماءِ عليمٌ، وهوَ مَخصوصٌ(٣).

قوله: «وهو بيانٌ للكَيدِ»:

قال الطِّيبيُّ: الكَيْدُ هو المكرُ والخديعَةُ، وهو أنْ تُوهِمَ غيرَكَ خِلافَ ما تُخفيهِ، وهو في حَقِّ اللهِ مَحمولٌ على التَّمثيلِ، وكأنَّ صورةَ صُنعِ اللهِ في تَعليمِه يوسُفَ هذا الحكمَ صُورةُ صنعِ مَن يُوهِمُ الغيرَ خلافَ ما يُخفيه(٤).

قوله: «بمشيئتِه وإذنِه»:

قال الطِّيبيُّ: ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ كلمةَ تَأبيدٍ، كأنَّه قيل: ما كانَ ليَأخُذَ أخاه في دينِ الملكِ أبدًا؛ لأنَّه جَلَّ مَن اتَّصفَ(٥) بمنصبِ النبوَّةِ أن يحكمَ بدينِ الكُفَّارِ نحو قوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾(٦).

---

(١) قوله: «واحتج به» هم المعتزلة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣١٠).

(٢) في (خ): «عليم».

(٣) قوله: «وهو»؛ أي: علمُهم «مخصوص»؛ أي: باللهِ تعالى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣١٠).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٩٧).

(٥) في «فتوح الغيب»: «من انتصب لمنصب».

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٣٩٨).

(٧٧) - ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡۚ قَالَ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾.

﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ﴾ بنْيَامِينَ ﴿فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُ﴾ يعنونَ: يوسُفَ، قيل: وَرِثَت عمَّتُه مِن أَبيهَا منطقةَ إبراهيمَ، وكانَتْ تحضنُ يوسفَ وتحبُّهُ، فلمَّا شبَّ أرادَ يَعقوبُ انتزاعَهُ مِنْها، فشَدَّت المِنطَقَةَ على وسطِهِ ثمَّ أظهرَتْ ضَياعَهَا، فتفحِّصَ عَنْها فوُجِدَت مَحزومَةً عليه، فصارَتْ أحقَّ بهِ في حُكمِهِم[1].

وقيل: كانَ لأبي أمِّهِ صنمٌ، فسرَقَهُ وكسرَهُ وألقاهُ في الجيفِ[2].

وقيل: كانَ في البيتِ عَنَاقٌ أو دجاجةٌ فأعطى السَّائلَ[3].

﴿فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡ﴾: أكَنَّها ولَمْ يُظهِرْهَا لَهُم، والضَّميرُ للإجابَةِ، أو المقالَةِ، أو نسبةِ السَّرِقَةِ إليه.

وقيل: إنَّها كنايَةٌ بشَريطَةِ التَّفسيرِ، ويفسِّرُها قولُه: ﴿قَالَ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗا﴾ فإنَّه بدلٌ مِن (أسرَّهَا) والمعنى: ﴿قَالَ﴾ في نَفسِهِ: ﴿أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗا﴾؛ أي: منزلةً في السَّرِقَةِ لسَرِقَتِكُم أخاكُم، أو في سُوءِ الصَّنيعِ ممَّا كُنْتُم عليه.

وتَأنيثُها باعتبارِ الكلمةِ، أو الجملةِ، وفيه نَظرٌ إذ المفسَّرُ بالجُملَةِ لا يكونُ إلا ضَميرَ الشَّأنِ.

﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾: وهو يعلَمُ أنَّ الأمرَ ليسَ[4] كما تَصِفُونَ.

---

(١) وبقي عندها حتى ماتت. رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٢٧٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢١٧٨)، عن مجاهد.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٢٧٢ - ٢٧٣) عن سعيد بن جبير وقتادة.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٢٤٣) قصة الدجاجة عن سفيان بن عيينة، وقصة العناق عن كعب.

(٤) في (ت): «ليس الأمر».

قوله: «والضَّميرُ للإجابةِ...» إلى آخرِه.

قال الزَّجَّاجُ: قولُه: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ إضمارٌ على شَرطيَّةِ التَّفسيرِ؛ لأنَّه بدلٌ مِن هاء ﴿فَأَسَرَّهَا﴾؛ أي: أسرَّ يوسفُ في نفسِه قولَه: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾[1].

وقال أبو عليٍّ في «الإغفال»: الإضمارُ على شَريطَةِ التَّفسيرِ عَلى ضَربينِ:

أحدهما: أن يُفسَّرَ بمُفرَدٍ، نحو: (نِعْمَ رَجُلًا زيدٌ)، ففي (نِعْمَ) ضَميرٌ هو الفاعِلُ، و(رجلًا) تَفسيرٌ له، ومثلُه قولُهُم: (رُبَّهُ رَجُلًا).

والثَّاني: أن يُفسَّرَ بجُملةٍ، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ أي: الأمرُ اللهُ أحدٌ، ثمَّ يدخلُ عليها نواسخُ المبتدأِ نحو (كانَ) و(أن) و(ليس).

وتفسيرُ المُضمَرِ في كلا المَوضِعَينِ مُتَّصِلٌ بالجُملَةِ التي فيها الإضمارُ المَشروطُ تَفسيرُهُ ومُتعلِّقٌ به، أمَّا في المُبتدَأِ ففي مَوضِعِ الخبرِ، وأمَّا في المفردِ فمُتعلِّقٌ بما عملَ في المُضمَرِ[2]؛ ألا تَرى أنَّ (رجلًا) في قولِه: (نِعْمَ رَجُلًا) مُنتَصِبٌ عَن الفعلِ، وفي: (رُبَّهُ رَجُلًا) مُنتصِبٌ عَن تمامِ الهاءِ المُضمَرِ، فهو مِن بابِ: (لي مثلَه رجلًا)، و(أَفضَلُ رجلٍ أنا).

فظهرَ أنَّ تفسيرَ المُضمرَ المَشروطَ تَفسيرُه لا يكونُ إلَّا مُتعلِّقًا بالجُملةِ التي تتضمَّنُ المُضمرَ، ولا يكونُ مُنقطِعًا عنها، والذي ذكرَه الزَّجَّاجُ مُنقطِعٌ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٠٢).

(٢) في (ز): «في الضمير».

والوَجهُ أن يُحمَلَ المُضمرُ في ﴿فَأَسَرَّهَا﴾ على الإجابةِ، كأنَّهم لَمَّا قالوا: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ أسرَّ يوسفُ إجابتَهُم في نفسِه في الوقتِ ولم يُبدِها لهم، أو على المقالةِ؛ أي[1]: أسرَّ مقالتَهُم، والمقالَةُ والقَولُ واحِدٌ، والمرادُ المقولُ، كالخلقِ والمخلوقِ، فمَعنى ﴿أسرها﴾: وعاها وأكنَّها في نفسِه إرادةَ التَّوبيخِ[2].

(٧٨ ـ ٧٩) ـ ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٧٨﴾ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ﴾.

﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ في السنِّ، أو القَدْرِ، ذكروا له حالَهُ استِعطافًا له عليه.

﴿فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ﴾: بدلَهُ، فإنَّ أباهُ ثكلانُ على أخيهِ الهالكِ مُستأنِسٌ به ﴿إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ إلينا، فأَتْمِم إحسانَكَ، أو: مِن المُتعوِّدينَ الإحسانَ فلا تغيِّرْ عادتَكَ.

﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾ فإِنَّ أخذَ غيرِهِ ظُلْمٌ على فَتْوَاكُم، فلَوْ أخذْنا أحدَكُم مَكانَه ﴿إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ﴾ في مَذهَبِكُم هذا.

---

(١) في النسخ الخطية: «التي»، والمثبت من «الإغفال» و«فتوح الغيب».

(٢) انظر: «الإغفال» لأبي علي الفارسي (٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٥)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣)، وعنه نقل المصنف.

أو أن مُرادَهُ: إنَّ اللهَ أذنَ في أخذِ مَن وَجَدْنَا الصَّاعَ في رحلهِ لِمَصلَحَتِه ورِضاه عليهِ، فلو أَخَذْتُ غيره كنتُ خاطِئًا[١].

قوله: «﴿إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ إلينا، فأتِمِم إحسانَك، أو مِن المتعوِّدينَ الإحسانَ فلا تُغيِّرْ عادتَك»:

قال الطِّيبيُّ: فالجملةُ على الأوَّلِ استئنافيَّةٌ[٢] لبيانِ الموجبِ، وعلى الثَّاني معترضَةٌ، وبيانُه على الأوَّلِ: فخذ أحدَنا مكانه كما كنتَ تُحسِنُ إلينا فيما سلفَ فسَيكونُ هذا الإحسانُ مِن تَتميمِه، وعلى الثَّاني: إثباتُ إحسانِه على العُمومِ في[٣] كلِّ النَّاسِ[٤].

(٨٠) ـ ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّاۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَۖ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ﴾: يَئِسُوا مِن يوسُفَ وإجابَتِهِ إيَّاهُم، وزيادةُ السِّينِ والتَّاءِ للمُبالغَةِ. وعن البزِّيِّ: ﴿استَايَسُوا﴾ بالألفِ وفتحِ الياء من غير همز، وإذا وقف حمزةُ ألقى حركةَ الهمزةِ على الياء على أصله[٥].

﴿خَلَصُواْ﴾: انفرَدُوا واعتزَلُوا ﴿نَجِيًّا﴾: مُتناجين، وإنَّما وحدَهُ لأنَّه مَصدرٌ أو بزِنَتِه؛ كمَا قيل: هم صَدِيقٌ، وجمعُه: أَنْجِيَةٌ؛ كنَدِيٍّ وأَنْدِيَةٍ.

---

(١) في (خ) و(ت): «ظالما».

(٢) في (ز): «استئناف».

(٣) في (س): «كما في».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٠٤).

(٥) انظر: «التيسير» (ص: ١٢٩ ـ ١٣٠).

﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ﴾ في السِّنِّ وهوَ رُوبيلُ، أو: في الرَّأْيِ وهو شَمعونُ، وقيل: يَهوذَا:

﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾: عَهدًا وَثيقًا، وإنَّما جُعِلَ حَلِفُهم باللهِ موثِقًا منه لأنَّه بإذنٍ مِنْهُ وتأكيدٍ مِن جِهَتِه.

﴿وَمِن قَبْلُ﴾: ومن قبلِ هذا ﴿مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ﴾: قصَّرْتُم في شَأنِه، و﴿مَا﴾ مزيدَةٌ، ويجوزُ أَنْ تكونَ مَصدريَّةً في مَوقعِ النَّصبِ بالعَطفِ على مفعولِ ﴿تَعْلَمُوٓاْ﴾، ولا بأسَ بالفَصلِ بين العاطفِ والمَعطوفِ بالظَّرفِ، أو على اسمِ ﴿أَنَّ﴾، وخبرُه: ﴿فِى يُوسُفَ﴾، أو ﴿من قَبْلُ﴾.

أو الرَّفعِ بالابتداءِ، والخبرُ ﴿من قَبْلُ﴾، وفيه نظرٌ لأنَّ (قبل) إذا كانَ خبرًا أو صِلَةً لا يُقطَعُ عن الإضافَةِ حتَّى لا ينقصَ.

وأَنْ تكونَ مَوصولةً؛ أي: ما فَرَّطْتُموهُ بمَعنى: ما قَدَّمْتُموهُ في حقِّهِ مِن الجنايَةِ، ومحلُّهُ ما تَقدَّمَ.

﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾: فلَنْ أُفارِقَ أرضَ مِصرَ ﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ في الرُّجوعِ ﴿أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى﴾: أو يَقضِيَ لي بالخُروجِ مِنْهَا، أو بخلاصِ أَخِي مِنْهُم، أو بالمقاتلَةِ مَعَهُم لتَخليصِهِ.

رُوِيَ أَنَّهُم كَلَّمُوا العزيزَ في إطلاقِهِ فقالَ رُوبيل: أَيُّها المَلِكُ! واللهِ لتَتْرُكَنَّا أو لأَصِيحَنَّ صيحَةً تَضَعُ مِنْها الحوامِلُ، ووقفَتْ شُعورُ جسدِهِ فخَرَجَتْ مِن ثيابِهِ، فقال يوسُفُ لابنِه: قُمْ إلى جَنبِهِ فمُسَّهُ، وكانَ بَنُو يعقوبَ إذا غَضِبَ أَحَدُهُم فمَسَّهُ الآخرُ ذهبَ غَضَبُه فقالَ رُوبيلُ: مَن هذا؟ إنَّ في هذا البلدِ لبَزْرًا مِن بَزْرِ يَعقوبَ(١).

﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ لأنَّ حكمَهُ لا يكونُ إلا بالحقِّ.

---

(١) قطعة من خبر طويل رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨) عن السدي. وظاهر أنه من الإسرائيليات.

قوله: «و(ما) مَزيدةٌ»:

قال أبو حيَّان: إنَّ هذا أحسَنُ الوُجوهِ[١].

قوله: «وفيه نظرٌ؛ لأنَّ (قبل) إذا كان خبرًا أو صِلَةً لا يُقطَعُ عن الإضافةِ حتَّى لا ينقصَ»:

مأخوذٌ مِن «إعرابِ» أبي البقاءِ حيثُ قال: وهذا ضَعيفٌ، لأنَّ (قبل) إذا وقعَتْ خبرًا أو صِلَةً لا تُقطَعُ عن الإضافةِ؛ لئلَّا تَبقى ناقصةً[٢].

وتبعه أبو حيَّان فقال: هذا ذهولٌ عَن قاعدَةٍ عربيَّةٍ، وهي أنَّ الظُّروفَ التي هي غاياتٌ إذا بُنِيَت لا تقَعُ أخبارًا للمبتدَأِ جرتْ أو لم تَجر، تقول: (يومُ السَّبتِ مُبارَكٌ والسَّفرُ بعدَه)، ولا يجوز: (والسَّفرُ بعدُ)، و: (عمرٌو زيدٌ خلفَه)، ولا يُقال: (عمرٌو زيدٌ خلفُ)[٣].

وقال الحَلَبِيُّ: هذه القاعدَةُ مُسلَّمَةٌ، قالوا: إنَّ الظَّرفَ المَقطوعَ لا يَقعُ خَبَرًا لأنَّه لا يُفيدُ، وما لا يفيدُ لا يَقَعُ خبرًا، وكذا لا يقعُ صلةً ولا صفَةً ولا حالًا، لو قلت: (جاءَ الذي قبلُ) أو: (مَررتُ برجلٍ قبلُ)، لم يَجُز.

قال: ولقائِلٍ أَنْ يقول: إنَّما امتنعَ ذلك لعدمِ الفائدَةِ، وعدمُ الفائدةِ لعَدمِ العلمِ بالمُضافِ إليه المحذوفِ، فينبَغِي إذا كانَ المُضافُ إليه معلومًا مدلولًا عليهِ أن يقعَ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٥٣٨).

(٢) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٧٤٢).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٥٣٦).

ذلك الظَّرفُ المُضافُ إلى المحذوفِ خبرًا ونحوه، والآيةُ الكريمةُ مِن هذا القَبيلِ[١].

(٨١ - ٨٢) - ﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَـٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَـٰفِظِينَ ﴿٨١﴾ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴾.

﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَـٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ ﴾ على ما شاهَدْنا[٢] مِن ظاهرِ الأمرِ. وقُرِئَ: (سُرِّق)[٣]؛ أي: نسبَ إلى السَّرقةِ.

﴿وَمَا شَهِدْنَآ ﴾ عليـهِ[٤] ﴿إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ بـأَنْ رَأَيْنـا أنَّ الصُّـواعَ استُخرجَ مِن وِعائِه.

﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ ﴾: لباطنِ الحالِ ﴿حَـٰفِظِينَ﴾ فلا نَدرِي أنَّه سَرَقَ، أو سُرِّقَ ودُسَّ الصَّاعُ[٥] في رحلِهِ، أو: وما كنَّا للعَواقِبِ عالمينَ، فلَمْ ندرِ حينَ أَعطيناكَ المَوثِقَ أنَّه سيسرِقُ، أو أنَّكَ تصابُ به كما أُصِبْتُ بيُوسُفَ.

﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ يعنُونَ مصرَ، أو قريةً بقُربِها لَحِقَهُم المُنادِي فيها، والمَعنى: أرسِلْ إلى أهلِهَا واسْأَلْهُم عَن القِصَّةِ ﴿وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾: وأصحابَ العيرِ التي تَوَجَّهْنَا فيهِم وكُنَّا مَعَهُم ﴿وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴾ تأكيدٌ في محلِّ القَسَمِ.

---

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٥٤٠).

(٢) في (ت): «شهدنا».

(٣) نسبت لابن عباس وغيره. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٢١٢)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٧٠).

(٤) «عليه»: ليست في (ت).

(٥) في (ت): «ودس عليه الصواع».

(٨٣ ـ ٨٤) ـ ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٨٣﴾ وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾.

﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ﴾؛ أي: فَلَمَّا رَجَعُوا إلى أبيهِمْ وقالوا له ما قالَ لَهُم أَخُوهُم قال: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾؛ أي: زَيَّنَتْ وسَهَّلَت ﴿لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ أَرَدْتُموهُ فقَرَّرْتُموهُ، وإلَّا فما أدرى الملكَ أنَّ السَّارقَ يؤخَذُ بسَرِقَتِه؟!

﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾؛ أي: فأَمْرِي صَبرٌ جميلٌ، أو: فصَبرٌ جميلٌ أجمَلُ.

﴿عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾: بيوسُفَ وبنيامينَ وأخيهِمَا الذي توقَّفَ بمِصرَ.

﴿إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ﴾ بحالي وحالِهم ﴿الْحَكِيمُ﴾ في تَدبيرِها.

﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ﴾: وأعرَضَ عَنْهُم كراهَةً لِمَا صادفَ مِنْهُم ﴿وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾؛ أي: يا أسفي تَعالَ فهذا أوانُكَ، والأسفُ: أَشَدُّ الحُزنِ والحَسرَةِ، والأَلِفُ بَدَلٌ مِن ياءِ المُتكلِّمِ.

وإنَّما تَأَسَّفَ على يُوسُفَ دونَ أَخوَيْهِ والحادِثُ رزؤُهُمَا؛ لأنَّ رِزأَهُ كانَ قاعدَةَ المُصيباتِ، وكانَ غَضًّا آخِذًا بمجامِعِ قَلبِه، ولأنَّه كانَ واثِقًا بحَياتِهِمَا دونَ حَياتِهِ.

وفي الحديثِ: «لَمْ تُعطَ أُمَّةٌ مِن الأُمَمِ إنَّا للهِ وإنَّا إليهِ راجِعُونَ عندَ المُصيبَةِ إلَّا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ»، ألا ترى إلى يَعقوبَ حين أصابَهُ ما أصابَهُ لم يَستَرْجِعْ وقال: ﴿يَا أَسَفَى﴾.

﴿وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ﴾ لكَثرَةِ بُكائِهِ مِن الحُزنِ كأنَّ العَبرةَ مَحَقَتْ سَوادَهُما، وقيل: ضَعُفَ بَصَرُهُ، وقيل: عَمِيَ. وقرِئَ: (مِن الحَزَنِ)[1].

---

(١) نسبها الهذلي في «الكامل» (ص: ٥٧٧) لقتادة، وابنُ عطية في «المحرر الوجيز» (٣/ ٢٧٢) لابن عباس ومجاهد.

وفيه دليلٌ على جوازِ التَّأسُّفِ والبُكاءِ عندَ التَّفجُّعِ، ولعلَّ أمثالَ ذلك لا يدخلُ تحتَ التَّكليفِ، فإنَّه قلَّ مَن يَملِكُ نَفسَهُ عندَ الشَّدائدِ، ولقد بكَى رَسولُ اللهِ ﷺ على ولدِهِ إبراهيمَ وقال: «القلبُ يَجزعُ والعَينُ تدمَعُ، ولا نقولُ ما يُسخِطُ الربَّ، وإنَّا عليك يا إبراهيمُ لَمَحْزُونونَ».

﴿فَهُوَ كَظِيمٌ﴾: مملوءٌ مِن الغَيظِ علـى أولادِه، ممسِكٌ له في قَلبِه لا يظهِرُه، فَعِيلٌ بمَعنى مَفعولٍ كقولِه: ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨]، مِن كَظَمَ السِّقاءَ: إذا شَدَّ على مِلْئِه، أو بمَعنى فاعلٍ كقولِه: ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] مِن كَظَمَ الغيظَ: إذا اجترَعَهُ، وأصلُهُ: كَظَمَ البَعِيرُ جِرَّتَهُ: إذا ردَّهَا في جَوفِهِ.

قوله: «أي: فلَمَّا رَجعوا إلى أَبيهِم...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: هذا وَجهُ اتِّصالِ قولِه: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾ بما قبلَه؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ قولُ بعضِ بنيهِ في مِصرَ، و﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾ كَلامُ أَبيهِم في كَنعانَ ردًّا لِعُذرِهِم، فلا بُدَّ مِن هذه المُقدَّراتِ[1] ليتَّصِلَ الكلامانِ[2].

قولـه: «وفـي الحديـثِ: «لـم تُعطَ أُمَّـةٌ مِـن الأُمَمِ إنَّـا للهِ وإنَّـا إليه راجعـونَ عندَ المُصيبَـةِ إلا أُمَّـةُ مُحمَّـدٍ»، ألا تَـرى إلـى يعقوبَ حيـنَ أَصابَهُ مـا أصابَهُ لم يَسـتَرجِعْ وإنَّما قـالَ: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾»:

أخرجَه الثَّعلبيُّ بهذا اللفظِ مِن طريقِ سَعيدِ بنِ جُبيرٍ عَن ابنِ عبَّاسٍ[3].

---

(١) في (ز): «المقدمات»، وفي (س): «المعذوراتِ»، والتصويب من «فتوح الغيب».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤١١).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٥/ ١١٧)، وفي إسناده عبد الله بن محمد بن وهب.

ورَواه الطَّبرانيُّ في «كتاب الدعاء» وابنُ مردويه مِن هذا الوَجهِ بدونِ قولِه: «ألا ترى إلى يعقوبَ...» إلى آخره[١].

ورواه عبد الرَّزَّاقِ وابن جَريرٍ موقوفًا عن سعيد بن جبيرٍ[٢].

وكذا رواه البَيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ثمَّ قال: وقَدْ رفعَ بَعضُ الضُّعفاءِ هذا الحديثَ إلى ابنِ عبَّاسٍ عَن النَّبيِّ ﷺ، وليسَ بشيءٍ[٣].

قوله: «بَكى رسولُ اللهِ ﷺ على ولدِه إبراهيمَ، وقال: «القلبُ يجزَعُ»...» الحديث.

أخرجَه الشَّيخانِ مِن حَديثِ أنسٍ نحوَه[٤].

(٨٥) ـ ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ﴾.

﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾؛ أي: لا تَفْتَأُ ولا تَزالُ تَذْكُرُه تَفَجُّعًا عليه، فحُذف كمَا في قَولِه:

---

(١) رواه الطبراني في «الدعاء» (١٢٢٨)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (١/ ٣٧٧) إلى ابن مردويه. قلت: رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٤١١) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا، وفيه محمد بن خالد الطحان، وهو ضعيف كما في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٣٠).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٧٠٨)، ولم أقف عليه عند عبد الرزاق، وما رواه في «مصنفه» عن أم سلمة رضي الله عن زوجها أبي سلمة: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ما من أحد من المسلمين يصاب مصيبة فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم إني احتسب مصيبتي عندك، اللهم أبدلني خيراً منها»، فجعلت أقول في نفسي من خير من أبي سلمة، فجاء رسول الله ﷺ فخطبني فتزوجته.

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٢٤٢)، و(٩٦٩١) من قول سعيد بن جبير، وقال: (رفعه بعض الضعفاء إلى ابن عباس ثم إلى النبي ﷺ).

(٤) رواه البخاري (٢٣٠٣)، ومسلم (٢٣١٥)، من حديث أنس رضي الله عنه. وفيهما: «.. ولا نقولُ إلاَّ ما يَرْضَى رَبُّنا.. ».

فَقُلْـتُ يَمِيـنَ اللهِ أَبْـرَحُ قَاعِـدًا[1]

لأنَّه لا يَلْتَبِسُ بالإثباتِ، فإنَّ القَسَمَ إذا لَمْ يَكُن مَعَهُ عَلامَةُ الإثباتِ كانَ عَلَى النَّفي.

﴿حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾: مريضًا مُشْفِيًا على الهَلاكِ.

وقيل: الحَرَضُ: الذي أذابَهُ هَمٌّ أو مَرَضٌ.

وهُو في الأَصلِ مَصدرٌ، ولذلك لا يُؤنَّثُ ولا يُجمَعُ، والنَّعتُ بالكَسرِ كَدَنَفٍ ودَنِفٍ، وقد قُرِئَ به[2]، وبضَمَّتينِ كجُنُبٍ[3].

﴿أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ﴾ مِن الميِّتينَ.

قوله:

«فقُلْـتُ يميـنَ اللهِ أبـرَحُ قاعِـدًا»

تمامُه:

ولَوْ قَطَّعُوا رَأْسِـي لَدَيْـكِ وأَوْصَالِي

والبيتُ مِن قَصيدةٍ لامرئِ القيسِ ابنِ حجرٍ الكِنديِّ[4].

وقوله: (يمينَ اللهِ) يُروَى بالنَّصبِ، وبالرَّفعِ على أنَّه مُبتدأٌ خبرُه مَحذوفٌ؛ أي: عليَّ.

---

(١) جاء في هامش (أ): «تمامه: ولو قطَّعوا رأسي لَدَيكِ وأَوْصَالي».

(٢) انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٤٠) دون نسبة.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٩)، و«الكشاف» (٤/ ٣٤٠)، عن الحسن.

(٤) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ١٣٧). والبيت في «الكتاب» (٣/ ٥٠٤)، و«معاني القرآن» للفراء (٢/ ٥٤).

والأوصالُ: جمعُ وِصْلٍ بكسرِ الواو، وهي الأعضاءُ، وقيل: المفاصِلُ، وهي مُلتَقى كلِّ عَظْمَينِ في الجَسدِ[١].

قوله: «فإنَّ القَسَم إذا لم يَكُن معَه عَلامةُ[٢] الإثباتِ»:

هي اللامُ والنونُ كما في «الكشَّاف»[٣].

(٨٦ ـ ٨٧) ـ ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨٦ يَٰبَنِيَّ ٱذْهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ﴾ هَمِّي الذي لا أقدرُ الصبرَ عليهِ، مِن البَثِّ بمَعنى النَّشرِ ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ لا إلى أحدٍ مِنْكُم ومنِ غيرِكُم، فخَلُّونِي وشِكَايَتِي.

﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ﴾: مِن صنعِهِ ورَحمَتِه، فإنَّه لا يُخَيِّبُ داعيَهُ ولا يَدَعُ المُلتَجِئَ إليه، أو مِنَ اللهِ بنَوْعٍ مِن الإلهامِ ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ مِن حَياةِ يُوسفَ.

قيل: رأى ملكَ المَوتِ في المَنامِ فسَأَلَهُ عنه، فقال: هو حيٌّ.

وقيل: عَلِمَ مِن رُؤيَا يوسُفَ أنَّه لا يموتُ حتَّى يَخِرَّ لَهُ إِخوَتُهُ سُجَّدًا[٤].

﴿يَٰبَنِيَّ ٱذْهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾: فتعرَّفُوا مِنْهُما وتَفحَّصُوا عَن حالِهِما، والتَّحسُّسُ: تَطَلُّبُ الإحساسِ.

﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾: ولا تَقْنَطُوا مِن فَرَجِه وتَنفيسِه.

---

(١) ذكر معنى الوصلان ابن السيرافي في «شرح أبيات سيبويه» (١/ ١١٦).

(٢) في (س): «علامات».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٣٣٩).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢١٨٩ ـ ٢١٩٠) عن النضر بن عربي.

وقُرِئَ: (من رُوح اللهِ)[١]؛ أي: مِن رَحمَتِه التي يُحيِي بها العبادَ.

﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ باللهِ وصِفَاتِه، فإنَّ العارِفَ لا يقنَطُ مِن رَحمَتِهِ في شيءٍ مِن الأَحوالِ.

قوله: «قيل: رأَى ملكَ الموتِ في المنامِ فسأَلَه عنه فقال: هو حَيٌّ»:

قلت: قوله: «في المنامِ» زيادةٌ باطلَةٌ روايَةً ومعنًى؛ فإنَّ النَّبيَّ لا يتَعذَّرُ عليه رؤيَةُ المَلائِكَةِ يقظَةً حتى يَحتاجَ إلى جعلِها منامًا.

والأثـرُ أخرجَـه ابـنُ أبـي حاتمٍ عـن النَّضـرِ بن عربـيٍّ، قـال: بَلَغنـي أنَّ يَعقوبَ عليـه السَّـلامُ مَكَثَ أربعةً وعِشـرينَ عامًـا لا يَدْرِي أحيٌّ يوسـفُ أم ميـتٌ حتى تمثَّلَ لـه ملـكُ المـوتِ فقـال لـه: مَـن أنت؟ قـال: أنـا ملـكُ المـوتِ، قـال: فأنشـدكَ بإلهِ يَعقـوبَ هل قَبَضْتَ روحَ يوسُـفَ؟ قال: لا، فعندَ ذلـك قال: ﴿يَٰبَنِىَّ ٱذْهَبُوا۟ فَتَحَسَّسُوا۟ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾[٢].

(٨٨) ـ ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ﴾ بعدَمـا رَجعُوا إلى مِصـرَ رَجعَةً ثانيَةً ﴿مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ﴾: شـدَّةُ الجـوعِ ﴿وَجِئْنَا بِبِضَٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ﴾: رَدِيئَـةٍ، أو: قَليلَةٍ، تـردُّ وتُدفَعُ رغبَـةً عَنْهَا، مِـن أَزْجَيْتُه: إذا دَفَعْتُـه، ومِنْهُ: تَزْجِيَـةُ الزَّمانِ.

---

(١) نسبت للحسن وقتادة. انظر: «المحتسب» (١/ ٣٤٨)، و«الكشاف» (٤/ ٣٤٢).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١٩٠٩).

قيل: كانَتْ دَراهِمَ زُيوفًا، وقيل: صُوفًا وسَمْنًا، وقيل: الصنوبرُ وحبَّةُ الخَضراءِ، وقيل: الأَقِطُ وسَوِيقُ المقلِ.

﴿فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ﴾: فأتِمَّ[١] لنا الكيلَ ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ﴾ برَدِّ أَخِينا، أو: بالمُسامَحَةِ وقَبولِ المُزجاةِ، أو: بالزِّيادَةِ على ما يُساوِيهَا.

واختُلفَ في أنَّ حُرمَةَ التَّصدُّقِ[٢] تعمُّ الأَنبياءَ، أو تختصُّ بنَبِيِّنا عليهِ وعليهِم السَّلامُ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ﴾ أحسنَ الجَزاءِ، والتَّصدُّقُ: التَّفضُّلُ مُطلَقًا، ومِنهُ قولُه عليهِ السَّلامُ في القصرِ: «هذه صدَقَةٌ تصدَّقَ اللهُ عليكُم فاقبَلُوا صَدَقَتَهُ»، لكنَّه اختَصَّ عُرْفًا بما يُبتَغَى به ثوابٌ مِن اللهِ.

قوله: «واختُلِفَ في أنَّ حُرمةَ التَّصدُّقِ تعمُّ الأنبياءَ، أو تَختصُّ بنبيِّنَا[٣] عليه وعليهِم السَّلام»:

أخرجَ ابنُ جريرٍ عَن سُفيانَ بن عيينةَ أنه سُئِلَ: هل حُرِّمَت الصَّدقةُ على[٤] الأنبياءِ قبلَ النبيِّ ﷺ؟ فقال: أَلَم تسمَعْ قولَه: ﴿فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ﴾[٥].

قوله: «ومنه قولُه عليه السَّلامُ في القصرِ: «هذه صدقَةٌ تصَدَقَ الله عليكُم فاقبَلُوا صَدقتَه»»:

---

(١) في (ت): «فأتمم».

(٢) في (ت): «الصدقة».

(٣) في (س): «تخص نبينا».

(٤) في (ز) زيادة: «أحد من».

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٣٢٥).

أخرجَه البُخارِيُّ[1].

(٨٩) ـ ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ ﴾.

﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾؛ أي: هَلْ عَلِمْتُم قُبحَهُ فتُبْتُم عَنْهُ، وفِعلُهُم بأخيهِ: إفرادُهُ عَن يوسُفَ، وإذلالُهُ حتى كانَ لا يَستطيعُ أَنْ يُكلِّمَهُم إلا بعجزٍ وذلَّةٍ.

﴿إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ ﴾ قُبْحَهُ فلذلكَ أَقْدَمْتُم عليهِ، أو: عاقبتَهُ، وإنَّما قالَ ذلك تَنَصُّحًا لَهُم وتَحريضًا على التَّوبَةِ، وشَفقَةً عَلَيهِم لِمَا رَأى مِن عَجزِهِم وتَمَسْكُنِهِم، لا مُعاتَبَةً وتَثْرِيبًا.

وقيل: أعطَوْهُ كِتابَ يَعْقُوبَ في تَخليصِ بنْيَامِينَ، وذَكَرُوا لَهُ ما هوَ فيهِ مِن الحزنِ على فَقدِ يوسُفَ وأخيه، فقالَ لَهُم ذلكَ، وإنَّما جَهَّلَهُم لأنَّ فِعْلَهُم ذا[2] فعلُ الجُهَّالِ، أو لأَنَّهُم كانوا حينئذٍ صِبْيانًا طَيَّاشينَ.

قوله: «أي: هَلْ عَلِمْتُم قُبحَهُ فتُبْتُم منه»:

قال الطِّيبِيُّ: يعني: استفهمَ بـ(هل) مَن كان عالمًا بما فعلَه، وجعل الفعلَ ماضيًا وقيَّدَه بقولِه: ﴿إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ ﴾ ليفيدَ الحثَّ على التَّوبةِ؛ يعني: هل استمرَّ ذلك الجَهلُ بقبحِ الفعلِ أم تُدُوركَ بالعلمِ الموجبِ للرُّجوعِ عنه وتلافيهِ بالتَّوبةِ، فإنَّ

---

(١) لم أقف عليه في «صحيح البخاري»، والحديث رواه مسلم في «صحيحه» (٦٨٦) من حديث عمر رضي الله عنه، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٢/ ٦٥٥) لابن أبي شيبة وعبد بن حميد وأحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن خزيمة والطحاوي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس في «ناسخه» وابن حبان، ولم يعزه للبخاري.

(٢) في (ت): «كان».

الفاعلَ[١] إذا تَجلَّى له قبحُ القَبيحِ لا يتوقَّفُ عَن الرُّجوعِ عنه، ولهذا التَّرتيبِ جاءَ بالفاءِ في قولِه: «فتبتم»[٢].

(٩٠ ـ ٩١) ـ ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝٩٠ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾.

﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ استفهامُ تَقريرٍ، ولذلك حُقِّقَ بـ(إنَّ) ودخولِ اللامِ عليهِ. وقرأَ ابنُ كثيرٍ على الإيجابِ[٣].

قيل: عرَفُوهُ برُوائِه وشَمائِلِه حينَ كَلَّمَهُم بهِ[٤].

وقيل: تَبَسَّمَ فعرَفُوهُ بثناياهُ.

وقيل: رفعَ التَّاجَ عَن رأسِه فرَأَوْا علامَةً بقَرنِهِ تُشبِهُ الشَّامَةَ البَيضاءَ، وكانَتْ لسارةَ ويَعقوبَ مِثْلُهَا.

﴿قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِي﴾ مِن أبي وأُمِّي، ذكرَهُ تَعريفًا لنَفْسِهِ به، وتَفخيمًا لشَأْنِه، وإِدخالًا له في قولِه: ﴿قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآ﴾؛ أي: بالسَّلامةِ والكرامةِ.

﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ﴾؛ أي: يَتَّقِ اللهَ ﴿وَيَصۡبِرۡ﴾ على البَلِيَّاتِ، أو: على الطَّاعاتِ وعَن المَعاصِي.

---

(١) في (ز): «فإن العاقل».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٢١).

(٣) هي قراءة ابن كثير، والأولى قراءة باقي السبعة. انظر: «السبعة» (ص: ٣٥١)، و«التيسير» (ص: ١٣٠).

(٤) «به»: ليست في (ت). قوله: «روائه» بالضم؛ أي: منظره.

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ وَضعَ ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ مَوضِعَ الضَّميرِ للتَّنبيهِ عَلى أنَّ المحسِنَ مَن جمعَ بينَ التَّقوَى والصَّبرِ.

﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾: اختارَكَ علينَا بحُسْنِ الصُّورَةِ وكَمالِ السِّيرَةِ ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾: والحالُ أَنَّ شَأنَنَا أنَّا كُنَّا مُذنبينَ بمَا فَعَلْنَا مَعَك.

(٩٢ ـ ٩٣) ـ ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٩٢﴾ ٱذْهَبُواْ بِقَمِيصِى هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا وَأْتُونِى بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾: لا تأنيبَ عَلَيكُم، تفعيلٌ مِن الثَّربِ وهو الشَّحمُ الذي يغشَى الكَرِشَ للإزالةِ كالتَّجليدِ، فاستُعيرَ للتَّقريعِ الذي يمزِّقُ العِرْضَ ويُذهبُ ماءَ الوَجهِ.

﴿ٱلْيَوْمَ﴾ مُتعلِّقٌ بالتَّثريبِ، أو بالمقدَّرِ للجارِّ الواقعِ خبرًا لـ﴿لَا تَثْرِيبَ﴾، والمَعنى: لا أثرِّبُكُم اليومَ الذي هو مظنَّتُه، فما ظنُّكُم بسائرِ الأيَّامِ؟

أو بقوله: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ لأنَّه صفحَ عَن جَرِيمَتِهِم حينئذٍ واعترفوا بها حينَئذٍ.

﴿وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ فإنَّه يغفرُ الصَّغائرَ والكَبائرَ ويتفضَّلُ على التَّائبِ.

ومِن كرمِ يوسفَ عليهِ السَّلامُ: أنَّهُم لَمَّا عَرَفُوه أرسَلُوا إليه وقالوا: إنَّك تَدعونَنا بالبكرةِ والعَشيِّ إلى الطَّعامِ ونحنُ نَسْتَحيي منكَ لِمَا فرطَ مِنَّا فيك، فقال: إنَّ أهلَ مِصرَ كانوا ينظرونَ إليَّ بالعينِ الأُولَى ويقولون: سُبحانَ مَن بلَّغَ عَبْدًا بيع بعشرينَ دِرْهَمًا ما بلَغَ، ولقد شَرُفتُ بِكُم وعَظُمْتُ في عيونِهِم حيثُ عَلِمُوا أنَّكُم إِخوَتِي وأني مِن حَفَدَةِ إبراهيمَ.

﴿ٱذْهَبُواْ بِقَمِيصِى هَٰذَا﴾ القميصُ الذي كانَ عليهِ، وقيل: القَميصُ المتوارَثُ

الـذي كانَ فـي التَّعويـذِ ﴿فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا﴾؛ أي: يرجـعُ بَصيـرًا؛ أي: ذا بَصَرٍ.

﴿وَأْتُونِي﴾ أنتُمْ وأبي ﴿بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ بنسائِكُم وذَرَارِيكُم ومَوالِيكُم.

قوله: «للإزالةِ»:

قـال الطِّيبـيُّ: يعنـي: أنَّ تثريـبَ الحيوانِ إزالـةُ الثربِ عنـهُ فيظهرُ غايـةَ هُزالِه، وبه تظهـرُ عُيوبُـه، كذلـك تقريعُ الإنسـانِ، وهـو روعُـه[1]، فإنه يمـزِّقُ عِرضَهُ ويذهـبُ بهاءَ وَجهِه[2].

قوله: «﴿ٱلْيَوْمَ﴾ مُتعلِّقٌ بالتَّثريبِ»:

قال صاحبُ «التقريب»: فيه نظرٌ؛ إذ يكونُ حينئذٍ مُشابِهًا للمُضافِ نحو: (لا ضاربًا زيدًا)، وقد ذكرَ في: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمُ﴾ أنَّ ﴿لَكُمْ﴾ ليسَ مفعولًا، وإلا لقيل: ولا غالبًا لكم، بل هو خبرٌ كقولِه:

لا نسـبَ اليـومَ ولا خلـةً[3]

أي: لا تَثريبَ في اليَومِ[4].

وقال أبو البقاءِ: في خبرِ (لا) وَجهان:

أحدُهما: قوله: ﴿عَلَيْكُمُ﴾.

---

(١) في «فتوح الغيب»: «ارتداعه».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٢٨).

(٣) صدر بيت لأنس بن العباس، وعجزه:

اتَّسَـعَ الخَـرقُ علـى الراقِـع

انظر: «الكتاب» (٢/ ٢٨٥)، و«الأصول» لابن السراج (١/ ٤٠٣).

(٤) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٨/ ٤٢٨).

والثاني: قولُه ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾، و﴿عَلَيۡكُمُ﴾ مُتعلِّقٌ بالظَّرفِ أو بالعاملِ في الظَّرفِ، وهو الاستقرارُ.

ولا يجوزُ أن يَتعلَّقَ بـ﴿تَثۡرِيبَ﴾، ولا نصبُ ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ به؛ لأن اسمَ (لا) إذا عملَ نُوِّنَ[1].

وقال أبو حيَّان: لا يجوزُ تَعلُّقُ ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ بالتَّثريبِ؛ لأنَّه مَصدَرٌ وقد فُصِلَ بينَه وبين مَعمولِه بقولِه: ﴿عَلَيۡكُمُ﴾، وذلك لا يجوزُ سواءٌ قُدِّرَ ﴿عَلَيۡكُمُ﴾ خبرًا أو صِفَةً؛ لأنَّ مَعمولَ المَصدَرِ مِن تمامِه، وأيضًا لو تعلَّقَ به لم يَجُزْ بِناؤُه؛ لأنَّه لا يَكونُ حِينئذٍ مِن قَبيلِ المُشبَّهِ بالمضافِ.

قال: ولَو قيلَ: إنَّ الخبرَ مَحذوفٌ و﴿عَلَيۡكُمُ﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ يدلُّ عليه ﴿تَثۡرِيبَ﴾، وذلك المحذوفُ هو العامِلُ في ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ وتَقديرُهُ: لا تثريبَ يُثرَّبُ عليكُم اليومَ، كما قَدَّروا في: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: يُعصَمُ، لكانَ وَجْهًا قويًّا؛ لأنَّ خبرَ (لا) إذا عُلِمَ كثيرٌ حذفُه عند الحجازيِّينَ، ولَمْ يَلفِظ به بنو تَميم[2].

(٩٤ ـ ٩٥) ـ ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلۡعِيرُ قَالَ أَبُوهُمۡ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَۖ لَوۡلَآ أَن تُفَنِّدُونِ ۝٩٤ قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ ٱلۡقَدِيمِ﴾.

﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلۡعِيرُ﴾ مِن مِصرَ وخَرَجَت مِن عمرانِها ﴿قَالَ أَبُوهُمۡ﴾ لِمَن حَضَرَهُ:

﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ أوجدَهُ اللهُ ريحَ ما عَبَقَ بقَمِيصهِ مِن ريحِه حينَ أَقبَلَ به إليه يهوذَا مِن ثَمانينَ فَرْسخًا.

---

(١) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٧٤٥)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢/ ٥٥٦ ـ ٥٥٧).

﴿لَوۡلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾: تَنْسِبونِي إلى الفَنَدِ، وهو نقصانُ عقلٍ يَحدُثُ مِن هَرَمٍ، ولذلك لا يُقالُ: عَجوزٌ مُفنَّدَةٌ؛ لأنَّ نقصانَ عَقْلِها ذاتِيٌّ.

وجوابُ (لولا) محذوفٌ تقديرُهُ: لصَدَّقْتُموني، أو: لقُلْتُ: إنَّه قَريبٌ.

﴿قَالُواْ﴾؛ أي: الحاضرونَ: ﴿تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ ٱلۡقَدِيمِ﴾: لفي ذهابِكَ عَن الصَّوابِ قُدُمًا بالإفراطِ في مَحبَّةِ يوسُفَ، وإكثارِ ذكرِه، وتوقُّعِ لِقائِه[١].

(٩٦) ـ ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗاۖ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾.

﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾ يهوذا. رُوِيَ أنَّه قال: كمَا أَحْزَنْتُه بحَمْلِ قَميصِه المُلطَّخِ بالدَّمِ[٢] إليه فأُفرِحُه بحملِ هذا إليهِ.

﴿أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾: طرحَ البَشيرُ القَميصَ على وَجهِ يَعقوبَ، أو يعقوبُ نَفسُه ﴿فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗا﴾: عادَ بَصيرًا لِمَا انتَعشَ فيهِ مِن القوَّةِ.

﴿قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ مِن حياةِ يوسُفَ، وإنزالِ الفَرَجِ.

وقيلَ: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ كلامٌ مُبتدأٌ، والمقولُ: ﴿لَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ﴾، أو: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾.

(٩٧ ـ ٩٨) ـ ﴿قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ۝٩٧ قَالَ سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

﴿قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ﴾ ومِن حَقِّ المعترِفِ بذَنبِهِ أن يُصفَحَ عنه ويُسأَلَ له المغفرةُ.

﴿قَالَ سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ أَخَّرَه إلى السَّحرِ، أو إلى

---

(١) في (خ) و(ت): «والتوقع للقائه».

(٢) «بالدم»: ليست في (ت).

صلاةِ الليلِ، أو إلى ليلةِ الجمعةِ؛ تحرِّيًا لوقتِ الإجابَةِ، أو إلى أن يَستحِلَّ لهم مِن يوسفَ، أو يعلمَ أنَّه عفَا عَنْهُم، فإنَّ عفوَ المظلومِ شَرطُ المغفرةِ، ويؤيِّدُه ما رُوِيَ: أنَّه استقبلَ القبلَةَ قائمًا يدعو، وقامَ يوسفُ خلفَهُ يؤمِّنُ، وقامُوا خلفَهُما أذلَّةً خاشِعينَ، حتَّى نزلَ جِبريلُ وقال: إنَّ اللهَ قَدْ أجابَ دَعْوَتَكَ في وَلَدِكَ وعقدَ مَواثِيقَهُم بعدَكَ على النُّبوَّةِ[1].

وهو إنْ صَحَّ فدَليلٌ عَلى نُبوَّتِهم[2]، وأَنَّ ما صدرَ عَنْهُم كان قبلَ استِنْبائِهِم.

(٩٩) ـ ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ رُوِيَ أنَّه وجَّهَ إليهِ رَواحِلَ وأموالًا ليَتحيَّزَ[3] إليه بمَنْ مَعَه، واستَقْبَلَه يوسُفُ والملكُ بأَهلِ مِصرَ، وكانَ أولادُهُ الذينَ دَخَلُوا معَهُ مِصرَ اثنين وسَبعينَ رَجُلًا وامرأةً، وكانوا حينَ خرجُوا مع مُوسَى عليهِ السَّلامُ ستَّ مئَةِ ألفٍ وخمسَ مئةٍ وبضعةً وسبعينَ رجلًا سِوَى الذريَّةِ والهرمَى.

﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾: ضمَّ إليهِ أباهُ وخالَتَه واعتَنَقَهُما، نَزَّلها مَنزِلَةَ الأُمِّ تنزيلَ العمِّ منزلةَ الأبِ في قولِه: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣] أو لأنَّ يعقوبَ تَزوَّجَها بعدَ أُمِّهِ والرابَّةُ تُدعَى أمًّا.

﴿وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ مِن القَحْطِ وأَصنافِ المكارِه، والمشيئةُ

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٣٦٧) عن أنس بن مالك رضي الله عنه موقوفاً. وانظر التعليق الآتي.

(٢) ولم يصح، فهو من رواية صالح المري عن يزيد الرقاشي عن أنس، وقال ابن كثير عند تفسير الآية (١٠١) من هذه السورة: يزيد الرقاشي وصالح المري ضعيفان جدًّا.

(٣) في (خ) و(ت): «ليتجهز».

مُتعلِّقةٌ بالدُّخولِ المكيَّفِ بالأمنِ، والدُّخولُ الأوَّلُ كانَ في مَوضعٍ خارجَ البلدِ حينَ استَقْبَلَهُم.

(١٠٠) - ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ مِن بَعْدِ أَن نَّزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾.

﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾ تَحِيَّةً وتَكْرِمَةً، فإنَّ السُّجودَ كانَ عِندَهُم يَجْرِي مَجراها.

وقيل: معناهُ: خَرُّوا لأَجلِهِ سُجَّدًا للهِ شُكرًا.

وقيل: الضَّميرُ للهِ، والواوُ لأَبويهِ وإِخوَتِه.

والرَّفعُ مُؤخَّرٌ عَن الخُرورِ وإن قُدِّمَ لَفْظًا للاهتمامِ بتَعظيمِهِ لَهُما.

﴿وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ﴾: التي رَأَيْتُها أَيَّامَ الصِّبا ﴿قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾: صِدْقًا ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ ولم يَذْكُرِ الجُبَّ لِئَلَّا يكونَ تَثْرِيبًا عليهِم.

﴿وَجَاءَ بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ﴾: مِن البادِيَةِ؛ لأنَّهُم كانُوا أَصحابَ المَواشِي وأهلَ البَدوِ.

﴿مِن بَعْدِ أَن نَّزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾: أفسدَ بينَنا وحرَّشَ، مِن نَزَغَ الرَّائِضُ الدَّابَّةَ: إذا نخسَها وحملَها على الجَرْيِ.

﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ﴾: لَطيفُ التَّدبيرِ له إِذْ ما مِن صَعبٍ إلا وتَنْفُذُ فيه مَشيئَتُه ويتسهَّلُ دونَها ﴿إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ﴾ بِوُجوهِ المَصالحِ والتَّدابيرِ ﴿الْحَكِيمُ﴾ الذي يفعَلُ كلَّ شَيءٍ في وقتِه، وعلى وجهٍ يَقتضي الحكمةَ.

رُوِيَ أنَّ يُوسُفَ طافَ بأَبيهِ عليهِمَا السَّلامُ في خَزائِنِه، فلَمَّا أَدخلَهُ خَزينَةَ

القرطاسِ قال: يا بُنيَّ ما أعقَّكَ[1]! عندكَ هذهِ القَراطيسُ وما كتبتَ إليَّ على ثمانِ مراحِلَ؟ قال: أمرَني جِبريلُ، قال: أوَما تسألُه؟ قال: أنتَ أبسَطُ مِنِّي إليه فاسأَلْه، قال جبريلُ: اللهُ أمرَني بذلك لقولِك: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ قال: فهَلَّا خِفْتَني[2].

قوله: «لطيفُ التَّدبيرِ له»:

قال الطِّيبيُّ: أي: لأجلِ ما يشاءُ[3].

(١٠١) ـ ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾.

﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ﴾: بعضَ الملكِ وهو ملكُ مِصرَ ﴿وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾: الكتبِ، أو الرُّؤيا، و﴿مِن﴾ أيضًا للتَّبعيضِ لأنَّه لم يؤتَ كُلَّ التَّأويلِ.

﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: مُبدِعَهُما، وانتِصَابُه على أنَّه صِفَةُ المُنادَى أو مُنادًى برَأسِهِ.

﴿أَنتَ وَلِيِّ﴾: ناصِري ومُتولِّي أَمْري ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾، أو: الذي يَتولَّاني بالنِّعمَةِ فيهِما.

﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾: اقبِضْني ﴿وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ بآبائي[4]، أو بعامَّةِ الصَّالحينَ في الرُّتبَةِ والكَرامةِ.

رُوِيَ أنَّ يَعقوبَ أقامَ معَهُ أربعًا وعشرينَ سَنَةً، ثمَّ تُوفِّيَ وأَوْصى أَنْ يُدفنَ بالشَّامِ إلى جنبِ أَبيهِ، فذهبَ به ودفَنَهُ ثمَّةَ وعادَ، وعاشَ بعدَهُ ثلاثًا وعِشرينَ سنَةً، ثمَّ تاقَتْ نَفسُهُ إلى الملكِ المخلَّدِ فتمنَّى الموتَ، فتَوفَّاهُ اللهُ طيِّبًا طاهِرًا، فتخاصمَ أهلُ مِصرَ

---

(١) في (أ): «ما أغفلك».

(٢) ذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية ونسبه لبعض التفاسير المقبولة.

(٣) في (س): «شاء»، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٣٩).

(٤) في (خ) و(ت): «من آبائي».

في مَدفَنِه حتى همُّوا بالقتالِ، فرأَوْا أَنْ يجعَلُوهُ في صُندوقٍ مِن مرمرٍ ويَدفنوهُ في النِّيلِ بحيثُ يمرُّ عليه الماءُ ثمَّ يَصِلُ إلى مِصرَ ليكونوا شَرَعًا فيهِ، ثمَّ نقلَهُ مُوسَى إلى مدفنِ آبائِه، وكانَ عمرُه مئةً وعِشرينَ سَنةً، وقد وُلِدَ له مِن راعيلَ: إِفْرائيمُ ومَيْشا، وهو جَدُّ يوشعَ بنِ نونٍ، ورحمةَ امرأةِ أَيُّوبَ.

(١٠٢ ـ ١٠٣) ـ ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾.

﴿ ذَٰلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما ذكرَ مِن نَبَأِ يوسُفَ، والخطابُ فيهِ للرَّسولِ عليهِ السَّلامُ، وهو مُبتدأٌ، و﴿مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ خبرانِ له ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ كالدَّليلِ عليهِما.

والمعنى: إنَّ هذا النَّبأَ غيبٌ لم تَعرِفْهُ إلَّا بالوَحيِ؛ لأنَّك لَمْ تَحضُرْ إِخوةَ يُوسفَ حينَ عَزَمُوا على ما همُّوا بِهِ مِن أَنْ يجعَلُوه في غيابَةِ الجبِّ وهم يمكرونَ بِهِ وبأبيهِ ليُرسِلَهُ مَعَهُم، ومِن المعلومِ الذي لا يَخفَى على مُكَذِّبيكَ أنَّك ما لَقِيتَ أحدًا سمعَ ذلك فتَعلَّمْتَهُ منه، وإنَّما حُذفَ هذا الشقُّ استغناءً بذكرِهِ في غيرِ هذه القِصَّةِ كقولِه: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ [هود: ٤٩].

﴿ وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ ﴾ على إيمانِهم وبالغتَ في إظهارِ الآياتِ عليهِمْ ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ لعنادِهم وتَصميمِهِمْ على الكُفرِ.

(١٠٤) ـ ﴿وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾.

﴿وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ عَلَيْهِ﴾ على الإنباءِ، أو القُرآنِ ﴿مِنْ أَجْرٍ﴾: مِن جُعْلٍ كما يفعَلُه حملَةُ الأَخبارِ، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾: عِظَةٌ مِن اللهِ ﴿لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ عامَّةً.

(١٠٥) ـ ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾.

﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾: وكم مِن آيةٍ، والمعنى: وكأيٍّ عددٍ شئتَ مِن الدَّلائلِ الدَّالَّةِ على وُجودِ الصَّانعِ وحكمتهِ وكمالِ قُدرتِه وتَوحيدِه ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾: على الآياتِ ويُشاهِدُونَها ﴿وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ لا يَتفكَّرونَ فيها ولا يَعتَبِرونَ بها.

وقُرِئَ: (والأرضُ) بالرَّفعِ[1] على أنَّه مُبتدأٌ خبرُه: ﴿يَمُرُّونَ﴾ فيكونُ لها الضَّميرُ في ﴿عَلَيْهَا﴾.

وبالنَّصبِ[2] على: ويطؤونَ الأرضَ.

وقُرِئَ: (والأرضُ يَمْشونَ عَلَيْها)[3]؛ أي: يتردَّدونَ فيها فيرونَ آثارَ الأُمَمِ الهالكةِ.

(١٠٦) ـ ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾.

﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ﴾ في إقرارِهِم بوجودِهِ وخالقيَّته ﴿إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ بعبادةِ غيرِه، أو باتِّخاذِ الأحبارِ أربابًا ونسبةِ التَّبنِّي إليهِ، أو القولِ بالنُّورِ والظُّلمَةِ، أو النَّظرِ إلى الأسبابِ، ونحو ذلك.

وقيل: الآيَةُ في مُشرِكي مَكَّةَ[4]، وقيل: في المنافقينَ[5]، وقيل: في أهلِ الكِتابِ[6].

---

(١) نسبت لابن عباس وعكرمة وعمرو بن فائد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٠)، و«المحتسب» (١/ ٣٤٩).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٠)، و«المحتسب» (١/ ٣٤٩)، عن السدي.

(٣) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المحتسب» (١/ ٣٥٠)، و«الكشاف» (٤/ ٣٥٨).

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٢٦٢) من رواية جويبر عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نزلت هذه الآية في تلبية مشركي العرب... الحديث. وجويبر متروك.

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٢٠٧ ـ ٢٢٠٨) عن الحسن.

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٣٧٥) من طريق عطية العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما. وإسناده ضعيف.

(١٠٧ ـ ١٠٨) ـ ﴿ أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأۡتِيَهُمۡ غَٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ أَوۡ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ۝١٠٧ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾.

﴿ أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأۡتِيَهُمۡ غَٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ ﴾: عقوبةٌ تغشاهُم وتَشْمَلُهم ﴿أَوۡ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ ﴾: فجأةً مِن غيرِ سابِقَةِ عَلامَةٍ ﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾ بإتيانِها غيرُ مُستعدِّينَ لَها.

﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ ﴾ يعني: الدَّعوةَ إلى التَّوحيدِ والإعدادَ للمَعادِ، ولذلك فسَّرَ السَّبيلَ بقولِه: ﴿أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وقيل: هو حالٌ مِن الياءِ.

﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾: بيانٍ وحُجَّةٍ واضِحَةٍ غيرِ عَمْياءَ.

﴿أَنَا۠﴾ تأكيدٌ للمُستتِرِ في ﴿أدعو﴾، أو ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ لأنَّه حالٌ منه[1]، أو مبتدأٌ خبرُه ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ عطفٌ عليهِ[2]، على معنى: ويَدْعو مَن اتَّبعَني، أو ومَن اتَّبَعَني على حجةٍ لا على هوًى[3].

﴿وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ وأنزِّهُهُ تنزيهًا مِن الشُّركاءِ.

(١٠٩) ـ ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾.

---

(١) في (خ): «أدعو وعلى بصيرة حال منه». والمثبت من باقي النسخ وعليه شرح الأنصاري فقال في «الحاشية» (٣/ ٣٢٥): «أو على بصيرة»؛ أي: أو تأكيدٌ للمستترِ في ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾ «لأنه»؛ أي: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾ «حال منه»؛ أي: من المستتر في ﴿أَدۡعُوٓاْ﴾.

(٢) قوله: «عطف عليه»؛ أي: على ﴿أَنَا۠﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٢٥)

(٣) قوله: «على معنى ويدعو من اتبعني أو: ومن اتبعني على حجة لا على هوى» من (ت).

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا﴾ رَدٌّ لقولِهِم: ﴿لَوۡ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةٗ﴾ [فصلت: ١٤].

وقيل: مَعناه: نَفْيُ استنباءِ النِّساءِ.

﴿يُوْحِي إليهم﴾ كما يوحِي[1] إليكَ، ويُمَيَّزُوا بذلكَ عَن غيرِهِم.

وقرأَ حَفْصٌ: ﴿نُّوحِيٓ﴾ في كلِّ القُرآنِ، ووافقَهُ حمزَةُ والكِسائيُّ في سورَةِ الأَنبياءِ [٧]، وحمزةُ والكسائيُّ يُميلانِه على أصلِهما هنا وفي النحلِ والأولِ من الأنبياء[2].

﴿مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓ﴾ لأنَّ أهلَهَا أعلَمُ وأحلَمُ مِن أهلِ البدوِ.

﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ مِن المُكذِّبينَ بالرُّسلِ والآياتِ فيحذَرُوا تكذيبكَ، أو: مِن المشغوفينَ بالدُّنيا المتهالِكِينَ عَلَيْها فينقلِعُوا عن حُبِّهَا.

﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾: ولدارُ الحالِ أو السَّاعةِ أو الحياةِ الآخرَةِ ﴿خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ الشِّركَ والمَعاصِيَ ﴿أفلا يعقلون﴾: يَستَعْمِلونَ عُقولَهُم ليَعرِفُوا أنَّها خيرٌ.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ وعاصِمٌ ويَعقوبُ بالتَّاءِ[3] حَملًا على قولِه: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ﴾؛ أي: قُل لَهُم: أفلا تعقلونَ؟

(١١٠) ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ غايةُ مَحذوفٍ دلَّ عليهِ الكَلامُ؛ أي: لا يغرُرْهُم

---

(١) في (أ): «كما أوحى».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥١)، و«التيسير» (ص: ١٣٠). وعبارة: «وحمزة والكسائي يميلانه على أصلهما هنا وفي النحل والأول من الأنبياء» من (ت).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٣٠)، و«النشر» (٢/ ٢٥٧).

تَمادِي أيَّامِهِم فإنَّ مَن قبلَهُم أُمهِلُوا حتَّى أَيِسَ الرُّسُلُ عَن النَّصرِ عَلَيْهِم في الدُّنيَا، أو عن إيمانِهِم لانهِمَاكِهِم في الكُفرِ مُتَرَفِّهِينَ مُتَمَادِينَ فيهِ مِن غيرِ وازِعٍ.

﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾؛ أي: كَذَبَتْهُم أَنْفُسُهُم حين حَدَّثَتْهُم بأَنَّهُم يُنصَرُونَ، أو كَذَّبَهُم القَوْمُ بوعدِ الإيمانِ.

وقيل: الضَّميرُ للمُرسلِ إليهِمْ؛ أي: وظنَّ المُرسَلُ إليهِمْ أنَّ الرُّسُلَ قَدْ كَذَّبوهُم بالدَّعوةِ والوَعيدِ.

وقيل: الأوَّلُ للمرسلِ إليهِمْ، والثَّاني للرُّسُلِ؛ أي: وظَنُّوا أنَّ الرُّسُلَ قَدْ كُذِبُوا وأُخْلِفُوا فيما وُعِدَ لهم[١] من النَّصرِ، وخُلِّطَ الأمرُ عليهِم.

وما رُوِيَ عَن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ الرُّسُلَ ظَنُّوا أنَّهُم أُخْلِفُوا ما وعدَهُم اللهُ مِن النَّصرِ، إنْ صَحَّ فقَدْ أرادَ بالظنِّ ما يَهْجسُ في القلبِ على طريقِ الوَسْوَسَةِ.

هذا، وأن المرادَ بِهِ المُبالغَةُ في التَّراخي والإمهالِ على سبيلِ التَّمثيلِ.

وقرأَ غيرُ الكُوفِيِّينَ بالتَّشديدِ[٢]؛ أي: وظَنَّ الرُّسُلُ أنَّ القومَ قَد كذَّبوهُمْ فيمَا أَوْعَدوهُم[٣].

وقُرِئَ: (كَذَبُوا) بالتَّخفيفِ وبناءِ الفاعلِ[٤]؛ أي: وظَنُّوا أنَّهم قد كَذَبُوا فيما حَدَّثُوا به عندَ قومِهِم لَمَّا تراخَى عَنْهُم ولم يَرَوْا له أثرًا[٥].

---

(١) في (ت): «فيما وعدهم».

(٢) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ٣٥١)، و«التيسير» (ص: ١٣٠).

(٣) في (خ): «وعدوهم».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧٠)، و«المحتسب» (١/ ٣٥٠)، عن مجاهد، وزاد ابن جني نسبتها لابن عباس والضحاك.

(٥) أي: وظَنَّ الرسل أنهم قد كَذَبوا فيما حَدَّثوا به قومَهم من النُّصرة: إمَّا على تأويل ابن عباس رضي الله عنهما، وإمَّا على أن قومهم إذا لم يَرَوا لموعدهم أثراً قالوا لهم: إنكم قد كذَبْتُمونا، فيكونون كاذبين عند قومهم. أو: وظنَّ المرسَلُ إليهم أن الرُّسل قد كذَبوا. انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٦٢).

﴿جاءهُم نَصْرُنا فنُنْجِي مَنْ نَشاء﴾: النبيَّ والمُؤمنينَ، وإنَّما لم يُعَيِّنْهُم للدَّلالةِ على أنَّهُم الذين يَستأهلونَ أن يشاءَ نجاتَهُم لا يشاركُهم فيه غيرُهُم.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ ويَعقوبُ على لفظِ الماضي المبنيِّ للمَفعولِ[١].

وقُرِئَ: (فنَجَا)[٢].

﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ إذا نزلَ بهم، وفيه بيانُ المَشِيْئِين[٣].

قوله: «أي: كذبتْهُم أَنفسُهُم حينَ حَدَّثَتهم بأَنَّهم يُنصَرُون»:

قال الطِّيبِيُّ: يعني: تَحدَّثُوا مِن عندِ أَنفُسِهِم أَنَّهم يُنصَرُونَ، فلمَّا تراخى النَّصرُ وتَوهَّمُوا أن لا نصرَ لهم جاءَهُم النَّصرُ، فهوَ مِن بابِ التَّجريدِ، كقوله: ﴿وما يخادعون إلا أنفسهم﴾ في وجهٍ[٤].

قوله: «وما رُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ الرُّسلَ ظَنُّوا أَنَّهم أُخلِفُوا ما وَعَدهُم اللهُ مِن النَّصرِ، إن صحَّ»:

قال الطِّيبِيُّ: ما أصحَّهُ! فقَدْ رواهُ البُخارِيُّ في «صحيحه»[٥].

قوله: «فقَدْ أرادُ بالظَّنِّ به ما يهجسُ في القلبِ على طَريقَةِ الوَسْوسَةِ»:

قال الحَلَبِيُّ: هذا لا يجوزُ أيضًا؛ لأنَّ الرُّسُلَ مَعصومونَ مِن وَسْوَسَةِ الشَّيطانِ[٦].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٥١)، و«التيسير» (ص: ١٣٠)، و«النشر» (٢/ ٢٩٦).

(٢) نسبت لمجاهد وابن محيصن والحسن ونصر بن عاصم وغيرهم. انظر: «تفسير الطبري» (١٣/ ٤٠٠)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٨٩)، و«البحر» (١٢/ ٥٨٤).

(٣) في (خ): «المستثنين»، وفي (ت): «وفيه المستثنين».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٤٩).

(٥) رواه البخاري في «صحيحه» (٤٥٢٤ ـ ٤٥٢٥)، والطبري في «تفسيره» (١٣/ ٣٩٣)، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٨/ ٤٥٠).

(٦) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦/ ٥٦٤).

(١١١) ـ ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ﴾ في قصصِ الأَنبياءِ وأُمَمِهم، أو في قِصَّةِ يوسُفَ وإِخْوَتِه.

﴿عِبْرَةٌ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾: لذَوِي العُقُولِ المُبرَّأَةِ مِن[١] شوائبِ الإلفِ والرُّكونِ إلى الحسِّ.

﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ﴾: ما كانَ القُرآنُ حَدِيثًا يُفْتَرى ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ مِن الكُتبِ الإلهيَّةِ ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ يُحتاجُ إليهِ في الدِّينِ؛ إذ ما مِن أَمْرٍ دينيٍّ إلا ولَهُ سَنَدٌ مِن القُرآنِ بوسطٍ أو بغيرِ وَسطٍ.

﴿وَهُدًى﴾ مِن الضَّلالِ ﴿وَرَحْمَةً﴾ يُنالُ بها خيرُ الدَّارَيْنِ ﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾: يُصدِّقُونَهُ.

وعن النبيِّ ﷺ: «عَلِّمُوا أَرِقَّاءَكُم سورةَ يوسفَ، فإنَّه أيُّما مُسلمٍ تَلاها وعَلَّمَها أهلَهُ وما ملكَتْ يمينُه هوَّنَ اللهُ عليه سكراتِ الموتِ، وأعطاهُ القوَّةَ أن لا يَحسُدَ مُسلِمًا».

قوله: «عَلِّمُوا أَرِقَّاءَكُم سورةَ يوسُف...» الحديثَ[٢].

رواه الثَّعلبيُّ والواحِديُّ وابنُ مردويه، عَن أُبَيٍّ، وهوَ مَوضوعٌ، وقال ابنُ كثيرٍ: هو مُنكَرٌ مِن سائرِ طُرُقِه[٣].

* * *

(١) في (ت): «عن».

(٢) «الحديث» من (ز).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ٤٧٩ ـ ٤٨٠)، والواحدي في «التفسير الوسيط» (٢/ ٥٩٩)، وانظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣٦٥)، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور الذي سبق التنبيه عليها. وانظر: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).